

* الكلام *

في بيان السنة

وفيه ثلاثة فصول :

* السنة من حيث القول .

* السنة من حيث الفعل .

* السنة من حيث السكوت .

(١) خاتمة في تقليد التابعي للصحابي .

(١) الفاصل في هذه الورقة من زيادتي وليس من الكتاب .

* القول *

في بيان السنة

السنة - أنواع ثلاثة :

من حيث القول ، ومن حيث الفعل ، ومن حيث السكوت .^(١)أما من حيث القول - فأنواع :

وهو الأخبار عن الله تعالى : أنه كذا ، وكذا ابوحى غير متلو .

أعني : أخبره جبريل - عليه السلام - بشيء لا على نظم القرآن .

أو أخبره ملك آخر .^(٢)

(١) هو أن يفعل أحد الصحابة شيئاً ويرواه النبي صلى الله عليه وسلم

أو يعلم بفعله ويسكت ولا ينكر ذلك فيكون أقراراً لهذا الفعل :

شريطة أن لا يحصل مانع من الكلام والانتكار .

مثل له الشيخ أبو زهرة - في أصوله ص ٥٠٥ . بأقراره صلى الله عليه وسلم

من أكل حمار الوحش ، واقتراره لمن تيمم من الصحابة للصلاة

إذا لم يجدوا الماء ثم وجدوه بعد الصلاة . حديثه رواه أبو داود :

أنظر بذل المجهود : ٣ / ٦٨ ، وقد مثل له الأصوليون باستدلال -

الشافعي في إثبات القافة بتقرير رسول الله صلى الله عليه وسلم مجزراً

المدلجي : إذ رأى أقدام أسامة وزيد أبيه تحت القطيفة فقال : إن

هذه الأقدام بعضها من بعض : أنظر البرهان : ١ / ٤٩٩ .

(٢) كما في حادثة ما لقي النبي صلى الله عليه وسلم من كفار قريش يوم

العقبة فأرسل الله عليه ملك الجبال فقال : أيا محمد أن الله

قد سمع قول قومك لك وأنا ملك الجبال وقد يعثنى الله اليك

لتأمرني بأمرك ما شئت ؟ إن شئت أطبق عليهم الأخشبين / أنظر

مسلم : ٣ / ١٤٢ .

(١) أورآه في المنام .

(٢) أو بطريق الألهام .

وكذا يأمر وينهى بهذا الطريق .

وكل ذلك حجة ؛

لأنه ثبت أنه رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

فيكون خبره صدقا ؛ لكونه معصوما عن الكذب ، والغلط

والخطأ (٣) في تبليغ الشرائع - مثل الكتاب (٤) .

ولكن إنما يبلغ إلينا سنته بخبر الرواة .

فيحتاج إلى تفسير الخبر لغة .

والى بيان حدّه عند أهل الأصول (٥) .

والى صفة الخبر .

والى أقسام الخبر .

(١) لأن رؤيا الأنبياء وحى - كما وقع لسيدنا ابراهيم؛ من أمره في الرؤيا

بذبح ولده اسماعيل ، وكما في رؤيا رسول الله صلى الله عليه وسلم

دخوله مكة المعبر عنها قوله تعالى : (لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ

الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ . . الآية .

(٢) هو القاء معني في القلب بواسطة الملك وهو وحى بالنسبة

للأنبياء ، وليس حجة إن وقع من الأولياء .

فمن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : (إِنْ رُوحَ الْقُدُسِ - أَيْ جَبْرِيْلُ -

نَفَثَ فِي رُوعِي - أَيْ قَلْبِي - إِنْ نَفْسًا لَنْ تَمُوتَ حَتَّى تَسْتَكْمَلَ رِزْقَهَا

فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَجِلُّوا فِي الطَّلَبِ) .

(٣) سبق أن بينا في مقدمة الكتاب أن الخطأ أعم من الغلط وكلاهما

ضد الصواب .

(٤) أى أن خبره صلى الله عليه وسلم ان ثبت عنه؛ كالقرآن الكريم في

الصدق .

(٥) (الى) ساقطة من أوب .

أما تفسير الخبر لغة - فهو اسم لكلام مخصوص بصيغة مخصوصة
يتعلق به العلم بالمخبر به . (١)

بخلاف الإشارة والدلالة ؛

لأنه ليس بكلام وان كان يحصل به العلم .

وبخلاف الأمر ، والنهي ، والاستخبار ؛

لأنه لم توجد صيغة الخبر . (٢)

أما حدّ الخبر عند أهل الأصول :

- ١- فقال بعضهم (٣) : ما يحتمل / الصدق والكذب . (٨٦/ب)
٢- وقيل (٤) : ما يدخله الصدق والكذب .

- (١) لم أعر على معنى لغوى في المعاجم يشبه هذا التفسير؛ إذ الخبر لغة : ما أتاك من نبا عن تستخبر : أنظر اللسان مادة خبر : ٢٢٧/٤ وحيث قيده بتعلق العلم به فأراى أنه تعريف للخبر الجازم فقط .
(٢) ان هي من باب الأنشاء الطلبي .
(٣) بمثل هذا عرفه القرافي في تنقيح الفصول ص ٣٤٦ الا أنه زاد قيد (لذاته) وعرفه الاسنوى في القهيد ص ٤٣٥ : بأنه الذى يحتمل التصديق والتكذيب وقد بين سبب عدوله من الصدق والكذب الى التصديق والتكذيب فراجعة : ويمثله عرفه البيضاوى / أنظر اليد خشبي ١/١٦٣ .
(٤) نسبه صاحب كشف الأسرار في ٢/٣٦٠ الى الجبائى وأتباعه وعرفه به امام الحرمين في البرهان : ١/٥٦٤ وأبو الخطاب الحنبلى وابن البناء وابن عقيل وأكثر المعتزلة .
أنظر الكوكب المنير : ٢/٢٨٩ ، والمعتمد : ١/٥٤٢ .

وهذان الحدان فاسدان (١) لعدم الأطراد .

فان خبر الله ، وخبر رسوله - صلى الله عليه وسلم - وخبر
الامة باسرهـم لا يحتمل الكذب ولا يدخله الكذب (٢) فانه خبر
حقيقة ،

وينتقض الحد - أيضا - بالكذب ؛ فانه خبر ولا يحتمل الكذب (٣)
ولا يدخله .

٣- وقال بعضهم (٤) : هو كلام يعرى عن معنى التكليف .

وهذا حد صحيح ، لما ذكرنا : أن الكلام كله تعريف ،
وتكليف ، والتكليف - هو الأمر ، والنهي .

والتعريف - هو الخبر ، والاستخبار ، والنداء ، والتسني ،
وفي ذلك كله معنى الخبر . (٥)

(١) في ب (الفاسدان) .

(٢) وعلى هذا فالتعريف غير جامع .

ويمكن أن يجاب عن هذا بأنه يحتمل الصدق والكذب
لذاته الا أنه جُزِمَ بصدقه لأنه كلام الله أو كلام رسوله أو أجمع
على صدقه فارتفع احتمال الكذب .

(٣) هكذا في النسخ ولعل الصواب (الصدق) الا أن يقصد أنه

كلام كذب قطعاً . والكذب فيه قطعي لا احتمالي .

(٤) لم أعر على قائله .

(٥) أما الخبر فواضح وأما الاستخبار فان قولك أقام زيد يؤدي معنى

أن زيدا قائم وأخذت تسأل عن ذلك وكذا يازيد معناه أذعو
زيداً، وكذا باليبيت زيداً عالم أنه يتمنى كونه زيداً عالماً .

وفي تصحيحه هذا الحد نظراً لأنه غير جامع ان يخرج منه الأخبار

التي يراد بها الأمر والنهي وكذا القصص التي تساق للعمل

بمثل ما عمل أصحابها

وغير مانع لأنه أدخل فيه الاستخبار والنداء والتسني - وهي

ليست خبراً بل انشاء .

٤- وقال بعضهم: (١) حدّ الخبر: كلام يفيد بنفسه إضافة مذكور الى

مذكور بـ فان قولك : جاءني زيد - كلام بهو إضافة المجي السى

زيد : وهما مذكوران ،

ويقال : هذا فِعْلٌ حَسَنٌ ، وهذا فِعْلٌ قَبِيحٌ .

(٢)

فهو اضافة مذكور الى مذكور .

ويقال : يوم القيامة . فهو اضافة اليوم الى القيامة .

وانما قلنا : مذكور ولم يتقل اضافة شئ الى شئ ، لأن المعدوم

ليس بشئ ويصح الخبر عنه - كما ذكرنا : يوم القيامة .

قال تعالى : (وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ) (٣)

ولا يلزم الأمر والنهى ، فانه كلام يفيد اضافة مذكور الى مذكور

- وهو كون الأمر به حسنا ، وواجبا ، ومندوبا اليه - وليسا

من باب الخبر ؛ لأننا قلنا : - كلام يفيد بنفسه إضافة مذكور

الى مذكور .

(١) عرفه بمثل هذا أبو الحسين البصرى في المعتمد ١/٥٤٤ ،

ومثله قال ابن حمدان : أنظر الكوكب المنير ٢/٢٩٤ .

(٢) اعترض على هذا البخاري صاحب الكشف : ٢/٣٦٠ وقال :

بأنه غير مانع لدخول نحو قولك: الغلام الذى لزيد فيه فانه

كلام عند أبي الحسين البصرى ؛ اذ الكلمة عنده كلام مع

أنه ليس بخبر . وكذا بالتركيب التقييدى مثل حيوان ناطق

فان فيه اثبات النطق للحيوان وهو ليس بخبر .

(٣) سورة النحل ، آية : ٧٧ .

وشمة قوله : (اِفْعَلْ) كلامٌ لا يفيد بنفسه كون الأمر به حسنا
وواجبا وانما يعرف ذلك بمقتضى حكمة الأمر على ما ذكرنا .^(١)

(صفة الخبر)

وأما بيان صفة الخبر :

فنقول : الخبر في حق الوصف يتقسم الى قسمين :

صدق ، وكذب .

فالخبر الصدق - هو التكلم عن المخبر على ما هو به .^(٢)

والخبر الكذب - هو التكلم عن المخبر لا على ما هو به .^(٣)

وقال الجاحظ -^(٤) من المعتزلة - : إن الخبر قد يكون

لا صدقا ولا كذبا .

وهو فاسدٌ عرف في مسائل الكلام^(٥) . وفي الشرح .

(١) في مسألة رقم ٢٥ في الأمر - بيان صفة حسن الأمور به ص ٢٤٨ .

(٢) مثل : السماء فوقنا والأرض تحتنا .

ومثل محمد رسول الله ، ومسيلمة كذاب .

(٣) مثل السماء تحتنا والأرض فوقنا .

ومسيلمة رسولٌ

(٤) في النسخ (جاحظ) .

وهو عمرو بن بحر بن محبوب الكنانى بالولاء ، العيشى بأبو عثمان

الشهير بالجاحظ كبير أئمة الأدب ، ورئيس الفرقة الجاحظية من
المعتزلة مولده ووفاته بالبصرة : مات والكتاب على صدره قتلته مجلدات
الكتب وقعت عليه ، له تصانيف كثيرة توفي ٢٥٥ هـ : أنظر الاعلام :
٥ / ٧٤ .

(٥) عرف الجاحظ الخبر الصادق : بأنه ما طبق الواقع والاعتقاد ،

مثل قول المسلم محمد رسول الله ، والخبر الكاذب : ما خالف

الواقع والاعتقاد مثل قول المسلم مسيلمة رسول الله .

وفيما عدا هذين فإنه واسطة لا يوصف بالكذب ولا بالصدق ويتصور

ذلك في أربعة أشياء .

(أقسام الخبر)

وأما أقسام الخبر :

فهو أقسام ثلاثة :-

- الخبر المتواتر ، والخبر المشهور ، وخبر الواحد .
- فنذكر تفسيرها لغة وفي عرف الفقهاء ، وشرايطها ، وأحكامها .

(الخبر المتواتر)

أما الخبر المتواتر :

فنقول : في اللغة :

المتواتر - مشتق من التواتر ، والاتصال ، / : تواترت (ج/ ١٠٩)

- ١- مطابقتها للواقع - دون الاعتقاد - مثل قول الكافر : محمد رسول الله
 - ٢- مخالفتها للواقع - دون الاعتقاد - مثل قول الكافر : محمد ليس رسول الله .
 - ٣- مطابق للواقع - مع عدم اعتقاد شيء - مثل قول الملحدين بوجوده .
 - ٤- مخالفتها للواقع - مع اعتقاد شيء - مثل قول الملحدين بالله ليس الهيا .
- ينظر رأيه وأدلة رأيه في المحصول : ج٢ ق ١ / ٣٢٠ ، والأحكام للآمدى ١٣ / ٢ ، وارشاد الفحول : ص ٤٤ .
- وهذه التقسيمات في حاشية البناني على جمع الجوامع : ١١١ / ٢ .
- أما النظام فإنه جعل الخبر الصادق مطابق الاعتقاد ، والكاذب خلافة : أنظر شرح جمع الجوامع للمحلى : ١١٢ / ٢ .
- مثال الصادق - قول الدهري الدهري يهيتنا .
 - ومثال الكاذب - قول الأدهري الله يهيتنا .

كَتَبَ فُلَانٌ - أَيِ اِتَّصَلَتْ وَتَتَابَعَتْ (١) -

وأما حدّه عند الفقهاء - فهو مأخوذ من معناه لغة - وهو الخبر المتصل بنا عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قطعاً ويقينا بحيث لم يتوهم شبهة الانقطاع . (٢)

(شروط التواتر)

وأما شرط المتواتر - فشيئان :

أحد هما - أن يروى قومٌ عن قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب عادة لكثرتهم ابتداءً وانتهاءً وفيما بينهما - بأن يكون أوله كآخره ، وآخره كأوله ، وأوسطه كطرفيه .
الثاني - أن يكون الخبر به أمراً محسوساً (٣) . إما حسّ البصر ، أو حسّ السمع .

(١) جاء في ترتيب القاموس مادة وَتَرَ ٤/٦٩٥ (التواتر التتابع

أو مع فترات . . . ثم قال : وواتر مواترة وواتارا : تابع) .

(٢) عرفه بهذا الجزوى : أنظر كشف الأسرار ٢/٣٦٠ وما يقرب

منه عرفه السرخسي : ١/٢٨٢ وأبو زيد في تقويم الأدلة ص ٢٠

وص ٣٩٦ .

(٣) ولو بواسطة كما إذا شاهد شيئاً له طبقات فمشاهدة الطبقة

الفوقية بالحس مباشرة وباقي الطبقات بواسطة الفوقية لأنها

جنس واحد .

أنظر حاشية البناني على جمع الجوامع ٢/١١٩ .

أما إذا كان أمراً معقولاً (١) أو مطمئناً (٢) فإن التواتر فيه لا يوجب العلم يقيناً ، فإن الكفرة قالوا : بطريق التواتر : إن الله تعالى ثالث ثلاثة ، وإن له شريكاً .

وإنه كذبٌ محضٌ .

وأما حكم المتواتر :

(١) مسألة

قال عامة الفقهاء والمتكلمين (٣) : إنه لا يوجب العلم بنفسه من غير

قرينة .

وقال النظام - من المعتزلة (٤) : إنه لا يوجب العلم بنفسه ولكن

بقرينة .

وكذا قال - في خبر الواحد - إنه قد يوجب العلم قطعاً بقرينة .

كواحد أخبر - أن فلاناً مات وازدحم الناس على بابه وسمع (٥) صوت

(١) كخبر الفلاسفة يقدم العالم لأنه يحتمل الغلط : أنظر شرح

المحلى على جمع الجوامع ١١٩/٢ .

(٢) كما إذا شاهد جمع لا يتصور تواطؤهم على الكذب سيارة زيـد

أمام داره فأخبروا بوجوده في الدار فإن مشاهدة السيارة تسدل

على وجوده ظناً .

(٣) أنظر كشف الأسرار ٣٦٢/٢ وأصول السرخسي ٢٩١/١ والمنحول

ص ٢٣٦ ، وتقويم الأدلة ص ٣٩٧ .

(٤) أنظر المعتمد : ٥٦٦/١ .

(٥) في أوب (ويسمع) .

البكاء ، ومَحَضْرُ الْجِنَازَةِ (١) . فَإِنَّ خَبْرَهُ يوجب العلم قطعاً
بهذه القرائن وان كان خبراً واحداً . (٢)

ثم اختلف القائلون : بأن المتواتر يوجب العلم قطعاً فيما بينهم :
قال عامتهم : بأنه يوجب علماً ضرورياً . (٣)

وقال الكهبي : بأنه يوجب علماً استدلالياً - (٤) وهو قول
بعض المتأخرين من المعتزلة - (٥)

وجه قول النظام : أن خبر اليهود نقل بطريق التواتر :
على أن عيسى قتل صلباً .

وخبر المجوس نقل بالتواتر - أن زرادشت (٦) أدخل قوائم فرسه

(١) بكسر الجيم - ما يحمل به الميت من نعش أو تابوت .
أما بفتحها - فالمراد به الميت نفسه أو بالعكس .

أنظر ترتيب القاموس : ١ / ٥٤٠ .

(٢) أنظر المعتمد : ٢ / ٦٦٥ وقد أول له أبو الحسين قوله بالقرائن
فقال : (ولعل أبا اسحاق عني بالقرائن بالأخبار المتواترة
ملا تنفك عنها الأخبار المتواترة نحو افتتاع إتفاق الكذب منهم
وان لا يصح فيهم التواطئ) .

(٣) هو رأي الجمهور من الفقهاء والمتكلمين من الأشاعرة والمعتزلة
أنظر الأحكام للآمدى : ٢ / ٢٧٠ .

(٤) أي يحتاج إلى نظر في الدليل وهو المقدمتان ، وبه قال
أبو الحسين البصري والدقاق / أنظر المرجع السابق .

(٥) أنظر المعتمد : ١ / ٥٥٢ حيث رجح هذا الرأي أبو الحسين البصري .

(٦) هو زرادشت بن يورشب الذي ظهر في زمان كشتاسف بن

لهراسب الملهل ، أبوه كان من أدبيجان وأمه من الرى - وأسمها

دغد ، وتدعى الفرقة (الرزادشتية) المنسوبة إليه أن الله جعل

روحه في شجرة أنشأها في أعلى عليين وغرسها في قمة جبل من جبال =

في بطنه وبقي معلقاً في الهواء^(١).

وانسه لا يوجب العلم^(٢)، وثبت كذبه بدليل قطعي.

وأما المعقول :

فإن الخبر المتواتر ليس إلا أخباراً آحاداً اجتمعت - وخبر كل واحد بانفراده محتتمل في نفسه ولا يوجب العلم فعند الاجتماع لا يزول الأحتمال على ما نذكر تقريره في فصل الأجماع^(٣).

وجه قول العامة :

وهو أن العلم بوجود البلدان النائية، والملوك الماضية ثابت بطريق التواتر من غير عيان ومشاهدة - كالعلم بوجود مكة وبغداد والعلم بوجود هارون الرشيد، ومحورين سيكتين.

= أدبيجان ثم مزج شبح زرادشت بلبن بقرة فشربه أبوه فصار نطفة ثم وضعه في رحم أمه . ومن عقائده أن النور والظلمة أصلان متضادان وكذا يزدان واهرممن وهما مبدأ موجودات العالم وحصلت التراكيب من امتزاجهما وحدثت الصورة من التراكيب المختلفة / الملل والنحل للشهرستاني ٧٧/٨ .

(١) الرواية التي يرويها الشهرستاني في الملل والنحل ٨٩/٢ أن له معجزات ومنها أن قوائم فرس الملك كشتاسف دخلت في بطنه وكان زرادست في الحبس فاطلقه الملك فانطلقت قوائم الفرس.

(٢) لأنه حال عن قرينة صدق الناقلين .

(٣) في فصل بيان حكم الأجماع ص ٧٩٥

ونحو ذلك على وجه لو أراد أحد أن يشكك نفسه في ذلك لا يتشكك .

وكذا العلم للأولاد بالآباء والأمهات ثابت قطعاً بالخبر المتواتر لا طريق لهم سواه .

ونوع من المعقول: يدل عليه :

وهو أن الخبر المتواتر إما أن يكون صدقاً أو كذباً .

فإن كان صدقاً - فهو ما قلنا .

وإن كان كذباً - فهو محال^(١) فيجب القول بالصدق ضرورة ؛

إذ لا واسطة بين الصدق والكذب .

فإذا انتفى الكذب يجب الصدق ضرورة .

وبيان ذلك :

أنه لا يخلو : إما أن يقع الكذب في الخبر^(٢) المتواتر اتفاقاً^(٣) ،

أو للتدين ، أو لداع دعاهم إليه ، أو لوجود المواضع^(٤) منهم

على ذلك .

والأول - فاسد : فإن وجود الكذب اتفاقاً من جماعة خرجوا

عن حدّ الأحصاء لا يتصور عادة - كما لا يتصور أن يجتمعوا على

مأكل واحد ومشرب واحد في زمان واحد اتفاقاً .

(١) لأن العادة أحالات اجتماع هذا العدد على الكذب في هذا الخبر .

(٢) في ج (خبر) .

(٣) أي يكذب كل واحد على انفراد لا يعرف أن غيره كذب مثله

وانما حصل الكذب من الجميع من باب الموافقة .

(٤) أي اتفقوا على وضع الكذب .

والثاني - فاسدٌ - أيضاً - لأنَّ اجتماع مثل هذه / الجماعة (ب/ ٨٧)
 على الكذب تدبينا مع كون العقل صارفا عنه وداعيا الى الصدق
 وانعدام دعوة الطبع والهوى اليه لعدم اللذة والراحة في نفس
 الكذب - فأمر غير متصور عادة .

والثالث - فاسد : فإن الداعي الى الكذب والحامل عليه
 إما الرغبة أو الرهبة ، فإنه يحتمل أن يكون المرء لرغبته السي
 الجاه والمال .

وأأنواع النفع ^(١) : يقدم على الكذب ، ولخوف الأضرار على نفسه
 وماله وأهله بالامتناع عنه ممن يأمر بذلك . وهذا الداعي مالا يتصور
 شموله في الجماعة التي لا يحصى عددهم لاستغناء البعض عن
 حشمة الأمر بالكذب / وجباهه وماله ، لكمال جاهه وكثرة أمواله
 وكذا : إحتمال خوف الضرر معدوم في حق البعض لكمال قوته
 بنفسه وأتباعه نحو السلاطين ، والأمراء ، والرؤساء ، ونحوهم .
 والرابع - فاسد - وهو المواضعة على اختراع الكذب لفرض
 لهم في الجملة ، فإن ذلك لا يتصور عادة من جماعة لا يحصى عددهم
 وتفرقت أمكنتهم وأختلفت همهم ^(٢) .

وإذا انتفى الكذب بهذه الطرق ثبت الصدق ضرورة .

(١) الواو ساقطة من ج .

(٢) في أ (همهم) .

وأما اخبار اليهود : على قتل عيسى وصلبه . فان (١) كان
 في حد التواتر ظاهر فلو وقع (٢) حسبهم عليه ظاهرا .
 لكن ثبت بدليل قطعي عندنا أن عيسى ما قتل وما صلب
 ولكن قتل مثله وشبيهه صورة (٣) :

قال الله تعالى : (وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ) (٤)
 وألقاؤه شبه الانسان على جنسه - جائز على نقض العادة (٥)
 كرامة للنبي وصيانة له عن استدلال (٦) الكفرة ، في وقت
 لا يتوهم أن يؤمن أحد به في تلك الحالة .

(١) في النسخ (ان) .

(٢) في النسخ (لوقوع) .

(٣) لما أراد اليهود قتل عيسى عليه السلام واجتمعوا على
 قتله كان رجل منهم ينافق لعيسى قال أنا أولكم عليه
 فدخل بيت عيسى فرفع الله عيسى وجعل شبهه على
 المنافق فدخلوا عليه فقتلوه ظانين أنه عيسى ، وقيل
 إن عيسى لما علم مكيدتهم قال لأصحابه أيكم يرضى أن يلقي
 عليه شبيهي فيقتل ويصلب ويدخل الجنة فقال رجل منهم
 أنا : فألقى الله عليه شبهة فقتل :

أنظر تفسير النسفي : ٣٧٥ / ١ .

(٤) سورة النساء ، آية ١٥٧ .

(٥) أي على طريق نقض العادة .

(٦) في ج (استدلال) بالبدال .

فكأن اخبارهم بطريق التواتر موجبا علما قطعاً على قتل

مثل عيسى وشبيهه . (١)

وان كان في ظنهم أنه عيسى باعتبار ظاهر العادة ،

ولا كلام في حال نقض العادة :

انما الكلام على استقرار العادة : والله أعلم .

وأما خبر المجوس - في دعواهم ظهور المعجزات ونقض

العادة على يدى زرادشت اللعين - فليس في حد المتواتر ،

فانه روى أنه فعل ذلك بين يدى الملوك وخاصة ونشروا ذلك بين

يدى العامة تزويراً لغرض لهم في ذلك .

وهو أمر معتاد فيما بين الملوك والرعية لاستقامة أمر

الملك .

ثم وجه قول من قال : (٣) إنه يفيد علماً استدلالياً : أن ما ذكرتم (٤)

من الجملة : في كون الخبر المتواتر موجباً علماً قطعياً - نوع استدلال (٥) ؛

فان الاستدلال ليس الا ترتيب المقدمات الصادقة بعضها على

بعض ، وهذا الحد موجود في هذا النوع من الاستدلال .

(١) فلم يكن خبرهم متواتراً؛ لأنه مبنى على المشاهدة المظنونة وهو

رؤية شبيهه عيسى فأعتقدوه عيسى نفسه .

(٢) في ج (أمن) وفي ب (أمير) .

(٣) هم الكعبي وبعض متأخري المعتزلة .

(٤) الضمير يعود الى العامة .

(٥) هكذا يكون تأليف القياس من الشكل الأول .

العلم بالملوك الخالية والبلدان النائية ثابت بالتواتر من غير

عيان ومشاهدة

وكلما ثبت كذلك أوجب العلم الضروري .

ينتج : العلم بالملوك الخالية والبلدان النائية يوجب العلم

الضروري .

وجه قول العامة : ما ذكرنا من حصول العلم بالملوك الماضية

والبلدان النائية من غير استدلال وُضِعَ من جهة العالم به .

- وهو حدّ العلم الضروري -

وانما استعمل بعض أصحابنا ما ذكرنا من الاستدلال ، للالزام

على من ينكر الضرورة يقينا ومكابرة - وهو يعتقد العلم الاستدلالي

فتقوم عليه الجملة : والله أعلم .

وأما الخبر المشهور :

فسمي^(٢) به لغة لأشتهاره واستفاضته فيما بين النقلة وأهل

العلم^(٣)

وأما في عرف الفقهاء والمتكلمين - فهو اسم لخبر كان من الآحاد

في الأبتداء ثم اشتهر فيما بين العلماء في العصر الثاني حتى

رواه جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب^(٤).

وقيل في حدّه : ما تلقته العلماء بالقبول^(٥).

وأما شرائطه - فما ذكرنا في التواتر إلا أن كثرة الرواة في

الابتداء ليس بشرط^(٦).

(١) في النسخ (بما) والصواب ما أثبتناه .

(٢) في أوب (سمى) .

(٣) والشهرة في اللغة وضوح الأمر وظهور الشيء - أنظر اللسان :

مادة شَهَرَ ٤ / ٤٣١ .

(٤) أنظر أصول البزدوي ٢ / ٣٦٨ من كشف الأسرار وتقويم الأدلة

ص ٤٠٨ .

(٥) بهذا قال السرخسي ١ / ٢٩٢ ولعل مراده بالعلماء علماء

العصر الثاني .

(٦) لذا اطلق عليه السرخسي : ١ / ١٩١ (متواتر الفرع آحاد الأصل) .

وأما حكم المشهور :

(٢) مسألة

أختلف مشايخنا فيه ولا رواية عن أصحابنا .
قال بعضهم : ^(١) إنه يوجب علم طمأنينة لا علم يقين وهو اختيار
الشيخ القاضي الامام أبي زيد - رحمه الله - ^(٢)
وقال عامة مشايخنا : ^(٣) أنه يوجب علما قطعيا .
وجه قول الفريق الأول : أن نسخ الكتاب لا يجوز بالخبر
المشهور ولو كان موجبا على قطعيا لجاز - كما في الخبر المتواتر -
وكذا لا يكفر جاحدة - كما في المتواتر .
ولا يلزم منه ^(٤) : الزيادة على النص نسخ عندكم .
وهي ^(٥) جائزة بالمشهور ؛
لأننا نسلّم أن الزيادة على النص نسخ من كل وجه .

-
- (١) بذلك قال عيسى بن أبيان : أنظر كشف الأسرار : ٣٦٨ / ٢ ،
وأصول السرخسي : ٢٩٢ / ١ بيد أنه ذكر أن عيسى استثنى
ما يوجب العلم الضروري .
(٢) أنظر تقويم الأدلة ص ٤١٠ وهو رأي عامة المتأخرين / أنظر
كشف الأسرار : ٣٦٨ / ٢ .
(٣) منهم أبو بكر الجصاص : أنظر كشف الأسرار : ٣٦٨ / ٢ ، وتقويم
الأدلة ص ٤٠٩ .
(٤) لفظ (منه) ساقط من أوب .
(٥) أي الزيادة بالمشهور جائزة ولا يلزم من هذا الجواز جواز
النسخ به .

(١) بل هي نسخ من وجه (١) دون وجه على ما نذكر في
فصل النسخ . (٢)

والخبر المشهور بين المتواتر وخبر الواحد - وهو فوق
خبر الواحد ودون المتواتر فجاز به النسخ من وجه دون النسخ
من كل وجه عملاً بقدر الدليل . (٣)

ووجه قول العامة : ما ذكرنا - أن الخبر المشهور ما تلقته
العلماء بالقبول فوجد اجماع أهل العصر على قبوله فيكون حكمه
حكم الأجماع وذا موجب للعلم قطعاً فكذا هذا .

قولهم : بأنه / لا يجوز نسخ الكتاب منوع : (٤)

قولهم : بأن لا يكفر جاحده .

فنقول : بعض مشايخنا (٥) قالوا : بأنه يكفر جاحده .

وروى عن عيسى بن أبان - رحمه الله - بأنه يضلُّ جاحده .

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٢) في بيان الزيادة على نص الحكم ص ٨٦ ، ٨٧ .

(٣) سيأتي أن الكرخي وجماعته قالوا :

إن الزيادة إن كانت مغيرة للحكم الأول المزيدي عليه كانت
نسخاً .

وإن لم تكن مغيرة فليست بنسخ .

أما مشايخ العراق : فانهم اعتبروا الزيادة كلها نسخاً إلا في

وجوب عبادة بعد وجوب عبادة كوجوب الصوم بعد وجوب الصلاة
أنظر ص ٨٧ ، في آخر الكتاب .

(٤) في النسخ (ممنوع) ولا موجب للقاء هنا إلا إذا قدرت أماء ووجه

المنع أن النسخ قد يكون بالزيادة - كما وضحنا سابقاً .

(٥) وذلك من جعله قسماً من أقسام المتواتر - كالجصاص - واليه

ذهب بعض الشافعية لكن إذا تعلقته الأمة بالقبول كشف

(١) ولا يكفر .

وهو الصحيح .

بخلاف المتواتر .

ووجه الفرق بينهما : أن في إنكار المتواتر تكذيب الرسول - صلى الله عليه وسلم - ؛ لأن المتواتر - بخروج روايته عن العدد والأحصاء ابتداءً وانتهاءً - بمنزلة المسموع من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وتكذيب الرسول - صلى الله عليه وسلم - كفر .

فأما إنكار / المشهور - فليس ^(٢) بتكذيب الرسول - صلى الله عليه وسلم - ؛ لأنه لم يسمع من الرسول عدُّ لا يتصوّر تواطؤهم على الكذب .

وانما هو خبر واحد قبله العلماء في العصر الثاني فيكون أنكاره تخطئة لهم ^(٣) عن القبول واتهاما لهم عن أن يتأملوا في كونه عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - غاية التأمل .

وتخطئه جماعة من العلماء ليس بكفر ، ولكنه بدعة وضلال وهو الفرق بينهما : والله أعلم .

(١) أنظر أصول البزدوى على كشف الأسرار ٢ / ٣٦٨ .

(٢) في أوب (ليس) .

(٣) أي لعلماء العصر الثاني .

- فصل -

(في خبر الواحد)

وأما خبر الواحد :

فهو - في اللغة - مأخوذ من اسمه - وهو خبر رواه واحد
عن واحد . (١)

وفي عرف الفقهاء : صار عبارة عن خبر لم يدخل في حدّ
الأشتهار . ولم يقع الأجماع على قبوله - وإن كان الراوي اثنين
أو ثلاثة أو عشرة .

(شروط خبر الواحد)

وأما شروطه فكثيرة : بعضها في الراوي ، وبعضها في
نفس الخبر ، وبعضها في شيء آخر .

ثم بعض الشروط متفق عليه وبعضها مختلف فيه .

(شروط راوي الأحادي)

١- أما التي في الراوي .

فالإسلام ، والعقل ، والعدالة ، والضيقة - شرط^(٣) بالاتفاق .

(١) الواحد - في اللغة - هو أول أعداد الحساب : أنظر ترتيب
القاموس ٤ / ٥٨١ وبما أن رواية هذا الخبر واحد عن واحد
غالبا سمي بخبر الواحد ، والا فأن الرواية هادأفوا أقل من عدد
الشهرة أو التواتر فخيرهم أحساد .

(٢) في هامش ج (الرواة) .

(٣) أي كل واحد منها شرط اتفاقا / يلاحظ مقدمة ابن الصلاح ص ٢١٨ .

أما العقل - فلأنه لاصحة للكلام بدون العقل؛ لأن غالب

كلام غير العاقل الهذيان .

وأما الاسلام : فلأن الكلام في الخبر عن أمور الدين -

وقصد الكفرة وسعيهم^(١) في نقض دين الحق وتوهينه ، فاتهموا

فيما يرجع اليه لاحتمال مكر وخداع في الباطن .

فأما نفس الكفر - فما^(٢) لا يدعوا الى الكذب ولا يمنع وجود

الصدق .^(٣)

وأما الضبط - فنعني به أن يسمع الحديث على وجهة ، ثم

يحفظه حق حفظه ، ثم يرويه كما سمع ، ولا يكون السهو ، والنسيان ،

والغفلة غالبا عليه حتى يترجح جانب الثبوت على العدم .

وأما البلوغ - فهل هو شرط ؟^(٤)

لا خلاف أنه ليس بشرط التحمل^(٥) ، فانه اذا كان الصبي

عاقلا ضابطا يصح منه التحمل - كما في تحمل الشهادة -

وهل تقبل رواية الصبي^(٦) ؟

(١) في ج (وسعيهم) .

(٢) في أوب (ما) .

(٣) فرد رواية الكافر لالكفره بل لما يحمله من حقد وسوء على الاسلام .

(٤) في أوب (هل) .

(٥) أنظر مقدمة ابن الصلاح ص ٢٤١ .

(٦) الخلاف في الصبي المميز أما قبل التمييز فلا تقبل منه اجماعا .

قال بعضهم: ^(١) تقبل، لأن خبره مقبول في المعاملات، وفي
الديانات بحكم الرأي والاجتهاد ^(٢) فيه - كما في طهارة الماء
ونجاسته - فكذا هذا ^(٣).

وقال بعضهم: ^(٤) يشترط البلوغ، لأن غالب حاله اللهم
واللعب والمسامحة، والمساهلة. وربما لا يحتاط في ذلك الباب.
وأما العدالة - فشرط، لأن من ارتكب محظورا فلا يبالى
فيحتمل أن يكذب لغرض له في ذلك أو يحمله عليه مبتدع بالمال
والجاه فيروى ما هو مناقضة في الدين - فكان الاحتياط هو المنع.
فأما رواية أهل الأهواء والبدع.

فبعضهم ^(٦) قالوا: لا تقبل، لأن الفسق من حيث الاعتقاد

-
- (١) صحح الغوراني قبول روايته: أنظر إرشاد الفحول ص ٥٥.
(٢) لفظ (الأجتهاد) ساقط من أوب.
(٣) أي لو أخبر الصبي بأن هذا الماء طاهر أو نجس أخذ بقوله؛
لأن ذلك يمكن التوصل إليه بالاجتهاد وقول الصبي وسيلة
من وسائل الاجتهاد ومستند له.
(٤) منهم الغزالي والقاضي الباقلاني: أنظر المنحول ص ٥٧ وبه
قال الحنابلة: روضة الناظر: ص ٥٧ واختاره الآمدي: الأحكام
١٠١/٢، والرازي في المحصول ج ٢ ق ١/٥٦٤، والجزاوي:
كشف الأسرار ٢/٣٩٥، وإمام الحرمين: البرهان ١/٦١٢.
(٥) في ب (ويروى).
(٦) في النسخ (بعضهم).

وبهذا قال أبو بكر الباقلاني ومن تابعه ورجحه البزدوى.
وهو رأي الفقهاء، وأهل الحديث، وبه قال مالك: أنظر كشف
الأسرار ٣/٢٦-٢٧ وهو رأي الجبائي وأبي هاشم وجماعة من
الأصوليين ورجحه الآمدي. أنظر الأحكام ٢/١١٨.

بشر من فسق التعاطي ، ثم الفسق من حيث التعاطي
مانع، فكذا هذا .

وقال بعضهم : (١) تقبل ، لأن في زعمهم أنه (٢) من الحق .

ومن باشر شيئاً؛ فهو حق عنده ، وان كان فسقاً وباطلاً عند غيره
فلا يدل على أنه يباشر الكذب . (٣)

وقال بعضهم : (٤) هذا إن كان هوى لا يكفر به .

أما إذا كان هوى يكفر به ؛ يمنع (٥) ، لأن الكفر مانع بالأجماع (٦)

(أمور تتعلق بالخبر)

٢- وأما ما يرجع إلى الخبر :

أ- فهو (٧) أن يكون موافقاً للدليل العقلي ، حتى إذا كان

(١) وهم الجمهور وبه قال الشافعي - واستثنى الخطابية ممن
الرافضة .

واختاره الغزالي وأبو الحسين البصري وكثير من الأصوليين .
أنظر الأحكام للآمدى : ١٩٨ / ٢ والمستصفي ١ / ٦٠ ، والمعتمد
٠٦١٨ / ٢

(٢) أي ما هم عليه من هوى وبدعة حق .

(٣) في النسخ (لا) وزيادة الغناء التفرعية أولى .

(٤) وبه قال أبو اليسر البزدوي . أنظر كشف الأسرار : ٢٧ / ٣ .

(٥) في ج (فمنع) .

(٦) أنظر هامش مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٨ حيث نقل ذلك عن النووي
- رحمه الله - مثال البدعة غير المكفرة ، إنكار الشفاعة وعذاب القبر -
ورؤية الله تعالى في الآخرة

مثال البدعة المكفرة - الطعن في عرض السيدة عائشة وتكفير أبي
بكر وعمر .

(٧) في النسخ (وهو) .

مخالفاً: لا يقبل - كالأخبار التي وردت في التشبيه^(١) ونحو ذلك؛
 لأنّ العقل: حجة من حجج الله تعالى، وأنه حكيم عالم، فلا
 يجوز أن تتناقض حججه .
 والدليل السمعي يحتمل المجاز، والأضمار، والكنائس،
 ونحوها .

فيجب تخريج الأخبار^(٢) على موافقة العقل على ما مر .
 ب - ومنها : أن يكون موافقا لكتاب الله تعالى، والسنة المتواترة^(٣)،
 والاجماع .

فأما اذا خالف / واحدا من هذه الأصول القاطعة: فإنه يجب (ج/ ١١٢)
 رده أو تأويله على وجه يجمع بينهما؟

(١) مثل الأحاديث الدالة على نسبة النزول، والتقرب والمشى لله
 تعالى وإثبات الجوارح والأجسام فإنها مخالفة لما أثبتته
 العقل بتنزيهه الباري عن الجسمية وأوصاف الحدوث.
 (٢) فتأول أخبار الأحاد إن أمكن حتى لا تتعارض مع دليل
 العقل .
 (٣) أو المشهورة أيضا .

مثال ذلك . ظاهر قوله تعالى : (وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا)
 لا يخص بقوله صلى الله عليه وسلم (الْحَرَمُ لَا يُعِيدُ عَاصِيًا)
 ولا قاراً بدم .
 ومثاله ظاهر قوله تعالى (وَلِيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ) لا يخص
 بقوله صلى الله عليه وسلم (الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ) لتكون
 شروطه شروط الصلاة .

أنظر كشف الأسرار : ٩ / ٣ .

لما روى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال :
 (إِذَا رُوِيَ لَكُمْ عُنِّي حَدِيثٌ فَأَعْرِضُوهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى فَمَا وَافَقَ
 كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى فَأَقْبِلُوهُ ، وَمَا خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى فَرُدُّوهُ) ؛
 ولأنَّ خبر الواحد يحتمل الصدق والكذب ، والسهو ، والغلط ،
 والكتاب دليل قاطع .

فلا يقبل المحتمل بمعارضة القاطع ، بل يُخْرَجُ عَلَى موافقته
 بنوع تأويل . (٢)

ج - ومنها : أن يرو الخبر في باب العمل .

فأما اذا ورد في الاعتقادات - وهي مسائل الكلام - فإنه
 لا يكون حجة ؛

لأنه يوجب الظن وعلم غالب الرأي ، لا علماً قطعياً

- (١) ذكر الامام الشافعي هذا الحديث بلفظ آخر ثم علق عليه بعد ذلك وقال : (فقلت له - أي للمستدل به - ما روى هذا أحد يثبت حديثه في شيء صغير لا كبير) وقد ذكر محقق الرسالة الاستاذ أحمد شاكر في الهامش أن هذا الحديث موضوع أو بالغ الغاية في الضعف ومهما وردت له من ألفاظ لا يصح الاحتجاج بشيء منها ولا الاستشهاد ، واعتمد في قوله هذا على عدد من المصادر منها الطبراني في معجمة الكبير والهيثمي في مجمع الزوائد ١ / ١٧٠ وعون المعبود ٤ / ٣٢٩ وكشف الخفاء ١ / ٨٦ ، وابن حزم في الأحكام ٢ / ١٩٨ .
 أنظر الرسالة للامام الشافعي ص ٢٢٤ .
 وبعد اطلاع على روايات الحديث فيما ذكر من المصادر تبين لي صحة ما قاله الشيخ أحمد شاكر .
 (٢) كما تقدم في تأويل المتشابه .

هذه الورقة ، ائدة

فلا يكون حجة فيما يبتني على العلم القطعي^(١) والاعتقاد

حقيقة .

د - ومنها : اذا ورد في حادثة تعم (بها)^(٢) البلوى فانه لا يقبل ؛ لأن الحادثة اذا كانت ما لا يشهر لشدة^(٣)

الحاجة .

لو كان الحد يث صحيحا لا شتهر اشتها له الحادثة .

فلما روى بطريق الآحاد : علم أنه غير ثابت ظاهرا .
وذلك نحو حد يث الوضوء بمس الذكر^(٤)

(١) وهي الاعتقادات لأنها لا تبني الا على الأدلة القطعية لأنها أن إبتنيت على الأدلة الظنية تصير قابلة للأحتمال وهو أمر مناقض للعقيدة ، لأنها لا تقبل التردد .

(٢) (بها) من زيادتي لتصحيح اللفظ

(٣) لصي (لا) هنا زائدة
(٤) حد يثه رواه ابن حزم في المحلى ٢٣٥/١ عن عروة ابن الزبير قال : ((تذكر هو مروان الوضوء فقال مروان : حدثتني سرية بنسب صفوان : أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بالوضوء من مس الفرج) ثم ذكر من قال بالوضوء منه ، منهم سعد بن أبي وقاص ، وابن عمر رضى الله عنهما وعطاء ، وعسيرة وسعيد بن المسيب ، وجابر بن زيد ، وأبان بن عثمان ، وابن جريج والأوزاعي ، والليث ، والشافعي ، وداود ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه وغيرهم : أنظر المحلى : ٢٣٧/١ فهذا وإن روى أحدا إلا أنه اشتهر فيما بعد والا لما قال به هذا العدد .

ورواه ابن خزيمة . واسناده صحيح : ٢٢/١ وأبو داود : بذل المجهود : ٨٧/٢ وبامكانك الاطلاع على رأي المخالفين وأدلتهم في الشرح المذكور : ٨٦/٢ - ٨٩ .

والاغتسال بحمل الجنابة^(١)، والوضوء بأكل مامسته النار،
ونحوها . (٢)

والشافعي خالف في هذا الشرط - وهو خالف^(٣) العقل
والعادة^(٤) : والله أعلم .

(١) ماورد في حمل الميت - وهو الوضوء لا الغسل وقد ورد الغسل

من تفسيره فقد روى الخمسة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال : (مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا فَلْيَغْتَسِلْ وَمَنْ
جَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ) .

وقال أبو داود هذا منسوخ وقال بعضهم معناه من أراد حمله
ومتابعته فليتوضأ من أجل الصلاة عليه .

أنظر الحديث وخلاف العلماء في هذا الموضوع في نيل
الأوطار : ٢٩٧/١ .

(٢) روى مسلم عن زيد بن ثابت قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

يقول : الوضوء مما مست النار . وأيضاً رواه أبو هريرة ، وعروة

ابن الزبير : أنظر مسلم ٢٧٢/١ . مع باب نسخ ذلك في ٢٧٣/١

وراجع نيل الأوطار ٢٦٢/١ للاطلاع على آراء العلماء في الوضوء

أو عدمه من أكل مامسته النار .

(٣) في ج : (مخالف) المخالفة عادة مسلميها أما عقلاً : ^{ففيه} نظره ؟

ان العقل لا يحيل ذلك .

(٤) أنظر رأي الشافعي في الأحكام للآمدي ١٦٠/٢ والتبصرة ص ٣١ .

فانه أوجب العمل بالأحاد فيما تعم به البلوى واستدل على ذلك

بالنص والاجماع والمعقول .

مسألة

الأسناد هل هو شرط لقبول خبر الواحد أم لا . . ؟

قال علماؤنا - رحمهم الله تعالى - إنه ليس بشرط والأرسال ليس بمانع .

وقال الشافعي - رحمه الله - بأنه شرط إلا ما ثبت إسناده من وجه آخر ، (١) ولهذا قال : أقبل مرسلا (سعيد بن المسيب) - (٢) رحمه الله . فاني أتبعته فوجدتها مسانيد .

وقال عيسى بن أبان - رحمه الله - بأن الراوى ان كان صحابيا ، أو تابعيا أو من تبع التابعين ، أو كان حافظا معروفا في كل عصر - يقبل . والا . . فلا . . (٣)

(١) أنظر التبصرة ص ٣٢٥ ، والبرهان ٦٣٤/٢ وبه قال أهل الظاهر .

(٢) هو سعيد بن المسيب المخزومي ، ويكنى أبا محمد ، ولد سنة ١٥ في زمن خلافة عمر بن الخطاب فحفظ القرآن وتعلم العلم ونبغ في ذلك نبوغا ولقي كثيرا من الصحابة رضی الله عنهم وسمع منهم وأخذ من زوجات النبي صلى الله عليه وسلم وأكثر روايته عن أبي هريرة رضی الله عنه وهو من أكابر فقهاء المدينة واحد أعلام الاجتهاد : توفي سنة ٩٤ ودفن في المدينة .

أنظر الفتح المبين : ٨٧/١

(٣) أنظر التبصرة : ص ٣٢٦ .

أما الحنابلة فلمهم رأيان القبول واختاره القاضي أبو يعلى والثانية لا تقبل .

أنظر : روضة الناظر ص ٦٤ ، والكوكب المنير : ٥٧٦/٢ .

وجه قول مَنْ أَنْكَرَ قَبُولَ الْمُرْسَلِ - وهو أَنَا أَجْمَعْنَا؛ أَن مَنْ

(ب/٨٩)

روى / حديثاً عن رجل سماه ولم يقل هو عدل عندي لا يقبل ، مع
أن السامع عرف عينه لما لم يعرف عدالتَه ، فإذا أرسل الحديث
والسامع لم يعرف عين المخبر عنه ، ولم يعرف عدالتَه - فَأَوْلَى^(١)
أن لا يقبل .

وهذا لأن السامع إما أن يعرف عدالة المرسل^(٢) عنه بوجود
التعديل من المرسل^(٣) صريحاً ، أو دلالة .

ولم يوجد التصريح .

فانه لو قال : هو عدل عندي يقبل

ولا يجوز القول : بأنه يوجد دلالة : على معنى أن العدل
لا يرسل الا عن عدل - فانه ليس كذلك في الأحوال كلها ، فان
كثيراً من الثقات قد رووا وأرسلوا عن ليس بثقة ، وعلى أن العدل
ان كان لا يروى الا عن عدل ولكن عن هو عنده .

وقد يكون الانسان عدلاً عند انسان ولا يكون عدلاً عند غيره ؛
لأن أسباب العدالة ظاهرة ، والجرح ما يخفى فيقف عليه
البعض - دون البعض .

والناس في الغالب يبنون الأمور على الظاهر ، فكان جائزاً
أن الذي أرسل عنه ثقة عند المرسل^(٤) ، ولا يكون ثقة عند غيره .

(١) في الصحيح (أولى)

(٢) يفتح السين - اسم مفعول .

(٣) بكسر السين - اسم فاعل .

(٤) بكسر السين : اسم فاعل .

فلا بدّ من تسميته بالاسناد حتى يتعرف السامع عن حاله بنفسه .
 وجه قول أصحابنا : ماروي عن البراء^(١) بن عازب - رضى الله عنه -
 أنه قال : (لَيْسَ كُلُّ مَا حَدَّثْتُكُمْ بِهِ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
 سَمِعْنَاهُ مِنْهُ غَيْرَ أَنَا لَا نَكْذِبُ)^(٢)

وكذا الأرسال من الصحابة والتابعين معروف مشهور^(٣) ولم ينكر
 عليهم أحد^(٤) فيكون بمنزلة الأجماع .

والمعنى في المسألة - وهو أن ارسال المرسل العدل يجرى
 مجرى اسناده الى من أرسل عنه وتعد إليه آياه كأنه قال :
 حدثني فلان - وهو عدلٌ عندي .
 ولو قال : هكذا يقبل حديثه .

(١) هو الصحابي المشهور البراء بن عازب بن الحارث الخزرجي
 ابو عمارة : قائد، صحابي من أصحاب الفتوح، أسلم صغيراً، وغزى
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس عشرة غزوة، جعله عثمان واليا
 على الرى (بفارس) سنة ٢٤ هـ وغرا بلادا كثيرة ، سكن
 الكوفة وأعتزل الأعمال ، وتوفي في أيام مصعب بن الزبير سنة ٧١ هـ
 روى له البخارى ومسلم . ٣٥ حديثا . انظر الاعلام ٤٦/٢ .

(٢) هذا الاثر ذكره ابن حجر في الأصابة ؛ ١٤٢/١ - ١٤٣ في
 ترجمة البراء رقم (٦١٨) .

(٣) ذكر الآمدى في الأحكام : ١٧٨/٢ أمثلة لارسال الصحابة
 والتابعين ومن جملة من أرسل عبد الله بن عباس وأبو هريرة
 والبراء، ومن التابعين النخعي والحسن البصري وابن المسيب
 والشعبي وغيرهم .

(٤) أجاب الآمدى : ١٨٠/٢ على عدم الإنكار فقال : لأنسلم ذلك ؛
 ولهذا باحثوا ابن عباس وابن عمر وأبا هريرة في ذلك حتى أسند
 كل واحد ما أخبر به وقال ابن سيرين : لا تأخذ بمراسيل الحسن
 وأبي العالية .

فكذا اذا صار المرسل^(١) في التقدير هكذا - وجب أن يقبل .
 وبيانه : أن المرسل اذا كان عدلا لا يستجير أن يروى عن النبي
 - صلى الله عليه وسلم - ويقول : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
 كذا .

وانه^(٢) يتضمن الزام حكم شرعي على من بلغه^{اليه} - مرسل^(٣) ؛

من ايجاب عبادة ، أو اسقاطها ، أو اثبات حل ، أو حرمة -

الأقلة علمٌ بذلك حقيقة بطريق السماع / عن النبي
 (ج/ ١١٣) صلى الله عليه وسلم أو بالتواتر عنه ، أو بطريق الأشتهار ، أو أنه
 علم من حيث غالب الرأي والظن ؛ بأن سُمِعَ من يثق بقوله وتثبتت
 عنده عدالته ولا يظن بالعدل في الرواية مرسل^(٤) الا ما ذكرنا ، فكان
 هذا الجبارا منه دلالة أني سمعته من هو^(٤) عدل عندي ، ولو صرح
 بهذا فانه يقبل حديثه .

فكذا اذا ثبت من حيث الدلالة :

وهذا لأنه لا خلاف بيننا وبين الشافعي : أن التعديل صحيح

من المعدل من غير بيان سبب العدالة .

(١) بفتح السين .

(٢) الواو واو الحال أي لا يستجير أن يروى والحال أن الحديث

المروى فيه الزام حكم شرعي .

(٣) بكسر السين أي لا يروى الحديث حال كونه مرسل^(٤) والحال أنه

يتضمن حكما شرعيا .

(٤) لفظ (هو) ساقط من أوب .

وان لخطب في الجرح^(٢) - فعند الشافعي لا يصير مجروحا
 مالم يذكر سبب الجرح .

وعندنا : يثبت الجرح وان لم يذكر سبب الجرح
 بل يجب^(٣) أن لا يذكر سبب الجرح .
 ولكن يقول : هو مستور ، أو ما يعرف^(٤) به أنه ليس بعدل^(٥) ،
 فصح ما ذكرنا .

قولهم : إن العدل قد يرسل عن غير عدل .
 إنا نقول : أيش تعنى بهذا إنه يرسل عن غير عدل حقيقة - وهو
 عدل عنده - أو غير عدل عنده ؟ ؟

فان قلت : إنه يرسل عن غير - عدل عنده وفليس كذلك .
 ومن فعل^(٦) فهو ليس بعدل فلا يقبل إرساله .
 وان قلت : إنه يرسل عن ليس بعدل حقيقة - وهو عدل
 عنده - فهذا قد يكون ، ولكن لا يقدم في عدالة المرسل ، لأنه
 اذا كان عدلا عنده من حيث غالب الظن فأحتمال خلاف الظاهر
 لا يعارض الظاهر^(٧) .

(١) في ب (أهملها)

- (٢) بفتح الجيم يستعمل للطعن في عدالتها ويضمها للطعن في الجسم .
 (٣) لاننا مأمورون بالستر على المسلم وعدم ذكر معاييه .
 (٤) أي أي لفظ يعبر به عن عدم عدالته .
 (٥) راجع مقدمة ابن الصلاح : ص ٢٢٠ .
 (٦) أي اذا أرسل عن رجل ليس عدلا عنده فان المرسل يصبح غير
 عدل وحينئذ لا يقبل إرساله .
 (٧) ان الظاهر لا يعارضه الا النص .

ألا ترى : أن المزكي للشهود اذا كان عدلا فلا يزكى الا لمن
يعتقد عدالته من حيث الغالب وان جاز أن لا يكون ذلك عدلا حقيقة
فكذلك هذا .

قولهم : إنَّ الانسان قد يكون عدلا عند إنسان ولا يكون عدلا
عند غيره لخفاء أسباب الجرح .

فنقول : إنَّ التعديل متى ثبت من العدل يسقط عن السامع
النظر في عدالته :

كما اذا روي عن إنسان وعدله (١) - لا يجب على السامع أن ينظر
في عدالة الذي (٢) أخبره (٣) عن عدالته ، اذا كان الراوي عدلا .
قولهم : إنه اذا روي عن إنسان وسماه ولم يعدله ؛ لا يجوز له
أن يروي ما لم يتعرف عدالته بنفسه .

فنقول : بعض مشايخنا قالوا : بأنه يقبل خبره اذا كان
الراوي عدلا ؛ لما ذكرنا .

وبعضهم : فرق بين الفصلين : (٤)

وهو أن من أرسل ؛ فقد حكم على النبي - صلى الله عليه وسلم -

أنه قال : ذلك وألزمنا ما تضمنه الحديث من الأحكام .

فالظاهر أن العدل المتدين لا يقدم على هذا الا وان يكون

الراوي ثقة عند من يكون تعدى لا منه تقديرا .

(١) بأن قال روي عن فلان العدل .

(٢) وهو الانسان المجهول الذي روي عنه الراوي العدل .

(٣) الضمير يعود الى الراوي - ولو قال : عدالة الذي أخبر - بالبناء

للمجهول - عن عدالته لكان أوضح .

(٤) أي بين ذكر الراوي وبين ارساله .

بخلاف ما اذا سماه فإنه لم يحكم على النبي - صلى الله عليه وسلم -
بذلك بل نسب ذلك الى المخبر الذي سماه فلا يستدل به على أنه
(١) عدلٌ عنده بطريق الغالب بل يجوز أنه مع كونه مستورا
(٢) عنده يروى عنه لسماعه منه بناء على ظاهر حاله وفوض تعرف حاله
حقيقة الى السامع حيث ذكر اسمه .

فهو الفرق بين الأمرين :

فان قالوا : ما ذكرت من العلة^(٢) باطل بشهادة الفروع
مع شهادة الأصول^(٣) فان ارسالهم الشهادة من غير ذكر الأصول لا يجرى
مجرى ذكر الأصول وتعديلهم اياهم ، حتى لا يقبل شهادة الفروع
ان لم يذكروا الأصول .

وما ذكرت موجود - فان شهود الفروع متى شهدوا عن الأصول
فانهم يعدلونهم ، لأنهم عدول . والعدل لا يشهد عن خبر
/ من^(٤) لم تثبت عدالته عنده يغالب الظن ، ومع ذلك لم يكن
(١٠٠/بأ)
ذلك بمنزلة ذكرهم شهود الأصول وتعديلهم .

(١) في ، أ زيادة (على) هنا ولا معنى له .

(٢) وهي أن المرسل الثقة لا يظن به أنه أرسل الا عن ثقة ، وأن مسن
يذكر اسم الراوى يترك أمر تعديله الى السامع .

(٣) تسمى الشهادة على الشهادة وذلك بأن يكون الشاهد عن عيان
ومعرفة مريضا أو مسافرا أو له عذر يمنعه من حضور مجلس القضاء
فيشهد غيره على شهادته ومن ثم يقوم هذا بالشهادة امام
القاضي ، فالشاهد الأول يسمى الأصل والثاني الفرع .

(٤) (من) ساقطة من ب .

فكذلك هذا .

قلنا: لا فرق بين الأمرين فيما ذكرنا من المعنى : أن بناء الشهادة على شهادة الأصول تعديلٌ لهم دلالة ، لما ذكرنا ، إلا أن ذكر الأصول صريحا ثبت شرطا في الشهادة على الشهادة بالأجماع غير معقول المعنى .

كما شرط لفظ الشهادة ، والعدد ، والحرية في أصل الشهادة (١) غير معقول المعنى (٢) مع التساوى (٣) في رجحان جانب الصدق على الكذب ثم لم يشرط - في باب الرواية - الحرية ، والعدد ، لما قلنا (٤) .

فكذا في شرط ذكر الأصول .

وهذا : لما / عُرِفَ بأن ما ثبت بالنص والاجماع غير معقول (ج/ ١١٤) المعنى: يقتصر على مورد ولا يتعدى الى غيره (٥) . والله أعلم .

(١) في ج (الشهادات) .

(٢) أي تعدد الشهود ، وكون الشاهد حراً ، وذكر لفظ الشهادة في شهادة الشاهد: أمور غير معقولة المعنى .

(٣) أي في الشهادة والرواية .

(٤) أي في شروط الراوي؛ حيث لم تذكر ضمن الشروط السابقة ص

(٥) خلاصة القول في الاحتجاج بالمرسل : هو ما يلي :

إن كان المرسل غير ثقة فما يرويه مرسلًا: لا يحتج به اجماعًا وان كان ثقة - فعلى الخلاف التالي :

١- الاحتجاج به مطلقًا : وبه قال أبو حنيفة وجمهور المعتزلة واختاره الآمدي وأحد الروائيتين عن أحمد وبه قال مالك .
والأبهري والطبري وأبو الفرج .

٢- عدم الاحتجاج به إلا أن يكون المرسل صحابيا أو يقوى باسناده من آخر أو يعضد يقول صحابي أو أكثر أهل العلم أو عرف أنه لا يرسل إلا عن ثقة .

(١) مسألة

نقل الحديث بالمعنى هل يجوز أم لا ؟

أجمعوا أنه اذا كان لفظاً مشتركاً ، أو مجملاً ، أو مشكلاً - فانه لا يجوز إقامة لفظ آخر مقامه .^(١)

أما اذا كان لفظاً ظاهراً مفسّراً^(٢) فأقامة لفظ آخر مثله مقامه^(٣) -

بأن قال : (قعد - رسول الله صلى الله عليه وسلم - على رأس الركعتين

في صلاة الظهر) مكان ما روى : (أنه جلس على رأس الركعتين)^(٤)

فهل يجوز ؟ .

= وهو مذهب الجمهور منهم القاضي أبو بكر الباقلائي وبه قال ابن المسيب وابن سيرين والزهرى والأوزاعي ، وعبد الله بن المبارك وغيرهم .

٣- يقبل إن كان من مراسيل الصحابة والتابعين وتابعيهم أو كان من أئمة النقل .

وهو مذهب عيسى بن أبان واختاره ابن الحاجب .

أنظر الأحكام للآمدي : ١٧٨ / ٢ ، والعضد على ابن الحاجب : ٧٤ / ٢ ، وارشاد الفحول : ص ٦٤ .

(١) أنظر المستصفى : ١٦٨ / ١ ، وأصول البزدوى ٥٧ / ٣ ، كشف

الأسرار . والسرخسي ٣٥٦ / ١ وقد منع نقل الحديث بالمعنى

ان اظاهراً وفيه احتمال : كالعام الذى يحتل الخصوص والحقيقة

التي تحتل المجاز الا اذا رواه من جمع بين العلم باللغة والعلم

بالفقه . ويمثله قال أبوزيد الدبوسي في تقويم الأدلة ص ٣٧٣ .

(٢) احترز بهذا القيد عن الظاهر المحتمل لغير ما ظهر من معناه

فلا يجوز الا لمن جمع بين اللغة والفقه ، كشف الأسرار ٥٧ / ٣ .

(٣) كلمة (مقامه) ساقطة من أوج .

(٤) لم أعر على مثل هذه الرواية .

فَعِنْدَ أَصْحَابِنَا ^(١) - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - يَجُوزُ - وَهُوَ ظَاهِرٌ مِنْ هَبِ

الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ - ^(٢)

وَقَدْ رَوَى عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ كَذَلِكَ ^(٤) .

وَقَالَ بَعْضُ ^(٥) أَصْحَابِ الْحَدِيثِ : إِنَّهُ لَا يَجُوزُ .

وَقِيلَ : هُوَ إِخْتِيَارُ ثَعْلَبٍ ^(٦) مِنْ أُمَّةِ اللَّغَةِ .

- (١) مِنْهُمْ عَلِيُّ الْبَزْدَوِيُّ ، وَالسَّرْحَسِيُّ ، وَالِدَبُوسِيُّ ، : أَنْظَرَ كَشْفَ
الْأَسْرَارِ ٣/٥٦ ، وَأَصُولِ السَّرْحَسِيِّ ١/٣٥٥ ، وَتَقْوِيمِ الْأَدْلَةِ ص ٣٧٣ .
- (٢) أَنْظَرَ التَّبَصُّرَةَ ص ٣٤٦ ، وَالْمَنْخُولَ ص ٢٨٠ ، وَالْبِرْهَانَ ١/٦٥٦ ،
وَالْمَحْصُولَ ج ٢ ق ١/٦٦٨ .
- (٣) هُوَ ابْنُ أَبِي الْحَسَنِ اسْمُهُ يَسَارٌ أَبُو سَعِيدٍ مِنْ أُمَّةِ التَّابِعِينَ وَلَسَدُ
لِسْنَتَيْنِ بَقِيَّتَا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَتُوفِيَ سَنَةَ ١١٠ : أَنْظَرَ
شَذْرَاتِ الْذَهَبِ ١/١٣٦ ، وَتَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ ٢/٢٦٣ .
- (٤) وَكَذَا هُوَ رَأْيُ الشَّعْبِيِّ وَابْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ : أَنْظَرَ أَصُولِ السَّرْحَسِيِّ
١/٣٥٥ وَتَقْوِيمِ الْأَدْلَةِ ص ٣٧٤ .
- (٥) هُوَ مِنْ هَبِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَمُحَمَّدِ بْنِ سَيْرِينَ وَجَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ
وَإِخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ : أَنْظَرَ كَشْفَ الْأَسْرَارِ ٣/٥٥ ،
وَبِهِ قَالَ الْحَنَابِلَةُ : أَنْظَرَ رَوْضَةَ النَّاطِرِ : ص ٦٣ .
- (٦) أَنْظَرَ أَصُولِ الْبَزْدَوِيِّ : ٣/٥٤ عَلَى كَشْفِ الْأَسْرَارِ ، وَهُوَ أَبُو الْعَبَّاسِ
ثَعْلَبُ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ زَيْدِ بْنِ سَيَّارِ الشَّيْبَانِيِّ النَّحْوِيُّ كَانَ
إِمَامَ الْكُوفِيِّينَ فِي النَّحْوِ وَاللُّغَةِ فِي زَمَانِهِ أَخَذَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادِ
الْأَعْرَابِيِّ وَمُحَمَّدِ بْنِ سَلَامٍ وَغَيْرِهِمَا وَأَخَذَ عَنْهُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ
سَلِيمَانَ الْأَخْفَشُ وَغَيْرُهُ وَكَانَ ثِقَّةً دِينًا مَشْهُورًا بِالصِّدْقِ وَلَهُ مَعْرِفَةٌ
بِالْغَرِيبِ وَرَوَايَةٌ الشَّعْرِ الْقَدِيمِ : وَوُلِدَ سَنَةَ ٢٠٠ وَتُوفِيَ سَنَةَ ٢٩١ ،
بِبَغْدَادِ / أَنْظَرَ نَزْهَةَ الْأَوْلِيَاءِ فِي طَبَقَاتِ الْأَدْبَاءِ ص ٢٢٨ .

وحجة هؤلاء حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال
 (نَصَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَمْرًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا وَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا) (١) ؛
 ولأن النبي - صلى الله عليه وسلم - مخصوص بكمال الفصاحة
 والبلاغة كما روي : أنه قال : صلى الله عليه وسلم - (اَنَا أَفْصَحُ
 الْعَرَبِ وَلَا فَخْرٌ) (٢)

وروي - عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : (أُوتِيَتْ خَمْسًا
 لَمْ يَأْتِيَنَّ أَحَدٌ قَبْلِي) (٣) وذكر منها (وَأُوتِيَتْ جَوَامِعَ الْكَلِمِ)
 وإذا كان الأمر كذلك فلا شك أن (٤) في النقل الى لفظ آخر
 احتمال الاختلال (٥) في المعنى فيجب الاختصار على اللفظ المنصوص
 عليه ، وبهذا الطريق (٦) لا يجوز نقل القرآن بالمعنى - كذا هذا .

(١) أخرجه الترمذي ٣٤٠/٥ ، وأبو داود : أنظر بذل المجهود :

٠٣٤٦/١٥

(٢) لم أشر على رواية الحديث بهذا اللفظ بل وجدت في الفتح

الكبير : ٢٧/١ رواية عن أحمد وهي (اَنَا أَعْرَبُكُمْ أَنَا مِنْ
 قُرَيْشٍ وَلِسَانِي لِسَانُ بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ) وأخرى هي
 (اَنَا أَعْرَبُ الْعَرَبِ وَلَدْتُ بَنِي قُرَيْشٍ وَنَشَأْتُ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ .
 فَأَنَّى يَأْتِيَنِي اللَّحْنُ ؟) (١) .

(٣) أخرجه البخاري ١١٣/١ ومسلم ٣٧١/١ بيد أن لفظ

الحديث الذي فيه (أعطيت خمسا) الحديث (وهي رواية يزيد
 الفقير عن جابر ولم يكن من ضمنها (وَأُوتِيَتْ جَوَامِعَ الْكَلِمِ)
 بل ذكرت في مسلم ٣٧١/١ برواية (فَضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسِتِّ
 وَرَوَايَةِ) (بعثت بجوامع الكلم) وهي رواية سعيد بن المسيب عن
 أبي هريرة وبرواية أبي يونس عن أبي هريرة وليس فيهما خمسا .

(٤) (ان) ساقطة من أوب .

(٥) في ب (الاختلاف) .

(٦) وهي حصول المحذور من إنهاب فصاحة الكلام وبلاغته ؛ لأن

لفظ غير النبي - صلى الله عليه وسلم - لا يتصف بجوامع الكلم ،

لأنه من خصائصه صلى الله عليه وسلم .

وجه قول العامة : ماروى عن عبد الله بن مسعود (١) - رضى الله عنه ،
 وغيره : أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : هكذا أو نحواً منه ،
 أو قريباً منه (٢) .

وهذا نقل بالمعنى .

وكذا مشهور من الصحابة - رضى الله عنهم - أنهم قالوا : أمرنا
 رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بكذا ونهانا عن كذا .

(١) هو الصحابي المشهور أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن
 غافل بن حبيب الهذلي من أكابر الصحابة فضلا وعلمًا وعقلاً
 من السابقين الى الاسلام وأول من جهر بقراءة القرآن خـدم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ورافقه في غزواته وتلقى عنـه
 كثيرا من الأحاديث وولي بعد وفاة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بيت المال في الكوفة ثم عاد الى المدينة
 في خلافة سيدنا عثمان فتوفى فيها سنة ٣٢ هـ .

أنظر : الاعلام : ١٣٧/٤ .

(٢) اذا أردت المزيد من الأدلة على جواز الرواية بالمعنى فراجع
 كتاب الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص ٢٠٥-٢١١
 من ذلك ماروى عن أبي الدرداء - أنه كان اذا حدث الحديث
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا فرغ منه قال : هكذا
 أو نحو هذا أو شكله .

ومنها : أن أنس بن مالك اذا حدث حديثا عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرغ منه قال :
 أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وهذا نقل من حيث المعنى (١).

واجتماع الصحابة بحجة .

والمعنى في المسألة - وهو أن الامتناع :

١- اما لأجل اللفظ ،

٢- أولاً أجل المعنى .

والأول : فاسد : فان سنة النبي صلى الله عليه وسلم - وضعت

لبيان الكلام - وهو الغرض - وهذا لا يختص بلفظ دون لفظ ؛ ولأنه

لم يتعلق بشيء من الغرض بلفظ الحديث ؛ لأنه ليس بمعجز ولا تعلق

الثواب وجواز الصلاة به .

بخلاف القرآن - فإنه معجز .

وقد تعلق بتلاوته الثواب وجواز الصلاة به .

فلأن كان لا يجوز نقل القرآن من لفظ الى لفظ ، لماذا لا يجوز

في الحديث مع أن ثمة جاء النقل بطريق الرخصة أيضا ؟

كما روى عن عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه - أنه سمع

رجلا يقول : (طَعَامُ الْيَتِيمِ) ولا يمكنه أن يقول : (طَعَامُ الْأَيْتِمِ) (٢)

فقال له : قل (طَعَامُ الْفَاجِرِ) (٣) فلأن يجوز في الحديث أولى .

(١) لأنه لم ينقل لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم في الأمر والنهي

بل يذكر الراوى الأمر به والمنهى عنه فقط .

(٢) الآية : إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ طَعَامُ الْيَتِيمِ / سورة الدخان ، آية : ٤٤ .

(٣) أنظر الرواية في إعراب القرآن للنحاس : ١١٦/٣ الا أنه قال :

(وهذا تفسير وليس بقراءة لأنه مخالف للمصحف) .

وفي تفسير القرطبي : ١٤٩/١٦ وقد نقله عن همام ابن الحارث

ان أبا الدرداء كان يقرئ رجلا لذا فقد اعتبرها قراءة له ولا ين

مسعود ، وهي من القراءة الشاذة ، واما قراءة ابن مسعود لها =

وان كان لأجل المعنى - فالمعنى لا يختلف ولا يختل بالنقل
الى لفظ مثله في المعنى نحو قولهم : قَعَدَ مَكَانَ جَلَسَ،
ولهذا : إِنَّ نَقْلَ كَلِمَةِ الشَّهَادَةِ مِنَ اللَّفْظِ الْمَرْوِيِّ بِهِيَ
بالعربية^(١) الى كل لسان جائزٌ، لما كان الغرض^(٢) من المعنى دون
اللفظ - فكذا هذا .

وهذا بخلاف الأذان ، والتشهد ، حيث لا يجوز النقل عن
الفاظهما الى غيرهما ؛ لأن الشرع جاء بتلاوة ألفاظهما وعلق بهما
الثواب الخاص ، على أن الأذان شرع للأعلام ، وأنه لا يحصل الا بالألفاظ
المعروفة .

ولهذا^(٣) لم يجوز النقل من المشترك ، والمجمل الى لفظ آخر
لما فيه من احتمال الاختلاف بالمعنى .

وأما الحديث - فنقول : لا حجة في الحديث^(٥) ؛ لأن من نقل
الحديث بالمعنى من كل وجه يقال : إنه أدى كما سَمِعَ ، فإنه يقال
للمترجم من لغة الى لغة : قد أدى كما سمع .

= فانما كان للتعلم والتمهيد للنطق بالقراءة الصحيحة : أنظر

رواية أبي الدرداء في تفسير ابن كثير : ١٤٥/٤ .

(١) في ب (من العربية) .

(٢) (من) تقدر أنها متعلقة بعامل يناسب المعنى : كان نُقِدَ :

مأخوذاً أو مفهوماً من المعنى .

(٣) الإشارة الى جواز النقل بالمعنى اذا لم يحصل اختلال فى

معنى الحديث .

(٤) وهو قوله صلى الله عليه وسلم : نَضَرَ اللَّهُ إِمْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي . . الخ

المستدل به فى ص ٦٤٦ .

(٥) أى انا نمنع الأستدل بالحديث على عدم جواز النقل بالمعنى .

على أن المراد بالحديث (١) : اذا كان لفظُ الحديثِ مشتركاً
أو مشكلاً ، أو مجملاً (٣) ، فيكون بالنقل الى لفظ آخر احتمال الخلل
في المعنى .

ونحن نمنع في مثل هذا الموضوع ؛ لهذا الوهم .

وفي الحديث ما يدل عليه فإنه قال : (فَرَبَّ حَامِلٍ فَقَّهِ السِّيِّ
مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ ، وَرَبَّ حَامِلٍ فَقَّهِ لَيْسَ بِفَقِيهِ) (٤)

ومالا يشتبه من الألفاظ / ولا يختلف إجتهااد المجتهديين (ج / ١١٥)
فيه - يستوى فيه الفقيه وغير الفقيه ، والكامل في الفقه والناقص .

والله أعلم

(١) أي الذي استدل به المانعون - وهذا تسليم للدليل بعينه
المنع .

(٢) أي الحديث المروي بالمعنى .

(٣) لأن الحديث السابق يتعارض مع أدلة تجويز النقل بالمعنى
فيحمل على ما اذا كان لفظ الحديث مشتركاً أو مجملاً أو مشكلاً
جمعاً بين الأدلة .

(٤) أخرجه الترمذي : ٣٤ / ٥ ، وأبو داود : أنظر بذي المجهود :

مسألة (٢)

(تعارض خبر الواحد بالدليل القاطع)

خبر الواحد اذا ورد مخالفا للعموم من الكتاب والتواتر
هل يجب تركه أو يخص به العموم القاطع ؟
فقد ذكرنا الكلام فيه .

وكذا اذا أورد مخالفا للقياس يقدم على القياس أو يعارضه
القياس فقد ذكرناه ^(٢) أيضا .

مسألة (٣)

الراوي اذا عمل بخلاف ما روى

هل يقدم في صحة ما روى أم لا ؟

/ روى عن أبي الحسن الكرخي - رحمه الله - أنه لا يمنع ويكفون
محجوجا بالحدِيث كغيره . ^(٣)
(ب/ ٩١)

(١) في مبحث تخصيص العام بالأدلة السمعية ص ٦٠ - وفيه خلاف .

(٢) في مبحث التخصيص بالقياس الشرعي مسألة (٢) ص ٥٧

(٣) وبه قال الشيرازي في التبصرة : ص ٣٤٣ ، وأنظر

رأي الكرخي في المعتمد : ٦٢٠/ع .

وقال أكثر أصحابنا^(١) - رحمهم الله - إنه يمنع ويحمل على نسخ الحديث أو تخصيصه ، أو تأويله وهو قول الشافعي^(٢) رحمه الله .
وجه قول أبي الحسن : أن قول النبي - صلى الله عليه وسلم - حجة وعمل الراوي بخلافه محتمل ، فانه يجوز أن يكون الحديث محتملاً للتأويل فيصرفه الى أحد وجوه الأحتمال باجتهاده ، فلا يجوز العدول عن الحجة الى غيره بالأحتمال .

وجه قول العامة : وهو أن عمله بخلاف ما روى :
إما أن يكون جزافاً - ولا يظن بالصحابي ذلك -
أو كان النص محتملاً فيصرفه الى أحد وجوهه بأجتهاده - وهذا لا يظن به أيضاً مع علمه أن اجتهاده غيره يجوز أن يكون بخلاف اجتهاده

(١) به قال السرخسي : ٦/٢ وبه قال أبو الحسين البصري ،

أنظر المعتمد : ٦٧٠/٢ .

(٢) لذا جاء رأي الشيرازي في التبصرة : ص ٣٤٣ كراي أبي الحسن

الكرخي في إبقاء الاحتجاج بالحديث .

أما الرازي في المحصول : ج ٢ ق ١ / ٦٣١ فإنه اعتبر رأي الشافعي وهو الرأي الثالث في المسألة :

وهو : إن كان تأويل الراوي بخلاف ظاهر الحديث : رُجع إلى الحديث .

وإن كان - هو أحد احتمالات الظاهر : رجع إلى تأويله .

أما عبد الجبار من المعتزلة فإنه يرى رأياً رابعاً في المسألة وهو :
إذا لم يكن لذهب الراوي وتأويله وجه إلا أنه علم قصد النسب -

صلى الله عليه وسلم إلى ذلك التأويل - وجب المصير إليه ،

وإن لم يعلم ذلك بل جوزنا أن يكون ذلك التأويل لنص أو قياس

وجب النظر في ذلك : فإن اقتضى ما ذهب إليه : صير إليه والا فلا . .

أنظر المعتمد ٦٧٠/٢ .

مع كونه مأمورا بالنقل في مثله - لما روينا . (نَضَرَ اللَّهُ تَعَالَى
 إِمْرًا سَمِعَ مِنَّا مَقَالَةً فَوَعَاَهَا ثُمَّ أَدَّأَهَا كَمَا سَمِعَهَا فَرَبَّ حَامِلٍ فَقِيْمٌ
 الی مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ) (١) ،

وإذا بطل هذان الوجهان -

لم يبق الا ^ععِلْمٌ أَنَّهُ نَسَخَهُ
 أو (عِلْمٌ) (٢) تخصیصه بمشاهدة حال النبی - صلى الله عليه وسلم
 - أو سمع في ذلك نصا جليا يوجب تخصیصه ،

أو عِلْمٌ اجماع الصحابة على ذلك فوجب القول به .
 وعلى هذا حملنا رواية أبي هريرة (٣) بغسل الأثناء من ولوغ الكلب

(١) (منه) ساقطة من ب .

(٢) (علم) ساقطة من أوب .

(٣) أشهر من أن يعرف : هو عبد الرحمن بن صخر الدوسي
 الطَّبَعُ بِأَبِي هُرَيْرَةَ صحابي جليل من الكثيرين حفظ
 للحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نشأ يتيما
 ضعيفا في الجاهلية قدم المدينة وأسلم سنة (٧) وروى عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ٥٣٧٤ حديثا وولى أمر
 المدينة مدة واستعمله عمر على البحرين وكان مشغولا بالعبادة
 توفي سنة ٥٩ هـ .

أنظر : الاعلام : ٣٠٨ / ٣ .

سبعاً على الندب ؛ لأنه كان يقتصر على الثلاث (٢) ولا يغسل

سبعاً .

(٤) مسألة

العدد هل هو شرط لقبول خبر الواحد أم لا . . ؟

قال عامة القائلين بقبول أخبار الآحاد : على أن العدد ليس

بشرط (٣) .

وقال بعضهم : (٤) يشترط عدد الاثنين ومنعوا قبول

شهادة القابلة .

(١) الحديث رواه مسلم ٢٣٤/١ عن أبي هريرة (أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم طهوراً بآءٍ أحدكم إذا ولغ الكلب فيه أن يغسله سبع مرات) .

(٢) رواية الغسل ثلاثاً عن أبي هريرة رواها موقوفة الطحاوي والدارقطني : أنظر نيل الأوطار : ٤٢/١ +

(٣) به قال الشيرازي في التبصرة ص ٣١٢ ، والجزدي : كشف الأسرار ٣٧٠/٢ ، وهو رأي الحنابلة : روضة الناظر : ص ٥٦ ، وإمام الحرمين : البرهان ٦٠٨/١ .

(٤) منهم أبو علي الجبائي واشترط عبد الجبار أربعة في خبر الزنى كالشهادة .

أنظر المعتمد : ٦٢٢/٢ .

وتعلقوا : بما روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم : أنه لم
يعمل بخبر نبي اليمين ^(١) وحده حيث قال : (أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أُمَّ
نَسِيَّتَهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟؟ - صلى الله عليه وسلم - فُقَالَ كُلُّ ذَلِكَ
لَمْ يَكُنْ حَتَّى سَأَلَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ فَقَالَا مِثْلَ قَوْلِ نَبِيِّ الْيَمِينِ
فَحِينَئِذٍ قَبِلَ ^(٢))

وجه قول العامة : إجماع السلف .

روى أن ^(٣) أبا بكر - ^(٤) رضى الله عنه - قبل خبر بلال وحده ^(٥) ،

(١) هو الخرياق بن عمرو صحابي جليل سلمي روى عنه بعض التابعين ،
أسلم عام خير سنة ٧ هـ وسمي بذلك لأن في يديه طسولا
وقد عاش بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم زمانا / تهذيب
الأسماء واللغات ١/١٨٥ .

(٢) رواه البخارى : ٦٦/٢ . ومسلم ٤٠٣/١ ، إلا أن الراوي - وهو
أبو هريرة - قال : وفي القوم أبو بكر وعمر ولم يذكر أنه سألهما
بل سأل الناس ، ورواه الترمذى ٢٤٧/٢ - أيضا .

(٣) (ان) ساقطة من ب .

(٤) هو أشهر من أن يعرف : عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن
عامر بن كعب التيمي القرشي يكنى بأبي بكر أول رجل آمن
برسول الله صلى الله عليه وسلم وأول خلفائه من كبار العرب
وسيد من سادات قريش من كبار أغنيائهم بذل أمواله فى
سبيل الله وصاحب النبي صلى الله عليه وسلم فى هجرته بويبع
بالخلافة عام ١١ هـ وحارب المرتدين كان يتسم بالحلم والرافقة
والسخاء والشجاعة ، تولى الخلافة سنتين وثلاثة أشهر ونصف شهر ،
لقب بالصدق لتصديقه رسول الله صلى الله عليه وسلم يقصر القلم
عن التحدث عنه كتبت بمناقبه وسيرته مؤلفات ، توفى سنة ١٣ هـ ،

ودفن بجانب رسول الله صلى الله عليه وسلم / أنظر الاعلام ٤/١٠٢ .
(٥) هو بلال بن رباح الحبشي مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم وخازنه على بيت
ماله وأحد السابقين الى الاسلام عذب من قبل سيد فاشتراه أبو بكر فأعتقه
شهد المشاهدة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم كلها ولم يؤذن بعد وفاته
خرج الى الشام الى أن توفى بدمشق سنة ٢٠ هـ روى له البخارى ومسلم
٤٤ حديثا : أنظر الاعلام : ٢/٧٣ .

وقبل عمر - رض الله عنه - خبر حمل^(١) بن مالك فسي
دية الجنين .

وعلت الصحابة بخبر أبي سعيد بن الخدري^(٢) فسي
ربا الفضل .^(٣)

وعلت - أيضا - بخبر أبي رافع^(٤) فسي

(١) في النسخ (حمد) بالدال والصواب ما ذكرنا وهذه الرواية رواها أبو داود : بذل المجهود ٩٢/١٨ أما رواية مسلم فالمخير هو المغيرة بن شعبة ولم يقبل منه إلا أن شهد معه محمد بن مسلمة ، أنظر مسلم : ١٣١١/٣ .

وهو حمل بن مالك بن النابغة الهذلي من الصحابة نزل البصرة وعاش الى خلافة سيدنا عمر رض الله عنه :

أنظر : الاصابة ٣٥٥/١ وبها مشرا الاستيعاب ١٦٦/١ .

(٢) هو سعيد بن مالك بن سنان الخدري الأنصاري الخزرجي ابو سعيد صحابي جليل كان ملازما لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقرا معه اثنتي عشرة غزوة وروى عنه أحاديث كثيرة وله ١١٧٠ حديثا توفي في المدينة عام ٧٤ هـ ، أنظر الاعلام : ٨٧/٣ .

(٣) هو : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا تبيعوا الذهب بالذهب

الا مثلا بمثل ولا تشعروا - أي لا تفاضلوا - بعضها على بعض

ولا تبيعوا الورق بالورق الا مثلا بمثل ولا تشعروا بعضها على

بعض ولا تبيعوا منها غائبا بناجز) رواه البخاري : ٣١/٣ ،

ومسلم : ١٢٠٨/٣ ، وهو الذي ذهب اليه جمهور الصحابة

والتابعين والفقهاء وقد خالف في ذلك ابن عباس وقد روى

الحاكم رجوعه عن ذلك : أنظر سبل السلام : ٣٧٠/٣ .

(٤) هو أبو رافع القبطي - مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمه

أسلم وقيل ابراهيم وقيل ثابت وقيل هرمز ، شهد مع رسول الله

صلى الله عليه وسلم أحدا والخندق والمشاهد بعدها وشهد

فتح مصر ، وتوفي بالمدينة قبل قتل عثمان ، كان عبداً للعباس =

المخابرة^(١) مع تعامل الناس بخلافه .

وكان على - رضی اللہ عنہ - يقبل خبر الواحد ويستخلصه عليه ، الا خبر أبي بكر / - رضی اللہ عنہ - فانه يقبله من غير استخلاف .

والاجماع حجة قاطعة .

وأما حديث نزي الدين - فلأنه خبر واحد فيما عم به البلوى^(٢) ، وغيره من الصحابة أولى بالتذكير للنبي صلى الله عليه وسلم فظن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه غلط .

وخبر الواحد في مثل هذا لا يقبل : والله أعلم

= فوهبه الى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم أعتقه .

أنظر تهذيب الاسماء واللغات : ٢ / ٢٣٠ .

(١) هي المزارعة ببعض ما يخرج من الأرض : أنظر مادة خبر

في الصحاح ٢ / ٦٤١ .

(٢) الأولى أن يقول لأنها حادثة وقعت أمام جمع غفير

مستبعد إنفراد واحد بها ؛ ان ماتعم به البلوى ؛ هو

أن تقع الحادثة من عدد من الناس أو على عدد من الناس .

(٥) مسألة

إذا قال الصحابي **أَمَرْنَا أَنْ نَفْعَلَ كَذَا** ^(١) أو **نَهَانَا عَنْ كَذَا**،
 روى عن الكرخي: ^(٢) أنه لا يفيد أن الأمر: هو النبي -
 صلى الله عليه وسلم بل يجوز أن يكون الأمر غيره - فلا يكون حجة.
 وعلى هذا حمل قول الراوى: (**أَمْرُ بِلَالٍ بِأَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ** ،
 وَيُوتِرَ الْإِقَامَةَ) ^(٣)

وقال عامة مشايخنا: بأنه يكون حجة ^(٤) ويحمل على أمر
 النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأن غرض الصحابي من هذا تبليغ
 الشرع وتعليم الحكم فيجب حمل ذلك على أمر من يصد عنه الشرع
 - دون أمر الولاة والأئمة؛ لأن أمرهم لا يؤثر في الشرع .

ولا يقال: بأنه يحمل / على أمر الله تعالى أو أمر الأئمة - (ج/ ١١٦)
 وهو الأجماع؛

لأننا نقول: **إِنْ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى ظَاهِرَةً لِلْكَلِّ فَلَا يَسْتَفَادُ مِنْ**
كَلَامِ الصَّحَابِيِّ ^(٥)، ولو حمل على جماعة الأمة - إذا أفاد أن جميع

(١) في أوب (بكذا) .

(٢) أنظر المعتمد ٦٦٧/٢ ، وبه قال السرخسي : ٣٨٠/١ .

والغزالي / المنخول ص ٢٧٩ ، وابن حزم : الأحكام ١٩٤/٢ ،
 وأبو بكر الصيرفي : التبصرة ص ٣٣١ .

(٣) أخرجه البخاري : ١٥١/١ ، ومسلم ٢٨٦/١ .

(٤) واليه ذهب الشافعي في القديم والشيخ أبو عبد الله والقاضي

عبد الجبار : المعتمد ٢٦٧/١ وبه قال الشيرازي : التبصرة ص ٣٣١ .

(٥) كلام الصحابي وغيره سواء في ظهور أوامر الله تعالى .

الأمة أمروا بذلك - فهم^(١) لا يأمر من تلقاء أنفسهم

وانما يأمر بأمر النبي - صلى الله عليه وسلم .

على أن غرضنا أنه يلزم العمل بهذا القول ، ولو كان هذا
حكاية عن أمر الله تعالى ، أو عن أمر النبي - صلى الله عليه وسلم ،
أو عن الأمة فيكون واجب العمل به . .

فأما الصحابي : اذا قال : أُوجِبَ عَلَيْنَا كَذَا - أَوْ حُرِّمَ
عَلَيْنَا كَذَا ، أَوْ أُبِيحَ لَنَا كَذَا - فَاتَّه يَفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ الْمَوْجِبَ وَالْمُحَرِّمَ
وَالْمُبِيحَ - هُوَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِالْأَجْمَاعِ ؛^(٢)

لأن ذلك من الله تعالى على لسان النبي -
صلى الله عليه وسلم ولم يقل الصحابيُّ إلا اذا سمع لفظه الوجوب
أو الأمر الذي يريد به الوجوب بدلالة حال النبي -
صلى الله عليه وسلم ، أو باجماع الصحابة ، لأن الظاهر من الصحابي
الذي قصد تبليغ الشرع لا يبلغ مع الأحتمال اذا لم يذكر اللفظ .
وأما اذا قال الصحابي : من السنة كذا ؛ يحمل على سنة النبي^(٣) -
صلى الله عليه وسلم .

(١) في الأصل (وهم) والكلام لا يستقيم لأنه جواب لو فقرنه بالفاء
أصح .
(٢) لأن الأمر والنهي قد يصدران من غير الرسول صلى الله عليه وسلم
أما الأيجاب . والتحرير ، والأباحة قانها أحكام شرعية لا تصدر
إلا عن المشرع . / أنظر المعتمد : ٦٦٨/٢ .
(٣) لأن لفظ السنة يطلق حقيقة على سنة رسول الله -
صلى الله عليه وسلم واللفظ اذا أطلق بدون قيد أو قرينة حمل
على الحقيقة .

فان من قال : هذا الفعل طاعة - فانه يحمل على طاعة
الله تعالى وطاعة رسوله ، فكذا لفظة السنّة عند الأطلاق يحمل
على سنّة الرسول صلى الله عليه وسلم ، لأنه هو المقتدى ، والمتّبع
على الأطلاق .

قال الله تعالى : (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ
أَسْوَةٌ حَسَنَةٌ (١) أَي قَدْوَةٌ مُتَّبَعَةٌ .

ولا يقال : إن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال :

(مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا) (ب/٩٢)

الْيَوْمِ الْقِيَامَةِ (٢)

وكذا يقال : سنّة العُمَرَيْنِ ، لأننا لاننكر جواز أطلاق

اسم السنّة على فعلٍ غيره مع التقييد (٣) .

وانما نمنع أن يفهم من اطلاق اسم السنّة على سنّة غيره :

والله أعلم .

(١) سورة الأحزاب ، آية : ٢١ .

(٢) رواه مسلم : أنظر شرح النووي : ٢٢٦/١٦ ، والنسائي :

٢٦/٥ .

(٣) أي تطلق السنّة على طريقة غير النبي صلى الله عليه وسلم

كالخفاء الراشدين الا أنه لا بد من أن تقيّد ويقال سنّة

أبي بكر وسنّة عمر وهكذا .

فصل

(في حكم خبر الواحد)

وأما حكم خبر الواحد .

فقال^(١) عامة العلماء^(٢) : إنه يوجب العمل دون العلم قطعا ،

ولكن يوجب علم غالب الرأي وأكثر الظن .

وقال بعض أصحاب الظواهر^(٢) : بأنه يوجب العلم والعمل

جميعا .

وقال بعض المعتزلة^(٣) : بأنه لا يجب العمل به في سبب

الشرعيات ، ويجب العمل به في العقليات .

أما من قال : بأنه لا يوجب العمل ، لأننا اتفقنا أنه لا يوجب

العلم .

- والعمل بدون العلم بحرام فضلا عن الوجوب - فظاهر النصوص :

(١) في النسخ (قال) .

(٢) أنظر المعتمد : ٥٦٦/٢ و ٥٧٠ ، والتبصرة : ص ٣٠٣ ،

وروضة الناظر : ص ٥٣ ، وأصول البزدوي : كشف الأسرار

٣٧٠/٢ ، وهو رأى الحسين البصري في المعتمد : ٥٧٠/٢ ،

وأنظر تيسير التحرير : ٧٦/٣ ، وروضة الناظر : ص ٥٢ .

(٢) أنظر الأحكام لابن حزم : ١٠٧/١ وهو رواية عن أحمد

أنظر روضة الناظر : ص ٥٢ .

(٣) حكاه قاضي القضاة عن الشيخ أبي عبد الله : أنظر المعتمد :

٥٧٠/٢

من قوله تعالى : (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ)^(١)

وقوله : (وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ)^(٢)

وقوله : (الْآمِنِينَ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ)^(٣)

في هذه النصوص أنه لا يجوز القول بما لا يعلم ، والشهادة بما لا يعلم ، وإن الأتقن بما لا يعلم حرام - وقد قلتم به - فيكون خلاف هذه النصوص.

وكذلك قال الله تعالى : (إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ

لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا)^(٤)

الْحَقُّ الذَّمُّ بِمَنْ اتَّبَعَ الظَّنَّ ، واخبر أنه لا كفاية ولا غناء^(٥)

بالظن فيجب العمل بعمومه - أن لا عبرة بالظن في حق العمل والأعتقاد جميعا .

وأما أصحاب الطواهر فقالوا :^(٦) إِنَّا اتَّفَقْنَا : أن العمل به واجب .

والعمل لا يجوز بدون العلم بالنصوص فوجب^(٧) القول بالعلم

ضرورة .

(١) سورة الاسراء : آية : ٣٦ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ١٦٩ .

(٣) سورة الزخرف ، آية : ٨٦ .

(٤) سورة النجم ، آية : ٢٨ .

(٥) بفتح الفين والمد ضد الفقر ، ترتيبا بالقاموس ٣ / ٣٥٥ فسى

ج (غِنَى) على وزن الي مقصورا .

(٦) في النسخ (قالوا) .

(٧) في النسخ (وَجِبَ) فيجب العلم لتوقف العمل عليه .

وعامة العلماء : أحتجوا وقالوا :

إِنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ ، وَالْكَذِبَ ، وَالسَّهْوَ ، وَالْغُلْطَ .
ورَدَّ الصِّدْقُ سَفَهَهُ ، وَقَبُولُ الْكَذِبِ سَفَهَهُ ، فَلَا وَجْهَ لِرَدِّ الْكَلِّ ، لِمَا فِيهِ
مِنْ رَدِّ الصِّدْقِ .

ولَا وَجْهَ لِتَقْبُولِ الْكَلِّ ، لِمَا فِيهِ مِنْ قَبُولِ الْكَذِبِ ، وَلَا السِّيَ
التَّوَقُّفِ أَيْضًا لِمَا فِيهِ مِنْ رَدِّ الصِّدْقِ أَيْضًا ، فَوَجِبَ طَلْبُ طَرِيقٍ يَعْرِفُ
بِهِ السَّفَهَ مِنَ الْحِكْمَةِ ، وَالْكَذِبَ مِنَ الصِّدْقِ وَلَا طَرِيقَ هَهُنَا يُوقِفُ بِهِ ^(١)
عَلَيْهِمَا بِطَرِيقِ الْأَحْاطَةِ وَالْيَقِينِ ، وَفِي رَدِّ الْكَلِّ وَقَبُولِهِ لَزُومِ السَّفَهِ
يَرُدُّ الصِّدْقَ أَوْ قَبُولَ الْكَذِبِ ،

فِيَجِبُ الْعَمَلُ بِالرَّاجِحِ وَالْغَالِبِ ،

لِأَنَّ الْعَمَلَ بِالرَّاجِحِ وَالْغَالِبِ مِنْ بَابِ الْحِكْمَةِ
بِدَلِيلِ ^(٢) الْكِتَابِ ، وَالسَّنَةِ ، وَالْأَجْمَاعِ ، وَالْمَعْقُولِ -

أَمَّا الْكِتَابُ :

فَقَوْلُهُ تَعَالَى : (فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا) ^(٣)
وَقَالَ : (فَإِنْ عَلِمُوا مِنْ مَوْنِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكُفَّارِ) ^(٤)

(١) أَى يُطْلَعُ بِهِ يَقَالُ . أَوْ قَفَ فَلَانَا عَلَى نَبِيهِ : أَطْلَعَهُ

أَنْظُرْ : تَرْتِيبُ الْقَامُوسِ ٤ / ٦٤٦ .

(٢) الْاسْتِدْلَالُ بِهَذِهِ الْأَرْبَعَةِ عَلَى الْعَمَلِ بِالرَّاجِحِ مَطْلَقًا وَلَيْسَ
خَاصًا بِخَبَرِ الْوَاحِدِ .

(٣) سُورَةُ النُّورِ ، آيَةٌ ٣٣ .

(٤) سُورَةُ الْمُنْتَحِنَةِ ، آيَةٌ ١٠ .

والايمان من حيث التصديق يعرف بطريق الاجتهاد
 وقال الله تعالى : (وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ) (١)
 وقال : (مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ) (٢)

والعدالة وكون الشاهد مرضيا - إنما يعرف بالرأي

والاجتهاد .

وأما السنة :

فما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم - أمر معاذاً (٣) وغيره
 بالاجتهاد في الأحكام بالحوادث (٤) وهو عملٌ بغالب الرأي .

(١) سورة الطلاق ، آية : ٢ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ٢٨٢ .

(٣) هو معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي أبو عبد الرحمن ، صحابي جليل ، كان أعلم الناس بالحلال والحرام ، اشترك في جمع القرآن الكريم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم شهد العقبة مع السبعين وشهد بدرًا وأحدا والخندق ومشاهد أخرى بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم مرشدا وقاضيا الى اليمن وبقي الى أن - توفي الرسول صلى الله عليه وسلم ، ثم عاد الى المدينة . استخلفه أبو عبيدة وأقره عمر ، له ١٥٧ حديثا توفي بالاردن سنة ١٨ هـ .

أنظر الاعلام : ٢٥٨/٧ .

(٤) حينما بعثه الى اليمن وسأله بمُ تحكم بينهم ان حدث أمر فقال : بكتاب الله ، ثم قال فان لم تجد فقال بسنة رسوله ، ثم قال : فان لم تجد قال : أحكم برأى ولا آلو - أى أقصر .

وأما الأجماع :

فإنّ الأئمة توارثت قبول قول الوكلاء والأجراء ، وقول الناس في بيع الأملاك واجارتها ورهنها ،^(١) وكذا قبول الشهادات في عامة الأحكام ، خصوصا الحدود ، والقصاص مع احتمال الكذب ، لرجحان الصدق بالعدالة .

وأما المعقول :

فهو^(٢) أن خبر الواحد في باب العقلية واجب العمل لمعنى معقول ، ذلك المعنى موجود في الشرعيات .

وبيان ذلك :

أنه عرف بالعقل وجوب التحرز عن المضار وحسن جرّ المنافع بطريق التيقن ، فما ثبت بغالب الظنّ ذلك الحقّ بالمتيقن في حق وجوب التحرز وحسن الجرّ .
ألا ترى أنّ من إستقبله طريقان فأخبره رجلٌ عدلٌ أنّ هذا الطريق آمن وهذا الثاني فيه لصوص - يجب عليه العمل بخبره عقلاً لما فيه من احتمال دفع الضرر من حيث الغالب .

(١) أي بمجرد أن يخبر رجل بأنّ هذا الدار يبيع لفلان أو استأجره فلان أو رهني عند فلان؛ تحصل القناعة والعلم بذلك .

(٢) في النسخ (وهو) .

وكذا الطبيب اذا أخبر انسانا بأنه غلب عليه السدم
فينبغي لك أن تَقْتَصِدَ يجب عليك ذلك .

وكذا اذا كان جالسا تحت حائط مائل فأمره رجل لـ
بِصَارَةٍ : في ذلك الباب عن^(١) الفرار - يجب عليه ذلك عملا
بغالب الرأي فيما يجب العمل به عند التيقن ، الحاقا للغالب
بالمتيقن .

فكذلك في الشرعيات هذا المعنى موجود ، فان الشرائع
شرعت لمصالح العباد ، والمناهي وردت للأمتناع عن القبائح
فيحصل له الذم واللامة في الدنيا ، والمعاقبة في الآخرة
فيجب أن يُلْحَقَ الغالب من ذلك بالمُتَيَقِّنِ بطريق الأولى ، لأن
ضرر ذلك^(٢) في الدنيا .

وضرر هذا في الدنيا والآخرة .

ثم لما وجب الحاق الغالب كُثْمَةً بالمتيقن للتحرز عن ذلك
الضرر فكذلك ها هنا .

وانذا ثبت بما ذكرنا من الدلائل أَنَّ الْعَمَلَ بالدليل
الراجح واجب - فنقول : إِنَّ خبر الواحد العدل المتدين
راجح صدقه على كذبه ، وصوابه على هُطْمَتِهِ وغلطه ، بدلالة عقله

(١) الأصح أن يقال بالفرار .

(٢) أى فيما تقدم من مثال الطريق الذى فيه لصوص وقبول
الطبيب وتنبيه الجالس تحت الجدار .

ودينه فيجب ^(١) أن يلحق بالمتيقن في حق وجوب العمل ،

مع أن ههنا وجد رجحان الصدق من وجوه آخر :

١- لأن الرواة ونقلة الحديث بذلوا أنفسهم وأموالهم فسي

حفظ الأخبار ، لاظهار دين الحق واحياء سنن النبي -

صلى الله عليه وسلم - ليعتمد عليهم الخلف في الأخذ

عنهم فيندر غاية الندرة : ^أ أن من بذل عمره وماله وأعرض

عن كسب حطام الدنيا لهذا الفرض - ثم يروي الحديث

كذبا ليحصل له شيء قليل عشر ما أنفق فيه - الا من باع دينه

بالدنيا في رواية / الكذب ^{مروي} لمداهبهم الفاسدة

(كالكرامية ^(٢)) ونحوهم - ولا كلام في مثل حالهم ؛ (ب/٩٣)

٢- ولأن نقلة الحديث معروفون بالجاه والقدر عند الناس

لصدقهم ؛ وصحة حديثهم بورعهم وعد التهم .

والحديث المروي بطريق الكذب مما يعرفه أمثالهم ؛ لا شئها

الأحاديث الصحيحة فيظهر ذلك فيسقط قدرهم وجاههم

وخطرهم عند الناس .

(١) في النسخ (يجب) وادخال فاء التفريع أصح .

(٢) هم أصحاب مكرم بن عبد الله العجلي من جملة الثعالبة وتفرد

عنهم ؛ بأن قال تارك الصلاة كافر لجهله بالله تعالى ، وهم

يقولون بايمان الموافاة والحكم بأن الله تعالى إنما يوالي

عباده ويعاد يههم على ما هم صائرون اليه موافاة الموت لاعلى

أعمالهم التي هم فيها ، وتقول الاستطاعة مع الفعل ، والفعل

مخلوق العبد .

أنظر الملل والنحل للشهرستاني : ١ / ١٧٩ بهامش الملل

لابن حزم .

فكان صون الجاه حاملا لهم على الصدق ؛ ولأن الشهادة
على الله تعالى بالكذب وقصد تغيير دين الحق: امر عظيم، ونبأ
الشرع - في حق العمل - على أخبار الآحاد .
والله تعالى ضمن أبقاء الدين الحق الى يوم الساعة .
فالظاهر صيانتهم عن الوقوع في الكذب قصدا .
وهذه وجوه من الترجيح تختص بخبر الواحد في باب
الشرعيات .

وخرج ^(١) الجواب عن شبهة الفريقين ،

وبعض المعتزلة - الذين قالوا بقبول خبر الواحد -

خرجوا هذا الاشكال بالقول بموجب العلة ^(٢) -

(١) أي فيما تقدم من استدلال العامة حصل الجواب ضمنا عن
شبهة بعض الظواهر وبعض المعتزلة - أي ما دام قد ألحق
غالب الظن باليقين؛ ترتب عليه ما يترتب على اليقين وهو
وجوب العمل في الشرعيات .

(٢) هو تسليم ما جعله المستدل موجب العلة مع استبقاء الخلاف
مثل أن يقول الشافعي : القتل بالمثل قتل بما يقتل غالبا
فلا ينافي القصاص - كالأحراق بالنار .
فيقول الحنفي نحن نسلم عدم المناقاة بين القتل بالمثل
وبين القصاص ولكن لماذا قلت إن القتل بالمثل يقتضي
القصاص ؟ أي إن القول بعدم المناقاة لا يقتضي ثبوت
القياس .

أنظر شرح المحلي على جمع الجوامع ٣١٧/٢ والعضد على
ابن الحاجب : ٢٧٩/٢، والمحصل : ج٢ق ٣٦٥/٢ .
وهنا نسلم أن وجوب العمل يستلزم العلم القطعي ولكن
يلزم العلم في حق العمل بخبر الواحد عند الظن بصدق
الرواية باجتهادهم .

والقول بالموجب هنا من قبل بعض المعتزلة لا من قبل العامة .

(٤) أن وجوب العمل إن كان (١) - فلا بد من العلم القطعي .
ولكن العلم قطعاً ثابت في خبر الواحد - في حق وجوب
العمل (٣) - عند ظنهم صدق الرواة باجتهادهم ، فيكون
وجوب العمل عليهم قطعاً ثابتاً بناءً على هذا الظن .

كما هو طريقهم (٤) في حصول الصواب في الاجتهاد بيقين
عند ظنهم وصفاً من / أوصاف النصّلة الحكم (٥) - وهو فاسد
على ما يعرف على الاستقصاء في الشرح .

ونذكر شيئاً منه في باب القياس (٦) فإنه طريق أعتمدوا عليه
ومال اليه بعض المحققين من الأشعرية : والله الهادي .

فأما النصوص: فلا تلزمنا ؛ لأننا نقول : بوجوب العمل
من غير أن تشهد على الله تعالى بشيء .

والآيات التي تعلقوا بها وردت في حق الاعتقاد والشهادة
على الله تعالى .

ولكن نقول : الاحتياط أن يوجب العمل كما نقول في القياس .
ولكن نعتقد على الأبهام : أن ما أراد الله تعالى به فهو حق : والله أعلم .

(١) أي لا في حقيقة الخبر نفسه ، بل العلم القطعي في حق العمل حَقّاً

(٤) فقط في النسخ (لربد)

(٣) أي إن ثبت الوجوب فلا بد لوجوبه من العلم القطعي .

(٤) أي المعتزلة .

(٥) وذلك على رأي من يقول . إن كل مجتهد مصيب وإن الحق
واحد .

(٦) في بحث الاجتهاد : ص ٣٣٣

(٧) في النسخ (لا) .

(١) مسألة

خبر الواحد هل يقبل في حق وجوب الحدود والعقوبات

أولا ؟

اختلف مشايخنا :

(١) قال بعضهم : يقبل في حق جميع الأحكام العقوبات

والكفارات وغيرها .

(٢) وقال بعضهم : لا يقبل في باب الحدود والقصاص -

وروى عن أبي يوسف - رحمه الله - روايتان (٣) في الحدود ،

وجه قول من قال يقبل : أن المعنى الذي به / خبر الواحد فسي

سائر الأحكام وجد في الحدود - وهو أنه دليل راجح وذلك

حجة مطلقة .

ألا ترى أنها ثبتت بالشهادات وهي حجة فيها شبهة

فكذا خبر الواحد .

(١) إختاره الجصاص : وهو رأي الجمهور ومنهم القاضي

عبد الجبار وهو قول أبي يوسف / كشف الأسرار : ٢٨ / ٣ ،

والمعتمد ٧١ / ٢ وتيسير التحرير : ٨٨ / ٣ .

(٢) واختره الكرخي وأبو عبد الله البصري وأكثر الحنفية منهم

الجزدوى ، والسرخسي / كشف الأسرار : ٢٨ / ٣ ، وفواتح

الرحموت : ١٣٦ / ٢ ، والمعتمد ٥٧٠ / ٢ ، وتيسير

التحرير : ٨٨ / ٢ .

(٣) أنظر المعتمد : ٥٧١ / ٢ ، وكشف الأسرار : ٢٨ / ٣ ،

وأصول السرخسي : ٣٣٣ / ١ ، وفواتح الرحموت : ١٣٦ / ٢ .

وجه قول الفريق الثاني :

وهو أن خبر الواحد فيه شبهة الغلط وشبهة الكذب فلم
يثبت كونه خبراً عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بطريق
القطع بل مع الشبهة - والنبي صلى الله عليه وسلم - قال :
(اِدْرُوا الْحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ) (١)

فأما الشهادة : فهي حجة في الأظهار.

أما وجوب الحدود في الجملة فيثبت (٢) بدليل مقطوع به .

وفي مسألتنا: الكلام في وجوب الحد في حق من لم يثبت
في حقه بالكتاب فلا يمكن إيجاب الحد ابتداءً مع الشهادة ؛

ولأن الحديث عام فخص في الأثبات في الشهادات باعتبار
الحاجة إلى الحدود (٣) وليس له (٤) طريق معتاد للظهور سوى
البينة، إذ الإقرار بها نادٍ فسقط اعتبار الشبهة لأجل الحاجة
إلى الاستيفاء دفعاً للفساد عن العالم ، إذ لو لم تقبل (٥) مع

(١) رواه ابن أبي شيبة والترمذي والحاكم في السنن الكبرى عن

عائشة . أنظر شرح الجامع الصغير للمناوي : ٥٣/١ وقد

نقل تصحيحه عن الحاكم .

(٢) في النسخ (يثبت) .

(٣) أي اثبات الحدود .

(٤) أي للاثبات .

(٥) أي الشهادة .

هذه (١) الشبهة تصير الشبهة ناسخة للحدود (٢) ، وهذا
المعنى (٣) معدوم في مسألتنا .
والله أعلم .

-
- (١) هي شبهة غلط وكذب الشهود .
(٢) ان لا تقام الحدود لعدم قبول الشهادة الحاصلة من الآحاد
(٣) وهو أسباب قبول خبر الواحد في الشهادة ليست موجودة
في قبوله في اثبات الحدود .

فصل

في

بيان السنة من حيث الفعل

فنقول : فعل النبي - صلى الله عليه وسلم -

ينقسم الى قسمين في الأصل :

الأول - ما خرج بيانا لمجمل الكتاب ،

وحكمه حكم الكتاب من الوجوب ، والندب ، والحرمة ، والكراهة ،

ونحوها .

لأن البيان متى ألحق بالمجمل صار كأنه ورد مفسرا من الأصل .

والقسم الثاني - ما ليس ببيان للكتاب :

وهو نوعان :أحد هما - ما عرف بقريظة ودليل أنه واجب عليه ^(١) ، أو مندوباليه ، أو سنة ^(٢) ، أو مباح ^(٣) .

والثاني - ما لم يقم الدليل على ذلك .

واختلف العلماء في وجوب المتابعة علينا في أفعاله والاقتداء

به فيها :

قالت الواقفية ^(٤) : بأنه يتوقف في ذلك عملا وأعتادا الا اذا -

قام الدليل :

(١) مثل صلاة التهجد ، وصلاة الضحى ، وصلاة عيد الأضحى .

(٢) لم أعر على مندوب أو سنة خاصة به - صلى الله عليه وسلم .

(٣) مثل الزيادة على أربع نسوة في النكاح ، ووصال الصوم ،

وخمس الخمس ، والصفى في الفنيمة .

(٤) واليه ذهب عامة الأشعرية وجماعة من أصحاب الشافعي : كالغزالي

وأبي بكر الدقاق ، وأبي القاسم بن كج / أنظر كشف الأسرار ٣ / ٢٠١ .

فان قام أنه واجب عليه - لا على طريق الخصوص - أو مباح له - لا على الخصوص - فإنه يجب المتابعة فيه على الأمة .
 أما اذا ثبت الخصوص في الواجب - كصلاة الليل ، أو في المباح - كحلّ تسع نسوة وما زاد عليها - فإنه لا يجب المتابعة فيه .

وأختلف أصحابنا في ذلك :

قال مشايخ العراق - مثل الكرخي^(١) ، وغيره^(٢) : إنه يحمل على الأباة الا بدليل - بخلاف أوامره ونواهيه فانها محمولة على الوجوب - الا بدليل .
 وقال مشايخ سمرقند^(٣) : بأنها محمولة على الوجوب عملاً .
 ويتوقف في الاعتقاد عينا .
 لكن يعتقد مع الابهام : أن ما أراد الله تعالى منه فهو حق وسواها بين أفعاله وأقواله .

وأختلف أصحاب الحديث والفقهاء من أصحاب الشافعي .

١- من قال : ^(٤) إن أمره مطلقاً محمول على الوجوب الا بدليل -

(١) أنظر أصول البزدوى على كشف الأسرار : ٢٠١ / ٣ .

(٢) كالبزدوى : أنظر كشف الأسرار ٢٠١ / ٣ والديبوسى :
 تقويم الأدلة ص ٤٢٦ .

(٣) كما تقدم عنهم في دلالة الأمر ودلالة العام .

(٤) وهو مذهب مالك ، وأبى العباس بن شريح ، والأصطخسرى

وأبى علي بن أبى هريرة ، وأبى علي بن جيران ، والحنابلة

وجماعة من المعتزلة / أنظر كشف الأسرار ٢٠١ / ٣ وارشاد

الفحول : ص ٣٦ ، والبرهان : ٤٨٨ / ١ .

أما الغزالي فقد رجح قول الشافعي أنه إن اقترن به قرينة

تدل على الوجوب فهو للوجوب : مثل (صلوا كما رأيتموني أصلي) =

- قالوا / : إنَّ أفعاله موجبةٌ إلا بدليل - وهو اختيار (ب/ ٩٤)
- الجصاص - رحمه الله من أصحابنا - (١) .
- ٢- ومن قال (٢) : بالتوقف في أوامره يتوقف في أفعاله في حقنا .
- ٣- ومن قال (٣) : بالندب في أمره يقول : بالندب في فعله . .
- ٤- ومن قال (٤) : بالأباحة في أمره يقول بالأباحة في فعله فمبي حقنا .

- = وان لم يقترن : نظره
- فان كان من جملة الأفعال المعتادة - كالأكل والشرب والقيام والقعود - فلا حكم له أصلا .
- وان تردد بين الوجوب والندب - فان دل على القرينة حمل على الندب، وان تردد بين القرينة والأباحة فينتلج منه رفع الحرج / أنظر المنحول : ص ٢٢٥ .
- (١) اختيار الجصاص هذا في الأمر مسلم كما يلاحظ في أصوله مخطوطة دار الكتب المصرية ٢٢٩ ق ٩٣ .
- أما بالنسبة لفعله صلى الله عليه وسلم اذا لم ترد قرينة تدل على الوجوب أو الندب أو الأباحة فقد ذكر الآراء الثلاثة - أي وجوب فعله علينا حتى يقوم الدليل على أنه غير واجب ، وعدم الوجوب حتى يدل دليل على الوجوب ، والتوقف ولم يرجح واحدا منها ، بل الأمر على العكس ان أخذ يستدل على عدم الوجوب بالترفة بين الأمر والفعل / لاحظ نفس المخطوطة ورقة ٢٠٦ .
- (٢) راجع مسألة الأمر المطلق رقم (٦) ص ١٤٤ - ١٤٩
- وهو قول الصيرفي وأكثر المعتزلة : أنظر ارشاد الفحول : ص ٧٧ .
- (٣) هو مذهب أبي هاشم من المعتزلة وجماعة الفقهاء وعامة المعتزلة ، وأحد قولي الشافعي وقد حكى عن القطان وأبي حامد المرزبي أنظر ارشاد الفحول ص ٣٧ ، ومسألة الأمر المطلق رقم (٦) ص ١٤٦ .
- (٤) هم بعض أصحاب مالك : أنظر المسألة السابقة .

أما أفعاله : في حقه فتوصف^(١) بالأباحة لا محالة ، لكونه

معصوما عن / المعاصي والقبائح . (ج / ١١٩)

وجه قول الواقفية : أن فعله محتمل في نفسه يجوز أن يكون

واجبا ، ويجوز أن يكون مندوبا اليه ، ويجوز أن يكون مباحا .

وما هو واجب ، أو مباح في حقه يجوز أن لا يكون واجبا

ولا مباحا في حقنا - كصلاة الليل ، وحلّ مازاد على الأربعة .

والمحتمل غير معلوم .

فيجب التوقف فيه عملا واعتقادا حتى يقوم دليل العلم

كما قالوا في أقواله .

وجه قول من قال : إنه يحمل على الأباحة ما ذكرنا : أنه

لما كان محتملا في نفسه بين كونه واجبا ، ومندوبا ، ومباحا

يجب التوقف في كونه واجبا ومندوبا .

أما^(٢) نعلم يقينا أنه مباح ؛ لأنه معصوم عن مباشرة الحرام -

فيجب القول بما هو المتيقن ، والتوقف في المشكوك والمحتمل -

بخلاف أوامره ونواهيه ؛ لأنّ ثمة قام الدليل أن صيغة الأمر

موضوعة للوجوب لغة وشرعا - والحقيقة : هو الأصل حتى يقوم

الدليل على المجاز .

(١) في النسخ (يوصف) .

(٢) لا موجب لذكر (أما) هنا ويكفيه أن يقول : فنعلم

يقينا الخ .

وجه قول من قال : بالوجوب في الأصل : النصوص المحرمة لمخالفة الرسول - صلى الله عليه وسلم - ، والنصوص الموجبة لطاعته ومتابعته والأقتداء به .

قال الله تعالى : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره . الآية (١))
 حذر الله تعالى عن مخالفة أمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
 والتحذير من مخالفة أمر الرسول - عليه السلام - أمر بالموافقة والمتابعة له في فعله .

وقوله جميعا ؛ لأن اسم الأمر يقع على القول والفعل جميعا .

وقال الله تعالى : (أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ . الآية (٣))
 أمر بطاعة الرسول - عليه السلام -
 وطاعته في موافقته في فعله وقوله .

وذلك أن يفعل مثل فعله ، وكذا قال الله تعالى :

(لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ) (٤)

(١) سورة النور ، آية : ٦٣ - وتامها : أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ .

(٢) أو ورد لفظ الأمر في الفعل مجازا قال تعالى : (وَسَاوَرَهُمْ فِي الْأَمْرِ) .

(٣) سورة النساء ، آية ٥٩ وتامها : وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ .

(٤) سورة الأحزاب آية ٢١ .

أى قُدوةٌ مُتَّبَعَةٌ ،

والاقتداءُ في أفعاله : أن يأتي بها ، الا ما ثبت خصوصه

فكان الأصل : هو وجوب المتابعة الا ما قام الدليل (١) .

وجه قول مشايخ سمرقند : أن الأصل : هو الاقتداء والمتابعة

في أفعاله - التي ليست من حوائج نفسه وأمور الدنيا - بالنصوص
التي تلونا :

الا أن احتمال الخصوص ثابت في بعض الواجبات والمباحات

على ما ذكرنا ، فقلنا بوجوب المتابعة في الفعل دون الاعتقاد

عينا ؛ لأحتمال أنه يعتقد ما ليس بواجب واجبا وما ليس بمباح

في حقه - مباحا .

وأما الفعل : فما لا خطر فيه فإنه إن كان واجبا : فقد

أتى بما عليه وخرج عن عهدة الواجب وأسقط الأثم عن نفسه ،

وان لم يكن واجبا : فقد أحرز الثواب بالفعل ، وقضى حق الاعتقاد

بالأبهام .

والله ولي الانعام .

(١) أى قام الدليل على الخصوصية به صلى الله عليه وسلم .

(السنة التقريرية)

وأما السنة من حيث الترك والسكوت :

وهي أنه - صلى الله عليه وسلم - إذا رأى منكراً أو فعلاً قبيحاً في الشرع فلم ينه عن ذلك ولم ينكر عليه ولكن سكوت وتركه على ذلك .

وهو نوعان :

أحدها : أن مباشر ذلك^(٢) ليس من أهل دينه وملكه - بأن كان مشركاً حربياً ، أو كافراً ذمياً ، فتركه على ذلك - لا يكون تقريراً بذلك ورضاً بكونه حسناً ، لأن دعاءه لأهل الشرك التي ترك ذلك مشهور ، وانكاره عليهم ظاهر ، وتكليفه بالإنكار عليهم في كل زمان - تـرى - خارج عن الوسع ،

وكذا في حق أهل الذمة ؛ فإن تركهم وما يدعون من جملتهم صالح دين الحق ؛ حيث شرع عقد أهل الذمة فلا يحمل ذلك على حسنه وورود النسخ عن ذلك بضده .
والثاني : أن يكون المباشر من أهل دينه وشريعته فرأى منه فعلاً يتراء أنه قبيح ولم يمنعه عن ذلك ولم ينكر عليه ،

(١) في النسخ (وهي)

(٢) أي مباشر فعل المنكر أو القبيح .

فانه يدل على حسنه وشرعيته ، فانه بعث مغيرا للمنكر
لأقرا .

فان كان الدليل على قبحه ثابتا قبله - دل سكوته وتركه
الأنكار على ، انتساخه ،

وان لم يكن دليل القبح والأطلاق متقدما - يدل على
شرعيته ابتداءً ، وعلى هذا المضاربات ، والشركات ، وعامة
المعاملات التي لم يثبت حدودها في غير عصره ، لأن الناس
لما توارثوا على ذلك - وذلك متعارف في عصر النبي -

صلى الله عليه وسلم - ولم يمنعهم / عن ذلك بل تركهم
وما هم عليه - دل^(١) على شرعيته تقريراً منه على ذلك ؛
ان حرام عليه التقرير على المنكر .
وهو معصوم عن ذلك : والله الموفق .

(١) مسألة

الاجتهاد في الأحكام الشرعية^(١) فيما لم يوح الي النبي -
صلى الله عليه وسلم نصاً^(٢) .

هل هو من سنته ؟

وهل هو جائز عليه ؟

وهل هو مأثور به أم لا . . ؟

أختلفوا فيه

قال عامة أهل الأصول^(٣) : بأنه جائز عليه ، وهو مأثور به

أيضاً .

وهو مروى عن أبي يوسف ، والشافعي - رحمها الله تعالى .

وقال بعضهم^(٤) : انه غير جائز عليه ، فضلاً عن الأمر به .

(١) خرج بها الدنوية والأمر الحربية فانه يجوز له الاجتهاد
فيها بلا خلاف .

أنظر كشف الأسرار ٢/٣ ، ٢٠٦ ، إرشاد الفحول : ص ٢٥٥ ، والأحكام

لابن حزم : ٥/٧٠٣ .

(٢) قيد الوحي بقوله : (نصاً) ليفهم أن ما يقوله الرسول أو يفعله

بدون نزول نص به يسمى وحياً (خفياً) .

(٣) هو رأي الجمهور . أنظر إرشاد الفحول ص ٢٥٦ ، والتبصرة :

ص ٥٢١ و نحوه أبو يوسف ، والشافعي كما ذكر المصنف وعبد الجبار

من المعتزلة : المعتمد ٢/٧٦٢ ، والغزالي في المستصفى ٢/٣٥٥ .

(٤) هم الأشعرية ، وأكثر المعتزلة والمتكلمين : أنظر كشف الأسرار :

٣/٢٠٥ ، وإرشاد الفحول ص ٢٥٥ و به قال ابن حزم وكفر

من يجوز ذلك / الأحكام ٥/٦٩٩ و به قال أبو هاشم وأبو علي /

المعتمد ٢/٧٦١ .

(١) وقال بعضهم : إنه في حد الجواز ؛ لكنه مأمور بانتظار الوحي في الحوادث . فان لم يرد الوحي فيكون ذلك دلالة الأذن بالأجتهد فيه .

(٢) وقال بعضهم : إنه جائز عليه عقلا ، ولكنه غير متعبد به شرعا وجه قول من قال : إنه غير جائز عليه ؛ النص ، والمعقول :

النص : قوله تعالى :

(وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ) (٣)

أخبر الله تعالى / : أن ما ينطق به النبي - صلى الله عليه وسلم - (ب/ ٩٥)

يكون عن الوحي بل نفى أنه ينطق الا عن الوحي .

والحكم الصادر عن الاجتهاد لا يقال : إنه حكم بالوحي . .

واما المعقول :

فهو أن في جواز الاجتهاد للنبي - صلى الله عليه وسلم -

في الأحكام الشرعية نوع قبيح مخصوص ليس ذلك في اجتهاد غيره -

(١) وهو رأى أكثر الحنفية : كشف الاسرار ٣ / ٢٠٥ وبه قال الدبوسي /

تقويم الأدلة ص ٤٨٩ والسرخسي : ٢ / ٩١ .

(٢) وهو أبو علي الجبائي وابنه أبو هاشم : كشف الأسرار : ٣ / ٢٠٥ .

(٣) سورة النجم آية : ٣ .

(١) وهو أنه سبب لتتغير الناس عن إتباعه والعمل بشريعته .
وهو مبعوث للدعوة الى شريعته ، فلا يجوز أن يكون مأذوناً
بما يُقضي الى النقرة عنه فيؤدى الى المناقضة . .
وبيانه : أن الناس متى سمعوا أنه يحكم في شريعته برأيه
واجتهاده فقبل أن يتأملوا حق التأمل ؛ يسبق^(٢) الى أوهامهم
أنه ينصبه^(٣) من تلقاء نفسه وذلك سبب النقرة ،

ان الطبع ينفر عن اتباع مثله ؛

ولأنه لو جاز له الاجتهاد - ويجوز لمجتهد آخر الاجتهاد
أيضا - يصير غيره مساويا له في بيان الأحكام .
ويجوز لغيره أن يخالفه ؛ لأن^{على} المجتهد أن يعمل باجتهاد
نفسه وان خالف اجتهاد من هو أقوى منه :

وهذا في غاية القبح .

وذلك يندفع بما قلنا .^(٤)

وجه قول العامة : النصوص ، والمعقول .

أما النصوص : فمنها^(٥) قوله تعالى (فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ)^(٦)

(١) تفسير لنوع القبح .

(٢) في النسخ (فيسبق) فجدفنا الفاء ان لا موجب لها هنا .

(٣) أي يقيمه من قبل نفسه لا من الوحي .

(٤) أي يندفع القبح بمنع الاجتهاد .

(٥) لفظ (فمنها) ساقط من أوب .

(٦) سورة الحشر ، آية (٢) .

وهذا نص عام .

ولما روي عن عمر - رضي الله عنه - أنه سأل رسول الله -
صلى الله عليه وسلم - عن القبلة للصائم هل تفتطره^(١) ؟

فقال - عليه السلام - : أَرَأَيْتَ / لَوْ تَضَمَّتْ بِمَاءٍ ثَمَّ
مَجَّجَتْهُ أَكَانَ يَضُرُّكَ ؟

فقال : لا .. قال ففيم إذن^(٢) ؟

وهذا هو صورة القياس .

وكذا روي أنه قال - في تحريم الصدقة على بني هاشم -

(لَوْ تَضَمَّتْ بِمَاءٍ ثَمَّ مَجَّجَتْهُ أَكَنَّتَ شَارِبُهُ ؟)^(٤) - وهذا قياس .

وروي في حديث الخثعمية^(٥) : أنها قالت : (إِنْ لِي أَبَا شَيْخًا كَبِيرًا

(١) في النسخ (يفتطره) .

(٢) (قال) ساقطة من أوب .

(٣) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه : ٢٤٥ / ٣ بلفظ : (أَرَأَيْتَ

لَوْ تَضَمَّتْ بِمَاءٍ وَأَنْتَ صَائِمٌ ؟ قال : فقلت : لا بأس بذلك

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال الربيع : أَظُنُّهُ قَالَ : -

فَفِيمَ ؟ وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ : ٣١ / ١ وَصَحَّحَهُ عَلِيُّ

شَرَطَ الشَّيْخَيْنِ وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٢١ / ١ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي

السَّنَنِ الْكُبْرَى : ٢٦١ / ٤

(٤) لم أعر على هذه الرواية

(٥) لم أعر على اسمها وقد ذكرها ابن الأثير في أسد الغابة

في بحث من ذكر ولم يُسَمَّ من الصحابيَّات / أنظر : ٤٣٤ / ٧ .

لَا يَسْتَمْسِكُ عَلَى الرَّاحِلَةِ ، وَقَدْ أُذْرِكْتَهُ فَرِيضَةَ الْحَجِّ أَفِيحُزْنِي
أَنْ أَجِجَ عَنْهُ ؟

فَقَالَ : - عَلَيْهِ السَّلَامُ - إِنْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دِينَ (١) فَقَضَيْتِهِ
أَمَا كَانَ يَقْبَلُ مِنْكَ ؟ فَقَالَتْ نَعَمْ . . . قَالَ فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ (٢)

وهذا قياس دين الله تعالى على دين العباد .

وروى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : لأبي بكر
وعمر - رض الله عنهما - قولا (فَأَنْبِيَّ فِيمَا لَمْ يَوْحِ إِلَيَّ مِثْلَكُمَا) (٣)
وأما المعقول : فهو (٤) أن القياس والنظر الصحيح في المنصوص
عليه : طريق معرفة العلم بحكم الله تعالى في غير المنصوص عليه

(١) في أوب (ديتنك) .

(٢) الرواية التي فيها فدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ وردت في البخاري
٢١٧/٢ وهي : أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ قَالَتْ إِنَّ أُمَّسِي
نَذَرْتُ أَنْ تَحِجَّ قَلَمٌ نَحِجُّ حَتَّى مَاتَتْ . . الخ
أما رواية الخثعمية فقد رواها البخاري ٢١٨/١ ومسلم
٩٧٣/٢ في العاجز وليس فيها أي قياس .

(٣) الفتح الكبير : ٤٥٥/١١ ، ورواه الطبراني وابن شاهين
عن معاذ ، وقال المناوي في فيض القدير - قال الهيثمي
(وفيه أبو العطوف ولم أعرفه ويقية رجاله ثقات وفضي
بعضهم خلاف / أنظر ١٣/٣ .

والرواية التي وردت في هذين المصدرين فيها (كأحدكم)
بدلا من (مثلكما) .

(٤) في النسخ (وهو) .

في حق غيره من المجتهدين فيستحيل أن لا يكون طريقاً
في حقه مع التساوي في سلوك الطريق ، أو يستحيل أن يخفى
عليه معاني النصوص ولا يخفى على غيره مع أنه ظهر له ما خفى
على غيره من المشترك ، والمجمل ، والمتشابه .

ومتى حصل له العلم بذلك - وجب عليه التبليغ خصوصاً
في حال نزول الحادثة والسؤال عنه . (١)

مع أن اجتهاده صوابٌ بيقين ؛ لأنه معصوم عن الخطأ
في أمور الدين عند أكثر الأمة . (٢)

وعند الكل معصوم عن الأقرار على الخطأ . (٣)

وأجتهاد غيره محتمل ، فلما جاز الاجتهاد لغيره ، بل
وجب فكذا في حقه بطريق الأولى .

وخرج الجواب عن تعلقهم بقوله تعالى : (مَا يَنْطِقُ عَنِ
الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ) .

(١) ذكر الضمير مراعيًا لفظ (حال) والأولى تأنيثُ مراعاة
للفظ (الحادثة) .

(٢) ذكر الشيرازي في التبصرة ص ١٣٤ الاتفاق على ذلك وقال
(وجوزه قومٌ على سبيل السهو) وكذا الأسنوي في شرح
البيضاوي ١٩٧/٢ الا أن يقع غلطاً . أما الرازي فإنه قال :
(الحق عندنا أنه لا يجوز أن يخطئ ، وقال قوم يجوز بشرط
أن لا يُقرَّ عليه) أنظر المحصول ج ٢ ق ٣ / ٢٢٢ .

(٣) أي لا يقر من قبل الله تعالى على الخطأ .

أَنَّ اجْتِهَادَهُ لَمَا كَانَ صَوَابًا بَيِّنًا - كَانَ وَحْيًا^(١) مِنَ اللَّهِ

تعالى .

(ج/١٢١)

الْأَنَّ الْوَحْيَ نَوْعَانِ : ظَاهِرٌ / ، وَخَفِيٌّ .

فَالظَّاهِرُ : مَا كَانَ عَلَى لِسَانِ الْمَلِكِ .

وَالْخَفِيُّ : مَا كَانَ بِطَرِيقِ الْأَكْهَامِ وَالْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ ، أَوْ بِطَرِيقِ

الاجتهاد .

وَقَوْلُهُمْ : إِنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى التَّفْسِيرِ - لَيْسَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْاجْتِهَادَ

لَيْسَ هُوَ نَصَبُ الشَّرْعِ ؛ فَإِنَّ شَارِعَ الْأَحْكَامِ - هُوَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَالْاجْتِهَادُ طَرِيقُ مَعْرِفَةِ شَرَعِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْأَمَارَةِ الدَّالَّةِ

عَلَيْهَا مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي تَعَلَّقَتِ الْأَحْكَامُ بِهَا .

كَمَا أَنَّ سَمَاعَ الْوَحْيِ الظَّاهِرِ طَرِيقُ مَعْرِفَةِ حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى .

وَهَذَا إِعْتِقَادُ كُلِّ مُسْلِمٍ فَلَا يَخْطُرُ بِيَالٍ أَنَّهُ نَاصِبُ الشَّرِيعَةِ ،

أَوْ حُكْمِ الْاجْتِهَادِ مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِهِ ؛ فَلَا يُؤَدِّي إِلَى التَّفْسِيرِ ؛

وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَعْطَى لِرَسُولِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْعِلْمَ

بِالْأَحْكَامِ . بِالطَّرِيقِ كُلِّهَا فَيَكُونُ عِلْمُهُ أَوْسَعَ ، وَدَرَجَتُهُ أَرْفَعَ .

فَمَنْ أَنْكَرَ بَعْضَ طَرِيقِ الْعِلْمِ لِلرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

الَّذِي هُوَ أَدَقُّ ، وَأَغْضَى ، وَأَثْبِتَ لِفَيْرِهِ - فَقَدْ بَالِغٌ فِي الْخَطَا .

وَقَوْلُهُمْ : فِيهِ تَسْوِيَةٌ بَيْنَ الرَّسُولِ وَغَيْرِهِ ، وَفِيهِ تَجْوِيزٌ مَخَالَفَتِهِ

فِي الْاجْتِهَادِ - فَلَيْسَ^(٢) هَكَذَا .

(١) فِي النِّسْخِ (وَاجِبًا) وَالصَّوَابُ مَا ذَكَرْنَا : وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٢) الْأَوْلَى أَنْ يَحْذَفَ الْفَاءُ .

فانه لا يجوز لأحد أن يجتهد في حال حضرته - هو الأصح .
ولا يحل لأحد من المجتهدين الخلاف له في الاجتهاد ، لما ذكرنا
أن اجتهاده موجبٌ للعلم قطعاً ، واجتهاد غيره مُحْتَمَلٌ فصار
بمنزلة الاجتهاد على مخالفة نص الكتاب ، واجماع الأمة .

وجه قول الفريق الآخر : وهو أن النبي - صلى الله عليه وسلم -
مُكْرَمٌ بالوحي الظاهر وذلك أقوى الطرق ، فإنه إن كان لا يحتمل
أن يُقَرَّ على الخطأ - فقد جَوَّزَ بعضهم ^(١) وجود الخطأ منه ولكن
لا يقَرَّ عليه ؛ فكان الانتظار لما لم يحتمل ^(٢) الخطأ أحق ،
الا اذا كان يحتمل الفوات فحينئذ يشتغل بالاجتهاد .
وهذا القول فاحش .

لكن قول العامة أحق .

وكان عليه العمل بجميع أنواع الوحي والتبليغ عند الحاجة
والانتظار للوحي الظاهر في غير موضع الحاجة : والله أعلم .

(١) منهم الشيرازي ص ٥٢٤ وهو رأى أكثر الشافعية والحنابلة
وأصحاب الحديث وجماعة من المعتزلة ومثلوا له بقوله
تعالى : (عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ لِمَ أَنْزَلْتَهُمْ) ويقوله : (مَا كَانَ
لنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى لَهُ أُسْرَى حَتَّى يُتَخَيَّرَ فِي الْأَرْضِ) نزلت
في أفتداء أسرى بدر .

ويقوله صلى الله عليه وسلم : (وَلَعَلَّ أَحَدَكُمْ الْحَيِّنَ بِحُجَّتِهِ
مِنْ بَعْضٍ فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِ أَخِيهِ فَلَا يَأْخُذْهُ فَاِنْمَا
أَقْطَعُ لَهُ قُطْعَةً مِنَ النَّارِ) .

وذهب بعض الشافعية الى منع الخطأ ورجحه السبكي في جمع

الجوامع : المحلي ٢ / ٣٨٧ .

أنظر الأحكام للامدى ٤ / ٢٩١ وروضة الناظر ص ١٩٥ .

(٢) هو الوحي بواسطة الملك .

(٢) مسألة

- هل يجوز للعالم المجتهد في عصر النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يجتهد في حال حضرته أو غيبته أم لا ؟
- ١- قال أكثر العلماء^(١) - رحمهم الله - يجوز لمن^(٢) كان يبعد منه .
واستدلوا بحدِيث معاذ - رضي الله عنه - أنه حين بعث النبي
اليمن أمره النبي - صلى الله عليه وسلم / بالأجتهد - وهو (ب/٩٦)
حدِيث مشهور .^(٣)
- ٢- وقال بعضهم^(٤) : لا يجوز ، لأن اجتهد غير النبي -
صلى الله عليه وسلم يحتل الخطأ ، وإنما يجب العمل به
عند الضرورة ولا ضرورة مع إمكان الوصول الى الصواب بيقين -
وهو الرجوع الى قول النبي - صلى الله عليه وسلم -
٣- وقال بعضهم^(٥) : يجب التوقف فيه ، لأن هذه المسألة
من باب العلم دون العمل ، فلا يجوز القول فيه بالقطع
بحدِيث معاذ - رضي الله عنه - وهو من أخبار الآحاد .

(١) منهم الشيرازي في التبصرة ص ٥١٩ والغزالي أنظر المستصفي :
٣٥٤/٢ ورجحه السبكي في جمع الجوامع - المحلي ٣٨٧/٢ ،
وراجع ارشاد الفحول : ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(٢) في ب (من) .

(٣) سيأتي حدِيث معاذ في المسألة الآتية ص ٦٩٩ .

(٤) هو رأي أبي الحسين البصري وتردد أبو طي في اجتهد من
حضر مع النبي أم غاب وتردد القاضي عبد الجبار فيمن حضر

وجوز لمن غاب . أنظر المعتمد : ٧٦٥/٢ .

(٥) أنظر المحصول ق ٢ ج ٢ / ٢٦ ونسبه الى الأكثرين .

٤- وقال بعضهم^(١) :- وهو الأصح - إن كان في حال يفوت حكم
 الحادثة بالرجوع إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فسي
 السؤال عنه؛ يجوز له الاجتهاد لمساس الحاجة .
 وأما اذا لم يكن للمجتهد الرجوع إلى جواب النبي -
 صلى الله عليه وسلم - قبل فوات حكم الحادثة - فالجواب فيه والجواب
 فسي حق من كان بحضرتة؛ سواء^(٢) .

وقد اختلفوا فيه :

(٣) قال بعضهم : يجوز له أن يجتهد في كل حادثة الا ما قام
 الدليل على المنع .
 وقال بعضهم^(٤) : لا يجوز لهم الاجتهاد أصلا .
 وقال بعضهم^(٥) : يجوز لهم أن يجتهد باذن النبي -
 صلى الله عليه وسلم - بذلك .
 فأما بدون إذنه فلا ...
 والأولى : أن لا يجوز لمن كان بحضرة النبي -
 صلى الله عليه وسلم - قبل الاذن منه صريحا .

(١) وبذلك قال الرازي في المحصول ج٤ق٣ / ٣٠٠ .
 (٢) سيأتي بعد قليل أنه يرجح عدم الجواز الا بالأذن من
 الصريح .
 (٣، ٤، ٥) لم أعر على أسماء القائلين بهذه الآراء، إذ كل من
 ذكرها عبر كما غير المصنف (قال بعضهم) .

ولا يجوز بالأذن الا في حادثة مخصوصة أمر بذلك بطريق
الوحي لمصلحة في ذلك ؛ لأن رأي النبي - صلى الله عليه وسلم -
أقوى من رأيه فلا يجوز له ترك الأقوى مع القدرة عليه - كما
لا يجوز للمجتهد^(١) في زماننا مع إمكان الوصول الى النص؛
والله أعلم .

(٣) مسألة

(شرع من قبلنا هل هو شرع لنا ؟)

اختلف العلماء - في شرائع من قبلنا - هل تلزمنا^(٢) ؟
يحتاج الى بيان صورة المسألة ، والى بيان حكمها .

أما الأول - فان شريعة من قبلنا : انما تعرف :

أما بالتنصيص عليها في كتابنا من غير انكار^(٣) .

وأما بقول رسولنا - صلى الله عليه وسلم - من

غير انكار ، ومن غير بيان النسخ^(٤) .

(١) في ج (المجتهد) .

(٢) في النسخ (يلزمنا) بالياء .

(٣) مثل قوله تعالى : (وكتبنا عليهم فيها أن النفس
بالنفس . . . الآية) . الأورد : ٤٥

(٤) مثل آية الرجم ، اما ما تبين نسخة فمثل حل الفنائم
التي كانت محرمة على الأمم السابقة .

أما لا يثبت بقول أهل الكتاب ؛ لكونهم متهمين في ذلك

ولا بكتابتهم ؛ لانه ثبت تحريف / بعضه عندنا ، بقوله تعالى : (ج / ١٢٢)

(يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ) (١) ولا يقول من أسلم منهم أيضا ؛

لأنه عرف ذلك بظاهر الكتاب أو بقول جماعتهم ولا حجة في ذلك ،

لما قلنا .

وأما حكم المسألة - فقد اختلف فيه أهل الاصول :

١- قال بعضهم : لا يلزمنا ، ان لكل نبي شريعة على حدة (٣)

تنتهى بوفاته وتتجدد للثاني شريعة أخرى الا ما لا يحتل (٤)

التوقيف (٥) والانتساخ .

٢- وقال بعضهم : كل شريعة ثبتت لنبي - فهي باقية في حق (٦)

(١) سورة المائدة من آية ١٣ .

(٢) مثل عبد الله بن سلام ، وكعب الأخبار .

(٣) به قال الشيرازي في اللمع ص ٣٥ وأبو الحسين البصري ؛

المعتد ٨٩٩/٢ ورجحه الغزالي ، المتحول ص ٢٣٣ ،

وبه قال أكثر المتكلمين وجمهور المعتزلة وبه قال السرازي

المحصول ج١ ق٣ / ٤٠١ .

وهو مذ هب الأشاعرة واختاره الآمدى ٤ / ١٩٠ .

(٤) (ما) ساقطة من أوج .

(٥) في أوب (التوقيف) .

(٦) به قال الشيرازي في التبصرة ص ٢٨٥ واليه قال الشافعي ومعظم

أصحابه واختاره امام الحرمين : البرهان ١ / ٥٠٤ وبه

قال طائفة من المتكلمين وأبو يعلى في العدة ٣ / ٧٥٦ ،

واختاره التميمي وابن قدامة / روضة الناظر ص ٨٢ .

- كل نبي الى قيام الساعة ما لم يثبت الانتساخ ، فعلى هذا
 تلزمنا شريعة من قبلنا ، الا ما ثبت نسخة بكتابنا وبوحى ثبت في
 حق رسولنا ^(١) - عليه السلام -
- وبه قال كثير من أصحابنا ^(٢) وأصحاب الشافعي - رحمهم الله -
 ٣- وقال بعضهم : إنه لا يلزمه الا اتباع شريعة ابراهيم ^(٣) -
 عليه السلام .
- ٤- قال مشايخنا - رئيسهم الشيخ الامام أبو منصور المازيدي
 رحمه الله - : إن ما عرف بقاؤه من شريعة من قبلنا بكتابنا ،
 أو بقول رسولنا - صلى الله عليه وسلم - ولم يثبت انتساخه
 - يصير شريعة لرسولنا ، فيلزمه .

-
- (١) مثل قطع الجزء المتنجس من الثوب ونحوه مع النجاسة
 في تطهيره .
- (٢) أنظر كشف الأسرار ٣ / ٢١٢ .
- (٣) هذا رأى من الآراء في تعبد النبي - صلى الله عليه وسلم -
 قبل البعثة إذ اختلف العلماء في ذلك الى مذاهب .
- ١- فذهب أبو الحسين البصري وجماعة من المتكلمين الى
 أنه لم يكن متعبدا بشريعة أحد منهم .
- ٢- وذهب البعض الى أنه متعبد بشريعة من قبله وقد
 اختلفوا في ذلك فقيل بشرع ابراهيم - كما ذكر المصنف -
 وقيل بشرع موسى ، وقيل بشرع نوح وقيل بشرع عيسى .
- ٣- وقد توقف الغزالي وعبد الجبار من المعتزلة في ذلك
 أنظر كشف الأسرار ٣ / ٢١٢ والمعتد ٢ / ٩٠٠ ، والمدخل
 الى مذهب الامام أحمد ص ١٣٤ والمثخول ص ٢٣٢ .

ويلزمنا على أنه شريعته^(١)، لا أنه يلزمنا على أنه شريعة
من قبلنا - من الأنبياء عليهم السلام - كما في سائر ما تجد في
شريعتنا ، يلزمنا على أنه شريعة نبينا .
وهذا هو مذهب أصحابنا .^(٢)

حتى روى عن محمد - رحمة الله عليه - أنه احتج لجواز
قسمة الشرب بقصة صالح^(٣) - عليه السلام - أن الله تعالى جعل
لناقته شرب يوم ولقومه شرب يوم - كما قال الله تعالى : (لَهَا شَرْبٌ
وَلَكُمْ شَرْبٌ يَوْمَ مَعْلُومٍ)^(٤) لما قص الله تعالى من غير انكسار -
صار شريعة لنبينا - صلى الله عليه وسلم^(٥)

وجه قول الفريق الأول :

النص ، والمعقول .

-
- (١) أي شريعة رسولنا .
(٢) أي الحنفية منهم الامام أبو زيد / تقويم الأدلة ص ٩٧ ،
والبزدوي / كشف الأسرار ٢١٢/٣ والسرخسي : ٩٩/٢ .
(٣) راجع القصة في ابن كثير : ٣٤٤/٣ وفي قصص الأنبياء للبخاري
ص ٥٥ ، ونقل عن البيهقي : أن اسمه صالح بن عبيد بن آسف
ابن ماشخ بن عبيد بن حاذر بن ثمود .
(٤) سورة الشعراء من آية : ١٥٥ .
(٥) أنظر تقويم الأدلة ص ٩٧ وأصول البزدوي على كشف
الأسرار ٢١٩/٣ وقد استدلل أبو يوسف على جريان القصص
بين الذكر والأنثى بقوله تعالى (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ النَّفْسُ
بِالنَّفْسِ)^{فيها} السرخسي ١٠٠/٢ .

أما النص - فقولہ تعالیٰ :

(لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَا جَا) (١)

وهذا نص على أن لكل نبي شريعة على حدة ، ومن ضرورته أن تنتهي بوفاته وتتجدد بالثاني (٢) إلا ما لا يحتمل التوقيت كأصل العبادات ونحوها ؛

ولأن كل واحد رسول الله تعالى ، فإن الرسول من يبلغ رسالة المرسل فيكون سفيراً (٣) بين المرسل والمرسل اليهم فيما يرجع الى مصالح داريهم . (٤)

فالرسالة - هي السفارة في اللغة والعرف .

(٥)
فإذا كان تفسير الرسول هذا لولم تنته الشريعة الأولى ويتجدد في حق الثاني - يكون الثاني خليفة للأول ورسوله - لا رسول الله تعالى .

فإن الرسول الأول في حال حياته إذا أرسل واحداً من أوليائه وأصحابه الى بلدة من بلاد مملكته يكون المرسل رسوله - لا رسول الله تعالى (٦) فكذا بعد وفاته لو كان الثاني

(١) سورة المائدة آية ٤٨ .

(٢) في النسخ (الثاني) .

(٣) السفير: الرسول المصلح بين القوم والجمع سفراء: الصحاح

مادة سَفَرٌ ٢ / ٦٨٦ .

(٤) تشبيه دارا والمراد بهما دار الدنيا ودار الآخرة .

(٥) في أ (وَاذا) .

(٦) كما في الرسل الثلاثة الذين أرسلهم سيدنا عيسى الى أهل

أهل انطاكية - على قول قتادة والذين قال في حقهم : =

يقوم باحياء شريعته؛ يكون رسوله وخليفته - لا رسول الله تعالى ، والكلام في الرسول .

أما نحن، فنَجُوزُ^(١) أن يكون الثاني بعد الرسول خليفته - لا رسول الله - تعالى - بأن جعله خليفة نفسه بعد وفاته باجتهاده أو بالوحي فيعمل / بشريعة الأول ولم ينزل الوحي بعده - كما بعد رسولنا يكون العلماء خلفاءه (ورسوله - لا رسول^(٢)) الله تعالى ؛

ولهذا قلنا : كان يجوز أن يبعث الله تعالى في زمان واحد رسولين ورسولاً الى أماكن مختلفة متباينة وشريعتهم واحدة أو مختلفة لوجود حد الرسالة ، وكذا يجوز في مكان واحد ومكانين قرييين رسولين (كهارون ، وموسى) - (وابراهيم ولوط) عليهم السلام . اذا كان شريعتهم واحدة ، ويجوز اذا كان شريعتهم مختلفة اذا بعثنا الى طائفتين .^(٣)

أما^(٤) لا يجوز أن يبعث الى طائفة واحدة رسولان على شريعته .

= (وإضرب لهم مثلاً أصحاب القرية إذ جاءها المرسلون . . . الآيات) سورة يس ١٣-١٩ : أنظر تفسير ابن كثير ٥٦٧/٣ .

(١) في ب (يجوز) .

(٢) هكذا في النسخ ولعل الصواب (رسله - لا رسل) انسجاماً مع (خلفائه)

(٣) مثل موسى وشعيب عليهما السلام الأول الى بني اسرائيل والثاني الى مدين .

(٤) أيضاً لا موجب لأمّا وكيفيه أن يقول : ولا يجوز . . .

مختلفة ، لتضاد بينهما - فدل أن المدار على هذا (١) .

وجه قول الفريق الثاني :

النصّ ، والمعقول .

أما النصّ - فقولهُ تعالى (فَيَهْدَاهُمْ سَبِيلًا) (٣) أمر

النبي عليه السلام بالأقتداء بهدى الأنبياء المتقدمة .

والهدى : اسم للإيمان والشرائع ، قال الله تعالى

(هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ . الآية) (٤)

فسر الهدى بالإيمان والشرائع جميعا .

ألا ترى : أنه قال في آخره : (أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن

رَبِّهِمْ) (٥)

وأما المعقول : فهو (٦) أن ما ينسب إلى الأنبياء -

عليهم السلام - من الشريعة فهو شريعة الله تعالى ، لا شريعة

من قبلنا من الأنبياء - عليهم السلام - فهو الشارع للشرائع

والأحكام .

(١) هو حصول التضاد بين الرسولين .

(٢) في النسخ (قوله) .

(٣) سورة الأنعام من آية ٩٠ .

(٤) تمامها (وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ) سورة البقرة آية ٢-٣ .

(٥) سورة البقرة آية : ٥٠ .

(٦) في النسخ (هو) .

قال الله تعالى : (شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا)^(١)

وإذا كان كذلك - يجب على كل نبي الدعاء الى شريعة الله
وتبليغها الى عباده .

قال الله تعالى : (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ

رَبِّكَ)^(٢)

الا اذا ثبت الأنتساح فيعلم به أن المصلحة قد تبدلت

بتبدل الزمان فينتهي الأول الى الثاني .

وأما مع بقاءه شريعة لله تعالى ومع قيام المصلحة والحكمة

في البقاء فلا - يجوز القول بانتهائها بوفاة الرسول المبعوث

الآتي بها فيؤدي^(٤) الى التناقض - تعالى الله عن ذلك -

وجه قول من ادعى الاختصاص باتباع ابراهيم - عليه السلام -

ظاهر قوله تعالى : (ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ

حَنِيفًا)^(٥)

وقال الله تعالى : (فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا)^(٦) فيجب

القول به .

(١) سورة الشورى ، آية : ١٣ .

(٢) سورة المائدة من آية : ٩٧ .

(٣) في النسخ (لا) .

(٤) الفاء تفرعية .

(٥) سورة النحل ، آية : ١٢٣ .

(٦) سورة آل عمران من آية : ٩٥ .

وجه القول المختار : أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

بعث لحفظ ما أنزل اليه من الله تعالى وتبليغه الى الخلق .

قال الله تعالى : (سُنَّكَرُوكَ فَلَا تَنْسَى الْآ مَا شَاءَ اللَّهُ ^(١))
وقال الله تعالى : (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ^(٢))

وما بعث بحفظ شرائع من قبله من الانبياء وتبليغ

ذلك الى امتهن لان الله لو بعث لذلك يصير كواحد

من دعاتهم وواحد من علمائهم و خلفائهم - دون أن يكون

مبعوثا ؛ ليكون رسول الله تعالى الى خلقه لتبليغ ^(٣) شريعته

اليهم .

ألا ترى : أن النبي - صلى الله عليه وسلم - بعث رُسُلًا

الى الآفاق ، وهم لا يكونون رسل الله تعالى بل رُسُلُ

النبي - صلى الله عليه وسلم - ودعائه و خلفائه في تبليغ الوحي -

كما قال لمعان - رضی الله عنه (حِينَ يُعْثَرُ إِلَى الْعَيْنِ بِمِ تَقْضِي ؟

قال بكتاب الله تعالى ، قال : فَإِنْ لَمْ تُجِدْ ؟ قال : بسنة رسول الله

قال : فَإِنْ لَمْ تُجِدْ ؟ قال : أجتهد في ذلك رأيي .

(١) سورة الأعلى آية : ٦ .

(٢) سورة المائدة آية : ٩٧ .

(٣) في ب (بتبليغ) .

فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - الحمد لله الذي وفق
رسولاً رسولاً (١) .

ان لو كانوا رسل الله تعالى لوجب علينا الأنقياد لكل
ما سمعنا منهم والاعتقاد قطعا ، ولا يجب علينا سوى ما نسبوا
اليه عليه السلام ؛ ولما ذكرنا من حد (٢) الرسالة - أيضا - ؛
ولأنه كان - عليه السلام - من أفضل الرسل - عليهم السلام -
لم يجر أن يكون شرائعهم لازمة لنا ؛ حتى يكون هو داعيا
لغيره في تبليغ شرائعهم فيظل فضله ؛ لصيرورته تبعاً لهم في
الشرائع ؛ ولأنه - صلى الله عليه وسلم - خاتم الأنبياء - عليهم
السلام - بقوله تعالى : (وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ) (٣) ثم ثبت نزول عيسى
صلوات الله عليه - في آخر الزمان بطريق الشهرة . (٤)

وقال أهل التفسير ، في قوله تعالى : (وَإِنَّهُ لَعَلَّمَ
لِلسَّاعَةِ) وفي قراءة (وَإِنَّهُ لَعَلَّمَ لِلسَّاعَةِ فَلَا تَمْتَرْنَ بِهَا) (٥) يبراد

(١) رواه الترمذي ٦١٦/٣ وأبو داود : بذل المجهود : ٢٦٨/٥

وقال الترمذي (وهذا حديث لا نعرفه الا من هذا الوجه
وليس اسناده عندي بمتصل) .

(٢) في ص ٦٩٥ في قوله (الرسالة - هي السفارة) .

(٣) سورة الأحزاب من آية ٤٠ .

(٤) أخرجه مسلم عن عبد الله بن عمرو عن عروة ابن مسعود ٢٢٥٨/٤

وابن ماجه من طرق كثيرة : ١٣٥٦/٢ .

(٥) مصدر بكسر العين وسكون اللام وهي القراءة المشهورة - أي نزوله
من علامات الساعة .

(٦) بفتح العين واللام - أي علامة وامارة عليها وهي قراءة ابن عباس

وأبو هريرة وقتادة ومالك بن دينار والضحاك : تفسير القرطبي :

١٠٥/١٦

(٧) سورة الزخرف : آية ٦١

به عيسى عليه السلام^(١).

وكان يدعوا الناس الى شريعة محمد - صلى الله عليه وسلم -
لا الى شريعة نفسه ؛ فانه يقاتل الدجال - والقتال لم يكن
مشروعا في شريعته - ولو ثبتت الرسالة بالدعاء الى شريعة
غيره لصار عيسى مبعوثا لتبليغ رسالته فيصير هو خاتم الانبياء^(٢) -
لا رسولنا فيؤدى الى الخلف^(٣) في خبر الله تعالى .

وهو فاسد : وما أفضى اليه مثله^(٤).

ويدل عليه ماروي (أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
رأى في يد عمر - رضي الله عنه - صحيفة فقال : ما هي ؟ فقال :
التوراة . فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم - وقال :

(١) وهو رأي ابن عباس ومجاهد والضحاك والسدي وقتاده

أنظر تفسير القرطبي ١٠٥/١٦ .

(٢) اذ في الحالة هذه لا فرق بين تبليغ النبي محمد -

صلى الله عليه وسلم وبين تبليغ عيسى عليه السلام
لأن كليهما يبلغان شرع غيرهما فيكون عيسى
هو خاتم النبيين .

(٣) الخلف بالضم : الاسم من الأخلاف - وهو في المستقبل

كالكذب في الماضي .

أنظر الصحاح مادة خَلَفَ : ١٣٥٥/٤ .

(٤) أي فاسد أيضا .

أَتَتَّهَوُّوْنَ (١) أَنْتُمْ كَمَا تَتَّهَوُّوْنَ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَوْ كَانَ
مُوسَى صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - حَيًّا لَمَا وَسِعَهُ إِلَّا إِتِّبَاعِي (٢)

فيه اشارة الى أنه هو المتبوع ، وعلى ما قلتم جعل المتبوع
تابعاً . وهذا ما يجب التبري عنه (٣) في صفاته -
صلى الله عليه وسلم -

والجواب عن تعلقهم بقوله تعالى : (فَبِهَدَاهُمْ اقْتَدِهْ)
فنقول : المراد من الهدى ههنا هو الدين وان كان
يحتلها لغة أو يشملها ؛ لوجهين :-

(ب/٥٢)

(ج/١٢٤)

أحدهما - أن قوله تعالى / (لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ /
شِرْعَةً وَمِنْهَا جَا) (٤) خاص بالأحكام .
وقوله : (فَبِهَدَاهُمْ اقْتَدِهْ)

(ب/٩٨)

إما عام ، أو مشترك ، وكيف ما كان فالعمل بالخاص
أولى (٥) من العام والمشارك ، فيكون عملاً بالدليلين .

(١) أي أتتحيرون - لأن التهوك - التحير : أنظر الصحاح :

١٦١٧/٤ .

(٢) أنظر مجمع الزوائد : ١٧٣/١ و ١٨٢ ذكره في عدة
روايات وذكر أن في رواية أبي يعلى عبد الرحمن بن اسحاق
ضعفه أحمد وجماعة وفي رواية أحمد والطبراني قال : رجاله
رجال الصحيح الا أن فيه جابر الجعفي وهو ضعيف .

(٣) (عنه) ساقطة من ب .

(٤) سورة المائدة من آية ٤٨ .

(٥) في ب (أولا) .

والثاني - أن الله تعالى أمره بالاعتداء بهداهم ، فان كان المراد منه الدين ؛ أمكن الاعتداء بجميع الأنبياء ؛ لأن دين الكل واحد .

قال الله تعالى : (إِنْ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ)^(١)
 فأما الاختلاف فتأبث^(٢) في كثير من الشرائع بينهم
 فلا يمكن الاعتداء بهم بالكل في الشرائع في زمان واحد ؛ لأنه
 يؤدي الى التضاد ، فوجب الحمل على الدين ، حكماً وعموم
 الاعتداء ؛ ويكون موافقاً للنص الآخر أيضاً - وهو قوله :
 (شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا . . . الى أن قال
 وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ)^(٣)

وذلك لا يتصور الا في الأيمان ؛ لأن في كثير من الشرائع
 تفرقوا فيه .

وهو الجواب : عن تعلقهم بقوله تعالى : (وَاتَّبِعُوا
 مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا) .

المراد ؛ هو الدين ؛ إما لأن المِلَّةَ والدِّينَ واحدٌ فـسـى
 اللغة^(٤) ، أو كان إسماً للأيمان والشرائع جميعاً ، ولكن

(١) سورة آل عمران من آية : ١٩ .

(٢) في النسخ (ثابت) .

(٣) سورة الشورى آية : ١٣ .

(٤) جاء في الصحاح ١٨٢١/٥ (والمِلَّةُ - بالكسر : الدين
 والشريعة) .

المراد منه ههنا : هو الدين دون الشريعة ؛ لما ذكرنا^(١)
من تفسير الرسالة .

وفى الآية ما يدل عليه ، فانه قال : (وما كَانَ مِنَ
الشُّرِكِينَ) دَلَّ أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالِاتِّبَاعِ فِي الدِّينِ .
واما ما ذكروا من المعقول :

ان ما نسب من الشريعة الى الانبياء - فهو شريعة
الله تعالى -

فنقول : بلى^(٢) . . . ولكنها منسوبة الى كل نبيٍّ أمرٌ
بتبليغه الى أمته بطريق الرسالة من الله تعالى لا بطريق
الخلافة والنيابة عن رسول آخر بل يكون سفيرا بين الله
تعالى وبين خلقه فيما أخبر من صلاح دأريهم وأمر بتبليغه
اليهم ، وإنما يتحقق هذا أن لو انقطعت النسبة عن غيره
ويكون شريعته ابتداءً ؛ ان لو لم ينقطع النسبة يكون داعياً
لمن نسب اليه وخليفة عنه في التبليغ على ما ذكرنا .

الا أن ما ثبت من الشرائع المتقدمة وبقي الى وقت بعثه
بصير شريعة له ويؤمر بتبليغه بالرسالة عن الله تعالى

(١) في ص ٦٩٥ .

(٢) سبق أن نهيت أن الجواب ببلى مختص بالنفي المحض
أو المقرون بالاستفهام) ، والأصح أن يقول : نعم .

والنيابة عنه لا أنه نائب عن الرُّسُلِ المتقدمة في تبليغ

ما هو شريعة لهم على ما ذكرنا .

فان قالوا : اليس رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

كان قبل نزول الوحي عليه على أحكام شريعة ابراهيم -

عليه السلام - في الحج والمناسك ، وغيره ^(١) - ما عرفه بقول

الثقات ^(٢) ، فإنه كان يقف بعرفة خلاف ما يفعله المشركون

من الوقوف في الحرم - دون عرفة . ؟

وكان المشركون يطوفون عريانا ^(٣) - وهو يطوف كاسيا

طاهراً .

وكان لا يأكل الميتة ، ويأكل الذبيحة ، ويرى ذبح

البهائم من النعم والوحش ، وكان يركب الفرس والبعير ،

وكان يستعمل الختان - كما هو شريعة ابراهيم - عليه السلام ،

وكان ما عرف من شرائعه امتثل به وعمل على موجب حكمه -

الا ما ثبت إنتساخه بعد ذلك في شريعته ، وما لم يعرفه

منها ، فليس يفرض عليه .

(١) كتحنثه في غار حراء قبل نزول الوحي عليه فيه .

(٢) من كان في عصره - كجدّه عبدالمطلب .

(٣) جمع عار - على وزن شيان ، ورعيان : وعلى الاكثر فيه

عراة - كقضاة ، لأنه يُعْتَل اللام :

أنظر شرح الشافعية للرضي : ١٥٥/٢ - ١٥٨ .

على أن بعد السبعث رَجَمَ يهود يا ويهودية بحكم التوراة
 وطلب منهم إحضار التوراة. (١) وقال : (أَنَا أَحَقُّ بِأَحْيَاءِ
 سَنَةِ أَمَاتُوهَا) (٢)

وكذلك دخل المدينة يوم عاشوراء فوجد اليهود يصومون
 فسأل عن شأنهم ؟ فقليل : إن هذا يوم أنجى الله تعالى
 فيه موسى عليه السلام وأغرق فرعون فيصومون شكرا
 لذلك . فقال : أَنَا أَحَقُّ بِأَحْيَاءِ سَنَةِ أَخِي مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ
 فَصَامَ وَأَمَرَ النَّاسَ بِالصُّومِ : (٣)

والجواب :

قلنا : إن النبي - صلى الله عليه وسلم - قبل الوحي -
 في مقام النبوة على ما روى عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه
 قال : (كُنْتُ نَبِيًّا وَأَدَمُ بَيْنَ الْمَاءِ وَالطِّينِ) (٤)

(١) أنظر حديث الواقعة في البخاري : ٢٢/٨ ، ومسلم :

١٣٢٦/٣ .

(٢) رواه مسلم ١٣٢٧/٣ بلفظ (اللَّهُمَّ إِنِّي أَوْلُ مَنْ أَحْيَا
 أَمْرَكَ إِذَا أَمَاتُوهُ) .

(٣) أخرجه البخاري : ٢٥١/٢ ، ومسلم ٧٩٥/٢ بغير
 هذا اللفظ .

(٤) أخرجه الترمذي عن أبي هريرة ٥٨٥/٥ بلفظ (قَالُوا
 يَا رَسُولَ اللَّهِ مَتَى أُوجِبَتْ لَكَ النُّبُوَّةُ ؟ قال : وَأَدَمُ بَيْنَ
 الرُّوحِ وَالْجَسَدِ) وقال : قال أبو عيسى هذا حديث حسن
 صحيح غريب من حديث أبي هريرة .

وأخرجه الهيثمي في موارد الظمان ص ٥١٢ عن العرياض =

وكان يرى من نواقض العسادات^(١) ما يعرف أنه معدّ لأمرٍ عظيم فيها يثبت عند مبقول أسلافه ؛ فكان من مُمكنات العقْلِ - لا من مستنعاته فرأى حسنه بأجتهاده - وهو معصوم عن الغلظ في أمور الدين وعن كل قبيح خفي فيصير شريعة له فيعمم على أنه شريعة الله تعالى .

وأنه وجب عليه العمل به كان يفعل في بعض الأشياء بعد المبعث بأجتهاده ولم ينتظر نزول الوحي فلم يكن ذلك عملاً بشريعة / من قبله في الحاصل .

(ج / ١٢٥)

وأما رجم اليهوديين - فنقول : كان الرجم من شريعته في ابتداء الأمر على ما روى عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال :

= ابن سارية . بلفظ (سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ مَكْتُوبٌ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ وَإِنَّ آدَمَ لَمُنْجَدِلٌ فِي طِينِهِ .)
وقد رواه السيوطي في الفتح الكبير : ٢ / ٣٣٤ عن صالح ابن كيسان وعن محمد بن ابراهيم مرسلًا بلفظ (كُنْتُ نَبِيًّا وَآدَمُ بَيْنَ الرُّوحِ وَالْجَسَدِ) .

(١) من ذلك ما رواه مسلم في صحيحه ٤ / ١٧٨٢ عن جابر ابن سمرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إِنِّي لَأَعْرِفُ حَجْرًا بِمَكَّةَ كَانَ يُسَلَّمُ عَلَيَّ قَبْلُ أَنْ أُبْعَثَ . إِنِّي لَأَعْرِفُهُ الْآنَ) .

(إِنْ مَا يُتْلَى فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى : الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَا فَأَرْجُمُوهُمَا الْبِتَّةِ نَكَالًا مِنَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ)^(١)

وكان من عادة القوم الزنا ، وكان لا ينزجر البعض عن ذلك فشرع أظظ الزواجر ابلاغاً في الزجر .

ثم لما تركت العامة ذلك وقل وجوده وقع الاكتفاء بالأدنى فانتسخ^(٢) في بعض الأزمان .

ثم لما تغير الزمان وتبدلت المصلحة - شرع في حق البعض الرجم وبقي الجلد في حق البعض .

ولكن كان اليهود في الأبتداء ما التزموا أحكام شـرسول الله - صلى الله عليه وسلم - وما صاروا نمة له وكانوا أنكروا الرجم فأمرهم باحضار التوراة وأظهر أن ذلك حكم شريعتهم إظهاراً للمعجزة في حقهم : أنه عرف ذلك من

(١) جاء في نيل الأوطار : ٢٥٤ / ٧ : وقد أخرج أحمد والطبراني في الكبير من حديث أبي أمامة بن سهل عن خالته العجباء : أن فيما أنزل الله من القرآن : الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَا فَأَرْجُمُوهُمَا الْبِتَّةِ بِمَا قَضَى مِنَ اللَّذَّةِ . وأخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي بن كعب بلفظ : كانت سورة الأحزاب توازي سورة البقرة وكان فيها آية الشيخ والشيخة : الحديث . . .

(٢) هذا يشعر بأن مارواه عمر رضي الله عنه في آية حد الشيخ والشيخة قد نسخ لفظها وحكمها ، والذي عليه الجمهور أنه نسخ لفظها دون حكمها .

الله تعالى ؛ إذ هم كانوا يخفون ذلك .

ولم يعرف بالسمع منهم ، ثم أقام الرجم بحكم شريعته

عند نفسه وان كان عند اليهود أنه أقام بحكم شريعتهم .

أو كان جائزا إن ذلك صار شريعة له في ———

اليهود بين على الخصوص في حق العامة .

وانما قال (١) : (أَنَا أَحَقُّ بِأَحْيَاءِ سَنَةِ أَمَاتُوهُمْ) (٢) (ب/٩٩)

بناءً على زعمهم .

أما (٣) في الحقيقة صار ذلك سنة نبينا - صلى الله عليه وسلم -

وأما صوم عاشوراء :

فبعض أصحابنا قالوا : إنه لم يكن فرضا في شريعتنا ،

ولكنه ندب الناس إلى صوم عاشوراء ، لفضيلة ذلك اليوم . وصار

ندب الصوم فيه شريعة له ، لا أنه أمرهم بذلك عملا بشريعة

موسى عليه السلام .

والله أعلم .

(١) في ب (وأما قوله) .

(٢) تقدم تخريجه في ص ٣٦٠ .

(٣) أيضا هنا (اما) غير مناسبة ويكفى أن يقول : والحقيقة .

(٤) مسألة

نختم بها السنة

وهي أن تلقيد الصحابي على التابعي المجتهد هل هو واجب أم جائز ، أم لا . . . (١) ؟؟؟
لم يثبت في هذه المسألة عن أصحابنا المتقدمين (٢)
رواية ظاهرة .

الاماروي عن أبي حنيفة - رحمة الله عليه - أنه قال
(إذا اجتمعت الصحابة سلمنا لهم ، وإذا جاء التابعون
زاحمناهم) . (٣)
وانما قال ذلك ، لأنه كان منهم (٤) فلا يثبت لهم بدونه
إجماع .

-
- (١) اتفق الكل على أن مذهب الصحابي ليس حجة على صحابي
مجتهد آخر . أنظر الأحكام للآمدي ٢٠١ / ٤ وشرح
الأسنوي ٣ / ١٤٢ .
(٢) أنظر تقويم الأدلة : ص ٥٠٤ .
أما إذا لم يعقل بالقياس فقد اتفق الحنفية على تقليد
الصحابي . أنظر أصول البزدوي على كشف الأسرار ٣ / ٢١٨
والسرخسي : ٢ / ١١٠ .
(٣) نقل أبو زيد قول أبي حنيفة بهذا اللفظ : (إذا اجتمعت
الصحابة سلمنا لهم بدون إجماع) تقويم الأدلة ص ٥٠٤ .
(٤) أي من التابعين . إذ أدرك أنس بن مالك ، وعبد الله بن أبي
أوفى في الكوفة . وفي المدينة سهل بن سعد الساعدي ، وبمكة
عامر بن وائلة / الفتح المبين ١ / ١٠١ .

- ١- وروى عن أبى سعيد البردعي - رحمه الله -
 أنه قال : تقليد الصحابي واجب يترك بقوله القياس ،
 وعليه أدركنا مشايخنا (١)
 ٢- وقال أبو الحسن الكرخي (٢) - رحمه الله - لا يجوز تقليده
 الا فيما لا يدرك بالقياس .
 ٣- وقال بعض مشايخنا : (٣) لا يجب تقليد الصحابي الا أن يكون
 قوله موافقا للقياس .

(٤)
وللشافعي قولان :

وأكثر أصحابه على أنه لا يجب تقليده . (٥)

- (١) أنظر رأيه في تقويم الأدلة ص ٥٠٣ وأصول البردوي : كشف
 الأسرار ٢١٧/٣ ويمثل هذا قال أبو بكر الرازي واختاره
 أبو اليسر ، وهو مذاهب مالك واختاره الغزالي واحمدى
 الروائين عن أحمد بن حنبل ، وقول الشافعي القديم وهو
 اختيار الشيخين / أنظر كشف الأسرار ٢١٧/٣ ، وروضة الناظر
 ص ٢٨٤ ، والمنحول : ص ٤٧٥ ورجحه السرخسي : ١٠٨/٢ .
 (٢) أنظر : تقويم الأدلة : ص ٥٠٣ ، وأصول البردوي : كشف الأسرار
 ٢١٧/٢ ، ويشير استدلال الديبوسي في تقويم الأدلة ص ٥٠٣
 الى اختياره .
 (٣) نقله عبد العزيز البخاري في كشف الأسرار ٢١٧/٣ عن القواطع .
 (٤) أنظر الرسالة ص ٥٩٧ .
 والقولان هي :-
 ١- عدم التقليد مطلقا .
 ٢- تقليده ان انتسر ولم يخالفه أحد وهو رأيه القديم
 أنظر شرح الاسنوي : ١٤٢/٣ .
 (٥) منهم الرازي : المحصول جمع ٦٧٤/٢ ، والآمدى : ٤٠١/٤ ،
 والسبكي : جمع الجوامع : ٣٥٤/٢ ، وأنظر شرح الاسنوي ١٤٣/٣ .

٤- وعن الشيخ أبي منصور المازني - رحمه الله - عن أصحابنا : أن تقليد الصحابي واجب إذا كان من أهل الفتوى ^(١) ولم يوجد من أقرانه خلاف ذلك .
أما إذا خالفه غيره - فلا يجب تقليد البعض ، ولكن يجب ترجيح قول البعض بالدليل .

وهو الأصح .

٥- وقال بعضهم ^(٢) : يجب تقليد الخلفاء الراشدين وتقليد أبي بكر ^(٣) وعمر رضي الله عنهما - أيضا .

وصورة المسألة : أن الصحابي إذا ورد عنه قول في حادثة لا يَحتمل الاثنان فيما بين الصحابة - بأن كانت مما لا تقع به البلوى والحاجة للكل ، ولم يكن من باب ما يشتهر عادة - ثم ظهر نقل هذا القول في التابعين ، ولم يرد عن غيره من الصحابة - رضي الله عنهم بخلاف ذلك .

(١) كعائشة وابن عمر ، وابن عباس وعثمان وعلي وابن مسعود

وابن الزبير واختار هذا الرأي امام الحرمين .

أنظر البرهان : ١٣٣٥ / ٢ .

(٢) لم أعر على اسم من قال هذا .

(٣) أي تقليد هما باعتبارين ، باعتبارهما من الخلفاء الراشدين

وباعتبار آخر وهو نص النبي صلى الله عليه وسلم بالأخذ

بسننهما - كما سيذكر الحديث في ص ٧١٦

(٤) في النسخ (يقع) بالياء .

فأما إذا كان القول في حادثة من حقها الأشهرتار
لا محالة ولا تحتل^(١) الخفاء - بأن كانت الحاجة والبلوى تعم^(٢)
العامه ، أو يشتهر مثلها فيما بين الخواص^(٣) ولم يظهر
الخلاف من غيره فيه - فهذا إجماع يجب العمل به على ما نذكر
في فصل الأجماع .

وجه قول من قال : لا يجب التقليد ولا يجوز :

قوله تعالى : (فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْبَصَارِ)^(٤) من غير

فصل ،

ولما روى عن عمر - رضى الله عنه - (أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى شَرِيحٍ
إِقْرَأْ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، ثُمَّ بِسْمَةِ رَسُولِ اللَّهِ ، ثُمَّ بِرَأْيِكَ)^(٥)
ولم يقل بقولي ،

ولما روى عن شريح^(٦) - رضى الله عنه - أنه خالف عليا -

رضى الله عنه - في رد / شهادة الحسن لعلي - رضى الله عنه .^(٧)
(ج / ١٢٦)

(١) في النسخ (يحتل) بالياء .

(٢) في النسخ (يعم) بالياء .

(٣) في أوب (الخاص) .

(٤) سورة الحشر آية : ٢ .

(٥) رواه البيهقي ١١٥ / ١٠ وذكره ابن القيم في اعلام الموقعين :

٦٥ / ١ وابن حزم في الأحكام ١٠٠٤ / ٧ .

(٦) هو شريح بن الحارث بن معاوية بن عامر الكندي ولد سنة

٤٢ قبل الهجرة ، وهو من كبار التابعين ؛ لأنه لم يلتق

بالنبي صلى الله عليه وسلم ، اختاره عمر رضى الله عنه قاضيا

على الكوفة لسعة علمه واطلاعه واجتهاده . واستمر في القضاء

الى أن عزله الحجاج ، كان محسنا كريما حلما لين العريكة

توفى سنة ٧٨ هـ / أنظر الفتح المبين : ١ / ٨٥ .

(٧) أنظر أصول الجزدي : كشف الأسرار : ٣ / ٢٢٥ .

وعن مسروق : ^(١) أنه خالف ابن عباس في النذر بنحر الولد
وأوجب ذبح شاة ^(٢) ، وابن عباس أوجب ذبح بدنة ، ثم
رجع ابن عباس - رضي الله عنهما - إلى قوله ^(٣) ،
ولأن الصحابي غير معصوم عن الخطأ والغلط ، ولهذا
جازله أن يرجع عن هذا القول إلى قول آخر .
وكذا يجوز لغيره من الصحابي أن يخالف فيه .
وإذا كان قوله محتملاً في نفسه لا يجوز تقليده كما في حق
التابعي لا يجوز تقليده ؛ لما ذكرنا .

-
- (١) هو مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادي ، أبو عائشة ،
تابعي ثقة ، من أهل اليمن ، قدم المدينة في أيام أبي بكر ،
وسكن الكوفة ، وشهد حروب علي وكان أعلم بالفتيا من شريح ،
وشريح أبصر منه بالقضاء ، توفي سنة ٦٣ هـ / الأعلام : ٢١٥ / ٧
- (٢) في هذا نظر ، لأن ماورد عن مسروق أنه لا وفاء علي من نذر
فعل معصية ولا كفارة ^{المفني} : ٩ / ٤ .
- (٣) أنظر فتوى ابن عباس بذبح الشاة في مجمع الزوائد : ١٩ / ٤ ،
قال الهيثمي : رواه الطبراني في الكبير ثم قال : رجاله
رجال الصحيح .
وأما ما رواه ابن عباس من أن رجلاً سأل رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقال : إني نذرت أن أنحر نفسي فقال له :
أهد مائة ناقة في ثلاث سنوات ، فقد قال عنه ابن الجوزي في
الموضوعات : إنه حديث لا يصح ، لأن في مسنده جبارة ، وقال أحمد
ابن حنبل أحاديثه موضوعة ، أو قال : كذاب ، ومستدل ضعيف ،
ورشد ^{ين} : منكر الحديث .
ولهذا صح الاجتهاد في الوفاء بالسندور .
أنظر الموضوعات لابن الجوزي : ١٠٢ / ٣ والمحلي لابن حزم :
١٧ / ٨

ولأن الصحابي لا يخلو :

إما أن يقول هذا القول عن اجتهاد، أو عن حديث عنده .
فإن كان قوله عن اجتهاد - فهو راجع إلى أصل : من
الكتاب أو السنة ، أو الاجماع ؛ وذلك الأصل موجود في حق
التابعين ومن بعدهم فيجب عليهم النظر والتأمل في ذلك
الأصل ؛ ليتبين لهم أن هذا الحكم فرع ذلك الأصل فيتبعونه ،
أو فرع أصل آخر فيخالفونهم .

فأما التقليد بغير اجتهاد ونظر: فلا...

والله تعالى أمر بالأعتبار - دون التقليد .

ثم من قال منهم : إنه يجب التقليد فيما لم يدرك بالرأي ؛
لأن الظاهر أن الصحابي الفقيه لم يقل بقول مخالف للقياس
إلا عن حديث ثابت عنده عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
فيجب حمله عليه .

ومن قال : إنه إذا كان موافقا للقياس يجب تقليده ،

وإن كان بخلاف القياس - لا يجوز العمل به ؛ لأن القياس
ظهر كونه حجة - وهو قائم - والحديث محتمل للغلط والسهو .
وإن الراوى سمع بعض الحديث وأنه بدون الباقي يختلف معناه
وحكمه فلا يترك الحجة ^(١) بالأحتال ^(٢) .

(١) وهو القياس .

(٢) الموجود في الحديث .

وأما من ادعى الخصوص؛ فتعلق ^(١) بقوله - عليه السلام -
(إقْتَدُوا بِالَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ ^(٢) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
والأمر للوجوب .

وإذا كان الأقتداء بهما واجبا فالأقتداء بالخلفاء الراشدين
أحق .

ووجه القول المختار ^(٣) . الكتاب ، والسنة ، والمعقول .

أما الكتاب - فقولته تعالى : (وَالسَّابِقُونَ الْأُولُونَ مِنْ
الْمُهَاجِرِينَ وَالنَّصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ) ^(٤)

مدح الصحابة - رضي الله عنهم - والتابعين لهم بالأحسان .
وإنما استحق التابعون لهم المدح ؛ لاتباعهم بالأحسان
من حيث الرجوع إلى رأيهم - دون الرجوع إلى الكتاب والسنة
(لا باتباع الصحابة) ^(٥) وذلك إنما يكون في قول وجد منهم ولم يظهر
من غيرهم / خلاف ذلك أو إذا كان فيهم إجماع .

(ب / ١٠٠)

أما إذا كان بينهم اختلاف - فلا يكون هذا موضع استحقاق
المدح ؛ لأنه إن كان يستحق المدح باتباع البعض يستحق الذم
بترك اتباع البعض ، فوقع التعارض في هذا ، فكان النص دليلا

(١) في النسخ (تعلق) .

(٢) أخرجه الترمذي ٦٠٩ / ٥ ثم قال : هذا حديث حسن، ورواه -
السيوطي في الفتح الكبير ٢١٥ / ١ عن أحمد وأبي يعلى عن
حذيفة وعن الطبري عن أبي الدرداء ، ورواه ابن ماجه : ٣٧ / ١
والحاكم : ٢٥ / ٣ .

(٣) في ج (قول) .

(٤) سورة التوبة ، آية : ١٠٠ .

(٥) لعل ما بهذا القوسين زاد إذ لم ادرك له معنى في هذا الموضع

على وجوب تقليد هم اذا لم يوجد بينهم اختلاف ظاهره
والكلام فيه وقع - وهو موضع الخلاف .
وأما السنة -

فما ^(١) روي عن النبي صلى الله عليه وسلم - أنه قال :
(إِنَّمَا مَثَلُ أَصْحَابِي مَثَلُ النُّجُومِ فِي السَّمَاءِ ، بِأَيِّهِمْ اقْتَدَيْتُمْ
إِهْتَدَيْتُمْ) ^(٢)

والنص مطلق يتناول كل واحد من الصحابة اذا لم يكن له
مخالف فيه والكلام فيه وقع .

وأما المعقول :

فهو أن القياس عمل يغالب الرأي والظن - لا بطريق التيقن ،
ولاشك في خفاء طريق الاجتهاد ، ولاشك في تفاضل الناس
في باب الاجتهاد ، فكان العمل بأجتهاد من هو أبصر لوجه
الحق وكان الأغلب أنه على الصواب - أولى ، وان اجتهاد الصحابي
- في غلبة الحق والصواب - فوق اجتهاد التابعي ، لوجوه :

(١) في النسخ (ما) .

(٢) رواه البيهقي وأسنده الديلمي عن ابن عباس :

أنظر كشف الخفا ومزيل الألباس للعجلوني : ١٤٧/١ ،
وتلخيص الحبير : ١٩٠/٤ للعسقلاني وقال : في سننه
حمزة النصيبي : وهو ضعيف جدا ، وقال أيضا : رواه الدارقطني
وفي سننه جميل بن زيد وهو لا يعرف ، وذكره البزار من رواية
عبد الرحيم بن زيد العمي : وهو كذاب .

(٣) في النسخ : (وهو) .

أحدها - أن للصحابة زيادة جهد وحرص في بذل مجهودهم في طلب الحق والقيام بما هو سبب قوام الدين ، والأحتياط فسي حفظ الأحاديث وضبطها ، وطلبها والتأمل فيما لانص عندهم غاية التأمل .

على ماروى عن ابن مسعود - رضى الله عنه - أنه كان اذا روى حديثا عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ترتعد فراصه ^(١) ، ويقول :
(هذا أو قريبا منه)

وروى عنه أنه اختلف ^(٢) السائل اليه في مسألة شهرا ولم يسمع فيها الخير عن النبي - صلى الله عليه وسلم - فكان يتأمل فيها احتياطا صيانة عن الوقوع في الخطأ ، فلما أراد الجواب - قال :
(إِنَّ يَكُ / صَوَابًا مَحْنُ اللَّهِ ، وَإِنْ يَكُ خَطَأً فَمَنِّي وَمِنَ الشَّيْطَانِ ،
وَاللَّهُ وَوَسُوْلُهُ مِنْهُ بِرِيثَانٍ) ^(٣)

مع أن لهم فضل درجة لم يكن لغيرهم على ما قال :- عليه السلام -
(اَنَا أَمَانٌ لِأَصْحَابِي . وَأَصْحَابِي أَمَانٌ لِأُمَّتِي) ^(٤)

(١) جمع مفرد : فريضة = وهى اللحمة بين الجنب والكتف التى

لا تزال ترتعد من الدابة / الصحاح : ١٠٤٨ / ٣ .

(٢) أى تردد اليه يلتبس الجواب .

(٣) أنظر أصول البزدوى : كشف الأسرار ٣ / ٢٢٠ وأنظر قول

ابن مسعود هذا في أبي داود بأعلى بذل المجهود : ١٤١ / ١ -

١٤٢ ورواه ابن حزم في المحلى ١ / ٦١٠ .

(٤) ذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد : ١٠ / ١٧ بلفظ (النجوم أمانٌ

لأهل السماء وأصحابي أمانٌ لأمتي) ثم قال : رواه الطبرانى

فى الأوسط واسناده جيد إلا أن علي بن طلحة لم يسمع من

ابن عباس .

وقال : (خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ) (١)

وانذا كان لهم زيادة جهد وزيادة فضيلة - كانوا أولى بالأصابة والاهتداء .

لقوله تعالى : (وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا) (٢)

بخلاف من يبلغ درجة الفتوى ؛ لأنه لا يوجد فيه هذا الجهد فلا يستحق هذه الدرجة ؛ وبخلاف التابعي ؛ لأنه ليس له هذه الدرجة .

والثاني - أن الصحابة شهدوا الأسباب والحوادث التي نزلت الأحكام لأجلها ، والقياس يبتني على معرفة معان وأسباب نزلت النصوص مع الأحكام لأجلها، اذا وجد في غير المنصوص عليه مثل تلك الأسباب والمعاني ؛ يقضى فيها بمثل تلك الأحكام .

وكانوا أعرف لمقاصد^(٣) خطاب الرسول - عليه السلام - بطريق المشاهدة ، ان يعرف بالمشاهدة بأحوال المخاطب وحركاته .

ولهذا قيل (ليس الخبر كالمعاينة) فكان اعتبارهم وقياسهم أقرب الى الصواب .

(١) أخرجه البخاري : ١٨٨/٤ ، ومسلم : ١٩٦٣/٤ واللفظ له .

(٢) سورة العنكبوت من آية : ٦٩ .

(٣) في ج : (مقاصد) .

والثالث - وهو أن الغالب فيه أنه قول جميع الصحابة -
لا قوله وحده ، لأن الظاهر أنه (١) لو كان بينهم خلاف لظهر
لأحد مكانهم ،

وطلب العلم من كل واحد منهم على السواء ، ومشاورة كل
واحد قرناً ٥ في كل مسألة اجتهادية ، لا احتمال أن يكون عند
صاحبه خبر يمنع عن استعمال الرأي .

ولو ظهر الخلاف بينهم لوصل اليها من جهة التابعين ،
لنصب أنفسهم لتبليغ الشرائع والأحكام .

ولو تحقق الأجماع يجب العمل قطعاً فإذا ترجح جهة
وجود الأجماع فيه كان العمل به أولى من العمل بقياس ليس فيه
هذا المعنى .

الرابع : أنه يحتمل أن يكون عند الصحابي خبر في ذلك فيحكم
ويفتي به - وهو الظاهر والغالب من حاله - أنه يفتي بالخبر
أولاً ، وإنما يفتي بالرأي عند الضرورة ويتشاور مع القرناء (٢) ،
لا احتمال أن يكون عندهم خبر .

(١) (أنه) ساقطة من : ب .

(٢) في النسخ (ويشاور) وحيث أنه علق به لفظ (مع)
فالأصح ما أثبتناه .

فإن الم يجد حينئذ يشتغل بالقياس على ما روينا من
عبد الله بن مسعود - رضی الله عنه - فإذا احتل هذا -
بل هو الظاهر - كان العمل بقوله؛ أولى من العمل برأى^١ يعلم
يقينا أنه ليس عنده خبر يوافقه ويقرره .

وخرج الجواب عن كلامهم : أن قول الصحابي محتمل
فبلى . . . ولكن الدلائل المحتملة ليست على نمط واحد .
أليس أن خبر الواحد محتمل ثم هو مقدم على القياس؟
فكذا قولهم يحتمل - ولكن أقرب إلى الصواب ؛ لما ذكرنا من
وجوه الترجيح .

وقولهم : ان قول الصحابي يحتمل الرجوع فلا يلزم لغيره
من الصحابة .
فبلى^(١) . . . ولكن كلامنا وقع فيما إذا وجد قول ولم يظهر
رجوع الصحابي عن ذلك ، ولم يظهر خلاف غيره إياه في ذلك
القول .

وانما لا يلزم كل واحد من الصحابة قول الآخر لمساواتهم
فيما ذكرنا من الوجوه - بخلاف غيرهم؛ لوجود التفاوت بينهم
من الوجوه التي مرت : والله أعلم .

(١) أيضا الأصح الجواب بـ (نعم) هنا .

— الكلام في الأجماع —

يحتاج - في هذا الباب :

والى بيان الأجماع لغة ، وبيان حدّه في عرف الشرع ،

والى بيان أهلية من ينعقد به الأجماع ،

والى بيان شرائط انعقاده ،

والى بيان طريق وجوده حقيقة ،

(ب/ ١٠١) / والى بيان الوجه الداعي الى الأجماع ،

والى بيان حكمه وكونه حجة اعتقاداً وعلاً أو عملاً ،

لا اعتقاداً بطريق القطع ،

والى بيان الأجماع الذى هو حجة نوع واحد أو أنواع ،

والى بيان محل الاجماع ،

والى بيان ما ألحق بالأجماع - وهو ليس باجماع - وبيان

ما أخرج منه وهو اجماع .

أما بيان الأجماع لفظة :

فهو العزم التام والجزم .

يقال : أجمع رأيه على كذا اذا ثبت وجود ذلك الشيء

برأيه وحكم بوجوده على طريق الجزم من غير تردد . (١)

وأما حدّه وحقيقته عند أهل الأصول / وعرف الفقهاء . (ج / ١٢٨)

فهو اجتماع جميع آراء أهل الأجماع على حكم من أمور

الدين .

— عقلي ، (٢) أو شرعي - وقت نزول الحادثة . (٣)

(١) جاء في الصحاح مادة جمع ٣ / ١١٩٩ (قال الكسائي :

أَجْمَعَتِ الْأَمْرَ وَعَلَى الْأَمْرِ إِذَا عَزَمَتْ عَلَيْهِ ، وَالْأَمْرُ مَجْمَعٌ) .

(٢) هو ما يتعلق بالعقيدة وأصول الدين ما يثبت بالعقل .

(٣) هو أقرب التعاريف الى الصحة وأن كان ينقصه زيادة قيد

(بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم) .

وقد عرفه العلماء بتعاريف لا تخلو من ایرادات .

فقد عرفه ابن قدامة في روضة الناظر ص ٦٧ بقوله :

(هو اتفاق علماء العصر من أمة محمد على أمر من أمور الدين)

يحتاج الى زيادة قيد (بعد وفاته صلى الله عليه وسلم)

وعرفه الشوكاني في ارشاد الفحول ص ٧١ بقوله (هو اتفاق مجتهدي

أمة محمد صلى الله عليه وسلم بعد وفاته في عصر من الأعصار

على أمر من الأمور) فهو غير مانع لأنه يدخل فيه اجماعهم

على أمر من أمور الدنيا .

وعرفه القاضي زكريا في لب الأصول ص ١٠٧ بنحو تعريفي

الشوكاني الا أنه قال : (على أمر) ولم يقل من الأمور =

- فصل -

في

بيان أهلية من ينعقد به الأجماع

فنقول : لوجود أهلية الأجماع شرائط :

بعضها متفق عليه .

وبعضها مختلف فيه .

أما المتفق عليه : فهو العقل ، والبلوغ ، والاسلام ، والعدالة ،
وكونه من أهل الاجتهاد والفتوى في الأحكام الشرعية ، وكونه من أهل
السنة والجماعة .

وانما شرطت هذه الشرائط لأهلية الأجماع ، فانا عرفنا
كون الأجماع حجة بالدلائل السعوية بطريق الكرامة لهذه الأمة

= ولا بد من ذكر الأمور، ان بدونه يفهم الأمر الذي هو المطلوب
والذي يجمع على أوامر ، أما ما يجمع على أمور فانه يراد به
الأحوال والحوادث وقد زاد : (ولو بلا إمام) ردا على قول
الامامية انه لا بد من وجود الامام .
وأيضاً عرفه السبكي في جمع الجوامع : شرح المحلي ١٧٦/٢ ،
الا أنه قال (على أمر كان) وكذلك ابن الحاجب ٢٩/٢
وعرفه البيضاوي / البدخشى ٢٧٣/٢ والرازي : المحصول :
ق ١ج ٢٠ / ٢٠ / ٢٠ (بأنه إتفاق أهل الحل
والعقد من أمة محمد في عصر من الأعصار على أمر من الأمور)
فهو يشمل الدينوية واجتماعهم في عصره صلى الله عليه وسلم ،
فليس مانعا .

أما الغزالي فقد عرفه : (باتفاق أمة محمد خاصة على أمر من
الأمور الدينية) ولم يقيد به بالعصر وهذا يلزم منه انه لا ينعقد
الاجماع الا باتفاق أمة محمد كلها الى قيام الساعة ، كما يشمل =

على ما نذكر من قوله تعالى : (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ) (١)
 وقوله تعالى : (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى
 النَّاسِ) (٢)

فلا بد أن يكونوا من أهل الخطاب وأهل الشهادة والكرامة ؛
 ليدخلوا تحت النصوص الدالة على كون اجماع الأمة حجة بطريق
 الكرامة .

ولا بد من العقل والبلوغ ، لتوجه الخطاب .

ولا بد من صفة العدالة والاسلام لأهلية الشهادة مطلقا

مع قيام العقل والبلوغ ، وكذا (٣) الفاسق والكافر والمجنون ليسوا
 من أهل الكرامة على الإطلاق .

= اتفاق العوام لأنه أطلق أمة محمد . ولا يشمل الاجماع
 على الأمر العقلي . وكذا يشمل الاجماع في عصره
 صلى الله عليه وسلم .

وعرفه ابن الهمام : ٢٢٤ / ٣ وابن عبد الشكور : مسلم الثبوت :
 (باتفاق المجتهدين من هذه الأمة في عصر على أمر شرعي)
 وهو يشمل عصر النبي ، فليس بمانع .

(١) سورة آل عمران ، آية : ١١٠ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ١٤٣ .

(٣) لوقال : فالفاسق لكان أولى بدون ذكر (كذا) .

واما اشتراط صفة الاجتهاد - فلأن الاجماع انما يحتاج اليه في موضع لانس فيه فلا بد من أهل الاجتهاد ، ليعرف التمييز بين وصف هو علة الحكم في المنصوص عليه وبين غيره . ويعرف التمييز بين الراوي الذي يصلح للرواية ومن لا يصلح للرواية .

ومن يترجح صدقه على كذبه ، ومن يترجح كذبه على صدقه . واذ كان كذلك فلا فائدة في اشتراط اجتماع العوام ومن لم يبلغ درجة الاجتهاد من طلبه العلم .

وأما اشتراط كونه من أهل السنة والجماعة ، وأن لا يكون من أهل البدعة - فلأن صيرورة اجتماع الأمة بطريق الكرامة وصاحب البدعة ليس من أهل الكرامة .

وقال بعض مشايخنا (١) : ان كان غالباً (٢) في هواه حتى كفر به لا يكون أهلاً .

لأن العبرة اجماع المسلمين .

(١) منهم أبو زيد الديبوسى ، تقويم الأدلة : ص. ٢ ، والجزدوى : كشف الأسرار ٢٣٦/٣ ، وبه قال الغزالي في المستصفى ١٨٣/١ وامام الحرمين في البرهان ٦٨٩/١ ونفى الزركشي الخلاف في ذلك : البحر المحيط ج ٣ ل ٣٥ لأنه خرج عن الأمة المعصومة . (٢) هو الذى يجاوز الحد فى معتقده جاء فى الصحاح : مادة غلا :

٢٤٤٨/٦
(وَغَلَا فِي الْأَمْرِ يَغْلُو غُلُوًّا - أَي جَاوَزَ فِيهِ الْحَدَّ) .

وان كان هوى لا يكفر به - لا يعتبر خلافة في غير هـواه

ويدعته .

- كخلاف الروافض^(١) في خلافة أبي بكر وعمر - رضى الله عنهما -
وخلاف الخوارج^(٢) في خلافة علي - رضى الله عنه -

فأما قوله في غير بدعته اذا لم يكن متعصبا في هـواه داعيا
لغيره آياه - يكون معتبرا في انعقاد الأجماع - كما في الشهادة
في الحدود وسائر الحقوق .

ولكن الأصح ما قلنا^(٣)، فإن الأصل في الأجماع - إجماع
الصحابة - رضى الله عنهم - والله تعالى صانهم عن خلاف
يوجب التضليل؛ ليكون اجماعهم حجة مطلقة : والله أعلم .

(١) سموا بالروافض لأنه لما سألت الشيعة زيد بن علي بن الحسين
عن أبي بكر وعمر فترحم عليهما رفضه قوم فقال : رفضتموني
فسموا بالروافضة لرفضهم آياه وسمي من لم يرفضه بالشيعة
الزيدية لأنسابهم اليه / منهاج السنة النبوية لابن تيمية :
٠١٠/١

(٢) جمع خارج - هوكل من خرج عن الامام الحق الذي اتفقت
الجماعة عليه سواء كان في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين ،
أو كان بعدهم على التابعين باحسان والأئمة في كل زمان :
الملل والنحل للشهرستاني : ١٥٥ / ١ ، والمراد بهم كل
من خرج على الامام علي رضى الله عنه ممن كان معه في صفين
وهم الذين يقولون نزلن مرتكب الكبيرة كافر .

(٣) أى اشتراط أن لا يكون من أهل البدعة مطلقا سواء أدى هـواه
الى كفره أم لا ولعله أراد بالمتدع من كانت بدعته حليّة .

- فصل -

في

بيان شرائط صحة الأجماع

نقول : لصحة الاجماع شرائط :

بعضها متفق عليه .

وبعضها مختلف فيه .

١- منها : أنَّ اجتماع جميع أهل الاجتهاد وقت نزول الحادثة ؛

شرط صحة الأجماع عند عامة العلماء^(١)؛ حتى لا ينعقد اجماع

الصحابية اذا كان فيهم مخالف واحد من أهل الاجتهاد .

وكذا في اجماع كل عصر .

وقال بعضهم^(٢) : ان اجتماع الأكثر من أهل الاجتهاد شرط

ولا عبرة لمخالفة الأقل .

هم احتجوا بما روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال :

(عَلَيْكُمْ بِالسُّوَالِ الْأَعْظَمِ)^(٣) .

(١) منهم أبو الحسين البصرى ، المعتمد ٢/٤٨٦ ، والشيرازي ،

التبصرة : ص ٣٦١ ، والجزدي : كشف الأسرار ٣/٢٤٥ وبه

قال الغزالي في المستصفى : ١/١٨٦ ، والامام الرازي : المحصول

٢٥٧/١٦٢٢ هـ وابن قدامة / أنظر روضة الناظر : ص ٧١ .

(٢) هو محمد بن جرير الطبري وأبو بكر الرازي ورواية عن الامام

أحمد وأبو الحسين الخياط من المعتزلة : أنظر كشف

الأسرار ٣/٢٤٥ ، وروضة الناظر ص ٧١ والمحصول ٢٥٧/١٦٢٢ هـ

والتبصرة ص ٣٦١ .

(٣) أخرجه ابن ماجه ٢/١٣٠٣ وأوله : (إِنَّ أُمَّتِي لَا تَجْتَمِعُ عَلَيَّ

ضَلَالَةً . فَإِذَا رَأَيْتُمْ إِخْتِلَافًا فَعَلَيْكُمْ بِالسُّوَالِ الْأَعْظَمِ) ثم قال :

في الزوائد : في اسناده أبو خلف الأعشى وهو ضعيف ، وقد جاء

الحدِيث بطرق كلها فيها نظر قاله شيخنا العراقي في تخريج

أحاديث البيضاوي . أه .

وقال - عليه السلام - (عَلَيْكُمْ بِمِلَازِمَةِ الْجَمَاعَةِ)^(١)

وقال - عليه السلام - (مَنْ خَالَفَ الْجَمَاعَةَ قِيدَ شِبْرٍ

فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ)^(٢)

ولاشك أنه ليس المراد به الكل ؛ ولأن قول الواحد

إذا كان مخالفا لقول جميع عصره يُسمى (قولا شاذاً) وسمى

المخالف - أيضا - (شاذاً)

وانه اسم ذم وتعبير على ما روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم -

(مَنْ شَذَّ شَذَّ فِي النَّارِ)^(٣)

ولو كان مخالفته جائزة للجماعة عند مخالفة اجتهاده

اجتهادهم - لم يكن لهذا الوعيد الشديد معنى .

(١) رواه أبو داود بلفظ (فَعَلَيْكَ بِالْجَمَاعَةِ فَإِنَّمَا يَأْكُلُ الذِّئْبُ

الْقَاصِيَةَ) / أنظر بذل المجهود ٢٧/٤ (١) والامام أحمد

ابن حنبل : المسند؛ ١٩٦/٥ .

(٢) رواه أبو داود : بذل المجهود ٦/١٩ قال الشارح ، وسند

- أحد رجال سند الحديث - عن أحمد ضعيف الحديث

وعن ابن معين ليس به بأس يكتب حديثه . وعن ابن معين :

ليس بشيء ، ثم قال وقال العجلي : جائز الحديث

وقال النسائي ضعيف ، وقال الطحاوي : ليس من أهل

الثبت في الرواية بشيء ولا يحتج به .

(٣) أخرجه الترمذي : ٤٦٦/٤ بلفظ (وَمَنْ شَذَّ شَذَّ إِلَى النَّارِ)

وقال : هو حديث غريب .

ولأن الصحابة أنكروا على ابن عباس في إنفراده باباحة
ربا الفضل (١)

حتى روى أنه رجع الى قولهم؛ (٢)

ولأن إجماع أهل العصر / حجة في هذا العصر - كما
هو حجة فيما بعده من الأعصار فلا بد من أن يكون فيه
من يخالفهم ؛ حتى يكون حجة في حقه وذلك فيما قلنا .

(١) استدل بقوله صلى الله عليه وسلم : (الذَّهَبُ بِالْوَرِقِ
رَبَا إِلَّا هَاءٌ وَهَاءٌ ، وَالْبُرِّ بِالْبُرِّ رَبَا إِلَّا هَاءٌ وَهَاءٌ ، وَالشَّعِيرُ
بِالشَّعِيرِ رَبَا إِلَّا هَاءٌ وَهَاءٌ ، وَالتَّمْرِ بِالتَّمْرِ رَبَا إِلَّا هَاءٌ ،
وَهَاءٌ) متفق عليه .

وجه استدلاله : أن الحديث يدل على حرمة البيع بهذه
الأنواع نسيئة ، ولم يذكر تحريم الفضل ؛ إذ أنه لم يكن على
علم من حديث تحريم الفضل - كما سيذكر وهو قولــــه
صلى الله عليه وسلم : (لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا
بِمِثْلٍ وَلَا تَشْهَرُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ
إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَلَا تَشْهَرُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ وَلَا تَبِيعُوا مِنْهُمَا
غَائِبًا بِنَاجِزٍ) متفق عليه / أنظر نيل الأوطار : ٢٩٧/٥ .

(٢) وذلك عندما ذكر له أبو سعيد الحديث آنف الذكر:

أنظر المرجع السابق ٢٩٨/٥ .

(٣) أى العصر الذى وقع فيه .

أما عامة العلماء : فاحتجوا^(١) وقالوا :

إِنَّمَا عَرَفْنَا كَوْنَ الْأَجْمَاعِ حُجَّةً بِالِدَّلَائِلِ السَّمْعِيَّةِ مِنْ قَوْلِهِ
تَعَالَى : (وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ)^(٢) ، وقوله تعالى :
(كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ)^(٣)

وقوله - عليه السلام - (لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى الضَّلَالَةِ)^(٤)

وهذه النصوص تتناول^(٥) كل أهل الأجماع ؛ فإن أكثر

الأمّة بعض المؤمنين - لا كلهم .

وكذا بعض الأمّة .

واسم الأمّة ، واسم المؤمنين للكل بطريق الحقيقة ؛

لأنَّ إطلاق اسم البعض على الكل بطريق المجاز .

ألا ترى أَنَّ مَنْ قَالَ - بعد خلاف الواحد أو الاثنين :

إِنْ هؤُلاءِ لَيْسُوا كُلُّ الْأُمَّةِ^(٦) ولا كل المؤمنين - يكون صادقا في مقالته .

(١) في النسخ (احتجوا) .

(٢) سورة النساء ، آية : ١١٥ .

(٣) سورة آل عمران ، آية : ١١٠ .

(٤) أخرجه الترمذي : ٤٦٦/٤ وقال : حديث غريب من طريق

سليمان المدني ، وابن ماجه : ١٣٠٧/٢ وتقدم تخريجه في ص ٧٤٩ هـ .

وأبو داود ٦/١٩ وتقدم تخريجه ص ٧٤٩ هـ

(٥) في النسخ (يتناول) .

(٦) في النسخ (أمة) .

ولو كان اسم الكل يقع على الأكثر بطريق الحقيقة - لكان هذا القائل في هذا الإخبار كاذبا ؛
 ولأن في الصحابة من تفرد بأقويل خالف فيها جميع الصحابة - كتفرد ابن عباس ^(١) وابن مسعود ^(٢) - رضي الله عنهما - بمسائل في الفرائض وغيرها ولم ينكر عليهم أحد .
 ولو انعقد الأجماع بقول الأكثر - صار قول الأقل خلاف الأجماع فيجب أن ينكروا عليهم .
 وكذا لا يظن بالصحابي = أيضا - أن يخالف الأجماع ، فكان هذا اجماعا من الصحابة على أن الأجماع لا ينعقد الا باجتماع كل أهل الاجتهاد - وقت الأجماع - واجماع الصحابة حجة قاطعة .

وأما انكار الصحابة على ابن عباس ^(٣) لأنه تفرد بالخلاف للصحابة - ولكن لأنه خالف الحديث الوارد في الباب - وهو حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - (الحِنْطَةُ بِالْحِنْطَةِ) ^(٤) ولم يشاور الصحابة حتى عرف الحديث ولهذا رجع لما بلغه الحديث .

-
- (١) مثل تفرد في القول بعدم العول في أصحاب الفروض .
 أنظر : المحلي لابن حزم : ٩ / ٢٦٤ .
 (٢) مثل قوله - مع الامام علي - بعدم رفع اليدين مع الركوع والرفع .
 أنظر المحلي : ٨٧ / ٤ .
 (٣) في النسخ (ليين) .
 (٤) تقدم تخريجه في هامش ص ٣١ / رقم (٢) .

وأما المعقول :

فهو^(١) أنه يحتمل أن الحق مع الأكثر ، ويحتمل أنه مع الأقل ؛
لأن اجتهاد كل مجتهد يحتمل الصواب والخطأ ،
والمحتمل ؛ لا يكون حجة .

وانما عرفنا زوال الأُحتمال وثبوت الصواب بيقين - ففى
اجتماع جميع أهل الأُجتهاد بالدلائل السمعية - وهى
واردة فى كل مجتهدى أهل العصر ، فىجب العمل بالأُحتمال
فىما لم يرد فى النصوص .

وأما قوله - عليه السلام - (عَلَيْكُمْ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ)^(٢)
وسائر الأحاديث فهى من جملة الآحاد - وهى غير مقبولة
فى باب الاعتقاد - والمسألة اعتقادية^(٣) -

ثم نقول : المراد من السواد الأعظم والجماعة المعروفة
بالألف واللام هو كل (أهل)^(٤) العصر من أهل الأُجماع^(٥) -

(١) فى النسخ (وهو) .

(٢) تقدم فى ص ٧٢٩ .

(٣) أى مسألة (هل الأُجماع حجة أم لا . . .) وهل يشترط

لانعقاده اتفاق كل المجتهدين أم أكثرهم

وعلى هذا الأساس كفر من ينكر إمامة أبى بكر وعمر لأنها

ثبتت بالأُجماع .

أنظر شرح الفقه الأكبر لعلى القارى ص ١٣٥ .

(٤) (أهل) ساقطة من أوب .

(٥) فى ب (الجماعة) .

دون الأكثر ، فإنَّ النصف من أهل العصر اذا زيد على
 النصف بواحد أو اثنين أو ثلاثة فإنه لا ينطلق عليه اسم السواد
 الأعظم ، وان كان أكثر ^(١) بمقابلة النصف الآخر ،
 دل أن المراد من السواد الأعظم - هو الكل الذي هو أعظم
 من الجزء المقابل له ويجب الحمل عليه ؛ حتى يكون توفيقا بسين
 الدلائل السمعية كلها . ^(٢)
 الثاني ^(٣) - أن المراد من متابعة السواد الأعظم دون الأقل
 - فيما اذا وجد الأجماع من جميع أهله . ثم خالف البعض لشبهة .
 اعترضت لهم

إنه يجب متابعة الأكثر - دون الأقل - ؛ لأن رجوعهم
 ليس بصحيح ^(٤) بعد صحة الأجماع وانعقاد .
 وهو الجواب عن قوله (مَن شَدَّ شَدَّ فِي النَّارِ) ؛ لأن الشان
 اسم لمن خالف بعد الموافقة .

-
- (١) أي : المزيد عليه .
 (٢) أي توفيقا بين الدليل الذي يدل على الكل مثل لا تجمع
 أمتى على ضلالة وبين ما يدل على الأكثر مثل هذا الحديث .
 (٣) الأول : هو قوله : (المراد من السواد الأعظم
 والجماعة . . . الخ) .
 (٤) كما سيأتى في مسألة انقراض العصر ص ٧٤ ؛ أنه لا يجوز
 لأحد المجمعين أن يرجع عن موافقته بعد مضي مدة
 يمكنه التأمل فيها .

يقال : شَذَّ البَعِيرَ وَنَدَّ إِذَا تَوَحَّشَ بَعْدَ مَا كَانَ أَهْلِيًّا . (١)
 وبه نقول - ان قالوا : ان قوله - عليه السلام - (عَلَيكُمْ بِالسَّوَادِ
 الْأَعْظَمِ)

- يقتضى أن يكون السواد الأعظم حجة على من ليس هو
 من السواد الأعظم فان المخاطب لا يدخل تحت الذين أمر
 بملازمتهم والمتابعة لهم . (٢)

فنقول : المراد بالسواد الأعظم - هو جميع أهل العصر ،
 لما ذكرنا . (٣)

ويجوز أن يكون السواد الأعظم حجة على من يأتي بعدهم
 من العصر الثانى من هو أقل عددا من الأول فسمى الأول -
 (السَّوَادَ الْأَعْظَمَ) .

وهو الجواب عن الكلام الأخير : أن اجماع أهل العصر
 حجة في هذا العصر فيجب أن يكون فيهم من يخالفهم ،
 حتى يكون / حجة عليهم ،

(ج / ١٣٠)

(١) جاء في اللسان مادة شذ : ٣ / ٤٩٥ (وشذان الابل
 وشذانها : ما افترق منها) .

(٢) أى لابد أن يتوجه قوله عليه السلام : (عَلَيكُمْ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ)
 الى أمور ليس هو فردا من أفراد السواد ، ان لو كان
 أحدهم ؛ لصار أمورا بأن يتبع نفسه .

(٣) من العلة آفة الذكر .

لأنا نقولُ : يجوز أن يكون حجة على من بعدهم من الأعصار
 ان لم يكن حجة على أحد في حق هذا العصر. (١)
 والدليل عليه : أنه لو كان من شرط صحة الأجماع —
 أهل العصر؛ أن يكون حجة على مخالف في ذلك العصر - لوجب
 أن يقال : بأن أهل العصر اذا أجمعوا كلهم على قول ولم يخالف
 أحد في ذلك أن لا يكون هذا الأجماع حجة لعدم شرطه - الذي
 ذكرتم. (٢)

على أنا نقول : يجوز أن يكون حجة على كل أحد من آحاد
 هذا العصر في حق منعهم عن الرجوع عن هذا القول وتحريم
 ذلك عليهم ويكون قوله :
 (عليكم) خطاباً لكل واحد منهم. (٣)

أو نقول : إن أجماعهم حجة عليهم في حق وجوب العمل
 والأعتقاد لهذا الأجماع وتحريم ترك العمل به ، وهذا لأن الأجماع
 حجة لله تعالى على كل مكلف من عباده في حق وجوب العمل
 والأعتقاد لموجبه. (٤)

-
- (١) ويمكن أن يكون حجة على العوام الذين لم يبلغوا درجة الاجتهاد .
 (٢) وهو وجود من يكون الأجماع حجة عليه .
 (٣) فاذا توجه الخطاب على كل واحد منهم بعدم مخالفة السواد
 الأعظم الذين هم الباقيون من المجمعين صار المعنى انه لا يحق
 لأي أحد الرجوع عما اتفق عليه السواد الأعظم .
 (٤) وهو الله تعالى أو رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) - مسألة -

(مخالفة التابعي المجتهد إجماع الصحابة)

ويبتنى على هذا : أن من بلغ درجة التقوى والاجتهاد في زمن الصحابة من التابعين هل ينعقد إجماع الصحابة مع خلاف واحد منهم ؟

على قول عامة العلماء (١) : لا ينعقد ، لما ذكرنا : (٢)

أن الدلائل التي توجب الإجماع حجة : لا توجب الفصل بين مجتهد ومجتهد حال نزول الحادثة ، بل يشترط إجماع (٣) الكل على الجواب على ما نذكره (٤)

وقال بعضهم : (٥) أن خلافهم لا يمنع انعقاد إجماع الصحابة .

واحتجوا : بما روى عن عائشة - رضي الله عنها - أنها أنكرت على أبي (٦) سلمة بن عبد الرحمن بن عوف خلافة على الصحابة في بعض المسائل لما أنه كان من التابعين .

(١) منهم من أشرنا إليه في هامش ص ٧٢٩ رقم ٢ ،

وبه قال ابن الحاجب : ٢/٥٠

(٢) في ص ٧٢٩ : من اشتراط إجماع جميع أهل الاجتهاد في ذلك العصر .

(٣) في أوج (اجتماع) .

(٤) في احتجاج عامة العلماء ص ٧٤٥ .

(٥) لعل هذا البعض القائلون بإجماع الأكثر : أنظر هامش

ص ٧٢٩ رقم (٢) .

(٦) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري اسمه عبد الله

على الصحيح من كبار التابعين أحد فقهاء المدينة السبعة سمع

من جماعة من الصحابة . منهم عبد الله بن سلام وابن عمر ، =

/ قلنا : يحتمل أنها أنكرت عليه ، لأنه خالف الصحابة (ب/١٠٣)
 بعد ما أجمعوا على ذلك الحكم ، ولم يكن هو من أهل الاجتهاد
 في ذلك الوقت .
 ثم اذا ^(١) صار من أهل الاجتهاد خالفهم ، وهذا الخلاف
 لا يعتبر ، لأن إجماعهم قد صح حين لم يكن هو من أهل الاجتهاد
 وصار حجة فلا ينقض بخلافه فيجب الحمل عليه عملاً بالدلائل .

= وابن عباس وابن عمرو بن العاص وجابر ابن عبد الله
 وأبو سعيد الخدري وأبو أسيد وغيرهم وسمع من
 جماعة من التابعين منهم عطاء وعروة وعمر بن عبد العزيز
 وروى عنه كثير من التابعين وغيرهم مثل عامر الشعبي
 وعبد الرحمن الأعرج وعمرو بن دينار والزهري وغيرهم
 كان ثقة فقيها كثير الحديث ، توفي في المدينة سنة ٩٤ هـ
 أنظر تهذيب الأسماء واللغات : ٢ / ٢٤٠ .
 (١) أي عند ما صار من أهل الاجتهاد خالفهم .

(٢) - مسألة -

انقراض العصر هل هو شرط لانعقاد الأجماع وكونه حجة أم لا . . . ؟

وتفسير انقراض العصر - هو موت جميع من هو من أهل

الاجتهاد في وقت وقوع الحادثة والأجماع عليه .

وأختلفوا فيه :

قال عامة العلماء^(١) : إنه ليس بشرط لانعقاد الأجماع ولا شرط كونه حجة حتى أن أهل العصر اذا أجمعوا على حكم حادثة قولاً ، أو وجد القول من البعض والسكوت عن الباقيين من غير نفيه ومضى مدة التأمل - لا يحل لواحد من أهل هذا العصر أن يرجع عن قوله .

وكذا لا يحل لأحد من العصر الثاني أن يخالفهم في ذلك .
وقال بعضهم^(٢) : وقيل إنه قول الشافعي رحمه الله - إن انقراض العصر شرط لانعقاد الأجماع : حتى يحل لواحد منهم أن يرجع

(١) منهم عليّ البزدوى : كشف الأسرار : ٢٤٣/٣ وأبو الحسن

البصري : المعتمد ٥٠٢/٢ ورحمة الشيرازي : التبصرة :

ص ٣٧٥ . وبه قال السرخسي : ٣١٥/١ وهو أحد قولي

أحمد : وأختره أبو الخطاب / أنظر روضة الناظر : ص ٧٣ ،

والرازي في المحصول : : ٢٠٦/١^{٥٧} وهو قول الأشاعرة

والمعتزلة : الأحكام للآمدي ٣٦٦/١ .

وبه قال ابن الحاجب : ٣٩/٢ والغزالي في المستصفي : ١٩٢/١

وابن حزم : الأحكام : ٥١٣/٤ .

(٢) وهو ظاهر كلام أحمد بن حنبل : روضة الناظر ص ٧٣ وبعض

الفقهاء والمتكلمين منهم ابن فورك^{٥٧} : المحصول : ٢٠٦/١^{٥٧}

وأبو عليّ الجبائي : المعتمد : ٥٣٨/٢ ، وسليم الرازي :

جمع الجوامع : ١٨٢/٢ (المجيب)

قبل موت الباقرين ولكن لا يحل لأحد من العصر الثاني أن يخالفهم لوجود شرطه : وهو انقراض العصر الأول (١) .

وجه قول من خالف : (ماروي عن أبي بكر - رضی الله عنه - أنه كان يرى التسوية في قسمة الغنيمة ولم يفضل من كان أسبق اسلاماً وأقدم عهداً ، ولا من كان له فضيلة من العلم وغيره ، ولم يخالفه أحد في ذلك من الصحابة - رضی الله عنهم -) (٢)

ثم لما صار الأمر الى عمر - رضی الله عنه - خالفه فيه وفضل في القسم . (٣)

(١) وهناك آيات آخران :

أحدهما - إن كان الأجماع بالقول والفعل أو بأحدهما فلا يشترط انقراضه وان كان سكوتياً : اشترط انقراضه . وقد اختاره الآمدي : الأحكام : ٣٦٦/١ وروى عن أبي علي الجبائي : إرشاد الفحول ص ٨٤ . وبه قال أبو اسحاق الاسفرايني : البرهان : ٦٩٣/١ .

ثانيهما - إن كان مقطوعاً فيه فلا حاجة الى الانقراض . وان حكموا في شيء وأسندوه الى الظن فلا يتم الا بعد استمرار العصر : وهو رأي امام الحرمين : البرهان : ٦٩٤/١ ، وأختره الفزالي في المنحول : ص ٣١٧ .

(٢) أنظر أثر تسوية أبي بكر في قسمة الغنائم في سنن البيهقي : ٣٤٨/٦ .

(٣) أنظر رواية التفضيل في نيل الأوطار : ٢٣٧/٨ وسنن البيهقي : ٤٤٩/٦ .

لفضل السبق في الاسلام والعلم ولم ينكر عليه أحمد من الصحابة - رضی الله عنهم - ؛
لأن الأجماع - وان وجد منهم في زمن أبي بكر - رضی الله عنه
لكن عصر الصحابة لم ينقرض بعد ؛ لبقاء كثير من المجمعين ،
فيحل له المخالفة ولا ينعقد ذلك الأجماع حجة ؛

ولما روي عن علي - رضی الله عنه - أنه سئل عن بيع أمهات
الأولاد ، فقال (كَانَ رَأْيِي وَرَأْيَ عُمَرَ أَنَّ لَا يَبْعَنُ ثَمَّ رَأْيُكَ)
بيعهن (١)

فقال له عبيدة السلماني (٢) : (رَأْيُكَ مَعَ الْجَمَاعَةِ أَحَبُّ السَّيِّ
مِنَ رَأْيِكَ وَحَدِّكَ) (٣) فكان قول عبيدة السلماني على أن الأجماع
قد سبق بذلك الا أنه لم ينقرض العصر . وظهر رأي علي
- رضی الله عنه - بخلاف ما أجمعوا فجوز خلافهم فدَلَّ أنه لا يسد
من انقراض العصر لتحريم المخالفة .

(١) أنظر هذه الرواية في نيل الأوطار : ٢٢٤ / ٦ ، قال

الشوكاني : (وهذا الأسناد معدود في أصح الأسانيد .

ورواه البيهقي من طريق أيوب وأخرج نحوه ابن أبي شيبة) .

ورواه ابن حزم في الأحكام : ٥١٩ / ٤ .

(٢) هو من كبار التابعين اسمه عبيدة بن عمرو أو ابن قيس

السلماني ، أسلم زمن الفتح باليمن ولم ير النبي -

صلى الله عليه وسلم - وأخذ عن علي وابن مسعود وعنه أخذ

ابن سيرين توفي عام ٧٢ هـ / تهذيب التهذيب ٧ / ٨٤ - ٨٥ .

وتهذيب الأسماء واللفات : ٣١٧ / ١ ترجمة رقم (٣٨٤) ،

وأسد الغابة بهامش ، الاصابة : ٤٤٤ / ٣ .

والمعنى فوجهان (١)

أحدهما - أن الأجماع لا ينعقد بدون الانقراض ، لأن الأجماع إنما يكون حجة في موضع لاصح من حيث الظاهر .
 فأما في موضع فيه نص ظاهر قاطع فلا حاجة اليه مع أن الكلام في هذا وقع ، فلا بد من زمان مديد حتى يظفروا على حديث كان ورد في حادثة لا يحتمل الانتشار والأشتهار .
 وصاحب الحادثة من البوادي فلم يشتهر في الصحابة .
 أو إن كان لا يتوقف (٢) وتتم الحاجة الى الاجتهاد ليقف على علة الحكم في الأصول - فلا بد من مدة معتبرة ،

ولهذا كان عبد اللهبن مسعود - رضى الله عنه - يجتهد في مسألة (المفوضة) شهرا . (٣) (٤)

(١) لا مناسبة لوجود الغاء هنا .

أي أن المعنى المقصود في اشتراط انقراض العصر لوجهين لأجل اعطاء مدة للعثور على نص ولأن رجوع البعض ينقض بقاء الاجماع كما لو رجع قبل الحكم بالمجمع عليه .

(٢) في أوب (توقف) .

(٣) هي التي فوّضت نفسها بلا مهر / أنظر حاشية سعدي جليبي بها مشفتح القدير : ٢١١/٣ ، وجاء في الصحاح مادة فوّض : ١٠٩٩/٣ (والتفويض في النكاح التزوج بلا مهر) .

(٤) حديث المفوضة أخرجه الترمذى : ٤٥٠/٣ عن ابن مسعود ، (أنه سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا ولم يدخل بها حتى مات ،

فقال ابن مسعود : لها مثل صداق نسائها لا وكس ولا شطط وعليها العدة ولها الميراث) ثم قال : حديث ابن مسعود

حديث حسن صحيح .

وإذا كان هكذا فيجب أن يكون زمان التأمل وطلب الحديث
مقدراً بانقراض العصر؛

إن المجتهد يخطئ ويصيب وقد رجع عما هو صواب عنده
إلى ما هو خلافه فيكون العصر مدة التأمل والنظر فيظهر له صواب
أو خطأ لقيام الاحتمال .

فأما بعد انقراض العصر - وهو موت جميع المجمعين -
(١) فلا يبقى الاحتمال فينعتقد الآن حقيقة - وهو عند الانقراض - وإن كان
الأجماع قبله ثابتاً من حيث الظاهر.

والثاني - أن الأجماع وإن وجد ولكن لا يكون حجة قبيل
انقراض العصر ؛ لأن في الابتداء ما لم يوجد الاجتماع من الكل
لا يكون حجة - فكذا في حالة البقاء ما لم يوجد الاجتماع من الكل
لا يبقى إجماعاً ؛

لأن إجماع الأمة إنما صار حجة بطريق الكرامة لوجود وصف
الاجتماع منهم لأنهم (٢) إنما استحقوا الكرامة بوصف الاجتماع.

= وقد خالفه عليُّ وزيد بن ثابت وابن عباس وابن عمر
وقالوا لها الميراثُ فقط وعليها العدة :

أنظر الترمذي : ٤٥١/٣ .

وأخرجه أبو داود : أنظر بذل المجهود : ١٣٩/١٠ - ١٤١

(١) والنسائي : ٩٨/٦ (كتاب النكاح)

(٢) (لأنهم) ساقطة من أوب .

فإذا وقع الخلاف في العصر ورجع البعض لم يبق وصف
الأجتماع ، فلا يبقى استحقاق الكرامة ، فلا يبقى حجة ، فإذا
وجد إنقراض العصر يبقى الأجتماع ؛ لعدم تصور الرجوع بمعد
الموت . ولهذا صار إنقراض العصر شرطاً .

أما عامة العلماء - رحمهم الله -

فاحتجوا^(١) بالدلائل^(٢) الواردة في باب الأجتماع من غير

فصل بين إنقراض عصرهم وعدمه .

فمن قيدها - بشرط الأتقراض - فقد زاد على النصوص

وقيدها فيجب العمل بالأطلاق ما لم يثبت القيد بدليل زائد

يصلح معارضا للدلائل المطلقة ؟

ولأن إنقراض العصر إما أن يجعل شرطاً لانعقاد الاجماع

أو شرطاً لكونه حجة .

والأول - باطل ، لأن الخلاف فيما إذا وجد الخير من

كل واحد من أهل العصر / صريحاً أنه معتقد^(٣) لهذا القول (ب/١٠٤)

غير متوقف فيه ولا شك .

والإنسان العاقل المجتهد يعلم المغارقة بين حال (التأمل

والتوقف)^(٤) والشك ، وبين حال العلم بالشئ قطعاً .

(١) في النسخ (احتجوا) .

(٢) تقدمت في ص ٧٢٢ .

(٣) في النسخ (منعقد) والصحيح ما أثبتناه .

(٤) في ب (التأمل والمتوقف) .

والأخبار عن نفسه أنه معتقدٌ للشئ عالم به - خلاف الأخبار
أنه متأمل ، متوقف ، شك -

وليس شرط العلم بالشئ قطعاً - هو انقراض العصر
لامحالة ، بل إن شرط الانقراض لانعقاد الأجماع باطل .

والثاني - باطل ؛ لأنه متى ثبت وجود الأجماع منهم يصير
حجة قاطعة لا يجوز الرجوع عنه ولا المخالفة له ؛ لأنه لو جاز
وجود الأجماع التام في زمان - ولا يكون حجة - جاز وجوده أبداً .
وهذا لأنه إنما صار حجة ؛ لأنه لا يجوز أن تكون الأمة كلهم
على الخطأ .

ولو جاز وجود الأجماع في مدة - وهم على الخطأ - جاز
كذلك أبداً .

وإذا بطل الوجهان إنتفى أن يكون انقراض العصر شرطاً .
أما الجواب عن تعلقهم بحديث أبي بكر - رضي الله عنه .
فنقول : لا حجة فيه فانه روي : أن عمر - رضي الله عنه - خالفه
في زمانه وناظره في ذلك .

وقال له : أتجعل من جاهد في سبيل الله بماله ونفسه -
وطوعاً - كمن دخل الأسلام كرهاً . ؟

فقال أبو بكر : - رضي الله عنه - إنما عملوا لله فأجرهم
على الله تعالى وإنما الدنيا إبلاغ - أي بلغة العيش - وهم

في الحاجة الى ذلك سواء . (١)

(١) أنظر اعتراض عمر رضي الله عنه على تسوية الصديق رضي الله عنه

وجوابه له بلفظ غير هذا في سنن البيهقي : ٣٤٨ / ٦ .

ولم يثبت عن عمر - رضی اللہ عنہ - أنه رَجَعَ عن قوله
 الى قول أبي بكر - رضی اللہ عنہ - فلم ينعقد الاجماع دون رأيه .
 واذا كان كذلك يحتمل أنه كان في رأيه في التفضيل في زمن
 أبي بكر - رضی اللہ عنہ - ولم يرجع عن قوله فلما آل اليه
 الأمر عمل بقوله ؛ لكونه إماما - كما كان أبو بكر عمل برأيه
 في حالة امامته .

واذا احتل هذا ، واحتل الرجوع أيضا فلا / يثبت (ج / ١٣٢)
 الاجماع مع الاحتمال .

وأما حديث علي - رضی اللہ عنہ - فلا تسلّم أنه خالف
 بعد وجود الاجماع من الصحابة - رضی اللہ عنہم - على حرمة
 بيع امتهات الأولاد ،

فان المروي عنه أنه قال : وافق رأي رأي عمر - رضی اللہ عنہما -
 فيجوز أن يكون قول غيرهما من الصحابة بخلاف قولهما .

كيف وقد روى عن جابر^(١) بن عبد الله - رضی اللہ عنہ -
 أنه كان يرى في زمن عمر - رضی اللہ عنہ - جواز بيعهن^(٢) .

(١) في النسخ (منه) .

هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حزام الخزرجي الأنصاري ،
 صحابي من المكثرين في الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم ،
 وروى عنه جماعة من الصحابة غزا تسع عشرة غزوة روى عنه
 البخاري ومسلم . ١٥٤٠ حديثا ، توفي عام ٧٨ هـ .

الاصابة : ١٢٣ / ١ ، تهذيب الأسماء واللغات : ١٤٢ / ١

(٢) أنظر رأيه في نيل الأوطار ٦ / ٢٢٤ .

ولا ينعقد الأجماع بدون قول جابر .

وإذا لم يكن في المسألة إجماع فيكون رجوع علي - رضي الله عنه -
عن مسألة إجتهادية ، ولكل مجتهد أن يرجع عن قوله الى قول
رأى الصواب فيه ،

لا أن رجوعه لأن العصر لم ينقض ، فبطل التعلق به .

وأما قول عبيدة : (رَأَيْكَ مَعَ الْجَمَاعَةِ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ رَأْيِكَ
وَحَدِّكَ) - فدليل^(١) علي أن مع عمر - رضي الله عنه - جماعة
من الصحابة لا أن مع جميع الصحابة^(٢) ،

فان الجماعة اسم للطائفة^(٣) من الناس لا للكل ، الا أنه
أحب واختار أن يكون قول علي - رضي الله عنه - منضمًا الى
قول عمر - رضي الله عنه - ، لأنه كان يرى ترجيح قول الأكثر على
قول الأقل .

(١) في النسخ (دليل) .

(٢) وقد أجاب الامام الفزالي في المستصفي : ١ / ١٩٥ عن قول
عبيدة بقوله : (المراد به إن رأيك في زمان الألفة
والجماعة والاتفاق والطاعة للامام أحب اليها من رأيك

في الفتنة والفرقة وتفرق الكلمة)

ومادام يحتمل الجواب هذا المعنى فلا يحتج به .

(٣) في هذا نظر لأن المتبادر من الجماعة ما عدا علي
رضي الله عنه بدليل قوله أحب الي من رأيك وحدك ، فكلمة
(وَحَدِّكَ) تشير الى انفراد وحده في الرأي وأنه خالف الكل .
الا أن يقال : يحتمل أن الأكثر مع عمر والأقل ليس لهم رأي
وقد انفرد الامام علي برأيه وحده مخالفا لعمر وجماعته .

وعلى - رضى الله عنه - لا يرى الترجيح بالكثرة بل بقوة
الدليل : والله أعلم .

وخرج الجواب : عن قولهم : إنه لا بد من زمان للتأمل ،
فيكون العصر مدة التأمل ؛ لأن الكلام فيما اذا مضت مدة التأمل
ثلاثة أيام أو شهر ونحو ذلك .^(١)

فيكون اشتراط انقراض العصر بلا حاجة فيكون فاسدا .
وقد خرج الجواب عن الثانى على ما مر : والله أعلم .

(١) وذلك يختلف باختلاف أهمية الحادثة ووضوح مستند
الاجماع وغموضه وبعده المسافة وقربها .

(٣) - مسألة -

الخلافة المتقرر بين أهل الاجتهاد - في العصر الأول :

هل يمنع انعقاد الأجماع في العصر الثاني بعده ؟

وهل يكون خلو الخلاف شرطاً للصحة . . ؟

فعلى قول أصحابنا - رحمهم الله ^(١) - لا يمنع .

وعلى قول عامة أصحاب الحديث من الفقهاء ، والمتكلمين ^(٢) -

يمنع .

وتبقى المسألة اجتهادية أبداً ، فعلى قولهم يشترط أن لا تقع

هذه الحادثة في العصر الأول ، أو أجاب واحد في حادثة

لا تحتمل الأشتهار ولم يثبت من غيره خلاف أو وفاق .

(١) واليه قال أبو سعيد الأصبخري ، وبه قال أبو علي بن خيران موابو بكر القفال ،

وهو قول المعتزلة كأبي علي وابنه / أنظر التبصرة : ص ٣٧٨ ،

وبه قال كثير من القدرية / أنظر المستصفي ١ / ٢٠٣ وأبوالخطاب

من الحنابلة : روضة الناظر : ص ٧٥ ورجحه الرازي : المحصول :

٢٤٢ / ١٩٤ / ١ / وأنظر رأي الحنفية في أصول السرخسي ١ / ٣١٩

وكشف الأسرار ٣ / ٢٤٧ وتيسير التحرير ٣ / ٣٧٠ .

(٢) وهو قول عامة الشافعية منهم الإمام الشيرازي : التبصرة :

ص ٣٧٨ .

واليه قال الإمام الشافعي وبه قال القاضي الباقلاني // البرهان :

١ / ٧١٠ .

وأخباره الفزالي : المنحول ص ٣٢١

واليه ذهب أحمد بن حنبل وأبو الحسن الأشعري وأبو بكر

الصيرفي ورجحه الآمدي : انظر الأحكام : ١ / ٣٩٤ .

وقال بعض مشايخنا (١) بأن هذه المسألة مختلفة بين أصحابنا - عند أبي حنيفة - رحمة الله عليه - يكون مانعا وعند صاحبة لا يكون مانعا .

وبنوا على مسألة جواز بيع أمهات الأولاد .
 فان محمدا - رحمه الله - ذكر في الكتاب أن القاضي اذا قضى ببيع أمهات الأولاد ينقض قضاؤه ،
 وروى الكرخي عن أبي حنيفة - رحمه الله - أنه قال :
 لا ينقض قضاؤه (٢) .

وكانت هذه المسألة مختلفة بين الصحابة .
 فعند علي وجابر ~~(٣)~~ - رضي الله عنهما - وغيرهما يجوز
 وعند عمر وبعض الصحابة - رضي الله عنهم - لا يجوز
 ثم اتفق العصر الثاني على أنه لا يجوز :
 فعلى رواية الكرخي - رحمه الله - لا ينقض قضاء القاضي ،
 لأنه قضى في فصل مختلف فيه وان ذلك الأجماع لا يصح ويقتضى
 المسألة مجتهداً بها / وعلى رواية محمد - رحمه الله - (ب/١٠٥)

(١) هو الامام الحلواني رحمه الله -

أنظر أصول السرخسي : ٣١٩/١ .

(٢) أنظر الخلاف في أصول البيزدوي : كشف الأسرار : ٢٤٧/٣ -

٢٤٨ ، وأصول السرخسي : ٣١٩/١ .

ينقض ؛ لأنه قضي في فصل مجمع عليه ؛ لأنّ الاجماع في العصر
الثاني صحيح مع سبق الاختلاف في العصر الأول .
فلا تبقى المسألة اجتهادية :

(١)
وقضاء القاضي على خلاف الاجماع لا يصح فينقض قضاؤه .
وجه قولهم : إن المخالف لو كان حيا - وهو على رأيه -
لم يصحّ الاجماع على مخالفته فكذا اذا كان ميتا - وقد مات
على رأيه .

والمعنى الجامع بينهما : أن المانع حال حياته - هو
دليله وحجته ، لا عينه .

- وهجبت بعد موته قائمة . لأن حكم الموت إنما يظهر
في حق نفسه لافي مذهبه ودليله .

فجعل حيا حكما فصاركأنه حي حقيقة ؛ ولأن في انعقاد
الاجماع - بعد سبق خلاف الصحابة - قولا بتفليل بعض
الصحابة ؛ لأنه يخرج من أن يكون مجتهدا ، ويصير
قوله خطأ بيقين واعتقاد الخطأ حقا من باب الضلال .
هذا قول وحسب في حق الصحابة .

(١) وهناك رأى ثالث

هو : أن تُصر عهد المختلفين بأن عاتوا ثم إتفق من بعد هم
على قول - فلا أثر للاختلاف المتقدم ويصح إتفاق من بعد هم .
وإن تبادى الخلاف في زمن متناول ؛ لا يصح إتفاق من بعد هم .
وهذا الذي اختاره إمام الحرمين : البرهان : ٧١٢ / ١ ،
والامام السبكي في : جمع الجوامع : المحلي على البتاني :

وفيا قلنا : أنه لا ينعقد الأجماع وبقيت المسألة اجتهادية -
لا يؤدي الى تضليل الصحابة ، لأن المجتهد يخطئ ويصيب
فلا يتبين خطأ بعض الصحابة بيقين فكان ما قلنا؛ أولى .

(ج/ ١٣٣)

والحكم المجمع / يدل عليه :

وهو أن من قال لأمراته : (أَنْتِ بَايِنٌ)^(١) ونوى به الطلاق

ثم وطئها بعد ذلك - مع العلم بحالها - فإنه لا يجب الحد ؛

لأن المسألة مختلفة بين الصحابة - رضی الله عنهم .

فعند بعضهم :^(٢) يكون طلاقاً رجعياً وأنه لا يحرم الوطئ .وعند بعضهم :^(٣) طلاق باين وأنه يحرم الوطئ .

ثم في عصر الشافعي أخذ هو بقول من قال : إنه طلاق

رجعي .

ولكن قال : إنه يحرم الوطئ .^(٤)

فهم اتفقوا على أن هذا الوطئ حرام .

أما عندنا فلأنه طلاق باين .

(١) وكذا بقية الكنايات مثل أنت خلية ، بنة ، برية ، حرام .

(٢) هو رأى سيدنا عمر رضی الله عنه وابن مسعود .

أنظر شرح العناية بهامش فتح القدير : ٤٠٤ / ٣

(٣) هم عامة الصحابة : أنظر شرح العناية بهامش فتح

القدير : ٤٠٤ / ٣ .

(٤) ولذلك جعل الرجعة بالقول لا بالوطئ ودواعيه

أنظر معنى المحتاج تشرح المنهاج للخطيب الشربيني :

٣ / ٣٣٧ .

وأنظر تحريم الاستمتاع بها في المجموع : ١٧ / ٢٦٢ .

وعنده - وان كان طلاقاً رجعياً - ولكن الوطئ حرام
دل على أن هذا الإجماع غير ثابت ولا حجة .

ولأصحابنا - رحمهم الله - أن الدلائل التي عرفنا بها كون
الإجماع حجة مطلقة لا يوجب الفصل بين إجماع سبقه الخلاف،
وبين إجماع لم يسبقه ، ومن ادعى الضد فعليه الدليل ، وأنه
لو جاز وجود الإجماع من التابعين جملة وخرج الحق عن جملتهم -
لجاز خروج الحق عن القرون الأخر بعد هم فيؤدي إلى جواز
بقاء الأمة على الضلال أبداً، وأنه خلاف النص والمعقول على
ما ثبت ؛

ولأن الصحابة إتفقوا : على أنه لا يجوز للتابعين أن يقلدوا
الواحد من الفريقين عينا . (١)

بل اتفقوا على وجوب الاجتهاد عليهم في طلب الصواب
في أحد القولين والطلب لأجل الأصابة - فكان هذا إجماعاً
منهم على إصابة الحق فيما اختلفوا عند الطلب . (٢)

(١) لأن المجتهد لا يجوز له أن يقلد مجتهداً مثله بل يجب
عليه أن يجتهد لاستنباط الحكم .

(٢) حاصل ما ذكره أن التابعي حينما يأخذ بأحد رأيي الصحابة
المختلفين إنما يأخذ بالحكم لكونه حصيلة اجتهاد من
وتحرر للصواب لا تقليداً لفريق من الصحابة الذين قالوا
بما وصل إليه اجتهاده .

فمن قال: إن إجماعهم^(١) لا يكون حجة - بعدما طلبوا وبذلوا
مجهود هم في ذلك ولا طريق أقوى في الأصابة من إجماعهم عليه -
فقد خالف إجماع الصحابة والتابعين .
ولأنهم لما حرموا عليهم التقليد وأوجبوا عليهم الاجتهاد
فقد أقاموا مقام أنفسهم في حرمة التقليد ووجوب الاجتهاد .
ثم هو متى أجمعوا فيما اختلفوا فيه على أحد القولين
المختلف فيهما؛ يصح إجماعهم ويكون حجة فكذلك إجماع من
يقوم مقامهم ومثله حالهم .
والمعنى الجامع بينهما : أن وجوب الاجتهاد وليس
لعينه بل لأصابة الحق واجتماع الكل ٢ طريق إصابتهم؟
ولأنهم لما أجمعوا على وجوب الاجتهاد عليهم لأصابة
الحق فيما اختلفوا فيه .
وإذا أجمعوا على ذلك؛ لم يكونوا مصييين للحق ولا طريق
للأصابة سوى هذا ،
فإن في اجتماع الآراء رأي كل واحد منهم موجود لو انفرد
فيكون هذا إجماعاً منهم على أن الله تعالى كلفهم ما ليس
في وسعهم .
وهو خلاف الشرع والمقل .

(١) في ب (. ههنا) .

(٢) لا موجب لوجود (لما) هنا .

قولهم : لو كان المخالف حياً لا يكون اجماعاً : فكذا اذا
كان ميتاً - فهذا جمع^(١) من غير علة .

قولهم : إنما لا يكون اجماعاً لالعينه ، ولكن لدليله -
وهو قائم في زمن التابعين - فهذا منوع ؛ فانه باجماع التابعين
على أحدهما تبين أن الآخر ما كان حقاً وما هو دليل عنده
كان شبهة وليس بدليل ؛ لأن الدليل لا يظهر خطؤه أبداً بل
يتقرر بمضي الزمان .

فأما الشبهة فتزول^(٢) وقد قام الدليل على البطلان فيكون
دليلاً على أنه شبهة .

قولهم : فيه تضليل الصحابة - ليس كذلك ، بل في
تخطأتهم من حيث وجوب العمل .
والتخطأ من حيث الاعتقاد تضليل .

فأما من حيث وجوب العمل - فليس بتضليل ؛ اذ الضلالة
هو الخطأ من حيث الاعتقاد .

فأما من حيث العمل - فهو خطأ معذور فيه من وجهين :
أحدهما - أن المجتهد في الشرعيات يجب عليه العمل
بأجهاده .

(١) أي قياس من غير علة جامعة .

(٢) في النسخ (يزول) .

أما^(١) لا يجب عليه الاعتقاد بحقيّة قوله على اليقين بل من حيث الغالب .

وانما عليه وجوب الاعتقاد على الأبهام : أن ما أراد الله تعالى مما اختلفنا فيه حق .

وإذا لم يعتقد حقيّة مذهبه / بطريق القطع - كيف يكون (ب/١٠٦) ضلالا ، حتى يكون تخطأته تضليلا ؟
ولأن المعتقد : إما أن يكون واجب الوجود ، أو مستحيل الثبوت.

فمتى أخطأ فقد اعتقد ما هو واجب الوجود مستحيل الثبوت .
وأختلاف الصحابة في الشرعيات .

وصانهم / الله تعالى عن الاختلاف في العقليات ، (ج/١٣٤) حتى لا ينسبوا الى الضلال والبدعة .

فأما في الشرعيات : فمن جملة الممكنات العقلية بحيث لو جاء الشرع على خلاف ما جاء به - كان جائزا ولم يكن مستحيلا ؛ فالخلاف فيه ليس من باب التفضيل .

وهذا لأن الجهل بها ما لا يضر إذا لم يتضمن ذلك تكذيب الرسول - عليه السلام - بأن أنكر ما ثبت بالتواتر ؛ حتى يحكم بكفره .

(١) (أما) لا موجب لها ويكفيه أن يقول : ولا يجب . .

فأما إنكار ما هو ثابت قطعاً من الشرعيات - بأنْ عُمِّمَ بالأجماع والخبر المشهور - فالصحيح ^(١) من المذهب أنه لا يكفر .
 فإذا كان نفس الإنكار في الشرعيات - إذا لم يتضمن تكذيباً للرسول - عليه السلام - لا يوجب الكفر .

فالخطأ فيه كيف يكون كقرا ؟ !

فهو الفرق بين الأمرين .

وبعض مشايخنا ^(٢) أجاب عن هذا . وقال : إن دليل الصحابي قائمٌ وحقيةً قوله ثابتة ^(٣) إلى وقت وجود اجتماع التابعين فينتهي الحكم الأول بوجود الثاني .

كما في حكم الكتاب وقول الرسول - عليه السلام - فلا يؤدي

إلى الضلال .

ولكن هذا ضعيف ، لأن النسخ لا يرد في حكم ثابت بالاجماع ، ^(٤) ولكن في حكم ثابت بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بل بموته خرج الأحكام عن احتمال النسخ ؛ لأنه لا وحى بعد ^(٥) .
 ينزل ويحدث :

على ما يعرف بطريق الاستقصاء في الشرح : ان شاء الله .

(١) هو رأي عيسى بن أبان بالنسبة للخبر المشهور ورجحه ملا علي

القاري في شرح الفقه الأكبر : ص ١٣٨ .

أما الاجماع فانه يوجب اليقين على الرأي الراجح وانكاره كفر

كما سيأتي في فصل حكم الاجماع ص ٧٩٤ .

(٢) بهذا قال الامام السرخسي : ١ / ٣٢٠ والبزدوي : كشف

الأسرار : ٣ / ٢٤٩ .

(٣) في النسخ (ثابت) .

(٤) ب (ولكن) .

(٥) في النسخ (يوصى) .

وأما مسألة الكنايات : فنقول : الخلاف بين الصحابة :
أنها بوائنٌ أو رواجعٌ ؟

ومن قال : إنها رواجع قال يحل الوطيء ،

ومن قال : إنها بوائن لا يحل الوطيء .

والشافعي رجح قول من قال : إنها رواجع .

ونحن رجحنا قول الآخرين .

ثم الشافعي قال : بأن الطلاق الرجعي يحرم الوطيء^(١)

ونحن نقول : انه لا يحرم^(٢) فلم يوحد الأجماع على أن الطلاق

الرجعي يحرم الوطيء ، حتى يرتفع الخلاف ، بل نقول الطلاق

البائن يحرم الوطيء وهذا حكم مسألة أخرى^(٣) فلم يكن إجماعا فيما

اختلفوا فيه فبقيت المسألة مجتهدا فيها كما كانت فلم — هذا

لا يجب الحد : والله أعلم .

(١) كما تقدم في ص ٧٥٤ .

(٢) لذا تصح الرجعة به وسقدماته عند الحنفية هذا اذا كان

الطلاق رجعيا - ولكن الحنفية يوقعون الطلاق بالكنايات

بائنا فيحرم الوطيء من هذه الناحية .

(٣) وهي الخلاف في تحريم او حل وطيء المطلقة رجعيا - والمسألة

هنا في ايقاع الطلاق بالكنايات هل هو رجعي أم بائن ؟

فصل

في

بيان طريق وجود الأجماع

فنقول : لوجود الأجماع طرق ثلاثة :-

(الأجماع القولي)

أحدها - الأجماع على قول واحد بجهة واحدة - بأن يقول
جميع أهل الاجتهاد جواب المسألة على وجه واحد من الجواز
(أو الفساد أو الحل أو الحرمة)^(١)

(الاجماع الفعلي)

والثاني - الاجتماع على فعل واحد - نحو أن يفعلوا
بأجمعهم فعلا واحدا .

(الاجماع السكوتي)

والثالث - أن يوجد الرضا من جميع أهل الاجتهاد على
حكم من أمور الدين .

وذلك بطريقتين : يكون :

١- اما بالأخبار عن الرضا بذلك طوعا ، ان هو أمر ^{باطن} بطل لا يعرف
الا بسبب ظاهر دال عليه - وهو الخبر عنه طوعا .

(١) في ب (والفساد والحل والحرمة) .

٢- واما بانتشار قول واشتهاره فيهم ولم يوجد - من هو
 بسبيل (١) من ذلك - الردُّ والآنكارُ فيه وذلك في غير
 حال التقية؛ (٢)
 لأن اظهار الرضا - في حال التقية وترك التَّكْرُّ والرد -
 أمر معتاد ، بل أمر مشروع رخصة (٤) فلا يدل ذلك على
 الرضا ؛

فلهذا شرطنا من السكوت وترك الأنكار زوال التقية .

ثم قد يتحقق في مسألة واحدة الأجماع بهذه الطرق كلها .
 وقد يكون ببعض هذه الطرق .

وقد يكون بطريق واحد .

ثم لا خلاف (٥) في وجود الأجماع وانعقاده بالقول والفعل
 والرضى بطريق الخبر . (٦)

(١) في النسخ (سبيل) فزد تالبا ، لا ستقامة الكلام .

(٢) مأخوذ من وقى الشيء وقاية - أي صانه عن الأذى وحماه

انظر معجم الالفاظ والاعلام القرآنية : ص ٨٥٤ .
 (٣) في النسخ : " التكرير " والصواب ما اثبتناه .

(٤) قال الله تعالى (لا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ
 الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا
 مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَاللَّهُ الْمَصِيرُ) آل عمران ٢٨
 فقد رخص الله للمؤمنين إتخاذ الكافرين أولياء في حالة الخوف

منهم .

(٥) ان لم يذكر خلاف عند الأصوليين الا في الأجماع السكوتي .

(٦) أي يخير عن نفسه أنه راض بهذا الحكم .

فاما الرضا بالسكوت يعد انتشار الخبر واشتهاره مسـع
 زوال التقية هل يكون إجماعا ؟ سواء كان في عصر الصحابة
 أو في كل عصر ؟؟ ينظر :
 إما إن كانت المسألة من مسائل الاجتهاد ،
 أو لم تكن

فان لم تكن من المسائل الاجتهادية ، بل من العقليات
 المبنية على الدليل القطعي - فلا يخلو .
 إما أن يكون عليهم^(١) في معرفتها تكليف ،
 أو ليس عليهم في معرفتها تكليف .

نحو أن يقال : إن أبا هريرة - رضى الله عنه - أفضّل ،
 أم أنس^(٢) بن مالك - رضى الله عنه - ؟ ونحوها - فانه اذا
 وجد من واحد قول واشتهر ذلك فيما بين العلماء ولم يرد
 الإنكار منهم صريحا فان السكوت وترك الرد لا يكون إجماعا ولا دلالة

(١) في أوج (كان) .

(٢) هو انس بن مالك بن النضر الأنصارى الخزرجى خادم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وأحد المكثرين من الرواية عنه قدمته
 أمه لخدمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن عشرين
 سنين دعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبركة وكان
 له بستان يحمل الفاكهة مرتين في السنة ، سكن البصرة
 ويقول هو دفنت من صليبي - غير وُلِدُ وُلِدِي - مائة وخمسة
 وعشرين ، توفي ودفن في البصرة سنة ٩٠ وقيل ٩١ ، وقيل ٩٢ ،
 الاصابة : ٨٤ / ١ .

الرضا بذلك القول المنتشر ، لأنه لا تكليف عليهم في معرفة ذلك فلا يلزمهم (أن ذلك / منكر أم لا ، وإنما يلزمهم الإنكار (ج/١٣٥) إذا علموا أن ذلك منكرٌ فإذا لم يلزمهم (١) النظر في كونه منكراً ؛ جاز أن لا ينظروا فلا يحصل لهم العلم بكونه منكراً ، فلا يلزمهم إنكاره .

وإذا كان الأمر كذلك - فلا يبعد أن يتركوا إنكار ما لم يثبت كونه منكراً عند هم فلا يكون سكوتهم عن الردّ والإنكار دليل الرضا ، فإما إذا كان في معرفة حكم الحادثة تكليف عليهم وانتشر (٢) قول البعض في الجواب وسكت الباقون ولم يردوا عليهم - يكون سكوتهم تصويهاً ورضاً بذلك الحكم ؛ لأنه لو كان خطأً لكانوا قد أجمعوا على ترك ما يجب عليهم من إنكار المنكر - والله تعالى مدح أمة النبي - صلى الله عليه وسلم - بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وشهد لهم بذلك ، (٣)

فلا يجوز ترك النهي / عن المنكر من جماعتهم (ب/١٠٧) فيؤدي إلى الخلف في خبره وشهادته : تعالى عن ذلك ؛ ولأنه إذا كان خطأً ولم يردوا ، فقد وجد الاجتماع على الخطأ والضللال .

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٢) في ب (وانتشروا) .

(٣) بقوله تعالى [كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ، تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ

وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ] آل عمران : ١١٠ .

والنبي - صلى الله عليه وسلم - قال : (لا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ)^(١) على ما تقرر في مسألة حكم الاجماع.^(٢)

فأما اذا كانت المسألة اجتهادية - بأن كانت في الفروع التي هي من باب العمل - دون الاعتقاد - فعلى قول أهل السنة ومن قال : إن المجتهد يخطئ ويصيب في الفروع فالجواب^(٣) فيها والجواب في المسألة الاعتقادية سواء^(٤) لأن الحق اذا كان واحدا لولم يكن القول المنتشر من البعض فيهم حقا - يكون خطأ ، فلا يحل لهم السكوت وترك الإنكار ، فيكون السكوت دليل الرضا والتصويب ضرورة.^(٥)

واما على قول من قال : (إن كلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ)^(٦) فاختلِفوا فيه :

(١) تقدم تخريجه ص ٧٤٩ ٧٢٠

(٢) في ص ٨٠٢ .

(٣) جواب (اما) .

(٤) وجه الشبه بينهما أن الاعتقادية الحق فيها واحد وهنا المسألة الفرعية الحق فيها واحد . وعلى هذا الأساس يكون سكوت بقية المجتهدين يشير الى صحة قول هذا القائل وعدم احتمال الخطأ فلو قلنا: إن الحق قد يكون أكثر من واحد لا حتمل سكوتهم أن هناك قولاً حقا ثابتا غير هذا ، وهذا الذي سكتوا عليه حق أيضا وهو جائز ومستساغ لذلك المجتهد فقط .

(٥) وبهذا قال الشيرازي في التبصرة ص ٣٩١ واختاره الاستاذ أبو اسحاق : البرهان ١٠ / ٦٩٩ ، وأبو حامد الاسفرايني : أنظر ارشاد الفحول ص ٨٤ .

(٦) في الشيخ (اختلفوا)

فقال أبو علي الجبائي (١) : يكون إجماعا اذا انتشر القول
فيهم ثم انقرض العصر - فهو مثل قولنا الا أنه جعل مدة التأمل
انقراض العصر .

وعندنا بخلافه علي مامر . (٢)

وقال ابنه - أبو هاشم - (٣) بأنه لا يكون إجماعا ، ولكنه يكون
حجة .

وقال أبو عبد الله (٤) : لا يكون إجماعا ولا يكون حجة . (٥)

وروي عن الشافعي - رحمه الله - أنه قال : لا أقول

(١) أنظر رأيه في المعتمد ٢/٥٣٧ وهو رواية عن أحمد واختاره
ابن القطان والرويانى وصححه الرافعي واعتبره الشيرازي
في اللمع أنه المذهب : أنظر إرشاد الفحول ص ٨٤ واللمع :
ص ٤٩ .

(٢) في مسألة اشتراط انقراض العصر ص ٧٤ .

(٣) أنظر رأيه في المعتمد ٢/٥٣٣ وهو أحد وجهي قول الشافعي
وبه قال الصيرفي واختاره الآمدي : إرشاد الفحول ص ٨٤ .
واللمع ص ٤٩ والأحكام للآمدي : ١/٣٦٥ .

(٤) هو الحسين بن علي بن ابراهيم أبو عبد الله ، الملقب بالجعل :
فقيه من شيوخ المعتزلة كان رفيع القدر مولده في البصرة ووفاته
في بغداد له قوة عجيبة في التدريس . من كتبه الأيمان والأقرار
والمعرفة والرد على الراوندي والرد على الرازي توفي عام ٣٦٩ هـ
الأعلام ٢/٢٤٤ .

(٥) المعتمد ٢/٥٣٣ وهو قول داود الظاهري وابنه والمرضى
واختاره إمام الحرمين وقال إنه ظاهر مذهب الشافعي واختاره
الغزالي والرازي : أنظر البرهان : ١/٧٠١ ، والتبصرة ص ٣٩٢ ،
والمحصل : ق ١/٢١٥ ، والمنحول : ص ٣١٩ وإرشاد
الفحول : ص ٨٤ .

انه اجماع ولكن أقول لا أعلم فيه، خلافاً تحرزاً عن احتمال الخلاف
إحتياطاً. (١)

وجه قول من قال إنه ليس باجماع : ياروى عن عم —
رضي الله عنه - أنه شاور الصحابة في فضل ^{بني} من الفنائم بعد القسمة :
أنه قسم بينهم أو أسكها (٢) لئلا يحدت في ثاني الحال ؟
فأشار القوم الى الأساك .

- (١) فهذه أربعة آراء في الأجماع السكوتي وهناك آراء أخرى
ذكرها الشوكاني في ارشاد الفحول ص ٨٤ ذكرها بايجاز .
٥- انه اجماع أن كان فتياً لا حكماً : وبه قال ابن أبي هريرة
٦- انه اجماع إن كان حكماً : وبه قال أبو اسحاق المرزوي .
٧- انه اجماع إن وقع في شيء يفوت استدراكه من اراقدة م أو
استباحة فرج والا فهو حجة : حكاه الزركشي .
٨- هو اجماع إن كان الساكتون أقل من القائلون : قاله أبو بكر
الرازي .
٩- انه اجماع أن كان في عصر الصحابة والافلا : قاله الماوردي
في الحاوي والرويانى في البحر .
١٠- إنه اجماع إن كان ما يدوم ويتكرر وقوعه والخوض فيه ،
وبه قال إمام الحرمين .
١١- انه اجماع بشرط إفادة القرائن بالعلم والرضا : واختاره
الغزالي في المستصفى .
١٢- انه حجة قبل استقرار المذاهب لا بعد ها ، فانه لا أثر للسكوت
وبه قطع الشيخ أبو اسحاق الشيرازي وغيره واختاره الغزالي
في المنحول .
(٢) التعبير بقوله : أنه يقسمها بينهم أو يسكها ؛ أصح .

وكان علي - رضي الله عنه - فيهم وهو ساكت .
فقال : ماتقول ياأبا الحسن ؟ .

فقال : قد تكلم القوم .

فقال عمر : - رضي الله عنه - لَتُكَلِّمَنَّ أَنْتَ .

فقال : بالقسمة : (١)

وروى في ذلك خبرا عن النبي - صلى الله عليه وسلم -

ولو كان السكوت حجة لما كلفه بالتكلم مع سكوته .

وروى عن عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - أنه كان

لا يرى العول في الفرائض وكان يتكلم فيه ف قيل له الا تذكر مع عمر - (٢)

(١) لم أشر على هذا الأثر بهذا اللفظ وبهذه الصيغة وإنما

عثرت على الرواية التالية التي يرويها البيهقي في السنن

الكبرى : ٣٥٢ / ٦ .

روى عن عمر بن الخطاب أنه قال لعبد الله بن الأرقم :

أقسم مال المسلمين في كل شهر مرة ، أقسم مال

المسلمين في كل جمعة مرة ، ثم قال : أقسم بيت المال

في كل يوم مرة .

فقال رجل من القوم : ياأمير المؤمنين لو أبقيت في مال

المسلمين بقية شددتها لناثية ، أو صوت يعنى خارجة .

قال : فقال عمر رضي الله عنه للرجل الذي كلمه : جرى

الشیطان على لسانك : لقتني الله حجتها ووقاني شرها

أعد لها ما أعد لها رسول الله صلى الله عليه وسلم

طاعة لله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم .

(٢) أى الا تعلن فتواك هذه لعمر .

— رضى الله عنه - فقال : ^{وَدَّرْتَهُ} وَفِي رِوَايَةٍ خَوْفًا مِنْ دَرَّتِهِ ^(١) .
دَلَّ أَنْ السُّكُوتَ لَا يَكُونُ حُجَّةً .

والمعنى في المسألة - وهو أن السكوت محتمل في نفسه :
يحتمل أن (يكون) ^(٢) السكوت تقية وخوفا - كما روينا عن ابن
عباس ^(٣) - رضى الله عنه -

ويحتمل أن يكون السكوت من البعض ؛ لأنهم لم يتأملوا
في المسألة ؛ لكونهم مشغولين بالأجتهاد أو سياسة الرعية .
ويكون الجواب عند هم بخلافه ؟ .

ولأنه يجوز أن يكون المذهب عند بعض الساكتين : أن
المجتهد في الفروع مصيب على كل حال فيكون القول المنتشر
صوابا عنده في حق أولئك المجتهدين ، فلا يجب عليه الرد .
كما أن القاضى إذا قضى في مسألة مجتهد فيها برأى
واحد منهم وسكت المخالفون - لا يكون سكوتهم دليل الرضا
والإجماع ؛ لأنه يجوز لهم السكوت في هذا الموضوع ، لأجتماع الأمة
أن قضاء القاضى في فصل مجتهد فيه جائز .

(١) أنظر رأى ابن عباس في عدم العول من روايات متعددة في
المحلى لابن حزم ٢٦٤/٩ إلا أنه ذكر قوله : هبته - أى
عمر - بدلا من قول المصنف ^{وَدَّرْتَهُ} .
وقد صحح النقل عنه / وأنظر تلخيص الحبير ٣/٨٩ وقد
قال : شارح كشف الأسرار عبد العزيز البخاري : ٢٣٣/٣ :
(واما حديث الدرة وهو قول ابن عباس منعني درتي ففسير
صحيح ، لأنهم كانوا يناظرون ولا يهابون أحدا من اظهار
الحق) .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) في ص ٧٦٧ .

ويحتمل انما سكت مع أنّ رأيه بخلافه ، لكن المخالف
المجتهد أكبر سنا منه وأعظم حرمة وأقوى في الاجتهاد وأعلم منه ،
وان كان هو من أهل الاجتهاد

فلم يعارضه بالردّ والانتكار ، احتراماً له ، أو أخذ بقوله
إتھاما^(١) لرأي نفسه^(٢) / بمقابلته فلم يجتهد .

(ج / ١٣٦)

وهذا وان كان جائزا - عند أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله - فعند محمد - رحمة الله عليه^(٣) - لا يجوز ،
وطيه أن يجتهد وان كان أصغر سنا منه اذا كان من أهل
الاجتهاد .

وربما يجتهد فيكون قوله مخالفا لقولهم فلا ينعقد الاجماع
على قول محمد - رحمة الله عليه -

ويحتمل - أيضا - أن الخلاف وجد من البعض لكن
لم ينقل البناء لكونه أصغرهم وظهر قول الاكابر .

(١) في النسخ (ابھاما) .

(٢) أي لثقته بهذا المجتهد أخذ يتهم نفسه بأن رأيه غير
سديد اذا ما قويل برأي هذا المجتهد . فترك الاجتهاد
على هذا الأساس .(٣) بعد متابعة دقيقة في كتب أصول الفقه الحنفي المتوفرة
لدى لم أعر على هذا الخلاف بل الذي وجدته عند الشيرازي
في التبصرة ص ٣٠٤ . واللمع ص ٧١ والغزالي في المستصفى ٢ / ٣٨٤
أن القائل بالجواز هو الامام أحمد ، واسحاق وسفيان
الثوري .أما محمد بن الحسن رحمه الله فقد نقل عنه جواز التقليد
طن هو أعلم منه وعدم الجواز لمن هو مثله .

هذا اذا كان لم يجتهد في المسألة .

أما بعد اجتهاده فلا يجوز اجماعا .

وإذا احتل هذه الوجوه؛ فلا يكون حجة .

وأبو هاشم يقول : مع أن هذا ليس باجماع لما ذكرنا ;

فالعلماء يحتجون بالقول المنتشر في كل عصر إذا لم يعسرف

له مخالف .

واجماع الأمة حجة ، فعرفنا باجماعهم على الاحتجاج

بمثل هذا على أنه حجة - وإن لم يكن اجماعاً . (١)

كما أجمع السلف على الاحتجاج بخبر الواحد ؛ فيكون

حجة وإن لم يثبت كونه خبر الرسول - صلى الله عليه وسلم - قطعاً .
وجه قول من قال انه اجماع : دلالة اهل اللسان والمعقول :

أما الأول^(٢) - فلأن أسماء الأجناس ، والأنواع ، والأعيان

بلغت^(٣) إلينا بالقول المنتشر والسكوت من الباقيين لها بالنطق

من كل واحد حقيقة .

وهو اسم الأنسان لبني آدم ، واسم الحيوان لكل

نذى روح ، واسم الأبل والبقرة والغنم .

(١) فحجبه لا لأنه مجمع على هذه الحادثة التي فعلها

أو قالها المجتهد وانتشرت ولم يظهر مخالف له ، بسبب

للأجماع على القاعدة - وهي أن كل حادثة يقال فيها

أو تفعل من قبل المجتهد ولم ينكر على ذلك القول

أو الفعل أحد - فهي حجة .

(٢) أى دلالة اللسان .

(٣) فى النسخ (بلغ) .

وكذا هذا العين لحم ، وهذا خبز ، وهذا ماء ، وهذا نار ، فمن شرط النطق من كل واحد وأنكر الأجماع بالاستفاضة وسكوت الباقيين؛ فقد أنكر / كونه انسانا وحيوانا ويجب أن يتكحرج (ب/ ١٠٨) في تسمية اللحم والخبر والماء ؛ لما أنه لم يسمعه من كـل واحد نسطقا .

وهذا ما يرد العقلاء كلهم ، فكان هذا اجماعا منهم على أن الأجماع - من حيث القول - في الأحكام ليس بشرط ضرورة .

وأما المعقول :

(١) فهو أن القول المنتشر مع السكوت من الباقيين إجماع - صحيح في الحكم الذي يرجع الى الاعتقاد فكذا في الشرعيات لمعنى جامع بينهما - وهو أن الحق واحد ، فاذا كان عنده أن القول المنتشر خطأ لا يحل له السكوت وترك الرد فكذا في الفروع .

هذا على قولنا . (٢)

(١) في السخ [وهو]

(٢) وهو أن كل مجتهد قد يخطئ ، وقد يصيب في الشرعيات

وان الحق عند الله تعالى واحد كما سيأتى في بيان

أحوال المجتهدين ص ١١٣ .

فأما على قول من قال : إن كل مجتهد مصيب فيجب
 أن يكون كذلك ^(١) ؛ لأنه وإن كان عندهم : أن كل مجتهد
 مصيب فيما أدى إليه اجتهاده ، ولكن مع هذا لا يرضى
 كل مجتهد بقول صاحبه قولاً لنفسه ،
 بل أعتقد ^(٢) فيه خلافه ويدعو الناس إلى معتقده
 وينظر مع خصمه ، لو لم يكن ذلك اعتقادهم وقولهم - لظهر
 خلافهم وانتشر ، إذا لم يكن عن تقية .
 وإذا كان لهم خوف وتقية عن الاظهار لظهر سبب التقية ^(٣)
 لا محالة .

ولما لم يظهر سبب التقية ولا الخلاف منهم لذلك القول
 المنتشر - دل أنهم رضوا بذلك قولاً لهم .

والجواب عن كلماتهم : فلا حجة في حديث عمرو على
 - رض الله عنهما - فإنه يحتل أننا سكت علي - رض الله عنه -
 للتأمل ، ولا بد للتأمل من زمان ، وأدناه إلى آخر المجلس .
 ويحتل ما قلتم - فلا يكون حجة ^(٤) ؛ ولأن ذلك من باب
 الفاضل والأفضل ^(٥) ، لا من باب الجواز والفساد ، والجلل والحرمة ،

(١) وهو أن السكوت من الباقيين أجماع صحيح .

(٢) لو قال (يعتقد) لكان أنسب مع قوله يدعو وينظر .

(٣) كالخوف من الأذى أو غير ذلك .

(٤) لأن الدليل إذا تطرقه الاحتمال بطل به الاستدلال .

(٥) أي قسّم الباقي أفضل ، وأبقاؤه لنايبة فاضل .

والسكوت في مثله جائز في الجملة باعتبار الحال^(١) ولا كلام

فيه .

وأما الخلاف في الباب الذي لا يجوز السكوت عنه بحال

إذا كان الأمر بخلافه .

وأما حديث ابن عباس - رضي الله عنه - فهو مأثور ؛

لأن عمر - رضي الله عنه - كان آلياً لقبول الحف من غيره فكيف

يخاف من عمر - رضي الله عنه - في إظهار الحق .

ألا يرى أنه خالف عمر - رضي الله عنه - في مسائل آخر

ولم ينهه عن ذلك ؟ !!

بل روى عنه أنه قال له : نُحِصْ يا غواص :^(٢)

وتأويله : أنه سكت عن المعارضة معه احتراماً له لكبر سنه

وكثرة علمه .

والسكوت عن المعارضة - في مثل هذا مع إظهار الخلاف

في الجملة - جائز بل هو المستحب .

(١) ان في بعض الأحوال يكون المفضول أفضل وبالعكس .

(٢) كيف يكون هذا وهو الذي قال : (لا خَيْرَ فِيكُمْ إِنْ لَمْ

تَقُولُوهَا - يعني كلمة الحق - ولا خَيْرَ فِيَّ إِنْ لَمْ أَسْمَعْ) .

وهو الذي ردت عليه امرأة وهو على المنبر حينما نهى الناس

عن المغالات في المهور فقالت له : يعطينا الله وتمنعنا

أما سمعت قوله تعالى : (وَإِنْ آتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَاراً)

فقال : اللهم غفوا كل أحد أفقه من عمر .

وما ذكره من وجوه^(١) الأُحتمال فيدخل في مطلق السكوت^(٢)
 وترك الأنكار، ولكن لا يحتمل في موضع الخلاف؛ لأن الكلام
 فيما إذا مضت مدة التأمل؛ حتى شرط بعضهم انقراض العصر / (ج/ ١٣٧)
 لمضي^(٣) مدة التأمل، وكذا في غير موضع التقية والخوف
 وكذا في موضع عم به البلوى فلا يتصور أن لا يشتهر فيه الخلاف.
 فأما في حادثة لم يعم بها البلوى فلا؛ والله أعلم.

(١) هو احتمال السكوت تقية أو خوفاً؛ أو السكوت من البعض
 للتأمل أو لانشغالهم بالرعية أو لأن الساكت من يقول
 بأن المجتهد مصيب في كل حال.
 (٢) أي لا السكوت الحاصل مع مسألة فيها خلاف.
 (٣) في : ب (مضي).

فصل
في

بيان السبب الداعي الى الأجماع الحامل عليه

قال عامة العلماء من الفقهاء والمتكلمين : ^(١) إن الأجماع لا ينعقد الا عن دليل قطعي - كالكتاب ، والخبر المتواتر ، وعن دليل راجح فيه شبهة العدم - نظير خبر الواحد والقياس ونحوهما .

فأما ^(٢) لا ينعقد من غير دليل ظاهر في نفسه : من الهام وتقليد ، وميل الطباع .

وقال بعضهم : ^(٣) بأنه ينعقد عن توفيق - بأن يوفقه الله تعالى لأختيار الصواب ويلهمهم الى الرشد؛ بأن يخلق فيهم علما ضروريا بذلك .

وقال عامة أصحاب الظواهر والقاشاني ^(٤) من المعتزلة : ^(٥)

(١) به قال البزدوي ، والشيرازي ، وابن قدامة ، وإمام الحرمين والغزالي ، والسرخسي ، وأبو الحسين البصري .

أنظر : كشف الأسرار / ٣ / ٢٦٣ والتبصرة : ص ٢٧٣ ، وروضة

الناظر : ص ٧٧ ، والبرهان : ١ / ٧١٨ ، والمستغنى : ١ / ١٩٦ ،

وأصول السرخسي : ١ / ٣٠١ ، والمعتمد : ٢ / ٢٣٠ .

(٢) لو قال : فلا ينعقد لكان أوضح : إذ لا مرجح لأقوالنا .

(٣) نسبه أبو الحسين البصري الى موسى بن عمران : المعتمد ٢ / ٢١٠ .

(٤) هو أبو بكر محمد بن إسحاق القاشاني داودي المذهب

توفي سنة ٢٨٠ له أصول الفتيا / هدية العارفين ٦ / ٢٠ .

(٥) أنظر المعتمد : ٢ / ٢٤٤ وهو رأي داود الظاهري ، والشيعة ،

ومحمد بن جرير : أنظر كشف الأسرار : ٣ / ٢٦٣ ، التبصرة :

بأنه لا ينعقد الا عن دليل قطعي فأما (١) لا ينعقد بخبر الواحد والقياس .

وقال بعض أصحاب الظواهر (٢) بأنه ينعقد عن خبر الواحد دون الاجتهاد بالرأى :

وقال بعض مشايخنا (٣) بأن (٤) الاجماع لا ينعقد الا عن خبر الواحد والقياس .

فأما في موضع الكتاب ، والخبر المتواتر - فالحكم (٥) ثابت بهما فلا حاجة الى الاجماع .

وجه قول من قال : إنه ينعقد الاجماع عن توفيق ، والهمام :

أَنَّ الْأَلْهَامَ وَخَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى الْعِلْمَ بِطَرِيقِ الضَّرُورَةِ - مِنْ جُمْلَةِ الْجَائِزَاتِ إِلَّا أَنْ فِي حَقِّ الْوَاحِدِ الْأَحْتِمَالُ ثَابِتٌ وَتَرْجِيحُ جَانِبِ الْعَدَمِ بِاعْتِبَارِ الْعَادَةِ .

ألا ترى : أنه حجة في حق رسولنا - صلى الله عليه وسلم -

لأرتفاع الاحتمال . ١٢ .

(١) لو قال ولا ينعقد لكان أوضح ؛ إذ لا حرجب للأما هنا .

(٢) هو رأى ابن حزم : الأحكام في أصول الأحكام : ٤ / ٤٩٥ و ٥٠١

(٣) عبر عنه ابن الهمام بقوله : (وصرح متأخر من الحنفية أيضا :

ينبغي قطعية المستند في الشرعيات) تيسير التحرير ٣ / ٢٥٧ .

(٤) الياء زائدة أو تضمن قال معنى أعتقد كما ذكرنا أكثر

من مرة .

(٥) في النسخ (الحكم) .

وانا أجتبعوا على ذلك - وقد قام الدلائل السمعية على
كون الأجماع حجة . وأن الأمة لا تجتمع على الخطأ - علم أنهم
ألهموا بذلك ووقفوا عليه .

ألا ترى : أنه ينعقد بالقياس ، وخبر الواحد وهو دليل
محتلٌ أيضاً .

لكن ترجح جانب الثبوت ، ثم يزول الاحتمال بالأجماع
فكذلك هذا^(١) ؟ !!

وجه قول أصحاب الظواهر : وهو أنه قام الدليل - عندنا -^(٢)

أن القياس وخبر الواحد ليس بحجة^(٣) ، فكان مدار الأجماع

على ما ليس بحجة ، فلا يكون^(٤) حجة ، لا تفارقنا أن الأجماع

لا ينعقد الا عن دليل ، ولا ينعقد بالالهام ، والتقليد ، فيكون

الأجماع بناء على هذا الأصل . / ويرجع الكلام اليه ، ولأن الأجماع (ب/ ١٠٩)

الذي هو حجة - هو اجماع جميع العلماء بالدلائل السمعية .

[هذا]

(١) ساقطة من ب ، ج .

(٢) أي عند أصحاب الظواهر .

(٣) هو رأي عامة أهل الظاهر والقاشاني ، أما بعضهم كأبسي

الحسين فان القياس ليس بحجة ، فأما خبر الواحد المعدل

فانه يوجب العلم والعمل عند هم / أنظر الأحكام : ١٠٧/١ ،

و ٩٢٩/٣

(٤) أي الاجماع .

(٥) أي ثبت بالدلائل السمعية : أن الأجماع الذي هو حجة

اتفاق كل العلماء .

ومع هذا ثبت بالدلائل السمعية كون الأجماع حجة
 فدل (١) أن المراد منه هو الاجماع الذي ينعقد عن القياس
 وخبر الواحد ؛ لأن في انعقاده فائدة - وهو ثبوت الحكم
 قطعاً ؛ لأنه لا يتيقن في ثبوت الحكم بهما (٢) ولأن الاجماع
 إنما عرف حجة بطريق الكرامة لهذه الأمة لحاجتهم الى ذلك ؛
 لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - خاتم الأنبياء .
 ومتى وقعت حادثة ليس فيها نص قاطع وعملوا فيها (٣)
 بالأجتهااد - وهو محتمل للخطأ وجاز أن يكونوا على الخطأ -
 كان قولاً لخروج الحق عن جميع الأمة ، وانه لا يجوز وتمس
 الحاجة الى / تجديد الرسالة ولا وجه اليه ، لأخبار الله تعالى (ج / ١٣٨)
 بكون رسولنا خاتم الأنبياء فصار الاجماع حجة لهذه الحاجة .
 ألا ترى : أن اجماع الأمم السالفة ليس بحجة ؛ لَمَّا أَنَّهُ
 لا حاجة اليه ؛ لوجود الدليل القاطع - حال حياة رسولهم
 وبعد وفاتهم - لتجدد الرسالة (٤) ولهذا لا ينعقد الاجماع
 في حال حياة الرسول - صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه لا حاجة .

(١) في النسخ : (دل) .

(٢) في النسخ : (بها) والأصح ما ذكرنا لعموده السي

القياس وخبر الواحد .

(٣) (فيها) ساقطة من أوب .

(٤) أي أن رسالة رسولهم ليست هي الأخيرة بل ستتجدد .

وانذا ثبت هذا القول : إنَّ الحاجة في موضع القياس وخبر الواحد - دون موضع الآية المفسَّرة والخبر المتواتر ، لأنَّه لم يثبت الحكم قطعا في أحد الموضعين ^(١) ويثبت في الموضع الآخر ^(٢) فينعد ^(٣) في موضع الحاجة لافي موضع لم تمس الحاجة .

وجه قول عامة العلماء : وهو أن الدلائل التي توجب كون الأجماع حجة لا توجب الفصل بين ما اذا كان الداعي دليلا قاطعا ، أو دليلا ظاهرا مع الشبهة ^(٤) .

فكان إشتراط الدليل القطعي - تقييدا للمطلق فلا يجوز من غير دليل ،

ولأننا وجدنا وقوع الأجماع عن الرأي والاجتهاد - وهو معتبر بالأجماع - فيكون حجة بالأجماع من الأمة ، فلا يجوز القول بخلافه .

بيانه : أن الصحابة أجمعوا على حد الشرب ثمانحين جلدة بالرأي حين قال : علي - رضی الله عنه - (مَنْ سَكَّرَ هَذِي وَإِنَّا هَذِي إِفْتَرَى فَأَرَى عَلَيْهِ حَدَّ الْمُفْتَرِينَ) ^(٥) .

(١) أي القياس وخبر الواحد .

(٢) أي في الآية المفسَّرة والخبر المتواتر .

(٣) جواب اذا ولا داعي لقرنه بالفاء الرابطة .

(٤) هي شبهة عدم ثبوت الدليل .

(٥) أخرجه الدارقطني عن عبد الرحمن بن أزهر : ١٥٧/٣ وذكره

ابن حزم في الأحكام : ١٠١٢/٧ .

وهذا رأيي ، وهذا الاجماع مقيد باتفاق الصحابة .
وكذا أجمعت الصحابة على إباحة قتال أهل الردة^(١) ، وعلى ائمة
أبي بكر - رضی الله عنه - وذلك إجماع عن رأي واجتهاد ،
حتى قال أبو بكر - رضی الله عنه - : لا أُفَرِّقُ بينهما^(٢) جمع
الله تعالى من^(٣) الصلاة والزكاة ، ففاس الصلاة على الزكاة
في وجوب قتال المنكر لها .

ولو كان مع الصحابة في قتال مانع الزكاة نص لنقلوه ، فاتفقوا
على رأي أبي بكر - رضی الله عنه - وكذا في إمامة أبي بكر -
رضی الله عنه - وقع الأختلاف فقال المهاجرون : (الخَلِيفَةُ
مِنْ قُرَيْشٍ) .

وقال الأنصار : (مِنَّا أَمِيرٌ وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ)^(٤) حتى ثبت
النقل أن الخلافة من قريش^(٥) ثم اختلفوا في التعيين ،

(١) هم من بني حنيفة أصحاب مسيلمة الكذاب ، وأصحاب الأسود
العنسي بصنعاء ، وجماعة مالك ابن عويرة .
(٢) أي الزكاة والصلاة .

(٣) لعل الصواب كلمة (بين) بدلا من (من) ان نص كلام
سيدنا أبي بكر الصديق رضی الله عنه هو :

(والله لأقاتلنَّ من فُسرَقَ بين الصلاة والزكاة فان الزكاة
حق المال ، والله لو حُمِّموني عناقا كانوا يُؤودونها السبي
رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها) رواه الجماعة
الا ابن ماجه / أنظر نيل الأوطار : ١٢٥ / ٤ .

(٤) أنظر هذا القول في حديث السقيفة في الكامل : ٢٢١ / ٢ .

(٥) روى البخاري عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال : (لا يُزَالُ هَذَا الْأَمْرُ فِي قُرَيْشٍ مَا بَقِيَ مِنْهُ إِثْنَانِ) .

وروى أيضا عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن معاوية أنه قال : =

فأجمعوا على امامة أبي بكر - رضى الله عنه - بالرأى والاجتهاد
وقاسوا الامامة الكبرى على الامامة الصغرى ، وقالوا : إن النبي -
صلى الله عليه وسلم - رَضِيَهُ لأمورٍ بَيْنَنَا أَفَلانَرْضَاهُ لأمورٍ دُنْيَانَا ؟ !
وقدمه في الصلوة فلا تؤخره في الخلافة .

فصح ما ادعينا من الأجماع .

وَأَمَّا المعقول :

فهو ^(١) أنه : لا يخلوا : إِمَّا أَنْ أَنْكَرُوا وجود الأجماع ، أو كونه

حجة .

فالأول : باطل ، فانه عبارة عن (^(٢) اجتماع

أهل الأجماع على حكم واحد بجهة واحدة والكلام فيه .

والثاني باطل ، لقيام الأدلة السمعية على كون الأجماع

حجة ،

واما دعوى الأجماع من غير دليل - سوى الألهام والتوفيق

فيأطل ^(٣) .

= (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إن هذا
الأمر في قريش لا يعاد بهم أحدٌ إلا كبه الله على وجهه
ما أقاموا الدين) .

أنظر البخارى : ١٥٥/٤ .

(١) في النسخ (وهو) .

(٢) هنا كلمة (أجماع) زائدة في : ب .

(٣) في النسخ : (باطل) .

فان حال الأمة لا يكون أعلى درجة من حال النبي -
صلى الله عليه وسلم وأنه لا يقول الا عن وحي ظاهر أو خفي ،
أو عن استنباط من النصوص فالأمة أولى ؛

ولأن الأجماع إنما يكون من العلماء وأهل الديانة ولا يتصور
منهم الأجماع على حكم من أحكام الله تعالى جزاماً (١) وتحتيماً (٢)
أو بالتحري وتكليم القلب / ، بل بناء على حديث سمعوه أو معنى (ب/ ١١٠)
من النصوص رأوه مؤثراً في الحكم .

وأما الحكم جزاماً ، أو بالهوى والطبيعة - فهو عمل أهل
البدعة والألحاد .

وأما دعوى من قال : إن الأجماع لا ينعقد الا عن قياس
وخبر الواحد - فباطل ؛

لأن الأجماع المبني على الدليل المحتمل لما كان حجة -
فعلى الدليل المتيقن أولى ؛

ولأن الأجماع ليس الا اتفاق أهل الأجماع على حكم واحد .
وقد وجد الأجماع والاتفاق وارتفاع التنازع والأختلاف ، الا أن
سبب هذا الأجماع - هو الدليل القطعي من الكتاب والسنة
المتواترة والدليل العقلي .

(١) أي بدون معرفة وتقديره . جاء في اللسان مادة جَزَفَ ٢٧/٩ ،
(الجَزَفُ المجهول القَدْر مكيلاً كان أو موزوناً والجَزَافُ
والجَزَافَةُ والجَزَافَةُ بِيَعَكَ الشَّيْءُ واشْتَرَا **رُكْهُ**
بِلاَ وَزَنٍ ولا كَيْلٍ) .

(٢) أي ادخالا للشئ الى غير أهله . جاء في اللسان ماد ت نَحَتُ
٩٨/٢ (والنَحِيْتُ الدَّخِيلُ فِي القَوْمِ) .

وسبب ذلك الأجماع - هو الدليل المحتمل ،

والمقصود هو الحكم دون السبب .

ومتى وجد الأجماع يجب أن يكون حجة بالدلائل الموجبة

(ج/ ١٣٩)

لكون / الأجماع حجة .

قولهم : إنه لا حاجة :

فنقول : متى ثبت أنه حجة فالحاجة ثابتة الى مطلق

الحجة والدليل ، وفي كثرة الدلائل ^(١) يتيسر على الناس

ليطلبوا الحق بأي دليل اتفق لهم وأيسر عليهم .

وذلك جائز .

أليس أن الله تعالى - شرع ثلاثة أشياء كفارة في باب

اليمين على طريق التخيير ^(٢) وما ذلك الا للتيسير والتخفيف؛

ولأننا وجدنا في حادثة واحدة ^(٣) - الكتاب ، والخبر المتواتر .

وان كانت الحاجة الماسة ترتفع بأحد هما فكذلك ^(٤) اذا وجد

الأجماع معهما ^(٥) ؛

ولأن أكثر ما في الباب أنه لا حاجة ^(٦) ، ولكن فيه فائدة

(١) أي من الدليل القطعي والمحتل .

(٢) ان خير بين الاعناق أو اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم

(٣) مثل مشروعية الحج والصيام .

(٤) في ب : (فكذا) .

(٥) مثل تحريم ربا النسيئة .

(٦) ولا يلزم من انتفاء الحاجة عدم وجود فائدة في كثرة

الأدلة .

- وهو ما ذكرنا : من التيسير والتخفيف ورفع المؤنة عن طلب الحق بالأجتهد ، ولما فيه من زيادة التأكد وطمانينة القلب .

قال الله تعالى - خبراً عن ابراهيم - عليه السلام - أنه قال : (رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى ، قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنَنَّ ؟ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي) (١)

وأما في زمن النبي - صلى الله عليه وسلم - فيجوز أن ينعقد الأجماع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم - فيكون الأجماع حجة ، وقول الرسول حجة ، فيكون حجتين .

وهكذا نقول : في الأم السابقة : أن الأجماع حجة ، طنا قلنا (٣)

والجواب عن شبهة أصحاب الظواهر : أنهم إن أنكروا كون الخبر الواحد حجة كالقياس - فالدليل (٤) قائم عندنا فيمنى عليه .

وان سلموا خبر الواحد - ويكون الأجماع المبني عليه حجة مع الاحتمال - فكذا الأجماع المبني على القياس .

(١) سورة البقرة ، آية : ٢٦٠ .

(٢) في النسخ : (يجوز) .

(٣) وهو كون اجماع الأمة السالفة مع قول رسولهم حجتين .

(٤) وهو احتجاجاً ^{هنا} بخبر الواحد وأن لم يحتجوا هم به .

وما قالوا : إن الأجماع لا يبدل له من داعٍ لا يختلف آراء الناس
ودواعيهم فكذلك ، ^(١) ولكن وجد ههنا داعٍ معبرٌ - وهو معنى
النصوص من الكتاب ، والسنة ^(٢) .
والكلام فيه وقع ^(٣) .

(١) أى نحن نقول بذلك .

(٢) فالفائدة من الأجماع تقرير المعنى المراد من الآية
أو الحديث .

(٣) أى في معنى النصوص - وهى العلة - الذى هو
موضع الخلاف .

- فصل -

في

السبب المعرف للاجماع

فنقول : العلم بوجود الأجماع يحصل بالحس
 أما في حق أهل العصر الذي ينعقد فيه الاجماع؛ فيحصل (١)
 لهم العلم بحس السمع اذا كان الأجماع من حيث القول ،
 وبحس البصر اذا كان الأجماع من حيث الفعل ، حيث
 شاهدوا اجتماعهم على فعل واحد .
 وأما في حق غير أهل العصر الذي وجد فيه الأجماع ؛
 فيحصل (٢) العلم بحس السمع لا غير - وهو خبر الناقلين اليهم
 عن الأجماع السابق .

شم النقل بطريقتين بالتواتر ، والآحاد .

- ١- اما بالتواتر : فلنقلهم خبر الرسول - صلى الله عليه وسلم -
 يكون القرآن كتاب الله تعالى المنزل عليه ، وفرضيه
 خمس صلوات في كل يوم وليلة في أوقاتها ، وفرضيه الزكاة
 والحج وصوم رمضان .
- ٢- واما بطريق الآحاد ؛ فكثير:
 من ذلك : ما روى عن عبدة السلماني : أنه قال :
 ما اجتمع أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على شيء

(١) في النسخ : (حصل) .

(٢) في النسخ : (يحصل) .

كَاجْتِمَاعِهِمْ عَلَى الْأَرْبَعِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَتَحْرِيمِ نِكَاحِ الْأُخْتِ فِي عِدَّةِ
الْأُخْتِ^(١) : وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

— فصل —

فى

بيان محل الأجماع

فنقول : محل الأجماع المتفق عليه - ^(٢) هو أمور الدين .

فأما أمور الدنيا - نحو أمر الحرب وغيره - إذا أجمعوا على
الحرب في موضع معين ورأوا ذلك هو الصواب - هل يجوز لواحد
منهم أو لأكثرهم الخلاف لهم بعد إنقضاء : مدة التأمل ؟
اختلفوا فيه :

قال بعضهم : ^(٣) إن الأجماع لا يكون حجة فيه :

-
- (١) لم أعر على هذا الأثر في كتب الحديث وقد ذكره الفقهاء
كابن قدامة في المغني ٥٤٤/٦ ، وفي المجموع ٢٢٧/٦ وابن
الهام في فتح القدير ١٣٢/٣ .
- (٢) أنظر المعتمد ٤٩٤/٢ والأحكام لابن حزم ٤٩٤/٤ ،
والأحكام للآمدي : ٤٠٦/١ وكشف الأسرار : ٣٥١/٣ .
والمحصل : ج٢ ق ١/٢٩١ واستثنى الرازي ما يتوقف
العلم بالأجماع على العلم به كاثبات الصانع وقد رته عليه
واثبات النبوة - كما سيأتي استثناء المصنف له في ص ٧٨١ .
- (٣) منهم القاضي عبد الجبار - في أحد قولييه ، وأبو الحسين
البصرى ، ورجحه السمعاني في القواطع -
أنظر المعتمد : ٤٩٤/٢ ، وتيسير التحرير : ٢٦٢/٣ .

وقال بعضهم : (١) يكون حجة .

وجه قول الأولين : ان حال الأمة في أمر الدنيا ليس

بأعظم من حال النبي - صلى الله عليه وسلم - في ذلك .

وقد روى في قصة التلقيح : أنه قال : (أنا أعلم بأمور

دِينِكُمْ وَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأُمُورِ دُنْيَاكُمْ) (٢) .

وكذا اذا رأى النبي - عليه السلام - رأيا في الحرب -

وعند الصحابة الرأي غيره يراجعونه فيه ويبيثون أن الصواب

في غيره ، الا اذا بين أن ذلك عن وحي .

فكذلك الاجماع .

وجه قول الآخرين : ان أدلة الاجماع حرمت المخالفة

للاجماع من غير فصل بين أمور الدين والدنيا فيجب العمل بها .

وكذا نقول - في حق النبي - عليه السلام - في أمر الحرب

وغيره : ان قال : عن وحي - فهو الصواب .

(١) هو أحد تولى القاضي عبد الجبار ، وبه قال الرازي ، والآمدي

وابن الحاجب ، والسبكي ، وابن الهمام .

أنظر : المحصول ج ٢ ق ١ / ٢٩٢ والأحكام : ٤٠٧ / ٢ ، وشرح

العقد ٤٤ / ٢ ، والمحلبي على جمع الجوامع ١٩٤ / ٢ ، وتيسير

التحرير : ٢٦٣ / ٣ . وهناك رأي ثالث ذكره الامام الرازي في المحصول ج ٢ ق ١ / ٢٩٢

وهو / (إنه حجة بعد استقرار الرأي واما قبله فلا) .

(٢) أخرجه مسلم في الفضائل : ١٨٣٦ / ٤ وابن ماجه : رقم

الحدِيث ٢٤٧١ وأحمد في المسند : ١٦ / ٥ و ١٢٨ / ٦ -

بغير هذا اللفظ .

/ وان قال عن رأي وتدبير - وان كان خطأ لا يقرّ عليه . (ج / ١٤٠)
ويظهر الصواب .

إما بالوحي^(١) أو بإشارة من أصحابه^(٢) فيقرّ عليه ،

وفي الأجماع بعد وجوده لا يحتمل الخطأ فلا فرق بين الأمرين ،
ثم على قول من جعله^(٣) إجماعا : هل يجب العمل به في

العصر / الثاني أم لا . . . - كما في الأجماع في أمور (ب / ١١١)
الدين ؟

ان لم يتغير الحال : فكذلك .

فأما^(٤) اذا تغير الحال : فتجوز^(٥) لهم المخالفة ؛ لأن

أمر الدنيا مبنية على المصالح العاجلة وذلك يحتمل السزوال
ساعة فساعة ؛ والله أعلم .

(١) كما في أسرى بدر ، واذنه للمنافقين بالتخلف عن غزوة تبوك

(٢) كما حدث له في نزوله ببدر منزلا غير مناسب عسكريا فاعترض

على ذلك الحباب بن المنذر بن عمرو بن الجموح . فقال :

يا رسول الله أهذا منزل أنزلك الله أم هو الرأي والمكيدة ؟

فقال بل هو الرأي والمكيدة فقال : ليس هذا بمنزل

فانهض بنا حتى تنزل أدنى ماء من القوم ونغور ما وراءه من

القلب ، ثم نبني حوضا فنملاءه فنشرب منه ولا يشربون

فاستحسن رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الرأي وفعله ،

أنظر الروض الأنف شرح سيرة ابن هشام ؛ ٥ / ٩٨ .

(٣) في ب (جعل) .

(٤) ساقطة (اما) من ب .

(٥) في النسخ (يجوز) .

فأما في أمور الدين - فمتى ^(١) وجد الأجماع - سواء كان
 في أمر شرعي أو في أمر عقلي - يكون الاجماع حجة ، الا في
 حكم عقلي فلا بد ^(٢) من معرفته حتى يصح الأجماع : نحو معرفة
 الله تعالى ، ومعرفة النبوة ، وصحة المعجزة ، وصفة العلم ،
 والحكمة ، والعدل لله تعالى ،
 حتى اذا عرفوا الله تعالى على هذه الصفات وعرفوا
 النبوة وصحة المعجزة ،
 ثم أجمعوا على اثبات الوحدانية لله تعالى ، ونفي الألسه
 الثاني - يكون ^(٣) الأجماع صحيحاً موجباً للعلم قطعا .
 وكذا لو أجمعوا على جواز رؤية الله تعالى ، وخلق أفعال
 العباد ، ونحو ذلك يكون اجماعاً موجباً للعلم قطعا : والله أعلم .

(١) في النسخ : (متى) .

(٢) في النسخ : (لا بد) .

(٣) جواب اذا عرفوا .

- فصل -

في

بيان حكم الأجماع

قال عامة أهل القبلة: ^(١) بَأَنَّ ^(٢) إجماع كل عصر - ممن
 الأمة - صواب وحجة ان وجد الاجماع بالقول في
 الوجوب، والحل، والحرمة، ونحوها .

وانه يوجب العلم به قطعاً .

فاما اذا وجد الأجماع من حيث الفعل - فانه يدل على
 حسن ما فعلوا وكونه مستحباً ^(٣) ولا يدل على الوجوب مالم توجد
 قرينة تدل عليه، على ما ^(٤) روى : مَا اجْتَمَعَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ -
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى شَيْءٍ كَاجْتِمَاعِهِمْ عَلَى الْأَرْبَعِ قَبْلَ الظُّهْرِ،
 وَأَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ وَلَا فَرَضٍ. ^(٦)

- (١) أنظر: المعتمد: ٤٨٢/٢، وروضة الناظر: ص٧٢، والمنحول:
 ص٣٠٩، والتبصرة: ص٣٤٩، والأحكام للآمدي: ٣٢٨/١،
 والمحصل: ج١ق٢/٢٤٦ والبرهان: ١/٦٧٥ .
- (٢) بينا سابقاً أن المصنف زاد الباء في أول أن الواقعة في صدر
 مقول القول في أكثر تعبيراته - وهو تعبير غير سليم الا اذا
 ضَمَّنَ فَعْلُ الْقَوْلِ معنى فعله آخر لازم - كما اعتقد - مثلاً .
- (٣) هذا في القربِ أما إن كان في غير العبادات والقرب - كأن فَعَلَ
 كُلُّ الْمُجْتَهِدِينَ أمراً من أمور المعاملات: فانه يدل على الأباحة .
- (٤) (ما) ساقطة من ب .

(٥) تقدم تخريجه في ص ٧٨٨ .

(٦) اي : الاجماع على سنة الظهر القبلية .

وقال النظام والقاشاني - من المعتزلة - ^(١) إنه ليس بحجة قطعاً ، وإنما هو حجة في حق العمل .
وقالت الأمامية ^(٢) : إن أجمعوا على موافقة قول إمامهم ،
يكون الأجماع حجة وإن كان على مخالفة قول إمامهم - لا يكون حجة .
وفي الحاصل - عندهم - الحجة قول الامام ويجوز أن يقولوا :
كلاهما ^(٣) حجة - كما قلنا - في إجماع الصحابة في حال حياة
النبي - صلى الله عليه وسلم - إن الأجماع حجة ، وقول النبي -
صلى الله عليه وسلم - وحده حجة أيضا .
وقال أصحاب الظاهر ^(٤) : بأن إجماع الصحابة حجة لا غير .

(٢١) أنظر التبصرة : ص ٣٤٩ .

والأمامية فرقة من الشيعة وهم القائلون بإمامة علي بعد
النبي صلى الله عليه وسلم نصاً ^{وتعييناً} وتعييناً صادقاً من غير تحريض
بالوصف بل عينه الرسول صلى الله عليه وسلم بعده ، إن أهم
أمر يتركه الرسول بعد فراغه من هذه الدنيا - هو تعيين
الامام ويعتبرون الاعتقاد بذلك ركناً من أركان الدين .
أنظر الملل والنحل للشهرستاني بهامش الفصل لابن حزم :
٢١٩/١

(٣) أي المجمعون والامام .

(٤) أنظر الأحكام لابن حزم ٤ / ٦٠٥ والتبصرة ص ٣٥٩ وهو احدى
الروايتين عن أحمد بن حنبل / أنظر الأحكام للآمدى : ١ / ٣٢٨ ،
وكشف الأسرار : ٣ / ٢٤٠ ويقول الشوكاني : إنه ظاهر كلام
ابن حبان : أنظر ارشاد الفحول : ص ٨٢ .

وقال بعضهم : (١) المعتبر هو اجماع عترة الرسول -
صلى الله عليه وسلم .

وقال مالك : (٢) إن اجماع أهل المدينة وحده كاف ، ولا يعتبر
اجماع سائر الأمصار دون اجماعهم .

وشبهة المخالف (من وجوه ثلاثة ؛

أحدها) - (٣) - إحالة (٤) الأجماع .

وبيانه من وجوه :

أحدها - أن الأجماع لا يتحقق مع اختلاف الأمكنة وتباعد ها
قولاً ، خصوصاً اجماع غير الصحابة - رضى الله عنهم .

(١) وهم الزيدية والأمامية من الروافض : كشف الأسرار ٢٤١/٣ .

(٢) كشف الأسرار ٢٤١/٣ والأحكام لأبن حزم ٥٠٧/٤ ،
والأحكام للآمدى ٣٤٩/١ .

(٣) ما بين القوسين هو الموجود في النسخ وارى زيادته ولعله
من النساخ ان أن المصنف لم يذكر - فى تفصيله سوى
أقسام الإحالة ولم يذكر بقية الأوجه الثلاثة كما يظهر
من أسلوبه فتأمل .

ولعله ذكرها فى أصل هذا الكتاب الذى اختصره منه
ولم يذكرها هنا وغفل عن حذف هذا .

(٤) أى إن وقوعه مستحيل .

والثاني - أن كل واحد منهم يحتفل أن يكون مخطئاً فسي
قوله ورأيه .

والأجماع - هو اجتماعهم ، ويستحيل أن يكون قول كل واحد
منهم محتلاً للخطأ ويكون مع الجميع صواباً ؛ لأن الأجماع
مركب من الآحاد (١) .

ألا يرى : أنه إذا كان كل واحد من الجماعة أسود
يستحيل أن لا يكون الجميع سوداً .

وكذا إذا كان كل واحد مهيأ يستحيل أن لا يكون قول
الكل صواباً فكذا هذا .

والوجه الثالث - أن الأجماع لو انعقد : إما أن ينعقد
عن نص أو أمانة ، ولا يجوز أن ينعقد عن نص ؛ لأنه لو كان عن
نص لوجب عليه نقله ، وإذا نقلوه وقع الاستغناء عن الأجماع
ويكون الحجة هو الدليل (٢) .

ولا يجوز أن ينعقد عن أمانة (٣) ؛ لأن الناس خلقوا على همم
مختلفة وآراء متفاوتة ، فلا يجوز أن يتفقوا على رأي واحد مطنون .
بخلاف الأجماع ، على رأي عقلي محض ؛ لأنه صدر عن علم .

(١) فإذا كانت الآحاد محتلة للخطأ فيعد اجتماعها يقي
ذلك الاحتمال .

(٢) أي النص المنقول .

(٣) أي ظن واجتهاد .

والوجه الرابع - أنه لادليل على صحة الأجماع ؛ فان الدليل :
إما عقلي ، أو سمعي :

١- والدليل العقلي : لا يمكن به إثبات كون الأجماع موجباً
للعلم قطعاً ؛ لأن العقل يجوز اجتماع أهل العصر
على الخطأ ،

فان / الناس- في زمان الفترة - كلهم على الكفر والضلال (ج / ١٤١)
والخطأ ، ولذلك^(١) قالوا : إن اجماع المسلمين من الأمم
المتقدمة : لا يكون حجة .

ومن قال : إن اجماع هذه الأمة حجة - يقول بالدلائل^(٢)
المسعية ، فمن لم يجوز اجماع هذه الأمة على الخطأ عقلاً^(٣)
يلزمه أن لا يجوز اجماع الأمم المتقدمة ؛ ان العقل لا يختلف ؛
ولأنه يجوز أن تجتمع الأمة بأسرهم على قول واحد لشبهة دعوتهم
اليه لكنهم ظنوها حجة فأعرضوا عن نقل تلك الشبهة لظنهم
أنها حجة ؛

كما اذا أجمعوا عن خير متواتر أو سماع من النبي -
صلى الله عليه وسلم - فانهم لا ينقلون الحجة لاكتفائهم بنقل الحكم
عن نقل الدليل .

(١) أى لأجل تجويز العقل اجتماع أهل العصر على الخطأ -
يجوز أن يجتمع أهل الفترة على ذلك .
(٢) أى بواسطة الاستدلال على حجية اجماع بالدلة السمعية
(٣) لاحتمال اجتماعهم على الخطأ .

وإذا احتل هذا كيف يكون حجة مع الأحتمال ؟!

وهذا بخلاف رواية الجماعة الكثيرة الحديث عن النسبي -

عليه السلام - لأنهم رووا كما سمعوه حساً (١) .

والكذب من جماعة لا تتصور عليهم المواضعة (٢) - لا يتحقق (٤)

وأما الأجماع المبني على الظن - دون حقيقة العلم - فتدخله (٥)

الشبهة من جهة الهوى والطبيعة ووسوسة الشيطان ، وان كان

لا يحتل الكذب .

٢- والدليل السمعى : في حيز الأحتمال ، وأدنى وجوهه -

المجاز والأضمار.

وجه قول العامة - الدلائل السمعية ، والعقلية .

أما السمعية :

١- فمنها - قول الله تعالى :

(أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) (٦)

الله تعالى ألزم طاعة أولي الأمر وأوجب / قبول قولهم ، (ب/ ١١٢)

(١) فى ج (عما) .

(٢) أى بواسطة الحس لا بواسطة الشبهة التى يظنون انها حجة .

(٣) هو الاتفاق على الوضع والكذب .

(٤) خبر قوله : والكذب .

(٥) فى النسخ (يدخله) .

(٦) سورة النساء : آية ٥٩ .

والأُتباع لرأيهم ، والأُنقياد لحكمهم - ولا إجماع بدون رأي
أولى الأمر إذا كانوا من أهل الأجماع فيجب القول يكون الأجماع
واجب العمل لا محالة .

٢- ومنها - قوله تعالى : (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ
إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ)^(٢)

- أي إلى كتاب الله وسنة الرسول - عليه السلام -

والله تعالى أمر بالردّ اليه عند التنازع ، لارتفاع التنازع
ووجود الاتفاق والأجماع منهم .^(٣)

فلولا^(٤) أن العمل^(٥) بالأجماع واجب ، وإن حكّمه حكّم
الكتاب والسنة - لم يكن للأمر بالردّ اليه عند التنازع
لارتفاع التنازع وحصول الاتفاق والأجماع - معنى .^(٦)

٣- ومنها - قوله تعالى : (وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَاللَّي
أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ)^(٨)

الله تعالى أخبر أن العلم يحصل بالاستنباط للمستنبطين .

(١) في ب (فاناً) وصواب الآية ما ذكرنا .

(٢) سورة النساء آية : ٥٩ .

(٣) في أوب (بينهما) .

(٤) في النسخ (لولا) والأصح دخول الفاء التفرعية هنا .

(٥) لفظ العمل ساقط من أوب .

(٦) اسم يكن مؤخرًا .

(٧) في النسخ : (إلى الله) . وصواب الآية ما أثبتناه .

(٨) سورة النساء . آية : ٨٣ .

والاستنباط - هو الاستخراج بطريق الرأي والاجتهاد .
 وفي إجماع الأمة يدخل المستنطقون بلا خلاف بين الأمة .
 فلو لم يشهد بالعلم في الأجماع - وفيهم المستنطقون الذين
 شهد الله تعالى لهم بالعلم فيما استنبطوا - يكون خلفاً^(١) في
 خبر الله تعالى ،

فيجب القول بكون الأجماع موجباً للعلم ، حتى لا يكون
 خلفاً^(٢) في خبر الله تعالى وجل عن ذلك .

٤- ومنها - قوله تعالى : (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ
 تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ)^(٣) .

فإن الله تعالى : وصف هذه الأمة بكونهم أمراء بالمعروف
 ناهين عن المنكر .

فلو^(٣) لم يجعل ما أجمعوا عليه حقا - وقد أمرُوا
 بذلك وَنَهَوْا عن ضده - لصاروا أمراء بالمنكر ناهين عن
 المعروف ،

وهذا خلف في خبر الله تعالى - جل عن ذلك .

(١) بضم الخاء واللام - أي كذبا في خبر الله تعالى .

(٢) سورة آل عمران . آية : ١١٠ .

(٣) في النسخ (لو) والأولى دخول الفاء التفريعية .

٥- ومنها - قوله تعالى : (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا
لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ) (١)

والاستدلال بالآية من وجهين :

أحدهما - أنه وصف جملتهم بالعدالة - وهي الاستقامة
في الدين والقيام في الحق والصواب .

فلو (٢) جاز خروج الحق عن جملتهم - لكان شهادة الله
لجملتهم بالحق كذبا - تعالى الله عن ذلك .

ولا يقال : إن الأمة لا تخلوا عن العصاة والفساق ؛ لأننا

نقول : إنه ما وصف (٣) كل واحد منهم بانفراد بالعدالة
بل ووصف جملتهم بذلك (٤) عند اجتماعهم على شيء

إن عند اجتماعهم يظهر الحق والصواب

فلولا (٥) أن عند اجتماعهم يظهر الحق والصواب - لم
يصح (٦) وصف جملتهم بذلك مع جواز الخطأ والكذب على

كل واحد عند الانفراد .

(١) سورة البقرة . آية ١٤٣ .

(٢) في النسخ (لو) .

(٣) (قا) نا فيه - أي لم يصف .

(٤) في أوب (فذلك) .

(٥) في النسخ : (لولا) .

(٦) في النسخ (والا لم يصح) ولا موجب لوجود : والا - في

جواب لولا .

والثاني - قال (لِيَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ) وصف جملتهم

بكونهم شهداء^١ وسماهم بذلك .

والشاهد: اسم للمُخْبِرِ بطريق الصدق حقيقة .

فأما الكاذب - فلا يسمى شاهداً على الحقيقة .

والكلام لحقيقته .^(١)

فلولا^(٢) أنهم عند / الأجماع صدقة^(٣) فيما أخبروا - لم يكن (ج/ ١٤٢)

اسم الشهداء^٤ لهم بطريق الحق .

٦- ومنها - قوله تعالى : (وَالسَّابِقُونَ الْأُولُونَ مِمَّن

الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ)^(٤)

والله تعالى وصف التابعين للصحابة بالأحسان وسماهم

بأسم المدح وجعلهم أهلاً لرضوانه .

فلولا^(٥) أنهم أصابوا الحق في اتباع الصحابة ، وان الصحابة

كانوا على الحق - لما وصفهم بذلك ،

فدل أن خروج الصحابة والتابعين جملة عن الحق والصواب

باطل .

(١) أى الأصل فى الكلام حَمْلُهُ عَلَى حَقِيقَتِهِ لِأَنَّهُ مَوْضُوعٌ لَهَا .

(٢) فى النسخ (لولا) .

(٣) جمع تكسير مفرد صادق .

(٤) سورة التوبة . آية ١٠٠ .

(٥) فى النسخ (لولا) .

٧- ومنها - قوله تعالى : (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تَوَلَّهْ مَا تَوَلَّىٰ . . . الآية)^(١)
 الْحَقَّ الْوَعِيدَ الشَّدِيدُ بِاتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ ،

وما أجمع عليه المؤمنون وعملوا به : فهو سبيلهم وطريقهم
 فلولا أن إجماع المؤمنين واجب العمل به مطلقاً لحقهم
 الوعيد الشديد باتتباع غير سبيلهم ؛

ولأنه سوى بين مشاققة الرسول - صلى الله عليه وسلم - وبين
 اتباع غير سبيل المؤمنين في الوعيد ، ثم ترك مشاققة الرسول
 واجب قطعاً ، فكذا ترك اتباع غير سبيل المؤمنين .

٨- ومنها - قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ
 وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ)^(٢)

الله تعالى أمر بالكون مع الصادقين - وهو عبارة عن
 متابعتهم في أفعالهم - والمراد منه جملتهم ، إذ يتصور
 الكذب من كل واحد منهم عند الانفرد ، فهذا دليل
 على وجود الصدق عند الاجتماع قطعاً .

أما السنة :

فما^(٤) روى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال :

(١) تمامها : (تَوَلَّهْ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصِّلْهُ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا) سورة
 النساء آية ١١٥ .

(٢) في النسخ (والا لما لحقهم) ولا موجب لدخول : والا .

(٣) سورة التوبة . آية : ١١٩ .

(٤) في النسخ (ما) .

(لا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى الضَّلَالَةِ)^(١)

وروى : (لا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى خُطَايَ)^(٢) وروى (يَدُلُّ اللَّهُ

مَعَ الْجَمَاعَةِ)^(٣)

وروى : أنه سئل عن خُمَيْرَةَ^(٤) يتعاطاها الجيران فقال :^(٥)

(مَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنًا)^(٦)

وروى (الشَّيْطَانُ مَعَ الْوَاحِدِ وَمِنِ الْاِثْنَيْنِ)^(٧) (أبعد)^(٨)

(١) فى ج (ضلالة) وقد تقدم تجريحه فى ص ٧٣٠ .

(٢) أنظر الرواية فى الترمذى : ٤٦٦/٤ ، وابن ماجه : ١٣٠٣/٢

وأبو داود فى بذل المجهول : ٦/١٩ .

(٣) تمامه (وَمَنْ شَدَّ شَدَّ فِي النَّارِ) أخرجه الترمذى : ٤٦٦/٤ .

(٤) هي - والله أعلم - خُمَيْرَةُ العجيين : يتعاطاها الجيران

بالتبادل أو الاستقراض بعضهم من بعض .

(٥) فى ج : (الحيران) .

(٦) قال العجلوني - فى كشف الخفا : ١٨٨/٢ - رواه أحمد

فى كتاب السنين عن ابن مسعود وهو موقوف حسن ، وأخرجه

البيزار ، والطيالسي ، والطبراني ، وأبو نعيم ، والبيهقي فى

الأعتقاد عن ابن مسعود أيضا ،

وقال الحافظ بن عبد الهادى مرفوعا عن أنس باسناد ساقط .

والأصح وقفه على ابن مسعود .

ونقل ابن نجيم فى الاشباة والنظائر ص ٩٣ عن العلاءى أنه قال :

(لم أجده مرفوعا فى شيء من كتب الحديث أصلا ولا بسند

ضعيف . وإنما هو من قول ابن مسعود رضى الله عنه ، وأخرجه أحمد

فى مسنده : ١ / ٣٧٩ .

(٧) فى ب (اثنين)

(٨) جاء لفظ الحديث فى الجامع الصغير (الشَّيْطَانُ بِهِم بِالْوَاحِدِ

والاثنين فاذا كانوا ثلاثة لم يهيم بهم) رواه البيزار عن أبي هريرة

ثم قال المناوى : قال الهيثمى : فيه عبد الرحمن بن أبي الزناد =

وروى (مَنْ خَالَفَ الْجَمَاعَةَ قِيدَ شِبْرٍ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ)
 (١) عن عنقه

وفى رواية (مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ) .

وهذا الحديث ورد بألفاظ مختلفة .

فأن ورد بطريق الآحاد - فهو متواتر من حيث المعنى

لوجهين :

أحد هما - أنه روى بروايات مختلفة والمعنى واحد - وهو
 بمنزلة ما روى في حق حاتم^(٢) الطائي : أنه أعطى لفلان كذا ،
 ولفلان كذا ، ولفلان كذا ، وكل حادثة في نفسها في حد الآحاد
 ولكن جعلتها اخبار عن وجود حاتم فصار وجوده ثابت بطريق التواتر .
 والثاني - أن الصحابة والتابعين أجمعوا على أنه لا يجوز
 مخالفة ما أجمعوا عليه :

/ وهذا حكم لا يعرف الا بدليل سمعي فدل على أنهم (ب/١١٣)
 سمعوا عن النبي - صلى الله عليه وسلم - هذا الحديث أو نظائره
 فيكون كالمخصوص عن النبي - صلى الله عليه وسلم - تواتراً ، فلا يجوز تركه .

= وهو ضعيف ، وأعله ابن القطان بعبد العزيز الأصم وقال لا يعرف .
 فالحديث لا يصح ،
 وفي الميزان عبد العزيز الأصم فيه جهالة ، ثم أورد هذا الحديث
 أنظر فيض القدير ٤ / ١٨٦ .
 وجاء فيه أيضاً ٦ / ٢٧٠ بلفظ : (الْوَاحِدُ شَيْطَانٌ وَالْأُثْنَانِ
 شَيْطَانَانِ وَالثَّلَاثَةُ رُكْبٌ) .
 رواه الحاكم في مستدركه عن أبي هريرة على شرط مسلم .

(١) تقدم تخريجه ص ٧٣ .

(٢) هو حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشر الطائي القحطاني ،
 أبو عدي ، فارس ، شاعر ، جواد ، جاهلي يضرب به المثل بجموده
 من أهل نجد . توفي في السنة الثامنة بعد مولد النبي -
 صلى الله عليه وسلم / أنظر الاعلام ٢ / ١٥١ .

وأما المعقول - فمن وجوه: (١)

أحدّها - أنّ موضع الاتفاق ما جهل العقلاء على الرجوع اليه عند التنازع بما عند هم من المشابهة بين المتنازع فيه وبين المجموع عليه ليردوا^(٢) المتنازع فيه اليه في حق الحكم .
فلولا^(٣) أنّ الاجماع حجة عند الله تعالى - لما^(٤) نزع^(٥) الكل الى الأجماع ، فكان رجوعهم اليه - لخلق الله تعالى طباعهم عليه - دليلا على أنه حجة ،

كما أنّ أهل المعقول لما فزعوا الى العقل عند إشتباه المصلحة عليهم بخلق الله تعالى^{العقل} داعياً الى مباشرة الحسن وطريقا لمعرفة الأشياء - كان حجة .

وكذا متى وقع الأشتباه في الألوان فزعوا الى حاسة البصر للتمييز - كان دليلا عليه ، فكذا هذا .

(١) في النسخ (من) .

(٢) أي ليقبسوا .

(٣) في النسخ (لولا) .

(٤) في النسخ (والا لما) ولا موجب للفظ والا في جواب لولا .

(٥) في النسخ (فرع) بالراء وما أثبتناه أصح بالنسبة لاسلوب

الكلام ومثله ما يأتي في قوله (كما أنّ أهل العقول لما

فزعوا) .

ومعنى فزع اليه - رجع اليه : اللسان ٢٥٢/٨ .

والثاني - أن الناس مع اختلاف همهم وتفاوت أغراضهم
 لن يتصور اجتماعهم على شيء إلا لدواعٍ واحد يدعوهم اليه
 أو دواعي متفقة الدعاء إلى شيء واحد .

فما اختلاف الهمم وتباين الأغراض - فما^(١) يمنعهم
 عن الاجتماع على شيء واحد جزافا واتفاقا -

كما لا يتصور اتفاق الجماعة الكثيرة على مأكل واحد ومشرب
 واحد في يوم واحد .

وذلك الداعي لا يخلو : إما أن كان هو التقليد أو الشبهة
 أو الدليل الراجح ، أو الدليل الموجب للعلم .

/ والأول^(٢) : باطل ، فإن كثيرا من الأمة لا يجـزـون
 التقليد في أمور الدين لأهل الاجتهاد ، بل الأكثر منهم
 على هذا الاعتقاد ،

فلا يتصور أن يوافقهم عليه تقليدا ، فد^(٣) أنه لا يتصور
 الأجماع على شيء بالتقليد .

والثاني^(٤) - وهو اعتراض شبهة دعت الكل على ذلك الحكم -
 وذلك في موضع غالب الظن والاجتهاد - وهو في خبر الواحد
 والقياس ، لرجحان عدالة الراوي ، أو رجحان معنى من معاني

(١) في النسخ (ما) .

(٢) هو التقليد .

(٣) في النسخ (دل) والأولى ادخال الفاء التفرعية .

(٤) يشمل الشبهة والدليل الراجح .

النصوص : في كونه علة الحكم - فباطل أيضا ؛
 لأنه لا يتصور أن تعم الشبهة جميع المكلفين ، لأن الله
 تعالى : كلفهم طلب الحق والصواب ، فلا بد أن يكون
 لهم طريق الوصول اليه .
أما الشبهة - فتكون ^(١) لتحقيق الأبتلاء ليدفع الشبهة
 بالحجة بالاستدلال بطريق موضوع للحق والصواب .
 فاما بطريق الوصول - فيكون ^(٢) تكليف ماليس في الوسع
 وأنه محال عقلا وشرعا على ما عرف .
 ومع قيام طريق الوصول الى الحق ، وطريق الوقوع في
 الشبهة - فطريق الحق أوضح فلا يتصور أن يقع الكل في
 الشبهة مع وجود الاجتهاد .
 وطلب الحق لأبتغاء وجه الله تعالى ويقعوا في الخطأ
 ولم يكن البعض مصيبا للحق ، فكان اجتماعهم على حكم - دليل
 الأصابة بيقين ، دفعا للحالة ،
 وازا بطل الوجهان صح الثالث - ^(٣) أنهم اجتمعوا
^(٣) للدليل قاطع - وهو الخبر ^(٤) المتواتر ، الا أنهم تركوا الرواية
 ونقلوا الحكم دون الدليل ؛ لكونه مقصودا دونه .

(١) في النسخ (يكون) .

(٢) في النسخ (يكون) .

(٣) هو أن الداعي الدليل الموجب للعلم .

(٣) في ب (بدليل) .

(٤) في ج (خبر) .

ألا ترى أن اجتماع جماعة - لا يتصور تواطئهم على الكذب -
على رواية ما شاهدوه أو سمعوه من الرسول - صلى الله عليه وسلم -
يكون ^(١) موجبا علما قطعيا ، فإذا نقلوا الحكم وتركوا الرواية
يجب أن يكون حجة .

والثالث ^(٢) : وهو أنه ثبت بالدليل القطعي على أن نبينا -
صلى الله عليه وسلم - خاتم الأنبياء - عليهم السلام ، وشريعته
دائمة قائمة الى قيام الساعة .

فمتى وقعت حوادث ليس فيها نص قاطع : من الكتاب والسنة
فمتى اجتمعت الأمة على حكمها ^(٣) ولم يكن اجماعهم موجبا للعلم
وخرج الحق عنهم ووقعوا في الخطأ .

أو متى اختلفوا في ذلك وخرج الحق عن أقوالهم -
فقد ^(٤) انقطعت شريعته في بعض الأشياء فلا تكون ^(٥) حجة
شرعية كلها دائمة فيؤدي الى الخلف في خبر الله تعالى -
جل الله عن ذلك ، فوجب ^(٦) القول - ضرورة - يكون الأجماع
حجة قطعيا فتدوم الشريعة بوجوده ، حتى لا يؤدي الى المحال .

(١) خبران .

(٢) من أوجه المعقول .

(٣) أي الحادثة .

(٤) جواب متى .

(٥) في النسخ (يكون) واسمها الضمير يعود الى الشريعة .

(٦) في النسخ (وجب) وصيغة التفريع بالفاء أصح .

ولايقال : إن الأجماع دليل في حق العمل ، وكذا القياس
 وخبر الواحد ، فلا يؤدي الى انقطاع الشريعة ؛
 لأننا نقول : إننا نعمل بالقياس وخبر الواحد على اعتبار
 إصابة الحق ظاهرا .

وعلى الجملة : لا يخرج الحق عن أقوال الأجهتاد ، فمتى
 جوزتم خروج الحق عن أقوال أهل الأجهتاد فيما اختلفوا فيه
 وفيما أجمعوا عليه - لم يجب العمل بما هو باطل ، وتبين
 أن ما أتوا به لم يكن شريعة النبي - صلى الله عليه وسلم -
 بل يكون عملا بخلاف شريعته فتنتقطع شريعته في حق ذلك
 الحكم أبدا : والله الموفق .

والجواب عن شبهات الخصوم :

أما دعوى عدم تصور الأجماع واحالته - فباطل .
 ١- قولهم : كيف ينعقد الأجماع مع تباعد الأمكنة ؟ !
 فنقول : هذا في زمن الصحابة والتابعين ظاهر ، فان الاسلام
 قريب ، وأهل الأجهتاد أكثرهم بالمدينة ، والذي ذهب
 الى بعض البلاد يمكن الوقوف على رأيه بالتراسل ^(١) والتكاتب .

(١) بان يرسل بعضهم الى بعض . جاء في اللسان مادة رَسَلُ :

(٢٨٢ / ١١) ترأسل القوم ارسل بعضهم الى بعض .

فاما بعد ظهور الدين الحق في البلاد؛ فيبلغ^(١) حكم الأجماع
الحادث في بعض البلاد اليهم بعد مضي الزمان فينتشر بالنقل
من نصب لآظهار الحق ، بطريق التراسل والكتابة وحضور
القاصدين للحج من البلاد

كما ظهر^(٢) أصل الدين الحق / وأصل الشرائع. (ب/ ١١٤)
والكلام في هذا الفصل وقع^(٣).

فاما متى بقي واحد من أهل الاجتهاد على الخلاف - فلا

اجماع .

٢- وقولهم : انه يحتمل أن يكون كل واحد منهم مخطئا .

فنقول : ايش تعنون بهذا ؟!

أ - إن غنيتم أن كل واحد من أهل^(٤) الاجماع يجوز أن يكون

قوله خطأ لو انفرد / بذلك - فهذا مسلم . (ج / ١٤٤)

(١) في النسخ (يبلغ) .

(٢) أي كان سبب انتشار دين الاسلام دين الحق بواسطة

السبل التي ذكرها المصنف وكذا بسبب كثرة تجوال

الدعاة وسفرهم في سبيل الله تعالى .

(٣) ان كثير من الأحاديث النبوية انتشرت الى العلماء في أقطار

الأرض بسبب تلقيها مكاتبة وقد عقد علماء علم الحديث بابسا

للنقل والأجازة مكاتبة .

(٤) ساقطة من : ب .

٣- وان عنيتم أن كل واحد منهم محتملاً للخطأ اذا اجتمعوا

- فهذا ممنوع^(١) وانه ليس بمحال^(٢).

وانما المحال : ان لو قلنا : أن كل واحد من هؤلاء المجمعين على هذا القول المعين - مخطئ ، والكل في ذلك / مخطئين^{مخير} ، أو قول كل واحد محتمل بأنفراده ، وعند الاجتماع بخلافه ، كما ذكرتم من الأمثلة^(٣) ونحن لا نقول هكذا .

بل نقول : إن انفراد كل واحد - من أهل الأجماع مثلاً على قول في مسألة واحدة - فقول كل واحد محتمل للخطأ . فاما اذا قال واحد قولاً والآخرون قالوا : مثل قوله - فلانقول أن قول كل واحد منهم محتمل للخطأ ، فبطل دعواهم .

وأما الثالث^(٤) - فباطل ، فانه يجوز أن يجمعوا عن نـص

ودليل قاطع لكن لم ينقلوه إكتفاءً بالأجماع على الحكم .

(١) لأن الأجماع والاتفاق على الرأي من عدة مجتهدين : نفسي للخطأ عن أي فرد منهم .

مثال حسي : كل نحوود من أعواد سنبله الحنطة اذا يبس ضعيف ومحتمل للانكار ولكن اذا جمعنا من هذه الأعواد مائة عود جملة واحدة لا يبقى احتمال لكسر احدها ولم يبق ضعيفا وبالتالي لا يمكن كسره مجموعا مع المائة .

(٢) وهذا الغرض بصورة عامة - أي احتمال ان كل واحد يعتريه الخطأ ليس محالاً إنما المحال اذا اجتمعوا على قول معين فمن المحال أن نقول أحد هم مخطئ في هذا القول .

(٣) في ص ٩٥ من المثال بالواحد الأسود مع الجماعة السود .

(٤) من أوجه شبه الخصوم - وهو قوله : إما أن ينعقد عن نـص أو أمانة .. الخ .

ويجوز أن يجمعوا بناءً على خبر الواحد والقياس بحسنا
 للظن بالراوي وتعويلا على ما اعتمدا عليه من معنى النص -
 علة الحكم - فانه يجوز أن يجتمع جماعات كثيرة على شبهة
 حملتهم عليه ^(١) وصارت الشبهة داعية لهم على الاجتماع - فلا يجوز
 أن يكون الدليل الراجح حاملهم على الاجتماع ^(٢)، غير أن الشبهة
 لاتعم الكل ^(٣)، والحق يعم : على ما ذكرنا ^(٤).

٤- وقولهم : إنه لا دليل على صحة الاجتماع - لا يصح ، فانا
 قد أقمنا الدلائل السمعية والعقلية ^(٥).

٥- قولهم : إن الدلائل السمعية محتلة - فليس كذلك وللخصوم
 عليها شبهات يمكن دفعها بأدنى تأمل ونظر.
 وقد ذكرناها مع الأنفصال عنها في الشرح.

(١) أي على الاجتماع .

(٢) أي قد يكون الدليل المرجوح - كخبر الواحد والقياس -
 داعيا وحاملهم على الاجتماع والدليل الراجح - كالنص -
 غير داع وحامل على الاجتماع .

(٣) أي الفارق بين الشبهة والدليل الراجح أن الشبهة قد
 لاتعم أي لا يجتمع عليها الكل ، والحق يعم .

(٤) في ص ٧٩٧ الذي تبين لنا هناك أن الشبهة لا يقع فيها
 كل المجمعين .

(٥) تقدمت من ص ٧٩٧ الى ٨٠٠ .

٦ - فاما قولهم : ان العقل يجوز اجتماع أهل العصر على

الخطأ - فليس هكذا : لما ذكرنا (١)

قولهم : ان اجماع الأمم الماضية ليس بحجة - ممنوع (٢)
لما ذكرنا (٣) من المعنى .

وقولهم : في زمان الفترة الناس كلهم على الكفر والضلال -
ليس هكذا ، فانه لا بد أن يكون البعض على الحق (٤) . لكن لا قوة
لهم ولا غلبة حتى يظهروا الحق - وهم يدعون الى الحق في السر ،
لغلبة الكفرة وقوتهم وشوكتهم .

وقولهم : انه يجوز أن يجتمعوا على جواب واحد لشبهة
جملتهم على ذلك - فهو ممنوع : على ما ذكرنا (٥) والله الموفق .

(١) في ص ٨١ في الرد على قولهم كل واحد من المجتهدين
يحتل الخطأ .

(٢) في أوب (ممنوع) .

(٣) في ص ٨١ وهو جواز اجتماع جماعات كثيرة على شبهة
همثلهم عليه وصارت الشبهة داعية لهم على الاجتماع .

(٤) مثل ورقة ابن نوفل ، وريان الشنبي كانا على دين عيسى ، وأسعد

أبو كرب الحميري ، وقس بن ساعدة بن أياد بن معد ، وزيد

ابن عمرو بن قُقبل وأمية بن أبي الصلت الثقفي ، وعبيد اللعين

جحش ، وعثمان بن الحويرث . فانهم كانوا على الحنفية - دين

سيدنا ابراهيم :

أنظر الروض الأنف شرح سيرة ابن هشام ٣٤٧/٢ - ٣٥٥ .

(٥) في ص ٨٠ حيث قال (فلا يتصور أن يقع الكل في الشبهة مع

وجود الاجتهاد وطلب الحق لا بتغاء وجه الله . . الخ) .

واذا ثبت ما ذكرنا - بطل دعوى إختصاص الأجماع بقراءة
الرسول - صلى الله عليه وسلم - وبالصحابة ، والأختصاص
بالمدينة ؛

لأن الدلائل التي تدل على كون الأجماع حجة قطعية
لا توجد الفصل بين زمان وزمان ، ومكان ومكان .

فلا يجوز التقييد من غير دليل :

والله أعلم .

- فصل -

واما بيان أن الاجماع الذى هو حجة نوع واحد أو أنواع

فقد ذكر بعض^(١) مشايخنا الاجماع على أقسام^(٢)، وجعل
البعض موجبا للعلم قطعا - دون البعض - وهذا ليس بصحيح .
وانما الصحيح : إنما هو أجماع فهو حجة قطعية ، لما ذكرنا
من الدلائل^(٣) .

وأما من طعن في كونه إجماعا لبعض ما ادعياه .
فالجواب عنه قد مر^(٣) - والله أعلم .

(١) نسبة ابن الهمام في التحرير الى فخر الاسلام ان قال :

إن كان من الصحابة نصا فهو قطعى - يكفر جاحده - -

كاجماعهم على خلافة أبي بكر وقتال مانعى الزكاة

وان كان من بعدهم فهو ظني - يضل منكره ولا يكفره .

/تيسير التحرير ٣ / ٢٦٠ .

(٢) من ص ٧٩٧ الى ٨٠٥ .

(٣) في الجواب عن شبهاتهم ص ٨٠٩ فما بعدها .

— فصل —
في
القياس

الكلام في هذا الفصل في مواضع :

أحدها :

- في تفسير القياس لغة ،
- وفي بيان حدّه وحقيقته في عرف لسان الفقهاء والمتكلمين ،
- وفي بيان مشروعية القياس وكونه دليلاً في الأحكام ،
- وفي بيان أنواع القياس ،
- وفي بيان ركن القياس ،
- وفي بيان شروط القياس ،
- وفي بيان حكم القياس ،
- وفي بيان الفاسد من القياس والاستدلال ،
- وفي بيان ما يتصل بالقياس من التوابع .

أما بيان تفسير القياس لغة :

فنقول : إن القياس في اللغة يستعمل في شيئين :
أحدهما - التقدير .

يقال : قس النعلَ بالنعل - أي قَدِّرْ بِهِ .

ويقال : قاس الجراحة بالميل إذا قَدَّرَ عمقها به ، ولهذا
سمى الميل مقياسا ومسارا .

ويستعمل ^(١) : بالتشبيه يقال : هذا الثوب قياس هذا الثوب
إذا كان بينهما مشابهة في الصورة والرقعة ، أو القيمة ^(٢) .

ويقال : هذه المسألة قياس تلك المسألة : إذا كان بينهما
مشابهة في وصف العلة .

ثم الفقهاء والمتكلمون : إذا أخذوا حكم الغائب من
الشاهد ^(٣) ، وحكم الفرع من الأصل ^(٤) في العقليات والشرعيات -

سموا ذلك قياسا ، لتقديرهم / الغائب بالشاهد والفرع بالأصل (ج/ ١٤٥)
في الحكم والعلّة ، وتشبيهم أحدهما بالآخر .

-
- (١) في ب (أو يستعمل) وهذا ثاني الاستعمالين .
(٢) أنظر المعنيين في الصحاح مادة قيس: ٩٦٨/٣ حيث جاء
فيه : (قست الشيء على الشيء : قدرته على مثاله .)
ثم قال : (تقيس فلان ، إذا تشبههم أو تمسك منهم بسبب
أما يحلف أو جوار أو هلا) .
(٣) هذا في العقليات كقياس بعث الأجسام على خلقها أولا أو على
أخراج النبات بعد نزول المطر على الأرض المجدبة .
(٤) هذا في الشرعيات - كقياس الأرز على الحنطة في حرمة الربا .

وأما بيان حدّ القياس وحقيقته عند الفقهاء والمتكلمين :

فقد اختلفت عباراتهم ، وأكثرها فاسدة ، وبعضها قريب من

الصحة .

نحو قولهم :

١- القياس : ردُّ حكم المسكوت عنه الى المنطوق به ،^(١)

أو اعتبار غير المنصوص بالمنصوص في الحكم بمعنى جامع بينهما^(٢) .
وهذا فاسد ؛ لأنه ليس^(٣) بحدّ شامل .

فان هذا يستقيم في الشرعيات - دون العقلية ؛ لأن المسكوت
والنطق والنص يذكر في باب الألفاظ ؛ ولأنه لا بدّ من

المعنى الجامع . وبعد بيانه / لا بد من بيان الصلاح والاثّر . (ب/ ١١٥)

٢- ونحو قولهم :

القياس : هو تعدية حكم الاصل - بعلة - الى فرع هو
نظيره .^(٤)

(١) عرفه به أبو علي الشاشي في أصوله بهذا المعنى ص ٣٢٥ .

(٢) هذا التعريف معطوف عطف تفسيري على سابقه .

(٣) لفظ (ليس) ساقط من أوب .

(٤) بهذا عرفه صدر الشريعة في التنقيح ، الا أنه وصف العلة

بقوله : (متحدة لا تدرك بمجرد اللغة) ~~للتخرج~~

دلالة النص .

أنظر شرح التلويح : ١٠٢ / ٢ .

وهو فاسد؛

لأنَّ حكم الأصل - من الحَلِّ والحرمة وعلته - وصف الأصل .
والانتقال على الأوصاف والتعدية - مُحال (١) .

ولكن يثبت مثل حكم الأصل بمثل عليه في الفرع؛ (٢)

ولأنَّ القياس يجري بين المعدومين - بأن يقاس المعدوم

بعدم الوجود بالمعدوم - الذي لم يوجد (٣) -

كما يقاس زوال العقل (٤) وعدمه بسبب الجنون بعدم العقل

في الطفل في حق سقوط الخطاب بمعنى جامع بينهما - وهو

العجز عن تفهم الخطاب وأداء الواجب .

(١) قد أنكر صدر الشريعة هذا إذ قال : التعدية لا تشعر بانتقاله من الأصل بل تشعر ببقائه في الأصل ومثله بتعدية الفعل من الفاعل إلى المفعول ؛ إذ معنى التعدية فيه أن الفعل كما يتعلق بالفاعل يتعلق بالمفعول . ثم مبنى الاستحالة على قاعدة (العَرَضُ لا يقوم بمكانين) والعرض لا يقوم بمكانين إذ كان باعتبار واحد أما إذا كان باعتبارين - فلا مانع ، قال السواد في موضع باعتبار وفي موضع آخر باعتبار آخره والمنوع سواد بمكان معين .

أنظر : شرح التلويح : ١٠٦/٢ .

(٢) مراده : أن حرمة الخمر لا سكاره ليست هي المنتقلة إلى البيرة مثلاً بل حصل في البيرة حكم الخمر بسبب وجود مثل العلة فيها .

(٣) في ب : (والذي) .

(٤) أي بعدم وجوده .

وذكر الأصل والفرع في المعدوم؛ فاسدٌ ؛ لأن الأصل :
اسم لشيء يبنى عليه غيره ، والفرع اسم لشيء يبنى على غيره - والمعدوم
ليس بشيء . (١)

ولأن الأصل سابق ، والفرع لاحق .

ووصف المعدوم بالسبق والتأخر : لا يصح .

والحد الصحيح : أن يقال :

٣- (القياس إبانة مثل حكم أحد المذكورين بمثل علته في الآخر)^(٢)

وانما ذكرنا لفظ الإبانة - دون لفظ الإثبات والتحصيل ؛

لأن إثبات الحكم وتحصيله وإيجاده - فعل الله تعالى

فهو المَثْبُوتُ للأحكام .

أما القياس : ففعل^(٣) القاييس - وهو تبيين واعلامٌ : أن حكم

الله تعالى كذا وعلته كذا - وهما موجودان في الموضوع

المختلف فيه . (٤)

(١) تفسير الأصل والفرع بالشيء ليس لازماً . أليس بالامكان تفسيرهما

بالمعلوم ، والمُتَعَدِّمُ معلوم .

(٢) وقد نسب هذا التعريف إلى أبي منصور الماتريدي

أنظر: تيسير التحرير : ٢٦٩/٣ ، وكشف الأسرار : ٢٦٨/٣ .

(٣) في النسخ (فعل) .

(٤) وهو الفرع .

وقد اعترض ابن الهمام على هذا التعليل بوجوه :

١- ان الأدلة الأخرى من الكتاب والسنة والأجماع - أيضاً -

مظهرة لامثبة ، بل المثبت هو الله تعالى .

٢- إن إبانة المجتهد الحكم ليس هو نفس القياس ، والتعريف

هنا - هو لنفس القياس .

وانما ذكرنا مثل الحكم ، لأن عين الحكم - من العمل ،
والحرمة ، والوجوب ، والجواز - وصف للأصل ، فلا يتصور
في غيره .

وكذا العلة وصف للأصل ، ولكن يوجد في الفرع مثل حكم
الأصل بمثل تلك العلة .

٤- وان شئت قلت : تبين مثل حكم المتفق عليه في
المختلف فيه بمثل علته : (١) والله تعالى أعلم .

= ٣- لا بد من حذف (مثل) الواقعة قبل الحكم والعلّة لأنّ حكم
الفرع هو حكم الأصل وليس مثله وكذلك علة الفرع هي نفس
علة الأصل . انظر هذا مع سبب اضافة (مثل) في تيسير التحرير : ٢٦٩/٣ .
(١) وهذا التعريف يحكى المعنى للتعريف السابق .

وهناك تعاريف أخرى للأصوليين للقياس نوجزها فيما يأتي :-
١- عرفه القاضي أبو بكر الباقلاني : (أنه حُمِلَ معلوم على
معلوم في اثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بأمر جامع بينهما :
من اثبات حكم أو صفة أو نفيهما عنهما) :

أنظر الأحكام لابن حزم : ٩٢٩/٧ .

وقد اختاره الغزالي في المستصفى : ٢٢٨/٢ وأعتبره الأقرب
الى الصواب ، وامام الحرمين : البرهان : ٧٤٥/٢ وعرفه
به البيضاوي ، أنظر شرحه للأسنوى : ٢٣/٣ ، والسبكي في
جمع الجوامع : شرحه للمحلي : ٢٠٢/٢ (بناني) -

٢- عرفه الشيخ أبو هاشم : (بأنه حمل الشيء على غيره واجراء
حكمه عليه) / أنظر المعتمد : ٦٩٧/٢ .

وقد نبه إمام الحرمين في البرهان ٧٤٨/٢ : بأن الحد غير
ممكن في تعريف القياس وانما يمكن تعريفه برسم يؤنس الناظر
بمعنى المطلوب .

- فصل -

في

بيان مشروعية القياس

فنقول : القياس نوعان - في الأصل :

عقلي ، وشرعي .

فالقياس العقلي : حجة ، وطريق لمعرفة العقليات عند عامة

أهل القبلة . (١)

= وحده قاضي القضاة عبد الجبار : (بأنه حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه بضرب من الشبه) المعتمد : ٦٩٧/٢ ، وقد نسبه امام الحرمين في البرهان : ٧٤٧/٢ الى الاسـتـانـ أبي بكر .

٤ - وحده أبو الحسين البصري : (بأنه تحصيل حكم الأصل في الفرع لاشتباههما في علة الحكم عند المجتهد) : المعتمد ٦٩٧/٢ ، وبه عرفه محمد عبد الحميد السمرقندي في كتابه (الميزان في الأصول) مخطوطة بق ١٧٧

٥ - وحده بعض المتأخرين (بأنه رد فرع الى أصل بما يجمع بينهما) : البرهان ٧٤٧/٢ ويمثله عرفه ابن قدامة في روضة الناظر : ص ١٤٥ ، وأبو يعلى في العدة : ١٧٤/١ .

٦ - وعرف (بأنه مساواة محل لأخر في علة حكم له شرعي لا يدرك من نصة بمجرد فهم اللفظة) وقد إختاره الآمدي في الأحكام ٢٧٣/٣ ، وابن الحاجب : ٢٠٤/٢ وأعتبره ابن الهمام قول الجمهور : أنظر تيسير التحرير : ٢٦٤/٣ .

(١) قال : عند طمة أهل القبلة ، لأنه يوجد بعضهم من قال : انه ليس حجة في العقليات كما سيذكر / أنظر كشف الأسرار :

٢٧٠/٣ ، والتبصرة ص ٤١٦ ، والمنحول : ص ٣٢٤ .

وهو قول البراهمة ^(١) : من الفلاسفة المُقرّين بالصانع المنكرين
للأنبياء عليهم السلام .

قالت السُمَيَّةُ ^(٢) : - من الدهرية ^(٣) : إنه لا طريق لمعرفة

الأشياء : إلا الحسّ وأنكرت كون الخبر والعقل من أسباب
المعارف ^(٤) .

(١) قسم الشهرستاني - في كتابه الملل والنحل - الفلاسفة الى أقسام :

١- حكماء الهند : من البراهمة - وهم لا يقولون بالنبوات

أصلاً
٢- حكماء العرب - وهم شذوذة قليلة ، لأن أكثر حكيمهم فلتات
الطبع وخطرات الفكر ، وربما قالوا بالنبوات .

٣- حكماء الروم وهم منقسمون الى : ضمين

٤- القدماء : اللذين هم أساطين الحكمة .

ب- المتأخرون : وهم مشاؤون ، وأصحاب الرواق ، وأصحاب
ارسطو طاليس ،

٤ - فلاسفة الاسلام . اللذين هم حكماء العجم ،

وان اردت معرفة أسماء الفلاسفة واراها الكلى : فراجع الكتاب آنف
الذكر ١٥٧/١ الى آخر الجزء .

(٢) بضم السين المهبطة وفتح الميم وتشديد هاها هم طائفة نسبت الى

(سَوَقْنَا) بلد في الهند وكانوا يعبدون صنما اسمه (سومنا)

كسره السلطان محمود بن سبكتكين ولد يهيم آراء غريبة كقولهم

بالتناسخ وقدم العالم وان العلم لا يثبت الا بالحواس وينكرون

النبوة / أنظر الفرق بين الفرق ص ٢٧٠ والصحاح ٥/٢١٣٨ ،

وتيسير التحرير : ٣/٣١ وفواتح الرحموت ٢/١١٣ .

(٣) الدهرية هم الذين ينكرون البعث والنشور ويقولون - كما أخبر

الله عنهم (إن هي الا موتتنا الأولى وما يهلكنا الا الدهر)

وأكثر السُمَيَّةِ ينكرون المعاد والبعث بعد الموت / الفرق

بين الفرق ص ٢٧٠ .

(٤) لأن أسباب العلم للخلق ثلاثة عند أهل السنة والجماعة . =

وقالت الملحده^(١)، والأمامية : من الروافض^(٢) والحنابل المشبهة،
والخوارج الا النحدات^(٣) منهم : إن القياس ليس بحجة فـي
العقلیات .

ثم اختلفوا : فيما بينهم .

قالت الملحده والأمامية : الحجة - هو قول الامام المعصوم^(٤) .

وقالت الخوارج والمشبهة : إن الحجة؛ هو ظاهر الكتاب في

العقلیات دون القياس .

وقالوا - في الفروع - إن القياس حجة، لحاجة الناس اليه .

= ١- الحواس السليمة .

٢- والخبر الصادق . أ - الخبر المتواتر .

ب - خبر الرسول المؤيد بالمعجزة .

٣ - العقل .

راجع ص ١١ وبداية شرح النسفية ١/٤٤ - ٦٨ .

(١) جمع ملحده من الحد في دين الله - أي حاد عنه وعدل :

الصاحح ٢/٥٣٤ .

(٢) في أوب (الروافض) .

(٣) هم أتباع نجد، بن عامر الحنفي من الخوارج أقاموا على

إمامته مدة ثم اختلفوا عليه لأسباب عدة وانقسموا ثلاث فرق

ويعتقدون : أن مرتكب الصغيرة المصر عليها مشرك ومرتكب

الكبيرة ان لم يصر فهو ليس بمشرك : أنظر عقائد هم

في الملذ والنحل ١/١٦٥-١٦٩ والفرق بين الفرق للبيهدادى

ص ٨٧ .

(٤) التبصرة ص ٤٢٤، والبرهان ٢/٧٥٠ .

لحدوث الحوادث ساعة فساعة ولا يوجد حكمها في الكتاب .^(١)
 ولا حاجة اليه في العقلية ، لوجودها في الكتاب .^(٢)
 وهذه المسألة من مسائل الكلام :^(٣) يعرف ثمة ان شاء
 الله تعالى .

واما القياس الشرعي :

- وهو القياس في أحكام الحوادث التي لا طريق لمعرفة
 سوى الشرع وليس فيها نص ظاهر -
 فقد اختلف العلماء فيه :

قال عامة الفقهاء والمتكلمين :^(٤) إنه حجة يجب العمل بها .
 وقال أصحاب الظواهر :^(٥) - مثل داود الاصبهاني (٦)

-
- (١) في النسخ (لا) .
 (٢) أنظر روضة الناظر: ص ١٤٧ .
 (٣) راجع مسألة الاجتهاد والخلاف فيها : في شرح النسفية: ١/٢٠٨ .
 (٤) أنظر التبصرة : ص ٤٢٤ والبرهان : ٢/٧٥٣ ، وروضة الناظر:
 ص ١٤٧ والمنحول : ص ٢٢٧ ، وأصول البزدوي على كشف الأسرار:
 ٢٧٠/٣ والمحصل ج ٢٢ ق ٢/٣٦ /
 (٥) أنظر الأحكام لابن حزم ٣/٩٢٩ فما بعدها .
 (٦) هو داود بن علي بن داود بن خلف الأصبهاني المكنى بأبي
 سليمان ، ولد بالكوفة ، ورحل إلى نيسابور في طلب العلم
 فأخذ عن اسحاق بن راهويه وأبي ثور وعن سليمان بن حرب
 وعمرو بن مرزوق وغيرهم ، سكن بغداد وانتهدت اليه رئاسة
 العلم فيها وكان يحضر دروسه أربعمائه صاحب طيلسان أخضر
 وكان ورعا زاهدا صالحا .
 وهو زعيم أهل الظاهر .
 وخلاصة مذاهبهم الأخذ بظواهر النصوص من الكتاب والسنة
 ورفض القياس والرأي .

وممن تابعه ، وقوم من المعتزلة -
 مثل النظام والقاشانسي ، والشطوي (٢) - ان القياس الشرعي
 ليس بحجة (٣) .

وهو قول من نفى القياس العقلي : من الملحدة والامامية
 والخوارج ، سوى الحنابلة ، - فانهم معنا في القياس في الغروع .
 (٤)

= له مؤلفات منها ، ابطال القياس ، وكتاب خبر الواحد ، وكتاب
 الخبر الموجب للعلم ، وكتاب الحجة ، وكتاب الخصوص والعموم ،
 وكتاب المفسر والمجل ، وله كتب في ابواب الفقه : توفى
 ببغداد سنة ٢٧٠ هـ
 أنظر الفتح المبين : ١٥٩/١ .

(١) أنظر المحصول : ج٢ ق٢/٢٢ ، والبرهان : ٧٥٠/٢ ،
 والتبصرة : ص ٤٢٤ .

(٢) هو أبو الحسين أحمد بن علي الشطوي ، من طبقة المعتزلة
 الثامنة ، كان من أهل العلم ويعظم العلم وأهله ويصغر
 قدر العامة : له مناظرات مع الناشئ وغيره : أه :
 أنظر باب ذكر المعتزلة ص ٥٤ . ولم يذكر تاريخ وفاته .

(٣) ما بين القوسين ساقط من أوب .

(٤) المنحول ص ٣٢٤ والتبصرة ص ١٤٧ .

من الكتاب ، والسنة ، والدليل ^(١) العقلي :

أما النصوص من الكتاب :

- ١- فقله تعالى : (وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ الْإِخْفَاقَ) ^(٢)
- ٢- وقال : (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ) ^(٤)
وَالْحَقُّ اسْمٌ لِمَا هُوَ مَعْلُومٌ قَطْعًا ، وكذا الْعِلْمُ حَقِيقَةٌ - ما هو ثابت قطعًا و يقينًا ، فأما ما فيه احتمال - فهو ظن وليس بعلم . والله تعالى : نهى عن القول بما ليس بحق والاتباع لما ^(٥) ليس بمعلوم .
- ٣- وقال الله تعالى : (وَأَنَّ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ) ^(٦)
والحكم بالقياس : ليس بحكم بما أنزل الله ، لأنَّ النُّزْلَ : هو الكتاب والسنة .
- ٤- وقال الله تعالى : (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ) ^(٧) جعل الكتاب كافيًا .
ومن جعل القياس حجة : لم يجعل الكتاب كافيًا .

(١) في ج (دليل) .
 (٢) في النسخ (قوله) .
 (٣) سورة النسا آية : ١٧
 (٤) سورة الاسراء آية : ٣٦ .
 (٥) في أ ، ب (بما) .
 (٦) سورة المائدة . آية : ٤٩ .
 (٧) سورة العنكبوت . آية : ٥١ .

- ٥- وقال الله تعالى : (وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ)^(١)
- ٦- وقال : (وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ)^(٢)
- ولو كان القياس - وهو عندكم - حجة عند عدم النص: يكون^(٣)
- قولا بأن القرآن ليس تبينا لكل شيء .

وهو خلاف النص .

وأما السنة :

- فما^(٤) روى عن رسول الله - عليه السلام - أنه قال : (لَمْ يُزَلْ أَمْرُ بَنِي إِسْرَائِيلَ مُسْتَقِيمًا حَتَّى كَثُرَ فِيهِمْ أَوْلَادُ السَّبَايَا فَقَاسُوا مَا لَمْ يَكُنْ بِمَا قَدْ كَانَ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا)^(٥)
- وفي رواية (لَمْ يُزَلْ أَمْرُ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى وَتِيسِيرَةِ حَسَنَةٍ ، حَتَّى كَثُرَ فِيهِمْ أَوْلَادُ السَّبَايَا . . . الحديث) .

(١) سورة الأنعام . آية : ٥٩ .

(٢) سورة النحل . آية : ٨٩ .

(٣) جواب : لو .

(٤) في النسخ (ما) .

(٥) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ١٨٠/١ عن الجزار عن

ابن عمر بلفظ (لَمْ يُزَلْ أَمْرُ بَنِي إِسْرَائِيلَ مُعْتَدِلًا حَتَّى بَدَأَ

فِيهِمْ أَبْنَاءُ سَبَايَا الْأُمَمِ فَافْتَوَى بِالرَّأْيِ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا .)

قال الهيثمي وفيه قيس بن الربيع وثقه شعبة والثوري وضعفه

جماعة ، وقال ابن القطان : هذا إسناد حسن .

وأما الدليل العقلي :

فهو^(١) أن القياس أدونُ البيانين فإنه يحتمل الغلط ، ولهذا لا يكون حجة عندكم^(٢) مع قيام النص بخلافه ، والله تعالى حكيم فلا يليق بالحكمة أن يبين أحكامه في حق العباد بأدون البيانين مع قدرته على البيان بالأعلى - وهو النص القاطع ؛

ولأن القياس / محتمل للغلط والخطأ ، وإنما يجب العمل (ب/١١٦) بالمحتمل بأعتبار الحاجة ، ولا حاجة ، فإنه يمكن القضاء بالحوادث كلها بما في الكتاب ، والسنة ، والأجماع ، ثم بعد ذلك باستصحاب الحال والبقاء على الحكم للعقل .

ومع هذه الدلائل لا حاجة إلى المصير إلى القياس:

بخلاف القياس العقلي ، فإنه دليل قاطع .

وبخلاف أمر الحرب والتحري في باب القبلة^(٣) ؛

لأن سمة الحاجة ماسة ؛ لعدم إمكان العمل بالدليل القطعي ؛

ولأن القياس الشرعي - عندكم - هو اعتبار غير المنصوص بالمنصوص في

الحكم وهذا غير ممكن ،

(١) في النسخ (هو) .

(٢) أيها القائلون بالقياس .

(٣) أي في اتجاهها عند عدم معرفته .

لأنه ^{لـ}يخلوا : إما أن كان الحكم في النصوص عليه يثبت بعين النص ، أو بالمعنى الثابت في النص ، أو بهما ، أو بالنص في النصوص ، وفي الفرع بالمعنى .

إن قالوا : ثبت بعين النص :

لا يمكن اثباته في الفرع ؛ لعدم النص .

وان قالوا : إنه يثبت بمعنى النص - فهو باطل ؛

لأن هذا الوصف لو كان علة الحكم - لكان يجب بها الحكم قبل ورود النص ؛ لأنها كانت موجودة ، ولا يجوز القول بوجود العلة ولا حكم ؛

ولأن ثبوت الحكم بالنص أمر مقطوع به ، وفي ثبوته بالعلّة

إحتمال .

فلا يجوز قطعه عن النص وإضافته إلى العلة ؛

ولأن الحكم ملازم للنص ، فإنه لم يوجد النص ^(١) إلا والحكم

معه ،

فأما العلة - فقد ^(٢) توجد ولا حكم معها ، فكان إضافة الحكم

إلى ما يلازمه أولى .

ولا يجوز أن يثبت بهما ،

(١) لفظ (النص) ساقط من ب .

(٢) في النسخ (قد) .

لأن ما ثبت بشيئين لا يتعدى الى موضع بأحدهما ،
 ولا يمكن في الفرع تعديه بالنص .
 والوجه الرابع : ^(١) باطل ،
 لأن الحكم في النص اذا لم يثبت بمعناه لا يمكن اثباته
 في الفرع ؛ لأنه لا نص فيه .

والمعنى الذى في النص اذا لم يتعلق به الحكم فكيف
 يتعلق بمثله ؟

بل يجب أن لا يتعلق تحقيقا للماتلة بين المعنيين
 فاذا بطل هذه الوجوه - بطل القول بالقياس ضرورة .
 واما عامة العلماء : فاحتجوا : ^(٢) بالكتاب ، والسنة ،
 واجماع الصحابة ، والمعقول .

اما الكتاب :

١- فقول الله تعالى (فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ) ^(٣)
 والاعتبار : هو النظر في الحكم الثابت في الشيء أنه لأي
 معنى ثبت ، ورد نظيره اليه في الحكم ، وقياس غيره عليه .
قال قائلهم : ^(٤)

اعْتَبِرِ الْأَرْضَ بِأَسْمَائِهَا . . . واعتبر الصاحب بالصاحب

-
- (١) أى بالنص فى المنصوص وفى الفرع بالمعنى .
 (٢) فى النسخ (احتجوا) .
 (٣) سورة الحشر . آية : ٢٠ .
 (٤) لم أعثر على قائل هذا البيت .

أى قسِ الصاحبِ بالصاحبِ في معرفة أخلاقه ، وصفاته ،
والاستدلال : / أن الله تعالى أمر بالاعتبار لأولي الأبصار - (ج / ١٤٧)
وهو المقايسة مطلقا من غير فصل بين العقليات والشروعات ،
فيجب العمل باطلاقه ،

٢- وقوله تعالى : (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ
وَالرَّسُولِ) (١) - أى الى حكم الله تعالى ورسوله ،
ولاشك أن التنازع إنما يقع في الأمر الخفي الذي يحتاج
فيه الى الرأي والأجتهد - دون الحكم الظاهر الجلي ،
ولهذا قال الله تعالى (لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ)
فكان الأمر بالرد الى حكم الله تعالى ورسوله بواسطة
الرأي والأجتهد - يكون أمرا بالمقايسة .

وأما السنة :

فما (٣) روى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم أنه قال
لمعان - رض الله عنه - حين بعثه الى اليمن قاضيا بم تقضي . ؟
قال : بكتاب الله تعالى ، قال : فَإِنْ لَمْ تَجِدْ ؟ قال : بسنة
رسول الله - عليه السلام - قال : فَإِنْ لَمْ تَجِدْ ؟ قال (٤) أجتهد
في ذلك رأيي .

(١) سورة النساء : آية : ٥٩ .

(٢) سورة النساء . آية : ٨٣ .

(٣) في النسخ (ما) .

(٤) لفظ (قال) ساقط من ب .

فقال - عليه السلام : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِهِ

لِمَا رَضِيَ بِهِ رَسُولُهُ - صلى الله عليه وسلم - (١)

لولم يكن القياس حجة موجبة للعمل بعد الكتاب والسنة

لأنكر عليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم ؛ ولما امتدحه به ،

ولما حمّد الله تعالى بتوفيقه لمعان بالعمل بالرأي والأجتهد .

وروى أنه قال : صلى الله عليه وسلم : لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ -

رضي الله عنه - حين بعثه قاضياً : اقض بالكتاب وبالسنة إذا وجدتهما

فإن لم تجد الحكم فيهما - اجتهد رأيك . (٢)

(١) تقدم تخريجه في ص ٦٩٩ .

(٢) لم أعثر على من رفع هذا الخبر ، بل رواه البيهقي في السنن

الكبرى موقوفاً على ابن مسعود - رضي الله عنه - ولفظ

غير هذا وهو :

(أن ابن مسعود قال : أيها الناس قد أتى علينا زمان

لسنا نقضي ولسنا هنالك فإن الله عز وجل قد بلغنا ماترون

فمن عرض له منكم قضاء بعد اليوم فليقض فيه بما في كتاب

الله عز وجل فإن أتاه أمر ليس في كتاب الله عز وجل فليقض

بما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن أتاه أمر ليس

في كتاب الله عز وجل ولم يقض به رسول الله صلى الله عليه وسلم

فليقض بما قضى به الصالحون ، فإن أتاه أمر ليس في كتاب الله

ولم يقض به رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقض به

الصالحون فليجتهد رأيه ولا يقولن أحدكم أنني أخاف وإنسي

أرى فإن الحلال بين والحرام بين وبين ذلك أمور مشبهة

فدع ما يريبك إلى ما لا يريبك) .

السنن الكبرى : ١١٥ / ١٠ .

والاختلاف في معنى النص الخفي يكون بطريق الاجتهاد
والرأي فاذا انتفى هذان الوجهان (١) تعين القول في ذلك
بالرأي والاجتهاد ، فيكون إجماعا منهم على كون القياس هذا
في غير موضع النص .

كيف وقد روي التنصيص على الاجتهاد والرأي والقياس

من البعض ؟!

فانه روى عن أبي بكر - رضى الله عنه - أنه قال - في الكَلالة -

أَجْتَهَدُ فِيهِ رَأْيِي . (٢)

وعن عمر - رضى الله عنه - أنه قال : فِيهَا أَقُولُ فِيهِ بِرَأْيِي . (٣)

وروى / عن علي - رضى الله عنه - أنه قال : اجْتَمَعَ رَأْيِي وَرَأْيِي عُمَرَ - (ب/١١٧)

رضى الله عنه - (على أن أمهات الأولاد لا يُعْنَى ، ثم رَأَيْتُ

بَيَعْنَهُنَّ

(١) أى القول جزافا والخلاف في موضع النص المفسر .

(٢، ٣) لم أعر على هاتين الروايتين بهذا اللفظ بل مارواه

البيهقي في السنن الكبرى؛ ٦ / ٢٢٤ عن الشعبي قال :

قال عمر رضى الله عنه : (الكَلالةُ : ماعد الولد . قال

أبو بكر : الكَلالةُ ماعد الولد والوالدُ ولما طعن عمر قال إنني

لأستحي أن أخالف أبا بكر : الكَلالةُ ماعد الولد والوالدُ)

وبهذه الرواية يمكن الاستدلال على أنهما اجتهدا في

تفسير الكَلالة اجتهادا .

فقال عبيدة السلماني - رضي الله عنه - رَأَيْكَ مَعَ رَأْيِ غَيْرِكَ
أَجَبُ الَّذِي مِنْ رَأْيِكَ وَحْدَهُ . (١)

وعن عمر - رضي الله عنه - أَنَّهُ كَتَبَ فِي كِتَابِ أَبِي مُوسَى
الْأَشْعَرِيِّ (٣) : اِعْرِفِ الْأَمْثَالَ وَالْأَشْبَاهَ وَقِسِ الْأُمُورَ عِنْدَ ذَلِكَ . (٤)

وقال عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - فِي مَسْأَلَةِ
الْمَغْضُوضَةِ : (اُجْتَهِدْ فِي ذَلِكَ رَأْيِي إِنْ كَانَ صَوَابًا فَمِنَ اللَّهِ تَعَالَى
وَإِنْ كَانَ خَطَأً فَمِنَ الشَّيْطَانِ ، وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْهُ بَرِيئَانِ) (٥)

(١) تقدم تخريجه في ص ٤٤٧

(٢) لفظ (أبي) ساقط من : ب .

(٣) هو عبد الله بن قيس بن سليم من بني الأشعر صحابي جليل ، ولد سنة ٢١ قبل الهجرة - في اليمن . وقدم مكة عند ظهور الاسلام فأسلم وأرسله رسول الله مع معاذ إلى اليمن ، ولي البصرة في عهد عمر سنة ١٧ هـ له في الصحيحين ٣٥٠ حديثاً ، توفي سنة ٤٤ هـ .
أنظر الفتح المبين ١ / ٦٥ .

(٤) ذكره ابن حزم في الأحكام ٧ / ١٠٠٣ الا أنه قال . وهذا لا يصح - وقد ذكره بسندين - فقال : في السند الأول عبد الملك ابن الوليد بن معدان وهو كوفي متروك الحديث ساقط بلا خلاف وهو مجهول .
والسند الثاني فيه مجهولون وهو منقطع .

(٥) تقدم تخريجه في ص ١٨٨

فثبت أنهم إنما اختلفوا بناءً على الاجتهاد والرأي فيكون^(١)
اجماعاً منهم على كون القياس حجة .

وأما المعقول :

فهو^(٢) أن من نفي كون القياس حجة من أهل القبلة :

أما أن ينفيه بالحس ،

أو بضروة العقل وبداهته ،

أو بالنص القاطع ،

أو بالنص الخفي الراجح - نحو خبر الواحد وظاهر الكتاب ،

أو بالقياس .

١- لا وجه أن ينفيه بالحس :

لأن نفي كون القياس حجة ليس بأمر محسوس حتى يعرف

بالحس .

٢- ولا وجه أن ينفيه ببداهة العقل ؛

لأن الخلاف لا يجري بين أرباب العقول السليمة في معرفة

البداية ؛ لاستوائهم في العقول^(٣) .

(١) في هذا التلازم نظر: إن الاجتهاد أعم من القياس فكلّ قياس

اجتهاد ولا عكس . وثبوت الأعم لا يستلزم ثبوت الأخص .

ومعظم ما ذكر من الأدلة : هي أدلة لثبوت الاجتهاد بصورة

عامّة ولا يلزم من ذلك ثبوت حجية القياس .

(٢) في النسخ (هو) .

(٣) ان لو كان ينفي ببداهة لا تفق الكلّ على نفيه ولما حصل خلاف

في حجيته وعدمها ؛ لأن العقول مستوية عند الكل .

فالمراد بالمعروف بداية : البديهيّات .

٣- / ولا وجه أن ينفى بالنص القاطع ؛ (ج/١٤٨)

لأنه لا يتصور الخلاف بين أهل القبلة في الحكم
الثابت بالنص القاطع المفسر .

لم يبق الا خبر الواحد والقياس .

وخبر الواحد : محتمل للصدق والكذب .

وترجح الصدق : بعدالة الراوي .

ومعرفتها ^(١) بالقياس والرأى تكون : ^(٢)

وهو أن العدل يجتنب عن سائر الكبائر

فيقياس اجتنابه عن الكذب على اجتنابه عن سائر الكبائر

فكان نفيهم ^(٣) القياس بالقياس وما لا ينفك ^(٤) عن القياس ،

فيكون في نفس القياس اثباته . ^(٥)

وما كان في نفيه اثباته - فهو ثابت ضرورة ،

ولأن القياس حجة في ^(٦) العقليات ، لمعنى -

(١) أى معرفة العدالة .

(٢) أى تحصل .

(٣) فى أوب (تفهيم) وفى ج (نفهم) والصواب ما أثبتناه

(٤) مثل عدالة الراوي أو القائل هنا .

(٥) لأنه استدلال على نفي القول بحجية القياس : بقياس - وهو

قياس اجتناب الكذب على اجتناب سائر الكبائر والاستدلال

بالقياس اعتراف بوجود القياس وصحة لأن الاعتراف بفرد

من أفراد الجنس اعتراف بوجود الجنس .

(٦) أى بالاتفاق .

ذلك المعنى موجود في الشرعيات -
وهو أنه طريق يتوصل به الى العلم الخفي الذي قام له دليل
وعلاقة من حيث الظاهر بوجود سببه - وهو التأمل والنظر
في العلم الظاهر المحسوس ، وذلك هو الأثر ،
فيستدل بالأثر على المؤثر^(١) - كالدخان الدال على النار،
لكونه أثر النار .

أو بالسير والتقسيم ،^(٢)

وغير ذلك من الأعلام^(٣) الذي يتعلق بها ذلك الحكم .

- وهذا المعنى موجود في الشرعيات -

وهو طريق يتوصل به الى ما هو خفي قام دليل على وجوده
من حيث الظاهر -

وهو الوصف المؤثر في ثبوت الحكم ، أو السير أو التقسيم
في أوصاف المنصوص عليه وابطال جميع الأوصاف فيتعين الباقي
وغير ذلك .

(١) كما استدل ذلك العربي على وجود الخالق بقوله :

البُعْرَةُ تَدُلُّ عَلَى الْبُعَيْرِ وَالْأَثْرُ يَدُلُّ عَلَى الْمَسِيرِ سَاءُ ذَاتِ
أَبْرَاحٍ وَأَرْضُ ذَاتِ فَجَاجٍ إِلا يَدُلُّانِ عَلَى اللَّطِيفِ الْخَبِيرِ .

(٢) السير والتقسيم : هو الاستدلال على اثبات حكم بحصر

أوصافه ثم بعد الحصر يبطل ما لا يصلح منها للتعليل

ليكون الباقي الصالح هو العلة - كما تقدم في

سيرة أدلة نفي القياس بالجُزَافِ أو بداهة أو بدليل

قطعي ، أو ظني

(٣) أي العلامات - وهي مسالك علة الحكم .

الا أن الفرق :

في العقلية يعرف كونه مؤثرا من حيث الحسّ والعيان .

وفي الشرعية بالشرع ،

فيكون ذلك ^(١) دليلا قاطعا .

وهذا ^(٢) دليل غالب راجح اذا كان بالاستدلال ،

فيكون الحكم الثابت ^(٣) قطعيًا .

وههنا ^(٤) بخلافه .

ثم القياس العقلي حجة فكذلك القياس الشرعي ،

وهذه المفارقة ^(٥) لا تمنع ^(٦) من صحة الاستدلال ؛

لأن العمل بالعلم الغالب والظنّ الراجح واجب عقلا وشرعا .

١- أما الشرع -

فالحكم بشهادة الشهود عند رجحان الصدق ،

وكذا تقليد القضاء ^(٧) .

والخلاف عند رجحان الصلاح والسداد في حق المقلد

(١ ، ٣) أي في العقلية .

(٢ ، ٤) أي في الشرعية .

(٥) أي في العقلية حجة قطعية وفي الشرعية ظنية .

(٦) في النسخ (يمنع) .

(٧) أي نصب القاضى مبني على غالب ظنّ الصلاح به .

واجراء^(١) أحكام الاسلام على المسلمين - :بناء^(٢) على ظاهر
الاسلام :

ان هو أمر باظن لا يوقف عليه يقينا .

٢- واما العقل - فان القيام من تحت الجدار المائل الذى
يخشى سقوطه غالبا والتباعد عنه - واجب عقلا مع احتمال
السلامة جملة ،

وكذا القرار والتحرز عن السبع الضاري وقطاع الطريق -
واجب عقلا ،

وكذا ركوب البحر للتجارة الربحة حال خوف الغرق غالبا
قبیح عقلاً وعند غلبة السلامة حسن عقلا ، وله نظائر
فى الشرع والعقل .

والجواب عن شبهات الخصوم :

أما النصوص :

فالجواب عن التعلق بها من ثلاثة أوجه :

أحدها - أنه لا حجة لكم فى ظاهر بعض النصوص - من قوله
تعالى (تَبَيَّنَا لِكُلِّ شَيْءٍ) ونحوه ، فانه لا خلاف أنه ليس فى
ظاهر القرآن بيان جميع الأحكام بطريق التنصيص فان كل الأحكام
غير منزل من حيث النص .

(١) عطف على الحكيم وهو مبتدأ

(٢) نائب عن خبر : اجراء

فدل^(١) أن المراد منه من حيث المعاني المودعة فيه ؛
بعضها ظاهر لا يحتاج فيه الى الاستخراج ،
والأغلب يحتاج فيه الى الاجتهاد والرأي ،
فبطل تعلقهم بظاهر النصوص .

ويكون حجة عليكم : في أن المراد هو معاني النصوص .
واعتبار معاني النصوص - هو القياس .

والثاني - أن نقول بموجبها^(٣) ، فإنا لا نقفوا أولاً تتبع
ماليس لنا به علم ولا نشهد على الله تعالى الا بالحق والعلم .

غير أن العلم نوعان : علم ظاهر راجح / ، وعلم قطعي .
والعلم الراجح - كما كان في حق العمل .

فأما في حق الاعتقاد والشهادة على الله تعالى :
أن هذا حكمه - فيشترط^(٤) العلم القطعي ،

فقلنا بكون القياس حجة في الجملة^(٥) بدليل قطعي
ونشهد بكونه دليلاً عند الله تعالى ، والحكم الثابت به حكماً
ثابتاً عند الله تعالى قطعاً ؛ لأجماع الصحابة على ذلك .

(١) في النسخ (دل) .

(٢) في ب (المودع) .

(٣) أي بما تقتضيه النصوص وتوجيهه .

(٤) في النسخ (يشترط) .

(٥) أي اثبات وجوده كائن بدليل قطعي من حيث هو : يفض
النظر عن مفرداته وجزئياته .

وإذا كان في موضع متعين - (١) فلا نقول : ان ذلك القياس
 دليل قطعي ، بل هو دليل ظاهر راجح والحكم الثابت به كذلك (٢)
 فنعتبره في حق العمل احتياطاً / مع احتمال الخطأ في الجملة - (ج / ١٤٩)
 كما في خبر الواحد والشهادات في حق العباد . .
 والثالث - أن نقول : المراد منها (٣) في حال قيام
 النص ، وبه نقول : إنه لا يجوز العمل به في حال وجود النص ،
 وحملنا عليه عملاً بالدلائل كلها ؛ لأن الأجماع حجة مثل الكتاب
 فلا يجوز العمل به على مخالفة إجماع الصحابة .
 وأما ما ذكروا من الأحاديث - فلا حجة فيها ؛ لأنها
 من أخبار الآحاد ، وخبر الواحد لا يكون حجة الا في حق العمل ،
 وكون القياس حجة أولاً (٤) من باب الاعتقاد ، لا من باب العمل ،
 فلا يقبل فيه الآحاد .
 وماروينا من الأخبار وان كانت من الآحاد في الأصل
 لكن صارت مشهورة لقبول الصحابة إياها ؛ لأجماعهم على
 كون القياس حجة .

-
- (١) أي في مسألة معينة أو حادثة معينة .
 (٢) أي راجح فلا يكفر جاحده .
 (٣) أي المراد من النصوص الدالة على تحريم القول بالرأي
 أو عدم كونه حجة .
 (٤) أي في بطلان إثباته ^{لأبي} ~~بطلان~~ إثبات مسأله وجزئياته
 فانها من باب الفروع وليست من باب الاعتقاد .

ثم يجب حملها على حال قيام النص^(١) بدليل اجتماع الصحابة .

أو في حق العمل بموجبه^(٢) وخبر الواحد، يصلح للعمل .
 وأما أنتم فعلمتم^(٣) به في حق الاعتقاد : والله أعلم
قولهم : إن القياس الشرعي أدون البيانين وهذا^(٤)
 ليس بحكمة مع القدرة على البيان بالأعلى .
 وهذا باطل بالعلم الضروري فإنه^(٥) أقوى من العلم
 الاستدلالي ، فإنه^(٦) لا تدخل فيه الشبهة .
 والاستدلالي مما تعتره الشبهة مع كونه دليلاً قطعياً .
 وكذا خبر الواحد .

مع أن قدرة الله تعالى ببيان ذلك الحكم بالأعلى ،
ثم نقول : لم قلتم : بأنه لا يجوز أن يكون الحكمة - في البيان
 بطريق الخفاء لا بطريق الظهور بلا شبهة^(٧) حتى يكون

(١) أي يحمل المراد من الأحاديث التي تنهى عن القول

بالرأي على النهي عند وجود نص من آية أو حديث .

(٢) أي بموجب خبر الواحد أخذنا به في حق العمل .

(٣) في النسخ (علمتم) .

(٤) أي الاستدلال بالأدنى وترك الأعلى

(٥) في النسخ (وانه) .

(٦) أي الضروري .

(٧) أي الأولى أن تجوزوا البيان بطريق الخفاء ليتأمل

السامع ويستخرج ويختير في تكلفه عناء الاستدلال ليثاب

ويؤجر على هذا العناء .

للسامع فضل التعلم بالتأمل ، واستخراج المراد من السؤال ،
أو بالسؤال من هو أظم منه ، أو يكون فيه تحقيق الأبتلاء
بالاستدلال ؟ .

ألا ترى : أن الدلائل العقلية - مع كونها قاطعة - يكون
بعضها خفية لا يدرك الا بالتأمل ؟ ! حتى جرى الخلاف بين
العقلاء فيه .

والله تعالى خلق الشبهات بمقابلتها^(١) ؛ لما رأى من
الحكم^(٢) .

والا لو جعل الدلائل كلها ظاهرة حلية - ما وقع الخلاف
في شيء من الأحكام العقلية والشرعية .

مع أننا لما أقننا الدلائل على شرعية القياس بالكتاب واجماع
الصحابة - يجب القول بوجود الحكم فيه وان كان دون البيانين ؛
لأن الله تعالى لا يشرع حكما من غير حكمة - تعالى الله عن خلافه .
ويجب الاعتقاد بأن فيه حكمة وان لم نفعل وجهها ؛ والله أعلم .

قولهم : إن القياس دليل محتمل للغلط ، وهو حجة
عند الحاجة .

(١) أي بمقابلة الدلائل القطعية .

(٢) جمع حكمة .

قلنا : بلى (١) : إنه دليل محتمل ، ولكن بالناس حاجة الى القياس ، لأن الحوادث - الى آخر الدهر - كثيرة لا تتناهى - وليس في النصوص بيان الكل - فعلى ما شرع الله تعالى الشرائع والأحكام المنصوصة مقصورة (٢) عن الحوادث : تقع الحاجة لهم الى استنباط المعاني المودعة في النصوص ، وان كان الله تعالى قادرا على شرع الشرائع بطريق لا تمس بهم الحاجة الى القياس واستنباط المعاني .

ولا يوصف صاحب الشرع بالحاجة ، لكن على ما رأى الحكمة في شرع الشرائع على هذا الوجه تمس الحاجة بالعباد الى المعاني المودعة والقياس .

وهو (٣) أحكم الحاكمين .

قولهم : إن الحكم في موضع الأجماع والنص إما أن يثبت بالنص ، أو بالعلة أو بهما على ما قرروا .

فنقول : في هذه المسألة اختلاف بين القايسين .

منهم - من قال : يثبت الحكم في المنصوص عليه بعين النص

لا بالعلة ، وانما العلة وضعت دلالة على ثبوت الحكم في الفروع .

وهو قول مشايخ العراق .

(١) الصواب أن يقول نعم لأنه بعد الاثبات .

(٢) حال من المنصوصة .

(٣) أى الله تعالى .

وقال بعضهم : إنَّ الحكم بالعلّة في النص فمتى وجد
مثله في موضع آخر ثبت الحكم فيه .

وهو قول مشايخ سمرقند .

وهو قول الشافعي - رحمه الله (١) .

والأشكال التي ذكرها على القولين والأفصال (٢) عنها

تذكر في تلك (٣) المسألة ان شاء الله تعالى .

ومسألة القياس هل هو حجة ؛ مشكلة ، ومن الجانبين

شبهات عظيمة . وعلى كل دليل سمعي وعقلي اعتراضات وجوابات (٤)

وهي مشروجة في الشرح : / والله الموفق . (ج / ١٥٠)

(١) أنظر رأي الشافعية في جمع الجوامع شرح المحلّي، ٢/٢٣١

(بناني) .

(٢) أي الاجابة عليها .

(٣) سيأتى الخلاف في ذلك في ص ٩٥ في شرائط القياس

والعلّة .

(٤) اذا أردت الاطلاع عليها فراجع التبصرة : ص ٤٢ ، والمحصل :

ج٢ق ٢/٣٦-١٦٤ وأصول السرخسي : ٢/١١٨-١٤٣ .

- فصل -

وأما بيان أنواع القياس فنقول :

القياس - في الأصل - نوعان :

عقلي ، وشـرعي :

وكل واحد من النوعين ينقسم الى أقسام :

أما العقلي :

١- فقسم منه الاستدلال بالشاهد على الغائب بعلّة جامعة

مؤثرة في الحكم . (١)

٢- وقسم : بالتقسيم وسير الأحوال (٢) ، وبالطرد (٣) والعكس

(١) هو مذهب أكثر المتكلمين ومثلوا له بقولهم : العالمية في

الشاهد - يعنى المخلوقات - معللة بالعلم فكذلك فسي

الغائب سبحانه وتعالى ومثله قياس الباري على خلقه في أنه

يُرى بجامع الوجود : ان هو علة الرؤية .

أنظر المحصول ج ٢ ق ٤٤٩ / ٢ والا سنوي على البيضاوى ٣ / ٣٥

والمحلي على جمع الجوامع ٢ / ٢٠٨ .

(٢) كان يستدل على وجود المطر بوجود الزرع ونقول هذا إذا أنه

سقي من نهر أو عين أو بئر أو مطر وبما أنه لا يوجد هنا نهر

ولا عين ولا بئر فانه سقي بما المطر .

(٣) في النسخ (بالطرد) ولا بد من العطف ان الطرد والعكس

مسلك غير السبر والتقسيم .

والطرد : هو كلما وجد الوصف وحد الحكم ، والعكس كلما انعدم ، انعدم

الحكم : أنظر : العضد على ابن الحاجب : ٢ / ٢٤٦ .

مثال الطرد : ان نقول كلما وجد الدخان وجدت النار .

مثال العكس : كلما انتفت النار انتفى وجود الدخان .

وهو أحد المسالك المعروف بالدوران فانه دليل في العقلية .

ويكون التقسيم تارة في العلة^(١) / وتارة في الحكم^(٢) (ب/١١٩)
على ما يعرف في مسائل على الكلام .

(١) السبر في العلة مثل ما ذكرنا في دلالة الزرع على الماء في
المثال السابق .

(٢) التقسيم في الحكم .

كما في الاستدلال على وحدانية الله تعالى بدليل

التمانع - وهو :

أن الآله إما أن يكون واحداً أو أكثر

ويستحيل كونه أكثر لما يلي :

لو فرض وجود الآهين .

فإنما أن يتفقا على وجود زيد مثلا أو يختلفا

فإن اتفقا لزم بعجز كل واحد منهما لا احتياجه الى شريكة

في الأيجاد والعجز على الآله : محال وسواء اتفقا على ايجاد

أو على عدمه . وإن اختلفا - أيضا - لزم عجزهما ولزم المحال .

لأنه ان اراد أحدهما ايجاد والآخر عدمه فان وجدت

الأرادتان لزم الجمع بين الضدين - وهو الايجاد وعدمه .

وهو محال .

وان وجدت ارادة أحدهما فالثاني عاجز ويلزم منه عجز من

نفذت ارادته لأنه شريك العاجز ، وشريك العاجز عاجز مثله .
اذن فلا بد من كونه واحدا لا أكثر .

وهكذا السبر والتقسيم في سائر العقليات .

مثل أن نقول : العالم أما قديم أو حادث فإنا أبطلنا قدمه

فثبت حدوثه .

وهكذا قولنا الله اما قديم أو حادث ، أو اما قادر أو عاجز .

- ٣- وقسم : من الاستدلال بالشاهد على الغائب من حيث الصورة (١)
وهو ليس بصحيح عند أهل الحق .
وعند الدهرية والمشبهة - هو استدلال صحيح ، ويسمونه
الاستدلال بالجزء على الكل - كاستدلال بالنار الحاضرة
على النار الغائبة في الضوء والأحراق ،
لأن النار الحاضرة جزء من النار المطلقة وعلى صورتها ،
فلا جرم : وقعوا في الضلال والكفر .
حتى قالت الدهرية : لو كان للعالم (محدث) (٢) لكان محدثا -
كما في الشاهد أن الباني من جنس المبنى . (٣)
والمشبهة قالوا : ان الفاعل في الشاهد لا يكون الا الجسم
وكذا في الغائب . (٤)

-
- (١) ففي مثالي النار؛ إن النار الغائبة هي عين الحاضرة فهي مشاهدة
حقيقة وغائبة صورة ويعنون بذلك انا حينما نستدل بجزء من
الحوادث الموجودة على وجود الله تعالى أن وجود الله
تعالى هو جزء من وجود الحوادث المشاهدة فهو كالحوادث ،
تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .
(٢) في النسخ (محدثاً)
(٣) أي الباني للجدار والذي هو مشاهد من جنس البناء في
كونهما حادثين فكذا فوجد الحوادث مثلها ومن جنسها .
(٤) يعنون اثبات الجسمية لله تعالى .

ولكن أهل الحق مآلوا الى الاستدلال الصحيح - وهو -
الجمع بين الشاهد والغائب في المعنى الجامع المؤثر - (١) -
دون الجمع من حيث الصورة ومطلق الشبهة على ما يعرف في
مسائل الكلام إن شاء الله تعالى .

وأما القياس الشرعي - فأنواع :

منها صحيحة ، ومنها فاسدة .

والصحيح نوعان : جلي ، وخفي .

والجلي أنواع :

- ١- قياس بالعلة المنصوصة . (٢)
 - ٢- قياس بالعلة المجمع عليها . (٣)
 - ٣- قياس بالعلة المعلومة بديهية العقل . (٤)
- ولا خلاف في هذه الجملة بين العلماء .

- (١) فالأصل المقيس عليه غير الفرع المقيس ولكن هناك جامع جمع
بينهما في اثبات حكم ، فالوجود : هو الذي
جعلنا نقيس رؤية الله على رؤية البشر في المثال السابق .
- (٢) مثل طهارة سور الهرة لعلة الطوفان في قوله صلى الله عليه وسلم
إنها من الطوافين عليكم والطوافات . ومثل الأذى في حرمة قربان
الحائض بقوله تعالى : (قُلْ هُوَ أَذَى فَاعْتَرَلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ)
- (٣) مثل تشويش الفكر في قوله صلى الله عليه وسلم (لا يحكم أحد
بين اثنين وهو غضبان) .
- (٤) كما في السير والتقسيم مثل حصر أوصاف البر في قياس الارز عليه
في الطعم والكيل والقوت ، فيبطل الثاني والثالث ليعتد
الأول - وهو الطعم . مثلاً .

وأما القياس الخفي :

فهو عامة الأقيسة ^(١) ، وفيه الخلاف بين العلماء على ما ذكرنا ^(٢) .
ونظائر هذه الجملة تعرف في فصل بيان ركن العلة ^(٣) .

وأما القياس الفاسد :

فأنواع - أيضا - مثل قياس الشبه ^(٤) ، وقياس الطرد ^(٥) ، ونحو ذلك على ما نذكر ^(٦) : والله أعلم .

-
- (١) أي إذا كان القياس بغير ما تقدم من العلل فالقياس خفي .
(٢ ، ٣) وهو الفصل الآتي المحتوي على تعريف العلة .
(٤) مثاله قياس الوضوء على التيمم بوجوب النية بجامع التطهير إذا يمكن أن ينتقض بغسل النجاسة .
(٥) مثل قياس الخل على الدهن في عدم إزالته النجاسة بجامع عدم بناء القنطرة عليهما فبناء القنطرة وعدمه لا مناسبة له للحكم - وهو عدم إزالته النجاسة .
(٦) في فصل بيان القياس والاستدلال الفاسدين ص ٩٨٩ .

- فصل -

في

بيان ركن القياس (١)

الكلام في هذا الفصل في مواضع :

- أحدهما - في بيان الأسماء التي تطلق على ركن القياس .
 الثاني - في بيان حدّ العلة وحقيقتها عند الفقهاء والمستكلمين .
 والثالث - في بيان مائة الركن (٢) .
 الرابع - في بيان الطرق التي بها يعرف ركن القياس والعلة .
 الخامس - في الفرق بين العلة والسبب ، والدليل .
 السادس - في تقسيم العلة والسبب والدليل .

(١) ركن الشيء جانبه الأقوى ، والمراد به هنا المعنى الجامع بين المقيس والمقيس عليه ، وسمى ركننا للقياس لأنّ به وجوده فهو مناط الحكم . كالقيام والسجود والركوع للصلاة لأنّ بها قوامها .

(٢) (مائة) .

نسبة الى (ما) التي يسأل بها عن ماهية الشيء لأنك ان سألت عن ماهية الانسان قلت (ما هو الانسان ؟)
 وبما أن لفظ (ما) ثنائي الأصل فطريقة النسبة اليه مضاعفة حرف العلة وهنا لا يمكن زيادة الألف للاتقاء الساكتين، بل تزداد الهمزة فتتد فيصر (ماء) ثم تأتي بياء النسبة فيصير (مائي) والمؤنثة (مائة) .
 أنظر القاعدة في أوضح المسالك؛ ٤ / ٣٣٩ .

أما بيان أساء الركن :

فنقول : إنه يسمى أمانة ، وعلماً ، وسبباً ، ودليلاً ، وفقهاً ،
ورأياً ، ومعنىً ، واجتهاداً ، وقياساً ، ونظراً ، واستدلالاً ، وحجةً
وبرهاناً ، وعلّةً ، واعتلالاً .

وانما سمي : أمانة ، وعلماً -

أ - أما على رأى من قال : ^(١) إن الحكم في المنصوص عليه ثابت

بالنص لا بالعلّة ٤

فالوصف المؤثر في المنصوص عليه ٤ هو ركن العلة ؛ لثبوت
الحكم به مع وجود الشرائط في الفرع ؛ لأنه لا حظ له في
ثبوت الحكم في المنصوص عليه لثبوته ^(٢) بالنص .

ويكون علماً ودليلاً على ثبوت الحكم في الفرع ؛ لأنه ^(٣) مالم

يكن النص معلولاً بهذا المعنى المؤثر - ^(٤) لم يثبت الحكم في

الفرع بوجود هذا المعنى .

ب - اما على رأى من قال : إن الحكم في المنصوص عليه يثبت

بالعلّة ^(٥) - فلأن ^(٦) (.) الحكم متى ثبت في النص بالعلّة -

تكون ^(٧) العلة علماً وأمانة على ثبوت الحكم في كل موضع

(١) هم مشايخ العراق - كما سيأتى في ص ٤٥٥ .

(٢) لفظ (لثبوته) ساقط من ب .

(٣) (ما) ساقطة من ب .

(٤) في ب (فلم) .

(٥) هم مشايخ سمرقند كما سيأتى في ص ٤٥٥ .

(٦) في أ : زيادة كلمة (العلة) .

(٧) في النسخ (فيكون) .

وجد فيه مثل تلك العلة على ما قال مشايخنا : ان المستتويين
 في المعنى يستويان في الحكم والفتوى .
 وكذا تسمى سببا مسيبياً ودليلاً ، لأنه يتوصل به الى الحكم
 في الفروع .

والسبب : ما هو طريق الى الحكم ، وكذا الدليل .
 وانما يسمى فقها ، ورأياً ، ومعنى ، لان ذلك المعنى الذي
 هو ركن العلة إنما يتميز من سائر أوصاف النص برأى المستتبط وقصده
 وعلمه .

والرأي : هو رؤية القلب .

والمعنى - هو القصد : مصدر عنى يعنى عناية ومعنى (٤) .

والفقه : هو العلم الخفي المستتبط ، فاطلق هذه الأسماء

على الوصف الذي هو الركن ، لأنه مفعول / فعل المستتبط فهو (ج/ ١٥١)
 مرادُه ومرئية ومعلومة إطلاقاً لاسم المصدر على المفعول (٥) .

(١) في النسخ (يسمى) بالياء .

(٢) ساقطة من ج .

(٣) بكسر البائين .

(٤) جاء في الصحاح مادة عنى ٦ / ٢٤٤٠ (وعنييت بالقول كذا : أى
 أردت وقصدت ، ومعنى الكلام ومعناته واحد) .

(٥) كما في هذا خلق الله - أى مخلوقة .

وكذا يسمى نظراً، واجتهاداً، واستدلالاً؛ لما أنه يُعرف
 بالنظر والتأمل والأجتهاد والاستدلال، فيسمى به، إطلاقاً
 لاسم المصدر على المفعول أيضاً (١).
وانما يسمى قياساً، لأنه متى عرف المستنيط ركن العلة
 في النص قاس غير المنصوص عليه اذا وجد مثله فيه فيكون
 مقيساً عليه .

والقياس - فعل القاييس - مصدر قاس يقيس قياساً (٢)،
 إطلاقاً لاسم الفعل (٣) على المفعول لغة،
 وهذا اذا كان الوصف قابلاً للتعدى .
 فأما اذا كان مقصوراً على مورد النص - فلا يسمى قياساً؛
 لأنه لا يتصور القياس به .

وانما يسمى حجة وبرهاناً؛ لأنه هو الحجة والبرهان في
 اثبات الحكم في الفرع أو فيهما على اختلاف الناس فيه (٤).
 وانما سمي علة واعتلالاً، لأجل معان في اللغة .

(١) أي لكون الوصف مجتهداً ومُستدلاً به .

(٢) جاء في اللسان مادة قاس ٦ / ١٨٧ (قاس الشيء يقيسه قياساً
 وقياساً واقتاسه وقسسه اذا قدره على مثاله) .

(٣) المراد به المصدر، لأنه الحدث في الفعل فيكون المراد
 بالقياس : المقيس. به وبلا استدلال المستدل به .

(٤) العلة مثبتة للحكم في الفرع فقط عند مشايخ العراق وعند
 مشايخ سمرقند في الأصل والفرع وهو مذهب جمهور
 الأصوليين .

قال بعضهم : إن العلة - في اللغة - اسم لعارض يتغير
به وصف المحل بحلوله فيه ؛ ولهذا سمي المرض علة لكونه عارضا
تغير المحل بحلوله فيه من وصف الصحة الي وصف الضعف .^(١)
وقال بعضهم : بأن العلة مأخوذة من العلل وهو الشرية

بعد الشرية .

يقال : عُلَّ بعد نهل .

فالعلل : هو الشرية الثانية ،

والنهل : هو الشرية الأولى .^(٢)

وقال بعضهم : إنها - في عرف اللغة - مستعملة في شيء
يوثر في أمر من الأمور ، سواء كان المؤثر صفة أو ذاتا ، وسواء
أثر في الفعل أو في الترك .

يقال : مجئ زيد علة لخروج عمرو ، ويجوز أن يكون مجئ

زيد له في أن يمتنع عمرو عن الخروج .^(٣)

وقال المتنبى :^(٤)

(١) أنظر تاج العروس ٢٢ / ٨ وأصول السرخسى ٣٠١ / ٢ والتبصرة

ص ٤٦١ ونسبه الزركشي الي أبي بكر الباقلاني والي الكيا وابن

السمعاني : أنظر مخطوطة البحر المحيط ج ٣ ق ١٠٨ .

(٢) أنظر الصحاح : ١٧٧٣ / ٥ .

(٣) المثال هنا العلة صفة والمعلول فعل ومثال ماذا كانت العلة

ذاتا تأثير النار في حرارة الماء .

(٤) هو أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكوفي

الكندي أبو الطيب المتنبى ، الشاعر الحكيم وأحد مفاهير

الأدب العربي له الأمثال السائرة والحكم البالغة والمعاني

المبتكرة .

وَالظُّلْمُ فِي خَلْقِ النُّفُوسِ فَإِنْ تَجِدُ . . . نَاعِفَةً فَلِئَلَّا لَا يُظْلَمَ (١)

سمى المعنى المانع / الظلم علةً وسمى المرض علةً لأنه يؤثر فسى المريض ويؤثر في منعه عن كثير من التصرفات .

فعلى قول الأولين : سعى الوصف المؤثر في الحكم علة ،

لأنه يتغير به حال المنصوص عليه : من الخصوص الى العموم ،

لأن الحكم في النص (مختص بالمنصوص)^(٢) عليه ؛ لأن النص

يتناول له لا غير^(٣) .

ومتى عرف وصف من أوصافه مؤثراً في اثبات الحكم تفسير

حكم ظاهر النص الخاص . من الخصوص الى العموم فيثبت^(٤)

الحكم في أي موضع وجدت العلة فيه .

وعلى قول الآخرين : سعى علة لثبوت الحكم به على

الدوام والتكرر ، ولثبوته مرة بعد أخرى عند تكرر العلة .

وعلى قول الفريق الثالث : سعى به ؛ لأن هذا الوصف

مؤثر في ثبوت الحكم ، إما في الأصل ، أو في الفرع :

= وهو من أشعر الاسلاميين ، ولد بالكوفة في محلة تسمى كنده

واليها نسبته ونشأ بالشام وادعى النبوة في بادية الشام

وقد رجع عن دعواه اياها .

مات قتيلا سنة ٣٥٤ هـ . أنظر الاعلام ١/١١٥ .

(١) أنظر ديوان المتنبي بشرح العكبري ٤/١٢٥ وقد ورد بالديوان

بلفظ . والظلم من يشتم النفوس فان تجد

(٢) ما بين القوسين ساقط من أ .

(٣) في (١) و (ب) : (لم يتناول له) والصواب حذف لم .

(٤) في (ج) : (قثبت)

وهذا الأخير هو الصحيح .

فأما الأول - ففاسد ، فإنَّ الشخص إذا ولد مريضاً يسمى
عليلاً والمرض فيه علةٌ - وهو ليس بمغيرٍ لوصف الصحة .

وكذا إذا ولد الولد أسود فالسواد فيه علة تسمينه وصيرورته

أسوداً وإن لم يكن مغيراً لوصف سابق .

والثاني فاسد - أيضاً - ، لأنَّ هذا الوصف يسمى علة

في أول ما ثبت به الحكم من غير تكرار ، فكيف يصح اشتقاقه من

العُللِ وأنه يقتضى التكرار ؟ !

والله أعلم .

— الفصل الثاني —
في : بيان حدّ العلة وحقيقتها في

عرف الفقهاء والمتكلمين

ذكر القاضي الامام أبو زيد - رحمة الله عليه - وقال :
العلة تفسيرها لغة : اسمٌ لحالٍ يتغير بحلولة حكم
الحال (١) ،

- أو اسم لما أحدث أمرًا بحلولة في المحل لاعتبار اختياره .
- ١- وَحْدُهَا : ما تعلق به الأحداث والأيجاد - بلا اختيار -
بقدر الحلول بمحل الحكم (٢) .
 - ٢- وقال بعضهم : ما يتغير الحكم بحصوله .
 - ٣- وقال بعضهم : هي المعنى القائم بالمعلول يوجب الحكم
بمحله .

-
- (١) الصواب أن يقال : حكم الحال به .
أنظر التعريف في تاج العروس : ٣٢ / ٨ .
 - (٢) وقد عرفها بمثل هذا الجرجاني في التعريفات ص ١٥٤ .
 - (٣) بمثل هذا عرفه أبو يعلى في العدة : ١٧٥ / ١ ، وهو قول
المعتزلة ، لأن العلة عندهم هي المؤثرة في وجود
الحكم ، مخطوطة المحيط للزرکشي ج ٣ ق ١٠٩ .
ومثل هذا ورد في التعريفات للجرجاني ص ١٥٤ .

كالسواد الذي يوجب كون محله أسود .

ومثاله من الشرعيات : نجاسة العين توجب غسل محلها .

٤- وقال بعض أهل التحقيق : إن العلة - في عرف الشرع -

هي التي أثرت حكما شرعيا .

والحكم الشرعي : هو الذي عرف ثبوته بالشرع .

٥- وفي عرف المتكلمين : ما أثرت حكما عقليا - وهو الذي

عرف ثبوته بالعقل وحده .

٦- وقال بعضهم : هي الأمر الذي اذا وجد وجد الشيء

عقبه بلا فصل :

٧- وقال علي بن عيسى النحوي : حدّ العلة : ما كان لأجله

المعلول .

٨- وقال بعض أصحاب الحديث : هي الوصف الذي يتكرر (ج/ ١٥٢)

الحكم بتكرره .

(١) لأن عندهم العلة العقلية : هي العلة الحقيقية ، لأنها

المؤثرة في المعلول حقيقة . أما اطلاقها على الشرعية - فمجاز

(٢) قاله الصيرفي وحكاه سليم عن الرازي في التقريب عن بعض

الفقهاء واختاره صاحب المحصول وصاحب المنهاج :

أنظر إرشاد الفحول ص ٢٠٧ وبه قال صدر الشريعة :

أنظر التلويح ٢/٢٦٣ .

(٣) تقدمت ترجمته في ص ٥٣٨ .

مكتبة جامعة القاهرة

مكتبة جامعة القاهرة

مكتبة جامعة القاهرة

٩- وقال بعضهم : هي المعنى الحادث للحكم واحترزوا به عن النص .

وعن الشيخ أبي منصور الماثريدي - رحمة الله عليه - قال :
١- العلة - هي المعنى الذي اذا وجد يجب به الحكم معه^(١)
وقوله (معه) احتراز عن الاستطاعة مع الفعل .^(٢)

وهذه العبارات فاسدة ، سوى ما ذكرناه عن الشيخ أبي منصور الماثريدي - رحمة الله عليه - فانه هو الصحيح ،
فان العلة : ما يجب^(٣) بها الحكم فان وجوب الحكم وثبوته بايجاب الله تعالى ، لكن اوجب الحكم -
لأجل هذا المعنى وسبب هذا المعنى .

ويجوز أن يقال : يجب به ، لأن الله تعالى قد يفعل الفعل بسبب ويفعل فعلا ابتداء .

وكذا قد يُثبت^(٤) حكما بسبب وحكما ابتداء بلا سبب .

(١) أي الحكم يوجد بسبب المعنى ويوجد مقارنا له وان كانت العلة مقدمة على المعلول رتبة فحركة اليد مقارنة لحركة المفتاح .

(٢) الأحتراز عن الاستطاعة فيه نظر لأنها مع الفعل ، ولكن يحترز بقوله معه عما ورد في التعريف رقم (٦) ان قال اذا - وجد وجد الشيء عقبه .

(٣) ما هنا : نافية - أي لم يوجب بها الحكم .

(٤) أي الله . رباعى من أثبت .

وحكمه وفعله قط لا يخلوا عن الحكمة ، عرفنا وجه الحكمة أولا . .
 ووجهه فساد هذه العلة : تذكر في الشرح على الاستقصاء لكن
 نذكر طرفا منه ههنا .
 فنقول :

قولهم : العلة ما تعلق به الأحداث والأيجاد بلا اختيار
 بقدر الحلول بمحل الحكم - لا يصح ؛

لأننا نقول : إيشش يعني بهذا - إن العلة ما تعلق
 به الأحداث والأيجاد بطريق الحقيقة أم بطريق المجاز ؟ !
 إن عنى بطريق الحقيقة ففساده لا يخفى ، فان المحدث
 والموجد للأشياء - هو الله تعالى ، لكن قد يوجد بلا واسطة
 شيء ، وقد يوجد بواسطة شيء ، ويحدث بسبب وبغير سبب ،
 ولكن الموجد والخالق هو لا غيره .

قال الله تعالى : (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ) (١) وهو (٢)
 مذهب أهل الدهر والطبايع على ما يعرف في مسائل الكلام . (٣)

(١) سورة فاطر : آية ٣ .

(٢) لا يناسب عود الضمير الى ما تقدم لأنه عقيدة أهل السنة والجماعة
 أما أهل الدهر والطبايع فينسبون الفعل الى الدهر والى
 الطبيعة ولعل كلاما ساقطا قبل هذا يتعلق بنسبة الخلق
 لغير الله فقال : وهو مذهب . . الخ أو الضمير يعود
 الى غير الله تعالى .

(٣) اختلف في المؤثر في فعل العبد الى مذاهب .

١- إن المؤثر هي قدرة الله تعالى فقط ولا قدرة للعبد في
 الفعل - وهو مذهب الجبرية .

٢- إن المؤثر هي قدرة الله تعالى مع وجود قدرة العبد
 بدون تأثير لها - وهم الأشاعرة .

وان عنى به المجاز فهى شىء مستعمل بين الفقهاء .
فقالوا : علة موجبة .

ولكن استعمال الألفاظ المجازية : لا يصح فى التحديدات .^(١)
وقولهم : العلة ما يثبت الحكم بلا إختيار - فاسد ،
فإن القتل علة وجوب القصاص - وهو فعل إختيارى ؛
ولأن الحكم يثبت باثبات الله تعالى .
وهو مختار فى اثبات الأحكام وإيجاد الأشياء .
وانما يستعمل لفظ العلة فى السبب والحكم مجازا .
أما لآلة^(٢) للأحكام عند أهل الحق .

-
- ٣- ان المؤثر هى قدرة العبد فقط وهو مذهب المعتزلة .
٤- إيجابه الله تعالى فى العبد القدرة ثم هذه القدرة توجه إلى
الفعل - وهو مذهب الفلاسفة وامام الحرمين .
٥- المؤثر قدرة الله وقدرة العبد معا مع تأثيرهما معا -
وهو مذهب أبي إسحاق .
٦- المؤثر قدرة الله فى اصل الفعل وقدرة العبد فى وصفه -
هو مذهب القاضي الباقلانى / أنظر حاشية خيالى ص ٧٥ ،
ومحصل أفكار المتقدمين والمتأخرين وقد سبق أن ذكرنا موجزا
لخلق أفعال العباد فى ص ٢٢٠ وع ١٦٦ .
- (١) حيث قال - فى الحد : العلة : ما تعلق به الأحداث والأفعال
وانا كان التعلق مجازيا لا يجوز دخول المجاز فى الحدود
كما قال بذلك علماء المنطق .
- (٢) أى لآلة حقيقية - يعنى العلة المؤثرة - وتطلق على السبب
مجازا وأهل السنة يقولون بوجود أسباب للأحكام .
وكان بإمكانه أن يقول : ولا علة للأحكام . . . الخ .

وقول من قال : ما ثبت الحكم عقيبه - يبطل : بالاستطاعة
فانها علة الفعل وأنه يوجد معها . (١)

وانما يصح على قول الخمترلة الذين قالوا : الاستطاعة
قبل الفعل .

وباطل بالحركة فأنها علة صيرورة الذات متحركا وهما
يوجدان معا .

والله أعلم بالصواب .

(١) أى أن الاستطاعة تكون مع الفعل عند أهل السنة فالقول

يكون الحكم عقب العلة غير مطرد ان ينتقض بالاستطاعة

فهى علة الفعل ولا توجد الا معه .

وقد ذكرنا الخلاف فى الاستطاعة فى ص ٨ فى بحث

العزيمة .

- الفصل الثالث -

في

بيان مائة^(١) الركن

فنقول : ركن القياس - هو الوصف الصالح المؤثر في ثبوت الحكم في الأصل ، متى وجد مثله في الفرع يثبت مثل ذلك الحكم فيه قياسا عليه ؛

لأن القياس لما كان رد الفرع الى الأصل لاثبات حكم

فيه - ولا يمكن اثبات حكم الأصل في الفرع بالنص ؛ لأن النص

خاص لا يتناول الفرع - فلا بد أن يكون في الأصل / وصف (ب/١٢١) يجب به الحكم شرعا ؛ حتى يثبت مثله في الفرع بمثل^(٢) ذلك الوصف ؛ إذ لو لم يكن هكذا لا يمكن اثبات الحكم في الفرع ؛ لأن الحكم لا بد له من دليل .

وليس فيه نص ، ولا اجماع .

ولو كان -^(٣) يكون اثبات الحكم نصا لقياسا .

فدل أن الركن ما قلنا ، وان كان لاثبات الحكم بالقياس سوى الوصف الذي ذكرنا - شرائط على ما نذكر ، ولكن الحكم يضاف الى الركن عند وجود الشرائط لا اليها - كالنكاح

(١) تقدم بيان قاعدة نسبه في ص ٨٥٤ .

(٢) في ج (مثل) .

(٣) أي لو حصل ووجد النص والجماع .

ينعقد بالأيجاب والقبول عند وجود الشرائط : من الأهلية
والشهادة ونحوهما .

وثبوت الحكم يضاف الى الأيجاب والقبول - دون الشرائط
فكذا هذا .

هو الصحيح - وهو قول مشايخ سمرقند .

وقال مشايخ العراق : هو الوصف الذي جعل علماً على
ثبوت الحكم في الفرع على ما ذكر: ^(١) إن شاء الله تعالى .

وتفسير صلاح الوصف : الملائمة والموافقة بين الحكم والعلة
عقلاً وشرعاً :

بأن كان لا يستحيل إضافة ذلك الحكم اليه عقلاً بل يحسن :
كإضافة العقوبات الى الجنايات .

وإضافة الثواب الى الطاعات ، وإضافة وجوب الضمان
الى الأتلاف ونحوها .

وتفسير التأثير : يذكر في الفصل الذي يليه ^(٢) .

(١) في فصل بيان شرائط القياس والعلة ص ٩٥٦ .

ان يستبين هناك أن العلة هي المؤثرة في اثبات الحكم
في الأصل والفرع عند مشايخ سمرقند ومؤثرة في اثباته
في الفرع فقط عند مشايخ العراق .

(٢) سنتحدث عن الوصف المؤثر من ص ٨٨٦ الى ص ٨٩٥ .

(ج/١٥٣)

ثم / الوصف - الذي هو ركن العلة .

١- قد يكون لازماً - كالطعم لجريان الربا في المطعومات
عند الشافعي .

٢- وقد يكون عارضاً - كوصف كونه كيلاً في علة الربا عندنا ،
فأنه ليس بلازم ، فإن القليل من الحنطة ليس
بمكيل (١) .

٣- وقد يكون اسماً^(٢) كحرمة الخمر ثبت باسم الخمر :
هو علتها ، لا وصف الاسكار حتى لا يتعدى الى المثلث^(٣) :

(١) مع أن الربا حرام في القليل كالكثير .

(٢) اختلف العلماء في جواز التعليل بالاسم الى ثلاثة مذاهب
وهذا الاختلاف مبني على جواز قياس اللغة وعدمه .

١- جواز التعليل : وهو قول القاضي أبي بكر وابن سريج
وكثير من الفقهاء وأهل العربية والشيرازي وابن أبي هريرة
وبه قال بعض الحنفية - كالسرخسي .

أنظر الأحكام ١ / ٣٨ والتبصرة ص ٤٤ وأصول السرخسي :
١٧٤ / ٢ .

٢- المنع : وهو رأي أكثر الحنفية - وهو القول المختار
لأبي بكر الباقلاني واختاره الآمدي وبه قال ابن القشيري
وابن خويز منداد من المالكية .

أنظر الأحكام للآمدي : ١ / ٧٨ والتمهيد للأسنوي ص ٤٥ .

٣- الجواز إن أمكن تأويله بمشتق - كما ذكر المصنف بقوله
وان عني به المعاني . الخ وان لم يمكن كزيد وعمر ولا يجوز .
نقله عن السمعاني عبد العزيز البخاري في الكشف ٣ / ٣٤٦ .

(٣) هو عصير العنب اذا طبخ حتى ذهب ثلثاه / الصحاح ١ / ٢٧٦

وقد أبيح شربه لغلظه ولا يدعو الى الكثير - بخلاف قليل
الخمر لأن قليله يدعو الى كثيره فحرم القليل كالكثير ، ولأن
في المثلث غذاء .

أنظر شرح الهداية مع فتح القريب : ٩ / ٣٧ .

وحتى يثبت في قليل الخمر لوجود الاسم وان لم يسكر .
 وكذا الجلود ^(١) تتعلق باسم الزنا ، والقذف ، والسرقه ، ونحوها .
 كذا قال بعضهم ^(٢) :

ولكننا نقول : إنَّ عنى به أنه تعلق بعين الاسم - لا يصح ؛
 لأنَّ الاسم يثبت بوضع أرباب اللغة . ولهم أن يسوا الخمر
 باسم آخر .

وان عنى به المعاني القائمة بالذات التي بها استحق هذا
 الاسم - وهو كون المائع النبيء من ماء العنب بعدما على واشتد -
 فهذا مسلم ^(٣) .

ولكن حينئذ يكون هذا تعليق الحكم بالمعنى لا بالاسم .
 ٤- ويجوز أن يكون وصف العلة حكما شرعيا : بأن يقاس الحكم على
 الحكم - كقول الشافعى - في اشتراط النية في الوضوء - هذه
 طهارة حكمية فيشترط فيها النية - كما في طهارة التيمم ^(٤) -

(١) على وزن (مفعول) بضم الفاء والعين جمع (جلد) بفتح
 الجيم وسكون اللام مثل كعب وكعوب ، وفلس وفلوس .
 أنظر شذى العرف في فن الصرف ص ١١٣ .

(٢) منهم الامام السرخسى : وقد تقدم الخلاف في هامش ص ٨٦٩
^(٣) ففى النسخ : (وهذا) .
 (٤) فعلة اشتراط النية في الوضوء - هي وجوب النية في التيمم لأنه

طهارة حكمية وهو حكم ، وفي عدم جواز بيع المدبر - وهى أنه
 ملوك تعلق عنقه بمطلق موت المولى - وهو حكم أيضا

وفي جواز ائابة الفير في الحج عن الميت قياسا على وجوب دين الميت .

أما جواز التعليق بالحكم - ففيه الخلاف الآتى :

١- ذهب البعض الى جواز التعليق به لما تقدم من الأمثلة

ومنهم البزدوى وهو ما أخذ به المصنف وقول عبد الله البصرى

ومعنى الختلة .

أنظر تيسير التحرير ٣ / ٢٨٨ والتبصرة ص ٣٠٠ وكشفا للأسرار ٣ / ٢٤٧ =

وكقولنا : في بيع المدبر :

هذا شخص تعلق عتقه بمطلق موت السيد ، فلا يجوز بيعه -

كأمّ الولد .

ثم إنما استوى هذه الوجوه - (١) التي ذكرنا - بلأن الحكم لم يتعلق بعين الوصف وإنما تعلق بكونه مؤثراً في اثبات الحكم فيجب النظر فيه (٢) فون سائر الأوصاف .

٥- ثم هل يشترط أن يكون وصف العلة قائماً بمحل العلة

أم لا ؟ ؟

فعمد مشايخ العراق : شرط . (٣)

واستدلوا بالعلل العقلية - كالحركة علة لصيرورة الذات

القائم به متحركاً ويستحيل أن تكون الحركة في محل علة لصيرورة ذات أخرى متحركة، (٤)

فكذا في العلل الشرعية .

= ٣- ونذهب البعض الى المنع : أنظر الخلاف والأدلة فسي

كشف الأسرار ٣ / ٣٤٨ .

~~وهو حزر الى الكرخي وجمهور الشافعية بأنظر التبصير ص ٤٤~~

~~وتيسير التحرير ٣ / ٢٨١~~

(١) أي التعليل بالصفة والاسم والحكم وكلها استوت في صحة التعليل

بها .

(٢) أي في التأثير ولا فرق في ذلك التأثير بين ما يحصل من الأوصاف

التي هي ركن العلة وبين ما يحصل من الحكم والاسم .

(٣) أي لا بد من بقاء واستمرار العلة التي ثبت بها الحكم عند هم

فان انقطعت انقطع الحكم عن الفرع ، فعلى هذا لو انتفى

الأسكار من النبيذ أو البيرة لم تبق علة موجبة للحكم وهو التحريم .

(٤) في النسخ (آخر متحركاً) .

ومشايخنا قالوا : إنه ليس بشرط مجمل يجوز أن يكون ذلك الوصف في غير محل الحكم ؛ فان البيع والنكاح والطلاق ونحوها علةٌ لثبوت الأحكام في السَّحَالِ (١) ، وهذه العبارات قائمة بالعاقدين . (٣)

وكذا كون الشخص مُعَدِّمًا محتاجًا علةً جواز السلم والأجارة وهذا الوصف قائم بالعاقد لا بسحل الحكم (٤) ، ويجب أن لا يكون وجوده شرعا في محل الحكم ؛

لأنَّ عطل الشرع أمارات ودلالات على الأحكام .

وقيام الدليل بالمدلول ؛ ليس بشرط لصحة الدلالة ؛

كالعالم (٥) دليل وجود الصانع ونحوه .

ولهذا قلنا : ان السحر علة تغير المسحور .

وكذا العين علة لتغير الشخص الذي أصابه العين ، وان لم

يوجد الأتصال والقيام (٦) .

(١) أي البيع والزوجة - والأحكام مثل جواز التصرف وحل الاستمتاع وغيرهما .

(٢) أي البيع والنكاح والطلاق .

(٣) أي البيع صفة قائمة بالبائع والنكاح والطلاق صفتان قائمتان بالمتزوج والمطلق .

(٤) وهو المسلم فيه والشيء المستأجر .

(٥) بفتح اللام - فالعالم لا يلزم بقاءه للحكم بوجود صانعه بل يكفي وجوده ولو لم يبق قائما في المدلول .

(٦) وهو قيام الصفة بالموصوف .

وانما تختص العلة بهذا الشرط^(١) عند المعتزلة، ولهذا
أنكروا السحر والعين^(٢) لعدم الاتصال بمحل الحكم:
والله أعلم .

٦- ومنها^(٤) - أنه يجوز أن يكون العلة وصفا^(٥) واحدا ،
ويجوز أن يكون وصفين^(٦) . وأوصافا^(٧) وهذا بلا خلاف
في الشرعيات .

-
- (١) وهو شرط الاتصال والقيام .
(٢) لأنَّ عندهم الصفة عينُ الموصوف ، وقد قالوا ذلك بالنسبة
لصفات الله تعالى؛ إذ أن الله قديم وصفاته يجب أن
تكون قديمة واعتبارها غير الموصوف يؤدي إلى تعدد
القدماء - وهو محال .
والجواب : أنَّ المحال تعدد ذات قديمة أما تعدد
صفات لذات واحدة فليس محال .
(٣) أي أصابة العين فقد وردت بذلك أحاديث عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد استعان منها أيضا .
(٤) أي من حالات العلة وليس المراد بتعدد الأوصاف
هنا؛ موضوع تعدد العلة بل هو بحث آخر .
(٥) مثل علة النقدية في حرمة الربى في الذهب والفضة .
(٦) مثل الوطئ في نهار رمضان فهما علتان لوجوب الكفارة .
(٧) مثل القتل العمد العمد وان علة لوجوب القصاص .

(١)

فأما في العلل العقلية : فاختلاف العقلاء :

قالت الأشعرية : إن العلة منها وصف (٢) واحد .

وقال غيرهم : يجوز أن يكون أوصافا . (٣)

وكذا الخلاف في الحد : (٤)

إنه يجوز أن يكون بوصف واحد وبأوصاف : عند العامة .

وعند الأشعرية : لا يجوز التحديد الا بوصف واحد .

هذا من مسائل الكلام .

وانما جاز في الشرعيات أن تكون العلة ذات اوصاف ، لان

علل الشرع . أمارات على الأحكام لمصالح

العباد .

ويجوز أن تتعلق المصلحة بوصف واحد (و) باجتماع (٥)

وصفين وأوصاف .

فيجب القول بالجواز .

ثم العلة : اذا كانت ذات أوصاف في الأفعال الحسية -

قد يتعلق بها حكم شرعي - فلا بد من بيانها . (٦)

(٤) في النسخ : (اختلاف) .

(٢) أنظر محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ص ١٤٥ .

(٣) قالوا : المحال اذا كان كل وصف يصلح أن يكون علة وحده أما

اذا كان مجموع الأوصاف كلها تكون علة فليس بمحال .

أنظر هامش المصدر السابق ص ١٤٦ .

(٤) وهو تعريف الشيء بذاتيته كما عرف في علم المنطق في بحث

القول الشارح .

(٥) الواو ساقطة من : ب .

(٦) أي بيان الأوصاف .

والكلام فيه يقع من وجهين :

من حيث الحقيقة ، ومن حيث الحكم .

أما من حيث الحقيقة : فاختلّفوا فيها على حسب ما ذكرنا :
أن العلة - هي كل الأوصاف ، أوصفة الاجتماع ، أو الوصف
الزائد المجهول الذي لا يتصور انعقاد العلة والحكم بدونه .
وكذلك الحكم المعلق بوجود شرائط

على هذا قال بعضهم : العلة - هي كل (١) الأوصاف .

وقيل / العلة صفة الاجتماع . (٢)

(ب / ١٢٢)

وقال بعضهم : / هو الوصف الزائد - وهو وصف من الجملة

(ج / ١٥٤)

غير عين (بم)

وهو الذي لا يتصور بدونه الاجتماع ، ولا تتعقد العلة بدونه .

(١) أي مجموع الصفات حتى إذا تخلف وصف منها بطل الحكم
وهو ما يسمى (بالعلّة المركبة) .

(٢) الفرق بين هذا وبين سابقه : أنه في الأول تعتبر الصفة
نفسها أما هنا فالعلّة (الاجتماع المكوّن من الأوصاف .
والاجتماع هو صفة بحدّ ذاته ولا ينظر الى الأفراد المجموعة .

(٣) هو واحد من الأوصاف غير معين .

وكما سيتضح ذلك من المثال الآتي في الرّصين

نظير المسألة : سفينة في الماء لا تفرق بوضع كسر^(١) فيها
وتفرق إذا زيد قفيز على الكسر^(٢) ، فوضع إنسان فيها كسراً^(٣) (و)
قفيزاً من مال إنسان بغير إذن صاحبه ، حتى غرقت السفينة
وتلف ما فيها .

فعند الأولين : يضاف إلى الكسر^(٤) والقفيز جميعاً .

وعند الفريق الثاني : إلى صفة الاجتماع .

وعند الفريق الثالث : يضاف إلى قفيز من الجملة غير

عين لا إلى قفيز زائد عينا .

ويستوى الجواب بين أن يلحق الكسر^(٥) والقفيز معاً أو يلحق

الكسر^(٦) أولاً ، ثم القفيز إن كان بغير إذن صاحبه سواء طرحهما معاً
أو على التعاقب .

(وأما في حق الحكم) :

فإن كان ذلك الطرح من الواحد - يجب عليه ضمان الكل ؛

لأنه ما لم يوجد الكل لا يتحقق التلف بأي طريق وجد وضع الكل .

وكذا إذا كان مأذوناً من جهة صاحبه بطرح الكسر^(٧) لا غير ،

(١) بضم الكاف : (مكيال للعراق وستة أرطال قارحماري ، أو هو

ستون قفيزاً ، وأربعون راردياً)

أنظر ترتيب القاموس : ٣٤ / ٤ .

(٢) في ب (أو) .

(٣) في النسخ : (إن) .

فطرح معه قفيزا زائداً ، لأنه ^(١) ماضي بوضع متلف ^(٢) .
 وإن كان الطرح من اثنين فإن ^(٣) طرَحَا معا - فالضمان عليهما ،
 وإن طرَحَا على التعاقب - فالضمان على الأخير عندنا ،

وعند زفر - رحمة الله - عليهما .

وزفر - رحمه الله - اعتبر الحقيقة :

وقال : إن التلف حقيقة :

أما أن يحصل بالكل أو بزائد غير عين ، فانه مالم يحصل
 اجتماع الكل لا يتحقق التلف ، فلا فرق بين التعاقب والتجيران .
 وأصحابنا . . - رحمهم الله تعالى - سلموا : أن التلف
 حقيقة يحصل عند الاجتماع :

إما مضافا إلى الكل أو إلى الزائد غير عين .

لكن مع هذا : الضمان يجب على من وجد منه الوصف
 الزائد ؛ لأن الأوصاف المتقدمة لا تتعقد علة التلف بدون الآخر
 فصار الوصف الآخر به يحصل وصف الاجتماع .

والمتلف ^(٤) - هو وصف الاجتماع ،

(١) أي صاحب الكر لم يرض بالمتلف - وهو الزائد المسبب
 للأتلاف .

(٢) بكسر اللام وهو الزائد على المأذون فيه والذي صار سبب
 غرق السفينة ومن ثم اتلاف ما فيها .

(٣) في النسخ : (ان) .

(٤) بكسر اللام - اسم فاعل .

أولاً بالآخر يصير واحداً منهما متلفاً ؛ لأنه كان موجوداً
 ولم يعمل في التلف فصار هو الجاعل إياه علة .
 والحكم في الشرع يضاف الى علة العلة^(١) كما يضاف
 الى نفس العلة عند الانفراد . .
 والله أعلم .

(١) مثاله إنسان حفر حفرة عميقة في وسط الشارع فوقع فيها
 إنسان فمات فعلة الموت؛ السقوط في البئر وعلة السقوط
 حفر البئر .
 فالموت كما ينسب الى السقوط ينسب الى الحفرة ومثل
 شراء الوالد يترتب عليه العتق فالعتق علة الملك والمالك
 علة الشراء فيجوز أن ينسب العتق الى الشراء كما ينسب
 الى الملك .

- فصل -

في

بيان الطرق التي يعرف بها ركن (١) العلة

٦٧

فنقول : إن الطرق (٢) التي تعرف المَعْلَل الشرعية - هي الطرق التي تعرف بها الأحكام الشرعية ؛ لأن كون الوصف علةً شرعاً ودليلاً على حكم الله تعالى؛ أحد الأحكام ؛ أن الحكم ما ثبت بالشرع. وكون الوصف علةً يعرف بالشرع ؛ فإن الأوصاف موجودة قبل الشرع وليست بعلة (٣).

وإذا ثبت أنها تعرف علةً بالشرع فتعرف بالطرق التي يعرف بها سائر (٤) الشرايع .

وهي (٥) قسامان :

١- الدليل القاطع - وهو النص المُفسَّر من الكتاب ، والخبر المتواتر والآجام .

والثاني - الدليل الراجح - وهو ظاهر النصوص ، والقياس ، وكذا كون الوصف علةً يعرف بهذين - وهو النص والاستدلال .

(١) التعبير ب (ركن العلة) يراد به الوصف المؤثر فيها إذ العلة قد تكون من الوصف ومن شروط أخرى - أي مركبة من ركن وشروط .

(٢) هو ما يسميه بعض الأصوليين (مسالك العلة) .

(٣) أي قبل ورود الشرع وعندما جاء الشرع جعلها عللاً وهو المصطلح العام من أحكام الشرع

(٤) في آوب (سرائر) .

(٥) أي الطرق التي تعرف بها الأحكام الشرعية .

أما النص الدال على كون الوصف علةً فبأ نواع: (١)

- ١- قد يكون بطريق التصريح على اسم العلة:
- وهو غير وارد من صاحب الشرع وإن كان مستعملاً في اللغة:
- يقال: فَعَلْتُ كَذَا لَعَلَّةَ كَذَا وَأَوْجِبْتُ عَلَيْكَ أَنْ تَفْعَلَ
- كَذَا لَعَلَّةَ كَذَا عَلَى مَا ذَكَرْنَا: من قول المتنبى:
- فَان تَجِدْ ذَا عَفَّةٍ فَلَعَلَّةٍ لَا يَظْلَمُ (٢)
- ومنه قول زهير (٣) يهدحُ هرم (٤) بن سنان:
- إِنْ تَلَقَّ يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَرْمًا - تَلَقَّ السَّعَاعَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى هَلِقًا (٥)

(١) في النسخ (أنواع).

(٢) تقدم في ص ٨٥٩.

(٣) هو زهير بن ربيعة بن قرط، والناس ينسبونه إلى مَرْيَنَةَ وإنما نسبه إلى غطفان وكان راوية أوس بن حجر ويروي عن عمر بن الخطاب، وكان شعره يشير إلى إيمانه بالبعث لهم يدرك الإسلام وقد أدركه أبناء كعبٍ وبجيرٍ حيث قال:

يَنْزُخِرُ قِيُودَ عِ فِي كِتَابِ فَيُدْخِرُ لِيَوْمِ الْحِسَابِ أَوْ يَجْعَلُ فَيَنْقِمُ

أنظر طبقات الشعراء ص ٥١.

(٤) هرم بن سنان بن أبي حارثة المري من مرة بن عوف بن سعد ابن ذبيان من أجواد العرب في الجاهلية يضرب به المثل، اشتهر هو وابن عمه الحارث بن عوف في الإصلاح بين عبسٍ وذبيان، مات قبل الإسلام سنة ١٥ قبل الهجرة.

أنظر الاعلام: ٨/٨٢.

(٥) أنظر البيت في ديوانه ص ٤٣ ضمن قصيدة يمدح بها هرم ابن سنان.

معناه - آن الجود . والساحة توجد من هجرم بن سنان

على طريق الطبيعة دون التكليف مع قيام العليل المانعة منه .

ولكن قد ورد من صاحب الشرع بلفظ المعنى .

روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : (لا يحل

دَمُ امرئٍ مُسلمٍ الا باحدى معانٍ ثلاثٍ) (١)

ولفظ المعنى ولفظ العلة : يستعملان في اللغة على السواء . (٢)

٢- ومنها - ألفاظ تقوم مقام لفظ العلة ورد بها الشرع / (ج/ ٢٥٥)

واستعملت في اللغة .

١- نحو لفظه (كى) . قال الله تعالى :

(كَيْلًا يَكُونُ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ) (٣)

(١) لم أعر على رواية بلفظ (معانٍ ثلاث) فقد وردت رواية

مسلم الا باحدى ثلاث : ٣/ ١٣٠٢ وكذا رواية النسائي

١٢/ ٨ والحاكم ٤/ ٣٥٠ وُدكرت في الفتح الكبير عن مسند

الامام أحمد : ٣/ ٣٥٦ والترمذى ٤/ ١٩ وأبى داود : بذل

المجهود ١٧/ ٢٨٦ .

وفى الدارمى ٢/ ٢١٨ الا باحدى ثلاثة نفر .

(٢) لأنها معنى يحل بالمحل فيتغير حال المحل :

أنظر تاج العروس : ٨/ ٣٢ ومعجم متن اللغة ٤/ ١٩٣ .

(٣) سورة الحشر آية ٧ .

ب ونحولظه (لأجل)

يقال : فَعَلْتُ لِأَجْلِ كَذَا

وروى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال :

(إِنَّمَا نَهَيْتُمْ لِأَجْلِ الدَّافِعِ) (١) (٢)

ج - ونحولفظة (لِأَنَّ) كقول المولى في عذر ضرب العبد :

ضربته ، لِأَنَّهُ عَصَانِي .

د - ونحو (حرف اللام) يقال أكرمت فلانا لأكرامه إياي .

ولا يقال : إنه قد يدخل فيما ليس بعلة : يقال : تَأْهَبُ

للشِّتَاءِ .

والتأهبُّ يكون قبل مجيء الشتاء . والعلة لا تكون (٣) بعد

الحَكْمِ ؛

لأننا نقول : إنه يدخل على العلة ، لِأَنَّ مجيء الشتاء

علةٌ حاملة على التأهبِّ (٤) ، فان غرض التأهبِّ لدفع برود

الشيِّتَاءِ .

(١) في النسخ (الدابة) والصواب ما ذكرنا بالفاء .

ومعنى (الدافِع) بتشديد الفاء قوم يسرون جميعا سيرا خفيفا .

والمراد هنا من ورد من ضعفاء الأعراب إلى المدينة للمساواة

في لحوم الأضاحي .

أنظر شرح مسلم للنووي ١٣٠ / ١٣٠ .

(٢) أخرجه مسلم ١٥٦١ / ٣ بلفظ : من أجل الدافِعِ .

(٣) في النسخ (يكون) بالباء .

(٤) فالشِّتَاءِ هنا بمثابة العلة فدخل عليه اللام .

والعلة نوعان :

- ١- علة هي سبب الوجوب والوجود .
 - ٢- وعلة هي حاملة على الشيء وداعية اليه ، فيكون علة غرضية . (١)
 - هـ- ونحو حرف (الباء) الموضوعة للأصاق فيستعمل في العلة .
- يقال : أكرمتُ فلاناً باكرامه إياي - أي بسبب اكرامه .

قال الله تعالى :

(ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ) (٢)

- و- ونحو حرف (إن) الموضوعة للتأكيد تستعمل في العلة ؛ لأن العلة تؤكد الحكم الثابت بالنص ؛ لما بها يعرف وجه المصلحة والحكمة .

قال الله تعالى : (وَلَا تَقْرَبُوا / الزَّيْنَاهُ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً) (٣)

وروي أن محرمًا وقصت^(٤) به راحلته فمات ، فقال عليه السلام :

(لَا تَخْمَرُوا رَأْسَهُ وَلَا تَقْرَبُوهُ طَيِّبًا فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُكْبِيًا) (٥)

(١) وهي ما تسمى (بالعلة الفائية) .

(٢) سورة البقرة آية ٦١ .

(٣) سورة الاسراء آية ٢٢ .

(٤) أي سقط منها فكسر عنقه ، لأنه يقال : (وَقَصَّتْ عُنُقَهُ أَي -

كسرتها) الصحاح ١٠٦١/٣ .

(٥) أخرجه البخاري : ٢١٧/٢ ، ومسلم : ٨٦٥/٢ .

جعل كونه مُلَبِّياً علةً للاقتناع عن تغطية الرأس واستعمال الطيب

في حقه .

٣ - ومنها - أَلْفَاظٌ تَدَلُّ عَلَى طَرِيقِ الْإِشَارَةِ وَالِدَلَالَةِ .

نحو (١) حرف (الفاء) الموضوع للتعقيب على طريق الوصول

فتمتد دخل على فعلين أو شيئين فيدل على أن لهما تعلقا

واتصالا بالآخر .

وعرف كون أحدهما علة والآخر حكما بدلالة العقل ؛

ولهذا قد يدخل على العلة والسبب ،

وقد يدخل على الحكم .

يقال : لا تقرب الكلب العقور فيعضك ،

ويقال : لا تنازع اللئيم فيجتري عليك . (٢)

وقال الله تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) (٣)

وقال : (إذا قمتم إلى الصلاة فأغسلوا وجوهكم) (٤)

وروى أن النبي - صلى الله عليه وسلم - سبه فسجد ، وان

ماعزاً زنى فرجم ونحو ذلك .

ولا يقال : انه يدخل على الشرط والجزاء - نحو قوله ،

(١) في النسخ (ونحو) ولا موجب للواو .

(٢) فالعض والجزاء سبب للنهي عن التقرب والمزاح .

(٣) سورة المائدة : آية ٣٨ وفيها دخل الفاء على الحكم وهو وجوب قطع يد السارق .

(٤) سورة المائدة ، آية : ٦ .

(٥) الواقع أنه يدخل على الجزاء والجواب لا على الشرط .

(إِنَّ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ) ،

لأننا نقول : الشرط علةٌ استحقاق الجزاء - وهو شرط

الوجودِ فدخول الدار شرط وقوع الطلاق - وهو علة استحقاق

الطلاق على ما عرف في موضعه .

وَأَمَّا الاستدلال - فنوعان :

(١) صحيح - ومختلف فيه .

(من طرق العلة - التأثير)

أما الذي هو صحيح - فالاستدلال بالتأثير (٢) .

(١) أي ليس مختلف فيه باعتبار كونه مؤثراً وان اختلفوا في المعنى

المراد من التأثير - كما سيأتي في الهامش التالي .

(٢) التأثير عند ابن الحاجب ومنحاً نحوه هو أحد أقسام

المناسب إن قَسَمَ الْمُنَاسِبَ إِلَى أَقْسَامٍ بِاعْتِبَارَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ وَأَحَدُ

الاعتبارات هو تقسيم المناسب من حيث اعتبار الشارع له إلى

أربعة أقسام .

مؤثر ، وملائم ، وغريب ، ومرسل .

وعنى بالمؤثر : أَنْ يَثْبُتَ إِعْتِبَارُ عَيْنِ الْوَصْفِ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ

بِنَصِّ أَوْ إِجْمَاعٍ مِثْلَ تَعْلِيلِ نَقْضِ الْوَضْعِ بِمَسِّ الذِّكْرِ ، وَتَعْلِيلِ

وِلَايَةِ الْمَالِ عَلَى الصَّغِيرِ - بِالصَّغِيرِ .

أما الملائم - فهو الوصف الذي أثبتته المجتهد بترتيب الحكم

على وفقه وقد شهد لهذا الترتيب في الأصل نص أو إجماع .

١- وذلك باعتبار تأثير عين الوصف في جنس الحكم .

مثل ثبوت ولاية الأب في النكاح على الصغيرة قياساً على ولاية

المال بجامع الصغر .

فَعَيْنُ الْوَصْفِ الصَّغِيرِ - وَالْحُكْمُ الْوِلَايَةُ وَهُوَ جِنْسٌ يَشْمَلُ وِلَايَةَ

=

المال والنكاح .

ونعني به : أن يكون لجنس وصف الأصل تأثير

- ٢ - وتأثير جنس الوصف في عين الحكم
 مثل قياس الجمع في المطر على الجمع في السفر بجامع الحرج ،
 فالوصف الحرج جنس يشمل كل حرج - والحكم نوع هو رخصة
 الجمع .
- ٣ - وتأثير جنس الوصف في جنس الحكم .
 مثل قياس القتل بالمثل على القتل بالمحدد في وجوب
 القصاص .
- فالوصف - هو الجنائية جنسٌ شمل الجنائية على النفس والأطراف
 والقصاص - جنسٌ يشمل القصاص في النفس والأطراف .
 فملائمة الوصف روعبت من قبل المجتهد حينما ينظر في الأصول
 المنصوص عليها بأحد هذه الاعتبارات .
- وأما الغريب : فهو الذي رتب فيه المجتهد الحكم على الوصف
 ولم يشهد لترتيبه نصٌ ولا إجماع بل مجرد اجتهاده - ويسمى
 (الأُحالة وتخريج المناظر) كما في توريث المطلقة في مرض
 الموت طلاقاً بائناً إذا مات المطلق في العدة قياساً على
 حرمان القاتل من الإرث بجامع مناقضة مقصود كل من المطلق
 والقاتل .
- وأما المرسل : فهو الذي لم يدل على الوصف نصٌ ولا إجماع
 ولم يكن بترتيب الحكم على الوصف بل اجتهاد به المجتهد على
 أساس المصلحة أو المنفعة أو الزجر أو دفع الضرر .
 وهذا المرسل - إن علم أن الشارع قد شرع ما يدل على الفائه
 فهو مردود اتفاقاً .
- كافتاء يحيى بن معين لأحد الملوك حينما جامع في رمضان
 بالكفاة بالصيام اجتهاداً منه أنه لا ينزجر بالعتق لأن شراء
 العبد يسير عليه فلا ينزجر بالاعتاق بل بالصيام فإنه ملفسي
 بأية التكفير .

(١) في جنس حكم الأصل في موضع الشرع.

= وان لم يعلم الغاؤه ولا إعتباره من قبل الشارع فهو المرسل - وهو ما يسمى بالمصالح المرسلة .

أنظر المستصفى : ٢٩٦/٢ فما بعدها والعضد على ابن الحاجب ٣٤٣/٢ وشرح جمع الجوامع للمحلي حاشية البناني : ٢٨٢/٢ ، وارشاد الفحول ص ٢١٤ - ٢٢٠ .

وعلى هذا فالمؤثر هو قسيم للملائم - وهو ما أثر عين الوصف في عين الحكم بنص أو اجماع .

وقد ذكر الشيخ عبد العزيز البخاري في كشف الأسرار : ٣٥٣/٣ أن بعضهم اعتبر أنواع المؤثر أربعة .

هي القسم المؤثر الذي ذكره ابن الحاجب وجعله أحد أقسام المناسب مع أقسام الملائم الثلاثة السابقة .

وقال لا خلاف في الأقسام الثلاثة وهي تأثير العين في العين ، والعين في الجنس والجنس في العين .

وجعل تأثير الجنس في الجنس مختلف فيه ورجح الاحتجاج به وقد أورد الغزالي في المستصفى : ٢٩٩/٢ عن أبي زييد الدبوسي أنه قبل الملائم ولكنه سماه أيضا مؤثرا .

(١) هذا تفسير التأثير عند المصنف . وقد نقل الشيخ عبد العزيز البخاري في كشف الأسرار ٣٥٣/٢ أن فخر الإسلام البزدوي فسره بهذا في بعض مصنفاته ويبدو أنه أراد بالمؤثر كل ما ظهر تأثيره بالأصل بنص أو اجماع واكتفى بتأثير الجنس في الجنس . ليكون الوصف علة بالاستدلال أما إذا كان الوصف مثل وصف الأصل من كل وجه - فالعلة تكون حينئذ بالنص لا بالاستدلال .

أما بالنص، أو بالأجماع من حيث الأصل :-
 بأن (١) كان بينهما (٢) نوع تفاوت من حيث القدر والوصف،
 لأنه إذا كان مثله من كل وجه لثبوت مثل هذا الحكم - يكون هذا
 الوصف علة بالنص، لا بالاستدلال .
 ودلالة ذلك : أن العلة - ما ثبت به الحكم ويكون لها تأثير
 في ثبوت الحكم بطريق التسبب وان كان المثبت للأحكام
 هو الله تعالى على ما ذكرنا، (٣)
 ولهذا : إن العلة في العقليات ما تكون (٤) مؤثرة في ثبوت
 الحكم كالحركة علة لثبوت الذات القائم (٥) متحركا ، وكالسواد
 علة لصيرورة الذات القائم به أسود ونحو ذلك .
 إلا أن ثمة (٦) آثار محسوسة عرفت بالطرد والعكس عند
 سير الأحوال وههنا آثار شرعية تعرف (٧) شرعا بطريقه - وهو
 النص والاستدلال .

-
- (١) في النسخ (فان) والصحيح ما ذكرنا لأنه أراد بذلك تصوير
 التأثير بالجنس ولم يرد التفريع .
 (٢) أي بين الوصف في الأصل وبين الوصف بالفرع .
 (٣) في ص ٨٦٣ لدى ذكر تعريف الماثريدي للعلة .
 (٤) في النسخ (ما يكون) بالياء .
 (٥) الاوضح أن يقول لضرورة الذات القائمة به متحركا - كما قال
 في المثال الثاني - وهو السواد .
 (٦) أي في العقليات .
 (٧) في النسخ (يعرف) بالياء .

وما ذكرنا : من وجود جنس^(١) هذا الوصف في تعلق ثبوت جنس هذا الحكم^(٢) به - يصلح دليلا على كون هذا الوصف في الأصل علة ، أو ركن علة ؛ للحكم المنصوص عليه من بين سائر الأوصاف ، لأن الشرع لما علق جنس هذا الحكم^(٣) بجنس هذا الوصف^(٤) - كان ذلك تعليقا لمثل ذلك الحكم بمثل ذلك الوصف^(٥) .

الا أنه لما ورد النص^(٦) في موضع وأثبت حكما^(٧) من جنس/ (ج/ ١٥٦) ذلك الحكم من حيث الأصل ، لكن مخالفا^(٨) له من حيث العدد والوصف .

-
- (١) هو في المثال الآتي إجتنابه المحظورات المعبر عنه بالعدالة
 (٢) هو قبول الشهادة .
 (٣) و جنس الحكم ؛ هو قبول شهادة العدل أي كان .
 (٤) و جنس الوصف ؛ هو العدالة .
 (٥) أي يعلق قبول الشهادة على وصف العدالة مع غض النظر عن الأوصاف الأخرى ككون الشاهد مسلما مثلا ، لذا يقاس الذمي المجتنب للمحظورات على المسلم في قبول الشهادة على ذمي مثله .
 (٦) كآية حد : السرقة والزني في المثال الثاني .
 (٧) وهو القطع والجلد .
 (٨) أي أثبت النص ذلك الحكم مخالفا للجنس من حيث العدد والوصف لأن جنس العقوبة يثبت عقب جنس الوصف وهو الجنائية ، أما النص فإنه أثبت عقوبة محددة بعدد عقب جنائية موصوفة بصفة خاصة وهي كون الجنائية سرقة أو زني مثلا وهو نوع من أنواع جنس الجنائية يختلف عن الجنس من حيث الوصف كما يختلف الجلد أو القطع عن الجنس الذي هو الجنائية .

وفي موضع النص : وصف هو مؤثر في جنس الوصف لكن مخالفة له من حيث القدر والوصف (١) علم أنه إنما أُثبت بهذا الوصف .

لكن زيادة الحكم لزيادة وصف (٢) مؤثر في إثبات الزيادة .
كإثبات أصل (٣) الوصف في إثبات أصل الحكم بأصله ووصفه مضافاً إلى أصل العلة ووصفه .

ولأن هذا الحكم في النص ثبت عقيب أوصاف فيه ، فكان إضافة إلى وصف له أثر في ثبوته في الجملة ، أولى .
مثاله (٤) : إن شهادة المسلم العدل مقبولة بالأجماع وترجح جانب الصدق على الكذب لكونه عدلاً ، لأن العدالة عبارة عن الاجتناب عن محظور الدين - والكذب محظور الدين - فكان اجتنابه عن جنس المحظورات دليلاً على اجتنابه عن الكذب وإن كان الكذب مخالفاً لغيره من المحظورات من حيث القدر والوصف .

(١) جواب (لما ورد) .

(٢) في أ (الوصف) .

(٣) لفظ (أصل) ساقط من ج .

(٤) هذا مثال ثبت فيه حكم الأصل بالأجماع والمثالان الآخريان

لما ثبت بالنص .

ولكن لما جاء الشرع^(١) بقبول شهادة العدل وجعل صدقه راجحا - علم أن القبول والرجحان لأجل العدالة ؛ لكونها مؤثرة في جنسه^(٢) فأضيف إليه^(٣) لحصوله^(٤) عقيب وصف مؤثر في الجملة

ثم قاس أصحابنا - رحمهم الله - الذي العدل على المسلم في قبول الشهادة على جنسه^(٥) ورجحان صدقه على كذبه باعتبار العدالة فلا يختص بوصف الأسلام ؛ لأن كل واحد من الدينين مانع عن ارتكاب المحذور ، فاستويا في الوصف المؤثر ، فاستويا في الحكم .

ومثال آخر - أيضا - إن النص جاء بوجوب القطع على السارق ، ووجوب الجلد على الزاني البكر : فتأملنا أن الجزاء^(٦) ثم^(٧) وجب لوجود السرقة والزنى ؛ لأنه^(٧) حكم ثبت عقيب وصف^(٨) لجنسه^(٩) أثر في إيجاب جنسه^(١٠) من الجزاء :

(١) الإجماع هنا .

(٢) أي جنس الحكم - وهو القبول .

(٣) أي إلى وصف العدالة .

(٤) في أ (بحصوله) - أي حصول القبول .

(٥) أي على ذي مثله .

(٦) أي في النص .

(٧) أي الجزاء .

(٨) هو الزنى أو السرقة .

(٩) هو الجنايمة .

(١٠) هو إيجاب العقوبة .

فان وجوب الأجزاء عقيب الجنایات ما ورد بها الشرع ،
فمتى وجب الجزاء المقدر عقيب جنایة مقدرة معلومة - علمنا
أن السرقة والزنى علةٌ لذلك الجزاء فتعين هذا الوصف لكونه
علةٌ أو ركنٌ علةٌ .

ثم الشافعي - رحمه الله - قام النباش - وهو سارق
الكفن - على السارق من الأحياء ؛ لوجود عته .^(١)

ومنع أصحابنا - رحمهم الله تعالى - التعدية لنوع تفاوت
أو شبهة تفاوت^(٢) إحتيالا لدرء الحدود .

ومثال آخر : ولاية النكاح ثبتت للأب والجد في حق الصغير
والصغيرة .

فقلنا : علة ثبوت ولاية إنكاحها / للأب والجد - هي القرابة . (ب/ ١٢٤)
والصغر؛ شرط .

لأنه ثبت الحكم عقبهما^(٣) ، ولجنس القرابة أثر في ثبوت
جنس الولاية - وهي الولاية في المال ، فكان إضافة الحكم إلى الوصف

(١) وهو رأي أبي يوسف وكذا رأي عمر وعائشة وابن الزبير وابن
مسعود رضي الله عنهم واستدلوا بهديث - قال عنه ابن الكمال -
أنه منكر؛ لأن في سنده من يجهل حاله - كبش بن حازم وغيره -
والحديث هو (هُنْ نَبَشَ قَطَعْنَاهُ) .

والعلة هي : أن المسروق مال مُتَقَوِّمٍ محرز بحرزٍ مثله / أنظر
فتح القدير ٥ / ١٣٧ .

(٢) وهو رأي أبي حنيفة ومحمد وبه قال ابن عباس .

والشبهة هي : أنه ليس ملوكا لاللميت ولا للوارث

أنظر المرجع السابق؛ ٥ / ١٣٧ .

(٣) أي القرابة والصغر .

الذى لجنسه أثر في جنس الحكم بأولى من سائر الأوصاف فصار
علة لظهور أثره .

ثم عدّى أصحابنا - رحمهم الله - الحكم الى غير الأب والجد
من الأقارب ؛ لوجود مثل ذلك الوصف .

وآدعى الشافعى - رحمه الله - التفاوت .^(١)

وعلى هذا يخرج جميع مسائل الخلاف .^(٢)

فان قالوا : قد وجدنا وصفا في المنصوص عليه ولجنسه

أثر في إثبات جنس ذلك الحكم ولا يتعلق به الحكم ولا يكون علة : ؟

قلنا : على قول من^(٣) قال : بتخصيص العلة - لا يلزم ؛ لأنهم

يقولون : إنه علة ؛ لوجود التأثير لكن أمتنع حكمها لمانع .

وأما على قول : من لا يجوز تخصيص العلة - وهو قولنا -

فغير^(٤) لازم أيضا لوجهين :

أحدهما - أن ما ذكرنا^(٥) حد ركن العلة لا حد العلة .

وانما تصير علة عند وجود شرائطه وليس للشرائط أثر الركن

(١) أى بين قرابة الأب والجد وبين سائر الأقارب .

(٢) أى نحن نقول : بأن جنس الوصف يؤثر في ثبوت جنس الحكم - والشافعى

يشبه التفاوت في التأثير .

(٣) سيأتى الخلاف في تخصيص العلة في ص ٨٤٨ .

(٤) فى النسخ (غير) .

(٥) من تأثير جنس الوصف فى جنس الحكم .

وانما لها أثر آخر وتعلقت بها مصلحة أخرى فمتى وجد جنس هذا الوصف - بدون هذا الحكم لا يكون نقضاً للعلّة (١) .
أما لو وجد الوصف مع الشرائط ولم يثبت الحكم - يكون نقضاً .

وركن العلة بدون الشرائط لا يكون علة ، فلم يثبت الحكم لعدم العلة (٢) - لا أن يمتنع الحكم مع قيام العلة ، فلا يكون نقضاً ولا تخصيص علة

والثاني - أن الوصف مع الشرائط (٣) يكون مؤثراً في ثبوت الحكم ، لأنّ هذا الوصف من حيث الأصل (٤) له أثر في أصل الحكم عرف ذلك في موضع الشرع (٦) ، لكن هذا الوصف (٧) في موضع النص زيادة أثر (٨) في الحكم لزيادة معنى (٩) في هذا

(١٥٢ / ج)

-
- (١) بل تخلف الحكم لعدم وجود شرط من شرائطها .
 - (٢) عدمها لأنها لم تستكمل شروطها ؛ إذ لا تعدّ علة إلا بعد استكمالها لشروطها .
 - (٣) أي شرائط العلة .
 - (٤) لكونه زني فقط في المثال الآتي .
 - (٥) وهي العقوبة مطلقاً .
 - (٦) وهي أن لكل جنابة عقوبة .
 - (٧) وهو وصف الزني في المحصن .
 - (٨) وهو كونه رجماً - لان الرجم فيه زيادة عن مطلق العقوبة .
 - (٩) والمعنى الزائد في الوصف هو شرط الأحصان .

الوصف فثبت هذا الحكم ^(١) الزائد ، فيصير بأصله ^(٢) ووصفه ^(٤)
 علة للحكم الزائد ^(٥) .

وإذا كان المؤثر لأصل الحكم مع الزيادة هو العلة —
 وهو الوصف ^(٦) الزائد — فلا يثبت هذا الحكم الزائد ^(٧) بالوصف
 الذي يثبت أصل الحكم به ولا يكون علة ويكون في معنى بعض العلة ،
 وبعض العلة ؛ ليس بعلة فلا يكون نقضا وتخصيصا .

كالزنى مع الأحسان إذا صار علة لوجوب الرجم .

فالزنا وحده لا يثبت به الرجم ، لأنه غير مؤثر في وجوب
 الرجم الا مع الأحسان ، لما أن الزنى بسبب الأحسان صار
 متغلظا فيكون مع زيادة الوصف علة لوجوب الرجم ، فلا يكون
 علة بدونه ؛ والله أعلم .

وأما المختلف ^(٨) فيه فأنواع :

(١) وهو الرجم .

(٢) أي الوصف .

(٣) وهو كونه زنى .

(٤) وهو وصف الأحسان .

(٥) وهو الرجم .

(٦) كالأحسان في المثال الآتي .

(٧) وهو الرجم .

(٨) تبين ما سبق أن الاستدلال على العلة بالتأثير

ما لم يحصل فيه خلافي .

(من طرق العلة : الدوران)

١- منها - أن اللفظ الصالح إذا كان يوجد الحكم عنده

وجوده في الأصل وينعدم عند عدمه فيكون مطرداً أو منعكساً

هل يكون علة في الأحكام الشرعية ؟

اختلفوا فيه : مع اتفاقهم أنه يكون علة في الأحكام العقلية .

قال بعضهم : (١) بأنه يكون علة .

وقال بعضهم : (٢) بأنه لا يكون علة .

وجه قول الأولين : إن هذا حدّ العلة في العقلية فكذا

في الشرعية فإن الحركة علةٌ صيرورة الذات القائم به متحركاً .

فالعلم صيرورة الذات القائم به عالماً .

(١) قال الجدليون وبعض المعتزلة أنه يفيد العلية قطعاً وبه

قال : أبو الطيب الطبري .

البرهان : ٨٣٥ / ٧ وارشاد الفحول : ص ٢٢١ وعند امام الحرمين

تفيد العلة ظناً .

وكذا عند الامام الرازي : أنظر البرهان : ٨٣٩ / ٢ والمحصل

؛ ج ٢ ق ٢ / ٢٨٥ واختاره السبكي : شرح جمع الجوامع : ٢ / ٢٨٩

وابن قدامة : روضة الناظر ص ١٦٢ والبيضاوي : الاستوى بأكله

البد خشى : ٦٥ / ٣ والشيرازي في اللمع ص ٦٢

مثاله : الأسكار لا يوجد في ماء العنب فإذا وجد صار حمراً

فثبت الحرمة ثم إذا صار خلاً ذهب فتذهب الحرمة .

(٢) هو رأي امام الحرمين ، البرهان : ٨٤ / ٢ والقاضي عبد الجبار ،

المعتد : ٧٨٤ / ٢ وأختره ابن الحاجب : ٢ / ٢٤٦ والغزالي ،

وابن السمعاني / أنظر تيسير التحرير : ٤ / ٤٩ والسرخسي :

٢ / ٢٢٧ والمستصفي : ٢ / ٢٠٧ .

(٣) ان الطرد والعكس علة في العقلية اتفاقاً .

وهذا لما ذكرنا : أَنَّ الْعِلَّةَ - ما ثبتَ بها (١) الحكمُ ، والمثبتُ -
 في الحقيقة - هو الله تعالى في الحقائق والحكميات جميعاً ،
 فان الجاعل للذات متحركاً هو الله تعالى ، ولكن بسبب الحركة .
 والمثبتُ للملْبُ - في البيع - هو الله تعالى لكن بسبب
 البيع فدل أَنَّ الحقائق والشرعيات لا تختلف في هذا المعنى .
 ثم العلة في الحقائق تثبت (٣) بالطرد والعكس فكذا في
 الحكميات .

ولا يقال : في الحقائق لا يكفي بمجرد الطرد والعكس
 بل يشترط مع ذلك أن يستحيل في الحكم الى غير ذلك الوصف ،
 فانه يستحيل إضافة (الحكم الى غير ذلك الوصف وأنه يستحيل
 إضافة (٤) كون الذات متحركاً الى صفة من صفات الذات سوى
 الحركة .

وفي الشرعيات لا يستحيل إضافة ذلك الحكم الى غير
 ذلك الوصف من أوصاف المنصوص عليه فكيف يقاس الحكمي على
 الحقيقي ؟ !

-
- (١) ما : نافية - أي لم يثبت بها الحكم .
 (٢) في النسخ (به) والضمير يعود الى العلة .
 (٣) في النسخ (يثبت) .
 (٤) ما بين القوسين ساقط من أوب .

لأننا (١) لانسلم أن ما وراء الطرد (٢) والعكس (٣) شرط في معرفة الحد والحقيقة في العلل العقلية (٤).

وجه قول الآخرين : أن الطرد والعكس ليس يكاف في

العقليات :

فان الجوهر (٥) يوصف بأنه قائم بالذات ، لا يتصور قائم

بالذات في الشاهد (٦) الا وهو جوهر ، ولا جوهر الا وهو قائم

بالذات .

فهو مطرد منعكس .

وهو حد فاسد : لا يشتمل (٧) الشاهد والغائب ، فان الله

تعالى قائم بالذات وليس بجوهر ،

(١) علة قوله ولا يقال .

(٢) الطرد - هو : كلما وحد الحد وجد المحدود .

(٣) العكس - هو : كلما انتفى الحد انتفى المحدود .

مثل الانسان - حيوان ناطق فكل فرد يثبت له الحيوانية

والناطق يثبت له الانسان وكل فرد انتفى عنه الحيوانية

والناطق انتفى عنه الانسان .

(٤) ما : في قوله ما وراء : نافية

أى لانسلم أنه لا يوجد في الحد والحقيقة شروط أخرى وراء

الطرد والعكس بل معها هناك شروط أخرى ذكرت في علم

المنطق في بحث القول الشارح .

(٥) هو الجزء الذي لا يتجزأ .

(٦) أى المحسوس .

(٧) لو قال : لا يشمل لكان أصح ان يشتمل تتعدى (بقلبي)

والفروض أن يشمل الطرد والعكس الحقائق المشاهدة والغائبة

على السواء .

وإن قلتم بالثاني (١) : فربما يستقيم هذا في العقلية
فأما في الشرعيات :

فالعكس (٢) ليس بشرط بالاجماع ، فإنه يجوز أن يكون الحكم
ثابتاً بعلل .

كإباحة القتل يثبت بالردة ، وقتل / العمد ، وزنا المحصن (ب/ ١٢٥)
ونحو ذلك (٣) .

يبقى قولكم يوجد عند وجوده ، أو يوجد بوجوده (٤) .

فالأول - باطل بالشرط

والثاني ممنوع (٥) أنه يوجد بوجوده ، فإن في النص

أوصافاً يوجد الحكم عقيب الكل فلم يتعين هذا الوصف لوجود
الحكم بوجوده من بين سائر الأوصاف ، وليس البعض بأولى (٦)
من البعض في هذا المعنى .

(١) أي وجود الحكم لوجود العلة وانعدامه بانعدامها .

(٢) في النسخ (العكس) .

(٣) فإذا إنعدم القتل العمد مثلاً تنعدم إباحة القتل إذ قد

يباح لأجل الردة .

(٤) وهو الطرد .

(٥) في النسخ (فمنوع) بزيادة الفاء .

(٦) في أول (أولى) .

فما لم يبيّن معنى آخر لا يستقيم هذا / الكلام ، وان بيّن (ج / ١٥٨) بطل دعواه .

وانّ كان وجوده بوجود الكل ، فانه ^(١) لا يحتمل التعدية

الى موضع آخر ؛

لأنه لا يتصور أن يكون مثله من كل وجه . ^(٢)

٢- (من طرق العلة : السير والتقسيم) ^(٣)

ومنها - أن يختلف القايسون في مسألة على أقوال معلومة ،

وعُظِّلَ كُلُّ واحدٍ الأَصْلَ بعلةٍ .

فبإبطال الواحدِ عُلِّلَ الخصوم هل يحكم بصحة علة أم لا . . . ؟

فقد اختلف فيه :

١- قال بعض الفقهاء - من أصحابنا ^(٤) :- رحمهم الله :-

(١) أي كل الأوصاف .

(٢) ان قد يكون الفرع مشملا على بعض الأوصاف لا كلها .

(٣) السير والتقسيم قد يستدل به المجتهد لنفسه وقد يستدل به المستدل لمناظرة خصمة - وهو المقصود هنا .

(٤) ذكر السرخسي أن منهم الجصاص : ٢ / ٢٣١ وه قال أبو الحسين البصري : المعتمد ٢ / ٧٨٤ والمرغيناني ، أنظر تيسير التحرير ٤ / ٤٨ ، والقاضي أبو بكر الباقلاني ، أنظر البرهان ٢ / ٨١٧ ، والرازي في المحصول ج٢ ق ٢ / ٣٠٢ والشيرازي : اللمع ص ٦٢ . وحكى ابن العربي أنه دليل قطعي وعزاه الى الشيخ أبي الحسن والقاضي وسائر أصحاب الشافعي قال وهو الصحيح / أنظر ارشاد الفحول ص ٢١٤ .

ينظر إن اتفق أهل الاجتهاد على كون الأصل معلولاً^(١) ثم بين كل واحد من خالف علة لقوله فتمت أبطال علة الخصوم كلهم تتعين علة للصحة .

وان قال بعض المخالفين منهم : إن الأصل غير معلول بل الحكم ثابت بالنص أو الاجماع غير^(٢) معقول المعنى ، وغيره^(٣) من المخالفين قالوا : بأنه معلول ، وبين كل واحد علة وادعى صحتها .

فتمت أبطال علة المخالفين لا يصح علة .

٢- وقال بعض^(٤) أصحاب الشافعي : بأن ابطال علة المخالفين

كاف لصحة علة في الحاليين .

٣- وقال أهل التحقيق - من أصحابنا^(٥) : إنه لا تصح العلة

بإبطال علة المخالفين .

(١) أي بعلّة تامّة من غير بيان صفتها .

(٢) حال من الحكم .

(٣) أي غير البعض السابق : ومن قال بذلك إمام الحرمين : البرهان

٨١٨/٢ والفضالي في المنحول ص. ٣٥ حيث رأيا : أنه

يورث غلبة الظن في مذاهب الخصم دون تصحيح مذاهب

المستدل .

أما في المستصفي فقد قال : إنه دليل صحيح إذ قام

الدليل على ابطال الأوصاف : أنظر ٢٩٥/٢ .

(٤) هو كقول بعض الفقهاء من الحنفية .

(٥) وبه قال السرخسي : ٢٣١/٢ وجميع الحنفية ما عدا الجصاص

والمرغيباني : أنظر تيسير التحرير ٤٨/٤ .

وجه قول الأولين :-

أنهم لما اتفقوا على كون النص معلولا، فقد ثبت باجماع أهل الأجماع على أن العلة واحدة ما ذكروها - وخروج الحسنى عن الأجماع باطل .

كما لا يجوز الخروج عن أقوال الصحابة - رضوا الله عنهم - في مسألة بالاتفاق .

وكما لا يجوز الخروج عن أقوال المخالفين من أهل العصر عند الأكثرين -

وهو قولنا .

بخلاف ما اذا كان الأصل غير معلول عند بعضهم .

فانه لا يجوز أن يكون الحكم ثابتا بالنص مقصورا عليه ، فيبطلان العلة كلها لا يؤدي الى ابطال الأجماع (١) ، فانه لا يعتقد الحق في واحد من علمهم .

وجه قول الفريق الثاني :-

وهو أن النص وان لم يكن معلولا في زعم البعض - فالباقون اتفقوا على كونه معلولا ، فهولا « اجتمعوا على كون واحد (٢) من علمهم صحيحة فيجب اعتبار اتفاقهم فيما بينهم ، ولا يعتبر

(١) لأنه لم يحصل إجماع على وجود علة ما .

(٢) في النسخ (واحد) .

مخالفة غيرهم في إسقاط اعتبار إجماعهم .

ألا ترى أنهم وان اتفقوا على كون النص معلولاً - فأصحاب
الظواهر^(١) يخالفونهم .

ولا يقدر على مخالفتهم في جهة إجماعهم - فكذا هذا .

وجه قول الفريق الثالث :

وهو أن صحة إحدى العلل بإبطال ماورائها :

١- إما إن كان باعتبار أنه يؤدي إلى خلاف الأجماع والى
ذهاب الحق عن إجماع الأمة .
أو باعتبار إبطال سائر العلل .

والأول - باطل : فإنه لا إجماع ، فان أصحاب الظواهر
خالفونهم فانهم ينكرون كون النصوص كلها معلولة .

والثاني - باطل ، فان إبطال ماوراءها من العلة موجود
فيها اذا لم يكن النص معلولاً باتفاقهم^(٢) ، ولم يدل
على صحة العلة^(٣) ،

(١) حيث لا يرون أن كل نص هو معلول إذ أنكروا العلة المستتبطة

أنظر الأحكام ٧/ ٩٨٠ .

(٢) متعلق بقوله : ابطال .

(٣) يعنى أن كون النص غير معلول أصلاً يدل على إبطال أى علة
غير هذه العلة بالاتفاق فكذا اذا وجدت العلة ثم
أسقطت بالسير والتقسيم لا يدل على صحة العلة الباقية .

ولأن بطلان سائر العلل - إما أن يثبت بالنص ، أو برأي
الخصم .

والأول - باطل ، لأنه لا يتصور النص القاطع في موضع
الخلافاً مع أهل الديانة

والثاني - باطل ، لأن رأي الواحد محتل ، فلا يكون حجة
على الخصوم ، وإن عجزوا عن تمشية عليهم ، لا احتمال أنهم
صحيحة لكن لقلّة التأمل عجزوا عن معارضة علة الخصم .
وعند التأمل على وجهه يظهر بطلان ما ذكروا من العلة .
بخلاف العلل العقلية ؛

لأنه ^(١) بما يعرف بطلان ما وراءها من الأوصاف ؛ لاستحالة
إضافة الحكم اليها ^(٢) فتتعين ضرورة .

٣ - (من طرق العلة : الاطراد)

ومنها - الاطراد والملازمة وجريانها في الفروع ^(٣) من غير أن
يمنعه نص أو علة أقوى منها في إثبات الحكم .

(١) في النسخ (لأن) .

(٢) أي إلى الأوصاف التي وراء هذه الصفة - كما تقدم في برهان
وحدانية الله تعالى إن إستحال إضافة إيجاد أي مخلوق
إلى كون الآلهة إثنين فتتعين أن يكون واحدا ضرورة .

(٣) الطرد هو وجود وصف مع الأصل لا يناسب الحكم ولا يشعر به

بل هو مقارن له .
مثل أن نقول الخل مانع لا تبنى عليه القنطرة فلا تزال به
النجاسة كالدهن ، أما الماء فإنه تبنى القنطرة على جنسه
فيزال به النجاسة فبناء القنطرة وعدمه لا مناسبة فيه لزالته
النجاسة .

وهذا ^(١) دليل الصحة عند بعضهم -

والأصح : أنه لا يكون دليل صحة العلة ^(٢).

وهل يكون الأطراد شرطاً صحة العلة ^(٣) ؟؟

ففيه خلاف - على ما ذكر ^(٤) - بين القائلين بتخصيص العلة

وبين المنكرين .

وجه قول من أكتفى بالأطراد :

أن عطل الشرع أمارات ودلالات على الأحكام والموجب

لها - هو الله تعالى .

وشرط صحة الدليل والامارة - هو الأطراد لا غير كالأمارات

الحقيقية من المنارة الدالة على المسجد ، والأعلام الدالة على الطرق .

(١) أي عدم وجود المانع من نص أو علة أقوى .

ونسب هذا الرأي الشيرازي في التبصرة ص ٦٠ إلى أبي بكر

الصيرفي ، وبه قال البيضاوي وقال : هو مذهب الغزالي

في شفاء العليل والامام فخر الدين في الرسالة البهائية :

أنظر شرح البيضاوي للأسنوي : ٣ / ٧٣ .

(٢) أي لا يكون مسلماً من مسالك العلة في الأصح .

واليه ذهب الغزالي في المستصفى : ٢ / ٣٠٧ والمنحول ص ٣٤٠

وبه قال ابن قدامة في روضة الناظر ص ١٦٣ وبه قال الحنفية

أنظر السرخسي : ٢ / ٢٢٧ وأصول السبزوئي يكشف الأسرار :

٣ / ٣٦٥ وأبو الحسين البصري في المعتمد : ٢ / ٧٨٧ .

(٣) أي إذا لم يكن طريقاً من طرق العلة فهل هو شرط لصحتها ؟

(٤) في ص ٩٤٨ فمن جوز تخصيصها لم يشترطه ومن منع اشترط

الأطراد .

وجه قول العامة :

- وهو أن جعلَ / الأطراد دليلَ صحة العلة الشرعية (ج/ ١٥٩)
يؤدي الى التناقض في الشريعة - والله تعالى صان الشريعة
عن التناقض ؛
لأن الله تعالى جعل نفي التناقض عن القرآن دليلا على أنه
منه .

بقوله تعالى (وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ إِخْتِلَافًا
كَثِيرًا) (١)

وبيان التناقض :

وهو أن أحد^(٢) الخصمين إذا قال : ما ذكرتُ من الوصف
مطردٌ في الفروع فيكون علة لحرمة شيء معين .
والآخر يقول : ان ما ذكرتُ من الوصف مطرد في الفروع فيكون
علة لأباحته وكل واحد منهما ينسب علقته الى الشرع فيؤدي الى القول
بأن الشرع جعل شيئا واحدا حلالا وحراما في زمان واحد
فيكون في هذا نسبة التناقض الى الشرع ،
وهذا محال . (٣)

(١) سورة النساء ، آية : ٨٢ .

(٢) في ب (احدى) .

(٣) ثم القول به يفتح باب الهديان ، ان يمكن لأي شخص أن يقول

مس المرأة لا ينقض الوضوء لأنها حيوان كالفرس أو يقول :

إن خروج الدم لا ينقض لأنه مائع كاللعاب .

بخلاف الأمارات الحسّية : فإنها من العباد / فاحتمال (ب/١٢٦)
التناقض فيها لا يضر .

ولا يقال : إنكم جعلتم دليل صحة العلة - هو التأشير ،
واحد الخصمين يدعي الحلّ بعلمته ، والآخر يدعي الحرمة بعلمته ،
فقد قلتم بالتناقض . (١)

لانا نقول : كون الوصف مؤثرا في الحكم - أمر شرعي ، وكل
واحد من الخصمين يدعي كون وصفه مؤثرا - دون وصف خصمه ،
ويمكنه في الجملة بيان أن الوصف الذي يدعي صاحبه مؤثرا -
ليس بمؤثر ، (٢) فمتى جعل ذلك دليلا لا يؤدي الى التناقض ؛
لأن الصحيح أحدهما - وهو الذي ثبت تأثيره شرعا .

فاما الطرد فأمر حقيقي لا يتصور فيه الإنكار وبيان أنه ليس
بمطرد ، فيؤدي الى التناقض لا محالة - فهو الفرق بينهما . (٣)
ولأن تفسير الأطراد عندكم - هو الجريان في جميع
الفروع من غير أن يمنع مانع من نص مخالف أو معنى معارض .

(١) أي يمكن أن يحصل التناقض في مسلك التأشير بأن يدعى
خصم أن علمته أثرت في الحكم الحلّ والآخر التحريم .
(٢) لأنه يعرف تأثيره في الشرع فلا يمكن أن نقول بصحة كسل
مدع لأن الصحيح ما يثبت تأثيره شرعا .

(٣) أي بين علة التأشير وعلة الطرد .

(١) فأما مع قيام المانع فلا يكون مطردا فلا يكون حجة ، ونحن
 لانسلم أنه لا مانع في كل موضع يدعون الأطراف (٢) فيكون
 دعوى بلا دليل .

فان قالوا : انا طردناه في جميع الفروع ولم نجد ما يمنعه ؛
 فالخصم يقول :

إن لم تجدوا فنحن نجد ، وعجزكم عن الوقوف على المانع
 لا يدل على انتفاء المانع فما لم تقيموا الدليل على أنه لا مانع
 لا يستقيم دعوى الأطراف ولا يمكنكم النفي أصلا .
 ثم لم قلتم : إن الأطراف وجريان العلة في معلولها -
 دليل الصحة ؟ !

ولكن عندنا شرط الصحة .

فنقول : إنه امتنعت الصحة وثبت الفساد .

فأما إن تثبت الصحة بالشرط - فلا (٣)

قولكم : بأن العلة الشرعية علمٌ ودليلُ الأطراف كافٍ في

الدليل .

فنقول : الأطراف كافٍ لكنه شرط الصحة .

(١) في النسخ [لا]

(٢) ان قد يقول هذا وصف مطرد لا مانع له

فنقول له : لانسلم ذلك ان قد يوجد المانع .

وعجزكم عن العثور عليه لا يدل على انتفائه .

(٣) أي فلا فساد .

اما لكونه ^(١) دليلا إنما يثبت لماله من وجه الدلالة -

كدلالة الدخان على النار .

فما لم يثبت وجه الدلالة في العلة على الحكم لا تثبت

العلة ، وان وجد شرط الصحة .

والكلام فيه وقع .

٤- (من طرق العلة : الأُخالة)

ومنها - كون الوصف مخيلا ^(٢) ^(٣) هل يكفي لكونه علة ^(٤) ؟

قال بعض أصحاب الشافعي ^(٥) : إنه كافي .

اما كونه مؤثرا ^(٦) - فيكون مؤكدا .

ثم فسر بعضهم ^(٧) : ان المخيل : ماله خيال الصحة ،

وهذا التفسير فاسد ،

لأن الحكم لا يثبت الا بالعلة الصحيحة قطعا أو غالبا .

(١) أي الأُطراد .

(٢) بكسر الياء ، وسمى مناسبة الحكم للوصف إخالة لأن بها يخال -

أي يظن أن الوصف علة وسمى أيضا (تخريج المناط) أي

ابداء ما نيط به الحكم ويصبر عنه : بالمصلحة ، والاستدلال

ورعاية المقاصد / أنظر جمع الجوامع المحلي : ٢٧٣/٢ ،

وارشاد الفحول ص ٢١٤ .

(٣) في أوب زيادة كلمة (كاف) .

(٤) كالسكر في حرمة الخمر . والقتل العمد العدوان لوجوب

القصاص .

(٥) أنظر مسلك المناسبة وأقسامها في المحصول ج٢ ق٢٢/٢-٢١٧-٢٧٣

وجمع الجوامع شرح البناني ٢/٢٧٢-٢٨٥ ومختصر ابن الحاجب

٢/٢٣٨-٢٤٤ .

(٦) أي مع كونه مخيلا يكون مؤثرا فهو تأكيد لعليته .

(٧) أي لا يصبر محالا .

فأما ماله احتمال الصحة - فلا . . .

وفسر بعضهم المخيل : أن يكون العقل لا يجعله^(١) بأن^(٢) يكون علة الحكم .

بل يستحسنه لموافقة وملائمة بينهما^(٣) ، وان لم يكن

لجنس ذلك الوصف أثر في جنس الحكم في أصول الشرع .

ولكن مع هذا لا يجوز أن يكتفى به ؛ لأن الكلام في العلة

الشرعية يجب أن يطلب صحته من الشرع لا من العقل وحده .

والشرع : هو النص والاستدلال فلا يجوز الحكم بكون

الوصف علة شرعا الا بهذين الطريقتين : والله أعلم .

٥- (من طرق العلة : الشبه)

ومنها - قياس الشبه : وكل قياس لا بد فيه من الشبه

بين الأصل والفرع حتى يكون قياسا .

ومطلق الشبه ليس بكاف .

فان ما من موجودين الا وبينهما نوع مشابهة ،

لكن القياس الصحيح : أن يكون بينهما مشابهة بوصف مؤثر .

(١) أي لا يعتبره محالا .

(٢) متعلق بجعله أي لا يحكم العقل باحالة علة للحكم .

(٣) أي بين الوصف المخيل والحكم .

والقياس الفاسد : أن يكون بينهما مشابهة .

أما من حيث الصورة ^(١) .

أو من حيث الأحكام ^(٢) من غير تأثير في اثبات / الحكم (ج / ١٦٠)

ثم صار هذا الاسم مختصا بقياس من شيئين بينهما شبه بشيء

غير مؤثر في الحكم أصلا .

ثم أعتبر بعض ^(٣) العلماء الشبهة من حيث الصورة ، حتى

قاس ^(٤) الجلسة الأخيرة - في الصلاة ذات الأربع - بالجلسة

الأولى - في أنها غير واجبة .

وقال : هذه جلسة مشروعة في الصلاة تجب أن لا تكون

واجبة قياسا على الجلسة الأولى .

(١) كقياس الخيل على البغال والحمير في عدم وجوب الزكاة ،

للشبه الصوري بينهما : أنظر شرح المحلى على جمع

الجوامع ٢ / ٢٨٨ .

وهو التشبيه الذي يتكلم عنه علماء البلاغة .

(٢) ان العبد يشبه الأموال من حيث الأحكام المترتبة على

إتلافها وليس له شبه بصورتها . لأنه آدمي لا يشبه الحيوانات

ولا النقود ولا الأعيان الأخرى .

(٣) أي رتب عليه حكما شرعيا ولو كان هو من حيث الصورة .

(٤) هو أبو بكر بن عليّ وأبو حنيفة ومالك لذا لم يجعلوا التشهد

الأخير ركنا من أركان الصلاة فلم يوجباه، وجعل أحمد

العكس : إلا أن أبا حنيفة أوجب الجلوس قدر التشهد

لأجل التشهد : المفتي لابن قدامة : ١ / ٥٤٠ . والتمهيد

للأسنوي ص ٤٦٥ .

وروى عن الشافعي - رحمه الله - أنه قال : ^(١)المعتبر هو
 الشبه بالأحكام حتى قال : قيمة العبد تبلغ بالغة ما بلغت ^(٢)؛
 لأن العبد أشبه الأموال في الأحكام الكثيرة ^(٣) ، ويشبه الأهرار
 في قليل ^(٤) من الأحكام ، فيجب إعتبار كثرة الشبه في الأحكام .
ولكن الصحيح قولنا :

وهو أنه يجب أن يعتبر الشبه بكل ماله تأثير في الحكم
 سواء كان وصفا أو حكما فان كون (البر) مطعوما أو مكيلا
 من باب الوصف دون الحكم ، لما أنه هو الشبه الذي له أثر في
 الحكم في الجملة .

وكذلك القول بالشبهين فاسد لما ذكرنا ^(٥) .

-
- (١) أنظر المحصول : ج ٢ ق ٢ / ٢٧٩ وسماء غلبة الأشباه
 وشرح البيضاوي للأسنوي : ٦٥ / ٣ .
 (٢) أي اذا أتلّف العبد وهب على المتلف ضمان قيمته ولو
 كانت أكثر من دية الحر وهو تعريض بقول أبي حنيفة
 ومحمد رحمهما الله تعالى أنها لا تزداد على عشرة آلاف دينار
 وهي الدية - وهو القول الأول لأبي يوسف .
 أنظر شرح فتح القدير : ٢٨٦ / ٩ .
 (٣) ان يجوز بيعه ورهنه ، وإجارته وارثه .
 (٤) لأنه يثاب ويعاقب ويتكلم ويطلق ويكلف .
 (٥) في ص ٩١٤ لأنه شبه خال من التأثير .

وبعض مشايخنا (١) : اعتمدوا على الشبهين لكن يجب أن يكون لكل شبه أثر فحينئذ يجوز القول به .

— فصل —
في

الفرق بين العلة ، والسبب ، والدليل

فقد ذكرنا (٢) تفسير العلة والدليل : في اللغة ، وعرف الفقهاء .

فأما السبب - في اللغة -

(٣)

فعبارة عن الطريق :

قال الله تعالى : (ثُمَّ اتَّبَعَ سَبَبًا) (٤) أي طريقًا .

وقال تعالى - خبرا عن فرعون - (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ

أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ) (٥) أي أبوابها .

ويسمى الحبل سببا ، لأنه طريق يتوصل به إلى الماء .

ويسمى الطريق سببا - أيضا - لأنه يتوصل به إلى الموضع

(٦)

المقصود .

(١) هو الرأي الثاني لأبي يوسف حتى أوجب قيمته بالغة ما بلغت

أنظر فتح القدير : ٢٨٦/٩ .

(٢) من ص ٨٥٤ - ٨٦٠

(٣) في النسخ (عبارة) .

(٤) سورة الكهف آية ٨٩ و ٩٢ .

(٥) سورة غافر من آية : ٣٦ و ٣٧ .

(٦) أنظر الصحاح : ١٤٥/١ .

وأما في عرف الفقهاء - فهو مستعمل فيما هو موضوع اللغة .
وهو ما يتوصل به الى الحكم من غير أن يثبت به - كالحبل الذي
هو سبب يتوصل به الى الماء . وان كان / يحصل الوصول (ب/ ١٢٧)
بالاستقاة .

وكذلك الطريق يتوصل به الى المقصد وان كان الوصول
بالمشي لابه (١) -

وبخلاف العلة ، فإنها - اسم لما يثبت به الحكم كالمشي
والاستقاة علة للوصول . (٢)

وبخلاف الدليل ، فانه اسم لما يعرف بسببه المدلول
فكان طريقا في معرفة المدلول . (٣)

وظة حصول العلم والمعرفة بالمدلول - هو الاستدلال (٤)

- (١) أنظر تقويم الأدلة : ص ٧٦ ، وأصول البزدوي ٤ / ١٧٠ على
كشف الأسرار ، وأصول السرخسي ٢ / ٣٠١ ، والمستصفى ١ / ٩٣ .
(٢) الى المقصد في الطريق . والى الماء في الحبل .
(٣) مثاله اللوحات المكتوب عليها اسماء الدوائر والوحالات
واتجاه الطريق ونحو ذلك .
ومثل قوله تعالى : (أقم الصلاة ليدلوك الشمس) فانها دليل
على وجوب الصلاة عند زوال الشمس .
(٤) فالآية دليل الوجوب .

أما العلة التي يحصل بها العلم والمعرفة بوجوب الصلاة
مثلا - فهي الاستدلال وهو بيان كيفية الوصول الى العلم
بالحكم من الدليل كقولنا : أقيموا الصلاة أمر - وكل أمر
مطلق للوجوب - ينتج فأقيموا الصلاة أمر للوجوب .

فيكون قريبا من السبب في الأحكام .
ويجوز أن تسمى العلة دليلا ، لأنه يحصل بواسطته^(١)
العلم بالحكم في الفروع عند الاستدلال - الذي هو العلة^(٢) .
وتسمى سببا ؛ لهذا :
والله أعلم .

(١) أي بواسطة الدليل الذي العلة .
(٢) فقد حصل العلم بوجوب الصلاة باقبيوا الصلاة عند ذكر
العلة .
وهو الاستدلال بالمقدمتين فالعلة تسمى دليلا لأنها
بواسطتها حصل الحكم بالفرع كما يحصل الحكم بالأصل
بالدليل - كالأية .

- فصل -

في

تقسيم العلة والسبب ، والدليل

فنقول : ذكر القاضي الامام أبو زيد الدبوسي رحمه الله (١)

وقال :

ان العلة أقسام أربعة :-

- ١- علة أسما ومعنى وحكما - نحو البيع البات ، والعتاق النافذ ، والطلاق النجز .
- ٢- وعة اسما - لا معنى ولا حكما - نحو الطلاق المعلق بالشرط ، واليمين في حق وجوب الكفارة قبل الحنث ، فانه يسمى طلاقا (٢) والأثر والحكم معدوم للحال (٣)
- ٣- وعة اسما ومعنى - لا حكما - نحو البيع بشرط الخيار ، فانه يسمى بيعا - وهو المؤثر (٤) في اثبات الحكم - لكن امتنع الحكم لمكان الخيار في الحال .

(١) أنظر تقويم الأدلة : ص ٧٨٥ .

(٢) ان يقال لمن علق طلاق زوجته على دخولها الدار : أنه مطلق لأن الطلاق موضوع لرفع النكاح .

(٣) ان يقعان بعد حصول الشرط والحنث .

(٤) والمؤثر هو كونه علة معنى .

٤- - وعلّة أسما وحكما - لامعنى - نحو السفر في اثبات الرخصة ،
فان السفر يسمى مبيحا ومُرَخِّصًا ، والحكم يضاف اليه -
وهو ثبوت الرخصة والاباحة .

والمعنى معدوم فإن المؤثر في ثبوت الرخصة هو المشقة^(١)
لكن السفر أقيم مقامها تيسيرا .

(أقسام السبب)

ثم قسم السبب على أربعة أقسام - أيضا^(٢) -

الأول هو سبب اسما وحقيقة ومعنى - وهو السبب المحض .
وهو ما يتوصل به الى الحكم من غير أن يثبت^(٣) به على ما ذكرنا^(٤) .
ونظيره من الشرعيات : دلالة السارق على سرقة مال انسان
فسرق ، وحبس الغارّ من القاصد قتله حتى أدركه وقتله ، فان
الدلالة والحبس سبب محض ، لأنه اعترض عليه فعل فاعل^(٥) مختار .

(١) ان المشقة غير منضبطة - ان قد يحصل السفر بدون مشقة

فأقيم السفر مقام المشقة التي هي المعنى .

(٢) أنظر أقسام السبب في تقويم الأدلة : ص ٧٦٣ .

(٣) أى يثبت الحكم بالسبب .

(٤) فيها سبق من تفسير الفقهاء له .

(٥) وفعل الفاعل المختار - هو العلة .

والثاني - ما هو سبب اسما وصورة - لامعنى / وحقيقة - نحو (ج / ١٦١)
الطلاق المعلق والنذر المعلق ، واليمين في حق وجوب^(١)
الكفارة .

فان التعليق سبب لوقوع الطلاق عند الشرط ، وكذا
اليمين سبب لصيرورته^(٢) علة عند الحنث ، ولكنه من حيث
الصورة دون المعنى ، فانه ليس فيه معنى الاضاء والتوصل ،
بل هو^(٣) المانع عن الحكم^(٤) للحال .
ولكن تصور بصورته ، لانه لولا ما ثبت الحكم عند وجود
الشرط .

ولكنه سبب في معنى العلق ؛ فان الكلام الأول^(٥) يصير
علة عند^(٦) الشرط ويضاف الحكم اليه^(٧) دون الشرط .

(١) الذي هو الحكم .

(٢) أي اليمين يكون علة عند الحنث .

(٣) أي الشرط أو اليمين .

(٤) وهو وقوع الطلاق ، ووجوب الكفارة .

(٥) وهو قوله إن دخلت الدار فانت طالق ، أو أن شفى الله

مريضى فله علي كذا ، أو والله لا آذ هب الى السوق .

(٦) أي عند دخول الدار ، وشفاء المريض ، والذهاب الى

السوق .

(٧) أي الى الكلام الأول ؛ لانه في معنى العلة دون حصول

الشرط .

الثالث - السبب الذي هو علة العلة : وهو - في الحقيقة - موجب للحكم الا أنه إنما يُوجب بواسطة العلة الأخيرة والحكم وجب بالأخيرة فصارت العلة الأخيرة مع حكمها حكمتين للعلة الأولى .
فمن حيث (إن العلة الأخيرة مع حكمها حصلت بالأولى^(١)) كانت هي العلة الموجبة حقيقة .

ومن حيث أنها لا تعمل في ثبوت الحكم الا بواسطة الأخيرة سميت

(سبباً) .

ونظيره : الرمي^(٢) اذا اتصل به الموت ؛ فان الموت يضاف الى الرمي^(٣) بوسائط

وكذا شراء القريب يفيد الملك ، والملك يفيد العتق فيضاف الى الشراء^(٤) ؛ لانه علة العلة .

والرابع : السبب الذي هو علة معنى : هو الذي يوجب الحكم بنفسه بلا واسطة علة ، لكن الحكم في حال وجوده لم يثبت لعدم تمامه بانعدام وصفه ، لابعدم بعضه .

فاذا وجد الوصف - والوصف لا يقوم بنفسه فيقوم بالعلة - فيجب^(٥)

الحكم عند وجود وصفه مستندا الى العلة بوصفه ، ويكون هو الموجب دون وصفه ، فيكون علة من

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٢) اي اذا رمى شيئا فوق على انسان فقتله .

(٣) مع ان المباشر للقتل هو الشيء المرمي .

(٤) مع ان العتق حصل بالملك .

(٥) محي السح (فيجب)

حيث هو ^(١) الموجب، ويكون سبباً من حيث إنه لم يوجب
للحال ما لم يوجد وصفه .

وهو كالنصاب - علة الوجوب لكن لا يوجب بدون صفة النماء .
فمتى وجد وصف النماء - صار علة للحكم من الأصل ، لا استناد
الوصف الى الأصل ^(٢)

وكذا في مرض الموت ^(٣) وغيره ^(٤) من النظائر . .
وهذا الفصل الأخير ^(٥) مشكل .
هذا بيان ماقاله الامام أبو زيد - رحمه الله -
على الاختصار .

(١) (هيو) ساقطة من أ .

(٢) وهو النصاب .

(٣) صورة المسألة - أن يهرب إنسان جميع ماله لشخص - فسي
مرض موته - فاذا سلمه المال قبل موته صح كما لو كان صحيحاً ،
اما لو مات قبل التسليم يدفع له الثلث ونقضت الهبة فسي
الثلثين ، فالعلة المانعة من أخذ الموهوب له الثلثين -
هو مرض سميت لا المرض فقط ، فهو حين تصرفه لم يكن
وصف الموت موجوداً فلم تمنع لعدم تمامها بوصفها ، وعند
تمامها منعت / تقويم الأدلة ص ٧٨٢ .

(٤) مثل اذا جرح رجل رجلاً خطأ فكفر ثم مات المجرع أجزاء
التكفير لأن علة الوجوب هو القتل وذلك اسم لجرح يسرى
اليه الى الموت فالسراية وصف للأصل وهو الجرح فعدم الوصف
يمنع الوجوب لا التعجيل / تقويم الأدلة ص ٧٨٣ .

(٥) أي في تقسيم السبب على هذا النحو

ووجه الاشكال سيعرف من التقسيم الآتي للسبب .

ولكننا نقول : هذه التقاسيم إنما تستقيم على قول من يقول :
(بتخصيص العلة) فان عندهم يجوز أن تكون العلة موجودة
ولا يثبت الحكم لمانع .

والموانع تختلف على قائلهم :

- ١- مانع - يدخل في نفس العلة فيمنع عن الأنعقاد - (١) كما
في الطلاق المعلق .
 - ٢- ومانع - يدخل في الحكم . دون العلة - كما في البيع
بشرط الخيار . (٢)
 - ٣- ومانع - يمنع تمام العلة مع وجود أصلها وركننها - كملك النصاب
ونحوه .
 - ٤- ومانع - يمنع تمام الحكم مع أن العلة أوجبت أصل الحكم .
كما في خيار الرؤية والعيب ، فان ثمة الملك ثابت والبيع
نافذ لكنه غير لازم . (٤)
- فأما على قول من لا يجير تخصيص العلة - وهو قولنا -

-
- (١) أي انعقاد العلة - وهي صيغة (أنتِ طالق) فانها لا تتعقد
الا بعد حصول الشرط .
 - (٢) فالعلة التي هي البيع حاصلة ولكن المانع حصل على الحكم
وهو التملك .
 - (٣) فان العلة ناقصة ، ان لا بد من وصف النماء مع النصاب وهذا
النقص يمنع تمام العلة ووجود الحكم - وهو وجوب الزكاة .
 - (٤) بدليل جواز رد البيع بعد الرؤية وبعد العثور على العيب .

فالعلة^(١) في الحقيقة شيء واحد - وهو ما ثبت به الحكم .

والسبب شيء واحد -

وهو ما يتوصل به الى الحكم من غير أن يضاف ثبوته اليه :

وما يضاف الحكم اليه - ما يسمى سببا - فهو علة في الحقيقة .

وتسميته سببا يكون بطريق المجاز .

فانما يصح التقسيم عندنا^(٢) على اعتبار تقسيم الحكم^(٣) .

غير أن الحكم قد يكون ظاهرا .

وقد يكون خفيا - لادليل على وجوده للحال .

١- فان كان الحكم ثابتا حال وجود السبب : فهو علة^(٤) -

كالبيع البات^(٥) .

٢- وان وجد الحكم بعد وجود فعل العبد / بأزمته مقصورا^(٦)،^(٧) (ب/١٢٨)

(١) في النسخ (العلة) ولا بد من الغاء الرابطة لأنها جواب أما

(٢) أي مشايخ سمرقند ، فانهم لا يجوزون تخصيص العلة .

(٣) فتحصل الأقسام باعتبار تقسيم الحكم الآتي في المتن بعد

قليل .

(٤) أي فالسبب علة .

(٥) فالحكم - وهو حصول التملك - ثابت حال وجود السبب

- وهو البيع .

(٦) في ب (باختيار منه) وقد رأيت في أ - أن الناسخ

قد كتب فوق بأزمته : كلمة (باختيار) .

(٧) أي وجود الحكم مقصورا على حال ثبوت الحكم .

- على حال ثبوته - يكون الفعل سببا من وقت وجوده ^(١) ، ويصير
 علة عند وجود الحكم مقصورا عليه - كما في التدبير ^(٢) والأستيلاد ^(٣) .
- ٣- وان ظهر الحكم من وقت وجود الفعل بعد ما كان خفيا -
 يكون علة من ذلك الوقت - ويسمى سببا مجازا ^(٤) .
- ٤- وان ثبت الحكم مقصورا على حال وجوده ^(٥) من وجه ،
 ويظهر من وجه من وقت وجود الكلام .
- فمن الوجه الذي اقتصر يكون سببا من حيث وجود الكلام ^(٦) .
 ويتم علة من وقت الحكم .
- ومن الوجه الذي ظهر من وقت وجود الكلام = يكون ^(٧) علة (ج/ ١٦٢)

-
- (١) أي وجود الفعل نفسه .
- (٢) هو أن يقول السيد لعبده (أَنْتَ حَرِّدِ بِرِ حَيَاتِي) فهو
 سبب من حين قوله ، ثم يصير علة عند موته لأن العبد
 يعتق .
- (٣) الاستيلاد هو أن يطاء السيد أمته وتلد منه ، فالولادة
 سبب لأعتاقها بعد موته ثم تصير علة عند موته .
- (٤) مثل بيع الفضولي يظهر حكم البيع - وهو جواز التصرف
 من المشتري - بعد الأذن - فيكون علة من وقت البيع
 ويسمى سببا مجازا لتأخير الحكم عنه .
- (٥) أي الحكم . المرفوع (لقتله) في المثال الثاني
- (٦) وهو قوله أَنْتَ حَرِّدِ بِرِ حَيَاتِي وهو فعل العبد .
- (٧) أي الفعل يكون علة من وقت وجود الحكم .

(١) من وقت وجوده ، ويكون سببا من الوجه الذي اقتصر .
فيجب التقسيم على هذا الوجه ، احترازا عن القول بتخصيص
العلّة .

والله أعلم .

— فصل —
في

بيان شرائط القياس والعلّة

يحتاج في هذا الفصل الى تفسير الشرط لفة ،
وبيان حدّه عند الفقهاء ،
والى بيان الفرق بين الشرط والعلامة ،
والى بيان أقسام الشرط
وبيان ما يسمى شرطا
والى بيان شرائط القياس والعلّة .

حرفي

(١) مثاله : اذا باع المريض الموت شيئا .
فالعقد يفيد الملك اذا الملك يثبت من حين صدوره .
فالعقد علّة من هذا الوجه لأنه ظاهر .
فازا مات صار العقد وصيةً وهى أمر خفي قبل الموت .
فالعقد سبب من هذا الوجه : والله أعلم .

(الشـرط)

أما الشرط في اللغة - فعبارة^(١) عن العلامة اللازمة -
 ومنه يسمى أعلام القيامة أشرطاً، ومنه سمي الصكوك شـرطاً؛
 لأنها وضعت أعلاماً على العقود التي تجرى بين المتعاقدين .
 ومنه سمي الشرطي؛ لكونه معلماً بعلامة تميز بها عن غيره .
 ومنه سمي الحجامُ شـراطاً وفعله شـرطاً . وآله عليه شـرطاً^(٢) .
 وأما تفسير الشرط : في عرف الشرع ، وبيان الفرق بينه
 وبين العلة والعلامة .

فنقول :

قال بعضهم : الشرط ما يوجد الحكم عند وجوده وينعدم
 عند عدمه .^(٣)

وقال بعضهم : الشرط ما هو علمٌ على الشيء من حيث يضاف
 إليه .

الوجود^(٤) دون الوجوب .

(١) في النسخ (عبارة) .

(٢) أنظر مادة شرط في الصحاح : ١١٣٦/٣ والمصباح المنير :
 ٠٤٧٢/١

(٣) سبق في هامش ٨٩٥ رقم (٥) أنه يراد به شرط صحة العلة
 لا شرط الحكم ان شرط الحكم : لا يلزم من وجوده وجود الحكم .

(٤) أي وجود العلة .

بخلاف العلة ، فانها اسم لما يضاف اليه الوجوب دون

الوجود .

فلما كان وجود ذلك الشيء بالعلّة لا بالشرط كان الشرط

علماً (١) .

ومن حيث أن الوجود يضاف اليه كان علة (٢) ، فكان بين

العلامة والعلّة (٣) .

(العلامة)

وأما العلامة - فهي اسم لما يدل على غيره من غير أن يكون

في ذاته ما يدل عليه لكن يثبت دلالته بضرب اصطلاح ومواضع (٤) ،

أو إختيار من صادق على ظهور الحكم عند وجوده فتكون (٥) معرّفاً

محصّلاً لا يتعلق به وجوب ولا وجود . وإنما يتعلق به الظهور (٦) ،

(١) وذلك كالطلاق المعلق على دخول الدار .

فإن وقوع الطلاق وجد بقوله (أنت طالق) الذي هو علة

ودخول الدار علامة على وجود الطلاق .

(٢) أي وجود العلة المتوقف عليها وجوب الحكم ، إن لفظ أنت

طالق الذي هو علة متوقف على دخول الدار فمن هذه

الناحية أشبه العلة .

(٣) فهو يشبه العلامة من ناحية، ويشبه العلة من ناحية

أخرى فالشرط بينهما .

(٤) كالمنارة للمسجد وكأشارات المرور الدولية .

(٥) في النسخ (فيكون) .

(٦) مثل التكبيرات في الصلاة إعلام بالانتقال من ركن إلى ركن ،

والأذان للأعلام عن دخول الوقت والتلبية للدخول . في

النسك .

ولكن هذا لا يصح . (١)

وإنما الصحيح أن يقال :

الشرط : ما توجد العلة عند وجوده .

أو ما يقف المؤثر على وجوده في ثبوت الحكم ، وهذا ، لأن الحكم يثبت بالعلة .

لكن العلة قد تقف (٢) على وجود الشرط فلا تنعقد العلة

بدونه .

فلا يوجد الحكم لانعدام العلة لا لانعدام الشرط مع قيام

العلة .

فاما ما توجد العلة بوجوده - فهو علة العلة .

وما يوجد به الحكم - فهو علة (٣) ،

(١) أى ما تقدم من تعريف الشرط والعلامة .

(٢) فى النسخ (يقف) .

(٣) خلاصة الموضوع هى :

أ - شرط العلة - ما توجد العلة عند وجوده لا بوجوده - أى

لا يؤثر بوجودها مثل شق الظرف لسيلان الدُهْن الذى هو علة

لضمانه .

ب - علة العلة - هى ما توجد العلة بوجودها - أى هى

المؤثرة فى وجود العلة .

كالرمى إذا اتصل به موت إنسان .

فعلة الموت : ثقل أو جده الرمى .

وعلة الثقل : الرمى .

ج - العلة - ما يوجد بها الحكم - كالبيع البات .

أو يظهر بها الحكم - كالنماء لنصاب الزكاة فلا تظهر عليه النصاب

=

الا به .

وكذا ما يظهر به الحكم ،

وكذا ما يوجد عنده أو يظهر عنده ،

لما ذكرنا : أن العلة توجد عند الشرط ثم يثبت الحكم

عند وجود العلة ؛

ولأن إنعدام الحكم لا يكون لعدم الشرط ، بل يكون

على العدم الأصلي ؛

لأن الأصل عدم الحكم ، وإنما وجوده بوجود العلة ،

والعلة توجد عند وجود الشرط ، فمتى لم يوجد الشرط لم توجد

العلة ، فلا يثبت الحكم ، وبقي على العدم ، لا أن عدمه (١)

مضاف إلى عدم الشرط أو عدم العلة ؛

ولأن هذا (٢) إنما يستقيم على قول من يقول (بتخصيص

العلة) .

وهو أنه : إذا وجد العلة ولم يوجد الشرط امتنع وجود

الحكم لعدم الشرط مع بقاء العلة . (٣)

= أو ما يوجد عندها الحكم - كلفظ (أنتِ طالق) المعلق على

دخول الدار .

أو ما يظهر عندها الحكم - كقضاء القاضي علة لظهور الملك

للمدعي . وان كان ثبوت الملك مضافا إلى السبب السابق .

(١) أى الحكم .

(٢) أى عدم الحكم مبنى على عدم العلة أو عدم الشرط : يستقيم على

قول من يقول (بتخصيص العلة) .

(٣) ان على قول من يقول (بتخصيص العلة) يكون تخلف الحكم مع

وجود العلة تخصيص للعلة في تلك المسألة .

فأما متى لم توجد العلة عند عدم الشرط - فيكون عدم الحكم
(لعدم العلة لا (١) لعدم الشرط. (٢)

وما قالوا : إن العلة (٣) ما يتعلق به الوجوب دون الوجود -
لا يصح ، لأن العلة قد يتعلق بها الوجوب ، وقد يتعلق بها الوجود ،
فإن الكسرة وجود الإنكسار .

وقد يتعلق به الظهور ، فإن قضاء القاضي علة لظهور الملك
للمدعي وإن كان ثبوت الملك مضافا إلى السبب السابق ،
والله أعلم .

فصار الحاصل :

أن العلة : ما يتعلق بها الوجوب ، أو الوجود ، أو الظهور .
والإيجاب ، والإيجاد ، والأظهار - من الله تعالى .
والشرط : ما يتعلق به وجود العلة .

والعلامة - ما يكون علما على ظهور شيء والعلم به من غير
أن يكون له أثر في الوجود والظهور ، وإنما الظهور بغيره بمنزلة
الدليل

فإن ظهور الشيء والعلم به - بالاستدلال لا بالدليل .
والله أعلم .

(١) ما بين القوسين ساقط من أوب .

(٢) إذ فقدان شرط العلة جعلها معدومة والحكم لم يوجد
لعدمها .

(٣) في أوب (قد) .

(أقسام الشرط)

وأما بيان أقسام الشرط :

فنقول : الشرط أنواع .

- ١- فمحل وجود العلة شرط ؛ لأنه لا وجود للعلة بدون المحل .
فالببيع / علة ثبوت الملك في المبيع ، ومحلّه البائع . (ج/١٦٣)
- والشراء علة ثبوت الملك في الثمن ، ومحلّه المشتري .^(١)
- ٢- وكذا محل الحكم أيضا شرط لأنّ العلة لا يتصور انعقادها بدون الحكم ، ولا بد للحكم من محل صالح ،^(٢)
- ٣- وكذا وصف محل العلة .
ووصف محل الحكم من باب الشرط ؛
فان محل ثبوت الملك - هو للمبيع وأوصافه - بأن يكون
مالاً متقوماً ، معلوماً ، ونحو ذلك .
- ٤- وكذا أهلية من يجب له الحكم ،^(٣) ومن يجب عليه - شرط
أيضا .

-
- (١) فالبايع محل البيع فهو شرط للعلة .
 - والمشتري في الثمن فهو شرط للعلة .
 - (٢) هو المبيع والثمن في المثال السابق فهما محل لثبوت الملك
- وهو الحكم .
 - (٣) هو المحكوم عليه .

٥- وكذلك بعض أوصاف من يجب عليه ، وأنه شرط ثبوت

الحكم أيضا .

وهذا كله - (١) في الحقيقة - شرط / العلة ، لأن العلة (ب/١٢٩)

لا توجد الا عند وجودها ، وأن كان بعض الأوصاف

يسمى أهلية ، وشرائط الأهلية :

وهو وصف من يجب له وعليه ، على ما ذكر في فصل الأهلية (٢)

إن شاء الله تعالى .

٦- ومنها - شرط الصحة لا شرط إنعقاد أصل السبب - كالمساواة

في عقد الربا (٣) وقبض البدلين (٤) في الصرف وغير ذلك ، فانقسم

الشرط الى هذه الأنواع ظاهرا - وفي الحقيقة قسمان شرط

العلة (٥) ، وشرط الصحة (٦) .

أما بيان ما يسمى شرطا :

فنقول : هو أنواع : ظاهرا .

وفي الحاصل نوعان : شرط حقيقة ، وشرط مجازا .

(١) أي ما تقدم من الشروط .

(٢) في ص ١٦١

(٣) أي اذا لم يكون العوضان متساويين لا ينعقد البيع .

(٤) ان لا بد في الصرف من التقايف والا فلا ينعقد الصرف .

(٥، ٦) الخمسة الأولى شروط العلة والسادس شرط الصحة .

والحقيقة - نوعان : على ماسر : شرط العلة ، وشرط

الصحة ؛

لأن حد الشرط لما عرف - وهو ما توجد العلة عند وجوده ،

لا وجود الحكم ولا وجوبه ولا ظهوره به ولا عنده - (١)

فان كان في موضع يسمى شرطاً ويضاف الحكم اليه إما وجوباً ،

أو وجوداً ، أو ظهوراً - يكون علة .

وتسمته الشرط يكون له مجازاً ؛ لوجود صورة الشرط ،

أو لمشابهة بينه وبين الشرط مع كونه علة .

وكذا كل ما لا يوجد العلة عند وجوده وسمى شرطاً - يكون

تسمية الشرط له مجازاً . (٢)

أما مثال الشرط بطريق الحقيقة - فهو كالشهادة في سباب

النكاح ، وشروط الصلاة من الطهارة ، والنية ، وستر العورة ، واستقبال

القبلة .

فانه لاصحة للصلاة ولا وجود لها الا عند وجود هـذـه

الشروط .

وكذا تعليق الطلاق والمعتاق بالشرط ، فانه لا وجود لهما قبل

(١) ففي مثال تعليق الطلاق لا وجود للحكم - وهو ايقاع الطلاق

عند التكلم بالشرط ، وانما الموجود هو صيغة الطلاق المعلق

فاذا وجد الشرط وجدت العلة وهي صيغة (أنت طالق)

ثم يوجد الحكم - وهو ايقاع الطلاق بعد وجود العلة .

فالعلة هي الموجدة للحكم لا الشرط .

(٢) كما سيوضح من الأمثلة الآتية .

وجود الشرط ، وانما الموجود كلام يصير تطليقا واعتاقا عند وجود الشرط .

وقال بعض مشايخنا : إن الشرط ما يمتنع عنده الحكم دون العلة - عند الشافعي (١)

فيكون هذا الكلام تطليقا ، ولكن الانطلاق وثبوت الحرمة يثبت عند وجود الشرط .

وينوا على هذا الأصل مسألة تعليق الطلاق بالنكاح (٢) ،
ومسألة التكفير قبل الحنث (٣) والنذر المعلق بالشرط (٤) ،

(١) أي بعض مشايخ سمرقند نسب للشافعي القول بأن الشرط يمنع الحكم دون العلة أي فتثبت العلة من حين النطق بالطلاق المعلق واليمين والنذر .

(٢) كان يقول : إن تزوجت فلانة فهي طالق فاذا تزوجها طلقت مباشرة عند الحنفية لأن العلة كانت ممنوعة بالشرط فاذا وجد الشرط وجدت العلة ووجدت محلها وهي الزوجة . وعند الشافعي العلة حصلت عند النطق بالشرط ولم تجد محل الطلاق لعدم الزوجية .

(٣) وذلك بأن يخلف أن لا يدخل هذه الدار ثم كفر قبل دخوله ثم دخل فإن التكفير يجزئ عند الشافعي لأن العلة وقعت من وقت النطق باليمين وتأخر الحكم إلى وقوع الحنث وما دامت العلة واقعة بصرح التكفير .

(٤) بأن يقول : لله على أن شفى الله ولدى أن اذبح شاة فذبحها قبل شفاء ولده ؛ كذلك يجزئ عند الشافعي باعتبار أن العلة حصلت وتأخر وقوع الحكم إلى حصول الشرط . أما الحنفية فلا تحصل العلة الا بعد حصول الشرط .

ولكن هذا يؤدي الى القول (بتخصيص العلة) - وهو وجود
العلة قبل وجود الشرط ولا حكم له (١).

وظاهر مذهب الشافعي - رحمه الله - أنه لا يقول بتخصيص
العلة (٢).

فلا يكون ما ذكرنا من المسائل على هذا الأصل على ما يعرف
في مسائل الخلاف (٣).

وأما الشرط الذي سمي به مجازا لوجود صورته - وهو علة
في الحقيقة أو في معنى علة العلة - فهو نحو:
شق الزق ، وقطع جبل القنديل ، وحفر البئر على قارعة
الطريق ، وحصل التلف - فانه يجب الضمان على شاق الزق ،
واقطع الجبل وحافر البئر - لوجهين :
أحدهما - أن هذا علة التلف ، فان الاتلاف المتصور من
العباد هو فعل قام به من الحركة يظهر أثرها على مجرى العادة -
في تلف المحل ،

(١) أي لوجود العلة ان تخصيص العلة وجودها بدون حكم
متأثر بها .

(٢) أنظر التبصرة : ص ٤٦٦ وسيأتي تخصيص العلة في
ص ٤٤٨ .

(٣) لم أعر في هذا الكتاب على مسائل في الخلاف ولعله ذكرها
في الأوسط الذي اختصر منه المصنف هذا الكتاب ولم
يحذف هذه الإشارة هنا . أو يشير الى مسائل الحرف
في كتاب آخر من كتب الحرف .

فان المتولدات ^(١) مفعولُ الله تعالى على الحقيقة
عندنا لافعل للعباد فيها أصلا .

وعند المعتزلة : أفعال العباد تسببها لا مباشرة .
ولكن اذا كان العبد منهيًا عن الحركة ^(٢) التي يظهر
أثرها في تلف شيء معصوم متقوم - يكون علة التلف في
حق وجوب الضمان ، صياته لعصمة الأموال والأفْس ؛
لأن الأتلاف ما يحصل التلف عقبية غالبا بطريق العادة
وقد وجد .

الا اذا وجد التلف عقيب فعل / غيره عن اختياره . (ج / ١٦٤)

(١) المتولدات - هي الأثار التي تتولد من فعل العبد
فقد قالت المعتزلة إنها من خلق البشر وقالوا :
إن الانسان يحرك يده وحركتها ولدت حركة المفتاح ،
وحركة المفتاح ولدت فتح القفل ونحن نقول ان حركة المفتاح
وفتح القفل مخلوقتان لله .
وكذا حصول الموت في الإنسان بعد ضربة بالسيف من
قبل انسان .

(٢) وهي حمل السيف والهوى به على عنق المقتول فانه
يعاقب اذا حصل الأتلاف بعدها فانه يضمن لا ارتكابه
الحركة المنهي عنها عندنا .
اما عند المعتزلة فلان القتل من فعل العبد فيضمن
على هذا الأساس .

وهو الايقاع^(١) في البئر - كان الاضافة اليه أولى من الأضافة
الى الحفر السابق -
الا^(٢) أنه^(٣) في صورة الشرط؛ لأنه ازالة المانع عن سيلان
الدهن ، ووقوع القنديل ، والوقوع في البئر ،
وازالة المانع شرط في الأصل ، لكنه علة شرعا فيضاف الحكم
اليه ، لكونه علة - لالكونه ازالة المانع .
والثاني - وهو أن سيلان الدهن علة الطف ، فانه
يختلط بسببه بالتراب فيخرج من أن يكون منتفعا به . أو يسترج
بالماء الا أنه كونه سببا لا خَلْقَةٌ له^(٥) ثبت بفعل الله تعالى
ولا يمكن اضافة الحكم اليه^(٦) فيضاف الى الشرط الذي هو فعل
العباد احتياطا في عصمة الأنفس والأموال .

(١) وذلك بأن قام انسان بحفر بئر ثم جاء آخر فأسقط فيه شيئا
محترما فهلك فانه يضمن المُسْقَطُ فيه .

(٢) رجوع الى قوله لأن الاتلاف ما يحصل . . . الخ

(٣) أي الاتلاف في الأمثلة السابقة .

(٤) (ان) باقطة من ب .

(٥) أي للعبد .

(٦) الى الفاعل - وهو الله تعالى -

وكذلك الثقل ^(١) علة الوقوع في مكان خال عن الجسم المانع ،
 وأنه لولا الشقُّ والحفرُ لما صار كونه سيّالا أو ثَقُلُ الماشي
 عاملاً ، لأن الثقل إنما يعمل في السقوط في المكان الخالي
 وهو إزالة السكة ^(٢) .

وكذا السيلان إنما يسيل إذا لم يكن في الزق ووجد طريقاً
 خالياً عن المانع فهو بالشقِّ والحفرِ جعله ^(٣) عاملاً فيصير في
 معنى علة العلة ^(٤) .

نظيره - رمي السهم إذا أصحاب شيئاً محترماً فالتفه ، لما

قلنا .

والوجه الأول أصح .

ونوع آخر يسمى شرطاً - وهو في معنى السبب ^(٥) - وهو

إزالة المانع عما هو علة بطريق الاختيار .

(١) في مسألة حفر البئر فإن العلة لتلف الساقط هو ثَقُلُ الساقط

فانه يقع إذا وجد مكاناً خالياً عن جسم يمنعه من السقوط .

(٢) وهو جزء الأرض الذي كان ماسكاً به عن الوقوع في
 هذه الحفرة .

(٣) أي السيلان في الدهن ، والثقل في السقوط في البئر .

(٤) فيصير الشق علة لسيلان الدهن ، والسيلان علة الاتلاف .

(٥) ما تقدم من الشقِّ وحفر البئر : شرط في معنى العلة ،

وهنا شرط بمعنى السبب .

كَمَنْ حَلَّ قَيْدَ عَبْدٍ انْصَانَ حَتَّى أَبْقَى فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ الضَّمَانُ عَلَى
الْحَالِّ ؛

لَأَنَّ حَلَّ الْقَيْدِ إِزَالَةُ الْمَانِعِ عَنِ الْإِبَاقِ لَكِنَّ الْإِبَاقَ فِعْلٌ
مَخْتَارٌ .

فَلَا يُضَافُ إِلَى الْحَلِّ فَلَا يَكُونُ شَرْطًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَوْجَدِ
الْعِلَّةَ عِنْدَهُ لِامْحَالَةِ لَكِنَّهُ فِي مَعْنَى السَّبَبِ ؛ لِأَنَّهُ بِسَبَبِ حَلِّ
الْقَيْدِ يَتِمُّكَ الْعَبْدُ مِنَ الْإِبَاقِ فَيَكُونُ مَقْضِيًّا إِلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ .
لَكِنَّ السَّبَبَ مَتَى اعْتَرَضَ عَلَيْهِ فِعْلٌ مَخْتَارٌ يُضَافُ الْحُكْمُ إِلَيْهِ
وَلَا يُضَافُ إِلَى الْفِعْلِ السَّابِقِ ،

وَلِهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ -
فِيمَنْ فَتَحَ بَابَ قَفْصِ فَطَارَ الطَّيْرُ ، أَوْ بَابِ إِصْطِطِلَ فَخَرَجَتْ
الدَّالَّةُ ؛ لَمَّا ذَكَرْنَا (١) .

وَنَوْعٌ آخَرَ - أَنَّ الْعِلَّةَ إِذَا كَانَتْ ذَاتَ وَصْفَيْنِ وَوَجَدَ / الْوَصْفَانِ
مَعًا فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَرْطٌ عِنْدَ الْآخَرِ ؛ لِأَنَّ الْآخَرَ يَوْجَدُ عِنْدَهُ
وَهَا جَمِيعًا عِلَّةٌ (٢) وَإِذَا وَجَدَ عَلَى التَّعَاقُبِ فَالْعِلَّةُ هُوَ الْوَصْفُ
الْآخِرُ عِنْدَنَا . - خِلَافًا لِزُفَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَالْأَوَّلُ شَرْطٌ (٣) .

(١) مِنْ أَنَّهُ يُنْسَبُ إِلَى خُرُوجِ الدَّابَّةِ وَطَيْرَانِ الطَّيْرِ لَا إِلَى عَمَلِ الْفَاتِحِ
لِلْبَابِ لِأَنَّهُ اعْتَرَضَهُ فِعْلٌ مَخْتَارٌ .

(٢) مِثْلُ الْقَتْلِ الْعَمْدِ الْعَدْوَانَ بِالْمَتَّقِلِ فَكُلُّ صِفَةٍ شَرْطٌ لِلْآخَرِ إِذَا
لَا يَصِحُّ كَوْنُ الْوَصْفِ هَرْمَةً عِلَّةً إِلَّا بِشَرْطِ وُجُودِ الْوَصْفِ الثَّانِيِ
وَمَجْمُوعِ الْوَصْفِ كَلَّةٌ .

(٣) كَمَا فِي عِلَّةِ الرَّجْمِ - هِيَ زِنَى الْمُحَصَّنِ وَلَمَّا كَانَتْ صِفَةُ الْإِحْصَانِ
سَابِقَةً عَلَى الزِّنَى اعْتَبِرَتْ شَرْطًا وَالزِّنَى عِلَّةٌ .

ونوع آخر عند بعض مشايخنا^(١) - هو شرط في معنى العلامة - وهو الإحصان - ،

لأن الشرط ما يمنع انعقاد العلة الى أن يوجد الشرط - كما في الشرط في تعليق الطلاق والعتاق ، فإن صورتيهما موجودة ، وتوقف انعقادهما على وجود الشرط .

ومثل هذا لا يوجد في الزنا بحال ، لأن الزنا لا يتوقف حكمه على إحصان يحدث فثبت أنه ليس بشرط - ولكنه علامة لكونه معرّفا لحكم الزنا ،

ولهذا قلنا : إن الذكورة ليست بشرط في شهود الإحصان ؛ لأنه معرّف ، وليس بشرط .

الا أن هذا^(٢) لا يصح ، لأن الشرط^(٣) ليس بمانع انعقاد العلة بل لم تتعقد العلة عند عدم الشرط على العدم^(٤) الأصلي .

(١) هو القاضي أبو زيد الدبوسي واختاره الشيخان وبعض المتأخرين ،

أما المتقدمون وعامة المتأخرين فقد سمو الإحصان شرطا لوجوب

الرجم لعلامة / أنظر كشف الأسرار : ٢١٩/٤ .

(٢) أي قوله : فثبت أنه - أي الإحصان - ليس بشرط .

(٣) أي عدم وجوده .

(٤) أي لعدم وجود الإحصان أصلا وليس لأن عدم الشرط مانع

من حصول العلة إذ المانع لا بد أن يكون موجودا لامعدوما .

الا ترى أنّ أركان الصلاة اذا وجدت بصورتها لم تتعقد صلاة عند حدوث شروطها بعدها ، لكن لا بد أن يكون الشرط مقارنا حال وجود العلة لتوجد العلة عند وجوده .
والزنا لا ينعقد علة لوجوب الرجم الا اذا وجد حال الاحسان فيكون الاحسان شرطا لانعقاد الزنا علة .
فاما في شهود الاحسان فلم يشترط الذكورة - فلا يشترط ^(١) شرط فلا يضاف اليه وجوب الحكم ولا وجود العلة ^(٢) باشتراط الذكورة في علة العقوبة فلا ^(٣) تكون ^(٤) اشتراطا فيما هو شرط ^(٥) العلة .

وزفر يجعله ^(٦) في معنى علة العلة .

ونحن نمنع ^(٧) على ما عرف في مسائل الخلاف . والله أعلم

(١) في النسخ (لانتها) والنصير يعول لصفة الاحسان .

(٢) وهو الزنا .

(٣) في النسخ (لا) والاولى ادخال فاء التفريع .

(٤) أي الذكورة .

(٥) وهو الاحسان الذي هو شرط للعلة - وهي الزنا .

(٦) أي الاحسان .

(٧) لأن العلة ما يضاف اليها الحكم أو العلة وهنا الزنى

لا يضاف الى الاحسان ولا يؤثر الاحسان به ان قد يوجد

الزنى مع انتفاء الاحسان وقد يوجد الاحسان ولا يوجد

الزنى .

- فصل -
في

بيان شرائط القياس والعلّة

فنقول : لصحة القياس شرائط

١ - (وجود الأصل والفرع والوصف المؤثر) .

أ - منها : وجود أصل معلولٍ معقولٍ المعنى ؛ إما النص ^(١) ،
أو الأجماع ؛ ليعرف الحكم فيه .

ب - ولا بد من وصف مؤثر في ثبوت ذلك الحكم .

ج - ولا بد من وجود فرع وجد فيه مثل ذلك الوصف ؛ ^(٢)

لأنّ القياس ما يكون بين شيئين بينهما مشابهة في الوصف
المؤثر ولا وجود له ^(٣) الا عند وجود الأصل والفرع والوصف
الذي هو ركن علّة ^(٤) أو علّة على حسب ما اختلف فيهِه ،
فقد وجد حدّ الشرط في هذه الأشياء .

(١) يشمل نص الكتاب والسنة . ولفظ (النص) بدل من قوله (أصل)

وهذا على رأي من يجعل الاصل هو دليل الحكم .

أنظر الخلاف في تحديد الأصل في فواتح الرحموت: ٢ / ٢٤٨ .

(٢) الواقع أن هذه هي أركان القياس لا شروطه ولعل المصنف قد

اعتبر وجود هذه الأركان مجموعة شرطا من شروط صحته لأنيّه -

كما سبق في فصل بيان مائة الركن - انه خص الركن بالوصف

المؤثر فقط .

(٣) أي للقياس .

(٤) اذا كانت العلة مؤلفة من وصفٍ وشرطٍ للوصف كالزنا للرجم لا يكون

علة الا بشرط الاحصان .

(هل النصوص معلولة ؟)

ثم النصوص في الأصل : هل هي معلولة أم تحتاج إلى دليل ؟
اختلفوا فيه :

- ١- قال أصحاب الظواهر (٢) إنها غير معلولة ، لما ذكرنا (٣) .
- ٢- وقال بعض القايسين (٤) : بأنها غير معلولة في الأصل الا اذا قام الدليل من حيث النص والاجماع أنه معلول .
- ٣- وقال عامة مثبتي القياس : إن النصوص معلولة في الأصل

(١) في النسخ (يحتاج) .

(٢) أنظر الأحكام لابن حزم : ٨ / ٩٨٠ و ١١١٠ .

(٣) أي إنها تحتاج إلى دليل يثبت عليها .

(٤) القائلون بالقياس اختلفوا في : هل إن الأصول معلولة أم لا ؟ . على أربعة آراء .

١- إنها غير معلولة الا اذا قام الدليل على كونها معلولة

٢- إنها معلولة- الا اذا قام الدليل على منع تعليلها .

٣- إنها معلولة - ولا يطلب الدليل على تعليلها ولكن يطلب الدليل على تعيين وصف من الأوصاف المتعددة على كونه على كوصف الحنطة بالكيل أو الطعم أو الأوادخار .

٤- هي معلولة - مع قيام دليل يدل على كونها معلولة بعلة ما .

أنظر الأقسام في أصول البيهقي على كشف الأسرار ٢٩٣ / ٣

وأصول السرخسي ١٤٤ / ٢ وفواتح الرحموت ٢٩٣ / ٢

وتقويم الأدلة : ص ٦٠٠ .

الا اذا قام الدليل على أنه لا يمكن تعليل بعضها - وهو
 قول الشافعي ، وقول بعض أصحابنا - رحمهم الله .
 ٤- وقال بعض أصحابنا : إِنَّ النُّصُوصَ وَإِنْ كَانَتْ مَعْلُومَةً فَمِنَ
الأَصْلِ وَلَكِنْ لَا يَدُّ مِنْ دَلِيلٍ زَائِدٍ عَلَى أَنَّ الأَصْلَ الَّذِي
نَرِيدُ اسْتِخْرَاجَ العِلَّةِ مِنْهُ أَنَّهُ مَعْلُومٌ ، الا اذا إتفقوا على كونه
 معلولا مع إختلافهم في الوصف الذي هو علة كما في النص
 الوارد في باب الربا .

وهو قوله - عليه السلام - (الْحِنْطَةُ بِالْحِنْطَةِ)^(١)

إتفقوا أنه معلول .

ولكن عندنا : العلة وصف كونه مكيلا .

وعند الشافعي - رحمه الله - وصف كونه مطعوما .

وعند مالك - رحمه الله - كونه مقيانا .

وجه قول الأولين : إِنَّ الحُكْمَ ثَابِتٌ بِظَوَاهِرِ النُّصُوصِ .

وبالتعليل يتغير حكم النص من حيث الظاهر .

فان قوله - عليه السلام - (الْحِنْطَةُ بِالْحِنْطَةِ مِثْلًا بِمِثْلِ

يَدًا بِيَدٍ وَالْفَضْلُ رَبًّا)^(٢) حكم النص حرمة فضل الحنطة على

الحنطة في البيع .

(١) سبق تخريجه في ص ٣٦٩ .

(٢) لعلها رواية بالمعنى كما هو دأبه ان لم أعثر على لفظها
 وقد وردت عند مسلم والنسائي وأحمد بلفظ (فمن زاد أو استزاد
 فقد أربى) : أنظر فيض القدير ٣ / ٥٧١ .

وبالتعديل يتغير ويصير حكم النص : هو حرمة بيع المكيل
بالمكيل في الجنس سواء كان حنطة أو غيرها. (١)
وانا كان كذلك فالأصل هو اجراء النص على حكمه دون التغيير.
وانما يثبت التغيير بدليل .

وجه قول الفريق الثاني : أن القياس لما كان حجة وأوجب
العمل - وذلك لا يكون الا بالعلّة ، فكان الأصل هو وجود المعنى
المودع في النصوص ، حتى يمكن القياس ؛ لأن إيجاب القياس في
غير موضع الإمكان لا يجوز - فيجب أن يكون الأصل هو كون النص
معلولا .

الا اذا قام الدليل على أن النص غير معقول المعنى فيجب
التمسك بالأصل . (٣)

وجه قول الفريق الأخير : وهو أن النصوص على ضربين :
معلولة ، وغير معلولة - وان كان كونها معلولا هو الأصل
ولكنه ثابت من حيث الظاهر مع الاحتمال فلا يكون حجة في حق الاكزام
على الخصم بمنزلة ظاهر اليد (٤) - حجة في حق الدفع (٥)

(١) وعلى هذا يكون ربويا كل ما اعتاد الناس التعامل به كيلا أو وزنا

(٢) ولو كان غير مطعوم .
(٣) مثل عدد الركعات ومقادير الزكاة .

(٤) ظاهر اليد : هو وجود الشيء المتنازع عليه تحت يد أحد
المتخاصمين .

(٥) أي تدفع ادعاء الخصم الثاني الذي ليس المتنازع عليه
في يده .

دون الألتزام^(١) على الغير كذا هذا .

الا أن الصحيح قول من قال من الفقهاء : إن النصـوص معلولة في الأصل ؛ لأن أحكام الله تعالى مبنية على الحكيم ومصالح العباد .

والمعنى بقولنا : النصـوص معلولة - هذا^(٢) أن أحكام الله تعالى متعلقة بمعان ومصالح وحكم .

فان كانت معلولة يجب القول بالتعدية .

ويجوز أن يكون البعض حكماً ما لا نعرفه بعقولنا فيكون الأصل ما قلنا^(٣) .

ولأن الأصل اذا كان واحداً واستخرج منه كل من خالف علة لتعلق الحكم بها فيكون الأصل معلولاً بآفاتهم^(٤) .

وان كان كل واحد استخرج من / أصل على حدة فمتى (ب/ ١٣١) علة بوصف مؤثر وجد فيه ما هو حد العلة - يكون معلولاً فلا حاجة الى قيام النص ، أو الاجماع على كونه معلولاً .

(١) ولكن كون الشيء بيد أحد الخصمين لا يلزم منه أنه ملكه الا ببينة .

وكذا هنا الأصل في النص أنه معلول مع احتمال عدم العلة لذا لا يمكن الألتزام به لوجود هذا الاحتمال .

(٢) خبر قوله المعنى - أى معنى العلة في النص هي اشتماله على الحكمة والمصلحة للعباد .

(٣) هو أن النصـوص معلولة .

(٤) أى أنهم متفقون على كونه معلولاً ولكنهم اختلفوا في نوع العلة ففي بيع الحنطة بالحنطة اتفقوا على أنها معلولة ولكنهم اختلفوا في العلة هل الطعم أو الكيل أو الأقتيات؟ .

ألا ترى أن الصحابة اختلفوا في أشياء واستتب كل واحد من أصل غير الأصل الذي استتب منه صاحبه ولم ينكر عليه صاحبه ولم يرد عليه - بأن ما ذكرت من الأصل غير متفق عليه! وما أدى إلى خلاف إجماع الصحابة - فهو باطل .

٢ - (أطراد العلة)

ومنها : أن العلة التي يقاس الفرع على / الأصل بها يجب (ج/ ١٦٦) أن تكون ^(١) مطردة ^(٢) في جميع الفروع ، فيكون الأطراد شرط صحة العلة ، لكن لا يكون دليل الصحة على ما مر . ^(٣) وهذا ^(٤) على من لم يجوز تخصيص العلة : فأما على قول من يجوز تخصيص العلة فالأطراد ليس بشرط صحة العلة . ^(٥)

(١) في النسخ (يكون) .

(٢) أي كلما وجدت في فرع وجد الحكم فيه بدون تخلف في فرع من الفروع .

(٣) في ص ٦٠٨ في مبحث السير والتقسيم .

ان قد تكون الصحة متوقفة على شرط آخر غير الأطراد .

(٤) أي هذا الشرط - وهو الأطراد - على رأي من لم يجوز تخصيص العلة .

(٥) لأنه على رأي من يجوز اذا تخلف الحكم في فرع - قال : هذه العلة مخصوصة في هذا الفرع لوجود المانع المخصص .

(تخصيص العلة)

والقائلون بتخصيص العلة : المعتزلة ^(١) ، ومشايخ العراق

من أصحابنا رحمهم الله .

وبه قال القاضي الامام أبو زيد ^(٢) - رحمه الله .

وعلى قول مشايخ سمرقند - وهو قول الشيخ أبي منصور الماثريدي

- رحمه الله - لا يجوز وهو أظهر قول الشافعي رحمه الله .

وأصحابه مختلفون فيه .

وهذا الاختلاف في العلة المستنبطة .

فأما في العلة المنصوصة فأختلف ^(٤) من لم يجوز ^(٥) التخصيص

ففي العلة المستنبطة بعضهم ^(٦) قالوا : يجوز ، وبعضهم قالوا

لا يجوز .

(١) أنظر المعتمد ٢ / ٨٢١ ، وبه قال أصحاب مالك - وهو قول أكثر

المتكلمين / أنظر مفتاح الوصول ص ١٤٢ ، والتبصرة ص ٤٦٦ .

(٢) وهو رأي أبي الحسن الكرخي وأبي بكر الرازي وأكثر الحنفية

العراقيين : كشف الأسرار ٤ / ٣٢ .

(٣) أنظر كشف الأسرار ٤ / ٣٢ ، والتبصرة ص ٤٦٦ ، والأحكام للآمدى :

٣ / ٣١٥ . وقد ورد في النسخ [قول الشافعي]

(٤) في النسخ (اختلف) .

(٥) أما من يجوز فانه يجوز أيضا في المنصوصة بدون خلاف بينهم وأما

من منع تخصيص المستنبطة ففي المنصوصة اختلفوا - كما سيبين

المصنف . أكثر المألفين في المستنبطة : انظر كشف الأركان

(٦) هو ذهب المتكلمين واختاره أبو الحسن البصري وأبو اسحاق ،

والفخر الرازي ، وأكثر أصحاب الشافعي ونسبوه اليه ورجعوا عنه

منه به / أنظر إرشاد الفحول ص ٢٢٤ .

(٧) منهم عبد القاهر البغدادي واختاره أبو اسحاق الاسفراييني

وهو رأي للشافعي .

أنظر كشف الأسرار ٤ / ٣٢ .

وجه المجوزين لِتخصيص العلة - وهو أن المعنى للأحكام بمنزلة اللفظ العام في تناول المسميات الداخلة تحته ، فان المعنى بوجِب أن يكون الحُكْمُ به ^(١) ثابتاً في جميع المواضع الذي وُجِدَ فيه - كما أن ^(٢) اللفظ يقتضي أن يتناول جميع المسميات الداخلة تحته .

ثم جاز تخصيص الاسم العام بدليل يقوم بأنه غير مراد به - فكذا وجب أن يجوز أن يقوم دليل آخر يبين : أن الحكم غير ثابت به في الموضوع المخصوص .

والمعنى الجامع بينهما ^(٣) : ان كل واحد منهما علم ^(٤) على الأحكام ، ان الأحكام تارة تثبت بالأسماء ، وتارة بالمعاني ، ولأن عامة أحكام الله تعالى وعباداته واجبة على العموم .

ثم تسقط في حالة الضرورة والخرج .

هذا هو تفسير الخصوص ، فإن المعاني التي تقتضي الوجوب في حالة الاختيار لم تنعدم ^(٥) حالة الضرورة ، ثم امتنع الحكم

(١) أي بسبب المعنى .

(٢) هذا وجه الشبه بين معنى الأحكام وبين اللفظ العام .

(٣) أي بين المعنى وبين اللفظ العام .

(٤) بفتح العين واللازم - أي علامة .

(٥) في النسخ (ينعدم) بالياء - أي لم تنعدم المعاني

بل تبقى ويمتنع الحكم للضرورة .

لمكان الضرورة والخرج وكذا المحرمات - من الميتة وغيرها ثبتت
مطلقة لمعان معلومة .

ثم أحلت حالة الضرورة مع قيام المعنى الموجب للحرمة
لاعتراض الضرورة

وكذلك قال أصحابنا - رحمهم الله - بالقياس والاستسحان
وهو تفسير الخصوع ؛

فان معنى القياس يوجب الحكم عاما في كل موضع وجد فيه
ثم استحسنوا في موضع ولم يثبتوا - في موضع الاستحسان - ذلك
الحكم بل خلافة^(١) مع وجود معنى القياس ، لنص^(٢) ورد، أو الضرورة^(٣)
دعت ، أو لمصلحة ظهرت^(٤) وهذا : عين تخصيص العلة .

(١) أي بل اثبتوا خلاف حكم القياس .

(٢) مثاله : السلم فان القياس لا يجيزه لعدم المعقود عليه
عند العقد ولكن قد ورد به النص - وهو قول -
صلى الله عليه وسلم : (مَنْ أَسْلَمَ مِنْكُمْ فَلْيُسَلِّمْ عَلَى كَيْلٍ مَعْلُومٍ
ووزن معلوم الى أجل معلوم) .

(٣) مثل تطهير الحوض القياس يأبى تطهيره لأنه لا يمكن صب
الماء عليه بل ماء التطهير يصب فيه فالقياس يقتضي أن
لا يطهر لأن الماء لا يجرى على النجاسة فيزيلها . ولكن
ضرورة عامة الناس دعت الى القول بطهارته عند ملاقات الماء :
راجع الاستحسان في شرح المنار لابن ملك : ٨١٢ / ٢ .

(٤) في ب (ظهر) .

وجه قول المنكرين لتخصيص العلة : أن القول بالجواز

يؤدي إلى نسبة التناقض إلى الشرع - تعالى وجل عن ذلك .

بيانه : أن من بين علة في موضع الأجماع وجعل حدّها

هو التأثير أو الاطراد أو الأخالّة على حسب ما اختلفوا فيه ،

ثم اذا وجدت تلك العلة في موضع آخر متعريفية^(١) عن الحكم -

فلا يخلوا :

اما أن يقول : بأنّ ذلك الوصف علة شرعا في ذلك الموضع :

لكن امتنع الحكم لمانع .

أو يقول : بأنه يخرج من أن يكون علة فيه لمانع^(٢) شرعا .

فان قال : بأنه علة فيه ولم يثبت الحكم لمانع - فقد

نسب التناقض إلى الشرع ، لأنّ علل الشرع أمارات ودلائل

على أحكام الله تعالى .

والدليل : ما يظهر به المدلول .

فكان الشرع نص على أن هذا الوصف دليل هذا الحكم أينما

وَجِدَ .^(٣)

(١) أي وجدت بدون حكم .

(٢) أي خرج الوصف من كونه علة لمانع شرعي منع العلة

والفرق بين هذا وبين ما قبله أن السابق المانع منع الحكم

وهذا المانع منع الوصف من كونه علة .

(٣) أي في فرع من الفروع .

ومتى خلا الدليل (١) عن المدلول (٢) - فقد جاءت المناقضة .
 فان قال : يخرج من أن يكون علة شرعا - فقد نسب التناقض فسي
 حدّ العلة الى الشرع ؛ فان التأثير والآطراد الذي جعل
 علامة العلة ودليلها موجود وليس بعلة . (٣)

وقد نسب الى الشرع أن هذا الوصف علة أيما وجد -
 وظهر (٤) بخلافه .

وكل قول يؤدي الى نسبة التناقض الى الشرع باطل ؛
 لأن التناقض أمارّة الجهل والسّفه .

وذا أمارّة النقص - والشرع منزّه عن سمات (٥) النقص .

فأما تخصيص العام (٦) : فالجواب عنه من وجهين :

أحد هما - أنه لا فرق بين الأمرين ، فان من علق الحكم

بظاهر اللفظ ثم جوز تخصيص اللفظ فقد ناقض -

فان من قال في قوله تعالى (فَاَقْتُلُوا / الْمُشْرِكِينَ) حكم (٧)

(ج/ ١٦٧)

النص بإباحة قتل المشرك باسم الشرك ، ثم قال بحرمة قتل الذسي

(١) وهو الوصف .

(٢) وهو الحكم .

(٣) أي وجدت علامة العلة ودليلها - ولم توجد هي

(٤) أي ظهر بخلاف مانسب - وهو أن الوصف لم يكن علة فسي

هذا الفرع .

(٥) أي علامات .

(٦) بدأ يناقش استدلال المجوزيين بقياسهم العلة على اللفظ

العام .

(٧) سورة التوبة : آية : ٥ .

مع كونه مشركا فقد ناقض - كما في^(١) تخصيص العلة .

الا أن في العام اذا قام دليل تخصيص الذمي عن النص
تبين أن اباحة القتل غير متعلق بمطلق اسم المشرك ولكن
يقتل مشرك مقيد / بكونه محاربا .

(ب/١٣٢)

كأنه قال في الأبتداء : أقتلوا المشركين المحاربين ،
فلا يكون المشرك الذي ليس بمحارب مرادا بالنص .
- وذكر المطلق على ارادة المقيد بجائز
لأن هذا من باب الكلام والأخبار - والتقيد بجائز فيه
فلا يؤدي الى التناقض .

فأما اذا ذكر الوصف علة على الإطلاق وادعى كونه علة
شرعا ، وبعد قيام التخصيص - يقول : إنه علة أيضا ولكن امتنع
حكمه لمانع فلم يكن فيه ذكر المطلق على ارادة المقيد فيكون
تناقضا .

ولو قال : إنه علة مع ذلك القيد وأراد الشرع جعل ذلك
الوصف علة مع ذلك القيد فلم يكن علة بدونه ، فكان انعدام
الحكم لعدم العلة -

للمانع مع قيام العلة - فهو الصحيح^(٢) .

لكن المعلل^(٣) صار مناقضا في خبره عن الله تعالى في جعل
الوصف مطلقا علة .

(١) أي كما ناقض في تخصيص العلة .

(٢) جواب لو .

(٣) بكسر اللام .

فعلى هذا لا فرق بين تخصيص العام والعلّة .
 فإنّ من علقَ الحكم في الموضوعين بظاهر اللفظ والوصف ،
 ثم وجد اللفظ والوصف متعرّيا عن الحكم - فقد ناقض .
 وإن قال : إني أريد باللفظ المطلق - وهو المقيد -
 في العام ، وبالوصف المطلق - المقيد - لم يكن مناقضا .
 لكن لا يسمع هذا في حق المعلّل^(١) ؛ لأنه يجوز المناقضة
 عليه .

فأما في حق العام يسمع ؛ لقيام الدليل على أنه لا يجوز
 وصف الله تعالى بالتناقض ، ولكن يصير المعلّق^(٢) للحكم بعين
 اللفظ في العام ، وبعين الوصف في العلة - مناقضا إذا وجِدَ
 في موضع من المواضع من غير حكم ؛ والله الموفق .
 وقولهم : إن القول بالقياس والاستحسان - من بسباب
تخصيص العلة - فليس كذلك ،
 لأننا نقول : إن معنى^(٣) القياس في موضع الاستحسان قائم
ولا حكم ،

(١) بكسر اللام .

(٢) بكسر اللام - أي الذي يعلق الحكم .

(٣) فمعنى القياس في المسلم فيه - في المثال الآتي - قائم وهو
 عدم وجود المسبب فالمعنى قائم والحكم وهو عدم جواز
 البيع لم يحصل بل الحاصل العكس وهو جواز البيع .

بل تبين أن ذلك المعنى لم يتعلق به الحكم وحده بل به
وبالمعنى^(١) الذي وجد في موضع الاستحسان ، فينعدم الحكم في
موضع القياس ، لعدم المعنى الموجب لذلك الحكم بعدم معنى
زائد ،

لا أنه^(٢) علة ينعدم الحكم في موضع الاستحسان مع قيامه^(٣) .
فدلّ : أنه ليس من باب تخصيص العلة : والله أعلم .

٣- (هل حكم الأصل ثابت بالعلّة أم بالنص؟)

ومن شرائط حجة القياس أيضا : أن يكون الحكم في المنصوص
عليه ثابتا بالوصف الذي جعل علة .

حتى يثبت مثل ذلك في غير المنصوص عليه لوجود مثل
ذلك المعنى .

أمّا متى لم يكن الحكم في الأصل ثابتا بالعلّة فكيف يثبت في
الفرع بمثله؟!

(١) والمعنى الذي هو موجود في الاستحسان هو حاجة الناس

في مثال السلم الآتي :

(٣ ، ٢) أي المعنى

توضيح الأمر بالمثال

معنى القياس في السلم قائم . - وهو بيع شيء غير موجود -

ولا حكم - أي عدم صحة البيع - بل البيع صحيح .

فالحكم يتعلق به - ومعنى الاستحسان - وهو وجود حاجة

الناس المجوز للسلم ، إلا أن الحكم إنعدم في موضع القياس

لعدم المعنى الموجب للحكم إن وجوده مع عدم تعلق الحكم

فيه يكون كالعدم لهذا لم يحصل حكم القياس . لا لأنّ =

وهذا على قول مشايخ سمرقند^(١) - وهو قول الأمام الأجل
أبي منصور رحمه الله .

وهو قول الشافعي^(٢) (رحمه الله)^(٣)

وقال مشايخ العراق : هذا ليس بشرط والحكم في النص
لا يثبت بالعلّة بل بعين النص ، ولكن الوصف في الأصل جعل
علماً على كونه علة لحكم الفروع .

ويستني على هذا :

أنّ العلة القاصرة^(٤) على موضع النص والأجماع .

والعلّة المتعدية عنهما الى الفروع - صحيحة عند الفريق

الأول^(٥) .

= العلة موجودة والحكم قد تخلف حتى نعتبر من باب تخصيص
العلة .

ففي تخصيص العلة الحكم ينعدم مع وجود العلة في ذلك
الفرع - فجعل الاستحسان مع القياس من باب تخصيص
العلة غير سليم .

(١) فدلّل الحكم في الأصل - على هذا الرأي - هي العلة والنص

دليل للعلّة / أنظر كشف الأسرار : ٣ / ٣١٦ .

(٢) أنظر التبصرة : ص ٤٤٣ ، ٤٥٢ ، والأحكام للامدى : ٣ / ٣٥٧ ،

والمحصول : ج ٢ ق ٤٣٠ / ٢ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من أوب .

(٤) هي التي لا تتعدى الى الفرع بل تبقى علة في الأصل فقط

والفائدة منها الأطلاع على حكمة تشريع الحكم في الأصل

أو لإثبات الحكم فيه على رأي الفريق الأول .

(٥) لأنّ حكم الأصل ثابت بها في كلتا الحالتين .

ولا تجوز^(١) عند الفريق الثاني .

وعلى هذا المذهب أكثر المتأخرين من أصحابنا^(٢) - رحمهم الله -
اتباعاً للقاضي الامام أبي زيد^(٣) - رحمه الله .

وجه قول من قال : إن الحكم لا يثبت بالعلّة في المنصوص

عليه :

أن النص دليل مقطوع به والعلّة دليل من حيث الظاهر

مع الاحتمال ، فكان إضافة الحكم الى الدليل القطعي^(٤) أولى .

(١) ان الغرض من العلة عندهم دلالتها على الحكم في الفرع

وحيث إنها قاصرة فلافائدة في وجودها في الأصل ؛ لأن

حكمة ثبت بالنص .

(٢) خلاصة الآراء .

١- اتفق الجميع على جواز التعليل بالعلّة القاصرة اذا كانت

منصوصة .

٢- واختلفوا في العلة القاصرة المستتبطة هل يجوز التعليل

بها أم لا . . . ؟

الذي مذهبين :

المذهب الأول - الجواز .

وبه قال جمهور الفقهاء والمتكلمين والشافعي وعامة أصحابه

وأحمد بن حنبل ، والقاضي الباقلاني ، وعبد الجبار ، وأبو

الحسين البصري وهو مذهب مشايخ سمرقند من الحنفية ،

بما فيهم المازنزيدي وقد رجحه المصنف ويمثل لها بجوهريّة

الذهب والفضة في باب الربا .

المذهب الثاني - الفساد .

واليه ذهب أبو الحسن الكرخي من الحنفية المتقدمين ،

وعامة الحنفية المتأخرون كالقاضي أبي زيد ومن تابعه .

أنظر كشف الأسرار : ٣ / ٣١٥ .

(٣) أنظر تقويم الأدلة : ص ٥٨٥ .

(٤) في ج (أولاً) .

على أن إضافة الحكم إلى الدليل المحتل مع إمكان الأضافة
إلى الدليل القطعي، من باب السّفه في الشاهد (١) والله تعالى
أعزّه عن صفات النقص -

فلا يجوز القول بما يفضي إلى نسبة السّفه إليه ؟

ولأن هذا الوصف موجود قبل الشرع ولا حكم (٢)

ولو كان وجود الوصف يقتضي الحكم لامحالة يقتضي أن

لا يجوز خلوه عن الحكم ولكن لما كان (٣) علة بالشرع - فيكون

علة في الموضع الذي جعله الشرع علة / والشرع جعله علة فسي

الفرع لا في النص .

لا يقال : إن الحكم في المنصوص عليه إذا لم يكن ثابتاً

بالعلة كيف يتعدى إلى الفرع ولا نص في الفرع ، كيف يثبت

الحكم في الفرع بالقياس ؟ !

١- لأننا نقول : بلى (٤) : ولكن الحكم يثبت باثبات

الله تعالى فهو المثبت للأحكام - والنص دليل - وعلم

على حكم الله تعالى .

(١) أي في الأمور المادية المشاهدة ففي الأمور الغيبية

والروحية من باب أولى .

(٢) يعني الاسكار في الخمر موجود قبل الشرع ولم يحرمه

والطعم موجود في الحنطة قبل الشرع ولم يحرم الطعم

الربا فيها .

(٣) أي الوصف .

(٤) أي نسلم أنه لا نص .

والله تعالى كما جعل النص دليلاً على ثبوت الحكم المنصوص^(١) عليه؛ جعل العلة أمانة ودليلاً على ثبوت الحكم في الفرع^(٢).

فمتى قاس شيئاً على المنصوص عليه الذي فيه وصف وعلة^(٣) على ثبوت الحكم في الفرع، وقد وجد مثل ذلك الوصف فيه يكون قياساً صحيحاً.

والثاني^(٤) - أن العلة في موضع النص مؤثرة صالحة لثبوت الحكم بها في المنصوص عليه - كما هي صالحة مؤثرة في ثبوت الحكم في الفرع.

إلا أن النص أقوى من العلة فاستحق حكمها بدليل فوقه وهذا لا يقدح في كونها مؤثرة في الفرع؛ لأنه ليس في الفرع دليل^(٥) أقوى منه.

(١) وهو الأصل - كالخمر.

(٢) وهو الشراب المسكر.

(٣) متعلق بصفة علة المحذوف - أي علة دالة على ثبوت الحكم.

(٤) أي الجواب الثاني على الأيراد الوارد في قوله: لا يقال. والجواب الأول؛ هو قوله لأننا نقول بلى. ولكن... الخ.

(٥) في ب وردت (دليلاً) بالنصب - وهو لحن من الناسخ.

ونظيره : الشركة علة استحقاق الشفعة ، والجوار علة أيضا -

وفي موضع الشركة وجدت علتان .

الشركة ، والجوار .

لكن الشركة أقوى فتصير علة .

وبهذا لا يخرج الجوار من أن يكون علة في غير موضع الشركة

كذلك ههنا .

والثالث - (١) ما قاله بعض مشايخنا : إن الحكم في حق

المنصوص عليه (٢) مضاف الى النص - دون العلة .

وفي (٣) حق غير المنصوص عليه مضاف الى العلة ،

فيكون الحكم ثابتاً / في النص - بالعلة في حق الفرع (ب/١٣٣)

لا في المنصوص عليه . (٤)

(١) أي من الأجوبة على الايراد . / الحنطة

(٢) وهو الأصل - المقيس عليه - كالحنطة في المثال الآتي :

(٣) في ب (في) وغير المنصوص عليه - هو الفرع المقيس .

(٤) توضيحه أن تحريم الربا في الحنطة ثبت بقوله عليه الصلاة

والسلام { الحِنْطَةُ بِالْحِنْطَةِ . . . الحديث } وهو معلل

بعلة الطعم أو الكيل ، فيضاف الحكم الى عبارة النص

أما تحريم الربا في الفرع - كالأرز مثلاً - فإنه ثابت بالعلة

بواسطة النص الذي هي دليل وجود العلة وجواز

التعددية لاشتراك الأصل والفرع في العلة ولو لم يكن لها

أثر في حكم الأصل .

هذا كما قال أصحابنا : رحمهم الله - في مسألة الصلح
 على الإنكار: (١) - أن المدعى (٢) ثابت في حق المدعى (٣) لا في
 حق المدعى عليه (٤) ، وفي حق المدعى عليه ثابت لا في حق المدعى .
 فيعتبر زعم كل واحد منهما في حقه لا في حق صاحبه
 كذا هذا . . .

(٥)
 وفيه نظر .

وجه قول مشايخ سمرقند : أن القياس صحيح باجماع
 القايسين ، وإنما يتحقق القياس أن لو كان الحكم ثابتا في
 المنصوص عليه بالعلة حتى يمكن إثبات مثل ذلك الحكم بمثل
 تلك العلة (٦) .

(١) صورة المسألة أن يدعي أنسان على آخر ألف دينار مثلاً
 فينكر الثاني ذلك ومع إنكاره يحصل صلح بينهما - بأن
 يدفع المدعى عليه خمسمائة بدل الألف فيقبل المدعى .
 (٢) هو الألف من الدين في المثال السابق .
 (٣) وما يأخذه بدل الصلح فهو معاوضة عن المال الذي ادعاه .
 (٤) لأنه منكر وما يدفعه من المال فهو لاقتداءً اليقين .
 (٥) أي في هذا التشبيه نظر ، لوجود الفارق بين المسألتين
 إذ المسألة التي نحن بصددها هي ثبوت حرمة الربا في
 الفرع والأصل ولكن الدليل المحرم لهما مختلف في الأصل :
 النص وفي الفرع : العلة بواسطة النص .
 وفي مسألة الصلح الحق واحد - وهو المدعى - وكل
 يزعم أنه له .

(٦) في النسخ : ((ذلك)) .

فاما اذا كان الحكم ثابتا في الأصل بالنص لا بالعلّة ولا نص
 في الفرع ولا يثبت بالعلّة في الأصل - لم يتصور اثبات مثل حكم
 الأصل بمثل الوصف الذي في الفرع .
 وانما يصح اذا كان الحكم في الأصل ثابتا بالعلّة يثبت
 في الفرع مثله بمثل ذلك الوصف ، فكان إجماعهم على صحة القياس
 إجماعا على أن الحكم في الأصل ثابت بالعلّة .
قولهم : إن النص أقوى :

- فنقول : النص غير مثبت للحكم ولم يكن ثبوت الحكم مضافا
 اليه وانما يثبت بالنص معرفة الحكم والعلم به ، وانما
 المثبت للحكم هو الله تعالى .
 لكن قد يثبت لمعنى وسبب ، لما يرى من الحكمة فيه (١)
 ويقام السبب مقامها (٢) .
 وقد يثبت الحكم ابتداء من غير سبب اذا كانت الحكمة في
 اقتضار الحكم على موضع النص لا غير (٣) .
 فكان حظ العلة - ثبوت الحكم .
 وحظ النص - هو معرفة الحكم .

(١) وذلك في الأمور المعقولة المعنى : كتحريم الخمر والربا .
 (٢) أي مقام الحكمة .
 (٣) كالأمور التعبدية .

فتكون العلة في حق الحكم أقوى من النص؛
لأن المعرفة بنا على الثبوت.
وان كان النص دليلاً قاطعاً ، والعلة المستنبطة ليست بقاطعة .
على أن العلة قد تكون ^(١) قاطعة ؛
بأن كانت منصوصة - فما قولكم : إنه هل يضاف إلى العلة
مع الأضافة إلى النص ؟ !
فإن قلتم لا يضاف - دل أنه لا تأثير لما قلتم ^(٢) .
وان قلتم : يضاف - دل أن الحكم في المنصوص عليه يضاف
إلى العلة ^(٣) .
والثاني ^(٤) - أن كان ثبوت الحكم يضاف إلى النص ولكن يجوز
أن يكون مضافاً إليهما ^(٥) ؛ لأن العلة الشرعية - في الحقيقة -
دليل حكم الله تعالى .

-
- (١) في النسخ (يكون) بالياء .
(٢) أي لا تأثير لقولكم إن النص أقوى ، لأن العلة منصوصة ولم
يضاف إليها ، ويمكن أن يجاب عن هذا .
بأن عدم إضافته إلى العلة المنصوصة ليس لأنها أضعف
من النص بل للاكتفاء بالنص عنها .
(٣) وهو قول مشايخ سمرقند : بأن الحكم يضاف إلى العلة
في الأصل .
(٤) من جوابي قولهم : إن النص أقوى ، والجواب الأول : قوله :
النص غير مثبت .
(٥) إلى النص والعلة معا .

ويجوز أن يكون لمدلول واحد دلائل^٢ - وان كان البعض
أظهر من البعض .

والجواب الأول - أصح^٣ .

قولهم : إن هذا الوصف موجود قبل ورود الشرع ولا حكم له ؟

فنقول : نحن لا تدعى كون الوصف علة لعينه حتى يقال

يجب أن يثبت به الحكم في كل موضع وجد عينيه ، وانما يعرف

علة بالشرع وهو النص ؛ والاستدلال^(١) / باعتبار تأثيره في جنس^(٢) (ج/ ١٦٩)

هذا الحكم في الشرع .

ثم بعد ورود الشرع : متى عرف كونه علة بالنص - يكون

الحكم مضافا اليه^(٣) بالاجماع في موضع النص وفي الفرع^(٤) -

فكذا اذا عرف بالاستدلال يجب أن يضاف الى العلة في

المنصوص وغيره .

وهو دليل مبتدأ في المسألة .

أن العلة اما أن تعرف بالنص ، أو بالاستدلال .

ومتى عرفت^(٥) بالنص - يثبت في كل موضع وجدت فيه العلة -

فكذا اذا عرفت^(٦) بالاستدلال - يجب ان تكون علة في^(٧)

كل موضع وجد ،

(١) في العلة المنصوصة .

(٢) في العلة المستتبية .

(٣) الى النص .

(٤) وهو الأصل .

(٥) و (٦) في النسخ (عرف) .

(٧) في النسخ (يكون) بالياء .

لأن دليل صحة العلة - هو التأثير الذي به يعقل كون الوصف علةً، ويترجح على غيره من الأوصاف . فمتى وجد - ولا يثبت به الحكم - بطل كونه دليلاً ، لأن الدليل متى وجد - ولا يضاف اليه المدلول - لا يكون دليلاً وتتناقض دالاته :^(١)
والله أعلم .

٤ - (عدم مخالفة القياس للنص)

ومن شرط صحة القياس : أن لا يكون مخالفاً للنص ؛ لأن الشرع جعل القياس حجة في حق العمل بشرط أن لا يكون مخالفاً للنص لأن القياس دون النص .

قال النبي صلى الله عليه وسلم : - لمعان حين بعثه الوالين - (بِمَ تَقْضَى ؟) قال بكتاب الله ، قال : فَإِنْ لَمْ تَجِدْ ؟ قال : بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال : فَإِنْ لَمْ تَجِدْ ؟ قال أَجْتَهِدُ فِي ذَلِكَ رَأْيِي . فقال - عليه السلام - الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِهِ (٢) ؛

ولأن القياس دليل الشرع فلا يجوز أن يكون قياساً صحيحاً مخالفاً للنص ،

(١) واو الحال - أي وجد والحال لا يضاف اليه المدلول .

(٢) تقدم تخريجه في ص ٣٩٩ .

لأن دلائل الشرع لا تتناقض ^(١)، فمتى وُجِدَتِ الْمُخَالَفَةُ
ظاهراً - دل على كون القياس فاسداً : والله أعلم .

هـ - (أن يكون في الأمور الشرعية والعقلية)

ومن شرائط ^(٢) صحة القياس : أن يكون الحكم الذي يقاس
أمراً شرعياً أو عقلياً - لا اسماً لغوياً .
وقال بعض أصحاب الشافعي ^(٣) - رحمه الله - بأن القياس
يجرى في إثبات الأسماء واللغات . وينو على هذه المسألة
(النبيذ) - وهو المطبوخ المثلث ^(٤) المسكر : أن حكمه حكم
الخمير سواء ، وإن كان النص ورد باسم الخمر ، ولكن إنما سمي
خميراً لكونه مخامراً للعقل .
والنبيذ المسكر في معناه ^(٥) ، فأثبت اسم الخمر لذلك المايح
المسكر يكون إثباتاً للنبيذ -

(١) في النسخ (يتناقض) بالياء .

(٢) أنظر الشروط في أصول الشاشي : ص ٣١٤ .

(٣) كابن سريج ، والشيرازي ، والرازي ، ونقل عن ابن جني أنه قال

هو قول أكثر علماء العربية كَلَّمَا زِنِي وَأَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ .

أنظر المحصول : ج ٢ ق ٢ / ٥٧٤ ، والتبصرة : ص ٤٤٤ .

(٤) هو الذي يطبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه .

(٥) أيضا يخامر العقل .

ولكن هذا فاسد عندنا^(١)، فان القارورة - في وضع اللغة -
اسم مأخوذ من القرار - وهو ما يقرّ الماء فيه^(٢) - ثم لا يطلق
هذا الاسم في الكور من الخزف ، والحجر ، والذهب ، والفضة
مع وجود هذا المعنى .
ولهذا نظائر^(٣) .

ولكن الاسم متى وضع لعين خاص بهيئة مخصوصة وصفات
معلومة - فلا يقاس ما سواه في المعنى المقصود منه مع المخالفة
في الصورة ، بل المعتبر فيه الوضع .

ولو عدى الاسم من الموضع الى غيره باعتبار المساواة
في المعنى المقصود الظاهر - يسمى مجازاً لا حقيقة على ما ذكرنا^(٤)
في فصل الحقيقة والمجاز .

وذكر القاضي الامام أبو زيد - رحمه الله - شروطاً

أربعة لصحة^(٥) القياس .
(ب/١٣٤) احدها - ان لا يكون الاصل مخصوصاً بحكمة بنص آخر .

(١) لعدم الأطراد .

(٢) جاء في المحيط (القارورة ما قرّ فيه الشراب ونحوه أي من
زجاج في بياض الفضة وشفاء الزجاج) : ترتيــــــــــــــــب
القاموس ٣/٥٨٧ .

(٣) كالأد هم للفرس الأسود لا يعتمد على شيء أسود غير
وكذا الألق للفرس الذي فيه سواد وبياض لا يعتمد على
شيء آخر فيه سواد وبياض .

(٤) أنظر تعريفهما في ص ٥٤٨ . — ٣١٥

(٥) أنظر تقويم الأدلة ص ٥٥٠ .

مثاله - قبول شهادة خزيمة ^(١) وحده مع شرط العَدَدِ فِي
حق سائر الناس ؛ لا اختصاصه بهذه الكرامة .

وكذا حَلَّ تَسْعِ نِسْوَةِ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ بَيْنِ
سائر الناس ولو جاز تعليل ذلك لبطل الاختصاص .

والثاني - أن لا يكون حكم الأصل معد ولا به عن القياس .

مثاله : إِنْ أَكَلَ النَّاسِي لَا يَفْسُدُ الصَّوْمُ بِالنِّصِّ مُخَالَفًا

لقياس الأصول ؛

لأنَّ الأَكْلَ مَضَادٌّ لِرُكْنِ الصَّوْمِ وَلَا بَقَاءَ لِلشَّيْءِ مَعَ مَا يَضَادُّهُ

وينافيه . (٢)

فلا يجوز تعليل النص الوارد في حق الناسي وقياس غيره ،

لأنه تعليل النص لاثبات مثل حكمه في غيره .

والنص متى كان بخلاف القياس - يكون مانعا للقياس .

والثالث - أنه يبقى حكم النص بعد التعليل كما كان

قبله من غير تغيير ؛

لأنه يصير التعليل مبطلا لحكم النص .

(١) هو خزيمة بن ثابت بن الفاكه بن ثعلبة الأنصاري أبو عمارة

صحابي من أشرف الأوس في الجاهلية والاسلام شهد فتح

مكة ، روى له البخاري ومسلم وغيرهما ٣٨ حديثا .

قتل يوم صفين سنة ٣٧ هـ .

أنظر الأعلام : ٢ / ٣٠٥ .

(٢) لأن القاعدة المنطقية تقول : النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان

والضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان .

مثاله : - مقاله الشافعي رحمه الله - ان النص -
 صلى الله عليه وسلم - قال : (فِي خُسْنِ مِنَ الْإِبْلِ شَاةٌ ^(١))
 حكم النص / وجوب الشاه

(ج / ١٧٠)

ومتى جوزنا التعليق لا يبقى حكم النص - وهو -
 الشاة - بل هو مخير عندكم ^(٢) بين أن يؤدي عين الشاة وبين
 أن يؤدي قيمتها .

وهذا ^(٣) مناقضة حكم الوجوب ^(٤) .

الرابع - أن يتعدى عين الحكم الثابت بالنص الى غيره
 من غير تغيير - أي يثبت مثل ذلك الحكم الثابت بالنص ظاهرا
 من غير تغيير .

مثاله - مقاله الخصم في هذه المسألة - أيضا - إن حكم
 النص وجوب أداء الشاة بصورتها ومعناها ، وبعد التعليق
 يتغير حكمه عن الصورة .

ولكن أهل التحقيق من مشايخنا قالوا : إن ما ذكر ^(٦) لا يصلح
 أن يكون شرط صحة القياس ، ^(٧)

(١) تقدم تخريجه في ص ٥٨٥ .

(٢) أيها الأضفاف إذ الخطاب من قبل الشافعي .

(٣) أي التغيير .

(٤) وهو ايجاب الشاة بعينها .

(٥) أي مشايخ سمرقند .

(٦) في ب (ما ذكرنا) .

(٧) أي ما ذكر أبو زيد من الشروط لا يصلح شروطا لصحة القياس .

لأنه يمنع ثبوت حكم القياس فيمنع^(١) وجود القياس، ولا يتصور وجود حكم القياس مع هذه الشروط .

بيانه - أن حكم القياس ثبوت عين الحكم المنصوص عليه بعين الوصف الذي تعلق به الحكم، أو ثبوت^(٢) مثل ذلك الحكم بمثل ذلك الوصف .

وهذا لا يتصور ثبوته في الفرع فإن حكم ظاهر النص فسي قوله عليه السلام : (الحِنْطَةُ بِالْحِنْطَةِ مِثْلًا بِمِثْلِ يَدٍ بِبَيْتٍ وَالْفُضْلُ رِبًا)^(٣) ثبوت حرمة الفضل على الكيل في الحنطة ، وعين هذا الحكم أو مثله لا يتحقق في الجص؛ فان الحكم ثمَّ حرمة الفضل على الجص . وحرمة الفضل على الحنطة غير حرمة الفضل على الجص ، فيكون منعا لوجود القياس ، فكان القول باشتراطه^(٤) يكون إنكارا للقياس .

ولعمري يصلح هذا حجة لمنكري القياس ونفاته ، ولكن من جوز القياس يتعرف بالتأمل في دلائل الشرع فيعرف^(٥) :

(١) في ج (فمنع) لأنه اذا لم يوجد حكم القياس لا يمكن أن نقيس لأن القياس مشاركة الفرع للأصل بالحكم وبالتالي يؤدي الى عدم وجود القياس .

(٢) هذا التوريد يشير الى الخلاف هل الحكم في الفرع هو عين حكم الأصل أو الثابت مثله لآعينه . ٢ .

(٣) تقدم تخريجه في ص ٦٩ .

(٤) أى الشرط الرابع .

(٥) في : ب (فعرف) .

إما بدليل قطعي أو بدليل اجتهادي : على أن حكم النص
حرمة فضل مكيل جنسي مطلقا أي شيء كان : البر أو غيره ،
ويكون الوصف المؤثر - هو كونه فضل مكيل جنسي ، فأمكن التعدية
إلى الجنس والأرز وكل مكيل وان كان هذا تغيير ظاهر النص ،
ولكن لما عرف بما يعرف به سائر الأشياء ١

أما النص أو الاستدلال - على أن حكم النص هذا دون ما هو
حكم ظاهر النص - فيجب القول به ويثبت مثله في الفرع على ما نذكر
في فصل الحكم (٢) بأبلغ من هذا .

ويتبين بهذا أن أحكام الله تعالى لم تتعلق باللفاظ

والأسماء

وأما تعلقت بالحكم والمعاني ، فلا يكون تغييرا حقيقة -

وهو جوابنا لنفاة القياس .

وبهذا الطريق :

قلنا : في مسألة دفع القيم : إن بالتعليل يظهر أن حكم

النص ليس هو وجوب أداء الشاة في خمس من الأهل ، بل الحكم

إما وجوب جزء من النصاب من حيث إنه مال مقدر بمالية الشاة ،

أو وجوب أداء مالية الشاة - عرفنا ذلك بدلائل ظاهرة ثم أثبتنا

في الفرع من غير تغيير ، ان ما هو طريق القياس يوجد في كل

(١) في النسخ (يجب)

(٢) الآتي بعد هذا الفصل .

(٣) في النسخ (يتعلق) بالياء .

حكم على ما نذكر ، فلا معنى للامتناع عن القياس في بعض المواضع دون البعض مع وجود الطريق ، فيكون مناقضة من مشيئتي القياس ، فيكون إجماعاً منهم على القياس في كل موضع وجد طريقه وذلك يقتضي ما قلنا !!

وأما اشتراط^(١) كون الأصل غير معدول به عن القياس ، وغير مخصوص بحكمه بنص آخر - فانما^(١) يستقيم على قول من يقول بتخصيص العلة^(٢) ، فان عندهم اذا ورد نص بخلاف ذلك القياس يكون القياس صحيحاً ، وامتنع حكمه بالنص .

فأما عند من قال : إن تخصيص العلة لا يصح - فيقول^(٣) : إن النص اذا ورد بخلاف ذلك القياس يتبين أن ذلك القياس باطل ، لأن العلة^(٤) مألها حكم .

فكل ما لا^(٥) حكم له من العلة - لا يكون علة^(٦) .

وهذا هو الصحيح .

(١) مناقشة الشرط الثاني من شروط أبي زيد .

(١) في النسخ (انما) .

(٢) وهم المعتزلة ومشايخ العراق وأبو زيد الدبوسي .

(٣) في النسخ (يقول) .

(٤) مانافيه أي ليس للعلة حكم .

(٥) في ب : (لما) .

(٦) أي اذا كان لا حكم للعلة - من العلة الموجودة في الأصل

لا تعتبر علة .

لأنَّ القياس حجةٌ من حجج الشرع فلا يجوز أن يرد النص بخلافه فيؤدي إلى التناقض فيكون حكم القياس صحيحاً وضده يكون صحيحاً وحكم القياس لا يحتل النسخ .

وإذا ثبت هذا : فالقول - يكون الأصل غير معدول به عن القياس - قول بتخصيص العلة ، فلا يصح على قولهم (١) ولكن إنما لا يصح عندهم (٢) قياس غيره عليه ، لأنه غير معقول المعنى .

- وكون الأصل معقولاً / شرطاً لصحة القياس - لا أنه ثابت (ج / ١٧١) بخلاف القياس .

ولا يقال : بأنَّ عندهم إذا كان الأكل علة فساد الصوم - ثم ورد النص ببقاء الصوم مع الأكل ناسياً - كيف يبقى علة ؟ ! وكذا العدد - شرط في باب الشهادة ثم ورد النص في حق خزيمة بقبول شهادته وحده ، والعلة التي بها شرط العدد قائمة في حقه كيف يبقى حجة ؟ ! وكذلك المعنى الذي به حرم زيادة العدد على الأربع ثابت في حق الرسول صلى الله عليه وسلم ؛

(١) أي قول من لم يجوز لتخصيص العلة وهم مشايخ سمرقند ماعداً الإمام أبان زيد فإنه من المجوزين لتخصيصها - كما تقدم .

(٢) أي من يمنع تخصيص العلة .

/ لأننا^(١) نقول : هذا إشكال في مسألة تخصيص العلة . (ب/١٣٥)
 وقد ثبت ههنا : أن اشتراط هذا الشرط^(٢) يؤدي إلى القول بتخصيص العلة ، وقد ثبت فسادُه عند منكره^(٣) فلا يصلح أن يكون هذا شرطاً عندهم .

ثم عذروهم أن مطلق الأكل ليس علةً فساد الصوم ، ولكن الأكل بصفة العمدية علة الفساد على ما عرف .

وفي حق خزيمة قبول شهادته رد إلى الأصل - وهو قبول خبر الواحد العدل ؛ لأن حقيقة الصدق ليس بشرط ، ولهذا يقبل خبر الواحد العدل في باب الديانات .

وانما عرفنا شرط العدد بالنص غير معقول المعنى ، فكان قبول شهادة خزيمة وحده بالنص لا يكون مناقضة .

وان كان اشتراط العدد معقولا - ففي حق خزيمة وجد ذلك المعنى .

عرف ذلك بقبول النبي - صلى الله عليه وسلم - شهادة نفسه وحده - بأن عرف بطريق الوحي أنه لا يكذب ولا يغلط وجاءت أن يكون الواحد معصوما عن الكذب والغلط والسهو وان لم يكن نبيا .^(٤)

(١) علة قوله : ولا يقال

(٢) وهو عدم تخصيص حكم الأصل بنص آخر .

(٣) أي منكري تخصيص العلة .

(٤) جوازه عقلا لا شرعا أو لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر

بعصمته خصوصية له .

وكذلك اباحة تسع نسوة في حق النبي صلى الله عليه وسلم

فان ظاهر قوله تعالى : (فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ
مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ)^(١)

يقتضى اباحة تسع^(٢) نسوة أو ثمان عشر^(٣) ، أو يدل على

اباحة نكاح النساء بقدر الممكن ،

لأن مثل هذا الكلام يستعمل في العرف لهذا ، وكذلك

قياس ملك اليمين ، وظاهر قوله تعالى : (الْآلِ عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ
أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ)^(٤) هذا .^(٥)

وانما ترك ظاهره ، وحمل حرف الواو على معنى حرف (أو) باجماع

الصحابة رضي الله عنهم .^(٦)

(١) سورة النساء : آية : ٣ .

(٢) لأن الواو للمعطف ويراد بمثنى - اثنتين وبتثلاث - ثلاثا

ورباع - أربعاً فتصير المعنى إنكحوا $٢ + ٣ + ٤ = ٩$.

(٣) اذا أريد بمثنى اثنتين - اثنتين = ٤ وبتثلاث - ثلاثا

ثلاثا يساوي ٦ وربعاً - أربعاً أربعاً = ٨ . يصير الجميع (١٨)

(٤) سورة المؤمنون آية : ٦ والمعارج آية ٣٠

(٥) وهو أن ملك اليمين لم يحدد بعدد قطعة على

الأزواج يقتضى أن الأزواج لم يحددن بعدد

لاشتراك في الحكم .
(٦) فَيَصِيرُ الْمَعْنَى : أَنْكِحُوا اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا أَوْ رُبَاعًا .

والاجماع ثبت في حق غير الرسول - صلى الله عليه وسلم -
 وبقي في حقه على ظاهره حتى روى أن الله تعالى : أباح
 للنبي من النساء ما يشاء على أن تحريم نكاح ما وراء الأربع في
 حق الأمة معلول (١) لمعنى عدم ذلك في حقه على ما أشار
 إليه الله تعالى بقوله : (فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً) (٢)
 وخوف الجوز وترك العدالة في هذا الباب لا يتصور
 في حق الرسول صلى الله عليه وسلم .

وهو معنى قوله - عليه السلام - (هَذَا قَسَمِي فِيمَا أَمْلِكُ
 فَلَا تَوَأْخِذْنِي فِيمَا لَا أَمْلِكُ) (٣)

(١) لأن علة عدم العدالة علة لتحريم ما وراء الواحدة فما بعد
 الأربع أولى لأن ما دون الأربع في طاقة الانسان اقامة
 العدل بينهم . اما ما بعد الأربع فلا طاعة له على العدل
 بينهم من حيث الغالب .

(٢) سورة النساء : آية : ٣ .

(٣) أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي ، وابن ماجه

وصححه ابن حبان والحاكم ورجح الترمذي ارساله .

أنظر نيل الأوطار : ٣٧٢ / ٦ .

— فصل —
في

بيان حكم القياس

فنقول : حكم القياس - هو ثبوت مثل حكم الأصل في الفرع

بمثل المعنى الذي في الأصل .

عند مشايخنا : على ما مر .^(١)

وعلى قول مشايخ العراق - هو تعدية حكم الأصل الى الفرع

بوجود العلة في الفرع ،

وهذا بتأويل على ما ذكرنا :^(٢) أن الحكم في النص^(٣) يثبت^(٤)

بمعين النص عندهم لا بالعلة ، لكن^(٥) العلة دلالة على ثبوت

الحكم في الفروع ؛ فيكون الحكم ثابتا في النص يعين النص - وفي

الفرع بدلالة النص .

وعندنا :^(٦) يثبت الحكم بالعلة - وإنما النص معترف

لثبوت الحكم بها .

(١) في ص ٩٥٥ في الشرط الثالث للعلة - وهو هل حكم

الأصل ثابت بالعلة أم بالنص ؟

(٢) في ص ٩٥٦ .

(٣) وهو الأصل ؛ وهذا على القول الذي أخذ به المصنف ؛ وهو

أن المراد بالأصل : النص .

(٤) ب : (ثبت) .

(٥) أ : (ولكن) .

(٦) أي مشايخ سمرقند .

وبيتني على هذا : أن العلة القاصرة جائزة عندنا .^(١)

وعندهم لا تجوز .^(٢)

(هل يثبت الحكم ابتداءً بالقياس ؟)

وفرع - على هذا الأصل^(٣) - القاضي الامام أبو زبيد -

رحمه الله : -

أن القياس لا يجري في إثبات أصل الحكم وصفته ابتداءً ،

وفي إثبات علة الحكم وصفته ، وفي إثبات الشرط وصفته :

وانما يجري القياس وشرع في الحكم المشروع المعلوم بصفة

- بلا منازعة -^(٤) في محل النص أو الاجماع فيتعدى الى الفرع .^(٥)

والخلاف بين العلماء في القياس في هذا الفصل .^(٦)

(١) ان الفائدة منها إثبات الحكم للأصل المنصوص وان لم يستفد منها في التعدي الى الفرع .

(٢) ان الغرض من العلة عندهم إثبات الحكم للفرع والقاصرة لا يتحقق معها الغرض . وقد تقدم الخلاف في مبحث : هل حكم

الأصل ثابت بالعلة أم بالنص ؟ ص ٥٥٥

(٣) أي على عدم جواز التعليل بالقاصرة .

(٤) أي بالاجماع اذا كان قد شرع الحكم سابقا فانه يثبت بالفرع بالقياس .

(٥) أنظر تقويم الأدلة : ص ٥١ حيث بين أن القياس لا يجري في

إثبات الحكم ابتداءً ، واليه ذهب الامام السرخسي : أنظر

أصوله : ١٩٣/٢ .

(٦) أي أن الخلاف يجري في إثبات الحكم الذي يثبت

سابقا بنص أو اجماع ثم بعد ثبوته بذلك ^{هل} يتعدى الى

الفرع أم لا . ص ٦٠

فأما (١) لا خلاف في الفصول الأولى ،

فان حكم القياس لا يتصور في غير هذا القسم - وهو تعدية حكم مشروع مجمع عليه الى فرع هو نظيره لانص فيه .

/ فأما في سائر الفصول - فيكون (٢) اثبات الحكم ابتداءً ، (ج/ ١٧٢) ،
أو إثبات العلة والشرط ، فلا يصح فيه القياس ، لعدم حكمه ؛
ولأن الاختلاف متى حصل في الموجب (٣) للحكم ، أو نفس الحكم
أو الشرط فقد وقع الاختلاف في أصل الشرع : أكان أولم يكن (٤) .
فأحد هما - يدعى الشرعية والثبوت ، والآخر ينكر .
واذا ادعى ثبوته لا يمكن إثباته بالرأي ، لأنه نصيب (٥) ،
الشرعية بالرأي .

واذا ادعى الأرتفاع (٦) بعد الثبوت - فقد ادعى النسخ
وأنه لا يجوز بالرأي ،

-
- (١) لا موجب للأتيان بـ (أما) ويكفيه أن يقول : ولا خلاف في الفصول الأولى . وهي ما ثبتت حكمه سابقاً ثم يقاس عليه . ~~سابقاً ثم يقاس عليه~~ .
(٢) في النسخ (يكون) والمراد بالفصول ما ذكره أبو زيد بقوله :
ان القياس لا يجرى . . . الخ .
(٣) وهي العلة .
(٤) أي اذا حصل اختلاف في ثبوت العلة ، أو الحكم ، أو شرط العلة فالخلاف ليس في وجود القياس أم عدمه إنما الخلاف هل هو مشروع أم لا ؟ .
(٥) أي وضع الشريعة .
(٦) أي قال : انه شرع ثم رفعه بالقياس .

ولأن المنكر يقول لم يشرع ، ومالم يشرع لا يكون حكما شرعيا
فكيف يثبت ما ليس بحكم شرعي بالقياس ؟ !!

وليس على المنكر (١) شيء ، حتى يثبت العدم بالقياس .

فدل أنه لا وجه للقول بالقياس الا بالفصل الأخير . (٢)

ولكن مشايخنا قالوا : ان القياس يجري في الفصول كلها ، (٣)

لأن الاختلاف يجري بين الفقهاء في الكل .

أما اختلافهم في الحكم ابتداءً : أنه مشروع أم لا - فكاختلافهم (٤)

في الركعة الواحدة أنها مشروعة صلاة أم لا ؟؟

فعندنا ليست بصلاة وعند الشافعي صلاة (٥) -

وكذا صوم بعض اليوم غير مشروع عبادة عندنا ، وعنده مشروع (٦)

- وصوم يوم النحر مشروع عندنا ، خلافا له (٧) (٨) .

(١) لأن الاثبات على المدعي للحكم لا على منكره .

(٢) وهو ما ثبت أولا حكمه بنص أو اجماع ومن ثم يمكننا ان ثبت الحكم

مرة أخرى في فرع آخر غير المشروع سابقا .

(٣) أي ما ثبت حكمه ابتداءً بنص أو اجماع ومالم يثبت وذلك لتجويزهم

العلّة القاصرة .

(٤) في النسخ (كاختلافهم) .

(٥) وعلى هذا فالوتر ثلاث ركعات عند أبي حنيفة متصلات وعند

الشافعي يوتر بواحدة / أنظر الخلاف في فتح القدير ١/ ٣٧٣

(٦) ويتفرع على هذا الخلاف أن من صام بعض يوم نفلا فأفطر لزمه

فضاؤه عند الحنيفة ولا يلزمه عند الشافعي .

(٧) اتفق الحنفية مع الشافعي في تحريم صيامه لورود النهي عن صيامه

بيد أن الشافعي اعتبر صيامه غير مشروع فأفسد صيامه لأن النهي

يدل على الفساد ، والحنفية قالوا : إن النهي يدل على صحة المنهي

عنه فانه لو لم يصح لم ينفه/ فالنهي دليل الصحة ، فلو نذر

صومه صح وافطره وقضى : أنظر فتح القدير ٢/ ٢٩٨ .

(٨) (له) ساقطة من ج .

وأما اختلافهم في صفة الحكم : أنها مشروعة أم لا - فكاختلفهم^(١)

في تعيين شيء من القرآن في الصلاة هل هو فرض ؟

مع اتفاقهم أن القراءة فرض في الصلاة . فعندنا ليس بفرض ،

وعنده فرض - وهو تعيين الفاتحة -

وأما اختلافهم : في علة الحكم - فنحو^(٢) اختلافهم : أن

الاسلام هل هو علة العصاة أم لا ؟ .

فعندنا : ليس بعلة ، وعنده علة^(٣) .

وأما اختلافهم : في صفة العلة : فإن^(٤) ملك النصاب -

بصفه كونه مضمياً تامياً - علة وجوب الزكاة : عندنا .

حتى لا يكون نصاب المديون - المستغرق / بالدين - علة^(٥) . (ب/١٣٦)

وعنده : ملك النصاب التام علة بدون صفة الأغناء .

وعند مالك : ملك النصاب المطلق علة - بدون صفة كونه^(٥)

تامياً .

وأما الاختلاف في الشرط^(٦) - فنحو^(٧) اختلافهم في أن الشهادة

هل هي شرط انعقاد النكاح صحيحاً ؟

(١) في النسخ (كاختلافهم) .

(٢) في النسخ (نحو) .

(٣) فلهذا يقتل المسلم بالزومي عند الحنفية ، ولا يقتل عملاً الشافعي .

أنظر فتح القدير : ١٥١/٩ .

(٤) في النسخ (إن) .

(٥) (كونه) ساقطة من : ب .

(٦) في ب : (اختلاف) .

(٧) في النسخ (نحو) .

فعند عامة العلماء : شرط^(١) ، وعند مالك - رحمه الله -^(٢)

ليس بشرط .

وكذا الولي ليس بشرط عندنا ، وعند الشافعي - رحمه الله -

شرط .

وأما اختلافهم : في صفة الشرط - فكاشرتراط عدالة الشهود -^(٣)

عند الشافعي - وعندنا بخلافه .

وأما اختلافهم : في الحكم المشروع بصفته : أنه مشروع فسي

موضع آخر - فكثير .

نحو اختلافهم في جواز صوم رمضان بالنية قبل الزوال -

فان صوم التطوع بالنية قبل الزوال مشروع بالاتفاق^(٤) ، ولكن

اختلفوا في التعدية الى صوم رمضان .

وكذا الكفارة مشروعة في الأقطار بالجماع في رمضان واختلفوا ؟

أنها هل هي مشروعة في الأكل عمدا ؟

ففي هذه الفصول يدعي أحد الخصمين ثبوت شيء ما ذكرنا

أو انتفاءه .

ويثبت دعواه .-

(١) أنظر المعنى لابن قدامة : ٤٥٠ / ٦ .

(٢) وقد قال به أبو ثور وابن المنذر والزهرى وجماعة من الصحابة

والتابعين : أنظر المغنى : ٤٥١ / ٦ .

(٣) في النسخ (كاشتراط) .

(٤) أى بين الحنفية والشافعي والا فقد اشترط تبييت النية

داود ومالك : أنظر المغنى : ٩٦ / ٣ .

أما بالنص، أو بالاستدلال، ويعرف وجه الاستدلال بما يعرف به سائر الأشياء .

والخصم الآخر ينكر دليله أو يبطله .
 فثبت أن القياس (. .)^(١) والاستدلال يجري في ذلك كله ،
 ولأن القياس ليس الا ثبوت مثل حكم الأصل بالمعنى الذي ثبت
 في الأصل في فرع هو نظيره .

ومعنى حكم الأصل يعرف بما يعرف به سائر الأشياء .
 والحكم في الفرع يثبت بدلالة النص على كل حال : الا أن الدلالة
 قد تكون^(٢) ظاهرة ، وقد تكون خفية .

وقول من قال : إن القياس لا يكون حجة في سائر الفصول
 وإنما يكون حجة في الفصل الأخير - وهو تعدية حكم المنصوص
 عليه الى غير المنصوص عليه إذا عقل انه نظيره - لم^(٣) يتضح .
 لأنه اذا أراد بالقياس : معرفة دلالة النص وعلّة الحكم
 بالرأى والاجتهاد - فذلك جائز في الأشياء أجمع ، لأن المعرفة
 لا تختلف !

(١) في زيادة (ليس بشرط) والصحيح حذفها ، لأنه يريد
 أن يثبت أن القياس والاستدلال يجري فيما ثبت حكمه
 أولاً بنص أو اجماع ، وفي إثبات الحكم ابتداءً . بدليل
 تعليقه بقوله : (ولأن القياس . .)

(٢) في النسخ (يكون) بالياء في الموضعين .

(٣) خبر للمبتدأ وهو - وقول من قال . . .

وان اراد ان القياس لا يتصور الا في الفصل الاخير - وهو الجمع

بين الاصل والفرع في الحكم - فهو يتصور في كل موضع (٢)

/ وان اراد : ان القياس لا يثبت به شيء (فهذا صحيح) (٣) (ج / ١٧٣)

ولكن في الفصل الاخير لا يثبت بالقياس شيء ، وانما يعرف (٤)

به الحكم الثابت في الأصل ، وأوالعلة ، أو الشرط .

وانما يثبت ذلك باثبات الله تعالى ، ولكن يعرف بالقياس

ذلك على ما مر ذكره :

ولكن لا عبرة للصور والمجانسة - من حيث الظاهر - في باب

القياس ،

حتى (٥) يقال : اذا لم يكن مشروعاً في الشرع مثله من حيث

الصورة - لا يصح القياس ، ولكن المعتبر في الباب هو التأشير

وذلك يتحقق في الفصول كلها

(١) في النسخ (وهذا) والصحيح ما ذكرنا ، لان الفاء الرابطة يلزم وقوعها

في جواب الشرط ان كان جملة اسمية .

(٢) في ج : توجد هنا الزيادة التالية : (وان اراد ان القياس لا يثبت به

شيء فهذا يتصور في كل موضع)

(٣) ما بين القوسين ساقط من ج .

(٤) لان القياس معروف للحكم - والحاكم هو الله تعالى .

(٥) تعليل لنفي العبرة بالصور من حيث الظاهر .

وخرج الجواب عن قوله : إنَّ هذا نصُّ الشرع بالرأي - فان
 الرأي يثبت به المعرفة ^(١) ، وإنما هو مضاف الى الشرع ، ولكن
 جعلُ الشرع - يعرف بالنص مرة ، وبلا استدلال والرأي أخرى .
 لكن لا يسمى الثابت بالاستدلال والقياس ثابتاً بالنص ،
 لكونه ثابتاً بواسطة الرأي الذي فيه احتمال الخطأ : والله أعلم .
 وقوله : إن النفي ليس بحكم شرعي :
 فليس كذلك ، بل كلاهما ^(٢) حكم الشرع على ما نذكر ^(٣) ،
 ولهذا قلنا : إن طوى النافي للحكم دليلاً - كما على المثبت ،
 وليس في هذا ارتفاع حكم حتى يكون نسخاً ، إنما هذا على
 قول من يجعل الأحكام ثابتة قبل الشرع ^(٤) ، حتى يعتبر الدليل الشرعي
 بخلافه في معنى النسخ ، وعلى وفاقه في معنى التفسير .
 وعندنا : لا حكم للعقل في الشيعيات ، فإذا جاء الشرع يكون
 مثبته للحكم لا ناقلاً مقرراً ولا ناسخاً مغيراً على ما يعرف بعد
 هذا ان شاء الله تعالى ^(٥) .

(١) أي معرفة الحكم لا نصبه .

(٢) أي النفي والأثبات .

(٣) في المسألة الآتية .

(٤) وهم المعتزلة .

(٥) قبي اول فصل شروط النسخ وفي القسم الذي لا يجوز العمل

باستصحاب الحال فيه ص ٩٩٦ .

— مسألة —

(القياس يجرى في النفي)

ثم على قول أهل التحقيق - من الفقهاء - كما يجرى القياس
في الإثبات يجرى في النفي ويكون له حکمان :

الثبوت في موضع الإثبات ، والانتفاء في موضع النفي

فإن حكم الشرع نوعان : إثبات ، ونفي .

فانه كما روى (في خمس من الأبل السائمة شاة)^(١) روى (لا زكاة

في الأبل المعلوفة)^(٢)

/ وروى : (ليس في الجبهة ولا في التحة ولا في الكسعة

صدقة)^(٣)

والقياس : إبانة مثل الحكم^(٤) الثابت بالنص وتعدية مثله

بالمعنى الذى تعلق في الأصل ، فمتى ثبت بالنص أن الشرع

نفي حكما لمعنى (وذلك المعنى)^(٥) يوجد في نظيره - يكون نفيًا

لذلك الحكم بطريق الدلالة .

(١) تقدم تخريجه في ص ٥٩٥

(٢) لم أشر على هذه الرواية بهذا اللفظ بل ورد في كتاب رسول الله

صلى الله عليه وسلم الى شرحبيل بن عبد كلال (وفي كل خمس من

الأبل السائمة شاة) أنظر البيهقي ٤ / ٨٩٠

(٣) أخرجه البيهقي في السنن : ٤ / ١١٨ وقال أسانيد هذا الحديث

ضعيفة ، وقد وردت أحاديث بهذا المعنى صحيحة .

(الجبهة) الخيل و (الكسعة) الحمر (والنحة) العبيد

أنظر السنن الكبرى : ٤ / ١١٨ ، ولسان العرب : ٨ / ٣١١ .

(٤) في ج : ب (حكم) .

(٥) جاءت مكررة في ب .

كما اذا ثبت بالنص : أن الشرع أثبت شيئاً من الحِلِّ والحُرْمَةِ
لمعنى - فانه يثبت مثله في كل موضع وجد ذلك المعنى ، لافرق
بين النفي والاثبات .

وبيتني على هذا الأصل نصفُ الفقه ،

فإن الأحكام نوعان : نفي ، وأثبتات
ومن عدل عن هذا الطريق يقع في التعليل بعلّة قاصرة مع
تحره في الفقه ولا يعلم به ، فيجب إحكام هذا الأصل .
مثاله : ما قاله ^(١) أصحابنا - رحمهم الله - إن القَطْع لا يجب
يسرقه ما يتسارع اليه الفساد ؛ لأن الشرع نفي وجوب القطع فليس
سرقة مادون النصاب لمعنى ، ذلك المعنى موجود في سرقة
ما يتسارع اليه الفساد ؛

- وهو أن / القطع عقوبة عظيمة شرع للزجر صيانة للأموال . (ب/١٣٧)
وانما يقع الحاجة اليها فيما تكثر رغبة السراق فيه - ولا رغبة
في القليل .

هذا المعنى موجود في سرقة ما يتسارع اليه الفساد ؛ لأن
السراق قل ما يرغبون في سرقة ، فورود الشرع بانتفاء القطع ثم
نصاً ، ووروده ههنا ^(٣) دلالة .

ومن غفل عن هذه الطريقة ولم يتأمل هذه الدقيقة يقع
في التعليل بعلّة قاصرة .

(١) في ج (قال) .

(٢) أي فيما هو أقل من النصاب .

(٣) أي فيما يتسارع اليه الفساد .

فنقول : إن القطع في السرقة شرع بطريق الزجر صيانة لأموال الناس ؛ ولهذا شرع فيه النصاب ولا حاجة في هذه الأموال ^(١) التي شرع القطع ، لقلّة رغبة السارق فيها ، فلا يشرع فيها القطع . وهذا تعليل بعلة قاصرة ؛ لأنه ^{يُجَيَّن} : العلة لوجوب القطع في سائر الأموال .

ونقول : تلك العلة معدومة في الفرع .
وللخصم أن يقول : إن لم توجد هذه العلة في الفرع - فلا ينفي وجود / علة أخرى في الأصل ثبت بها ^(٢) الحكم فيه ، (ج / ١٧٤) .
ويوجد مثل تلك العلة في الفرع ؛ لأن الحكم في الأصل يجوز أن يثبت بعلة على ما ذكرنا ^(٣) .
والله أعلم .

(١) وهي مادون النصاب وما يتسارع اليه الفساد .

(٢) في النسخ (به) .

(٣) لم يبر فصل أو مسألة لبحث تعدد العلة . ولعل ذلك قد

مر في الأوسط ولم يحذف المصنف هذه العبارة سهوا

الا أنه قد ذكر في بحث علة الدوران جواز كون الحكم

ثابتا بعلة في ص ٩٠٠

— فصل —

في

بيان القياس والاستدلال الفاسدين

فنقول : الفاسدُ منهما أنواع :-

- ١- منها : ما ذكرنا ^(١) من قياس الشبه
- ٢- ومنها : ما ذكرنا ^(٢) من قياس الطرد من غير بيان الأثر.
- ٣- ومنها : التعليل بالنفي .

وهو وجهان :

أحدهما - فاسد ، والثاني صحيح .

أما الأول - فهو ^(٣) أن يعلل لنفي الحكم بنفي وصف من أوصاف المنصوص عليه ^(٤) .

وهو فاسد ؛ لأنه يجوز أن يكون الحكم متعلقا بوصف آخر غيره ^(٥) .

وهذا - ^(٦) في الحقيقة - تعليل بعلة قاصرة ،

ويجوز أن يكون الحكم في النص ثابتا بعلة .

(١) في ص ٩١١ في طرق العلة .

(٢) في ص ٩٠٥ ؛ " " " " .

(٣) في النسخ (وهو) .

(٤) أي الحكم المنصوص عليه .

(٥) أي غير الوصف المنفي بأن يكون الحكم متعلقا بوصف مثبت آخر .

(٦) أي التعليل بالوصف المنفي .

ونظيره - ما قاله الشافعي - رحمه الله - فيمن ملك أخاه
لا يعتق عليه ؛ لأنهما شخصان ليس بينهما بعضية ، فلا يعتق
أحدهما على صاحبه إذا ملكه كأبني العم .

بخلاف الوالدين والمولودين ؛ لأن ثمة بينهما بعضية ؛
لأننا^(١) نقول في الولاد : العلة ليست هي البعضية ،
ولو كانت علة لا تنفي^(٢) وجود علة أخرى :
وهي القرابة المحرمة القطع^(٣) .

وفي الفرع : إن انعدمت أحدهما - وهي البعضية -
لا تنعدم الأخرى .^(٤)

وأما الثاني^(٥) - فهو^(٦) أن يكون الحكم ثابتا بعلة متعينة
ليس له علة أخرى - (كضمان العصب) لا يجب بدون العصب ،
(وحدّ السرقة) لا يجب بدون السرقة فكان نفي الحكم بنفي العصب
والسرقة نفيًا صحيحًا .

ألا ترى الى قوله تعالى : (قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا
عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً)^(٧)

لما كان التحريم لا يعرف الا بالوحي فينعدم عند عدم الوحي .

(١) تعليل لمنع كون الوصف منفيًا .

(٢) في النسخ (لا ينفي) .

(٣) أي قطع الرحم .

(٤) وهي وجود القرابة .

(٥) وهو الصحيح من وجهي التعليل بالنفي .

(٦) في النسخ (وهو) .

(٧) سورة الانعام آية : ١٤٥ .

وجه الشبهة بين الآية وبين نفي الحكم بنفي الصفة - هو فقط العدم
عند العدم - أي انعدم حكم تحريم المطعومات لعدم الوحي بذلك .

٤ - (استصحاب الحال)

ومنها - استصحاب الحال .
 فيحتاج الى تفسير استصحاب الحال .
 وبيان أنواعه ، وبيان حكم كل نوع .
أما تفسير استصحاب الحال - فهو ^(١) التمسك بالحكم
 الثابت في حالة البقاء - مأخوذ من المصاحبة - وهو
 ملازمة ذلك الحكم ما لم يوجد دليل مغيره .

وأما بيان أنواعه - فنقول : إنه أنواع :

- ١- بعضها واجب العمل به .
- ٢- والبعض جائز العمل به .
- ٣- والبعض غير جائز العمل به .

أما الأول - فهو نحو استصحاب الحكم العقلي - وهو ككل
 حكم عرف وجوبه ^(٢) أو امتناعه ^(٣) وحسنه ^(٤) وقبحه ^(٥) بمجرد العقل .
 وكذا استصحاب الحكم السمعي ^(٦) - الذي يثبت بدليله
 على طريق التأييد نفا ، وعلى التأكيد نفا ، أو ثبت مطلقا

(١) في النسخ (هو) .

(٢) كوجود الله تعالى .

(٣) كاثبات الشريك له تعالى .

(٤) كحسن الصدق النافع .

(٥) كقبح الكذب الضار .

(٦) المراد به الأصل في الأحكام الشرعية بقاء تشريعها وعدم

الغائها الا بدليل يدل على نسخها أو تغييرها .

في حال حياة النبي صلى الله عليه وسلم وبقي بعد وفاته ، فان هذا واجب العمل به ، لقيام دليل البقاء وانعدام الدليل^(١) المزيل قطعاً .

وأما القسم الثاني - فما^(٢) هو جائز العمل به .

ولكن اختلفوا في جواز العمل به .

وهو أن كل حكم ثبت وجوبه بدليل مطلق لا يتعرض للبقاء والزوال ،

والمجتهد طلب الدليل المزيل بقدر ما في وسعه ولم يظفر به :

فقال بعضهم^(٣) : لا يكون حجة أصلاً ، للأبقاء ما كان على ما كان

ولا لأثبات أمر لم يكن ، لأن حكم الدليل - هو الثبوت .

فأما البقاء - فلا^(٤) يضاف اليه ، فلم يكن على البقاء دليل

فيكون تسكاً بالحكم بلا دليل ،

أو يحتمل أن ذلك الدليل يوجب البقاء بقريضة تنضم اليه ،

ويحتمل أن الدليل المزيل قد قام ولكن لم يبلغ اليه لتقصير فسي

الطلب .

(١) في النسخ (دليل) .

(٢) في النسخ (ما) .

(٣) وبه قال بعض الحنفية ، وبعض أصحاب الشافعي ، وأبو الحسين

البصري ، وجماعة من المتكلمين / أنظر كشف الأسرار :

(٤) في النسخ (لا) .

والمحتل : لا يصلح أن يكون دليلا في حق العمل والاعتقاد
جميعا .

وقال أكثر المتأخرين - من الفقهاء^(١) : إنه حجة يجب
العمل في حق نفسه؛ لأبقاء ما كان على ما كان .
أما^(٢) لا يصلح حجة في حق الألتزام على الخصم ولا ثبات
أمر لم يكن ، لأن الظاهر أن الحكم متى ثبت يبقى وان كان الدليل
المثبت لا يوجب البقاء .

والظاهر يكفي حجة لأبقاء ما كان ، لا للألتزام على الغير .
كظاهر اليد^(٣) يصلح حجة للدفع - دون الألتزام -

وكحياة المفقود : لما كان الظاهر ببقاؤها صلحت حجة

لأبقاء ما كان ، حتى لا يورث / ماله . (ج / ١٧٥)

ولا يصح حجة لأثبات أمر لم يكن ، حتى لا يورث من الأقراب .

والثابت : لا يزال بالشك .

وغير الثابت : لا يثبت بالشك .

(١) وبه قال أهل الظاهر وأبو زيد الدبوسي والشيخان وصدر
الاسلام أبو اليسر البزدوي ومن تابعهم وهو رأي المزني والصيرفي
والغزالي من الشافعية / أنظر كشف الأسرار: ٣/ ٣٧٨ ، وتقويم
الأدلة : ص ٨٢٨ ، والأحكام للآمدي: ٤/ ١٧٢ والمعتد: ٢/ ٨٨٤
والأحكام لابن حزم: ٥/ ٥٩٠ .

(٢) هكذا جرت عادته بأن يأتي (باما) في غير موضعها ويكفي

أن يقول : ولا يصلح حجة . . الخ . يكرر
(٣) وصورته أن يدعى انسان على انسان (دارا أو يسيطر عليها ويقول

هذه داري قد أغتصبها مني وسيطر عليها فالظاهر يبدل
على أنها لمن يده عليها حتى يثبت المدعي دعواه بالشهود .

ولكن مشايخنا - رحمهم الله - قالوا : إن هذا القسم يصلح حجة على الخصم في موضع النظر ، ويجب العمل به على كل مكلف اذا لم يجد دليلا فوقه من الكتاب والسنة .
فأما ^(١) لا يجوز تركه بالقياس -

كذا ذكر الشيخ الامام أبو منصور / الماثريدي - رحمه الله - (ب/ ١٣٨)

في كتاب [أخذ الشرائع]

وهذا لأن الحكم متى ثبت شرعا - فالظاهر هو دوامة لما تعلق به المصالح الدينية والديناوية ، ولا تتغير المصلحة في زمان قريب .

وانما يحتمل التغير عند تقادم العهد ، فمتى طلب المجتهد الدليل المزيل بقدر وسعه ولم يجده - فالظاهر هو عدم المزيل .

وهذا نوع اجتهاد ، فاذا كان البقاء ثابتا بالاجتهاد فلا يترك باجتهاد مثله ^(٢) ما لم يوجد الترجيح .
ويكون حجة على الخصم .

كمن اعتقد حكما بقياس صحيح مؤثر عند مواعيل به زمانا ثم ظهر له قياس آخر أوجب حكما آخر بخلافه : فانه لا يجوز له

(١) أيضا لا داعي للأتيان (باما) ويكفي القول : ولا يجوز تركه بالقياس .

(٢) ولهذا لا يترك بالقياس لأنه نوع من الاجتهاد .

أن يعتقد خلاف ذلك الحكم ما لم يظهر رجحان القياس الثاني
على الأول بدليل مرجح .

بل يجب عليه العمل بالأول ، لأن ذلك حكم ثبت
فثبت^(١) بقاؤه بالاجتهاد فلا يزول الا بدليل يترجح على الأول
وان كان أوجب شبهة في الأول .

وهذا معنى قول الفقهاء : " إن ما أفضى بالاجتهاد
لا ينقض باجتهاد مثله ؛

ولأنه هذا هو الموافق للأصول والأحكام ؛ فان الحكم^(٢)
المطلق في حال حياة النبي - صلى الله عليه وسلم - محتسب
للسنخ :

ثم هو ثابت في حق من كان بعيدا عنه في حق وجوب
العمل به والالزام على الغير ودعوة الناس الى ذلك ، وفي
حق إثبات أمره لم يكن بنزلة الحكم بالثابت بالنص .
وكذلك استصحاب الحكم الثابت بظاهر العموم - واجب
مع احتمال الخصوص .

وكذا استصحاب الحكم الثابت بمطلق النص الخاص -
واجب مع احتمال المجاز والنسخ لما قلنا^(٣) .

(١) في ب (وثبت) .

(٢) في ب (حكم) .

(٣) في ص ٩٩٤ وهو أن الحكم متى ثبت شرعا فالظاهر
بقاؤه .

واما الأحكام - فان من شك في الحدّث بعد ما توضأ -
فانه على الطهارة مع احتمال الحدّث .
وكذا من شك في طلاق امرأته وعتاق عبده وجباريته -
فانه يباح له الانتفاع به مع الاحتمال .

وكذا من اشترى دارا أو ورثها ومضى زمان طويل ثم بيعت
دار بجنيها - فانه يثبت له حق الشفعة - والشراء يوجب
الملك دون البقاء - واحتمال زوال الملك - قائم بالهبة والبيع
وان كان ظاهر اليد قائما ، لما ذكرنا ؛
أنّ الثابت لا يزول بالشك والله أعلم .

أما القسم الذي لا يجوز العمل باستصحاب الحال فيه :

١ - فمنها (١) استصحاب الحكم الشرعي المبني على العقل عند
المعتزلة ، (٢)

فان عندهم للعقل حكما في بعض الأشياء الى أن يرد
الدليل السمعي أما مقرر الحكم العقلي أو مغيرا ،
فيقولون : نحن نستصحب الحكم العقلي الى أن يرد
الدليل السمعي .

(١) الأصح أن يقول (فانه) أي من القسم الذي لا يجوز العمل . الخ
ولعله أنته باعتبار (الأمور) .

(٢) أنظر تقسيم الاستصحاب الى عقلي وشرعي عندهم
في المعتد : ٠٨٨٤ / ٢

وهذا فاسد عندنا ، فإنه لا حكم للعقل في الشرعيات عندنا .
وعند أصحاب الحديث ^(١) لا حكم للعقل أصلا في الوجوب
والتحريم لا في العقلية ولا في الشرعيات .
٢- والثاني ^(٢) ما قال بعض أصحاب الحديث : أن العقل دليل
على انتفاء الأحكام ؛ لأن الأحكام الشرعية تثبت بخطاب
صاحب الشرع ، ولا يثبت الخطاب قبل بعث الرسول -
صلى الله عليه وسلم .
وإذا عدم دليل الحكم ثبت انتفاء الحكم ضرورة - وعدم الدليل
ثابت بالعقل ، فإنه به يعرف أن لا دليل قبل مجيء الرسول .
وإذا كان العقل دليلا على انتفاء الأحكام وعلى براءة الذم
عن الوجوب - فنحن نستصحب الحكم الثابت بالعقل -
وهو انتفاء الحكم إلى أن يرد الدليل السمعي ، وهذا
حكم بالدليل - وهو العقل - فإنه إن لم يكن دليلا على ثبوت
الأحكام الشرعية - فهو دليل على النفي فيكون الاستصحاب على
النفي حجة يجب العمل به .
وهذا أيضا - مع هذا التحقيق - فاسد عندنا في حق
وجوب العمل به : في حق نفسه وفي حق الالتزام على الغير ؛

(١) سبق أن فصلنا آراء العلماء في مسألة الحسن والقبح

وإدراكهما في العقل أم لا في ص ٧٠ .

(٢) الأول هو استصحاب الحكم الشرعي المبني على العقل عند

المعتزلة .

لأننا إن عرفنا إنتفاء الأحكام الشرعية بالعقل - فلا نعدام^(١)
 دليل الثبوت - وهو ورود الشرع .

ولكن الكلام^(٢) بعد ورود الشرع يجب طلب الحكم الشرعي
 من صاحب الشرع ومن يقوم مقامه في تبليغ الشرع عنه لا أنه
 يستصحب^(٣) / حالة النفي الثابت بعدم الدليل .

(ج/١٧٦)

وهذا لأن العقل كما لا حظ له في إثبات الحكم الشرعي
 لا حظ له في نفي الحكم الشرعي ، لكن قبل ورود الشرع لم يثبت
 الحكم ، لعدم دليله ، وعرف عدم الدليل بالعقل .

فأما بعد ورود الشرع - فلم^(٤) يعرف عدم الدليل .

فان قول صاحب الشرع وفعله وسكوته - حجة في إثبات الحكم
 والنفي جميعا .

فكما ثبت وجوب صوم رمضان ووجوب الصلوات الخمس
 بقوله وفعله - ثبت إنتفاء وجوب صوم شوال ، ووجوب الصلاة
 السادسة بتركه وسكوته عند امتناع الناس عن صوم شوال .
 والسكوت عند الحاجة الى البيان - بيان .

واذا ثبت هذا فكان التمسك باستصحاب حال العقل في
 إنتفاء الأحكام وبرائة الذم عن الشغل بالوجوب - تسكا بالجهل

(١) في النسخ (لانعدام) وهو جواب إن الشرطية .

(٢) أي في استصحاب الحال .

(٣) في أوب (لا يستصحب) .

(٤) في النسخ (لم) .

الثابت بعدم الدليل مع ورود الدليل الشرعي بعد المبعث،
وانه فاسد .

٣- ومن ذلك ^(١) استصحاب الحكم الثابت بالاجماع عند تفسير
الحالة - نحو إجماع الأمة على انتقاض ظهارة التيمم عند
رؤية الماء خارج الصلاة ^(٢).

ويقول الشافعي : لا ينتقض برؤية الماء في حالة الصلاة ^(٣)
فتعلق ^(٤) بعض أصحابنا باستصحاب حكم الاجماع وقال :
استصحاب على الحكم الثابت بالاجماع وان تغيرت تلك
الحالة بحالة الصلاة ، فيكون الاجماع ثم يكون إجماعا
في هذه الحالة ، لأن حكم الشرع من حيث الظاهر لا يتغير
بتغير الأحوال الا نادرا والعمل بالظاهر واجب
كما ذكرنا ^(٤) : من الحكم الثابت / بالنص المطلق (ب/١٣٩)
والقياس - يجب التمسك به ما لم يقد الدليل بخلافه .

(١) أي من القسم الذي لا يجوز العمل به باستصحاب الحال فيه
(٢) رؤية الماء للتيمم لها ثلاث حالات .
أ - أن يراه قبل المباشرة بالصلاة - فهذا يبطل تيممه إجماعا .
ب - ان يراه بعد إنتهائه من الصلاة - فالصلاة صحيحة إجماعا .
ج - أن يراه في حالة تأدية الصلاة - فهذا فيه الخلاف
الذي يذكره المصنف .

(٣) أنظر الحكم في معنى المحتاج : ١٠٢/١ .
(٤) أي قالوا : ان الحال بعد دخول الصلاة تبطل التيمم كما هو
قبل الدخول فيها المجمع عليه .
(٤) في ص ٩٩ وهو أن الحكم اذا ثبت فالظاهر بقاءه .

ونظيره - من قال : (١) بجواز بيع أمّ الولد: أن الاجماع منعقد على جواز / بيع هذه الجارية قبل الاستيلاء فنحن على ذلك الاجماع بعد الاستيلاء (٢) .

وهذا فاسد أيضا .

لأنه إن كان الأجماع بناء (٣) على حديث مطلق أو القياس بأن كان يتمسك بالنص (٤) فنقول : (٥) إن النص مطلق يتناول الحالة الأولى (٦) والثانية (٧) باطلاقة ولا يتعرض للأحوال على حسب ما قيل فيه فهو تمسك بالنص لا بأصحاب (٨) الحال .

وان قال : إن الاجماع معقول المعنى . وذلك المعنى باقٍ بعد تغير تلك الحالة فهذا تمسك بالقياس - دون الحال .

وان قال : إن الاجماع في تلك الحالة اجماع بعد تغير تلك الحالة - فهو متنوع .

-
- (١) هم علي ، وابن كعبان ، وابن الزبير واليه ذهب داود / المفني لابن قدامة : ٥٣١/٩ .
- (٢) (الاستيلاء) ساقطة من أ .
- (٣) أي مبنيا ومستندا .
- (٤) أي بأن الاجماع مستندا الى نص من آية أو حديث .
- (٥) جواب إن كان .
- (٦) أي قبل الاستيلاء .
- (٧) أي بعد الاستيلاء .
- (٨) في ب (بالاستصحاب) .

فان الأجماع على حكم في حالة مخصوصة لا يكون إجماعاً في غير تلك الحالة . فإن الخصم نازع في هذه الحالة ^(١) ولا يعمد الخصم مخالفاً للاجماع .

فان الاجماع على إنتقاض التيم برؤية الماء في خارج الصلاة ولا اجماع في حالة الصلاة ، فالدليل الذي به يثبت الحكم في تلك الحالة - وهو الاجماع - لم يبق في هذه الحالة ، لوجود الخلاف بين العلماء * بخلاف ما اذا كان الحكم ثابتاً بمطلق النص ، لأن ذلك النص يتناول الأحوال كلها أولاً يتعرض للأحوال . ومطلق كلام صاحب الشرع حجة .

فأما الاجماع فيكون ^(٢) حجة بدليل سمعي - وهو قوله - عليه السلام - (لا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى الْخَطَا) ^(٣) .

فما لم يوجد اجتماع الأمة كلها لا يكون اجماعاً - فلا يكون حجة .
٤- ومنها : مقاله القاضي الامام أبو زيد - رحمه الله - ^(٤) : إن استصحاب الحكم الثابت مع تغير الحالة قبل التأمل في أصول الشرع بمعرفة الدليل المزيل وقبل ^(٥) طلبه لا يكون حجة .

(١) أى الحالة الثانية التى لم ينعقد عليها الأجماع .

(٢) فى النسخ (يكون) .

(٣) تقدم تخريجه فى شرائط صحة الاجماع ص ٨٠٣ .

(٤) أنظر تقويم الأدلة ص ٨٢٧-٨٢٨ وضم منها بقول يعود الى أمور القسم الثالث - وهو عدم جواز الاستصحاب .

(٥) فى ب (قبل) .

ولكن الأصح أنه يكون حجة ، لأنه يتمسك بظاهر النص أو بظاهر
القياس وهو تمسك بدليل شرعي - فلا يبطل العمل به بأحتمال
قيام الدليل المزيل .

كمن تعلق بعموم النص يكون تعلقه صحيحا ويكون حجة
على الخصم وان لم يطلب دليل الخصوص وان كان احتمال الخصوص
قائما ، لما ذكرنا^(١) فكذا هذا : والله أعلم .

هـ - (الاستدلال على نفي الحكم)

ومنها :^(٢) أنه هل على النافي دليل أم لا ؟

أجمعوا أن من قال : لا أعلم لله حكما في هذه الحادثة أنه
لا يطلب منه الدليل ؛ لأن الجاهل بحكم الله تعالى جاهل
بدليله / ومن جهل دليل شيء وأقر به^(٣) يكون طلب الدليل منه سقيا . (ج / ١٧٧)
فأما اذا اعتقد وقال : أعلم أن حكم الله تعالى في هذه الحادثة
نفي الوجوب ، أو اعتقد أن لا حكم لله في هذه الحادثة - وجوب^(٤)
فعل أو ترك .

- نحو أن يقول : إنه لا تجب الزكاة على الصبي والمجنون
ويدعى ذلك مذهباً ويدعو غيره اليه ؛

(١) انه تمسك بدليل شرعي .

(٢) أى من الأدلة الفاسدة .

(٣) أى بالجهل .

(٤) بيان للحكم المنفى .

فهل عليه دليل اذا طالبه من يدعي الوجوب بدليل (١) النفى؟
أو هل يجوز أن يعتقد نفى حكم شرعي بلا دليل في غير موضع
 المناظرة أيضا ؟

- ١- قال بعضهم : لا دليل على معتقد النفى لافي حق نفسه
 ولا عند مطالبة الخصم عند المناظرة .
- ٢- وقال عامتهم : ^(٢) بأنه لا يجوز أن يعتقد الانسان نفى حكم
 الا بدليل . وعليه إقامة الدليل اذا ناظره غيره ودعاه
 الى مذهبه كما على المثبت .
- ٣- وقال بعضهم : ^(٤) في العقليات على النافي دليل - دون
 الشرعيات .
- ٤- وقال بعضهم : ^(٥) ليس على نافي الشرعيات دليل سمعي .
 أما عليه دليل ^(٦) ، وله دليل - وهو العقل - في معرفة انتفاء
 الأحكام الشرعية .

-
- (١) متعلق بقوله (طالبه) .
 - (٢) به قال أصحاب الظاهر ما عدا ابن حزم فانه يقول بقول العامة :
 الأحكام : ١/٦٨ .
 - (٣) نقله أبو منصور الماثريدي عن طوائف أهل الحق ونقله القطان
 عن أكثر أصحاب الشافعي وجزم به القفال والصيرفي ، ورجحه
 أبو بكر في التقريب / أنظر ارشاد الفحول : ص ٢٤٥ .
 - (٤) حكاه القاضي أبو بكر الباقلاني في التقريب / أنظر ارشاد الفحول
 ص ٢٤٥ .
 - (٥) وهذا الرأي للمعتزلة في غالب ظني لأنهم يحكمون العقل
 اذا انتفى دليل السمع .
 - (٦) أيضا لا موجب لوجود (أما) والأولى أن يقول : وعليه دليل .

أما من قال : لا دليل على النافي : فاحتج بما روى عن النبي -
 صلى الله عليه وسلم أنه قال : (البينة على المدعي)^(١)
 جعل جميع البينات على المدعين .

والنافي منكر وليس بمدع ؛

ولأن الأمر المعتاد المعروف في أصول الشرع : أن الحجة
 على من يدعي أمراً خفياً لا على من تمسك بالظاهر^(٢) .
 ألا ترى : أن من تمسك بالعام لا يحتاج إلى الدليل
 على أنه عام .

وانما الدليل على من يدعي الخصوص .

وكذا من تمسك بظاهر الكلام لا يحتاج إلى الدليل : على
 أنه حقيقة وأن كان يحتمل المجاز في الجملة ؛ لأن الظاهر هو
 الحقيقة ، وانما الدليل على من يدعي المجاز .

وكذا البينة على الخارج لا على صاحب اليد ؛^(٣) لما أن صاحب

(١) رواية مسلم (لو يعطي الناس بدعواهم لا دعى ناسُ دماءَ رجالٍ
 وأموالهم ولكن اليمين على المدعي عليه ورواية البيهقي وغيره
 (ولكن البينة على المدعي واليمين على من أنكر) وأسناده
 حسن أو صحيح :

أنظر شرح مسلم للنووي : ٣/١٢٠ .

(٢) فإذا كانت دار بحورة رجل وادعاها آخر فالبينة على المدعي
 لأنه ادعى أمراً خفياً . أمّا من بيده الدار فهو متمسك
 بالظاهر وهو كون الدار في حوزته .
 (٣) كما ذكرنا في مثال الدار .

الهدمتسك بالظاهر . والخارج يدعى أمراً خفياً .
فكذا النافي متمسك بالظاهر ، فان الأصل هو عدم وجوب
الحقوق .

والمدعي يثبت أمراً خفياً يزيل الظاهر .
فيجب ^(١) أن يكون الدليل على المثبت - دون المنكر، حتى
يكون على موافقة الأصول ؛
ولأن الدليل إنما يطلب من يدعي حكماً شرعياً - وهو
الوجوبُ والندب والباحة ونحو ذلك .
أما انتفاء الوجوب - فليس بحكم شرعي ^(٢) ،
فإن النفي عبارة : عن عدم محضٍ ،
والعدم : ليس بشيء ، فمطالبة النافي بأقامة الدليل لأعلى
شيء : يكون سفهاً .

وجه قول من فرق بين العقلية والشرعية هذا :

إِنَّ شَيْءَ الْكَلَامِ يَقَعُ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ ، وَكِلَاهُمَا حَقِيقَةٌ ،
فإن قال القائل : زيدٌ في الدار حقيقة ، وقوله زيد ليس
في الدار حقيقة فيكون مدعي النفي والاثبات مدعي حقيقة الوجود ،
أو العدم : فيطالب بالدليل .

(١) في النسخ (يجب) فزدت فاء التفریع .

(٢) في النسخ (ليس) .

(٣) أي في العقلية .

فأما في الشرعيات - فمدعي الاثبات - وهو وجوب شئ

وابا حته ، وندبه - يدعي ^(١) حكما شرعيا .

فأما النافي فمنكر ^(٢) وجود الوجوب ويدعي انتفاءه / وذلك (ب/ ١٤٠)

ليس بحكم شرعي فكيف يطالب بالدليل ؟

، انما المطالب من يدعي الوجوب .

وجه قول العامة : النص ، والمعقول .

أما النص - فقول ^(٣) الله تعالى : (وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ

الَّذِينَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ، قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ

إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) ^(٤) .

أخبر الله تعالى عن اليهود أنهم تَفَوَّأُوا د خول المسلمين

الجنة وأثبتوا د خول اليهود والنصارى الجنة .

ثم أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - بطلب الحجة والبرهان

على النفي والاثبات جميعا .

وأما المعقول :

^(٥) فإن النافي اذا كان يعتقد نفي حكم شرعي - يقال له :

هل علمت انتفاء هذا الحكم بيقين ، حتى يكون اعتقادك عِلْمًا

لا جهلا ؛ لأن الجهل إعتقاد المعلوم على خلاف ما هو به . ؟

(١) في النسخ (فيدعي) وهو خبر مدعي ولا موجب لوجود الفاء .

(٢) في النسخ (منكر) .

(٣) في النسخ (قول) .

(٤) سورة البقرة ، آية : ١١١ .

(٥) في النسخ (ان) .

واما المدعى بضميدعي أمرا خفيا ، والبينة أكمل من اليمين ، فان
اليمين كلام الخصم وان كان مؤكداً يذكر اسم الله تعالى .
والبينة كلام غير الخصمين ^(١) فكانه للبينة زيادة قوة في غلبة
الظن ورجحان الصدق ، فلهذا تساوتا .
فأما ^(٢) على كل واحد منهما دليل وحجة ،
مع أن المدعى عليه لا يجوز له أن يعتقد كون المدعى به
ملكاً له من غير دليل الملك - من الشراء أو الارث ، ونحوهما -
في حق نفسه ^(٣) وفي حق الألتزام على الغير .
فعلى قول ^(٤) هذا : يجب أن لا يجوز للنافي اعتقاد انتفاء
الحكم الشرعي الا بدليل . .

قولهم : إن النفي ليس بحكم شرعي وانما يطلب الدليل
على الحكم .
فنقول : قبل ورود الشرع لا حكم في حقنا لانفيا ولا اثباتا ،
ولكن بعد ورود الشرع ثبت الوجوب في حق البعض ، والانتفاء
في حق البعض (والاباحة في حق البعض) ^(٥) والحرمة في
حق البعض .

-
- (١) ان هي كلام الشهود .
(٢) لو قال وعلى كل واحد . . . لكفى .
(٣) ليستسيغ التصرف به .
(٤) في ج و آ (قود) .
(٥) ما بين القوسين ساقط من ب .

- مسألة -

٦- (وقوع الحكم بين شبيهين)

ومنها (١) القول يتعارض الأشباه

وهو احتجاج بلا دليل في الحاصل .

مثاله : ما قال زفر - رحمه الله - في أنّ المرافق لا يجب

غسلها في الوضوء ؛ لأنّ الله تعالى جعل المرافق غاية بقوله :

(وأيديكم إلى المرافق) (٢)

والغايات منقسمة بعضها يدخل (٣) ، وبعضها لا يدخل .

وهذه الغاية (٤) لها شبيهه بكلاً (٥) القسمين ، بدخول (٦)

حرف الغاية عليها .

فباعتبار الشبه بهذا القسم تدخل (٧) .

وباعتبار الشبه بالقسم الآخر / لا تدخل (٨)

(١٧٩ / ج)

(١) أي من الأدلة الفاسدة .

(٢) سورة المائدة ، آية : ٦ .

(٣) أي في المغيلاً .

(٤) وهي المرافق .

(٥) في النسخ (بكلي) والصحيح ما أثبتناه لأن كلا إذا اضيفت

إلى الظاهر أغريت بالحركات المقدره على الألف .

(٦) الباء سببية أي بسبب دخول حرف الغاية صارت الغاية

ذات شبيهين . وحرف الغاية هو (إلى) .

(٧ ، ٨) في النسخ (يدخل) أي المرافق .

فوق التعارض بين الشبهين

وليس أحدهما بأولى من الآخر ، فلا يجب الغسل بالشك

عند تعارض الأشباه .

وهو فاسد .

وهو ^(١) تعلق بَعْدَمِ الدليل - والخلاف ^(٢) في وجوب

غسل المرافق - وهو ^(٣) ينفي ، وعلى النافي الدليل .

وقولهم : إنه وقع الشك في وجوب الغسل فلا يجب بالشك -

^(٤) ممنوع .

فَلِمَ قَلْتُمْ : بآنه وقع الشك في وجوب الغسل ؟

وهذا لأن الشك أمر حادث بين العلم والجهل / فلا يثبت (ب/١٤١)

الا بدليل . فبأي دليل تثبتون هذا الحادث وهو الشك ؟

فان قَلْتُمْ : إن دليل حدوث الشك - هو تعارض الأشباه

وتقابل الأدلة ؟

فنقول : هذا أيضا أمر حادث - وهو ^(٥) دعوى تعارض

الأشباه والأدلة - فلا يثبت الا بدليل ، فبأي دليل تثبتون

تعارض الأشباه - ونحن لانسلم لكم تعارض الأشباه ؟

(١) (هو) ساقط من ب .

(٢) الواو واو الحال .

(٣) أي زفر .

(٤) في النسخ (ممنوع) ولا موجب للفاء .

(٥) تفسير للإشارة .

فان قلت : ان الغايات منقسمة منها يدخل ، ومنها لا يدخل .
 هذا دعوى - أيضا - لانسلم أنّ الغايات منقسمة قد تدخل (١)
 وقد لا تدخل (٢) وبعد ما أثبتت الانقسام وأريتم أن بعضها مما لا يدخل .
 فنقول : هل علمتم أنّ هذه الغاية من أيّ القسمين ؟

فان قالوا : نعلم أنها من أيّ القسمين ،

فنقول : اذا علمتم أنها من القسم الذي لا يدخل - فلا يكون
 هذا منكم شكاً ، لأنّ الشك ما استوى فيه طرف الجهل والعلم -
 وقد ادعيت العلم - ولا ينفي العلم مع الشك الذي هو ضده ؛
 ولأنكم متى علمتم أنّها من أيّ القسمين - يكون الحاقها
 بنظيرها في حق الحكم ؛ لمساواة بينهما .

وحينئذ (٣) يكون (٤) ذلك قياساً ، فيكون نفيًا لوجوب الغسل
 بالقياس الذي هو حجة ودليل في الجملة - لا بالشك .

وانّ قالوا : لانعلم ، فقد أقروا أنه لا دليل معهم ، فقد
 أقروا بالجهل ؛

وجهل المرء لا يكون حجة في حق الغير .

فدل (٥) أن القول يتعارض الاشباه تمسك بعدم الدليل -

وهو فاسد ؛

(٢٤١) في النسخ (يدخل) .

(٣) في ب (حينئذ) بدون الواو .

(٤) في ب (ويكون) مع الواو .

(٥) في النسخ (دل) وادخال فاء التفرع أحسن .

ولأن أكثر ما في الباب : أن الأشباه متعارضة ، وعند ذلك يحدث الشك ولكن أثر الشك في التوقف وترك الميل إلى أحدهما مالم يقد دليل الترجيح لأحدهما .

أما القول ينفي وجوب الغسل قطعا - فلا . .

ثم نقول : إن كان في النص تعارض ووقع لكم بالشك باعتباره فَلَمْ يَنْقَلِبْ : فإنه ليس ههنا دليل آخر على وجوب غسل المرافق ، والأختلاف متى وقع بعد ورود الشرع في شرع حكم ونفيه لا يستد من الدليل ولا يسمع التعلق بعدم الدليل على ما مر (٢) ؟؟
والله أعلم .

(١) واو الحال .

(٢) في ص ٣ ، ١٠٠ وهو عدم جواز نفي حكم الا بدليل وعنى بذلك رأي العامة من تلك الآراء .

- مسألة -

٧ - (التقليد)

ومنها - التقليد :

(١) قال بعضهم : هو اتباع الرجل غيره على تقدير أنه محقق ؛
 لحسن الظن به ؛ لكونه مشهورا بالعلم والورع ، وتقدير رأيه
 على رأي نفسه ؛ لكونه من أهل النظر والاستدلال .
 سمى تقليدا ؛ لأنه جعل عاقبة ما قلده فلابد في عنقه
 إن كان حقا أو باطلا بلا دليل - كما قالت الكفرة - (اتبعوا
 سبيلنا ولنحمل خطاياكم) (٢) وقالوا : إنا وجدنا آباءنا على
 أمةٍ وإنا على آثارهم مهتدون) (٣) ،

(١) لم أعر على من عرفه بهذا التعريف .

فقد عرف : بأنه العمل بقول الغير من غير حجة .

وعرف : بأنه العمل بقول من ليس قوله إحدى الحجج المرجحة .

وعرف : بأنه قبول قول القائل وأنت لا تعلم من أين قاله .

وعرف : بأنه قبول القول من غير حجة تطهر .

وعرف : بأنه قبول قول الغير دون حجة القول .

أنظر ارشاد الفحول ص ٢٦٥ .

(٢) سورة العنكبوت آية : ١٢ .

(٣) سورة الزخرف ، آية : ٢٢ .

ولهذا لا يجوز تسمية إتياع الأنبياء - عليهم السلام -
تقليداً ، لأن أقوالهم وأفعالهم حجة فيكون إتياعاً بالدليل .

ولكن لا يصح تحديد التقليد بهذا
وان كان التقليد قد يكون كذلك ، لأننا نجوز التقليد في

الجملة .

وما ذكر من باب الشك في الاعتقاد ، لا من باب التقليد .

والصحيح : أن يقال : التقليد - هو إتياع الرجل الجاهل
العالم لعلمه وورعه ، واعتقاده لما يعتقده على طريق الجزم
والحتم من غير تردد وشك (١) وان لم يكن بناءً على دليل عقلي
أو سمعي . (٢)

ثم التقليد :

إما أن يكون في التوحيد وأمور الدين - مما يعرف بمجرد

العقل .

وإما أن يكون في الأحكام الشرعية التي لا تعرف إلا بالدليل

السمعي .

(١) هذا مسلم في أصول الدين لافي الفروع ، إذ التقليد في

الفروع لا يكون على طريق الجزم والحتم .

(٢) المراد بذلك قبول قوله وان لم يعرف دليل قوله العقلي

أو النقل .

أما التقليد في الأمور الشرعية فلا يجوز^(١) إلا للعوام ومن
يكن بمثل حالهم من طلبه العلم ما لم ييلفوا حد الاجتهاد ،
لأجل الضرورة .

ولكن يجب^(٢) عليهم أن يقلدوا من هو عندهم أعلم وأورع -
بالسمع على طريق الأشتهار .

/ فأما أهل الاجتهاد فلا يجوز لهم التقليد .^(٣)
(ج / ١٨٠)

وفي تقليد الصحابي خلاف على ما مر^(٤) ذكره .

وأما التقليد : في التوحيد وأمور الدين - ففيه كلام بسين

أهل الأصول على ما عرف في مسائل الكلام .^(٥)

(١) في النسخ (لا) .

(٢) (يجب) ساقطة من أ و ج .

(٣) في النسخ (لا) .

(٤) في مسألة تقليد الصحابي على التابعي المجتهد رقم (٤) ،

ص ٧٨٠ .

(٥) ذهب العلماء في مسألة التقليد في التوحيد الى مذاهب :

١ - المنع من التقليد مطلقا واليه ذهب القاضي عبد الجبار

وأبو الحسين البصري ، والغزالي وأبو الخطاب وابن حزم

والشيرازي ورجحه الأمدى ، وبه قال الامام الرازي ، وحكاه

الاستاذ أبو اسحاق في شرح الترتيب عن اجماع أهل العلم

من أهل الحق ، وقال أبو الحسين بن القطان : لانعلم

خلافا في امتناع التقليد في التوحيد .

٢ - جواز التقليد واليه ذهب عبد الله بن الحسن العنبري ،

٣ - وجوب التقليد - واليه ذهب الحشوية والتعليمية

وقد حرّموا النظر والبحث .

٤ - لا بد لصحة الايمان من معرفة كل مسألة بدليل عقلي =

والصحيح : أنه متى وجد الاعتقاد والجزم على طريق التقليد من غير شك وارتياح فإنه يكون إيمانا صحيحا - وهو إيمان أكثر أهل الاسلام من العوام والعلماء .

فأما الاستبصار والوقوف على الدلائل - ففرض كفاية فسيحق من رزق فهما ذكيا وخاطرا لطيفا - إن أقام به البعض سقط عن الباقيين - (١)

ولا يجوز تحريك اعتقاد العوام بالترغيب الى تعلم علم الكلام والوقوف على دلائله ؛ لأنه ربما يقع في قلوبهم شبهة لا تتحل ، إما لقصور في المعلمين ، أو لخفاء المسألة في نفسها ،

= بقلبه ولا يشترط أن يعبر بذلك في لسانه الا أنه عاص بترك النظر والاستدلال - وهو رأي الأشعري .
 ه - صحة إيمان المقلد مع كونه عاصيا بترك الاستدلال ، وهو قول أبي حنيفة ، وسفيان الثوري ، ومالك والأوزاعي والشافعي وأحمد وعامة الفقهاء وأهل الحديث .

أنظر : شرح الفقه الأكبر لعلي القاري : ص ١٢١ ،
 والمعتمد : ٩٤٣/٢ ، والتبصرة : ص ٤٠١ ، والمستصفي
 ٣٨٧/٢ ، والمحصل : ج٢ ق ٣ / ١٢٥ ، والآحكام
 لابن حزم : ٧٩٣/٧ ، والآحكام للآمدي : ٣٠٠/٤ ،
 وروضة الناظر : ص ٢٠٥ ، وإرشاد الفحول : ص ٢٦٦ .

(١) بمثل هذا قال أبو الحسن الرستغني وأبو عبد الله الحلبي .

أنظر شرح الفقه الأكبر : ص ١٢١ .

أولغلط خاطر البعض فيصير الترغيب والآرشاد الى الاستبصار
سببا للغواية والضلالة ،
فيكون النصيحة والشفقة على أهل الاسلام مادكرته خصوصا
للعوام والله أعلم .

— س — آ لة —

(الالهام)

٨ - ومنها الالهام :

فندكر تفسيره لغة وعرفا .

وبيان حدّه عند المتكلمين .

وبيان حكمه شرعا .

أما تفسيره لغة - (١) فايقاع شيء في قلب العاقل يفضي الى
العمل به ويحمله عليه ويميل قلبه اليه حقا كان أو باطلا (٢) .
قال الله تعالى : (فَالْهَمُّهَا فُجُورُهَا وَتَقْوَاهَا) (٣)

وذلك قد يكون بواسطة الشيطان وهوى النفس - فيسمى

(وَسْوَسةٌ) .

(١) في النسخ (اي قاع) .

(٢) جاء في الصحاح مادة لهم : ٢٠٣٧/٥ (والالهام : ما يلقي

في الرُّوعِ : يقال : ألهمه الله واستلهمت الله الصبر) .

(٣) سورة الشمس آية ٨ .

وأما في العرف - فمستعمل فيما يقع في القلب بطريق
الحق - دون الباطل - ويدعوه الى مباشرة الخيرات - دون الشهوات
والآثام .

وأما حده وحقيقته عند أهل الأصول .

فقال بعضهم ^(١) : هو اتباع الرجل ما اشتهاه بقلبه أو أشار
اليه في أمر/ غير نظر واستدلال .

/ وانه (تعريف) ^(٢) غير صحيح ؛ لأن الالهام متنوع - قد (ب/١٤٢)
يكون حقاً وذلك من الله تعالى فيكون وحياً خفياً في حق الأنبياء ،
وفي حق غير الأنبياء إرشاداً وهداية .

وقد يكون باطلاً بواسطة وسوسة الشيطان وهوى النفس .

وخالق ذلك : هو الله تعالى وان كان شراً وفساداً .

ووسوسة الشيطان وهوى النفس : سبب ذلك على جريان

العادة ، ويكون ذلك في الحقيقة اغواءً واذلالاً لالهاماً .

وانذا كان الأمر كذلك - فلا يجوز تحديده بهذا ^(٣) .

(١) في النسخ (قال) .

(٢) لفظ (تعريف) ساقط من أوج .

(٣) لأن تفسير الالهام بما يشتهه قليلة يشمل ما تشهيه

ومصدره الشيطان وهو كالكلمة وليس هو بالهلام ، بل

يسمى ووسواساً ، فالتعريف اذن غير مانع .

وقال القاضي الامام أبو يزيد رحمه الله :

الألهام : ما حرك القلب بعلم يدعوك الى العمل
به من غير استدلال بأية (١) أو نظري حجة (٢).

وهذا حد صحيح : فإن الألهام في عرف الناس : ما يكون
من الله تعالى بطريق الحق .

وقيل : ما يخلق الله تعالى في قلب العاقل من العلم
الضروري الداعي الى العمل المرغوب فيه .

وأما بيان الحكم :

فقال عامة العلماء : بأن الألهام الحق يجب العمل به
في حق الملهم (٣).

أما (٤) ليس بحجة في حق الغير ، ولا يجوز له أن يدعوا غيره
اليه .

وقال قوم من الصوفية (٥) : بأنه حجة في حق الأحكام نظير
النظر والاستدلال .

(١) في أوب (رأيه) .

(٢) أنظر تقويم الأدلة ص ٨٠٥ .

(٣) بضم الميم ويفتح الهاء اسم مفعول من ألهم .

(٤) أيضا يكفيه القول : وليس بحجة . . . الخ .

(٥) نسب العلامة عبد العلي محمد نظام الدين الأنصاري في كتاب

فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ٣٧٢ / ٢ هذا الى أمثال

الشيخ أبي يزيد البسطامي ، والشيخ سهل بن عبد الله

التستري والشيخ أبي مدين ، والي سيد الطائفة الجنييد

البغدادي واستشهد بقول أبي يزيد لذلك : وهو قوله =

وقال قوم من الروافض - لقبوا بالجعفرية - إنه لا حجة سوى
الألهام .

فحجة من قال : إنَّ الألهام حجة : النصوص من الكتاب،
والسنة ، ودلالة الاجماع .

قال الله تعالى : (أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ
عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ) (١)

أخبر الله - تعالى - أن من شرح صدره للإسلام من غير
صنع العبد : فهو على نور من ربه ، والنور الذي به يحصل انشراح
الصدر بالاسلام - من غير واسطة صنع العبد - ليس الا الألهام .

وقال الله تعالى : (أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا
لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ) (٢)

واحياء الله تعالى قلب الآدمي بالايان وتنويره بالهدى
ليس الا الالهام من الله تعالى .

وقال - صلى الله عليه وسلم - (اتَّقُوا فِرَاسَةَ الْمُؤْمِنِ)

= مخاطباً بعض المحدثين : (أَنْتُمْ تَأْخُذُونَ عَنِ مَيِّتٍ
فَتَتَسَبَّبُونَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
وَنَحْنُ نَأْخُذُ عَنِ الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ) .

ولا يخفى ما في هذا من نظر ؛ لأنهم ما داموا غير معصومين
فان الخطأ قد يقع في تصرفاتهم وآرائهم وقد ينفذ الشيطان
الى قلوبهم فيحسبونه من عند الله بواسطة الملك .

(١) سورة الزمر آية : ٢٢ .

(٢) سورة الأنعام ، آية : ١٢٢ .

فإنه ينظر بنور الله تعالى (١) ، والفراصة - ما يظهر للمرء في قلبه
بلا نظر واستدلال ، لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال لو ابصت بن معبد (٢) - وقد سأله عن البر والاثم - (ج / ١٨١)
(ضَعَّ يَدَكَ عَلَى صَدْرِكَ فَمَا حَكَ فِي قَلْبِكَ فِدْعُهُ وَإِنْ أَفْتَاكَ النَّاسُ
وَأَفْتَوْكَ) (٣)

وأما دلالة الاجماع - فان من اشتبهت عليه القبلة فصلى
بغير تحرر (٤) بقلبه للقبلة - أنه لا تجوز صلاته ، وإذا صلى
بالتحري أجزأته .

وعلى أصلكم : اذا صلى بالتحري يجزيه وان خالف جهة
الكعبة بيقين .

(١) أخرجه الترمذي عن أبي سعيد الخدري : وقال : حديث
غريب إنما يُعرفه من هذا الوجه وقد روى عن بعض أهل العلم
أنظر : الجامع الصحيح : ٥ / ٢٩٨ .
(٢) هو الصحابي وابصة بن معبد بن عتبة الأسدي يكنى : أبا
شداد ، سكن الكوفة ثم تحول الى الرقة ، ودفن بها عند
منارة المسجد الجامع له عقب فيها : منهم عبد الرحمن بن
صحر قاضي الرقة في أيام هارون / أنظر الاستيعاب ٣ / ٦٤١ ،
وأسد الغابة ٥ / ٤٢٨ .

(٣) رَوَيْتُ سَلْمَ وَالتَّرْمِذِي : (البرُّ حُسْنُ الخُلُقِ والأَثْمُ مَا حَاكَ فِي
نَفْسِكَ وَكَرِهْتَ أَنْ يُطَّلَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ) وهي رواية البخاري في
كتاب الأدب ورواية أحمد والحاكم (البرُّ مَا سَكَنْتَ إِلَيْهِ النَّفْسُ
وَاطْمَأَنَّ إِلَيْهِ القَلْبُ ، والأَثْمُ مَا لَمْ تُسَكِّنْ إِلَيْهِ النَّفْسَ وَلَمْ يَطْمئنْ
إِلَيْهِ القَلْبُ وَإِنْ أَفْتَاكَ المَفْتُونَ) .

أنظر مسلم ٤ / ١٩٨ ، والترمذي ٤ / ٩٧٥ وفيض القدير :
٣ / ٢١٧ - ٢١٨ ولم أعثر على رواية بلفظ كان كره المصنف .

(٣) أي اجتهاد لاصابة جهنتها .

وإذا خالف جهة تحريمه : لم يُجْزِهِ وان أصاب الكعبة .
وكذا قالوا : اذا اختلط اللحم باللحم الحرام - والحلال
غالب - لا يحل الا بالتحريم .
فثبت أن الأكلهم : حق من الله تعالى وأنه واجب العمل به
وجه قول أهل الحق :

قوله تعالى : (فاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ) (١) .
وقال تعالى : (أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) (٢)
أمر بالأعتبار والنظر ، وما أمر بالرجوع الى القلب .
وكذلك قال عليه السلام لعازن - رض الله عنه - حين
بعثه الى اليمن : (بِمَ تَقْضِي ؟) قال بكتاب الله تعالى ،
قال : فإن لم تجد ، قال : فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال فإن لم تجد ؟ قال اجتهد في ذلك رأي .
فقال : رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الحمد لله
الذي وفق رسول الله (٤) ولم يقل بالأكلهم ولم يأمره به
رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

ولأن النبي صلى الله عليه وسلم مأمور بمشورة أصحابه فسي
الحوادث التي لانص فيها بقوله : (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأُمْرِ) (٥)
ولم يكن مأمورا بالرجوع الى قلبه في فصل الخصومات .

-
- (١) سورة الحشر ، آية : ٢ .
(٢) سورة الأعراف ، آية : ١٥٨ .
(٣) أي لم يأمر . . . فما نافية .
(٤) تقدم تخريجه في ص ٦٩٤ .
(٥) سورة آل عمران ، آية ١٥٩ .

والمعنى - في المسألة - هو ^(١) أن شهادة القلب ؛

قد يكون بالالهام من الله تعالى .

وقد يكون من النفس ، وقد يكون من الشيطان .

فان كان من الله تعالى - يكون حجة .

وان كان من النفس والشيطان فهو ^(٢) ليس بحجة ، فلا يكون

حجة مع الاحتمال ، ولن يقع التمييز بين هذه الأنواع الا بعد

نظروا استدلال ^(٣) ؛

ولأن الالهام مشترك الدلالة فان الرجل يقول : انسى

الهمت أن ما أقول حق وصواب .

فيقول خصمه : انى الهمت بأن ما تقوله خطأ وباطل ،

ولا يمكنه الخروج عنه الا بأن يقول لخصمه : بأنك لست ممن

أهله ، فيقابله الخصم بمثله ، ولا يمكنه التمييز بين الأهل وغيره

الا بنظر واستدلال ^(٤) ؛

ولأن الخصم من أهل الحق يقول لهم : انى الهمت أن القول

بالالهام باطل ؛

(١) فوالنسخ (وهو) ولا موجب للواو .

(٢) (فهو) ساقطة من أوب .

(٣ ، ٤) وبالتالي لا يكون حجة لكونه الهاما بل لأنه صار ممن

باب الاجتهاد ، ان لم يعرف الا بالنظر والاستدلال .

فألهمي هل هو حق وحجة أم لا . . ؟

فان قالوا : حق - بطل قولهم .

وان قالوا : باطل - فقد أقرّوا ببطلان الألهام في الجملة ،

وليس البعض بأولى من البعض ، فبطل كلامهم .

أما الجواب عما تعلقوا بالنصوص من الكتاب والسنة :

فقلنا - ^(١) نحن نسلم : أن الألهام من الله تعالى حق ،

ثم إن كان في حق نبي من الأنبياء - عليهم السلام - بعد

ما ثبت نبوته بمعجزة في حق نفسه وفي حق أمته - يجوز له العمل

بما ألهم في قلبه ، ويجب العمل به اذا كان في موضع الوجوب ،

ويجب عليه أن يدعو غيره اليه .

فأما اذا أثبت الألهام في أصل النبوة - فانه ثبت ^(٢) به

النبوة أيضا - لأن ^(٣) في حق بعض الأنبياء ^(٤) ثبت النبوة في

حالة النوم ، فتثبت ^(٥) بالألهام / أيضا . (ب/١٤٣)

ولكن يجب عليه أن يدعو الأمة الا في العقليات ، ولا يجب

عليهم القبول ما لم توجد المعجزة .

(١) في النسخ (قلنا) .

(٢) في النسخ (يثبت) بالتذكير .

(٣) في النسخ (فان) ولام التعليل هنا أفضل من فائه .

(٤) في النسخ (ثبت) بالتذكير .

(٥) في النسخ (فتثبت) - وهو جواب اذا .

فأما إذا كان الألهام في حق غير الأنبياء - من المسلمين :
فان كان في الأمور الشرعية والأحكام - يجب عليه العمل في
حق نفسه لكن لا يدعو غيره اليه .

فأما في الأمور العقلية -

كتوحيد الصانع، وحديث العالم ، ونحو ذلك .

هل يجوز أن يثبت بالألهام ؟

هو (١) جائز في قول أكثر المتكلمين الا ماروى عن النظام

وبعض مشايخ أهل السنة أيضا .

وان (٢) كان التكليف ورد بالآيمان بطريق الاختيار الذى

يتعلق الثواب بتحصيله والعقاب بتركه .

ولكن ثبوته بطريق الضرورة ، واحداث العلم جبرا - جائز

ولقب المسألة : أن العلم الاختيارى هل يجوز أن ينقلب

ضروريا أم لا ؟

وهي من جملة مسائل لطيف الكلام تعرف ثمة (٣) ان شاء الله (ج/ ١٨٢)

تعالى .

(١) في النسخ (وهو) .

(٢) ان هنا وصلية .

(٣) بينا أكثر من مرة أن اشارة المصنف الى وجود علم الكلام
في آخر الكتاب لعلها اشارة الى وجوده في الأوسط
الذى اختصر منه هذا المتن ولم يذكر المصنف علم الكلام
في هذا الكتاب .

وَأَمَّا التَّحْرِي (١) - فليس من باب الألهام ،

فان على أصلهم الألهام من الله تعالى يكون في حق العَدْلِ

الْوَرَعِ لا في حق الفاسق .

والتحري في الأحكام : مشروع في حق الكل ؛

ولأن التحري هو العمل بشهادة القلب وحكمه ؛ عند عدم

سائر الأدلة الشرعية والعقلية بنوع نظر واستدلال بالأحوال -

وهو حكم عرفناه بالشرع في موضع ليس ثمة دليل من الأصول

الأربعة (٢) قائما مقامها في حق العمل بطريق الضرورة على ما روى

عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال :

(مَنْ شَكَّ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَدْرِ أَثَلَاثًا صَلَّى أَوْ أَرْبَعًا فَلْيَتَحَرَّرْ

الصَّوَابَ وَلْيَهَيِّئْ عَلَيْهِ) (٣)

(١) تحري جهة القبلة ، وتحري الماء الطاهر ، والثوب الطاهر .

(٢) هي الكتاب ، والسنة ، والاجماع ، والقياس .

(٣) لم أعثر على رواية الحديث بهذا اللفظ وإنما أخرجها

الترمذي وابن ماجه من حديث كريب عن عبد الله بن عباس

بلفظ (اِنْ اَشَكَ أَحَدُكُمْ فَلَمْ يَدْرِ أَوْ أَحَدَةٌ صَلَّى أُمَّ اثْنَتَيْنِ

فَلَيْسَ عَلَيْهِ وَاحِدَةٌ ، وَان لَمْ يَدْرِ اثْنَتَيْنِ أُمَّ ثَلَاثَةً فَلَيْسَ

عَلَيْهِ ثَنَتَيْنِ وَان لَمْ يَدْرِ ثَلَاثًا صَلَّى أُمَّ أَرْبَعًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ

ثَلَاثَةٌ وَلَيْسَ عَلَيْهِ سَجْدَتَيْنِ) .

قال المسقلاني هو معلول ورواه ابن عليه عن ابن اسحاق عن

مكحول مرسلًا :

أنظر : تلخيص الحبير ٥ / ٢ .

ولما روى أنه قال في رواية لو ابصت بن معبد : (الحلال بين^١)
 والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات ، دُع ما يريك إلى ما لا يريك^(٢) ،
 ولهذا إن خبر الفاسق والصبى العاقل في أمور الدين : مبسني
 على تحكيم القلب عند الضرورة ،

وفي أمور المعاملات : مقبول من غير تحريم^٣
 والأفضل : أن يحكم رأيه فيه أيضا احتياطا - بخلاف ما نحن
 فيه .

فان الكلام في حال قيام سائر الحجج .
 فالحلّ الثابت بدليله : لا يجوز تحريمه بشهادة القلب ،
 والحرمة الثابتة بدليلها : لا تزول بشهادة القلب .
 فاما عند عدم الدلائل^(٢) الأربعة فالإلهام^(٣) : يكون حجة في
 حق الملهم لا في حق غيره ،
 والتحريم قد لا يكون حجة في الجملة ؛ لأن التحريم قد يقع
 خطأ وقد يقع صوابا .
 والإلهام الذي من الله تعالى - لا يكون الا صوابا وحقا .

(١) تقدم تخريجه في ص ٣٥٥ الا أن الراوى له النعمان بن بشير .
 (٢) في أوب (دلائل) .
 (٣) في النسخ (الإلهام) .

(الالهام الباطل)

فأما الألهام الذي يكون باطلا - فهو وسوسة الشيطان وتمني
النفس وليس بألهام حقيقة ، فدل على التفرقة بين الأمرين .
والله أعلم .

وإذا أتينا على بيان أنواع الأحكام وبيان أقسام الدلائل -
يبقى علينا بيان أهلية من ثبتت ^(١) في حقه الأحكام ،

وبيان تعلقها بالأسباب

وبيان (دفع) ما يبرأ من التعارض في الدلائل والأحكام
ظاهرا وان لم يتصور التعارض في دلائل الله تعالى وأحكامه
حقيقة جل الله عن ذلك وتعالى .

فنبداً بفصل التعارض وما يتصل به من وجوه الدفع ، ثم
تبيين أهلية الأحكام ووجه تعلقها بالأسباب .

(١) في النسخ (ثبت)

(٢) (دفع) ساقطة من ب .

وهذا باب التعارض

— فصل —
في
المعارضة

الكلام في هذا الفصل :

في تفسير التعارض لغة ، وفي بيان حدّه وحقيقته (١)
وفي عرف لسان الفقهاء ، وفي بيان المخلص عن التعارض ،
وفي بيان حكمه شرعا . (٢)

أما الأول - فهو المقابلة على سبيل المخالفة والمدافعة ،
يقال : لفلان عبدٌ أو ابن يعارضه - أي يقابله بالمنع والدفع ،
ويقال : عرض لي عن الحضور اليك هذا - أي استقبلني أمر
صدني ومنعني عن الحضور اليك ، ولذلك سميت الموانع
عوارض . (٣)

وأما بيان حقيقته في عرف الفقهاء :

فما (٤) هو ثابت بمقتضى اللغة - هو التمانع والتدافع

(٣٤٢٤١) في النسخ (الى) في المواضع الثلاثة (في) أنسب من
(الى) لأنه قال: الكلام في هذا في تفسير... ولم يقل يحتاج
الى....

(٤) أي تفسير المعارضة لغة .

(٥) جاء في ترتيب القاموس ١٩٦/٣ . (والاعتراض : المنع) .

(٦) لأنها تعارض دليل المستدل .

(٧) في النسخ (ما) .

بين الدليلين في حق الحكم ، وذلك إنما يثبت عند وجود ركن
التعارض وشرطه .

أما ركنه - فهو ^(١) الماثلة والمساواة بين الدليلين في الثبوت
والقوة ؛ لا استوائهما في الطريق - نحو النصين من الكتاب ،
والخبرين المتواترين ونحوهما .

أما الشرط - فهو المخالفة بين حكميهما .

أما من حيث التضاد - كالحل والحرمة - أو من حيث التنافي
كالنفي والأثبات . لكن التضاد والتنافي ^(٢) لا يثبت الا عند اتحاد
المحل والزمان والجهة ؛ ^(٣) .

- ١- ان يتحقق الجمع بين الحل والحرمة والنفي والأثبات في
زمانين - كحرمة الخمر بعد حلها .
- ٢- وفي محلين - كالحل في المنكوهة ، والحرمة في الأجنبية .
- ٣- وفي جهتين مختلفتين - كالنهى عن البيع وقت النداء ،
أو الطلاق في حالة الحيض .

وأما بيان المخلص عن التعارض ودفعه :

فنقول : دفعه بـ أرجوة قوة ما يتحقق به ^(٤) / المعارضة : من (ج/ ١٨٣)

الركن والشرط فيكون الانفصال عنه من وجهين في الحاصل :

- (١) في النسخ (هو) .
- (٢) هو ما يسميه المناطقة (بالتناقض) .
- (٣) ان يشترط لحصول التناقض بعد المناطقة وحدة النسبة الحكمية .
- (٤) في النسخ (يتحقق) .

أحدهما - يرجع إلى الركن .

والآخر - إلى الشرط .

أما الذي يرجع إلى الركن - فبأن^(١) لم يكن بين الدليلين

مماثلة : كنص الكتاب والخبر المتواتر مع خبر الواحد ، والقياس

أو خبر الواحد مع القياس ؛ لأن شرط قبول خبر الواحد والقياس

أن لا يكون شمة نص - من الكتاب والسنة المتواترة والاجماع -

بخلافه .

وكذا إذا كان لأحد الخبرين من الآحاد ، أو لأحد القياسين

رجحان على الآخر بوجه من وجوه الترجيح ؛ لأن العمول

بالدليل الراجح واجب عند عدم الدليل المتيقن بخلافه^(٢) / ولا عبرة (ب/ ١٤٤)

للمرجوح بمقابلة الراجح .

(تقياس)

ولكن هذا إنما يستقيم بين خبري الواحد وبين القاسين ؛

لأنه ليس بدليل موجب للعلم ، وإنما يوجب الظن ، أو علم

غالب الرأي . وهذا يحتمل التزايد من حيث القوة بوجه

الترجيح .

فأما بين النصين من الكتاب والسنة المتواترة في حق الثبوت^(٣)

فلا يتصور الترجيح ، لأن العلم بثبوتها : قطعي ، والعلم

(١) في النسخ (بأن) .

(٢) صفة المتيقن : أي الدليل المتيقن المخالف للراجح .

(٣) المراد بالثبوت : ثبوت وروده عن رسول الله

صلى الله عليه وسلم .

(٤) في النسخ (لا) .

القطعي : لا يحتمل التزايد في نفسه من حيث الثبوت ، وان كان
يحتمل من حيث الجلاء والظهور الا اذا وقع التعارض في
موجبهما ^(١) - بأن كان أحدهما محكما مفسراً والآخر فيسه
إحتمال ، فكان المَحْكَمُ أولى .

وأما الذي يرجع الي الشرط ^(٢) فبأن لا يثبت التنافي بين
الحكمين ويتصور الجمع بينهما لأختلاف المحل ، والحال ، والقيد ،
والإطلاق ، والحقيقة ، والمجاز واختلاف الزمان حقيقة أو دلالة .
وبيان ذلك : أن النصين اذا تعارضا .

أما اذا كانا عامين أو عامين من وجه أو من كل وجه .
أو أحدهما عاما والآخر خاصا - فلا يخلو ^(٣) :
إما أن كان بينهما زمان يصلح للنسخ ^(٤) ، أو زمان لا يصلح للنسخ :

فان لم يكن بينهما زمان يصلح للنسخ : فانه :

- ١- في الخاصين يحمل أحدهما على قيد ، أو حال ، أو مجاز
ما أمكن .
- ٢- وان كانا عامين من وجه دون وجه - فانه يحمل على وجهه
يتحقق الجمع بينهما .
- ٣- وان كانا عامين لفظا - فانه يحمل أحدهما على بعض والآخر
على بعض آخر ، أو على القيد والأطلاق .

(١) بفتح الجيم والباء وتسكين اليا .

(٢) في النسخ (بأن) .

(٣) في النسخ (لا) .

(٤) في ب [لنسخ]

- ٤- وان كان أحدهما عاما والآخر خاصا - بينى العام على الخاص.
وهذا بلا خلاف، لأنه لا يندفع التناقض الا بهذا الطريق
فانه لا يمكن الدفع بطريق التناسخ ؛ لأنه لا يصلح للنسخ (١).
٥- وكذا اذا كان النصان بطريق الخبر - والنسخ في الأخبار
لا يجوز على قول الأكثرين - يجب الحمل على القيد والأطلاق.
نظير ذلك - إِنْ اللّٰه تَعَالَى قَالَ (٢) (حَرَمْتُ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ
وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ) (٤)
ثم قال : (فَمَنْ إِضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرٍ مُّتَجَانِفٍ لِأَثْمِ) (٥)
فمعين ما حرم في حالة الاختيار ، أو مثله - بحل في حالة
الاضطرار ولا تناقض ؛ لا اختلاف الحالين .
وقال الله تعالى لآدم - عليه السلام - (إِنْ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ
فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ وَأَنْتَ وَأَنْتُكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَىٰ) (٦)
ثم قال : (فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَّتْ لِهَمَّا سَوَاتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ
عَلَيْهِمَا مِنْ وُرْقِ الْجَنَّةِ) (٧).

-
- (١) لانتفاء الزمان الذي يصلح فيه النسخ .
(٢) قال (ساقطة من ب .
(٣) في ب قد حرمت وهو خطأ .
(٤) سورة النساء ، آية : ١٠٣ .
(٥) سورة المائدة ، آية : ٣ .
(٦) سورة طه ، آية : ١١٨ .
(٧) سورة طه ، آية : ١٢١ .

فأندفع^(١) التناقض بالتقييد بحال ترك النهي والامتناع عنه .
فأما إذا كان بينهما زمان يصلح للتناسخ - بأن كان يتمكن
المكلف من الفعل والأعتقاد جميعا ، أو من الأعتقاد لا غير على
حسب - فالأختلاف فيه :^(٢)

فان في هذه الفصول التي ذكرنا يمكن العمل بالطريقتين
بالتناسخ ، والتخصيص^(٣) ، والتقييد ، والحمل على المجاز
في العامين والخاصين .

وقد ذكرنا^(٤) الكلام في العام والخاص إذا تعارضا ، وكذا
إذا كان لا يعرف التاريخ ، فلا نعيده :

ولكن أختلف أهل الأصول : أن في هذه الفصول^(٥)

يجب العمل بطريق التناسخ .

(١) في النسخ (واندفع) .

(٢) حصل خلاف بين العلماء في صحة النسخ هل يشترط في المنسوخ
حصول مدة قبل نسخه للعمل به والاعتقاد ، أو مده للتمكن
من الاعتقاد فقط ، سياتي الخلاف في شروط صحة
النسخ ص ٧٠ ، ١٠٠ .

(٣) لعلم التسأل كيف ذكر التخصيص بين متعارضين بينهما زمان
يصلح للنسخ مع أن التخصيص لا يكون بالدليل المتراهي ، بل مع
المتصل عند الحنفية ؟
فالجواب عن هذا :

إن المتراهي لا يكون مخصصا بل ناسخا إذا لم يكن العام قد خصص
منه شيء ، أما إذا كان العام قد خصص منه شيء فإنه يجوز تخصيصه
مرة أخرى بالدليل المنفصل ، فالتخصيص هنا يحمل على ما إذا كان
العام قد خصص منه شيء ، والتناسخ يحمل على الدليل المتأخر
إذا لم يكن العام قد خصص منه شيء ، / أنظر هذه التفرقة في كشف
الأسرار ٣ / ١٠٩ ، وتيسير التحرير : ٢٧١ / ١ .

(٤) في مسألة (هل بينى العام على الخاص) رقم (٤) ص ٣٣٤ .

(٥) هي إذا كان عامين ، أو عامين من وجه دون وجه ، أو خاصين
أو بطريق الخبر .

أو بطريق البيان من حيث التخصيص والقيود .
فقال أصحاب الحديث : إنَّ العمل بطريق التخصيص والبيان -
أولى .

وقالت المعتزلة : (١) إنَّ العمل بالتناسخ - أولى :

/ وقال مشايخنا - وهو إختيار أبي منصور المائثري رحمه الله (ج / ١٨٤)
انه ينظر الى عمل الأمة في ذلك :-

إنَّ حملوها على التناسخ يجب العمل به ، وان حملوها
على التخصيص والتقييد - يجب العمل به -

وان لم يعرف عمل الأمة في ذلك على أحد الوجهين ، أو استوى
عمل الأمة فيه - بأنَّ عمل بعض الأمة على أحد الوجهين والبعض
على الوجه الآخر فيرجع في ذلك الى شهادة الأصول (٢) فيعمل
بالوجه الذي شهدت به . .

وكذا اذا كان أحدهما عاما والآخر خاصا ولا يترجح الخاص
بخصوصه ولا العام بعمومه .

ولا يحمل على التناسخ ، أو على الخصوص والتقييد والمجاز
الا بدليل ؛ لأنَّ عنده (٣) يجوز تأخير البيان فيما يمكن العمل بظاهره
من العموم .

(١) أنظر المعتمد : ١٠١٧/٢
(٢) جمع أصل أي يرجع الى الأصل - وهو ما كان عليه قبل ورود -

الدليلين المتعارضين .
فكل حكم دل عليه أحد الدليلين يُعَادُ بِهِ الى أصله . كما

مستوضح ذلك بالمثال في ص ٤٣ ، هامش رقم (١) .

(٣) أي عند المائثري .

والخصاص لآحتمال الخصوص والمجاز ، فكان الخاص والعام
سواء فلم يختلف الجواب .

وهذا الاختلاف بناء على ما ذكرنا : (١) أن اللفظ العام يوجب
العلم بعمومه قطعا أم مع الاحتمال . ؟

فعلى قول المستزلة : لما كان العام متناولا جميعا
ما وضع له كأنه نص على كل فرد من أفرادها فإذا ورد نص خاص
بخلافه - فقد أثبت ضد ما أوجبه النص العام في حق هذا الفرد .
فإذا كان بين النصين زمانٌ يجوز فيه النسخ لولم يحمل على
النسخ ويحمل على البيان من الأصل - يصير كأن العام أوجب
الاباحة في حق هذا الفرد ، والنص الخاص أثبت الحرمة في زمان
واحد - وهو تفسير التناقض - والتناقض منفي عن أحكام الله
تعالى ؛ فيجب (٢) القول بالتنايخ .

بخلاف ما إذا ورد النصان معا ؛ لأن شمة لا يمكن القول
بالتناسخ فيجب الحمل على التخصيص ويصير هذا الفرد غير
داخل تحت اللفظ العام .

وذكر اللفظ العام - والمراد به بعضه - جائزا إذا اقترن
به البيان دفعا للتناقض بهذا الطريق ويكون اللفظ العام مجازا

(١) في مبحث حكم العام : ص ٣٨٢ -

(٢) في النسخ (يجب) فزدت الفاء السببية .

(٣) مثل قوله تعالى (الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ - آي نَعِيمٌ بِسْمِ
مسعود الأشجعي .

عند بعضهم ، وعند بعضهم يكون استثناء وتكلم بالباقي على ما مر^(١)
وعلى قول أصحاب الحديث لما كان العام / لا يوجب العموم (ب/١٤٥)
قطعا بل يجوز أن يكون المراد منه البعض من الأبتداء .
وكذا : اللفظ المطلق يجوز أن يراد به المقيد من الابتداء
فإذا كان النص الخاص متأخرا ، أو جاء القيد - ولا يجوز الجمع^(٢)
بين حكميهما للتناقض ، وأمكن دفع التناقض بكل واحد من الطريقتين
- فالدفع بالتقييد والتخصيص أولى من وجهين :
أحدهما - أن النسخ أمر ضروري فان الأصل هو بقاء الحكم
المشروع الثابت بالدليل المعلق ، والضرورة ترتفع بالأدنى -
وهو التخصيص - .

والثاني - هو عمل بالدليلين بالنص الخاص في المستقبل والنص
العام فيما وراء^(٣) المخصوص في الماضي والمستقبل^(٤) جميعا .
ولو حمل على التناسخ فيما إذا كان العام متأخرا - صار
ناسخا للخاص أصلا فكان ما قلنا أولى .
وجه قول مشايخنا : دلالة الأجماع ، والمعقول .

(١) راجع مسألة العام إذا خص منه بعضه ص ٥٩ .
(٢) الواو واو الحال .
(٣) أي في الباقي من أفراد العام بعد إخراج المخصوص .
(٤) لأنه عمل به قبل التخصيص بموجب لفظ العام وسيبقى العمل
بعد التخصيص بنفس ذلك اللفظ .

أما الأول - فإن الأمة أجمعت^(١) على التناسخ في موضع إمكان

التخصيص .

- فانه ورد في عدة الوفاة نصان :

أحدهما - قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيَسْتَدْرُونَ

أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لَأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ)^(٢) .

والثاني - قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيَسْتَدْرُونَ

أَزْوَاجًا يَتَرَبِّصْنَ أَنْفُسَهُنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا)^(٣) .

وأمكن العمل بالنصين - بأن يكون قوله : أربعة أشهر

وعشرا تقريرا لبعض ما في الآية الأخرى ، فانها موجودة في السنة ،

أو تجب في السنة ، وأربعة أشهر وعشرا زيادة عليها .

(ثم حملت الأمة النصين على التناسخ .

ولهذا نظائر)^(٤) .

٢- اما المعقول - وهو أن كل واحد منهما بيان^(٥) :

الآن إخراج بعض الأعيان من الجملة يسمى (تخصيصا)

واخراج بعض الا زمان يسمى (نسخا) .

(١) في ب (اجتمعت) .

(٢) سورة البقرة ، آية : ٢٤٠ .

(٣) سورة البقرة ، آية : ٢٣٤ .

(٤) ما بين القوسين ورد في : ب بعد قوله (تخصيصا) وكونه هنا

أنسب لأنه دليل الأجماع .

(٥) أي من التخصيص والنسخ .

اذ لو يكن النسخ بياناً لم يندفع التناقض ، فلم يكن
أحدُهما بأولى من الآخر ، فوجب الترجيح بعمل الأُمَّة ،
أو بشهادة الأصول بعد العجز عن عمل الأُمَّة .

(ج / ١٨٥)

(١) / لا يستقيم ؛ وما ذكروا من الترجيح

لأن الكلام فيما وقعت فيه المعارضة - وهو قد راد داخل
تحت الخاص؛ لأنه لا يمكن العمل بهما (٢) جميعاً في حقه (٣) ، فلا بد
من ترك العمل بالعام بقدره (٤) أو بترك العمل بالخاص (٥) .
فدل أن الصحيح ما قلناه (٦) .

هذا الذي ذكرنا في النصين من الكتاب .

فأما اذا ورد النصان من السنة بطريق التواتر - واحد هما
معمول به دون الآخر ، ولم يعرف التاريخ ، أو أحدهما ممن
الكتاب والآخر الخبر المتواتر - والخبر معمول به - فان الآخر (٧)
يكون منسوخاً فيدل هذا على التاريخ دلالة ولكن هذا (٨) في الخبر

(١) وهو دفع التناقض بالتقييد والتخصيص .

(٢) أي بالنص الخاص والعام .

(٣) أي في حق القدر الذي وقعت فيه المعارضة .

(٤) أي بقدر الخاص المندرج تحت النص العام .

(٥) وهو النص الوارد في هذا الخاص .

(٦) وهو الرأي الذي اختاره الشيخ أبو منصور المائري ص ٣٧ ، ١ .

(٧) وهو الخبر .

(٨) في ب (لهذا) .

إنما يتصور في زمن النبي صلى الله عليه وسلم - فأما^(١) لا يتصور في زمن الصحابة - رضوا الله عنهم - ومن بعدهم ؛ لأنهم لم ينقلوا خبريين متواترين والعمل بأحدهما منسوخ ؛ لأن رواية الحديث لأجل العمل به فلا بد أن يتركوا الرواية^(٢) ، فلا يصير متواتراً^(٣) .

وأما التعارض إذا وقع بين الخبرين بطريق الآحاد -

فالجواب في المخلص عن التعارض - ما ذكرنا في النصين من الكتاب ، إلا أن ههنا زيادة مخلص - وهو الترجيح بوجود^(٤) الترجيح .

ولا يتحقق هذا^(٥) في النصين القاطعين .

وأما في تعارض القياسين وقولي الصحابة - فلا يمكن^(٦) الدفع بطريق التخصيص على رأي من لا يجوز تخصيص العلل ، ولا بطريق التناسخ ؛ لأن القياس الصحيح أحدهما ،

(١) أيضا لا موجب لأقابل يكفي قوله : ولا يتصور . .

(٢) أي المنسوخة .

(٣) وبالتالي فلا يعارض الآية .

(٤) الآتية في فصل الترجيح في ص ١٠٥٧ .

(٥) الإشارة إلى الترجيح إذ النصفان القاطعان ليس فيها مجال

لامتياز أحدهما على الآخر بوجه من أوجه الترجيح .

(٦) في النسخ (لا يمكن) .

لأن الحق في المجتهدات واحد ولكن لا يعرف الصحيح من الفاسد الابنوع ترجيح ، وإنما يبطل اذا ظهر النص بخلافه . فكان المخلص فيه - هو الترجيح لا غير .

وكذا لا يتصور التعارض بين إجماعين ، لأن الاجماع مستى انعقد لا يتصور انعقاد إجماع آخر بخلافه .
وأما بيان حكم المعارضة شرعا :

فنقول : اذا امتنع دفع التعارض بين الدليلين في الأحكام الشرعية ظاهرا - فانه يجب على المجتهد التوقف الى أن يجسد مخلصا بشهادة الأصول في الدليلين المعلومين قطعا .^(١)
وبالترجيح بوجه من وجوه الترجيح في الدليلين السوجبين^(٢)
على غالب الرأي ، لأنه لا يتصور خلوهما عما يقع به التمييز بين الحق والباطل .

- (١) مثل له الحنفية في سُورِ الحمار : هل هو طاهر أم نجس ؟ فقالوا : وَرَبِّ النَّهْيِ عَنْ أَكْلِ لَحْمِ الْحَمْرِ الْأَهْلِيَّةِ يَوْمَ خَيْبَرَ . وقد عارضه قوله للسائل عن أكل لحوم الحمر الأهلية : كل من سمان أموالك .
فالدليل الأول - يدل على نجاسة الحمار .
والدليل الثاني " " طهارته .
ولا يمكن القياس على الهرة لعدم توفر العلة - وهي الطوفان - في الحمار ، ولا يمكن القياس على السباع لعدم الضرورة .
فيرجع الى الأصل - وهو طهارة الماء فلا يتنجس بالشك ولا يتطهر به المحدث لأن الأصل أنه محدث ولا يزول الحدوث بالشك فبقي على الأصل / أنظر تيسير التحرير؛ ١٣٧/٣ ، ومسلم الثبوت؛ ١٩٢/٢ .
(٢) بكسر الجيم وفتح الباء .

وهذا عندنا .

وهو قول كل من قال : إن الحق في المجتهدين واحد . (١)

ثم ينظر :

إن ورد في الحل والحرمة - فانه يمتنع بطريق الاحتياط

ويأخذ بالحرمة ، وان ورد في الايجاب والاسقاط .

فان (٢) كان ذلك في العبادات : فانه يجب الاتيان (به) (٣)

احتياطاً - أيضا .

وان كان ذلك في حقوق العباد :

فان وقع الأختلاف في ابتداء الوجوب - فلا يحكم بالوجوب ؛

لأن القول بالوجوب بطريق الاحتياط احترازا عن فوت الحق الواجب

وصيانة حقهما جميعا ، وليس أحدهما بأولى من الآخر .

وان كان التعارض وقع في السقوط فلا يسقط بالشك : والله أعلم .

واما على قول : من قال : بأن كل مجتهد مصيب - فأختلفوا (٤)

قال بعضهم : مثل قولنا : انه يتوقف مالم يغلب على ظنه

أحد الوجهين .

(١) سيأتي الخلاف : هل أن كل مجتهد مصيب أم الحق

واحد ؟ في بيان أحوال المجتهدين في ص ٣٤٠ ١١٠ .

(٢) في النسخ (ان) .

(٣) لفظ (به) من زيادتي .

(٤) في النسخ (اختلفوا)

وقال عامتهم : بأنه يخيّر بين الحكمين فيما يفيد الاختيار
ويجعل كأن الله تعالى صرح بالحكمين على طريق الترجيح
على ما نذكر^(١) إن شاء الله تعالى .

ولما كان المخلص عن التعارض بطريق التناسخ في البعض
وبطريق الترجيح في البعض ، وبطريق التخصيص والتقييد

في البعض وقد ذكرنا حكم / التقييد / والتخصيص من قبل (ب/١٤٦)
فلا بد أن نذكر حكم النسخ والترجيح فنبداً بفصل النسخ .

(١) في بحث اذا اجتهد المجتهد هل يكون مصيباً على كل

حال أو يجوز الخطأ عليه ؟ ص ١١٣

— فصل —
في

(النسخ)

الكلام فيه في مواضع :
في بيان النسخ في اللغة .
وفي عرف الشرع ،
وفي بيان أنه اسم شرعي أو عرفي ،
وفي بيان حدّه وحقيقته عند الفقهاء (المتكلمين)
وفي بيان مشروعيته ،
وفي بيان محلّه ،
وفي بيان شرائطه ،
وفي بيان النسخ والمنسوخ ،
وفي بيان أقسامهما ،
وفي هذه الفصول طول يذكر في الشرح إن شاء الله تعالى .

ويذكر في هذا المختصر ما هو كفاية ونموذج الى ما هو نهاية

إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

أَمَّا تَفْسِيرُهُ لَفْظًا :

فهو مستعمل في معنيين :

أحدهما - الأزالة والرفع : يقال : نَسَخْتُ الشَّمْسَ الظِّلَّ -

أي ازالته ورفعته ، فان الظل لا يبقى في ذلك المكان بعد

وجود الشمس فيه :

ويقال : نَسَخْتُ الرِّيحَ آثارَ الأقدامِ إِذَا رَفَعْتَهَا وَأَبْطَلْتَهَا

حَسَبًا (١) .

والثاني - يستعمل في النقل ، يقال : نَسَخْتُ الكِتَابَ -

أي نقلت (٢) مثل ذلك المكتوب الى محل آخر .

وفي عرف الفقهاء :

يستعمل تشبيها بالمعنى الأول من وجه (٣) .

وأما بيان أنه شرعي ، أو اسم عرفي .

فَعِنْدَ بَعْضِهِمْ (٤) : اسم عرفي : فَانَّ مَا هُوَ مَعْنَاهُ - هُوَ الرَّفْعُ (٥)

(١) أنظر: الصحاح مادة نسخ : ٤٣٣/١ .

(٢) في النسخ (نقل) والصواب ما ذكرنا إنسجاما مع نَسَخْتُ المَفْسَرَ

بما بعد أي ولا شك أن ما بعدها يجب أن يكون مرادفا

لما قبلها ، لأنه إما عطف بيان أو بدل .

(٣) وهو الأزالة والرفع .

(٤) في النسخ عند

(٥) هو قول أبي عبد الله من المعتزلة / أنظر المعتمد ١/٣٩٥ .

والأزالة - لا يتحقق في النسخ الشرعي فكان الاستعمال عرفا ،
فيكون الاسم (منقولا) .

فاسم الصلاة للأفعال المعهودة - لما لم يكن فـ
الأفعال معنى الاسم (١) يكون اسما منقولا لاسما شرعيا ،
فكذا هذا .

وقال بعضهم : (٢) هو اسم شرعي ، لأن فيه معنا لغويا -
وهو الأزالة من وجه على ما ذكره (٣)

وأما بيان حده عند الفقهاء والمتكلمين :

فقال بعض المعتزلة (٤) : هو ازالة مثل الحكم الثابت بقول
منقول عن الله تعالى أو عن رسوله صلى الله عليه وسلم ، أو فعل
منقول عن رسوله مع تراهيه عنه على وجه لولاه لكان ثابتا .
وقال بعض أهل الحديث (٦) : هو الخطاب الدال على ارتفاع
الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتا به مع
تراهيه عنه .

(١) ما بين القوسين ساقط من ب والمراد بالمعنى : المعنى اللغوي

لاسم الصلاة وهو الدعاء .

(٢) هو قول أبي هاشم من المعتزلة : أنظر المعتمد : ٣٩٥/١ .

(٣) وهو قوله الآتي (علا بحقيقة الاسم لفظة) .

(٤) في النسخ (قال) .

(٥) أنظر المعتمد : ٣٩٧/١ .

(٦) منهم القاضي أبو بكر الباقلاني ، والصيرفي ، وأبو اسحاق الشيرازي

والغزالي ، والآمدي وابن الأنباري :

أنظر ارشاد الفحول ص ١٨٤ والمحصل ج ١ ق ٣ / ٤٣٠ .

وقيل ^(١) : إزالة الحكم الأول مع استقراره .

وانما ذكروا الأزالة والرفع عملا بحقيقة الاسم لغة ، فان الدليل الأول أثبت الحكم على الأبد والدوام لولا النص المعارض فيكون هذا إبطالا للحكم الأول ورفعا له - كالبيع يوجب الملك مطلقا مؤبدا لولا الفسخ ^(٢) ، فيكون الفسخ ابطالا للبيع أو حكمه لا بيانا .
فكذا هذا .

وذكر الشيخ القاضي الامام أبو زيد - رحمه الله - أن النسخ ؛ رفع وابطال للحكم في حقنا ؛ لأنه ما لا يرتفع في حقنا الا بالناسخ . فأما في حق الله تعالى : فهو بيان محض لمدة الحكم ^(٣) - كالقتل يجعل قطعاً للحياة في حق العباد ، فهو ^(٤) نهاية في عظم الله تعالى .

وذكر الشيخ الامام أبو منصور المائري - رحمه الله - في كتابه الموسوم بـ (مأخذ الشرايع) أن النسخ في الحقيقة بيان ^(٥) منتهى ما أراد الله تعالى بالحكم الأول من الوقت .

(١) أنظر المعتمد : ٣٩٧ / ١ ان قال أبو الحسين البصري :
(وهذا لا يصح) ؛ لأنه غير مانع ان يشمل ما اذا زال الحكم
بالعجز . فلا يكون زواله نسخا .

(٢) بالفاء والسين - أي فسخ العقد .

(٣) أنظر معنى هذا في تقويم الأدلة : ص ٤٤٧ .

(٤) الأولى أن يقول - وهو . .

(٥) وبه قال الاستاذ : أبو اسحاق الاسفرايني :

أنظر المحصول : ج ١ ق ٣ / ٤٣١ .

كما أن الحكم اذا كان مؤقتا الى وقت فان الوقت ^(١) عظم ،
لأنتهاء الحكم ^(٢) .

وكذا تخصيص العموم اذا كان مقارنا فهو بيان أن المخصوص
لم يدخل تحته ^(٣) .

فكان النسخ مثل هذه ^(٤) الفصول في حق البيان :
فان الحكم متى كان ثابتا في الحل والحرمه ، أو ورد الأمر
والنهي مطلقا ثم جاء نص بخلافه - كان هذا بيانا من صاحب
الشرع : أن الحل ثابت الى هذا الوقت ،
وكذا حكم الأمر والنهي .

غير أن البيان - في الحكم المطلق عن الوقت لثبوته بنص
مطلق قائم ^(٥) . بنفسه متراخ عن الأول - يسمى (نسخا) .
والبيان عن العام المطلق بتخصيص شيء منه يسمى
(تخصيصا) والعبادات المؤقتة والأحكام المؤقتة صريحا
فانتهاء أوقاتها ^(٦) لا يسمى نسخا .

(١) بفتح العين واللام - أي علامة .

(٢) مثل قوله تعالى : وأتموا الصيام الى الليل ، فالصيام

في الليل لا يسمى منسوخا لأن الحكم انتهى بوجود الليل .

(٣) راجع : الفرق بين التخصيص والاستثناء والنسخ

في ص ٤١٩

(٤) في ب (هذا) .

(٥) صفة لقوله (نص) .

(٦) في أوج : (وقتها) .

وتسمية الأشياء لأعلام العباد .

وبين هذه الأنواع - من البيان - مفارقة من وجه ، فلا بد من اختلاف الاسم للتمييز بينهما ، فوضع أهل اللسان لكل نوع اسما . وقد جاء القرآن بتسمية هذا النوع من البيان (نسخا) بقوله تعالى : (مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا)^(١) ولله تعالى أن يسمى الأشياء بما سمي من الأسماء .

فهو الواضع للأسامي والشارع للأحكام .

وهذا هو الصحيح .

وتحديد الحد فيه أن يقال :

النسخ : هو بيان انتهاء الحكم الشرعي المطلق - السدى

في تقدير أو هامنا استمراره لولاه - بطريق التراخي .

ونعني بالحكم : هو المحكوم .^(٢)

فأما الحكم - فصفة^(٣) أزلية لله تعالى على ما مر ذكره^(٤) -

لا يلزم الحكم المؤقت صريحا ، فإن شئتَ ليس في وهما استمراره .

ولا يلزم التخصيص فانه بيان أنه غير / مراد من الأصل ، (ج/ ١٨٦)

لا أنه انتهاء بعد الثبوت .

(١) سورة البقرة ، آية : ١٠٦ .

(٢) من باب اطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول مثل هذا

الخلق - أي المخلوق .

(٣) في النسخ (صفة) .

(٤) في أول بحث الحكم في تعريفه عند الفقهاء وأهل الكلام ص ١٩ .

وما قالوا : من الازالة والرفع - فغير صحيح ^(١) ؛ لأن ما ثبت
من الحكم في الماضي لا يتصور بطلانه .

وما في المستقبل لم يثبت بعد فكيف يبطل ؛ ولأن حكم الله
تعالى اذا كان على طريق التأييد واردة وجوده أو وجوبه
أو الحل أو الحرمة ثم لم يثبت على الأبد يكون قولاً بتغيير
الآرادة .

وما أراد الله تعالى - يكون لا محالة ؛

ولأنه لا يخلوا أما أن يقولوا : إن الله تعالى - بالحكم على
طريق التأييد - عالم بالمصلحة ، أولم يكن عالماً :

فان كان عالماً بالمصلحة ثم بالنسخ يتعين أنه لا مصلحة
فهذا قول بالجهل ، أو بالبدا ، أو بالرجوع ؛ لظهور
المصلحة في الثاني ^(٢) .

(ب/١٤٧)

وأما النسخ مع العلم بالمصلحة - فهو قول بنسبة السّفه
الى الله تعالى وكل ذلك باطل .

والذي يحقق ^(٣) ما قلنا (أن ما قلناه) ^(٤) إيماناً اعتقده كل
مسلم بطريق الآجمال .

(١) اذا أردت المزيد من مناقشة تعريف من عرف بالرفع
والازالة والرد على المناقشة فراجع : روضة الناظر : ص ٣٧ .
والمحصول : ج١ ق ٣ / ٤٢٥ - ٤٣٠ والمستصفي : ١ / ١٠٨ -

(٢) كأنه عطس تعبير . ان الرجوع لظهور المصلحة في الثاني

هو مفهوم البدا .

(٣) في ب (يتحقق) .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب .

فان كل من آمن بالله تعالى - فإنه يعتقد أنّ الخلق والأمر
لله تعالى ، وأنه كَوْنُ الأشياءِ في الأزل على ما يكون في الوقت
الذى يكون .

وكذا - أمرُ بالأشياء ليجب ويوجد ^(١) في الوقت الذى
أراد وجوبه ووجوده فيه .

وكذا - فى النهى ، وأنه أراد الحكم المؤيد أو المؤقت
فيكون على حسب إرادته .

وان ما أراد يكون لا محالة على الوجه الذى أراد ولا يكون على
خلاف ما أراد .

وما قلناه : تفسير وتفصيل لما وجب اعتقاده بطريق الأجمال .
فأما متى اعتقد أنه كان أراد الأبد ثم لم يثبت المراد على
الأبد لكن ينعدم قبله - فلا تكون إرادته نافذة على الوجه
الذى أراد ، فيكون هذا الاعتقاد مخالفاً تفصيله جملة - وهو
باطل :

والله الموفق .

وما قالوا : إنه بيان عند الله تعالى ولكنه فى حق
العباد إبطال وإزالة - غير مستقيم أيضا ،

(١) أى الشيء .

فان الحقّ عندنا واحد في الشرعيات - (١) كما في العقليات ،
والمجتهد يخطئ ويصيب - خلافا لقول مَنْ قال : إن كل مجتهد
مصيب فهذا يرجع الى ذلك على ما نذكر . (٢)

فصل في

بيان مشروعية النسخ

قال عامة أهل الاسلام : بأن النسخ مشروع في الجملة .
وقال قوم - من أهل القبلة - ممن لا عبرة بهم (٣) - : بأن النسخ
لا يجوز في شريعة واحدة .

- (١) وجه العلاقتين كونه بياناً عند اللهويين كون الحق واحداً -
هو :
أن البيان يدل على أن الله في الفعل حكيم . حكم مطلق
في جميع الأزمان ، وحكم مقيد لاسد زمان الفعل .
- (٢) في بيان أحوال المجتهدين في ص ١١٣ .
- (٣) قد صرح به أكثر الأصوليين بأنه أبو مسلم عمرو بن يحيى
الأصفهاني : أنظر التبصرة ص ٢٥١ .
وقيل اسمه محمد بن بحر الأصفهاني - كما في كشف
الأسرار : ١٥٧/٣ والتقيت الربا مع شرح جمع الجوامع
للعراقي مخطوطة مكتبة الاوقاف العراقية رقم ٣٤٠٧٢ حيث
نسبه الى الاعتزال في مبحث النسخ ، وتيسير التحرير ١٨١/٣ .
هذا ؛ وقد برأه الشيخ عبد الوهاب السبكي في جمع الجوامع
إذ قال - بعد أن ذكر إجماع المسلمين على وقوع النسخ :
(وسماه أبو مسلم تخصيصاً) ثم علق المحلي على هذا وقال :
لأنه قصر للحكم على بعض الأزمان فهو تخصيص في الأزمان
واعتبر خلافه في التسمية فقط .

واليهود اِفتَرقت ثلاث فرق

قال فرقة (١) : مثل قولنا :

وقال فرقة (٢) : بأنه غير مشروع عقلا .

وقال بعضهم (٣) : إنه ليس بقبيح عقلا ، ولكن أمتنع النسخ

لشريعة موسى - عليه السلام - سمعا .

فالمنكرون الشرعية عقلا - شبهتهم واحدة :

وهو أن النسخ من باب البداء أو الفلأط ، وهو مُحال فسي

حق الله تعالى . وما أفضى إلى المُحال فهو مُحال .

بيانه : أن النسخ ليس الا تحريم الحلال ، وإحلال الحرام ،

= أنظر المحلى على البناني ٨٨/٢ .

ونحن نقول : إطلاق الأصبهاني اسم التخصيص عليه : غير

مسلم لأنه مخالف ^{للطريق} لمتطوق الآية عليه اسم النسخ .

(١) هم فرقة العيسوية - وهم أصحاب أبي عيسى الأصبهاني

المعترفون ببعثة نبينا عليه الصلاة والسلام لكن إلى بسني

اسماعيل خاصة - وهم العرب .

وهذه الفرقة جوزته وجوزت وقوعه . أنظر جمع الجوامع المحلى

على البناني ٨٨/٢ ، وكشف الأسرار : ١٥٧/٣ .

(٢) هم الشمعونية / أنظر : تيسير التحرير : ١٨١/٣ .

وتبعهم على منعه غلاة الروافض من التناسخية وغيرهم .

أنظر البرهان : ١٣٠٠/٢ .

(٣) وهم العنانية : أنظر : تيسير التحرير ١٨١/٣ .

وقد نقل عبد العزيز البخاري عن عبد القاهر البغدادي أنه

زاد فرقة رابعة زعمت جواز نسخ الشيء بما هو أشد منه ^{وانقل}

على سبيل العقوبة للمكلفين .

أنظر كشف الأسرار : ١٥٧/٣ .

أو النهي عما كان مشروعاً قبله ، أو النهي عن مثل ما كان مشروعاً .
والشيء متى كان مشروعاً شرعاً لا يكون إلا لمصلحة ، والمصلحة
متى ثبتت في شيء - تثبت فيما كان من أمثاله .

فإذا جاء الناسخ :-

فإنما أنظر أنه لم يكن من المصلحة من الأصل - وهو
قول بنسبة الجهل إلى الله تعالى أو نسبة البداء^(١) والرجوع
فذلك محال ،

أو كان مصلحة ومع قيام المصلحة نسخة - فيكون ساقطاً
تعالى عن ذلك .

وجه قول الفريق الثاني :^(٢)

قالوا : ثبت بطريق التواتر عن موسى - عليه السلام -
أنه قال : (تَسْكُوا بِالسَّبْتِ مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ)
وقالوا : ذلك مكتوب في التوراة .

وكذا روي عن موسى - عليه السلام - قال : أَنَّهُ لَانَسَخَ
لشَرِّ يَعْنِي .

وجه قول أهل الحق :

(١) هو الظهور بعد الخفاء وينشأ من الجهل بعواقب
الأمور . فنسبته إلى الله تعالى كفر .

أنظر كشف الأسرار : ١٥٨/٣ .

(٢) وهم القائلون بامتناعه سمعاً مع جوازه عقلاً .

وهو أن تحريم الأخوات ، والجمع بين الأختين ، وتحريم
الجزء^(١) - ثابت في شريعة موسى - عليه السلام - والأباحة^(٢)
ثابتة قبلها ..

وليس تفسير النسخ الا هذا .

وقال الله تعالى : (فَبَطَّلْنَا مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا
عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ)^(٣) .

وهو تفسير النسخ .

وكذا قال الله تعالى : (مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ
بِخَيْرٍ مِنْهَا)^(٤)

وقال تعالى : (وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ)^(٥)

(ج/ ١٨٨)

/ والقرآن معجز فيكون حجة على الكل .

وأما المعقول - فهو^(٦) أن النسخ : هو التحريم والتحليل

(١) هي تزوج آدم من حواء وهي جزء منه لأنها خلقت من
ضلعه الأيسر ، وبما أن البنت هي جزء الانسان حرام
التزوج منها .

(٢) إذ كان آدم يزوج بنته لأخيها ولكن ليست التي ولدت
معه بل كان يولد لآدم في كل حمل توأم أحدهما ذكر
والآخر أنثى فيزوج أخت التوأم لأخيه من حمل آخر .

أما زواج الأختين فكان سيدنا يعقوب متزوجا من أختين

معا / أنظر : كشف الأسرار : ١٥٩/٣ .

(٣) سورة النساء ، آية : ١٦٠ .

(٤) سورة البقرة ، آية : ١٠٦ .

(٥) سورة النمل ، آية : ١٠١ .

(٦) في النسخ (وهو) .

فى الأفعال - فعين ما صار حراما لابقاء^(١) له حتى يصير حلالا ،
وكذا على العكس .

فمن الضرورة لا يكون تحريم المحلل^(٢) . ولا تحليل المحرم ،
بل يكون مثله^(٣) .

وتحريم الشيء انما يكون تحريم مثله اذا كان معقولا .

أما اذا لم يكن - فلا . .

وهذا ، لأن عند أصحاب الحديث : الحسن والقبح ، والتحريم
والتحليل - ثبت بالأمر والنهى ، فيجوز أن يكون الشيء مشروعا
لقيام الأمر ثم صار مثله منسوخا أو عينه أو تصور لقيام النهى .
فأما على مذهبننا :

فالحسن والقبح لذات الشيء معقولا - كوجوب معرفة الله
تعالى وصفاته ، وحسن أصل العبادات .

وقد يكون لمعنى فى الشيء لالعينه - كالتوجه الى بيت
المقدس .

وكذا القبح - كقتل الآدمي والحيوان حرام لمعنى^(٤)

(١) ان الأفعال أَعْرَاضُ والأَعْرَاضُ لا تبقى زمانين .

(٢) بفتح اللام اسم مفعول وكذا راء المحرم بعده .

(٣) فتحريم استقبال بيت المقدس ليس تحريما للاستقبال الماضى

بل لمثله الذى سيقع لولا الناسخ .

(٤) وهو صيانة بنية الخالق عن الهدم واحترام الآدمى لتكريم

الله واحترام ملك الغير .

لا لعينه حتى يصير مباحا مع قيام عينه لتبدل^(١) المعنى .

إذا ثبت هذا :

فنقول : عندنا النسخ انما يجوز في هذا القبيل^(٢) لافسى

القبيل الأول على ما نذكر في بيان^(٣) محصل النسخ .

وإذا كانت المصلحة والحكمة لم تتعلق^(٤) بالعين بل

بالمعنى يجوز أن تتبدل^(٥) بتبدل الأزمان والأشخاص .

ألا ترى أن من الأشياء ما هو ضار في حق شخصي ، نافع

في حق شخصي آخر ، لا اختلاف الطباع . !!؟

والطبيب الحاذق يعرف ذلك ، فيبنى الأمر على قوله .

والله تعالى هو العالم بمصالح الأوقات ، وهو السرفوف

بعباده .

ونحن لانقف على حقيقته فمتى جاء النص على خلاف

الحكم الأول متأخرا عنه - علم بطريق الضرورة أن المصلحة

تغيرت ؛

(١) كأن صار هذا الآدمي مهدر الدم بقتل أو ردة وكأن كان

الحيوان مؤذيا .

أو كأن ملوكا للقاتل ويحل أكله فذبحه .

(٢) وهو ما كان الحسن والقبح لمعنى في الشيء لالذاته .

(٣) إذ سيبين أن الأحكام العقلية لا يلحقها النسخ إذا كانت

ثابتة بمجرد العقل : أنظر ص ١٠٦ .

(٤) في النسخ (يتعلق) بالياء .

(٥) في النسخ (يتبدل) بالياء .

وعند تغيير المصلحة تكون الحكمة في تغيير المشروع لافسى
الابقاء .

وخرج الجواب عن قولهم : إن المشروع لا يكون الا للمصلحة
، فبلى : . . .

ولكن ما شرع فيه النسخ لا يعرف فيه المصلحة الا من
الشرع .

أما ^(١) لا نعرف من جهة العقل على ما نذكر ^(٢) .

فاذا جاء النسخ دل على تغيير المصلحة ، وليس شرط

المصلحة هو البقاء أبدا - كما في الحار والبارد / في حق (ب/١٤٨)
شخص واحد عند اختلاف الأزمان فلم يكن النسخ مقصورا على
ما قالوا ،

بل هنا قسم آخر وهو ما ذكرنا ^(٣) .

وليس في هذا النوع من النسخ بداءٌ وتغيير .

وفيا قلتم من النوع بداءٌ فلذلك لم يجز ذلك النوع - دون
هذا .

والنسخ عند الفقهاء : عبارة عما قلنا ، وأنه ليس ببكداءٍ
ورجوع .

(١) أيضا يكفي أن يقول ولا تعرف من جهة العقل . الخ .

(٢) في شكر النعم في ص ١٨٥٦ .

(٣) في ص ٥٨٧ وهو ما اذا نانت المصلحة متعلقة بالمعنى
لا بالعين .

وما ذكرتم ليس ينسخ بل رجوع ويدار: ^(١) والله الموفق .

وماذكروا من السمع :

أما قولهم رواية عن موسى - عليه السلام - لانسَخَ لشريعتي :

إن كان بطريق التواتر - فهو ^(٢) محذوف ، أى لانسَخَ لشريعتي
الى مبعث محمد صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه ثبت رسالة محمد
صلى الله عليه وسلم بما ثبت به رسالة موسى - عليه السلام -
ويثبت به نسخ شريعته فوجب القول عملاً بالدليلين . ^(٣)

واما ما رووا (تَسَكَّوْا بِالسَّبِّتِ مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ)

فنقول : لا يمكن العمل بظاهره ، فإن التكليف بالسبب
ينقطع بانقراض الدنيا - والسموات والأرض قائمة - ولكن هو
كناية عن الأبد في عرف أهل اللغة - كأنه قالوا تسكوا بالسبب
أبداً ثم يزداد عليه - أى أبداً ما لم يبعث محمد
صلى الله عليه وسلم ، حتى يكون عملاً بالدلائل . ^(٤)

(١) الفرق بين النسخ والبداة هو ما يلي .

البداة : هو أن يأمر بالأمر والامر لا يدرى ما يؤول اليه الحال .
ثم بعد ذلك يظهر له ما كان خفياً .

والنسخ : هو أن يأمر بالأمر والامر يدرى أنه سيحذفه في وقت
كذا ولا بد فيأمر به وهو عالم بأنه سيرفعه في وقت من الأوقات
وان لم يطلعنا عليه .

أنظر: الأحكام لابن حزم ٤٤٦/٤ والتبصرة ص ٢٥٣ .

(٢) الأولى أن يقول فهناك محذوف .

(٣) هما قوله : لانسَخَ لشريعتي وماثبتت به شريعة النبي ونسورها .

(٤) هي قوله (ما دامت السموات والأرض) مع بقاءهما بعد إنقراض

الدنيا وانتهاء زمن التكليف .

— فصل —
في

بيان محل النسخ

قال عامة العلماء - رحمهم الله :- بأن محل النسخ هو الحكم الشرعي المطلق عن الوقت والأبد صريحاً ونداً لآلة^(١).

وإنما قيدوا بالحكم الشرعي ؛ لأن الأحكام العقلية^(٢) - وهو وجوب الأيمان ، وحرمة الكفر ، وكل ما يعرف بمجرد العقل من غير دليل سمعي - فإنه لا يحتمل الأرتفاع والعدم بحال ؛ لقيام دليله - وهو العقل على كل حال - فلا يحتمل النسخ .

وحكمه : إنتهاء الحكم الأول أو الزوال والأرتفاع على ما تكلموا^(٣) فيه . وهذا عندنا^(٤) .

وأما على مذهب أصحاب الحديث - فإن كان وجوب الأيمان^(٥) وحرمة / الكفر^{بالدليل} السمعي لا بالعقل وحده - ولكن قام الدليل (ج / ١٨٩) السمعي على وجوب الأيمان وحرمة الكفر على طريق التأييد ، فلا يحتمل النسخ .

(١) خرج به المؤقت كما في مدة الصيام الى الليل فلا يكون إنتهاء الصوم عند الغروب نسخاً بل إن وقت الحكم قد انتهى .
(٢) أي على الخلاف السابق هل هو إنتهاء للحكم السابق أم رفع وإزالة ؟ .

(٣) (عندنا) ساقطة من ب .

لأن الحنفية يقولون بإثبات بعض الأحكام بالعقل قبل ورود الشرع كالأيمان وحسن أصل العبادات فلا تحتمل النسخ لثبوتها بالعقل .

أما عند أصحاب الحديث فإنما إمتنع نسخها لتقيدها بالأبد لالثبوتها بالعقل .

(٤) في النسخ [و]

وانما قالوا : الحكم الشرعي المطلق عن الوقت والآن قد صريحا ودلالة ، لأن الحكم الثابت بطريق التأبيد - لا يحتمل النسخ ، بل يكون ذلك من باب البدأ^(١) : تعالى الله عن ذلك . نظيره - (١) قول الله تعالى : (وَجَاعِلِ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)^(٢) وانه كذلك الى قيام الساعة .

واما التأبيد دلالة : فهو الأحكام الشرعية التي بقيت بعد وفات رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يثبت الانتساخ في حال حياته ؛

لأن الانتساخ إنما يكون بالوحي ، ولا وحي ، بقيت بعد وفاته ؛ لكونه خاتم النبيين .

وكذا المؤقت صريحا^(٣) ، لأن ثبوت الحكم في المدة المعينة (بمنزلة الحكم)^(٤) المؤبد فيجوز الانتساخ^(٥) قبل مضي الوقت (لما ذكرنا)^(٦) .

(١) أى نظير التأبيد صراحة .

(٢) سورة آل عمران ، آية : ٥٥ .

والآية وان كانت مثلا لقيد التأبيد الا أنها لا تصلح مثلا لجواز النسخ لانها خبر - الا على قول من يجوز نسخ الأخبار . والمراد بالمتبعين لعيسى بهم من آمن بما جاء به واتبعه ومن ذلك اتباع محمد صلى الله عليه وسلم بعد بيعته ومن لم يكن كذلك فهو كافر بعيسى وليس متبعا له .

(٣) كما مثلنا سابقا بآية الصوم .

(٤) ما بين القوسين ساقط من : أ .

(٥) (الانتساخ) ساقطة من : أ .

(٦) ما بين القوسين ساقط من : أ .

وذكر بعض أهل الأصول : في هذا الفصل خلافا .
 فقال بعضهم : (١) لا يجوز النسخ في المؤبد .
 وقال عامة أهل الأصول (٢) : بأنه يجوز ولكن لا خلاف في الحقيقة
 عند التأمل ؛ لأن من قال : بالجواز إعتاده على أن الأبد اسم
 لجميع العرفتمى جاء النسخ تبين أن الأبد ذكر واريده به بعض
 ما يتأوله اسم الأبد .

- كقوله : (اِقتلوا المشركين) يتناول جميع المشركين فمتى
 خص منه أهل الذمة كان المراد من اللفظ العام بعضه ولا فرق ،
 الا أن هذا تخصيص بعض الأعيان (وذلك تخصيص بعض الأزمان) (٣)
 والفريق الأول - يقولون : بالتخصيص ولكن مرادهم بهذا أن الأبد
 متى كان منصوبا - وهو مراد الله تعالى - لا يجوز نسخة ، لما أنه
 يؤدي الى البداء ؛ ولأن النسخ غير التخصيص .
 فان النص المطلق وان كان ظاهره الدوام لا بموجب الصيغة
 ولكن بدليل آخر .

والنص المؤبد متناول لجميع الأزمان من حيث اللفظ فاذا

(١) به قال الجصاص ، وأبو منصور ، وأبو زيد الديبوسي وجماعة
 من الحنفية : أنظر كشف الأسرار ١٦٥ / ٣ والمعتمد :
 ٠٤١٣ / ١

(٢) وهو رأى الجمهور ان به قال : جماعة من الحنفية ورجحه
 صدر الاسلام أبو اليسر ، وهو مذهب أصحاب الشافعي .
 أنظر : كشف الأسرار ١٦٥ / ٣ والتبصرة ص ٢٥٥ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب .

جاء النسخ في المطلق إنتهى الحكم في الثابت الماضي للحال ،
وتبين أن المستقبل ما كان^(١) ثابتا ، وإذا جاء التخصيص في الزمان
المؤيد بقي الحكم فيما وراء المخصوص ثابتا ، وفي المستقبل تبين
أنه غير مراد فأنى يتشابهان ؟ !!

(نسخ الأخبار)

وأما الأخبار :

هل هو محل النسخ أم لا ؟ فهذا على وجهين :

إن / كان في الأحكام الشرعية فهو والأمر والنهي سواء ، فانه
إذا أخبر الله تعالى ، أو النبي صلى الله عليه وسلم بالحل مطلقا
ثم ورد الخبر بعده بالحرمة ينتسخ الأول بالثاني .
فأما إذا أخبر عن الحل والحرمة مؤيدا .
فالجواب فيه مثل الجواب في الأمر والنهي أيضا^(٢) .
وان كان الأخبار في غير الأحكام - كما أخبر الله تعالى :
أنه يدخل الأنبياء - عليهم السلام - والمؤمنون الجنة ، ويدخل
الكفار النار .

(١) ما : نافية - أى لم يكن ثابتا .

(٢) أى إذا ورد مؤيدين كما سبق في المسألة آنفة الذكر .

فهذا لا يحتمل النسخ ؛ لأن يؤدي إلى الخلف^(١) في خبر

الله تعالى .

وهو قول عامة أهل الأصول^(٢) .

وقال بعضهم : يجوز النسخ في الوعيد^(٣) ؛ لأن الخلف في

الوعيد كرم فاما في الوعد فلا يجوز^(٤) ؛ لأن الخلف فيه من باب

اللوم .

فكذا اذا أخبر الله تعالى أو رسوله بأنه يولد لفلان ولسد

يوم كذا فهذا لا يحتمل أن لا يكون^(٥) ، ان خلافه يكون كذبا ولا يجوز

ذلك في وصف الله تعالى .

والنبي - عليه السلام : معصوم عنه^(٦) بدلالة النبوة .

(١) اي إلى الكذب في اخباره لأن الخبر تعبير عن الواقع بخلاف

الاشياء .

(٢) منهم أبو علي وأبو هاشم من المعتزلة ورجحه البزدوي .

أنظر كشف الأسرار ٣/١٩٣ والمعتد ١/٤١٩ .

(٣) منهم أبو عبد الله وعبد الجبار وأبو الحسين البصري من المعتزلة

وهو قول الأشعرية / أنظر المراجع السابقة

(٤) الوعد والوعيد اذا خليا عن القرينة يراد بالأول بالخير

وبالثاني بالشر ومع القرينة يصرف إلى ما وُلت عليه ، فتقول :

وعدت زيدا بالسجن - للشر وأوعته بالف دينار - للخير .

(٥) في النسخ (لا) .

(٦) أي يكون إذا معناه لا يحتمل عدم الكون والحصول .

(٧) أي عن الكذب .

فان قيل : أليس أن الله تعالى أخبر آدم وقال : (إِنْ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى) (١) .

ثم قال : (فَكَلَّا مِنْهَا فَبَدَّتْ لَهُمَا سَوَاتِيمَا) (٢) وهذا خلفٌ في الخبر ؟ !

قلنا : من باب القيد / والاطلاق . . (٣)
لا من باب النسخ على ما مر . (٤)

(ب/١٤٩)

(١) سورة طه ، آية : ١١٨ .

(٢) سورة طه ، آية : ١٢١ .

(٣) هو في الحقيقة من باب العموم والتخصيص ان الآية الأولى عامة في نفي العرى عن أفراد الأزمان والثانية مخصصة للعري عند المخالفة ببعض أفراد الأزمان ويمكن حمله على بساب القيد والاطلاق اذا لم نراع أفراد الأزمان بل نلاحظه زمانا واحدا والعري منتف عنه مطلقا عن قيد المخالفة ، وكشف العمرة مقيد في زمان وقعت فيه المخالفة .

(٤) في تخصيص ^{الجزء} العام . مسألة رقم (٢) ص ٤٢٥ .

— فصل —
في

بيان شروط النسخ

وهي على نوعين :

١- نوع - هو شرط لصحة إطلاق اسم النسخ عرفا .

٢- ونوع - هو شرط صحة النسخ شرعا .

ثم بعضها متفق عليه ، وبعضها مختلف فيه .

أما الأول :-

١- فإن ^(١) يكون حكم المنسوخ شرعيا لا عقليا .

أما عندنا - فلأن الحكم العقلي ، الذي يعرف بمجرد

العقل من غير واسطة الدليل السمعي .

وبخلافه ^(٢) لا يحتل النسخ .

وعند المعتزلة : بعض الأحكام من الحلال والحرام يعرف بالعقل .

فإذا جاء الشرع بخلافه ينتهي حكم العقل الى حكم الشرع ،

ولكن لا يسمى ذلك نسخا عندهم .

وكذا عند بعض أصحاب الحديث : براءة ^(٣) الذمة وعدم / وجوب (ج / ١٩٠)

الأحكام ثابت بالعقل وتتغير بالشرع ، ولا يكون نسخا من

حيث الاسم ولا يتصف به في عرف الشرع .

(١) فوالنسخ (أن) .

(٢) (وبخلافه) ساقطة من ب ج .

(٣) أي البراءة الأصلية قبل ورود الشرع .

٢- ومنها - يشترط أن يكون الدليل الذي ثبت به إنتهاء الحكم - دليلاً سمعياً لا عقلياً ، فان بالعجز والمرض تسقط بعض الأحكام ولا يسمى نسخاً ، وكذا بالموت تنتهى الأحكام كلها ولا يسمى نسخاً .

٣- ومنها - أن (لا)^(١) يكون الحكم مؤقتاً صريحاً - فنحو قوله (ثم أتوا الصيام إلى الليل) لا يكون نسخاً وان وجب إنتهاء الحكم ، لكن الشرط إنتهاء حكم مطلق غير مؤقت ولا مؤيد ، على ما ذكرنا^(٣) .

وأما شروط الجواز والصحة :

١- فمنها^(٤) ما ذكرنا : أن الشرط أن يكون حكماً شرعياً فان^(٥) لا يحتل النسخ بحال .
وعند المعتزلة : يجوز نسخه ولكن لا يسمى نسخاً على ما ذكرنا^(٦) .

(١) من زدتها ليستقيم المعنى .

(٢) في النسخ (نحو) فزدت الفاء التفرعية لتكون (نحو) مبتدأ خبره ولا يكون نسخاً .

(٣) في ٣٦٣ - ١٠١ .

(٤) في النسخ (منها) .

(٥) الضمير يعود إلى الحكم العقلي المفهوم من مفهوم المخالفة للحكم الشرعي .

(٦) في ص ١٦٨ - ١٠١ .

- ٢- ومنها - التمكن من أداء الفعل المأمور به ليس بشـرط
الصحة النسخ^(١) وإنما الشرط - هو التمكن من الاعتقاد
ظاهرا .
- وصورة المسألة : أن لو قال الله تعالى - في رمضان - هَجُوا
في هذه السنة - ثم قال في آخره : لا تحجوا ، وان لم
يدخل وقت^(٢) الوجوب .
- وكذا لو أمرَ بِذبح الولد لأَسنان^(٣) ثم بعد التمكن من الاعتقاد
- قبل التمكن من الذبح ، لاشتفاله بأسباب الذبح - قال
له لا تَدْبِحْ ونحو ذلك .
- وعلى قول المعتزلة^(٤) لا يصح النسخ الا بعد التمكن من
الفعل .
- وهو قول بعض^(٥) مشايخنا .

-
- (١) وهو قول ابن حزم والفتاوى وإمام الحرمين وعده مذهب أهل
الحق وبه قال الحنابلة : البرهان ١٣٠٤/٢ والأحكام :
٤٧٢/٤ والمنحول ص ٢٩٧ والكوكب المنير ٥٣١/٢ ، وروضة
الناظر ص ٣٩ .
- (٢) وهي أشهر الحج - شوال وذى القعدة وعشر من ذى الحجة .
- (٣) كما وقع لسيدنا إبراهيم حينما أمر بذب ولده إسماعيل
عليهما الصلاة والسلام .
- (٤) يأن يدخل من وقت وجوبه ما يسع تأديته : المعتمد ١/٤٠٠ .
- (٥) به قال الكرخي ، والجصاص ، والماثريدي ، وأبو زيد
الديبوسي .
أنظر تقويم الأدلة : ص ٤٦٤ وإرشاد الفحول ص ٨٧ .

وبه قال عامة أهل الحديث (١) .

وهي مسألة مشككة ودلائل الخصوم ظاهرة لو بنيت المسألة :

١- على أن حكم الأمر وجوب الفعل ؛ أن وجوب الفعل في زمان لا يتمكن فيه من الفعل - تكليف ما لا يطاق .

٢- وكذا لو بنيت على وجوب الاعتقاد ؛ لأنه يقال ؛ يجب عليه اعتقاد فعل واجب أو غير واجب .

والأول :- باطل (لأن الفعل)^(٢) لا يجب بالأجماع .

وإيجاب اعتقاد ما ليس بواجب واجبا محال من الشرع .

وكذا إيجاب اعتقاد فعل غير واجب واجبا - محال أيضا .

لكن المسألة مبنية على أن هذا الأمر صحيح وان لم يتعلق

به وجوب الفعل ولا وجوب الاعتقاد حقيقة عند الله تعالى .

لكن أمر الله تعالى أزلي عندنا ، وتعلقه بالمأمور يقتضي

أن يكون فيه فائدة في الجملة ، فان الأمر بما لا يريد الله تعالى

وجوده - جائز عندنا لفائدة الوجوب في الجملة .

فكذا اذا لم يرد به الوجوب أيضا لكن فيه نوع فائدة

- يصح الأمر .

(١) منهم أبو بكر الصيرفي من أصحاب الشافعي ونقله ابن برهان

عن الأشعرية .

أنظر : كشف الأسرار ١٦٩/٣ والتبصرة ص. ٢٦ وارشاد

الفحول ص ١٨٧ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من : ب .

وههنا كذلك ؛ فان المأمور اذا كان لا يعلم بالنسخ ويبنى
 الأمر^(١) على ظاهر الأمر في حق وجوب الفعل : يعتقد ظاهره ،
 ويعزم على الأداة ويهيئ أسبابه ، ويظهر الطاعة من نفسه -
 فيتحقق الأبتلاء^(٢) والمباهاة^(٣) - وان كان الله تعالى عالما بأنه
 لا يجب عليه الفعل - وفي الأمر بذبح الولد أظهر ؛ فانه لما
 اشتغل بأسباب الذبح وانقاد لحكم الله تعالى الثابت ظاهرا
 تعظيما لأمره ،

فيظهر منه الطاعة - فكان النسخ مقيدا في حق المأمور
 وصحة الأمر لفائدة المأمور لا غير .

ولما حسن منه العزم والأعتقاد واشتغل بأسبابه اجتزى^(٤)
 بذلك منه - جل جلاله يفضله وكرمه - وجعله قائما مقام حقيقة
 الفعل في حق الثواب فيصير كأن النسخ بعد وجود الفعل
 تقديرا .

هذا طريق تخريج هذه المسألة .

ويذكر على الأقتصار في الشرح .

٣- ومنها - أنه ليس بشرط صحة النسخ : أن يكون للمنسخ

(١) المراد بالأمر هنا - الشأن والثاني طلب الفعل .

(٢) أي اختبار الله له هل يعزم على التنفيذ أم لا . .

(٣) هي مباهاة الله الملائكة بطاعة المتمثل للأمر .

(٤) أي اكتفى الله منه بذلك للخروج عن عهدة التكليف .

بـبـدـل مثله ، أو أخف منه ، أو أثقل (١) .

وعلى قول المعتزلة (٢) : شرط .

وهو قول بعض أصحاب الحديث (٣) .

فالمعتزلة بنوا على أصلهم في وجوب الأصلح ، فما لم يكن

له بدلٌ لا يكون النسخ من باب الأصلح .

وأصحاب الحديث تعلقوا بظاهر النص (٤) - وهو حجة

المعتزلة أيضا - وهو قوله تعالى : (مَا نُنسخُ مِنْ آيةٍ أَوْ نُنسِئُهَا

ناتٍ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا) (٥)

وبعضهم قالوا (٦) : الخيران يكون أخف على العبد لما عرف

مصلحته في ذلك .

وبعضهم قالوا (٧) : الخيران يكون أشق حتى يكون الثواب فيه

أكثر .

(١) به قال أبو الحسين البصري ، والحنابلة ، وإمام الحرمين والآمدی

أنظر المعتمد ١ / ٤٠٠ والبرهان ٢ / ١٣١٣ وروضة الناظر :

ص ٤٣ والأحكام ٣ / ١٩٥ وإرشاد الفحول ص ١٨٧ .

(٢) هو رأي جماهيرهم لا كلهم . أنظر البرهان ٢ / ١٣١٣ .

(٣) جاء في رسالة الامام الشافعي قوله (وليس بنسخ فرض أبدا الا اذا

أثبت مكانه فرض كما نسخت قبلة بيت المقدس فأثبتت مكانها

الكعبة وكل منسوخ في كتاب وسنة هكذا) أنظر ص ١٠٩ .

(٤) في ب (تعلقوا) وفي أ (تعلقوا) .

(٥) سورة البقرة آية : ١٠٦ .

(٦) بهذا قال داود الظاهري وابن برهان : أنظر الأحكام

للآمدی ٣ / ١٩٧ ، وشرح الأسنوي ٢ / ١٧٧ .

(٧) به قال الآمدی والرازي .

أنظر المحصول ج ١ ق ٣ / ٤٨٠ والأحكام ٣ / ١٦٩ .

ولكن الصحيح قول العامة : بدلالة النصوص ، والمعقول .

قال الله تعالى : (إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ
صَدَقَةٌ) (١) .

ثم تقديم الصدقة على النجوى صار منسوخا من غير بديل .

وكذا نكاح الأخت للأخ / في زمن آدم - عليه السلام - مشروع . (ج / ١٩١)

وكذا الجمع بين الأختين - في زمن بعض الأنبياء^(٢) عليهم السلام

حلال ، وشرب الخمر مباح في ابتداء الاسلام ثم صار حراما / (ب / ١٥٠)

من غير بديل ، وفرار الواحد من العشرة في الجهاد كان حراما

ثم صار منسوخا ببديل هو أخف منه - وهو فرار الواحد من

الاثنين .

والصفح عن الكفار وتحمل آذاهم - هو الواجب في الابتداء .

ثم نسخ بالقتال - وهو أشق .

وصوم عاشوراء^(٣) : صار منسوخا بصوم رمضان - وهو أشق . فدل

على أن كل ذلك جائز .

(١) سورة المجادلة . آية : ١٢ .

(٢) هو - كما ذكرنا سابقا - نبينا يعقوب عليه الصلاة والسلام .

(٣) أخرجه الترمذي بلفظ (كَانَ عَاشُورَاءُ يَوْمًا تَصُومُهُ قُرَيْشٌ فِي

الجاهلية وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يَصُومُهُ فَلَمَّا

قَدِمَ الْمَدِينَةَ صَامَهُ وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ ، فَلَمَّا افْتَرَضَ رَمَضَانَ

كَانَ رَمَضَانَ هُوَ الْفَرِيضَةُ وَتُرِكَ عَاشُورَاءُ فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ وَمَنْ

شَاءَ تَرَكَهُ .)

أنظر : ١٢٧/٣ ، والمحلّي : ١٦٦/٦ .

أما المعقول :

فهو^(١) أن النسخ هو إنتهاء الحكم الشرعي المطلق - وقد تحقق وان كان بغير بدل ؛ ولأن البدل يكون قائما مقام الأصل فيصير قائما تقديرا فلا يثبت الإنتهاء والأرتفاع من حيث المعنى فكان مقاله العامة أقرب الى حقيقة النسخ فيكون أحق .

فأما قوله تعالى : (مَا نُنسخُ مِنْ آيةٍ أَوْ نُنسِئُهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا)^(٢)
فلا حجة فيه .^(٣)

فإن المراد منه بعض ما يتناول النص دون الكل - كما ذكرنا^(٤) ; من تقديم الصدقة على النجوى ونحوها .

وبه نقول : إن البعض كذلك ، على أن في النص بيان أنه لم يفعل النسخ الا كذلك .

أما^(٥) ليس فيه نفي الجواز ، والكلام في الجواز لافي الوجود .

ثم نسأويل الآيه :

أن المراد من المثل والخير في حق الثواب للعبد . وفي حق الرخصة .

(١) في النسخ (هو) .

(٢) سورة البقرة . آية : ١٠٦ .

(٣) في النسخ (لا حجة) .

(٤) في ص ١٠٧٤ .

(٥) يكفيه أن يقول : ولبس . . .

فان في حال الرخصة يثاب العبد ثواب العزيمة بفضـل
 الله تعالى وكرمه - والله أعلم .
 ٤- ومنها - أن يكون الناسخ متراخيا وفي التخصيص اختلاف
 على ما ذكرنا ^(١) فلا نعيده .

- فصل -
 في

بيان الناسخ والمنسوخ وبيان أقسامها

فنقول : الناسخ - في الحقيقة - هو الله تعالى ؛ لأنه هو
 المُنْبِتُ للحكم الثاني والمنهَى للأول بقوله الدال عليه وما أنزل
 من القرآن الدال على كلامه .

وقد يذكر ويراد به الحكم الثاني ^(٢) .

قال - صلى الله عليه وسلم : - (نَسَخَ صَوْمَ رَمَضَانَ كُلَّ صَوْمٍ
 قَبْلَهُ ، وَنَسَخَتِ الْأَضْحِيَّةُ كُلَّ دَمٍ قَبْلَهَا) ^(٣) .

وقد يقع على المعتقد للانتساح - وهو صاحب المذهب ^(٤)

يقال : إن أبا حنيفة - رحمة الله عليه - نسَخَ الكتاب بالسنة .

(١) في مبحث التخصيص ينقسم الى متصل ومنفصل ص ٤٣٦ .

(٢) أى مجازا .

(٣) بعد المتابعة بما تمكنت من العثور عليه من مصادر الحدِيث

لم أعر على رواية هذا الحدِيث .

(٤) في ج (فقد) .

والسنة بالكتاب - أي اعتقد جواز النسخ بذلك .
 وقد يقع على الدليل الذي يعرف به النسخ يقال : هذه
 الآية ناسخة لتلك .
وأما المنسوخ :

فهو - إسم للحكم الأول الذي إنتهى بالثاني .
 وقد يسمى الدليل الأول منسوخاً .

(أقسام النسخ)

وأما أقسام النسخ - أعني الدليل الذي به يعرف النسخ .
 فالكتاب - ناسخ للكتاب .
 والسنة المتواترة - للسنة المتواترة .
 والكتاب - للمتواتر .
 والمتواتر - للكتاب .
 وخبر الواحد - لخبر الواحد .
 وفي الحاصل ينسخ الشيء بمثله الآن نسخ الاجماع لا يتحقق ؛
 لأنه لا إجماع في زمن النبي صلى الله عليه وسلم .
 وانما الاجماع يكون بعده - ولا نسخ بعد وفاته - وكذا نسخ
 القياس لا يجوز بالقياس ، ولا بدليل فوقه ؛ لما ذكرنا : أنه انتهاء
 الحكم الشرعي .
 وبالدليل المعارض يتبين أن ذلك القياس لا يصح إذا كان فوقه .
 وإذا كان مثله لا يبطل حكم الأول ويعمل المجتهد بالثاني

(١) اذا ترجح عنده - على ما مر .

وهذا الذي ذكرنا : قول عامة أهل الأصول والفقهاء .

الا ماروي عن بعض أصحاب الشافعي ونسبوه اليه : أن نسخ

الكتاب بالسنة والسنة بالكتاب لا يجوز . (٢)

وأهل التحقيق من أصحابه يقولون : إن قوله مثل قول العامة . (٣)

ودلالة ما قلنا : السمع ، والعقل .

اما السمع :

فان وجوب التوجه الى بيت المقدس عرف بالسنة ؛ فانه

عليه السلام لم يكن متعبدا بشريعة من قبلنا : على ما ذكرنا . (٤)

ثم صار منسوخا بالتوجه الى الكعبة ، وكذا صوم عاشوراء

ثبت بالسنة ثم صار منسوخا بصوم رمضان - بالكتاب .

(١) في ص ٤٤ ، في تعارض القياسين .

(٢) جاء في رسالة الشافعي : (وأبان الله لهم أنه إنما نسخ

ما نسخ : من الكتاب بالكتاب ، وأن السنة لا تأسخه

للكتاب وانما هي تتبع للكتاب بمثل ما نزل نصوصه ومعنى

ما أنزل الله منه جملا) أنظر : ١٠٦ / ١

وبهذا القول قال الشيرازي ومالك والامام أحمد ، أنظر روضة

الناظر ص ٤٤ والتبصرة ص ٢٦٤ ومفتاح الوصول ص ١٠٩

(٣) أي بالجواز منهم الامام الغزالي ، والرازي ، وامام الحرمين ،

وأبو الخطاب من الحنابلة وما نقل عن الشافعي فقد أوله أصحابه

بأنه ينفي الوقوع لا الجواز / أنظر المنحول ٢٩٢ والمحصل :

ج ١ ق ٣ / ٥١٩ ، والبرهان : ١٣٠٧ / ٢ والمحلي علي اللبناني : ٢ / ٧٨

(٤) في ص ٦٩٤ .

وكذا الوصية للوالدين ثبت شرعتهما بالكتاب : بقوله تعالى :
 (الوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ) (١) الآية . .
 ثم ثبت نسخها بقوله - عليه السلام - (لا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ) (٢)
وأما المعقول :-

(٣) فهو أن الناسخ في الحقيقة - هو الله تعالى ؛ فإنه المثبت
 للأحكام والنافي .

والرسول - صلى الله عليه وسلم / - هو المخبر عن الله تعالى (ج/ ١٩٢)
 بذلك كله (٤) وهو صادق في خبره يجب أن يقبل خبره فانا عرفنا
 الكتاب كتاب الله تعالى بخبره ، إلا أن الكتاب وحي متلو ؛
 لكونه منظوماً بنظم خاص فيكون خبره بالوحي المتلو تارة ،
 وبالوحي غير المتلو آخره . وهو ما سمعه من جبريل وغيره من
 الملائكة عليهم السلام .

ثم قوله وخبره حجة في نسخ الكتاب بالكتاب فكذا في نسخ
 الكتاب بالسنة والسنة بالكتاب .

ثم يقال للمنكر : إذا أخبر النبي - صلى الله عليه وسلم -
 أن الله تعالى نسخ حكم كذا ولم يتل القرآن آيقل خبره أم لا ؟
 فإن قال : لا يقبل - فقد إنسلخ عن الدين ، وإن قال : يقبل
 فقد ترك مذهبه ، إذ هو تفسير جواز نسخ الكتاب بالسنة .

(١) سورة البقرة ، آية : ١٨٠ .

(٢) أخرجه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح : ٤ / ٤٣٣ .

(٣) في النسخ (وهو)

(٤) في النسخ (ذلك) فردت الياء ليستقيم اللفظ

فان تعلقوا بقوله تعالى : (مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا)^(١) اُضَافَ إِلَى نَفْسِهِ .

فنقول : اذا كان الرسول - صلى الله عليه وسلم يعبر عن الله تعالى ويخبر عنه فيكون الآتي هو الله تعالى ، على ما مر .

أما أقسام المنسوخ - فهو أنواع :

نسخ الدليل^(٢) الذي ثبت به الحكم الأول ، ونسخ الشرط

الذي تعلق به الحكم الأول .

والثالث : نفس الحكم الأول^(٣) :

وهو أنواع^(٤) :

- نسخ كل الحكم ، ونسخ بعض الحكم ، والزيادة على الحكم

الأول ، والنقصان عنه أيضا .

أما نسخ الدليل فهو على ضربين :

وهي متلوبينظم خاص - وهو الكتاب .

والثاني : وهي غير متلوبينظم - وهو خبر الرسول صلى الله عليه وسلم

أما نسخ الكتاب - فهذا أنواع

(١) سورة البقرة آية : ١٠٦

(٢) المراد به لفظ الدليل من آية أو حديث .

(٣) أي نسخ نفس الحكم .

(٤) أي نسخ الحكم الأول .

١- نسخ التلاوة والحكم جميعا .

٢- ونسخ التلاوة دون الحكم .

٣- ونسخ الحكم دون التلاوة .

أما نسخ الحكم - فجائز عقلا - وهو وارد شرعا .

/ أما الجواز : فان نسخ التلاوة - هو صرف القلوب عن
حفظ القرآن الدال على كلام الله تعالى - فجائز ان ينتهي
الحكم لانتها المصلحة وتتسى التلاوة
أما عين كلام الله تعالى : فلا يتصور^(١) عليه النسخ ، فانه
قديم .

قال الله تعالى :

(سَنَقُرُّكَ فَلَا تَنْسَى إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ)^(٢) .

ولكن هذا في حال جواز النسخ - وهو حال حياة الرسول
صلى الله عليه وسلم .

فأما بعد وفاته - فلا . . . ؛ لأن الله تعالى أخبر انه هو
الحافظ لهذا القرآن بقوله : (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ
لِحَافِظُونَ)^(٣) أي تحفظه منزلا لا يلحقه تغيير وتبديل صيانة
للدن الحق الى آخر الدهر .

(١) في النسخ (لا يتصور عليها) .

(٢) سورة الأعلى . آية : ٦ .

(٣) سورة الحجر ، آية ٩ .

وذلك^(١) مثل صحف ابراهيم - عليه السلام - فانه^(٢) لم
تبق^(٣) بين الناس وصارت منسوخة^(٤) حكما وتلاوة .

وكما روى أصحاب الشافعي : (أَنَّ مَا يُتْلَى فِي كِتَابِ اللَّهِ
تَعَالَى عَشْرَ رَضَعَاتٍ بِحَرَمٍ مِّنْ نُّسْخِنَ بِخَمْسِ رَضَعَاتٍ يُّحْرَمَنَّ^(٥)
وَأَمَّا نَسْخُ الْحُكْمِ دُونَ التَّلَاوَةِ - فَكَثِيرٌ .

فان عدة الوفاة بالتريص حولا^(٦) صارت منسوخة^(٧) مع
بقاء التلاوة .

وامسك الزواني في البيوت - والأيداء^(٨) باللسان - كان
حدًا ثم صار منسوخا وبقيت التلاوة ، ونحو ذلك .

(١) الاشارة الى المتغير والمتبدل .

(٢) في النسخ (وانه) والفاء أنسب .

(٣) في النسخ (يبق) .

(٤) في النسخ (وصار منسوخا) .

(٥) أخرجه مسلم : ٦٠٧٥ / ٢ ، والترمذي : ٤٥٦ / ٣ ، وأبو داود

بذل المجهود : ٤٤ / ٩ .

(٦) تقدمت في ص ١٤٠ .

(٧) في النسخ (صار منسوخا) .

(٨) وهي قوله تعالى (وَالآتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا

عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَسْرَتًا

يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا . وَالذَّانِ يَأْتِيَانِهَا

مِنْكُمْ فَادْرَاهِمًا . . . الْآيَةَ) .

وأما نسخ التلاوة دون الحكم .

فهو أن الرجم كان مشروعاً بكتاب الله تعالى ثم نسخت تلاوته

وبقي حكمه على ما روى عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال :

(إِنْ مَا يُتْلَى فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى : الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ)

إِذَا زَنِيَ فَرَجْمُوهُمَا الْبَتَّةَ نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (١)

وفي رواية عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال : لولا أن الناس

يقولون إن عمر زاد في كتاب الله تعالى لكتبت على حاشية المصحف :

(الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَ فَرَجْمُوهُمَا الْبَتَّةَ نَكَالًا مِنَ اللَّهِ)

إلا أن الله تعالى صرف قلوب الناس عن حفظه سوى عمر -

رضي الله عنه - ولا يكون إلا لحكمة بالغة لا نقف عليها .

وهذا قول عامة الفقهاء (٢) .

وقال بعضهم : لا يجوز في هذين الفصلين (٤) لأن المقصود

الأصلي من إنزال القرآن - هو الحكم الذي تعلق به فاذا إنتسخ

الحكم فلا فائدة في بقاء التلاوة .

(١) تقدم تخريجه في ص ٧٠٧ .

(٢) أنظر أصول البزدوى على كشف الأسرار : ٣ / ٨٨٩ .

(٣) هم بعض المعتزلة : أنظر المنحول : ص ٢٩٧ والأحكام للآمدي :

٣ / ٢٠١ .

(٤) أي نسخ الحكم دون التلاوة ونسخ التلاوة دون الحكم .

وإذا إنتسخت التلاوة - والحكم ثبت بها - فلا يبقى بدونها .
ولكننا نقول : قد قام الدليل السمعي على الأمرين جميعا - وهو غير
محال في العقل - فيجب القول به .
قولكم : لا فائدة في بقاء التلاوة .

فنقول : هذا إنما يستقيم أن لو/ كانت الفائدة مقصورة على (ج/ ١٩٣)
الحكم المتعلق به بل له فوائد ^(١) وهي ^(٢) كونه دالا على كلام الله
تعالى في كونه معجزا دالا على الرسالة ، وتعلق جواز الصلاة به
ألا ترى أن إنزال المتشابه جائز وليس فيه فائدة الا ما ذكرنا ^(٣) ؟

وأما نسخ الشرط : فان التوجه الى بيت المقدس - كان
شرط جواز الصلاة ثم صار منسوخا وأمر بالتوجه الى الكعبة .
ولو لم يأمر بالتوجه جاز التوجه الى كل جانب .

ولكن نسخة هل يكون نسخا للحكم ؟

فيه اختلف المشايخ :

كما في اثبات زيادة شرط متأخر .

ف عند بعضهم ^(٤) : نسخ ؛ لأن الحكم انتفاء جواز الصلاة بدون
الطهارة وانتفاء كل حكم - بعد ورود الشرع - حكم شرعي .

(١) في أوب (فائدة) .

(٢) في النسخ (وهو) .

(٣) من كونه دالا على كلام الله في كونه معجزا . الخ .

(٤) قال الشوكاني (واليه ذهب الحنفية كما حكاه عنهم ابن برهان

وابن السمعاني) أنظر ارشاد الفحول ص ١٩٦ .

وقد تبدل هذا الحكم بالجواز من غير شرط .
 وقال بعضهم : (١) إن الحكم - هو جواز الصلاة مع الطهارة
 وبعد إنتساخ الشرط بقي الجواز فلم ينته الحكم الأول ، على
 ما نذكر . (٢)

وأما نسخ الحكم - فنسخ كل الحكم كثير .
 وأما نسخ بعض الحكم : فهو - كالجمع بين الرجم والجلد
 في حق الزاني ابتداءً الاسلام ثم نسخ الجلد وبقي الرجم .
 وأما الزيادة على الحكم الثابت بالنص :-

فنقول : أنها أنواع :

أحدها - أن يكون حكماً ثابتاً وله سبب معلوم ثم ثبت حكم
 آخر بالنص - نحو وجوب صوم شهر رمضان بعد وجوب الصلوات
 الخمس ووجوب الزكاة بعد وجوب صوم رمضان .
 والثاني - أن يرد النص لاثبات حكم آخر بعين السبب
 الذي ثبت به الحكم الأول :

نحو وجوب التفريب بعد وجوب الجلد على البكر على
 زعم أصحاب الشافعي - رحمه الله -
 ونحو وجوب تحرير رقبة مؤمنة - في كفارة القتل - بعد وجوب
 تحرير رقبة مطلقة - في كفارة اليمين والظهار - أو جاء النص

(١) بهذا قال الشيرازي في اللمع ص ٣٤ .

(٢) في النقصان من العبادة ص ١٠٩ .

(٣) في النسخ (ان لو) والصحيح ما أثبتناه .

بزيادة عشرين سوطا على الثمانين في حد القذف .
 والثالث - أن يرد النص بزيادة في نفس العبادة متصلة بها -
 كزيادة ركعة على ركعتي الفجر ، أو زيادة ركعة على ثلاث ركعات
 المغرب .
 الطهارة
 أو يرد النص بزيادة شرط عن الحدّ والجنابة في باب الصوم
 ونحو ذلك .

أجمع العلماء : أنهما ^(١) لو وردا بطريق القرآن لا يكون
 نسخا فلا يكون من باب الزيادة - كما لو ورد في حدّ القذف الجلد
 وردّ الشهادة ، فإن ردّ الشهادة ليس بزيادة ولا نسخ له للقرآن .
 فأما إذا وردا متعاقبين ^(٢) تعاقبا يجوز القول بالتناسخ
 في ذلك القدر من الزمان :-

اختلفوا فيه :

قال أصحاب الحديث - وهو قول الشافعي :-
 إن هذه الزيادة لا تكون ^(٣) نسخا بل بيانا - أن المراد
 منه البعض أو المقيد من الأصل . ^(٤)
 وبه قال الجبائي وأبوه أبو هاشم - من المعتزلة ^(٥) .

(١) أي النص بزيادة في نفس العبادة ، أو بزيادة شرط .

(٢) إذ الأجماع على عدم النسخ سابقا فيما إذا كانت
 الزيادة متصلة .

(٣) في النسخ (يكون) .

(٤) أنظر التبصرة ص ٢٧٦ والمحصل ج ١ ق ٣ / ٥٤٢ .

(٥) أنظر المعتمد ١ / ٤٣٧ .

وقال شيخنا أبو منصور المائدي - رحمه الله - إنه يجوز
أن يكون بطريق البيان ولا يجوز بطريق النسخ . ولا يحمل على / (ب/ ١٥٢)

أحدهما الا بدليل على ما ذكرنا .

وأختلف مشايخ العراق .

فقال عامة مشايخ العراق : بأن الزيادة في هذه الفصول كلها
تكون ^(١) نسخا الا في وجوب عبادة بعد وجوب عبادة كوجوب الصوم
بعد وجوب الصلاة ونحو ذلك .

وقال الكرخي وجماعة منهم : ^(٢)

إن كانت الزيادة مغيرة للحكم الأول المزيد عليه كانت نسخا
(وان لم تكن) ^(٣) مغيرة للحكم الأول لا تكون نسخا - كزيادة التفريغ
اذا كانت متأخرة بوجوب تغيير حكم الأول في المستقبل من الكل
الى البعض .

وقالوا : الزيادة التي لا تنفك عن المزيد عليه - لا تكون نسخا ،
فان الله تعالى أوجب ستر الفخذ ويكون ذلك إيجاب ستر بعض
الركبة ولا يكون وجوب ستر بعض الركبة نسخا لوجوب ستر كل الفخذ ،

(١) تكون) ساقطة من ب .

(٢) من مشايخ العراق ، غير عا سترهم .

وحكاه ابن فورك عن أصحاب أبي حنيفة وأبو عبد الله البصري .

أنظر : إرشاد الفحول ص ١٩٥ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من : أ .

لأن ستر الفخذ لا يتصور بدون ستر بعض الركبة فلا يكون بعض
الزيادة مغيراً حكم الأول في المستقبل بل يكون مقيداً .

وقال بعضهم : ^(١) إن كانت الزيادة تغير المزيد عليه تغييراً
شرعياً - كزيادة ركعة على ركعتي الفجر ، وكذا كل شرط

زيد متصلاً بالعبادة دون المنفصل :

وان كانت / الزيادة تغير المزيد عليه حكماً عقلياً لاشريعياً . (ج / ١٩٤)

لا يكون نسخاً - كزيادة التفريغ ، فان حكم النص الموجب
للجلد ؛ وجوب الجلد غير متعرض لنفي التفريغ ولا لاثباته ،
ولكن إنتفاء التفريغ حكم أصلي لاشريعياً ؛ فان الأصل هو
عدم الوجوب عرف بالعقل .

فان الأحكام الشرعية لا تعرف الا بالشرع .

فقبل ورود الشرع يعرف بالعقل إنتفاؤه فيكون حكماً عقلياً

لاشريعياً .

أما أصحاب الحديث وكل من قال : إن الزيادة على النص

ليس بنسخ - فاحتجوا في المسألة من وجوه ثلاثة : ^(٢)

أحدها - أنهم بنوا على أصلهم : أن العام لا يوجب العلم

قطعا في كل فرد من أفرادها بل يجوز أن يذكر العام ويراد به البعض .

(١) أي بعض مشايخ العراق واليه ذهب عبد الجبار .

واختاره القاضي أبو بكر الباقلاني والاسطرباني ، والبصري .

أنظر : إرشاد الفحول : ص ١٩٥ .

(٢) في النسخ (احتجوا)

وكذا يجوز أن يذكر المطلق ويراد به المقيد .
 فإذا كان ظاهر نص الم زيد عليه - أنه أُريدَ به الكل ؛
 فإذا جاء نص آخر يحكم آخر زيادة عليه - ظهر أن المراد من
 الأول البعض دون الكل من الأصل .
 وكذا إذا جاء النص المقيد تبين أن المراد من المطلق ؛
 هو المقيد من الأبتداء فيكون الزيادة بيانا لنسخا .
 والثاني - وهو أن ما هو حدّ النسخ في الشرع لم يتحقق -
 وهو انتهاء الحكم الأول كله أو بعضه .
 فان الحكم الأول ٢ هو وجوب الجلد وبعد وجوب التفريب
 بقي ذلك واجبا لكن زيد عليه شيء آخر بمنزلة وجوب عبادة بعد
 وجوب عبادة ؛ لا يكون نسخا للأول ؛ لما ذكر من المعنى (١) - كذا هذا .
 والثالث - وهو أن النسخ أمر ضروري ؛ لأن الأصل في
 أحكام الشرع هو البقاء ، والقول بالتخصيص والتقييد ^(٢) ~~تغيير~~
 الكلام من الحقيقة الى المجاز ، ومن الظاهر الى خلافه ~~وضعا~~ -
 مع أنه هو المتعارف في اللغة فكان الحمل على ما ذكرنا ^(٣) ~~أحقا~~
 عند التعارض .

(١) وهو أن كل عبادة لها سبب معلوم : راجع ص ١٨٥ ، ١٠١

(٢) في أوب (تغيين .)

(٣) وهو البيان لا النسخ .

(٤) لانسجامه مع متعارف أهل اللغة .

وجه قول مشايخ العراق :

وهو أنّ ما هو حدّ النسخ لغة وشرعا موجود ههنا - كما في نسخ الحكم صريحا؛

فإنّ النسخ : هو الأزالة والرفع : لغة .

وفي عرف الشرع - هو إنتهاء الحكم الأول .

وقد وجد ؛ فإنّ الحكم الأول هو وجوب الجلد حدّا؛

يخرج الأمام عن عهدة إقامة الحدّ، وبعد ما زيد عليه التفريب لا يكون الجلد وحده حدّا وبقي الأمام تحت عهدة التكليف بعد ؛ فلا يبقى حدّا فينتهي حكم النصّ الأول ؛ ولأنّ الجلد كل الحدّ وكلّ الجزاء والآن صار بعضا وبعض الحدّ ليس بحدّ . كبعض المطهر ليس

بمطهر ؛ حتى لا يحرم التيمم - كوجود كلبه (١)

يبقى قولهم : إنّ وجوب الجلد باقٍ .

فبلي . . . ولكن لا حدّ ، بل بعض الحد .

ولا يقال : إنّ الكلية والبعضية ليس بحكم شرعي .

فنقول : حكم الشرع - ما لا يثبت الا بالشرع .

وتقدّر الحدّ، لا يعرف الا بالشرع ، فكان شرعيا .

وما قالوا : إنّ يمكن تخريجه بطريق البيان - فعند الخصم

لا يمكن على ما مر . (٢)

(١) أي لا يحرم التيمم - كما يحرم اذا وجد كل المطهر .

(٢) من قول مشايخ العراق والكرخي ص ٨٧ ، ٨٨ .

قولهم : إن النسخ أمر ضروري فالعمل - بالمجاز أولى .

فنقول : ذاك فيما لم يعرف له التاريخ .

فأما ما يعرف له التاريخ - فلا (١) .

على أن التفريب يكون من جملة الحدّ عند هم ففي الحمل على

المجاز - إثبات هذا الحد بالقياس وخير الواحد وأنه لا يجوز .

ولأن الجُلْد متى كان واجبا ثم جاء نص التفريب متراخيا

فكان النبي - عليه السلام - ساكتا عن حكم التفريب حال وجوب

الجلد والسكوت عند الحاجة الى البيان - بيان نص .

ووجوب انتفاء التفريب حكما (٢) شرعيا بدلالة السكون فإذا

جاء خبر الواحد بايجاب التفريب كان نسخا لحكم شرعي وهو (٣)

وجب انتفاء التفريب ولسكونه دلالة (٤) .

ولو أمر صاحب الشرع نصا فقال : (إجلدوا ولا تفريبوا)

وعرف ذلك قطعا فإذا جاء خبر الواحد في ايجاب التفريب أليس يكون

نسخا . ؟

فكذا هذا - وهذا ظاهر .

(١) هل يرجع فيه الى الحقيقة : وهي النسخ .

(٢) خبر كان المقدرة أي كان وجوب انتفاء التفريب حكما .

(٣) أي الحكم الشرعي .

(٤) أي أنه جعل السكوت عن إثبات الحكم مع الحاجة اليه حكم شرعي

بالنفي .

وأما النقصان عن العبادة :

فأما ركنا منها ، أو شرطا .

لا شك أن يكون نسخا لذلك الساقط،^(١) ولكن هل يكون نسخا

لأصل العبادة ؟ .

على قول الكرخي^(٢) : يكون .

وعلى قول بعض مشايخ العراق -^(٣) لا يكون ، لما مر .^(٤)

وفي المسألة اشكالات نعرف في الشرح . أو في مسائل الخلاف

ان شاء الله تعالى .

(١) باتفاق الحنفية .

(٢) وهو ان كان النقصان يغير تغييرا شرعا - كما في الزيادة -

راجع ص ١٠٨٧ .

(٣) لأنهم اعتبروا الزيادة ان غيرت المزيد عليه حكما عقليا لا يكون

نسخا فكذا اذا غير النقصان هذا التغيير .

(٤) في ص ٨٨٨ .

(١٩٥/ج)

فصل /
في

الترجيح

(١٥٣/ب)

/ الكلام فيه في أربعة مواضع :

في بيان الترجيح لغة ،

وفي بيانه في عرف لسان الشرع ،

وفي بيان محله ،

وفي بيان حكم الترجيحين عند التعارض .

أما الترجيح في اللغة :

فعبارة عن زيادة لا يسقط بها التعارض حقيقة .

مأخوذ من رجحان الميزان فانه اذا انْأَلَّ إحدى الكفتين مع

قيام المعارضة - بأن كان في إحدى الكفتين عشرة وفي الأخرى

عشرة ونصف دانق^(١) أو دانق ونحو ذلك ، يقال : رجح الميزان

(٢)

وترجح .

قال النبي - صلى الله عليه وسلم - للوازن (زِنْ وَأَرْجِحْ)^(٣)

(١) الدانقُ سدس الدرهم : أنظر مادة دَنَقَ في الصحاح :

٠١٤٧٧/٤

(٢) أنظر مادة رَجَحَ في الصحاح : ٠٣٦٤/١

(٣) أخرجه أحمد والحاكم وابن حبان والبخارى في تاريخه .

قال الترمذي حسن صحيح وقال الحاكم صحيح على شرط

مسلم .

أنظر فيض القدير : ٦٥/٤ .

فأما إذا كانت الزيادة كثيرة ، بحيث يبطل التعارض - بأن
كان في إحدى الكفتين عشرة وفي الأخرى خمسة أو ستة ونحوها
لا يقال : رجح الميزان .

وأما في عرف الشرع :

فماخوذ من عرف اللغة - وهو أن يكون لأحد الدليلين
زيادة قوة مع قيام التعارض ظاهرا .

فأما إذا كان أحدهما لا يكون حجة في مقابلة الآخر -
فلا^(١) يقال : ترجح أحد الدليلين - كالكتاب والمتواتر -
مع خبر الواحد والقياس^(٢) .

وأما محل الترجيح :

فهو موضع الظن وعلم غالب الرأي ، دون العلم قطعا ،
لأن العلم القطعي لا يحتمل التزايد ، فلا يتصور فيه الرجحان .
فأما الظن والدليل المحتمل - فيتصور^(٣) فيه : أن يكون
أحد الظنين له زيادة قوة على الآخر ، ويكون الاحتمال فيه أقل ،
كخبر الواحد مع القياس .

فيجرب فيه الترجيح بوجوه تكون مؤثرة في قوة الظن وغلبة
الرأي وذلك ثلاثة أنواع :

(١) في النسخ (لا) .

(٢) (والقياس) ساقطة من ب .

(٣) في النسخ (يتصور) .

١- ظواهر النصوص : من الكتاب والسنة المتواترة .

٢- أخبار الأحاد .

٣- القياس .

أما ظواهر النصوص - فلا^(١) يقبل الترجيح من حيث الثبوت

فإن ثبوتها بطريق القطع - وهو التواتر .

وكذا إذا ثبت بالأجماع أن حكمها ثابت قطعا ،

ولكن إذا كان مُتَمَكِّلاً :

١- بأن كان عاما يحتمل الخصوص ، أو خاصا يحتمل المجازة

فانه يقبل الترجيح من حيث القوة من وجه آخر في حق العمل ؛

بأن كان أحدهما مُحَرَّمًا والآخر مُبِيحًا ، فالمُحَرَّمُ أَوْلَى

بطريق الاحتياط .

لأنَّ الحرام واجب الترك ، والمباح جائز الاتيان فكان

العمل بالمحرم أولى .

وكذلك جواب المعتزلة : إلا أن طريقهم مختلف : فانهم

يقولون : إنَّ الإباحة أصل والحظر عارض ، فكان العمل

بالحاظر أولى تقليلا للنسخ^(٢) .

(١) في النسخ (لا) .

(٢) لأن أحد الدليلين متقدم والآخر متأخر قطعا ولكننا نجعل -

تعيين المتقدم من المتأخر .

وبما أن الإباحة حكم ثبت لدى المعتزلة قبل ورود الشرع فإذا

كان دليل الإباحة الشرعي هو الأول ؛ بيكثر النسخ ؛ لأن ترجيح

الإباحة يدل على تقدم الدليل المحرم وتقدمه يلزم منه نسخ

الإباحة الأصلية به ثم هو ينسخ بدليل الإباحة الشرعي الذي رجح

حكمه فيصير لدينا نسخان :

أحدهما : هو دليل الحظر فانه نسخ الإباحة الأصلية .

وثانيهما : هو دليل الإباحة الشرعية فانه إن رُجِحَ يعتبر متأخرا

عن دليل الحظر فينسخ دليل الإباحة الثاني دليل الحظر .

أما إذا رجحنا الحظر فانه يكون ناسخا للإباحة الأصلية فقط .

ولكن عندنا هذا التعليل فاسدٌ ، لأنَّ عندنا ليس الأصل هو الحظر ولا الأباحة .

فان العقل لا يحفظ له في الأحكام الشرعية على ما قرأ (١)

٢- وكذا اذا كان أحدهما موافقا لقياس الأصول والآخر مخالفا :
فالعقل بالموافق أولى ويدل (٢) ذلك على أنه متأخر ؛ لأن دلائل
الشرع (٣) لا تتناقض (٤) .

وأما الأخبار الآحاد -

إذا وردَّ خبران واستويا في عدالة الراوي ونحو ذلك : فما هو
شرط قبول خبر الواحد ؛ فإنه يرجح أحدهما بأنواع من الترجيح ؛
لأنه موضع الظن والاحتمال فإذا آختص أحدهما بوجه من وجوه
قوة الظن - كان أولى ،
ولكن ؛ بعضها صحيح بالآجماع ، وبعضها مختلف فيه ، وبعضها فاسد .

(١) في ص ٥٨١ ، وص ١٠٦٤ ، وفي مواضع كثيرة من الكتاب وقد
أوجزنا ذلك في مبحث الحسُن والقبيح ص ٧٠ هامش رقم (١)
(٢) أي الموافق للأصول يدل على أنه متأخر والمخالف يكـ
متقدما .

(٣) لأننا نجعل تاريخ المتقدم والمتأخر . وهما في نفس الوقت
لا بد من تقدير أحدهما متقدما والآخر متأخرا فلو قدرناهما
سواء لزم التناقض في دلائل الشرع .

(٤) في النسخ (يتناقض) .

أما الصحيح :

- ١- فمنها : ما ذكرنا من الوجهين في المتواتر. ^(١)
- ٢- ومنها : يرجع الى متن الحديث : بأن كان فيه نوع اضطراب وخطأ في اللغة ، والآخر بخلافه ؛ لأنه ^(٢) كان أفصح العرب ، فالظاهر أن ذلك غلط من الراوي .
- ومن هذا القبيل - أن يكون ^(٣) مخالفاً للدليل فوجه .
- وبعض مشايخنا : ^(٤) قالوا : ان شرط قبول خبر الواحد أن لا يخالف دليلاً فوجه .
- ولا يكون هذا من باب الترجيح ؛ لأن الحكم يضاف الى الدليل الأقوى لا الى الخير ^(٥) الذي يوافقه - وهو دونه .
- وعامة المشايخ قالوا : ^(٦) يصح الترجيح به . ^(٧)

- (١) هما كون أحدهما محرماً والآخر مبيحاً ، وكون أحدهما موافقاً لقياس الأصول والآخر مخالفاً .
- (٢) أي رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم .
- (٣) أي خبر الواحد ، أما اذا كان موافقاً لكتاب أو سنة متواترة أو مشهورة فان الحكم يستند الى الكتاب أو السنة الأقوى لا الى الآحاد فلا يكون الآحاد مرجحاً .
- (٤) هم مشايخ العراق ، راجع مسألة خبر الواحد اذا خالف الكتاب والمتواتر ص : ٦٥١ .
- (٥) أي يضاف الحكم الى الدليل الأقوى لا الى الخبر الآحاد الذي وافق الأقوى .
- (٦) هم مشايخ سمرقند ، راجع مسألة خبر الواحد اذا خالف الكتاب والمتواتر ص : ٦٥١ .
- (٧) أي الدليل الأقوى .

وصورته - أن المجيب ^(١) تعلق بخبر الواحد مع أن له دليلاً ^(٢)
 أقوى منه ، فعارضه السائل ^(٣) بخبر الواحد ، فرجح المجيب
 خبره ؛ لأنه عاضده الكتاب ^(٤) ؛ لأنه تبين أن حكم خبره ^(٥) ثابت
 قطعاً .

وان كان في كون اللفظ منقولاً عن النبي - صلى الله عليه وسلم -

إحتمال .

وفي المسألة إذا كان ^(٦) كتابٌ وخبرٌ ^(٧) متواترٌ ، ^(٨) وخبر الواحد
 وقياس - فالحكم يضاف إلى الكل / لا إلى الأقوى ؛ لأنه يجوز
 أن يثبت الحكم بدلائل ، فصح الترجيح به ^(٩) .

(ج/١٩٦)

٣- ومنها : يرجع إلى الرواة - بأن كان أحد الراويين فقيهاً
 دون الآخر ؛ لأن حفظ الألفاظ بأعيانها أمرٌ عسير والطبائع
 مجبولة على القياس وطلب المعنى فيجوز أن ينقل بالمعنى ،

(١) هو المستدل على الحكم أولاً .

(٢) وهو الكتاب والسنة المتواترة والمشهورة .

(٣) هو المعارض على استدلال المستدل .

(٤) الأولى أن يقول عاضده الدليل الأقوى ليشمل الكتاب والسنة
 المتواترة والمشهورة .

(٥) أي خبر المجيب .

(٦) أي حصل .

(٧) في أوب (والخبر) وما أثبتنا انسب بتكثير كتاب .

(٨) في النسخ (المتواتر) وما أثبتنا الصحيح لأنه صفة لخبر المنكر .

(٩) أي بالدليل الأقوى لأنه مادام قوته لا تستدعي إضافة الحكم إليه

فيمكن الاستفادة منها في جعله مرجحاً .

لما كان عنده أن مراد النبي - صلى الله عليه وسلم - هذا فكان اجتهاد الفقيه في نقل اللفظ بالمعنى - أولى .

١- ومنها : الرواية من عرف بالضبط والأتقان - أولى فيما لا يعقل فيه المعنى ، أو كان الراويان غير معروفين بالفقه ، لأن النسيان والغلط أمر ظاهر في الأتقان فمن كان له زيادة الضبط والأتقان وكان معروفاً بالحفظ أولى .

ومنها (١) ما اختلف العلماء في الترجيح به .

أ - فمن ذلك أنه هل يترجح بكثرة الرواه ؟

فيه اختلاف :

عند أصحاب الشافعي - رحمه الله - يترجح (٢)

وهو قول بعض أصحابنا (٣) لأنه يتقوى به ظن الصدق ، فان

الظن بصدق خبر الأثنى أقوى ، ولهذا يترجح خبر الأثنى

في طهارة الماء ونجساته على خبر الواحد .

/ لكن عامة مشايخنا (٤) قالوا : لا يترجح ؛ لأنه يحتمل أن يكون (ب/ ١٥٤)

(١) أي من وجوه قوة الظن .

(٢) أنظر : التبصرة ص ٣٣٨ والمحصل ج ٢ ق ٢ / ٥٥٣ .

(٣) هو قول أبي عبد الله الجرجاني وأبو الحسن الكرخي في رواية وبه أخذ محمد بن الحسن الشيباني / أنظر كشف الأسرار :

١٠٢ / ٣ ، وأصول السرخسي : ٢ / ٢٤٤ .

(٤) هو قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، والكرخي في رواية ثانية والجرجاني ، والبزدوي ورجحه السرخسي :

أنظر : أصول السرخسي ٢ / ٢٤ وتيسير التحرير ٣ / ١٦٩ .

الخبر الذي رواه أقبلّ كان متأخرا ، فيكون ناسخا لذلك وهذا المعنى^(١) لا يرتفع بكثرة الرواة ؛ ولأن عمل السلف ماقلنا ، فانهم لا يرجحون بكثرة الرواة .

ب - وكذا إختلاف المشايخ في الخبرين اذا كان أحدهما مثبتا والآخر نافيا عن الكرخي : إن المثبت أولى .

وعن عيسى بن أبان - رحمة الله عليه - أنها يتعارضان فيرجح بطريق آخر .

وجواب أصحابنا^(٢) المتقدمين مختلف في هذه المسألة :

فقد روى أن بريدة^(٣) (أعتقت زوجها حر) وهذا مثبت^(٤) .

وروى (أنها أعتقت زوجها عبد) وهذا مبق^(٥) على الأمر

الأول - وهو الرق - وعملوا بالمثبت .

(١) هو تأخر الخبر الذي قلّ رواته فانه المأخوذ به ولو كان المتقدم أكثر رواة .

(٢) أي أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله، ووجه إختلافهم أنهم عملوا بالمثبت في بعض الأحيان وفي بعضها بالنافي : أنظر كشف الأسرار ٣ / ٩٧ .

(٣) هي مولاة عائشة رضی الله عنها وكانت مولاة لبعض بني هلال فكاتبوها ثم باعوها من عائشة فاعتقتها واسم زوجها مغيت .
أنظر أسد الغابة : ٣٩ / ٧ .

(٤) أخرجه أبو داود ، أنظر بذل المجهود ١ / ٣٦٦ .

(٥) لأنه يثبت أمرا عارضا - وهي الحرية .

(٦) أنظر البخاري ٦ / ١٢٤ و ١٧١ وأبو داود - بذل المجهود : ٣٦٥ / ١ .

(٧) فهو ناف للحرية إذ الأصل أنه كان عبدا بالاتفاق .

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم : (أَنَّهُ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ
حَلَالٌ بِسَرْفٍ) (١)

وروى : (أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ مُحْرَمٌ) (٢) .

والمراد من الحل ههنا - هو الحل العارض على الأحرام
وهو مثبت .

ثم أصحابنا - رحمهم الله : أخذوا بالنافي .

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم - (أَنَّهُ رَدَّ بِنْتَهُ زَيْنَبَ
عَلَى زَوْجِهَا بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ) (٣) .

وروي (أَنَّهُ رَدَّهَا بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ) (٤) وَعَمِلُوا بِالْمَثْبُتِ - وَهُوَ
النِّكَاحُ الْجَدِيدُ (٥) .

وذكر في كتاب التزكية - في الجرح والتعديل - إذا تعارضا -
أَنَّ الْجَرْحَ أَوْلَى (٦) - وَهُوَ الْمَثْبُتُ .

(١) أخرجه الترمذى وقال حديث حسن : أنظر ٢٠٠ / ٣ و ٢٠٠٣ .

(٢) رواية البخارى ١٣٨ / ٦ عن ابن عباس تزوج النبي -

صلى الله عليه وسلم - وهو محرم . وما ذكرها المصنف رواها

الترمذى وقال : حديث حسن صحيح : أنظر ٢٠٢ / ٣ .

(٣) أخرجه الترمذى أيضا : وقال : ليس باسناده بأس :

أنظر ٤٤٨ / ٣ .

(٤) راجع تفصيل ذلك في كشف الأسرار : ٩٨ / ٣ .

(٥) لأن العدالة هي الأصل وهي تنفي موجبات الجرح . والجرح

مثبت لموجباته .

وذكر في كتاب الاستحسان : إذا أخبر رجل في طعام أو شراب
بالحلّ .

وأخبر رجل بالحُرمة .

أو أحدهما بالطهارة والآخر بالنجاسة - وهما عدلان .

أَنَّ الْخَبَرَ عَنِ الطَّهَارَةِ وَالْحَلِّ - أَوْلَى .

وهذا سبق^(١) والآخر مثبت^(٢) .

ثم بعض مشايخنا^(٣) : خرج هذه الفصول على وجه ليس فيسه

شبهة التناقض وقال : إن النفي على أنواع ثلاثة .

١- نفي يعرف بدليله .

٢- ونفي لا يعرف بالدليل ، ولكن من حيث الظاهر .

٣- ونفي يشبه حاله .

أما الأول - فقول^(٤) النبي - صلى الله عليه وسلم - (لَيْسَ فِي

الْخَضِرَاتِ صَدَقَةٌ)^(٥)

(١) أي سبق للأشياء على أصلها - وهو الطهارة التي هي نفي للنجاسة .

(٢) أي مثبت لحصول النجاسة .

(٣) أنظر : أصول البزدوى بهامش كشف الأسرار : ٩٨ / ٣ .

(٤) في النسخ (لقول) .

(٥) رواه البزار والدارقطني من طريق الحارث بن نبهان مرفوعاً وقال :

البزار لا نعلم أحداً قال به إلا الحارث بن نبهان ، وحكى

تضعيفه عن جماعة والمشهور عن موسى مرسل ،

ورواه الدارقطني من طريق مروان بن محمد السنجاري - وهو

ضعيف جداً / أنظر : تلخيص الحبير : ١٦٥ / ٢

وروى (في الخُصُراتِ صدقة^(١))

وكل منهما يثبت بالنص فلا يترجح المثبت ، ولكن يصار
الى نوع آخر من الترجيح .

وعلى هذا قالوا : في طهارة الماء ونجاسته ؛ لأنه يمكن
الوقوف على كل واحد منهما حقيقة

وكذلك في حل الذبيحة والحرمة ، وحل الشراب وحرمته
فلم يترجح الخبر المثبت للنجاسة والحرمة بل تعارضا فيرجح
بما هو الأصل^(٢) - وهو الطهارة والحل في الذبيحة والطعام .

واستصحاب الحال - لا يصلح حجة موجبة ، فيصلح مرجحا .

وعلى هذا القسم يحمل قول^(٣) عيسى بن أبان - رحمه الله -

وينبغي أن لا يخالف فيه الكرخي^(٤) - رحمه الله -

وأما الثاني - فالذي^(٥) يعرف : النفي من حيث الظاهر .

(١) رواه الدارقطني والحاكم والبيهقي من حديث اسحاق بن يحيى .
وفيه ضعف وانقطاع .

وروى الترمذي (عضه من حديث عيسى بن طلحة وهو ضعيف

جدا / أنظر تلخيص الخبير : ١٦٥ / ٢ .

(٢) أي الأصل في الأشياء قبل ورود الشرع .

(٣) وهو قوله : إنهما يتعارضان فيرجح بطريق آخر وهو الأصل
في الأشياء .

(٤) بأن يعتبر الترجيح بالفروع الأصلية لا يكونه مثبتا .

(٥) في النسخ (الذي) .

والاثبات من حيث الحقيقة .

كما روي : (أنه أخذ الزكاة من الحلبي)^(١)

وروي (أنه كان لا يأخذ الزكاة من الحلبي)^(٢) .

فحمل على الأثبات ، لأن الأخذ فعل حسبي .

فأما الأمتناع عن الأخذ فقد يكون بناء على الأصل^(٤) فكان

المثبت أولى^(٥) .

وعلى هذا الجرح والتزكية : أن الجرح أولى ، لأن الجرح

أعتمد حقيقة^(٦) الحال والمزكي أعتمد ظاهر الحال^(٧) ويحتمل^(٨)

ذلك . فكان اعتبار الحقيقة / أولى .

(١٩٧ / ج)

(١) روى الدارقطني من طريق عمرو بن شعيب عن عروة عن عائشة

أنها قالت لا بأس بلبس الحلبي إذا أعطى زكاته ويقوبه ما رواه

أبو داود والدارقطني والحاكم والبيهقي من حديث عائشة

أنها تزينت بفتحات فقال لها رسول الله

صلى الله عليه وسلم : أتؤدين زكاتهن ؟ قالت : لا . قال هو

حسبك من النار واسناد مطي شرط الصحيح .

أنظر : تلخيص الحبير ١٧٨ / ٢ .

(٢) روى الدارقطني عن أبي حمزة وهو ضعيف عن الشعبي عن

جابر (ليس في الحلبي زكاة) وقال البيهقي : لا أصل له .

والمعروف أنه موقوف / أنظر تلخيص الحبير ١٧٨ / ٢ وكشف

الخفاء ١٧٤ / ٢ .

(٣) في النسخ (قد) .

(٤) وهي البراءة الأصلية أن لا زكاة ولا تكليف .

(٥) وهو الأخذ لأنه مثبت وجوب الزكاة .

(٦) هو ما عليه الراوي من فسق أو تهمة كذب أو خلل في الضبط ونحوها .

(٧) ظاهر حال الراوي العدالة لأن الإسلام أمرنا بتحسين الظن

بحال المسلم .

(٨) أي يحتمل العدالة احتمالاً لا جزماً .

وعلى هذا ^(١) يحمل قول الكرخي - رحمه الله .
وينبغي أن لا يخالفه عيسى في هذا الفصل أيضاً ^(٢) .
والثالث - الذي يشبه حال النفي أنه عرف بدليله أو بظاهر
الحال يجب التأمل في حال المخبر والسؤال عنه .
فان ثبت أنه بنى على الظاهر - لم يقبل خبره .
وان وَقِفَ أنه أخبر عن دليل المعرفة؛ يقبل خبره ويكـون
يمنزلة المثبت بالدليل .

فحديث تكاح ميمونة من النوع الذي عرف بدليله ^(٣) ، لأن قيام
الأحرام يدل عليه أحوال ظاهرة من المحرم ، فصار مثل الأثبات
فوجب المصير الى ترجيح آخر - وهو فقه الراوى وضبطه واتقانه .
وهو عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، فيكون أولى من
يزيد ^(٤) بن الأصم ، فانه لا يساويه في ذلك .
واما حديث بريدة وزينب - من النوع الذي لا يعرف
الا بظاهر الحال ^(٥) فصار الأثبات أولى .

-
- (١) أي الأثبات الذي رجح به، لأنه أخذ بحقيقة الحال لا لكونه مثبتاً
(٢) لأنه كما ذهب اليه ترجيح بمرجح آخر غير الأثبات - وهو الأخذ
بحقيقة الحال .
(٣) أي من النوع الأول من أنواع النفي .
(٤) هو يزيد بن عمرو الملقب بالأصم، أمه برزة بنت الحارث
ابن حزن الهلالية وهو ابن أخت ميمونة زوج رسول الله
صلى الله عليه وسلم ويروى عنها، سكن الجزيرة ، توفي سنة ٤٠٤ هـ .
وعده ابن نعيم في عداد التابعين .
أنظر أسد الغابة : ٤٧٧/٥ .
(٥) وهو النوع الثاني من أنواع النفي .

وبهذا الطريق ارتفع الخلاف والتناقض عن مسائل أصحابنا -

رحمهم الله - .

٦- ومنها - أن أحدهما يوجب درء الحدود والقصاص ، والآخر

يثبت (١) .

٧- ومنها - أن أحدهما يوجب فساد العبادة والآخر يوجب

الجواز (٢) .

٨- ومنها - أن أحدهما يوجب بقاء الواجب والآخر يوجب

السقوط (٣) .

فما فيه الاحتياط أولى ،

وأما الترجيح بما لا يصلح مرجحا : فكثير:

من ذلك : الترجيح بالذكورة والحرية ، وكون الراوي بصيرا ،

وكونه عالما بأسماء الرواة والتواريخ ، ونحو ذلك .

فانه ثبت قبول خبر الأعمى ، وقبول خبر النساء ، والعبيد

في رواية الأخبار من السلف ، ونحو ذلك .

(تعارض القياسين)

وأما القياس :

فنقول : القياسان اذا تعارضا - فيرجح بأنواع من الترجيح

الصحيح ، وفي بعضها اختلاف ، وفي بعضها إتفاق على الفساد .

(١) أى يثبت الحد فيرجح الموجب للدرء .

(٢) يرجح المفسد؛ لأنه أحوط .

(٣) يرجح ما يوجب البقاء؛ لأنه أحوط .

أما الصحيح :

- ١- فأن^(١) يكون أحدهما في التأثير أقوى مع كونهما مؤثرين في الجملة .
- فأما إذا لم يكن أحدهما مؤثرا - فلا يكون حجة ؟
- ولهذا عمل أصحابنا بالقياس مرة وبالأستحسان أخرى ونظروا الى قوة الاثر لا الى القياس والاستحسان .
- ٢- ومنها أن يكون أحد القياسين موجب للحرمة ، والآخر موجب / للحل^(٢) فالمحرم أولى احتياطا . (ب/١٥٥)
- ٣- وكذا إذا كان أحدهما موجب الجواز والآخر موجب الفساد ، فالموجب للفساد أولى احتياطا .
- ٤- وكذا إذا كان أحدهما مبقيا للواجب والآخر مسقطا في حقوق الله تعالى ، فالمبقي أولى^(٣) .
- بخلاف حقوق العباد ، فان صيانته كلاً^(٤) الحقين واجب .

(١) في النسخ (أن) .

(٢) وهو قول أبي الحسن الكرخي وبه قال الشيرازي وبعض أصحاب الشافعي : مثل الأشباه ، هل المذكى للذبيحة المجوسية أو المسلم ، واشتباه الأجنبية بالأخت : التبصرة ص ٤٨٤ .

وإذا أردت المزيد من الأمثلة فراجع الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ١٠٩ - ١١٤ .

(٣) كأن اجتمع قياسان أحدهما يوجب حد الزنا والآخر يسقطه مثلا .

(٤) في النسخ (كلّي) .

٥- ومنها : أن يكون أحدهما مثبِّتاً والآخر نافياً .

على الوجوه التي ذكرنا في الأخبار .

وأما المختلف فيه :

١- فهو ^(١) أن يكون أحدهما ^(٢) مستتبباً من الكتاب أو المتواتر،

والآخر من خبر الواحد .

فعند القاضي الامام أبي زيد - رحمه الله - الأول أولى ^(٣) .

وعندنا هي ^(٤) سواء ، فيصار الى الترجيح من وجوه آخر .

وهذا بناء على أن الأجماع المبني على المتواتر والكتاب عنده ،

وعندنا سواء على ما مر ^(٥) .

٢- ومنها : أن العلة التي هي وصف واحد أولى من العلة

التي هي ذات وصفين أو أوصاف ^(٦) ، وعندناهما سواء ^(٧) .

٣- ومنها : كثرة الأصول ، عند بعضهم : القياس الذي يصلح

استنباطه من الأصول - أولى من القياس الذي لا يستنبط الا من

أصل واحد .

(١) في النسخ (وهو) .

(٢) أي أحد القياسين .

(٣) انظر تقويم الأدلة : ص ٦٨٧ .

(٤) في ب (وعندهما) .

(٥) راجع فصل السبب الداعي الى الاجماع في : ص ٧٧٥ و ٧٨٠ .

(٦) انظر تقويم الأدلة ص ٧١٢ .

(٧) في ب (وعندهما) .

(٨) به قال أبو زيد الدبوسي : انظر تقويم الأدلة : ص ٧٠٨ وبه

قال الشيرازي وبعض أصحاب الشافعي : التبصرة ص ٤٩٠ .

وقال بعضهم : لا يترجح ؛ لما ذكرنا من الأخبار من كثرة

الرواية اذا استويا في الأثر ،

٤- ومنها : أن يكون أحدهما منعكسا دون الآخر : ذكر القاضي

أبو زيد - رحمه الله - ^(٢) أنه أولى .

وقال عامة المتأخرين : إن العكس في الشرعيات لا عبرة به ^(٣)

فكان وجوده وعدمه سواء .

وتفسير العكس : أن ينعدم الحكم عند عدمه - وهو شرط

في العلل العقلية -

واما الذي لا يصلح للترجيح : فوجوه ^(٤) :

أحدها - الترجيح بكثرة الأشباه ^(٥) - كما قال الشافعي -

رحمه الله - فيمن ملك أخاه : إن قرابة الاخوة أشبه بقرابة

العمومة ^(٦) من قرابة الولاد في الأحكام على ما عرف .

٢- ومنها : ما قال الشافعي - رحمه الله - في علة الريا : ^(٧)

إن الطعم أولى ، لأنه أعم حيث يوجد في القليل والكثير ،

والكيل لا يوجد في القليل .

(١) أنظر توضيح ذلك في المستصفي : ٤٠٢/٢ .

(٢) أنظر : تقويم الأدلة ص ٧٠٩ .

(٣) بخلاف العقلية .

(٤) أي من تعارض القياسين : أنظر ص ١١٠٦ .

(٥) أنظر تقويم الأدلة : ص ٧١١ .

(٦) في ب : (العموم) .

(٧) أنظر : التبصرة : ص ٤٨٨ .

وهو فاسد ؛

لأنّ هذا اعتبار الصورة - وهو ^(١) على أصله / لازم فان (ج/ ١٩٨)
عنده الخاص أولى من العام في الكتاب ، والسنة ، والقياس
فرعهما . (٢)

فكيف خالف الفرع ^(٣) الأصل ^(٤) فيكون العام فيه أولى من الخاص؟

٣- ومنها : ما قال في هذه المسألة أيضا : أنّ الطعم وصف

لازم فانه يوجد في كل مطعم . والكيل لا يدخل في كل

طعم
مطعم .

وهو فاسد ؛

لأنّ العبرة للأثر في العلل .

(تعارض الترجيحين)

واما حكم تعارض الترجيحين - فان ^(٥) ينظر اليهما فان

كان أحدهما يرجع الى الذات والآخر الى الحال . ^(٦)

(١) أى اعتبار الصورة .

(٢) أى الكتاب والسنة ، وبالتالي فلا يلزم الترجيح بالعموم في القياس

از ^{النسائي} يرجح الخاص على العام في الكتاب والسنة .

(٣) وهو المقياس .

(٤) هو الكتاب والسنة .

(٥) في النسخ (ان) .

ولرى

(٦) المراد من هذا أن يحصل لدى حكم صفة ذاتية ترجحه / وحكم

آخر صفة عارضه ترجحه - وهو المراد بالحال هنا - فيرجح

جانب المرجح بالصفة الذاتية ^{محملي} العارضة فان كان للحكمين

وصف ذاتي أمكن الترجيح بالعارض حينئذ .

فما يرجع الى الذات أولى^(١)، لوجهين :

١- أن الحال تبع للذات فلو أعتبر مرجحاً لصار التبع مبطلاً للأصل .

وهو فاسد ؛

٢- ولأن الذات أسبق من الحال فصار بمنزلة الأجهاد

الذي أمضي حكمه لا يبطل باجتهاد حادث على ما مر^(٢).

فاما اذا أستويا من حيث الذات - فحينئذ يرجح بالحال ،

بيان ذلك : إن ابن ابن الأخ لاب ولام ، أو لاب أولى

بالتعصيب من العم ، لرجحان في ذات القرابة^(٣) ، وللعلم

رجحان باعتبار الحال^(٤) .

وعلى هذا ابن الأخ لاب أولى من ابن ابن الأخ لاب

وام لرجحانه من حيث الذات ، ولا يعتبر الحال^(٥) .

(١) وهو قول بعض الشافعية : وقد عبروا عن الحال بالصفة

الحكمية / أنظر التبصرة : ص ٤٩١ .

(٢) في مسألة الخلاف المتقرر بين أهل الأجهاد في العصر

الأول ان روى الكرخي عن أبي حنيفة عدم نقض القضاء : ص ٥١٧ .

(٣) لانها قرابة أخوه .

(٤) هي زيادة القرب لانه يتصل بالميت بواسطة واحدة - وهو الأب .

(٥) هذا مثال لترجيح الموصف الذي يرجع الى الذات لا العارض ،

واليك مثال آخر .

شخص غصب طعاما من آخر فطبخه فزادت قيمته بواسطة

الطبخ فللكل من الوصف الحادث - وهو الطبخ - والأصل -

وهو الطعام - قيمة فلا يمكن ابطال حق المالك ولا حق

الغاصب ولا تمكن الشركة لا اختلاف الحقين فلا بد من تملك

أحدهما بالقيمة .

ويمثله ^(١) الأخ لاب وام : أولى من الأخ لاب . وكذا ابن الأخ
 لاب وام : أولى من ابن الأخ لأب ، لانه ترجح باعتبار الحال
 بعد تساويهما من حيث الذات .
 وعلى هذا مسائل أصحابنا ^(٢) رحمهم الله . والله أعلم .

= فيعطى للغاصب ويدفع قيمة الطعام لصاحبه . فترجيح
 حق الغاصب باعتبار قيام وجود الصنعة من كل وجه وهى
 راجعة الى الذات لأنها مضافة الى فعل الغاصب .
 أما المصوب فانه ثابت من وجه وهالك من وجه لانعدام
 صورته ولم يبق له حكم لولا بقاء الصنعة فصار لفعل الغاصب
 مدخل في وجوده . بهذه الصنعة والبقاء حال بعد الوجود
 وهو وصف عرضي : أنظر التطويح : ٢٢٩/٢ .
 (١) هذا مثالان لما استويا في الوصف الذاتي - وحصل الترجيح
 بالحال .

(٢) أما عند جمهور الشافعية فالحكمة أولى .

أنظر : التبصرة ص ٤٩١ .

- فصل -

في

بيان أهلية الأحكام
وكيفية تعلقها بالأسباب
وبيان اعتبار الأسباب

ذكر القاضي الامام أبو زيد رحمه الله (١) وقال :

الأهلية نوعان :

أهلية الوجوب ، وأهلية الأداء .

فأهلية الوجوب : بِكَوْنِهِ آدَمِيَا حَيًّا ، له ذمة ، - وهو العهد

مع الله تعالى في قبول تحمل الأمانات والحقوق المشروعة .

قال الله تعالى : (إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ،

وَالْجِبَالِ (٢) فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ) (٣) .

فيثبت الوجوب بناءً على الأهلية ثم يسقط في بعض المواضع؛

لعدم فائدة الأداء ؛

لأن المراد (٤) بالوجوب - هو الأداء . فماذا كان فيسه

الأداء في الجملة من حيث الأصل أو النيابة يبقى الوجوب والافسقط .

(١) أنظر تقويم الأدلة : ص ٨٦٥ فما بعدها .

(٢) (الجبال) ساقطة من أوب .

(٣) سورة الأحزاب . آية : ٧٢ .

(٤) أي لأنَّ الغرض من الوجوب هو الأداء .

فأما أهلية الآداء - فبالقدرتين (١) -

وهما (٢) قدرة تفهم الخطاب ، وقدرة تحصيل الفعل - فما
لم توجد (٣) جميعا لا تثبت أهلية الآداء .

وهذا لأن الوجوب نوعان :

١- أصل الوجوب - وهو شغل الذمة بالواجب وانه يثبت جبرا

من الله تعالى شاء العبد أو أبى .

٢- وجوب الآداء - وهو وجوب إسقاط ما في الذمة : من الواجب .

وانه يثبت بالخطاب - والخطاب لا يتوجه على العاجز .

ومن لا يفهم الخطاب بسبب عدم العقل ، ولا يقدر على

الآداء ، بسبب فوت سلامة البدن : فهو عاجز .

والله تعالى قال : (لَا يَكْفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وِسْعَهَا) (٤) .

فأما أصل الوجوب فثبت (٥) جبرا ، فلا يشترط له القدرة

على الآداء .

الا أن احتمال الفائدة : شرط للوجوب ، فيشترط احتمال

القدرة لثبوت الفائدة في الحملة .

(١) في النسخ (بالقدرتين) .

(٢) في النسخ (وهو) .

(٣) في النسخ (يوجد) .

(٤) سورة البقرة آية : ٢٨٦ .

(٥) في النسخ (ثبت) .

والدليل على ذلك : إجماع الأمة على أن الدين الموجل ثابت للحال (١) حتى لا يجوز له الاعتياض عنه ، (٢) ويجوز الأبراء (٣) .

ولو كان الوجوب : هو وجوب الفعل - وهو غير ثابت - يجب أن لا يكون الدين ثابتا .

فكذلك الزكاة تجب في الدين ،

(١) لكنه لا يستحق الا عند حلول الأجل .

(٢) المعاوضة - هي المصالحة عن عروض أو دين مدفع غيره وهي ثلاثة أنواع :

أحدها : أن يعترف له بأحد النقدين فيصالحه بالآخر كان يعترف له بمائة درهم فيصالحه على عشرة دنانير - فهذا يجري فيه ما يجري في الصرف من الشروط .

وثانيهما : أن يعترف بعروض فيصالحه على أثمانها أو بأثمان فيصالحه على عروض فهو يبيع يثبت فيه أحكام البيع .

ثالثهما : أن يصالحه على سكنى دار أو أن يعمل له عملا معروفا : يكون ذلك إجارة / أنظر المغنى لابن قدامة :

٥٣٤/٤

(٣) يعني بالأبراء هنا إبراءه عن كل الدين ، أما إذا كان مصالحة عن الدين على بعضه فتصح البراءة مطلقة من غير شرط . أما إذا كان مؤجلا وصالحه على بعضه حالا لم يجز عند الجمهور .

وعند ابن عباس والنخعي وابن سيرين : أنه لا بأس به .

أنظر المرجع السابق : ٥٤٢/٤ . وبالأمكان الاطلاع على

تفصيل ذلك بأوسع في باب الصلح من كتب الفقه كالتحفة :

٤١٧/٣ ومغني المحتاج : ١١٧/٢

وانما تجب الزكاة في المال - فدل / أنّ المال جعل موجودا (ب/١٥٦)

حكما .

فكذلك الأفعال يجبان تجعل موجودة في الذمة حكما -
أيضا - لافرق بينهما ، ولهذا بالاجماع يجب العشر والخراج على
الصبيان والمجانين .

وكذلك الجنون القليل لا يمنع وجوب الصوم والصلاة - ولا يتصور
الاداء حالة الجنون - دل أن الوجوب عبارة عما قلنا (١)
وكذا بالاجماع يجب الصوم والصلاة على المفسى عليه والمريض
العاجز عنهما ؛ لما قلنا .

وهذا مستقصى في الخلافات .

ولكن مشايخنا (٢) رحمهم الله - قالوا : إنّ أهلية الوجوب -
في الحقيقة - هي أهلية الآداء .

فكل من ثبت له أهلية الآداء - تثبت أهلية الوجوب

/ والا فلا ، وهذا ؛ لأنّ الوجوب ليس الا وجوب الفعل فانه (ج/١٩٩)
لا يعقل وجوب الصوم والصلاة بايجاب الله تعالى سوى وجوب
الفعل .

فمن لم يكن من أهل الفعل الواجب - وهو القادر على فهم

الخطاب وعلى تحصيل الفعل - لم يكن من أهل الوجوب ضرورة .

(١) هو شغل الذمة بالواجب .

(٢) أنظر أصول البزدوي على كشف الاسرار : ٢٣٧/٤ .

الا أن المعبر عندنا هو القدرة من حيث الأسباب - وهو سلامة العقل والبدن عن الآفات والموانع - لا حقيقة القدرة ، فانها مع الفعل - والتكليف سابق على الفعل - على ما عرفت في باب الأوامر .^(١)

وهكذا نقول في وجوب الأموال : فأنه عبارة عن وجوب تسليم المال ،

والدين المؤجل - في الحقيقة - عبارة عن وجوب تسليم الفعل في ثاني الحال لا في الحال .

وفي حق الصبيان والمجانين : ما يجري فيه النيابة يجب على المولى تحصيل الفعل في مالهم ، لا أن يجب في ذمتهم ويجعل المال موجودا تقديرا . فأنه لاجابة اليه ،

وتغيير الحقيقة - من غير حاجة - خارج عن العقل والشرع .

وبعض مشايخنا فرقوا بين المالي والبدني :

فقالوا : يجعل المال موجودا في الذمة تقديرا - وهو جعل

المعدوم موجودا ، لحاجة ثبوت الأحكام .

فاما في الأفعال - فلا^(٣) يمكن ، لأن فيه جعل العرض باقيا -

وهو الفعل - وانه محال .^(٤)

(١) في مسألة رقم (٢٢) ص ٤٤ ، وأنظر الهامش رقم (٥) .

(٢) معطوف على يجب أي لا أن يجب مع جعل المال موجودا .

(٣) في النسخ (لا) .

(٤) لأن العرض لا يبقى زمانين .

ونسبه المحال الى الشرع لا تجوز .
 فلا تجعل الاستحالة .^(١) وحتى هذا معدوم في المال .
 وأما الأحكام التي ذكرها - فغير لازمة ؛
 لانا لا نقول بوجوب شيء على الاطفال والمجانين .
 وإنما يجب على الولي ما يجري فيه النيابة وفيه مصالحهم الدنياوية ،
 ومالا يجري فيه النيابة : لا تجب أصلا .
 وقد ذكرنا كيفية صحة اسلام الصبي العاقل في باب الآوامر .^(٢)
 وأما المسمى عليه والمجنون جنونا قليلا - فالصحيح أنه لا فرق
 بين الجنون القليل والكثير في حق منع الوجوب ، ما ذكرنا .^(٣)
 الا أن في القليل يجب القضاء لانعدام الحرج . وفي الكثير
 حرج .

وقلنا بوجوب القضاء من غير وجوب الأداء على ما عرف في مسألة
 المجنون على الاستقصاء فلا نعيده .^(٤)

-
- (١) لانها تؤدي الى نسبة التكليف بالمحال اليه تعالى .
 (٢) لم يذكر ذلك في باب الآوامر في هذا الكتاب ولعل ذلك كرهنا
 في الكتاب الذي إختصر فيه هذا المختصر ولم يذكره هنا
 واغفل حذف هذه الاشارة . والله أعلم
 (٣) هو قوله : يجب على الولي ما تجري فيه النيابة . . الخ .
 (٤) لم يذكر مسألة المجنون قط ولعله كان قد ذكرها في الأوسط
 وحذفها في هذا المختصر ثم اغفل هنا حذف الاشارة اليها .

وأما بيان كيفية تعلق الأحكام بالأسباب:

فنقول: إن أصحاب الظواهر^(١) قالوا: لا يجب شيء بالأسباب
وانما يجب بظواهر النصوص.

وأما القايسون - فما اختلفوا فيما بينهم:

قال بعضهم^(٣): ليس للأحكام أسباب أصلاً، إلا أن الحكم في
المنصوص عليه يجب بظاهر النص، وفي غير المنصوص يتعلق بالوصف
الذي جعل علة ويكون أمانة لثبوت الحكم في الفروع بإيجاب الله
تعالى لا أن الوجوب مضاف إليه حقيقة.

وقال الشافعي^(٤) - وهو قول الأشعرية - إن وجوب العبادات

بالخطاب.

فأما وجوب العقوبات والحقوق المالية، فبالأسباب^(٥).

قال عامة مشايخنا: إن العامة الأحكام أسباباً من العبادات

والعقوبات وحقوق العباد وغيرها.

(١) أنظر الأحكام لابن حزم: ١١٣٠/٨.

(٢) في النسخ (اختلفوا).

(٣، ٤) راجع الخلاف في هل النصوص معلولة أم لا ٢٠٠.

في فصل بيان شرائط القياس والعلة ص ٩٤٣ و ص ٩٦٠.

(٥) في النسخ (بالأسباب).

واليه أشار الشيخ أبو منصور الماثريدي - رحمة الله عليه -

في أصول الفقه الموسوم بـ (مأخذ الشرائع) .

وأما الفريق الأول - فقالوا: ^(١) إِنَّ الْمُوجِبَ لِلْأَحْكَامِ وَالشَّارِعَ

لَهَا : هُوَ اللَّهُ تَعَالَى ، كَمَا أَنَّ مُوجِدَ الْأَشْيَاءِ الْمَحْسُوسَةِ وَخَالِقَهَا

هُوَ اللَّهُ تَعَالَى .

وصفة الأيجاب - صفة خاصة لله تعالى لا يجوز إتصاف الغير بها -

كصفة التخليق .

الا أنه جعل بعض أوصاف النص علامة وأمانة على الحكم فـ

الفروع .

فيقال : أسباب موجبة مجازاً ؛ لظهور أحكام الله تعالى عندها ،

ولأن الأسباب في أفعال العباد بمعنى الآلات والجوارح السلطية

باعتبار أن قدرة العباد ناقصة لا يظهر أثرها عادة في المَحَالِّ ^(٢)

الا بالأسباب والآلات فيكون عملها ^(٣) في تميم القدرة الناقصة .

والله تعالى موصوف بالقدرة التامة ، فلا يجوز أن يتعلق

وجوب أحكامه ووجود مفعولاته بالأسباب حقيقة ؛

ولأن ما ادعيت من الأسباب كانت موجودة قبل ورود الشرع

ولا أحكام معها .

وقد توجد ^(٤) بعد الشرع أيضا بلا أحكام / - كما في المجانين (ج / ٢٠٠)

والصبيان وغيرهم .

(١) في النسخ (قالوا) .

(٢) بفتح الميم وتشديد اللام - جمع محل .

(٣) أي الأسباب .

(٤) في النسخ (يوجد) - أي الأسباب .

ولو كانت عللاً للأحكام : لكان لا يتصور انفكاكها عن الأحكام
 كما في العلل العقلية ، فانه قط لا يتصور وجود التحريك
 بلا تحرك ، ووجود الكسر بلا انكسار .
 ولما تصور الانفكاك ههنا - دل أنها ليست بعلة وأسباب
 حقيقة .

وجه قول العامة :

أنَّ المعنَى بقولنا : أسباب الأحكام وعللها - أنها أعلام
 وأمارات على أحكام الله تعالى ، لا أنها موجبات ،
 وهذا لأن الموجب للأحكام هو الله تعالى والشارع لها -

كما أنَّ الموجب للأفعال والأعيان : هو الله تعالى / وخالقها (ب/ ١٥٧)
 ولا تعلق للوجوب والوجود بالأسباب في حق الله تعالى ،
 ليظن أنها تصير تنمة القدرة .

وانما الأسباب^(٢) لمعرفة العباد لوجوب الأحكام بإيجاب
 الله تعالى الا أن إيجابه غيب عنا .

فتارة يعرف - بالاستدلال العقلي بالنظر في الآيات
 والأسباب - إيجابه^(٣) الأحكام العقلية ، ويكون العقل آلة المعرفة
 فيعرف وجوب الأيمان وحرمة الكفر بإيجاب الله تعالى وتحريره
 بالاستدلال العقلي .

(١) أى حتى لا يظن أن الأسباب متممة لقدرة الله تعالى - كما هو

الحال في قدرة المخلوقين .

(٢) أى فائدة وجودها .

(٣) نائب فاعل يعرف والضمير يعود الى الخالق جل وعلا .

لا أَنَّ الأسباب ، أو العقل : موجبٌ علينا معرفة الله تعالى ، محرمٌ علينا
الجهل به - وهو الكفر - بل الموجب للإيمان والمحرم
للكفر هو الله تعالى .

وأما في الأحكام الشرعية - فيعرف إيجابُ الله تعالى
بالأوامر والنواهي وأخباره عن الحل ، والحرمة ، والجواز ، والفساد
ونحو ذلك .

وتكون صيغُ الأمر والنهي والخير : دلالاتٌ على إيجاب
الله تعالى .

وفيما لا نص من الله تعالى من الأحكام يعرف أحكامه بالنظر
في النصوص بالأسباب الدالة على الوجوب ، والحرمة ، والجواز ،
والندب .

وهي ما جعلها الله تعالى علاماتٍ وأماراتٍ لمعرفة الأحكام
في الفروع على ما ذكرنا في تفسير العلة والسبب .

وإذا كان تفسير الأسباب والعلل ما ذكرنا ، وأثرها وعملها
هذا القدر الذي ذكرنا - بطل وَهَمُّ القوم كُلِّهِمْ ، فتبين أنهم
بنوا هذا الكلام على خيال باطل وظن فاسد ، وبعض الظن إثم .
وخرج الجواب عن قوله : إن هذه العلة موجودة قبل الشرع
ولا حكم لها .

فنقول : بل هي موجودة صورة لكنها ليست بدلالات ، وإنما
تصير دلالاتٍ حال وجود المدلول :

وهي لما كانت دلالات على الأحكام الشرعية في غير المنصوص
عليه لا بد من ورود الشرع وتوجه الأحكام على العباد ، حتى تجعل
علامات للمعرفة في حقهم فيما لا نص لهم على المعرفة :

وكذلك في حق من لا وجوب عليهم من الصبيان والمجانين وغيرهم
لم يكن أسبابا ، لما قلنا .^(١)

وجه قول من فرق بين^(٢) العبادات وغيرها :

وهو أنّ حكم العبادات : وجوب الأفعال . ووجوب الأداة بالخطاب
بالإجماع . وأنه^(٣) دليل متيقن على الوجوب .

فأما الأسباب : فلو^(٤) جعلت دلائل على الوجوب - يكون
بطريق الاجتهاد والرأي ، وفيه^(٥) احتمال الخطأ ، فيكون القول
بالأسباب في العبادات سافها ؛ لما فيه من ترك إضافة الحكم التي
الدليل المتيقن والإضافة التي المحتل من غير حاجة .

بخلاف سائر الأحكام من الديون والضمانات ؛ لأن شمة ، وإن كان
الأصل بهو وجوب الأفعال - وهو تسليم المال إلى صاحب الحق - لكن
جعل المال موجودا في الذمة حكما ثم يؤمر بالأداء من الأعيان
لتفريغ الذمة عن المال الحكمي فلهذا افترقا .
الآن لعامة العلماء عنه جوابين .^(٦)

(١) هو أنها لا تكون مدلولات إلا بعد وجود المدلول وفي

حق المجنون والصبي لا وجود للمدلول .

(٢) (بين) ساقطة من : ب .

(٣) أي الإجماع .

(٤) في النسخ (لو) .

(٥) أي الاجتهاد .

(٦) في النسخ (جوابان) .

جواب مشايخ العراق عنه سهل :-

وهو أنا لا نقول بالوجوب بالأسباب والعلل في المنصوص

عليه ، بل نقول بالخطاب .

ولا نقول : إن الوجوب عين وجوب الآداء .

(ووجوب الآداء ^(١)) بإيجاب الله تعالى ، لكن يعرف

بصفة الأمر والنهي ،

وكذا سائر الأحكام : من الحل ، والحرمة ، والضمنان ،

ووجوب العقوبات - إنما يعرف ثبوتها بالنصوص والاجماع .

وانما نقول : بالوجوب بالأسباب في غير موضع النص إذا كان

النص معقول المعنى والحكمة فتعدى إلى غيره بالاستدلال .

ولا خلاف / بين القائسين : أن العمل بالاجتهاد جائز (ج / ٢٠١)

في غير موضع النص ؛ حتى أن الحكم إذا كان غير معقول المعنى

يقتصر على مورد النص .

واما جواب مشايخنا : أن الحكم في موضع النص يتعلق

بالسبب والمعنى - ففيه رقة - فقد ذكرناه من قبل ^(٢) . والله أعلم .

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٢) في بحث : حكم الأصل المنصوص عليه هل هو ثابت بالعلة

أم بالنص في ص ٨٤٧ .

(أسباب المشروعات)

وأما بيان أعيان الأسباب :

ذكر القاضي الامام أبو زيد - رحمه الله - أن سبب وجوب أصل الدين - وهو معرفة الله تعالى كما هو - هو ^(١) الآيات ^(٢) الدالة على حدث العالم ^(٣)

ولكن فيه نظري

لأن العالم دليل وجود الصانع وتوحيده ، فان العاقل متى يستدل بعقله بالنظر في العالم المحدث - عرف المحسوس وعرف توحيده وصفاته .

والكلام في وجوب المعرفة لافي وجوده .

ووجود المعرفة: لا يكون دليل وجوب المعرفة ؛

فان من كان عنده دليل معرفة الشيء لا يجب عليه معرفته .

لكن الصحيح : أن يقال : إن سبب وجود المعرفة والتصديق له

والأقرار به هو ترادف نعم الله عليه : من ^(٤) نعمة الحياة وسلامة

العقل والبدن ونحو ذلك .

(١) خبر أن .

(٢) أي العلامات الموجودة في الكون .

(٣) أنظر تقويم الأدلة : ص ٩٤٠ .

(٤) في ب (فمن) .

فان النعم تقتضي وجوب شكر المنعم ، والوجوبُ بايجاب الله

تعالى .

لكن بالعقل يعرف أن كفران النعم : حرامٌ ، وشكر المنعم

واجب .

فكانت النعم معرفة له وجوب شكر المنعم (بايجاب الله

(١) تعالى) .

لكن بواسطة آلة المعرفة - وهو العقل .

فهذا معنى قول بعض الناس : إن العقل موجب - أى دليل

ومعرف لوجوب الأيمان بالنظر في سببه بالعقل - وهو النعم .

والله أعلم .

وقال (٢) أيضا - إن سبب وجوب الصلاة - هو الوقت ،

وسبب وجوب الصوم - هو شهود رمضان ، وسبب وجوب الحج -

هو البيت .

ولكن لا يعقل كون أنفس الأوقات أسبابا .

وفي الحقيقة تتابع نعم الله تعالى عليهم في كل / وقت من (ب/١٥٨)

هذه الأوقات الخمسة : سبب وجوب الصلاة فيه ، شكرا لما أنعم

الله تعالى عليهم .

(١) ما بين القوسين ساقط من أوب .

(٢) أى أبو زيد .

والوقت ظرفٌ لِلنِّعَمِ وَمَقْدَرٌ لَهَا أَيضاً فيضاف الوجوب الى
الوقت ظاهراً .

وكذا - في حق الصوم : السبب هو النعم - وهو اقتضاء
شهوة البطن والفرج والاستمتاع بذلك سنة كاملة ، وجَعِلَ
الشكر؛ هو الامتناع عن ذلك شهراً لوجه الله تعالى فيكون الشهر
شرطاً للوجوب وشرطاً للأداء فيضاف اليه مجازاً .

وكذا سبب وجوب الحج - هو النعم ، فان العبد عليه
خدمة مولاه حال حضرته .

وفي حال غيبته لزوم حضرة بابه لكونه عبداً مُسْتَعْرِقاً في
نعمه : والله تعالى ليس بمشاهد ولا له مكان ، لكن لما أضاف
البيت الى نفسه كرامة له واطهوراً لشرفه الذي وضعه الله
له - يجب على عبده زيادته ولزومه لهذا .

لكن بفضلهم وكرمه أجتزئ منهم في العمر مرة وأقام ذلك
فكان لزومهم ذلك المكان أبداً .

وكذا المال سبب لوجوب الزكاة ، شكراً للنعم بالمال
والاستمتاع بصرف النعم في كل سنة ، لكن قَدْرُ الحاجة
التي يقوم به البدن تابع للبدن فكان شكره ما هو شكر نعمة البدن ،
فأما الفضل على الحاجة اللازمة الذي يقع به التمتع ويكـون
سبب الحياة والعز في الدنيا - فيكون ^(١) سبب الوجوب .
وأما أسباب العقوبات ، والضمانات - فهي ^(٢) الجنايات ، والاتلاف زجراً
وجيراً .

(١) في النسخ (يكون) .

(٢) في النسخ (هي) .

وأسباب الكفارات - عند بعض مشايخنا - هي الأشياء
 التي يضاف اليها - من اليمين والظهار وقتل الخطأ ونحوها .
 وعند أهل التحقيق : أسبابها ما هو سبب وجوب التوبة
 فانها شرعت توبة وتكفيرا ، لكن الجنايات شرط تحقق التكفير -
 كالمعصية شرط وجوب التوبة لاسببها على ما عرف في الخلافات .
 وسبب شرع المعاملات - هو الاختصاص الذي يقع به دفع
 يد الأغيار تحقيقا للبقاء الموعود الي آخر الدهر وقطعا للمنازعة .
 والله أعلم .

- فصل -
في

بيان توابع القياس

وهو بيان أحوال المجتهدين .

فنقول : إن أحوال المجتهدين - تنقسم ^(١) قسمين :

قسم يرجع إلى المجتهد نفسه ، وقسم يرجع إليه / مع غيره . (ج / ١٠٢)

(أحوال المجتهد نفسه)

وأما القسم الأول :

فيتضمن ^(٢) معرفة حدِّ الأجتهد في الشرعيات الذي كلفه وجوده يخرج عن حدِّ العوام ويدخل في حدِّ العلماء ويلزمه العمل باجتهداه ويحرم عليه تقليد غيره .
ويتضمن بيان حاله في أنه مصيب على كل حال ، أم يجوز أن يصيب مرة ويخطئ أخرى ،

وكيف يكون مصيباً في نفس الأجتهد ، وفيما أدى إليه اجتهاده ، أو في نفس الأجتهد - دون ما أدى إليه اجتهاده ؟ !!
وإذا أخطأ في اجتهاده هل يثاب عليه أو يعذر لا غير
دون الاتابة أولاً يعذر في الخطأ ونحو ذلك .

(١) في النسخ [يتقسم]

(٢) في النسخ (يتضمن) .

(حدّ الاجتهاد في الشرعيات)

أما الأول - فنقول : حدّ الاجتهاد والذي ذكرنا في الشرعيات : أن يكون عالماً بالنصوص : من الكتاب والسنة - فيما يتعلق بها^(١) الأحكام الشرعية ، لا أن يشترط أن يكون عالماً بجميع ما في الكتاب والسنة وهذا القدر من باب العزيمة أيضا . فأما الرخصة في ذلك - فان^(٢) تكون هذه النصوص التي تعلق بها الأحكام : من الكتاب والسنة عنده بحال يمكنه طلب الحادثة الواقعة منها ؛ لوجود التجربة والممارسة له في ذلك . ويشترط - أيضا - أن يكون عالماً بوجوه العمل بالكتاب ، والسنة ، والأجماع ، والقياس . على ما تضمنه كتاب أصول الفقه على الوجه الذي ذكرنا .

هذا هو الشرط في السلف لصيرورة الرجل مجتهدا ، ولا يشترطون معرفة الفروع التي استخرجها المجتهدون بأرائهم .

(١) أي بالنصوص .

(٢) في النسخ (أن) .

(٣) أي من النصوص والحجج والمجروح متعلقان بـ (طلب) .

والمراد بذلك أن تكون للمجتهد ملكة يمكنه بها أن يستنبط حكم الحادثة من نصوص الكتاب والسنة لا أن يقتصر على معرفة نصوص الأحكام فقط .

وهو حُرِّبَ رُحْمَانًا لَذَلِكَ ؛

لكن جرت العادة لمعرفة^(١) الفروع المبنية على إجتهااد السلف - كفروع أبي حنيفة والشافعي - رحمة الله عليهما - ونحو ذلك .

وهذا للتسهيل على الناس فان من سمع عامة ذلك وتفقه فيه يصير من أهل الأجتهااد^(٢) - كذا قال بعض مشايخنا .
وانا بلغ الرجل هذا الحد يصير مجتهدا ، ويجب عليه العمل باجتهااده ، ويحرم عليه تقليد غيره ، على ما مر ذكره .

(هل المجتهد مصيب في إجتهااده أم يجوز عليه الخطأ ؟)

ثم اذا إجتهد المجتهد وبالغ في ذلك هل يكون مصيبا على كل حال أو يجوز الخطأ عليه وان كان مصيبا من حيث الظاهر في حق نفسه ؟ ؟

إختلف أهل الأصول فيه :

قال أهل الحق : بأن المجتهد قد يخطئ وقد يصيب في الشرعيات وهو بناء على أن الواجب عليه إصابة الحق في

(١) لو قال : بُيِّعَ بِمَعْرِفَةٍ لَعَانَ أَصْحَبَهُ .

(٢) لعل ما جرت عليه العادة من معرفة الفروع المبنية على

إجتهااد السلف شرط لكون المجتهد مجتهدا في المذهب

- كأبي يوسف ومحمد ، والمزني والبويطي - لا مجتهدا

عاما كأبي حنيفة والشافعي .

المجتهدات الشرعية . أو يجب عليه نفس الاجتهاد ؟

وإن الحق واحد فيه أم متعدد ؟

فعندنا؛ الحق عند الله تعالى واحد فيه :

وكلفهم إصابة الحق : إن صابوا فيها ونعمت ، وإن لم يصيبوا

أخطؤوا في الاجتهاد وفيما أدى اليه فيكون المجتهد مخطئاً

فيه ابتداءً وانتهاءً :

وهو اختيار الشيخ أبي منصور الماثريدي رحمه الله .

وقال بعض مشايخ سمرقند : - كآبي الحسن ^{٥٥} الرستغفني ^{٥٥}

ومن تابعه : إنه مصيب في اجتهاده ، ولكنه قد يخطئ فيما

يؤدي اليه اجتهاده .

- بأن كان عند الله تعالى خلافه :

وهو مروى عن أبي حنيفة - رحمة الله عليه : فانه روى أنه قال :

(كل مجتهد مصيب . والحق عند الله تعالى واحد)

(ب/١٥٩)

/ وتفسيره ما ذكرنا

قال بعضهم : ^(٢) إن على الحق - الذي هو عند الله

(١) هو من أجل أصحاب أبي منصور الماثريدي ومن كبار مشايخ

سمرقند . اسمه سعيد بن علي ، نسبه الي رستغفن بضم الراء -

وسكون السين وضم التاء وسكون الغين وضم الفاء - قرية من قرى

سمرقند . له كتاب الزوائد والفوائد في أنواع العلوم وكتاب

الخلاف / أنظر الفوائد البهية : ص ٦٥ ولم يذكر تاريخ وفاته .

(٢) هو قول أبي الهذيل وأبي علي ، وأبي هاشم وقد حكى عن أبي

حنيفة وحكاه عن الشافعي بعض أصحابه وبه قال الشيرازي وأبو

اسحاق الاسفرايني . وهو رأي الجمهور /

أنظر : المعتمد ٢ / ٩٤٩ والتبصرة ص ٤٩٨ والمنحول ص ٤٥٣ ،

وروضة الناظر ص ١٩٣ والأحكام لابن حزم ؛ ٥ / ٦٤٦ والأحكام

للأمدي ؛ ٤ / ٢٤٧ .

(معيّن - دليلاً قطعياً)^(١) يجب على المكلّف طلبه باجتهاده ، لكن فيه نوع خفاء فإن أخطأ فيه يكون معذورا ويثاب أيضا لصحة قصده طلب الحق .

وقال بعضهم :^(٢) عليه دليل من حيث الغالب والظاهر ، لا دليل قطعياً .

والاثم - في الخطأ الثابت - بناء على الدليل القطعي ، حتى قال المرسي وغيره^(٣) -^(٤) فمن قال : إن الحق في المجتهادات واحدٌ وعليه دليل قطعياً - إنه يأثم بذلك . ولكن الصحيح عند أهل السنة : أنه لا اثم عليه ويكون معذورا بل يكون لمثواب بقصد إصابة الحق على ما نذكر .

وقال عامة المعتزلة ، وأكثر الأشعرية :^(٥) إن كل مجتهد

(١) في النسخ (معيّننا دليل قطعياً) والصواب ما أثبتته لأن (معيّن)

خبر هو ، والجملة صلة الذي و (دليلاً) اسم إن موخّر و (قطعياً) صفة له .

(٢) هو مذهب ابن فورّك والاسنانر أبي اسحاق الأسفراييني : أنظر الأحكام للآمدى ؛ ٤ / ٢٤٧ .

(٣) هو بشر بن غياث المرسي - بفتح الميم وكسر الراء - أخذ عن أبي يوسف وكان معتزلياً من أهل الورع والزهد . له تصانيف كثيرة اشتغل بالكلام وقال بخلق القرآن توفي عام ٢٢٨ هـ : أنظر الفوائد البهية ص ٥ وأسماء المصنفين والمصنفات الحنفية ورقة ٨ .

(٤) به قال ابن علي وأبو بكر الأصبم وجمع من نفاة القياس كالظاهرية والامامية / أنظر المستصفي ٢ / ٣٦١ والمعتمد : ٢ / ٩٤٩ ، والأحكام للآمدى ٤ / ٢٤٥ .

(٥) توجد هنا في النسخ كلمة (على) ولا موجب لها هنا .

مصيب في الشرعيات ، وليس فيها حق واحد معين عند الله تعالى يكلف المجتهدين طلبه . بل في موضع الاجتهاد حقوق .^(١)

فكل مجتهد أدى اجتهاده الى شئ : يكون صوابا في حقه عند الله تعالى / لافي حق صاحبه ، ويكلف كل مجتهد بالاجتهاد (ح/ ٢٠٣) بغالب الظن ويكون ثبوت الصواب والحقيقة متعلق بوجود ظننه فيه الصواب غالبا في حق نفسه لافي حق صاحبه .

وقال بعض المعتزلة :^(٢) ليس الحقوق على السواء بل يكون الواحد من ذلك أ صوب وأحق ، حتى لو فرضنا أن الله تعالى ينص على الحكم في هذه الحادثة لكان ينص عليه . وهذا هو المطلوب فمن وجده فهو الأحق .

ومن لم يجده فيكون ما أدى اليه اجتهاده - فهو حق أيضا . وقد روي عن الشافعي - رحمه الله - هذا القول واعتد عليه حدائق المعتزلة .

(١) وهذا هو الذي رجحه الغزالي ، به قال إمام الحرمين وهو قول

القاضي أبي حامد المروزي وأبي الحسن الكرخي .

أنظر المستصفى : ٣٦٤ / ٢ ، والمعتمد ٩٤٩ / ٢ ، والبرهان : ١٣١٩ / ٢

(٢) هو أبو هاشم : أنظر التبصرة : ص ٤٩٩ وحكى عن أبي علي :

أنظر المعتمد ٩٥٠ / ٢

(٣) أنظر المعتمد : ٩٥٠ .

أما الكرخي فانه قال : لا يكلف باصابة الأ شبه بل كلف في الاجتهاد فقط .

أنظر التبصرة : ص ٤٩٩

فأما المجتهد في المسائل العقلية، فيخطئ^(١) ويصيب بلا خلاف
بين العقلاء الا ما حكى عن أبي الحسين العنبري^(٢) من المعتزلة:
أنه قال: كل مجتهد مصيب في العقلي والشرعي^(٣).

وهو قول مهجوز رده عليه اخوانه وكل عاقل؛ لأنه يفضي
الى أن الدهري^(٤) مصيب، والثنوي مصيب، وكذا اليهم
والنصاري - ونحو ذلك.

وهذا ^{لما} موطأ لا يخفى فسادَه على العوام فضلا عن العلماء.

وجه قول المصوية - النص، والمعقول، والأحكام.

أما النص - فقولُه^(٥) تعالى:

(وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفِثَتْ فِيهِ غَمَمٌ
الْقَوْمِ وَكَانَ لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكَلَّا آتَيْنَاهَا حُكْمًا وَعِلْمًا)^(٦)

(١) في النسخ (يخطئ)

(٢) هو عبيد الله بن الحسن بن الحصين العنبري، محدث

أخرج له الامام مسلم حدیثا واحدا في ذكر موت أبي سلمة

ابن عبد الأسد، وولي قضاء البصر - بعد إمتناع - سنة

(١٥٧) وبقي الى أن مات سنة (١٦٨) / أنظر:

طبقات الشيرازي ص ٩١، والكامل: ٥٠ / ٧٠.

(٣) أنظر المعتمد ٢ / ٩٨٨ والمنحول ص ٤٥١ والتبصرة ص ٤٩٦

والبرهان: ٢ / ١٣١٦، والمستصفي: ٢١ / ٣٥٩ وبه قال الجاحظ

أيضا - أنظر الأحكام للآمدي: ٤ / ٢٣٩.

(٤) في ب (الدهر) .

(٥) في النسخ (قوله) .

(٦) سورة الأنبياء، آية: ٧٨.

الله تعالى مع أنه أَخْبَرَ أَنَّهُ فَهَمَّ سَلِيمَانَ - صلوات الله عليه ٢

أَخْبَرَ أَنَّ حَكْمَ دَاوُدَ - صلوات الله عليه - كان صوابا بقوله :
(وَكَلَّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا) دَلَّ أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ .

وفى الآية - أيضا - أشار إلى أن ما حكم سليمان - صلوات

الله عليه - فهو أصوب حيث قال : (فَفَهَمْنَا هَا سَلِيمَانَ) .

دل أن الذي هو عند الله تعالى - هو الأصوب .

وهو المطلوب بالاجتهاد .

وما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال لمعان حين

بعثه إلى اليمن : (بِمِ تَقْضِي ؟) قال بكتاب الله تعالى :

قال : فَإِنْ لَمْ تَجِدْ ؟ قال : بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم .

قال : فَإِنْ لَمْ تَجِدْ ؟ قال (١) أُجْتَهَدُ فِي ذَلِكَ رَأْيِي : قال عليه السلام :

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِهِ (٢)

(لولا) (٣) أَنَّ الْمُجْتَهِدَ مُصِيبٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ .

والا لم يكن موفقا ، والنبي - صلى الله عليه وسلم - جعله

موفقا .

وكل من عمل بتوفيق الله تعالى يكون مصيبا لا محالة .

وَأَمَّا الْمَعْقُولُ :

فهو (٤) أَنَّ الْمُجْتَهِدَ مَأْمُورًا بِالْاجْتِهَادِ ، حَتَّى يَحْرَمَ عَلَيْهِ تَقْلِيدُ

غيره .

(١) (قال) ساقطة من ب .

(٢) تقدم تخريجه في ص ٧٠٠ .

(٣) (لولا) ساقطة من ب .

(٤) في النسخ (هو) .

والامر بالاجتهاد لم يكن لعينه فان عينه غير مقصود ، وانما المقصود هو العمل بما أدى اليه اجتهاده فلا يخلو :-

١- اما أن كان مأموراً بالعمل بما هو عند الله تعالى الحق المعين وأمر بطلبه بالاجتهاد .

٢- أو كان مأموراً بما يؤدي اليه ظاهر اجتهاده .

والأول باطل ؛

فانه تكليف ماليس في الوسع فان عند بعض أصحابكم ^(١) عليه دليل من حيث الغالب ، لا دليل قطعي .

وعند بعضهم ^(٢) : عليه دليل قطعي لكن في غاية الخفاء

والدقة لا يقف عليه مجتهد بطريق القطع ، فلا يمكن القول بتكليف

العمل بغير وجوب العمل بما أدى اليه اجتهاده من حيث الغالب .

وإذا كان هذا واجب العمل - يكون صوابا ، لأن الله تعالى

لا يأمر الا بما هو حق وصواب .

وأما الأحكام :

فإن القاضي متى قضى في فصل مجتهد فيه بالاجتهاد فانه

يكون مصيبا في قضاة ظاهرا وباطنا ؛ حتى لا يجوز لقاضي آخر أن

ينقض ذلك .

وكذا من تحرى وصلى الى جهة بالتحرى والاجتهاد ثم تبين

أنه صلى مستدبر الكعبة فانه يحزبه ولا تلزمه الاعادة .

(١) انظر ص ١٢٣٣ . هامش (١) .

(٢) راجع ص ١١٣٣ مع هامش رقم (٢) .

ولولا أنّ المجتهد مصيب في اجتهاده - والا لوجب عليه
الاعادة .

وكذا القاضي يقضي بتقدير نفقة الزوجات والمحارم بالاجتهاد .
وكذا يقضى بالتعزير فيما ليس فيه حدّ مُقَدَّرٌ .
وكذا يقضى بحكومة العدل فيما ليس فيه أرشٌ مُقَدَّرٌ ثم
اذا جاء قاضٍ آخر يجوز أن يقضى بخلاف الأول وكل ذلك جائز .
لولا أنّ كل مجتهد مصيب . والا لما جاز .

وجه قول أهل السنة : / إجماع الصحابة ، والسنة ، والمعقول (ج / ٢٠٤)
أما الأول - فان الصحابة أجمعوا على جواز القياس مع مخالفة
البعض في جواب المسائل والتخطئة حتى شددوا / على عبد الله
ابن عباس - رض الله عنهما - في جواز ربا النقد . (١)
وروى عن أبي بكر - رض الله عنه - أنه قال : (أقول فسي
الكلالة برأي فان كان صوابا فمن الله تعالى وإن كان خطأ فمن
الشيطان) . (٢)

(١) استدل على ذلك بما رواه الشيخان أنه روي عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنه قال (إنما الربا في النسئة) أنظر :
البخاري : ٣ / ٣١ ، ومسلم : ٣ / ١٢١٨ .
وقد رجع عن رأيه هذا حينما بلغه حديث أبي سعيد الخدري
في تحريم النبي صلى الله عليه وسلم ربي الفضل : أنظر حديث
أبي سعيد في البخاري ٣ / ٣١٠ ، ومسلم : ٣ / ١٢١٤ وأنظر
رجوع ابن عباس وكيفية الجمع بينه وبين حديث أبي سعيد فسي
شرح مسلم للنووي : ١١ / ٢٢ ، ونيل الأوطار : ٥ / ٢٩٨ - ٢٩٩
(٢) راجع تخريجه في أول القياس عن ٨٤٦ .

وروى عن أبي موسى الأشعري: أنه كتب كتاباً من عمر -
 رضا الله عنه - وقال فيه : (هَذَا مَا أَرَى اللَّهُ تَعَالَى لِعَمْرٍ ،
 فَقَالَ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أُمِّهِ وَكَتَبَ هَذَا مَا رَأَى عُمَرُ فَإِنَّ يَكُ
 خَطَأً فَمِنْ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) - (١)

ونص عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه - في مسألة المَفُوضَةِ :
 (إِنْ كَانَ صَوَابًا فَمِنْ اللَّهِ ، وَإِنْ كَانَ خَطَأً فَمِنِّي وَمِنَ الشَّيْطَانِ
 وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ بِرِيْءَانِ) - (٢)

فالصحابة الذين جاوزوا القياس - أجمعوا على جواز الخطأ

على القياس .

واجتماع الصحابة حجة قاطعة .

وَأَمَّا السُّنَّةُ :

فان في الحديث : أن النبي - عليه السلام - قال لعمر -
 بن العاص - رضى الله عنه - (أَعْلَمُ عَلَى أَنْكَ أَنْ أَصَبْتَ فَلَكَ عَشْرُ
 حَسَنَاتٍ وَإِنْ أَخْطَأْتَ فَلَكَ حَسَنَةٌ) - (٣)

وروى أنه قال - عليه السلام - : (إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ
 وَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ وَإِنْ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ) - (٤)

(١) لم أعر على هذا الأثر في كتب الحديث ولا في كتب الآثار .

(٢) راجع تخريجه في ص ٧١٨ .

(٣) لم أعر على هذا الحديث في كتب الحديث .

(٤) أنظر البخارى ١٥٧/٨ ، ومسلم ١٣٤٢/٣ .

وَأَمَّا المعقول :

وهو أَنَّ الحق في الشرعيات واحد عند الله تعالى ، والأجتهاد طلب ذلك الحق ، إذ الطلب لا يبد له من مظلـوب ؛ فان وجده : يكون مصيبا وان لم يجد يكون مخطأ ضرورة يعتـبر هذا بالعقلية والحسية لما كان الحق في العقلية واحدا . وهو حدوث العالم وثبوت الصانع وتوحيده ونحو ذلك .

أليس أَنَّ المجتهد فيه يكون مصيبا اذا وجده ويكون مخطأ اذا لم يصبه ؟ !

وَأَمَّا في الحسيات : فإِنَّ الرماة اذا وجهوا الأسهم الى الهدف يقصد هم إصابته فكل من صادف سهمه الهدف يكون مصيبا ، وكل من لم يصادف سهمه الهدف يكون مخطأ ؛ لما قلنا (١) ؛ كذلك هذا .

وهذا وصف لانزاع فيه . وإنما الشأن في هذا أن الحق في الشرعيات واحد متعين عند الله تعالى أو حقوق . ؟ ودلالة ذلك : أَنَّ المعنى الذي به كان الحق واحدا (٢) في العقلية ذلك المعنى موجود في الشرعيات . وذلك المعنى .

وهو أن القول يكون العالم قديما محدثنا ، والصانع موجودا غير موجود ، وهو جائز الرؤية محال الرؤية من بساب

(١) لأن الهدف واحد والمقصود إصابته .

(٢) في ب (واحد) .

التضاد والتناقض ؛ لأنَّ من باب النفي والآثبات ولا يتصور الجمع بين النقيضين ، فكأن القول بقيام الدليل عليهما من الله تعالى نسبة السُّفهِ اليه تعالى والكذب .

تعالى الله عن ذلك .

هذا المعنى موجود في الشرعيات .

فان القول بأنَّ الشيء الواحد حلالٌ وحرام ، صحيح وفاسد في زمان واحد في حقَّ شخص واحد بجهة واحدة ؛ من باب التناقض . فيجب تنزيه الشرع عن ذلك ، فوجب القول يكون الحق واحدا ضرورة .

يحققه : أن ورود النص من الشرع لا يجوز بالنقيضين فكذا لا يجوز بالقياس ،

فان القياس ليس الا العمل بدلالات النصوص ، فكما تجب صيانة نص صاحب الشرع عن التناقض يجب صيانة دلالة النص عن التناقض أيضا .

فان قيل : نقول : بموجب ما قلتم : إنَّ القول بالتناقض لا يجوز في دلائل الشرع ، ولكن الكلام في حدَّ التناقض - وما هو حدَّ التناقض ؛ متحقق^(١) في المقليات لكون^(٢) الحقَّ واحدا - وهو الجمع بين حكيمين^(٣) خلافاً في حق شخص واحد في زمان واحد بجهة واحدة .

(١) في أ (يتحقق) .

(٢) في ب (يكون) .

(٣) في النسخ (الحكيمين) .

فأما في حق شخصين وفي زمانين في حق شخص واحد ،
 أو بجهتين في زمان واحد - فلا^(١) يكون تناقضا ولا تضادا .
 فان أم الرجل حرامٌ عليه نكاحها حلال للأجنبي - والمُشْرَكَةُ
 حلال في حق المشرك حرام في حق المسلم - والحائضُ لا يجوز
 لها أداء الصوم والصلاة ويجوز / للمستحاضة مع وجود سـيـلان (ج / ٢٠٥)
 الدم منها ، ونحو ذلك .

ولهذا يجوز إرسال رسولين الى فريقين مختلفين حكم شريعة
 أحدهما خلاف شريعة الآخر ، وكل واحد حق وصواب ، فاذا كان
 جائزا في النصوص - يكون^(٢) جائزا في القياس .
 وهو أن يكون الشيء حلالا في حق مجتهد وحراما في حق
 مجتهد آخر ويكون ذلك حكما في حقه - دون صاحبه .
 قلنا : الحل متى كان ثابتا في زمان واحد في شيء واحد
 في حق شخص واحد بجهة واحدة لمصلحة معلومة - وتلك المصلحة
 قائمة في حق الشخص الآخر ، - ولا حل - يكون تناقضا .
 فاما عند اختلاف المصلحة - فلا .-

وعند التنصيص بالنقيضين في حق شخصين يعرف بدلالة
 الحال اختلاف المصلحة ؛ لأن الله تعالى هو العالم بمصالح
 العباد ، فتكون المصلحة في حق هذا^(٣) : الحرمة ، وان كان معنى
 المصلحة العامة في الحل ثابتا في الجملة ولكن الكلام في غير
 المنصوص عليه .

(١) في النسخ (لا) .

(٢) في النسخ (فيكون) .

(٣) في ب : (هذه) .

والقياس يفضي إلى الحلِّ لمصلحة فلا يجوز القول بالحرمة
في حق شخص آخر مثله في الحال ، ولا علمه بمصلحة باطنية -
فهو الفرق بين الأمرين ، (١)

ولهذا إن الميعة تحرم في حق غير المضطر / ولا تحرم في (ب / ١٦١)
حق المضطر لا اختلاف الحال .

والكلام عند اتحاد المصلحة ظاهرا - فلا يجوز القول
بثبوت الحرمة مع قيام المصلحة في حق الحلِّ .

والخلاف - في مثل هذا - وقع .

وأما تعلقهم بالنصوص - فلا يستقيم : (٢)

أما قصة داود وسليمان - صلوات الله عليهما :

فنقول : حكمهما إن كانا صوابين فأنما كان لأن ذلك من باب
الحسن والأحسن ، والفاضل والأفضل ، فان ضمان حقوق العباد
مبنى على المماثلة ، وقد حكم كل منهما بما هو مثل حق المتلف عليه
باجتهاده .

الا أن ما فعله سليمان - صلوات الله عليه - أحسن ،

ولهذا قال : (فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكَلَّمْنَا حَكِيمًا وَعَلِيمًا)

ولا كلام في هذا : إنما الكلام في حكيمين نقيضين .

(١) أي بين المنصوص بالنقيضين بين شخصين وبين القياس .

(٢) في النسخ (لا يستقيم) .

وعلى هذا تخرَّج تقدير النفقات والتعريز وغير ذلك .
 فان ذلك من باب الحسن والآحسن ويختلف باختلاف الزمان
 والحال .

فأما حديث معاذ - رضي الله عنه ^(١) فلا حجة فيه ،
 فان النبي - صلى الله عليه وسلم - إنما حمِدَ الله تعالى
 بتوفيقه معاذًا باختيار الاجتهاد عند عدم الكتاب والسنة -
 وهو حكم الشرع ، وبه نقول :

ولكن العمل بالدليل القطعي ليس بواجب على كل حال
 بل العمل بالدليل الراجح واجب العمل ظاهرا .

قولهم : انه مأمور بالاجتهاد مأمور بما أدى اليه اجتهاده ؛
 فنقول : إنما يلزمه الاجتهاد من حيث إنه طريق يتوصل به
 الى الحق لا يعينه وكذا يلزمه العمل بما أدى اليه اجتهاده من حيث
 إن الغالب أنه ظفر بالحق وبلغ الدليل الذي هو دليل على الحقيقة
 - ولا كلام فيه .

إنما الكلام - فيما اذا ظهر أن ما أدى اليه اجتهاده خلاف
 ما هو عند الله تعالى والحق واحد - وهو ما عند الله تعالى -
 يكون مخطئا ضرورة ولا يكون مصيبا .

قولهم : إنه لا يكلف العمل بما عند الله تعالى : فهذا هو
 عين النزاع .

قولهم : إنه تكليف ماليس في سَعِ المَكْلَفِ - ممنوع. (١)

قولهم : إنه لا عِظْمَ له بما هو عند الله تعالى :

فنقول : ولكن العلم بالمكلف به ليس بشرط لصحة التكليف

وانما الشرط هو طريق الوقوف عليه ،

فان التكليف مبني على العلم والمقدرة من حيث الأسباب

وطرق الآمكان - دون الحقيقة . فلم قلت : بأنه لا طريق له على

الوقوف بما عند الله تعالى ،

~~فنقول : ولكن العلم بالمكلف به ليس بشرط لصحة التكليف~~

~~وانما الشرط هو طريق الوقوف عليه .~~

~~فان التكليف مبني على العلم والمقدرة من حيث الأسباب~~

~~وطرق الآمكان - دون الحقيقة . فلم قلت : بأنه لا طريق له على~~

~~الوقوف بما عند الله تعالى ؟~~

وبيانه : أن الله تعالى وضع دلائل ومعاني في النصوص

تدل (٢) على ما هو الحكم عند الله تعالى حقيقه في غير المنصوص -

على ما مر في باب القياس - يعرف بالاستدلال والنظر له لدقته

وخفائه في نفسه وهذا لا يمنع من التكليف .

(١) في النسخ (ممنوع) .

وجه المنع ^{فيهم} من جواب الآيراد التالي وكذا يتضح جواب

الآيراد قبله .

(٢) في أوب (يدل) بالياء .

ألا ترى : أن في الأمور العقلية تكليفاً^(١) بما هو الحق عند الله تعالى بالاستدلال والنظر ، ولا يقال إنه تكليف مالييس في الوسع ، لما أنه / وضع لذلك أسباباً يتوصل بها^(٢) الى ما هو (ج/ ٢٠٦) الحق (عند الله تعالى)^(٣) فكذلك ههنا^(٤) ، الا أن ثمة^(٥) يؤخذ باختصار وههنا لا يؤخذ ، لأن الخفاء في الشرعيات أشد ، وفي العقليات دون ذلك فيكون الخطأ ثمة^٣ عذرا ولم يجعل في العقلي عذرا .

قولهم : إن عندكم يثاب المجتهد ، والثواب لا ينال بمقابلة الخطأ قبلي . . . وإنما ينال يقصد إصابة الحق ، فهو وان وقع الخطأ وصار إجهاده خطأ ، ولكن لم يتبين أنه لم يكن عزمه وقصده صحيحا - وقصد العبادة سبب الثواب وان لم يتصل به العلم العذر .

قال - عليه السلام - (إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَلِكُلِّ إِمْرٍءٍ مَا نَوَى)^(٦)

وما القاضي : اذا قضى في المجتهدات لا ينقض قضاؤه ، وكذا اذا قضى في فصل مختلف فيه - وعنده أنه هو الصواب - لا ينقض قضاؤه .

(١) في النسخ (تكليف) والنصب^ص الصحيح لأنه اسم أن مؤخرًا .

(٢) في النسخ (به) .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب ج .

(٤) أي في الشرعيات .

(٥) أي في العقليات .

(٦) أخرجه البخاري : ٥٢/١ ، ومسلم : ١٥١٥/٣ .

فنقول : لا باعتبار أنه مصيب بيقين ، لأنه لا فرق بين اجتهاد القاضي وغيره الا أنه لا ينقض قضاؤه ؛ لأنه يؤدي الى الفساد - وهو المنازعة .

والقضاء شرع لقطع المنازعة حتى أنه اذا ظهر عند القاضي في المسألة بعينها اجتهاد آخر - نقض ذلك في حق غيره ولا ينقض ماضى ، لما قلنا (١) .

وأما مسألة القبلة - فنقول ثم لا نقول : إن الواجب عليه في حال التحرى اصابة الكعبة ؛ حتى اذا صلى مسند يرا - طهره . خطؤه بيقين ، ولكن الشرع جعل القبلة في حالة الاشتباه - هو التوجه الى أي جانب شاء . . . بقوله تعالى : (فَايْمًا تَوَلَّوْا رِبَّكُمْ وَجِهَ اللّٰهِ) (٢) الا أن شرط التحرى ثبت بالحدِيث واجماع الصحابة فصار جهة التحرى قبلة شرعا يجب عليه التوجه اليها عند الضرورة قائما مقام التوجه الى الكعبة في حالة الاختيار - بمنزلة التيمم جعل طهورا شرعا بطريق الضرورة حالة العجز عن استعمال الماء ثم من كان في السفر وعجز استعمال بعد الطلب ميلا فتيمم وصلّى ثم ظهر أن الماء كان يقرب منه - فانه لا تبطل الصلاة المؤداة بالتيمم فكذلك ههنا والله أعلم .

وهذه المسألة مشكلة سبيلها الأشباع في البيان ، لكن لا يحتمل المختصر الا هذا القدر وستشيع الكلام فيها في الشرح إن شاء الله تعالى .

(١) انه يؤدي الى الفساد .

(٢) سورة البقرة ، آية : ١١٥ .

(احوال المجتهد مع غيره)

وأما القسم الذي يرجع الى حالة المجتهد مع غيره / - وهو (ب/ ١٦٢)

دعاء غيره الى ما يتضح له من الحق غالباً .

الا أن المدعو اليه - فريقان :

أحد هما - من يكون مثل حاله في الاجتهاد .

والثاني - من لم يكن من أهل الاجتهاد - كالعوام وطلبة العلم .

وعليه دعوة الفريقين الى ما عنده من الحق ؛ لأن في زعمه أنه على الحق ظاهراً وغيره على الخطأ ؛ لئلا أن الحق واحد فيجب عليه منع الغير عما هو منكروه ، والأمر بالمعروف الذي هو معروف عنده .

قال الله تعالى : (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ) (١)

الا أن دعوته لمن لم يكن من (أهل) (٢) الاجتهاد باظهار محاسن

ما عنده وقبائح ما في المذهب الآخر ، وإقامة الدلائل الظاهرة .

ولم يجز له أن يشتغل باظهار اشكالات الخصم ، لأنه ربما ينجع

(ذلك) (٣) في قلوبهم ، فلا يفيد الدعوة .

وأما دعوته لمن كان من أهل الاجتهاد - فبالمناظرة .

(١) سورة آل عمران ، آية : ١١٠ .

(٢) ساقطة من أوب .

(٣) ساقطة من بوج .

قال الله تعالى : (وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ)^(١)

ثم لا يخلوا : إما أن كان مجيباً^(٢) ، أو سائلاً :

فإن كان مجيباً ينبغى أن يختار ما هو أقوى الدلائل عنده

فإن كان من النصوص : يظهر وجه التعلق به بأوضح الوجوه .

وإن كان من العِلل فيأتي بالعلّة الصالحة المؤثرة ويبيِّن

وجه تأثير العلة في الأصل ، ويبيِّن أنها موجودة في الفرع .

ثم يشتغل السائل بالاعتراض .

ويجب على المجيب أن يحترز عما يعد انتقالاً ،

فإن الانتقال من باب الإنقطاع في حقه .

فأما في حق السائل فلا بأس : بأن ينتقل من دليل إلى دليل ،

لأنه معارض للكلام المجيب وما دام في المعارضة بدليل يصلح معارضاً

- لا يكون منقطعاً .

فأما المجيب فخلافه^(٣) .

(أنواع الانتقال)

/ ثم ما يكون انتقالاً من حيث الظاهر - فهو أربعة أنواع : (ج / ٢٠٧)

فنوع منها مذموم ، والباقي غير مذموم .

(١) سورة النحل . آية : ١٢٥

(٢) سبق ان بينا أن المجيب هو المستدل على الحكم لأنه يسأل عن

طريقة استدلاله فيجيب .

وإن السائل هو المعترض على دليل المستدل ، لأنه يسأله عن

صحة استدلاله .

(٤) في المنهج (لا)

(٤) ٤ ٤ (بخلافه)

(الانتقال غير المذموم)

- أما الذي هو غير مذموم :

فأحدها - (١) أن يحتج بعلة لما يدعيه من الحكم ، فمنع السائل الوصف الذي ذكره بأنه علة ، فاشتغل (٢) بكلام آخر لاثبات ذلك الوصف علة ؛

لأن عرضه (٣) اثبات الحكم بتلك العلة ، فمأذوناً يسمى في اثبات العلة بدليل - يكون مقرراً لتلك العلة لا تاركاً ، بل يكون من ضرورات الأول فيضاف إليه - وأكثر العلل متنوعة .

والثاني - الانتقال من حكم الى حكم آخر :

بيانه : أن المجيب اذا غل لاثبات حكم يدعيه - فالسائل يقول : إنه لا خلاف في هذا الحكم ، إنما الخلاف في حكم آخر فيكون هذا تعليلاً في غير موضعه .

وهو نوعان :

أحدهما - أن يمكن للمجيب أن يثبت الحكم الذي ينسازع فيه السائل بعين تلك العلة التي ذكرها لاثبات الحكم الأول ، وهذا يعد من فقه المجيب وحذاقته .

(١) في النسخ (أحدها) .

(٢) أي المجيب .

(٣) (غرضه) ساقطة من ب .

نظيره - إعْثاق المكاتب عن الكفارة اذا غل المجيب : أن عقد الكتابة عقد يحتمل الفسخ والاقالة ، فلا يمنع من جواز اعتاق العبد الى الكفارة - كما في الاجارة .

فيقول السائل : هذا الحكم مسلم : أن العقد لا يمنع من جواز اعتاق العبد عن الكفارة ، وانما الخلاف في هذا : أنه هل يوجب نقصانا في الرق والمالية في العبد يكون ^(١) مانعا من جواز الكفارة . ؟

فيقول المجيب : لما كان هذا عقدا يحتمل الفسخ والاقالة - وجب ^(٢) أن لا يوجب نقصانا يمنع من جواز الكفارة - كما في الاجارة .

والثاني : أن يثبت الحكم الذي ينازعه السائل لعلة أخرى - كما اذا غل في الوطئ في العتق المبهم : أنه لا يكون بيانا ، لأن الوطئ : إما أن يكون بيانا صريحا أو دلالة ، أو ضرورة وليس ^(٤) ببيان من هذه الوجوه ، فامتنع أن يكون بيانا ضرورة .

فيقول السائل : إن الوطئ في العتق المبهم ليس ببيان عندي ، ولكن الخلاف في هذا : أن من قال لآمته : أحدا كما حرة فوطئ أحداها هل تعتق الأخرى . ؟

فيقول المجيب : إن السؤال وقع عن هذا : أنه هل يكون بيانا

(١) أي النقصان .

(٢) في النسخ (فوجب) .

(٣) هو أن يقول السيد لآمته أحداكن حرة ولم يبين تلك الواحدة .

(٤) أي ليس الوطئ بيانا صريحا ، أو دلالة ، أو ضرورة .

وقد نفيت بما ذكرت من العلة. (١)

فان سألت عن مسألة أخرى - فأعلل لها بعللة أخرى ، فأقول :
لا تعتق ، لأنه ما اعتق. (٢) والعتق من العباد لا يثبت الا بالاعتاق .
والوطء ليس باعتاق حقيقة .

فمن ادعى أنه يتضمن الاعتاق - فقد ادعى خلاف الظاهر
ولكن مع هذا لا ينفك عن نوع غفلة فيجب الاحتراز عنه .

ولكن كلا الوجهين لا يكون انتقالا مذموما .

الثالث - أن يعتل لأشبات حكم الشارع فيه و يبين أثر العلة
في الأصل و يبين أنها موجودة في الفرع .

فالسائل يعارضه بوجوه فاسدة :

على سبيل العناد يريد التلبيس على أهل المجلس لدقته
وحقائقها فترك تلك العلة وأتو بعللة أخرى لقطع الشغب . على
وجه يكون معلوما لأهل المجلس - فانه لا يعد انتقالا أيضا -
كما أخبر الله تعالى في قصة ابراهيم عليه السلام في حاجة
اللعين بقوله : (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ
أَنَا أحيي وأميت) (٣)

وجاء بمحبوسين في السجن للقتل فقتل أحدهما وعفا عن الآخر .

(١) وهي : ان الوطء إما أن يكون بيانا صريحا أو دلالة . الخ .

(٢) ما : نافية .

(٣) سورة البقرة ، آية : ٢٥٨ .

فقال : أحيت أحدهما وأمت الآخر . فلما عرف إبراهيم -
 عليه السلام - أنه يريد التلبيس على قومه بعد ما لزمته الحجّة
 لخفائها ودقتها انتقل الى الدليل الأوضح الذي لا يقبل التلبيس
 - كما أخبر الله تعالى :

(قال إبراهيم : فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت
 بها من المغرب فبهت الذي كفر) (١)

(الانتقال المذموم)

وإما الانتقال المذموم - فهو أن ينتقل الى علة أخرى لإثبات
 الحكم الأول ، لعجزه عن تنفيذ تلك العلة ، لأن المناظرة وضّعت
 لأظهار الحق .

وفي الدلائل كثيرة (٢)

فمتى عجز عن اثبات ما يدعيه حكما بدليل يشتغل بدليل آخر -
 لا يظهر الحق أبدا .

ولأنه ضمن اثبات الحكم بما يدعيه علة - وقد عجز .

الأتري : أن الأحتراز عن النقض بعد إثبات العلة وورود النقض

عليها لا يقبل ويُبعد إنقطاعا ، / فلاشتغال بابتداء ، علة أخرى أولى . (ج / ٢٠٨)

وانما يجوز ذلك اذا ظهرت حجة ولزمت على الخصم ، فيدفع

بوجوه فاسدة ، ويريد التلبيس على أهل المجلس ، فينتقل المجيب

الى الحجّة الظاهرة ، فلا يكون مذموما .

(١) سورة البقرة ، آية : ٢٥٨ .

(٢) في ب : كثيرة .

كما في قصة ابراهيم - عليه السلام :

واما اذا كان سائلا فعليه أن يأتي بوجوه الاعتراضات الصحيحة

- دون الفاسدة - على العلل الصحيحة والفاسدة جميعا .

والاعتراضات ^(١) على العلل الصحيحة والفاسدة نوعان :

صححة وفاسدة

أما الصحيحة - فأنواع سبعة :

١- الممانعة . ٢- المناقضة . ٣- وفساد الوضع .

٤- والقول بموجب العلة ، والمعارضة ، - وهي نوعان :

٦٥٥ - معارضة فيها مناقضة - وهو القلب - وهو نوعان :

٧- والمعارضة الخالصة .

وما عدا هذه السبعة فمن الاعتراضات الفاسدة .

أما الأول - فالممانعة ^(٢) -

وهي أنواع في الأصل والفرع .

١- (منع وصف العلة في الأصل)

أما في الأصل فكقول ^(٣) أصحاب الشافعي - في صوم رمضان بنية

من النهار :

إن هذا صوم رمضان فرض فلا يصح بنية من النهار قياسا على

صوم القضاء .

(١) هي ما يسميها بعض الأصوليين (القوادح) .

(٢) في النسخ (الممانعة) .

وهي قول المعترض للمستدل : أمنع حكم الأصل أو امنع هذه

العلة مثلا .

(٣) في النسخ : (كقول) .

فيقال لهم : لا تسلّم أن هذا الوصف علة في الأصل ، بل
 العلة : كونه صوما غير عين^(١) - وهذا لا يوجد في الفرع .
 وهو في الحقيقة سؤال طلب التأثير ، فلم قلت : إن كونه
 فرضا مؤثرا في المنع من الجواز بنية من النهار ؟ !

٢ - (المنع في الفرع)

وأما في الفرع - فأنواع :

أحدها - منع صلاحية الوصف علة ، فإن المعلل قد يقبل
 بالعدم وبالشبهة ، وقد بينا فساد ذلك^(٢) .
 والثاني - أن يكون الوصف ممنوعا وجوده في الفرع وإن كان في
 الأصل علة :

كقولنا : الزكاة عبادة محضة فلا تجب على الصبي كالصلاة ،

فيقول : الخصم : لا نسلم أن الزكاة عبادة محضة .

والثالث - المنع بزيادة وصف -

كما يقول الخصم - في مسألة زكاة الصبي - بلى : إنها عبادة ،

ولكنها عبادة^(٣) مالية .

فلم قلت : إنها لا تجب على الصبي - كصدقة الفطر والعشر -

بخلاف الصلاة فإنها عبادة بدنية ؟

(١) أي غير معين ، لأن القضاء ليس معينا في وقت من الأوقات .
 (٢) في بحث طرق العلة ص ١١٩ وفي فصل بيان القياس والاستدلال

الفاستدلين ص ٩٨٩ .

(٣) في أ ، ب : ولكنه .

٣ - (المنع بطريق التقسيم)

والثالث - المنع بطريق التقسيم وذلك نحو قولهم في الثيب الصغيرة : إنها ثيب يرجى مشورتها فلا تتكح الا برأيها - كالثيب البالغة .

فنقول : برأى (١) حاضر (٢) برأى مستحدث (٣) ؟ فإن

قال : برأى حاضر - فلم يوجد في الفرع (٤)

وان قال : برأى مستحدث - فلم يوجد في الأصل (٥)

وان قال بأيهما كان - ينقض بالمجنونة فان لها رأيا مستحدثا

بزوال الجنون ولا يتوقف على رأيها .

٤ - (منع الحكم)

ومنها - منع الحكم الذي يدعيه المجيب .

وذلك نحو قولهم في بيع التفاحة بالتفاحتين :

إنه (٦) لا يجوز ، لأنه بيع مطعوم يجنسه متفاضلا ، فوجب أن

يحرم : كما اذا باع قفيز حفظه بقفيز حنطة .

(١) أي رأي المرأة الثيب الصغيرة .

(٢) أي الآن .

(٣) أي في المستقبل .

(٤) لأنه لا رأي معتبرا للصغيرة .

(٥) لأن الثيب يؤخذ رأيها في حالة النكاح - لافي المستقبل .

(٦) في النسخ (فانه) ولا موجب للغاء هنا .

فنقول : إيشَ نَعْنِي بِقَوْلِكَ : وَجِبَ أَنْ يَحْرَمَ

١- حرمة مطلقة (١) .

٢- أم حرمة مؤقتة متناهية بالكل ؟؟

فان عَنَيْتَ الْأَوَّلَ لَمْ يَوْجَدْ فِي الْأَصْلِ (٢) .

وان عَنَيْتَ حَرْمَةً مُؤَقَّتَةً مَتَنَاهِيَةً لَمْ يَوْجَدْ فِي الْفَرْعِ (٣) .

ونحو قولهم - في شراء الأب بنية الكفارة - إنَّ المَعْتَقَ أَبَ

فصار كما لو ملك بالميراث ونواه عن الكفارة .

فنقول : فما حكم العلة ؟ .

فان قالوا : وَجِبَ أَنْ (٤) لَا يَجُوزَ عَنِ الْكُفَّارَةِ . فنقول : المذكور

هو المَعْتَقُ وَالْأَبُ (٥) ، وَذَلِكَ لَا يُوَصَّفُ (٦) بِالْجَوَازِ عَنِ الْكُفَّارَةِ وَعَدَمِهَا .

وان قالوا : وَجِبَ أَنْ لَا يَجُوزَ عَتَقُهُ عَنِ الْكُفَّارَةِ - فعندنا لا يجـوز

عتقه عن الكفارة .

(١) أي غير مقيد ه الى غاية والمؤقتة مقيد الى غاية المساواة فـسى
القدر .

(٢) وهي بيع قفيز حنطة يقفـيزين منها ، لأن الحرمة فيـه
ثابتة الى غاية وهي المساواة في القدر .

(٣) هو بيع تفاحة بتفاحتين ، لأن اثبات الحرمة الى غاية - وهي
المساواة - إنما تتحقق في مال تتصور فيه تلك الغاية وما لا يدخل
فيه المعيار لا يمكن تصور الغاية فيه - وهي المساواة في المقدار .
وبالتالي لا تتحقق الحرمة المؤقتة .

(٤) (أن) ساقطة من ب .

(٥) أي العلة مركبة من كونه أباً وكونه معتقاً - بفتح الثاء .

(٦) لأن أحد أجزاء العلة - وهو الأب - لا يوصف بالجواز وعدمه .

وان قالوا : وجب أن لا يجوز اعتاقه - لم يوجد في الأصل (١)
ولا نقول (٢) به في الفرع .

(النقص)

وأما النقص - (٣) . فنحو قولهم - (٤) في مسح الرأس - إنه ركن في
وضوء وجب أن يسن تكراره - كغسل الوجه .

هذا ينتقض بمسح الخفين فإنه ركن لا يسن تكراره . (٥)

(٦)
(فساد الوضع)

وأما فساد الوضع - (٧) فنحو قولهم - في المسح - هذا ركن في
وضوء وجب أن يسن تثليثه - كغسل الوجه .

(١) ان يجوز اعتاق الأب الموروث .

(٢) أي بعدم الجواز .

(٣) النقص : هو تخلف الحكم عن العلة .

(٤) أي الشافعية .

(٥) فقد وجدت العلة - وهي الركنية - ولم يوجد الحكم - وهو

تكرار المسح .

(٦) عرفه ابن الحاجب فقال (هو كون الجامع ثبت اعتباره بنص

أو اجماع في نقيض الحكم) .

أنظر مختصر ابن الحاجب مع شرح القصد : ٢٦٠ / ٢ .

(٧) في النسخ : (نحو) .

فنقول : ان هذا في الوضع فاسد ، لأن المسح يعني
على التخفيف .

والتثليث من باب التغليف ، فكان اشتراط التغليف فيما ينسج
على التخفيف فاسدا ، ولهذا لم يشرع في مسح الخف .

٤- (القول بموجب العلة ^(١))

واما القول بموجب العلة - فكقولهم : ^(٢)

القتلُ العمدُ محظورٌ محضٌ فوجب أن لا يوجب الكفارة - كسائر

المحظورات .

فنقول : أن قتل العمد لا يوجب الكفارة . فنقول بموجب / (ج / ٢٠٩)

ما ذكرتم ^{ولكن} هذا لا ينفى وجود معنى ^(٣) آخر يتعلق به .

٥ - ٦ (المعارضة)

واما المعارضة التي فيها مناقضة ^(٤) القلب :

فهى نوعان ^(٥) :

(١) هو أن يقول الخصم المعترض بنفس ما أوجبه عليه المستدل
الا أنه يخالفه بوجه آخر - كما هو موضح بمثال المصنف .

(٢) فى النسخ : (كقولهم) .

(٣) كأن يكون مع كونه قتل عمد أن فيه انتهاكا لحرمة بنية الانسان
والحكم - وهو وجوب الكفارة تعلق به .

(٤) تبين بها أن المناقضة أخص من المعارضة ، إذ هى جزئى من
جزئياتها .

(٥) فى النسخ (وهو) .

أحدهما - أن يجعل العلة معلولة والمعلول علة مأخوذ من قلب الأثناء - أن يجعل منكوسا فيجعل أعلاه أسفله وأسفله أعلاه .

كقولنا في الصغيرة : إنه مولى عليها في مالها فتولى عليها في نفسها - كما في حال قيام الأب ، فقالوا : في الأصل - يتولى عليها في نفسها فتولى عليها في مالها .
والثاني - وهو من قلب الشيء ظهراً لبطن - بأن يكون الوصف شاهداً عليك فقلبتُه وجعلته شاهداً لك وكان ظهرك اليك فصار وجهه اليك .

نظيره قولهم :

إنه صوم فرض فلا يتأدى إلا بتعيين النية - كصوم القضاء .
وقلنا : صوم فرض فوجب أن يستغني عن تعيين النية بعد تعيينه - كما في صوم القضاء بعد الشروع .
إلا أن القضاء يتعين بعد الشروع ، وهذا يتعين قبل الشروع .
والمخلص منه - هو بيان الأثر لأحد الحكيم .

٧ - (المعارضة الخالصة)

وأما المعارضة الخالصة فكقولهم : (١) هذا ركن في وضوء فيسن

تثليثه كالغسل .

(١) في النسخ : (كقولهم) .

فنقول : هذا مسح في وضوء فوجب أن لا يسن تثليثه كمسح الخف

(١) فوقعت المعارضة فلا بد من الترجيح .

هذه وجوه الاعتراضات الصحيحة .

وقال بعض أصحابنا (٢) - رحمهم الله .

إنّ النقض وفساد الوضع لا يرد في العلل المؤثرة (٣) .

وهذا ليس بصحيح ؛ لأنّ المؤثر ليس بموجب العلم قطعا .

وانما يوجب علم غالب الرأي .

فإذا قبل النقض ظاهرا - علم أنه ليس بمؤثر .

وفي الحقيقة : علة الشرع لا يرد عليها النقض وفساد الوضع .

وانما يرد على ما يدعيه المجيب علة .

وامّا الاعتراضات الفاسدة فلا (٤) نهاية لها :

(١) إذا اردت المزيد من الأمثلة على الاعتراضات السابقة فراجع :

أصول السرخسي : ٢٦٦/٢ - ٣٠٠ .

(٢) بهذا قال الامام السرخسي ، وفخر الاسلام البزدوي ، واختاره

أبو زيد وأبو يوسف ومحمد .

أنظر تقويم الأدلة ص ٦٦٤ ، وأصول السرخسي : ٢٣٣/٢ ، والبزدوي

على كشف الأسرار ٤٣/٤ - ٤٥ .

(٣) لأنها تبين بدليل من الكتاب ، أو السنة ، أو الاجماع .

(٤) إذا أردت استيفاء العلل الصحيحة والفاصلة وخلاف العلماء

في المسح (لا) في ذلك فراجع : الأحكام للآمدى : ٩٢/٤ - ١٥١ ، ومختصر

ابن الحاجب شرح العضد : ٢٥٧-٢٨٤ والمحصل : ج٢ ق٢ /

٣٢١-٣٧٨ ، وجمع الجوامع شرح المحلى : البناني : ٢٩٤-٣٣٧

وارشاد الفحول ص ٢٢٤ - ٢٣٥ ، وروضة الناظر : ص ١٨١ - ١٩٠ .

١- فمنها : ارادة الحكم مع عدم العلة - وهو فاسد ، لأن الحكم يجوز أن يثبت بعلل .

٢- ومنها : الفرق بين الأصل والفرع بمعنى آخر - وهو فاسد ، لأن هذا شرط صحة القياس ؛

لأن القياس بين الغيرين يكون فلا بد من مفارقة من وجه .
والله أعلم .

سم كتاب ميزان الأصول بحمد الله تعالى وحسن توفيقه .

قال الناسخ : لنسخة (ب) والتي نسخت أنا عليها :

(وقع الفراغ من نسخة يوم الخميس الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول سنة خمس وثلاثين وألف ، على يد العبد الضعيف الفقير الراجي رحمة ربه اللطيف الخبير .

محمد بن محمد بن عثمان

حامدا لله تعالى ، ومصليا على رسوله محمد وآله وصحبه وسلم

تسليما كثيرا دائما أبدا .

عفا الله عنه وعن والديه وعن جميع المسلمين والمسلمات الأحياء

منهم والأموات . برحمتك يا أرحم الراحمين) .

وها أنا أعود مرة أخرى لأحمد الله تعالى وأثنى عليه بما هو أهله مصليا على شفيعنا خير الوري ومؤسس الأصول والفروع سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم معلنا بذلك حسن الانتها من تحقيق هذا الكتاب الجليل في ضحوة يوم السبت ١٦ / محرم / ١٤٠٤ هـ الموافق ٢٢ / ١٠ / ١٩٨٣ م في مكة المكرمة سائلا المولى جل شأنه أن يجعله عملا مبرورا ، وسعيًا مشكورًا ، وجهدا خالصا لوجهه الكريم ، ونورا و خلا يصحباني في ظلمات لهدني انا ما توسدته ، وأن يحسن خاتمتي كما وفقني لخدمته وتحقيقه ، وان يجزي عني مشايخي واساتذتي خير الجزاء ، ويحشرني مع العلماء العاملين أنه سميع مجيب وآخر دعوانا : أن الحمد لله رب العالمين .

المحقق
عبد الملك عبد الرحمن السعدي

الفقره

الفهرس :

وتشتمل على ما يلي :

- ١- الآيات القرآنية .
- ٢- الأحاديث والآثار .
- ٣- الأشعار والأمثال .
- ٤- الكتب والأماكن والمدن .
- ٥- الفرق والمذاهب والأديان .
- ٦- الأعلام .
- ٧- مراجع التحقيق والدراسة .
- ٨- مواضيع قسمي الدراسة والتحقيق .

— (١) —

فهرس الآيات القرآنية

مرتبة على ترتيب السورة في المصحف

وعلى ترتيب الآي في السورة

<u>رقم الصحيفة</u>	<u>رقمها</u>	<u>الآية</u>
- سورة البقرة -		
٦٩٧	(٢-٣)	١- هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب
٦٩٧	(٥)	٢- أولئك على هدى من ربهم
٣٦٨	(٢١)	٣- يا أيها الناس اعبدوا ربكم
٢٨٥	(٢٩)	٤- وهو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعا
٥٥٨، ٥٥٦، ٥٥٣	(٣١)	٥- وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة
٤٥٢، ٢٢٤، ١٦٩، ٦٠٣، ٤٨٨، ٤٥٣	(٤٣، ٨٣، ١١٠)	٦- وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة
٨٨٣	(٦١)	٧- ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون
		٨- ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها .
١٠٧٣، ١٠٥٧، ١٠٥١، ١٠٧٥	(١٠٦)	٩- وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى تلك آمانيتهم قل هاتوا
١٠٠٦، ١٠٦	(١١١)	برهانكم إن كنتم صادقين .
١١٤٧	(١١٥)	١٠- فاينما تولوا فثم وجه الله
		١١- وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس .
٨٠٠، ٧٢٦	(١٤٣)	١٢- ومن تطوع خيرا فان الله شاكر عليم
٤٠	(١٥٨)	١٣- وان تقولوا على الله ما لا تعلمون
٦٦٢	(١٦٩)	١٤- كتب عليكم القصاص
٣٤٦	(١٧٨)	١٥- الوعية للوالدين والاقربين
١٠٧٩	(١٨٠)	١٦- يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام
٣٤٦	(١٨٣)	١٧- لعلكم تتقون
٢٥٥	(١٨٣)	١٨- فمن شهد منكم الشهر فليصمه
١٨٢، ١٧٧، ١٦٩	(١٨٥)	١٩- لعلكم تشكرون
٢٥٥	(١٨٥)	

<u>رقم الصفحة</u>	<u>رقمها</u>	<u>الآية</u>
١٠٦٩٠٥٨٨	(١٨٧)	٢٠- ثم أتوا الصيام الى الليل
٢٥٦	(١٩١)	٢١- وقاطعهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله
٥٩٦	(١٩٦)	٢٢- فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم .
٩١	(٢٠٠)	٢٣- فاذا قضيتم مناسككم
٢٦١	(٢١٦)	٢٤- وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم
١٠٤٠٠٤٥٩	(٢٣٤)	٢٥- والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا .
٣٥	(٢٣٥)	٢٦- فنصف ما فرضتم
٤٦٩	(٢٣٦)	٢٧- ولا جناح عليكم ان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن .
٤٦٩	(٢٣٧)	٢٨- وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن .
١٠٤٠	(٢٤٠)	٢٩- والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لآزواجهم متاعا الى الحول غير اخراج .
١١٥٢	(٢٥٨)	٣٠- وان قال ابراهيم ربي الذي يحيى ويميت قال أنا أحيى وأميت .
١١٥٣	(٢٥٨)	٣١- قال ابراهيم فان الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب
٧٨٥	(٢٦٠)	٣٢- رب أرني كيف تحي الموتى قال أولم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبي .
٢٨٥	(٢٦٧)	٣٣- يا أيها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم
٥٠٠	(٢٧٥)	٣٤- ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الربا
٥٠٠٠٤٩٩٠٣٤٦	(٢٧٥)	٣٥- وأحل الله البيع وحرم الربا
٦٠	(٢٧٥)	٣٦- فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى

<u>رقم الصفحة</u>	<u>رقمها</u>	<u>الآية</u>
٦٦٤	(٢٨٢)	٣٨- ممن ترضون من الشهداء
٣٩٤	(٢٨٤)	٣٩- والله على كل شيء قدير
١١١٤	(٢٨٦)	٤٠- لا يكلف الله نفسا الا وسعها
٢٦٥	(٢٨٦)	٤١- ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا

سورة آل عمران

		٤٢- وهو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب .
٥١٨، ٥١١، ٥٠٥	(٧)	
٧٠٣	(١٩)	٤٣- إن الدين عند الله الاسلام
٣٩٤	(٢٩)	٤٤- والله على كل شيء قدير
١٠٨	(٤١)	٤٥- آيتك أن لا تكلم الناس ثلاثة أيام
		٤٦- وجاعل الذين إتبعوك فوق الذين كفروا الى يوم القيامة .
١٠٦٣	(٥٥)	
١٦٩	(٩٥)	٤٧- ولله على الناس حج البيت
٦٩٨	(٩٥)	٤٨- فاتبعوا ملة ابراهيم حنيفا
٧٩٩، ٧٣٢، ٧٢٦، ١١٤٨	(١١٠)	٤٩- كنتم خير أمة أخرجت للناس
١٠٤٤	(١٥٩)	٥٠- وشاورهم في الأمر
٣٧٦	(١٨٥)	٥١- كل نفس ذائقة الموت

سورة النساء

٣٦٨	(١)	٥٢- يا أيها الناس
٩٧٥	(٣)	٥٣- فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع
٩٧٦	(٣)	٥٤- فان خفتن فواحدة .

<u>رقم الصفحة</u>	<u>رقمها</u>	<u>الآية</u>
٤١٢	(١١)	٥٥- وان كان له اخوة فلائمه السدس
٤٥٩	(١١)	٥٦- يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين (١١)
٨٠٢	(١٥)	٥٧- ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى (١٥)
٤١٢	(١٧)	٥٨- وان كانتا اثنتين فلهما الثلثان ما ترك
٣٩٠	(٢٣)	٥٩- وان تجمعوا بين الاختين
٢٤٩٤	(٢٣)	٦٠- ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم
٥٠٩	(٢٤)	٦١- وأحل لكم ما وراء ذلك ان تبتغوا بأموالكم
٥١٠ ٥٥٠٩	(٢٤)	٦٢- محصنين غير مسافحين
		٦٣
		٦٤- فمن لم يستطع منك طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم .
٥٨٧	(٢٥)	
٤٦٠	(٢٥)	٦٥- فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب
٣٤٦	(٣٠)	٦٦- حرمت عليكم أمهاتكم
٥٧٩٧ ٦٧٧ ٢٥٤	(٥٩)	٦٧- اطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم (٥٩)
٥٨٣٣ ٧٩٨	(٥٩)	٦٨- فاذا تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول (٥٩)
٤٥٢ ٢٢٤ ١٦٩	(٧٧)	٦٩- وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة
٥٦٠٣ ٤٨٨ ٤٥٣		
٩٠٧	(٨٢)	٧٠- لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا (٨٢)
		٧١- ولو ردوه الى الله والرسول والى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم .
٥٨٣٣ ٧٩٨	(٨٣)	
٥٧٠ ٤٩٠ ٤١٦	(٩٤)	٧٢- فتحرير رقبة مؤمنة
١٠٣٥	(١٠٣)	٧٣- حرمت عليكم الميتة والدم
٣٤٦	(١٠٣)	٧٤- ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقتا
٥٨٠٢ ٧٣٢	(١١٥)	٧٥- ويتبع غير سبيل المؤمنين

<u>رقم الصفحة</u>	<u>رقمها</u>	<u>الآية</u>
٦٢١	(١٥٧)	٧٦- وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم
١٠٥٧	(١٦٠)	٧٧- فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات احلت لهم .
٨٢٨	(١٧١)	٧٨- ولا تقولوا على الله الا الحق
٣٩٤	(١٧٦)	٧٩- والله بكل شيء عليم
<u>سورة المائدة</u>		
٥٠٩	(١)	٨٠- احللت لكم بهيمة الأنعام الا ما يتلى عليكم
١٦٤	(٢)	٨١- واذا حللتم فاصطادوا
٣٤٦	(٣)	٨٢- حرمت عليكم الميتة والدم
١٠٣٥	(٣)	٨٣- فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لاثم
١٠١١، ٨٨٤، ٤٢١	(٦)	٨٤- اذا قمتم الى الصلاة فأغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق .
٥٦٧	(٦)	٨٥- أو جاء أحد منكم من الغائط
٦٩٢، ١١٤	(١٣)	٨٦- يحرفون الكلم عن مواضعه
٣٩٤	(١٧، ١٩، ٤٠)	٨٧- والله على كل شيء قدير
٨٨٤، ٤٠٥، ١٨٣	(٣٨)	٨٨- والسارق والسارقة
٧٠٢، ٦٩٥	(٤٨)	٨٩- لكل جعلنا شرعة ومنهاجا
٨٢٨	(٤٩)	٩٠- وان أحكم بينهم بما أنزل الله
٥١٣، ٥١٠	(٦٤)	٩١- بل يدها مبسوطتان
٥٧٠، ٣٨٤	(٨٩)	٩٢- أو تحرير رقبة
١٨٩، ١٨٥	(٨٩)	٩٣- فكفارته اطعام عشرة مساكين
٥٩٦	(٨٩)	٩٤- فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام
٦٩٩، ٦٩٨	(٩٧)	٩٥- يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك

<u>رقم الصفحة</u>	<u>رقمها</u>	<u>الآية</u>
<u>سورة الأنعام</u>		
٣٨٠	(٢٥)	٩٦- ومنهم من يستمع اليك
٨٢٩	(٥٩)	٩٧- ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين
٧٠٢، ٦٩٧	(٩٠)	٩٨- فبهذا هم اقتده
		٩٩- أو من كان ميتا فأحييناه وجعلنا له نورا
١٠٢٢	(١٢٢)	يشي به في الناس .
٤٨٨	(١٤١)	١٠٠- وأتو حقه يوم حصاه
		١٠١- قل لا أجد فيما أوحى الي محرما على
٩٩٠، ٤٨٠، ٤٧٦	(١٤٥)	طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة
١٠٠٧		
١١٦	١٥٥	١٠٢- وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه
<u>سورة الأعراف</u>		
٢٨٦	(٣٢)	١٠٣- قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده
٤٩٨	(٥٣)	١٠٤- هل ينظرون الا تأويله
١٠٢٤	(١٥٨)	١٠٥- أولم يتكفروا في ملكوت السموات والأرض
<u>سورة الأنفال</u>		
٢٧٦	(٣٨)	١٠٦- ان ينهوا يغفر لهم ما قد سلف
٢٥٦	(٣٩)	١٠٧- وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله
<u>سورة التوبة</u>		
٦٣	(٣)	١٠٨- وان ان من الله ورسوله
٩٥٢	(٥)	١٠٩- فاذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين
٢٧٩	(١١٠٥)	١١٠- فان تابوا وأقاموا الصلاة فخلوا سبيلهم

<u>رقم الصفحة</u>	<u>رقمها</u>	<u>الآية</u>
٥٩٠	(٣٦)	١١١- منها أربعة حرم ذلك الدين القيم فلا تظلموا فيهن أنفسكم .
٧١٦ ، ٨٠١	(١٠٠)	١١٢- والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم باحسان .
٨٠٢	(١١٩)	١١٣- يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين .
<u>سورة يونس</u>		
٣٦٨	(٦٧)	١١٤- هو الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرًا .
<u>سورة هود</u>		
* ١٨	(١)	١١٥- الركنات أحكمت آياتها
<u>سورة يوسف</u>		
٥٨٠ ، ٥٢٨ ، ٣٤٩	(٨٢)	١١٦- واسئل القرية التي كنا فيها
<u>سورة ابراهيم</u>		
٥٩٨	(٤)	١١٧- وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه ليبين لهم (٤)
<u>سورة الحجر</u>		
٤٥٦ ، ٤٤٦	(٣)	١١٨- فسجد الملائكة كلهم أجمعون الا ابليس استكبر (٣)
١٠٨١	(٩)	١١٩- انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون (٩)
<u>سورة النحل</u>		
٣٦٨	(٨)	١٢٠- والخيل والبغال والحمير لتركبوها
١٠٩	(١٦)	١٢١- وعلامات وبالنجم هم يبهتون

<u>رقم الصفحة</u>	<u>رقمها</u>	<u>الآية</u>
٦١٢	(٧٧)	١٢٢- وما أمر الساعة الا كلمح في البصر أو هو أقرب
٨٢٩	(٨٩)	١٢٣- ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء
١٤٣	(٩٠)	١٢٤- ان الله يأمر بالعدل والاحسان
٦٩٨	(١٢٣)	١٢٥- ثم أوحينا اليك أن اتبع ملة ابراهيم حنيفاً
١١٤٩	(١٢٥)	١٢٦- وجادلهم بالتي هي أحسن
<u>سورة الاسراء</u>		
٨٨٣	(٢٢)	١٢٧- ولا تقربوا الزنى
٥٧٦، ٥٧٤، ٤٣٠	(٢٣)	١٢٨- ولا تقل لهما أف
٨٢٨، ٦٦٢	(٣٦)	١٢٩- ولا تقف ما ليس لك به علم
٣١٠، ١٨٢	(٤٠)	١٣٠- أقم الصلاة لدلوك الشمس
١٠٨	(١٠١)	١٣١- ولقد آتينا موسى تسع آيات
<u>سورة الكهف</u>		
٩١٤	(١٢٩ و ١٣٠)	١٣٢- ثم أتبع سبباً
<u>سورة مريم</u>		
٥٠٦	(٤)	١٣٣- واشتعل الرأس شيباً
٤٤٥	(٦٢)	١٣٤- لا يسمعون فيها لغوا الا سلاماً
<u>سورة طه</u>		
٥١٨، ٥١٣	(٥)	١٣٥- الرحمن على العرش استوى
٤٦٢	(٢٧)	١٣٦- وأحل عقدة من لساني
١٠٦٧، ١٠٣٥، ٤٢٦	(١١٨)	١٣٧- إن لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا نظماً فيها ولا تضحى .
١٠٦٧، ١٠٣٥، ٤٢٦	(١٢١)	١٣٨- فأكلا منها فبدت لهما سواتهما وطفقا يخصفان ظيهما من ورق الجنة .

<u>رقم الصفحة</u>	<u>رقمها</u>	<u>الآية</u>
		١٣٩- وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت به غم القوم وكننا ليحكمهم شاهدين ففهنها سليمان وكلا آتينا حكما وعلما .
١١٣٥	(٧٨)	
٣٨٠٠٣٧٩	(٨٢)	١٤٠- ومن الشياطين من يفوضون
<u>سورة الحج</u>		
٣٧	(٣٦)	١٤١- فاذا وجبت جنوبها
<u>سورة المؤمنون</u>		
٩٧٥٠٣٩٠	(٥)	١٤٢- والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم (٥) <u>سورة النور</u>
٥٨٨٠٤٦٠٠١٨٣	(٢)	١٤٣- والزاني والزانية فاجلدوهم
		١٤٤- والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء .
٦٠٤٠٤٤٩	(٥-٤)	
٥٩١	(٢٣)	١٤٥- ولا تکرهوا فتياتکم علی البغاء ان اردن تحصنا (٢٣)
٦٦٣	(٢٣)	١٤٦- فکاتبوهم ان علمتم فیهم خیرا
٣٩٤	(٦٤٠٣٥)	١٤٧- واللہ بكل شیء علیم
١٥٧٠١٤٩	(٦٣)	١٤٨- لا تجعلوا دعاء الرسول کدعاء بعضکم لبعض
٦٧٧٠١٥٧٠١٤٩٠١٢٢	(٦٣)	١٤٩- فلیحذر الذین یخالفون عن أمره
٤٥٣٠٤٥٢٠٢٢٤٠١٦٩	(٥٦)	١٥٠- وأقیموا الصلاة وآتوا الزکاة
٥٦٠٣٠٤٨٨		

سورة الفرقان

٣٦٢	(١٤)	١٥١- لا تدعوا الیوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا کثیرا
٢٧٤	(٦٩)	١٥٢- والذین لا یدعون مع اللہ آلهآ آخر

سورة الشعراء

٦٩٤	(١٥٥)	١٥٣- لها شرب ولکم شرب الیوم معلوم
-----	---------	-----------------------------------

<u>رقم الصفحة</u>	<u>رقمها</u>	<u>الآية</u>
<u>سورة النمل</u>		
٤٢٦	(٢٣)	١٥٤- وأوتيت من كل شيء ولها عرش عظيم
١٠٥٧	(١٠١)	١٥٥- وإذا بدلنا آية مكان آية
<u>سورة القصص</u>		
٦٠	(١٢)	١٥٦- حرمنا عليه المراضع من قبل
<u>سورة العنكبوت</u>		
١٠١٥	(١٢)	١٥٧- واتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم
٨٢٨	(٥١)	١٥٨- أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم (٥١)
٦١٨	(٦٩)	١٥٩- والذين جاهدوا فينا لنهدينهم
<u>سورة الروم</u>		
٢٥٤	(٣٩)	١٦٠- وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله
٤٥٣، ٤٥٢، ٢٢٤، ١٦٩، ٦٠٣، ٤٨٨	(٣١)	١٦١- وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة
<u>سورة الأحزاب</u>		
٦٧٧، ٦٦٠	(٢١)	١٦٢- لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة
٣٨٢	(٣١)	١٦٣- ومن يقنت منكم لله ورسوله
٧٠٠	(٤٠)	١٦٤- وخاتم النبيين
١١١٣	(٧٢)	١٦٥- أنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان .
<u>سورة فاطر</u>		
٨٦٤	(٣)	١٦٦- هل من خالق غير الله

<u>رقم الصفحة</u>	<u>رقمها</u>	<u>الآية</u>
		<u>سورة ص</u>
٤٤٦،٤٢٦	(٧٤-٧٣)	١٦٧- فسجد الملائكة كلهم أجمعون الا ابليس استكبر (٧٤-٧٣)
		<u>سورة الزمر</u>
١٠٢٢	(٢٢)	١٦٨- أفمن شرح الله صدره للاسلام فهو على نور من ربه (٢٢)
		<u>سورة غافر</u>
٩١٤	(٣٧-٣٦)	١٦٩- لعلمي ابلغ الأسباب أسباب السموات والأرض (٣٧-٣٦)
		<u>سورة الشورى</u>
٥٢٨	(١١)	(١٧١)- ليس كمثل شئ
٧٠٣،٦٩٨	(١٣)	١٧٢- شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا
		<u>سورة الزخرف</u>
١٠١٥	(٢٢)	١٧٣- وقالوا انا وجدنا آباءنا على أمة وانا على آثارهم مهتدون .
٧٠٠	(٦١)	١٧٤- وانه لعلم للساعة فلا تسترِفْ بها
٦٦٢	(٨٦)	١٧٥- الا من شهد بالحق وهم يعلمون
		<u>سورة الدخان</u>
٦٤٨	(٤٤)	١٧٦- طعام الأثيم
		<u>سورة الجاثية</u>
٢٨٥	(١٧)	١٧٧- وسخر لكم مافي السموات وما في الأرض

<u>رقم الصفحة</u>	<u>رقمها</u>	<u>الآية</u>
		<u>سورة محمد</u>
٣٨٠	(١٦)	١٧٨- ومنهم من يستمع اليك
		<u>سورة الفتح</u>
٦٠٤٠٤١٦	(٢٩)	١٧٩- محمد رسول الله والذين معه
		<u>سورة ق</u>
٣٦٨	(١٠)	١٨٠- والنخل باسقات لها طلع نضيد
		<u>سورة النجم</u>
٦٨٢	(٣)	١٨١- وما ينطق عن الهوى إن هو الا وحي يوحى
		١٨٢- ان يتبعون الا الظن وان الظن لا يغنى
٦٨٦٠٦٨٢٠٦٦٢	(٢٨)	من الحق شيئا .
		<u>سورة الرحمن</u>
٥٥٩	(٣٠٢)	١٨٣- خلق الانسان علمه البيان
		<u>سورة المجادلة</u>
١٠٧٤	(١٢)	١٨٤- اذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة (١٢)
		<u>سورة الحشر</u>
١٠٢٤٠٨٣٢٠٧١٣٠٦٨٣	(٢)	١٨٥- فاعتبروا يا أولى الأبصار
		١٨٦- ما آفأء الله على رسوله من أهل القرى
٥٧٢	(٧)	فله وللرسول
٨٨١	(٧)	١٨٧- كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم
		١٨٨- للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من
٥٧٢	(٨)	ديارهم وأموالهم
		<u>سورة الممتحنة</u>
٦٦٣	(١٠)	١٨٩- فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار (١٠)

<u>رقم الصفحة</u>	<u>رقمها</u>	<u>الآية</u>
		<u>سورة الجمعة</u>
٩١	(١٠)	١٩٠- فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض
		<u>سورة التغابن</u>
٣٩٤	(١١)	١٩١- والله بكل شيء عليم
		<u>سورة الطلاق</u>
٦٦٤	(٢)	١٩٢- وأشهدوا ذوي عدل منكم
٤٥٩	(٤)	١٩٣- وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن
		<u>سورة الملك</u>
٤١٨	(٦٧)	١٩٤- قل آرايتم إن أصبح ماؤكم غورا
		<u>سورة القلم</u>
٢٣٦	(٤٢)	١٩٥- ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون
		<u>سورة الحاقة</u>
٥٢٦	(٢٠١)	١٩٦- الحاقة مال الحاقة
		<u>سورة المعارج</u>
٣٩٠، ٩٧٥	(٢٩)	١٩٧- والذين هم لغروجهم حافظون الا على أزواجهم (٢٩)
		<u>سورة المزمل</u>
		١٩٨-
٤٥٣، ٤٥٢، ٢٢٤، ١٦٩، ٣٥٦، ٤٥٣	(٢٠)	١٩٩- وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة
٤٨٨، ٦٠٣		
		<u>سورة المدثر</u>
٢٧٦	(٣٨)	٢٠٠- كل نفس بما كسبت رهينة
٢٧٤	(٤٣-٤٢)	٢٠١- ما سلكتكم في سقر قالوا لم نك من المصلين

<u>رقم الصفحة</u>	<u>رقمها</u>	<u>الآية</u>
		<u>سورة القيامة</u>
٤٨٨	(١٨-١٩)	٢٠٢- فاذا قرأناه فاتبع قرآنه ثم إنا علينا بيانه
		<u>سورة الأعلى</u>
١٠٨١٠٦٩٩	(٦)	٢٠٣- سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله
		<u>سورة الشمس</u>
١٠١٩	(٨)	٢٠٤- فآلهمها فجورها وتقواها
		<u>سورة البينة</u>
٢٥٣	(٤١)	٢٠٥- وما أمروا إلا ليعبدوا الله
		<u>سورة الزلزال</u>
٣٧٩	(٧-٨)	٢٠٦- فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره
		<u>سورة العصر</u>
٣٧٠٠٣٣٩	(٢-١)	٢٠٧- والعصر إن الانسان لغي خسر إلا اللذين آمنوا

- (٢) -

فهرس الآحاد يث والآثار

مرتب على ما يلي :

- ١- على حروف الهجاء وحسب أول حرف لمقطع الحديث أو الأثر الموجود في الكتاب .
- ٢- لم تأخذ بنظر الاعتبار في أول الكلمة :
(ال) و (حروف العطف) و (حروف التفرع)

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الحديث</u>
	١- أتتهوكون كما تهوكت اليهود والنصارى
٧٠٢	لو كان موسى حيا لما وسعه الا اتباعي
	٢- أتجعل من جاهد في سبيل الله بماله ونفسه وطوعا - كمن
٧٤٦	دخل الاسلام كرها (عمر يقول لأبي بكر)
١٠٢٢	٣- أتقوا فراسة المؤمن فانه ينظر بنور الله
٤١٠	٤- الأثنان فما فوق جماعة
٨٣٦	٥- اجتهد فيه رأيي - قول أبي بكر في الكلاله
	٦- احكم على أنك ان أصبت فلك عشر حسنان وان أخطأت لك
١١٣٩	حسنه . - قال لعمر بن العاص
٦٧١	٧- ادروا الحدود بالشبهات
	٨- ثم أدوا صدقة الفطر عن كل حرّ وعبد - وفي رواية :
٦٠٠	حر وعبد من المسلمين .
١١٣٩	٩- اذا اجتهد الحاكم وأصاب فله أجران وان أخطأ فله أجر واحد
	١٠- اذا روى لكم عنى حديث فاعرضوه على كتاب الله تعالى فما
٦٣٢	وافق كتاب الله فاقبلوه وما خالف كتاب الله تعالى فردوه .
٢٧٦	١١- الاسلام يجب ما قبله
	١٢- اعرف الامثال والاشباه وقس الأمور عند ذلك .
٨٣٧	قول عمر لأبي موسى الأشعري .
٧١٦	١٣- اقتدوا بالذنين من بعدى أبي بكر وعمر .
٦٥٥	١٤- اقضرت الصلاة أم نسيتها يا رسول الله ؟

<u>الحدِيث</u>	<u>رقم الصحيفة</u>
١٥- إقضى بالكتاب وبالسنة اذا وجدتهما فان لم تجد فيهما	
اجتهد برأيك - قاله صلى الله عليه وسلم لابن مسعود	٨٣٤
١٦- إقضى بكتاب الله تعالى ثم سنة رسول الله ثم برأيك	
- كتب عمر الى شريح -	٧١٣
١٧- أقول بالكلالة برأيي فان كان صوابا فمن الله تعالى	١١٣٨
وان كان خطأ فمن الشيطان - قول عمر رضى الله عنه .	٨٣٦
١٨- الا أن لكل ملك حسي .	٣٥٠
١٩- العائنا هذا يا رسول الله صلى الله عليك أم للآبد ؟	
فقال عليه السلام : للآبد .	١٧٠
٢٠- أمر بلال بأن يشفع الاذان ويؤتر الاقامة .	٦٥٨
٢١- انا أحق باحياء سنة أماتها .	٧٠٩، ٧٠٦
٢٢- انا أعلم بأمور دينكم ، وأنتم أعلم بأمور دنياكم .	٧٨٩
٢٣- انا افصح العرب ولا فخر	٦٤٦
٢٤- انا أمان لأصحابي وأصحابي أمان لأمتي	٧١٨
٢٥- انكرت عائشة على أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف خلافة	
على الصحابة في بعض المسائل	٧٣٨
٢٦- فان عادوا فعند	٨٨
٢٧- ان الله تعالى فرض خمس صلوات في كل يوم وليلة	١٧٧
٢٨- إن الله قرأ سورة طه وييس قبل خلق آدم بألفي عام فسمعت	
الملائكة عليهم السلام - فقالت طوبى لمن قرأها	٥٥٩
٢٩- ان الله يحب أن يؤتى برخصة كما يحب أن يؤتى بعزاة	٨٨

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الحديث</u>
	٣٠- ان لى آبا شيخا كبيرا لا يستمسك على الراحلة وقد أدركته
٦٨٤	فريضة الحج
	٣١- ان النبى صلى الله عليه وسلم سهى تسجد وان ماعزا
٨٨٤	زنى فرجم
١١٤٦	٣٢- انما الأعمال بالنيات وانما لكل امرء ما نوى .
	٣٣- انما عملوا لله فاجرهم على الله وانما الدنيا ابلاغ . . .
٧٤٦	(قول أبى بكر لعمر)
	٣٤- انما مثل أصحابى مثل النجوم فى السماء بأبيهم اقتدى بهم
٧١٧	اهتدى بهم
٨٨٢	٣٥- انما نهيتكم لاجل الدّاقة
	٣٦- ان مما يتلى فى كتاب الله تعالى الشيخ والشيخة
١٠٨٣٠٧٠٨	انما زنيا فارجموهما البتة نکالا من الله والله عزيز حكيم .
	٣٧- ان مما يتلى فى كتاب الله تعالى عشر رضعات يحرمن
١٠٨٢	نسخن بخمس رضعات يحرمن .
١٨	٣٨- ان من الشعر لحكمة
١١٠٤	٣٩- انه أخذ الزكاة من الحلبي
١١٠١	٤٠- انه تزوج ميمونة وهو بسرف
١١٠١	٤١- انه رد بنته زينب الى زوجها بنكاح جديد
١١٠٤	٤٢- انه كان لا يأخذ الزكاة من الحلبي
٦٨٥	٤٣- فانى فيما لم يوح الي مثلكما قال ذلك لآبى بكر وعمر
١١٣٩٠٨٣٧٠٧١٨	٤٣- ان يك صوابا فمن الله وان يك خطأ فمضى - قول ابن مسعود -
٦٤٦	٤٤- أوتيت خمسا لم يؤتتهن أحد قبلى
١١٠٠	٤٥- بريحة اعتقت وزوجها حر

<u>رقم الصحيفة</u>	<u>الحديث</u>
	٤٦- بِمَ تَقْضَى ؟ قَالَ بَكْتَابِ اللّٰهِ . فَاِنْ لَمْ تَجِدْ ؟ قَالَ : بِسُنَّةِ
١٠٢٤٠٩٦٥٠٨٣٤٠٦٩٩ ١١٣٦	رسول الله .
	٤٧- بَيْعُ أُمَّهَاتِ الْوَالِدِ - لَمَّا سَأَلَ عَلِيٌّ عَنْ ذَلِكَ - قَالَ
٨٣٦	كَانَ رَأْيِي وَرَأْيَ عُمَرَ أَنْ لَا يَبْعَنَّ ثُمَّ رَأَيْتُ بَيْعَنَّ
١٠٠٤	٤٨- البينة على المدعي - ح -
٣٤٦	٤٩- حرمت الخمر لعينها
١٠٢٩٠٣٥٠	٥٠- الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات
١٠٩٧٠٠٩٤٤٠٧٣٣٠٣٦٩	٥١- الحنطة بالحنطة مثلا بمثل
	- ح -
٧٨١	٥٢- الخليفة من قریش
٧١٩	٥٣- خير القرون قرني ثم الذين يلونهم
	- د -
٩١	٥٤- الدَّيْنُ مَقْضِي
	٥٥- رَأْيِكَ مَعَ الْجَمَاعَةِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ رَأْيِكَ وَحْدَكَ (قول أبي عبيدة
٨٣٧٠٧٤٨٠٧٤٢	السلماي لعليّ)
٥٧٧	٥٦- رَجْمُ مَا عَزَا حِينَ زَنَى
	- ز -
١٠٩٣	٥٧- زَنْ وَارْجَحْ
	- ش -
٧٤٦	٥٨- شَاوَرِ أَصْحَابَهُ فِي فَضْلِ بَقِيٍّ مِنَ الْغَنَائِمِ بَعْدَ الْقِسْمَةِ
٧٠٣	٥٩- الشيطان مع الواحد ومع الاثنين أبعد

رقم الصحيفةالحديث

- ص -

٨٥

٦٠- الصلاة في الأعمل ركعتان زيدت في الحضر

٦١- صلاة المسافر ركعتان تمام من غير قصر على لسان

٨٦

نبيكم - قول عمر -

١٠٧٤

٦٢- صوم عاشوراء صار منسوخا بصوم رمضان

- هـ -

٦٣- ضع يدك على صدرك فما حكَّ في قلبك فدعه ، وان

١٠٢٣

أفتاك الناس وأفتوك

- ط -

٤٨٢

٦٤- الطهور مائة الحل ميتة.

- ع -

٥ ٧٣٦٥٧٣٤٥٧٢٩

٦٥- عليكم بالسواد الأعظم

٧٣٥

٦٦- عليكم بملازمة الجماعة

- ف -

١١٠٣

٦٧- في الخضروات صدقة

٥ ٩٨٦٥٥٩٥

٦٨- في خمس من الابل زكاة

٥٩٦٩٥٥٩٥٥٨٧٥٥٨٥

٦٩- في خمس من الابل السائمة زكاة

- ق -

٧٠- قعد رسول الله صلى الله عليه وسلم على رأس الركعتين

٦٤٤

في صلاة الظهر

- ك -

٧١- كان أبو بكر يرى التسوية في قسمة الغنمية ولم يفضل من كان

٥ ٧٤٦ - ٧٤١

أسبق اسلاما وأقدم عهدا ولا من كان له فضيلة علم

<u>رقم الصحيفة</u>	<u>الحديث</u>
٧٤٢	٧٢- كان رأيي ورأي عمر أن لا يبعن - أي امهات الأولاد - ثم رأيت يبعهن
١١٣٩	٧٣- كتب كتابا من عمر وقال فيه : هذا ما أرى الله تعالى لعمر فقال عمر- رضى الله عنه - إيجعه واكتب هذا رأيي عمر فان يك خطأ فمن عمر
٧٠٦	٧٤- كنت نبيا وآدم بين الماء والطين
- ل -	
٨٢٩	٧٥- لم يزل أمر بني إسرائيل مستقيما حتى كثر فيهم السبايا فقا سوا ما لم يكن بما قد كان فضلوا وأضلوا
٨٣٥٠ ٦٨٤	٧٦- لو تضرقت بما ثم مججته أكنت شابهة ؟
١٥٧٠ ١٥٠	٧٧- لولا أن أشق على أمتي لا مرتهم بالسواك
١٠١٠٠ ٩٨٦	٧٨- ليس في الجبهة ولا في النخة ولا في الكسعة صدقة
١١٠٢	٧٩- ليس في الخضروات صدقة
٦٣٨	٨٠- ليس كل ما حدثتكم به عن النبي صلى الله عليه وسلم سمعناه منه غير انا لا نكذب بـ قول البراء بن عازب
٧٩٢ ٧٨٧	٨١- ما أجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء كاجتماعهم على الأربع قبل الظهر وتحريم نكاح الاخت فسي عدة الأخت
٨٠٣	٨٢- ما رأه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن
٦٧٠ ٥٠	٨٣- مروا صبيانكم بالصلاة اذا بلغوا سبعا
٧٨١	٨٤- منا أمير ومنكم أمير
٧٣٠ ٤٠٨٠ ٤٠٨٠	٨٥- من خالف الجماعة قيد شبر فقد خلع ريقه الاسلام من عنقه

<u>رقم الصحيفة</u>	<u>الحدیث</u>
٣٨٢، ٣٧٩، ٣٧٧	٨٦- من دخل بيت أبي سفيان فهو آمن
	٨٧- من سكر هذى ومن هذى افتري فأرى عليه حد المفترى
٧٨٠	قول سيدنا علي -
	٨٨- من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها السي
	يوم القيامة
	ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها الى يوم
٦٦٠، ٣٨	القيامة
٧٣٥، ٧٣٠	٨٩- من شذ شذ في النار
	٩٠- من شك في صلاته فلم يدر اثلاثا صلى أو أربعاً فليخز
١٠٢٨	الصواب وليس عليه
	— ن —
٣٥٠	٩١- الناس شركاء في ثلاث : الماء، والكلاء ، والنار
١٠٧٦	٩٢- نسخ صوم رمضان كل صوم قبله ونسخت الأضحية كل دم قبلها
	٩٣- نضر الله تعالى أمرا سمع مقالتي فوعاها وأداها كما سمعها
	فرب حامل فقه الى من هو أفقه منه ورب حامل فقه الى من
٦٥٣، ٦٥٠، ٦٤٦	هو ليس بفقيه
٢٨٠	٩٤- نهيت عن قتل المصلين
	— و —
٤١٢	٩٥- الواحد شيطان والأثنان شيطانان والثلاثة ركب
	— ه —
٩٧٦*	٩٦- هذا قسمي فيما أملك فلا تؤاخذني فيما لا أملك
	— لا —
١٠٠١، ٨٠٣	٩٧- لا تجتمع أمتي على الخطأ

<u>رقم الصحيفة</u>	<u>الحديث</u>
٨٠٣، ٧٦٤، ٧٣٢	٩٨- لا تجتمع أمتي على ضلالة
٨٨٣	٩٩- لا تخمروا رأيت ولا تقربوه طيبا فانه يبعث يوم القيامة ملبيا
٤٧٧	١٠٠- لا ربا الا في النسبية
٩٨٦	١٠١- لا زكاة في الابل المعلوفة
١٠١٠	١٠٢- لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول
١٠١٠	١٠٣- لا صدقة الا عن ظهر غنى
٢٢٨	١٠٤- لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق
١٠٧٩	١٠٥- لا وصية لوارث
٤٦٠	١٠٦- لا يتوارث أهل ملتين شئ
	١٠٧- لا يجوز الجمع بين الاختين وطئا بسبب ملك اليمين
٣٩٠	(قول علي بن أبي طالب)
(٨٨١)	١٠٨- لا يحل دم امرء مسلم الا باحدى معان ثلاث
٤٥٩	١٠٩- لا يورث القاتل بعد صاحب البقرة
	- - -
	١١٠- يا رسول الله - صلى الله عليك - أضمها لي فهي هالة
	(في السنحة)
	يا رسول الله ان لي نخلا قال فأد العشور قال قلت
٣٤٩	يا رسول الله أحم لي جبلها
٨٠٣	١١١- يد الله مع الجماعة

(١١٨٩)

- (٣) -

فهرس - الأشعار والأمثال

أ - الأشعار - وترتيبها على حسب القافية :

٨٣٢	واعتبر الصاحب بالصاحب	-	١- اعتبر الأرض بأسمائها
٥٦٨٠٣٤٢	إياك أعني واسمعي بإجارة	-	٢- - - - -
٥٦٧٠٣٤٢ ٥٦٨	واعرب أحيانا بها واصحاح	-	٣- وانى لاكنو عن قدور بغيرها
٢٥٦	ولكن حب من سكن الديار	-	٤- وماحب الديار شفعت قلبي
٤٤٥	الا اليعافير والا العيس	-	٥- وبلدة ليس بها أنس
١٠٧	بسته أعوام وذا العام سابع	-	٦- توهمت ابات بها فعرفتها
٩٢	داود أو صنع السوايح تبسع	-	٧- وعليها ^{سرد} مرسوتان قضاها
٨٨٠	تلق الساحة منه والندی خلقا	-	٨- إن تلق يوما على غلاته هرما
٨٨٠٠٨٥٩	ذا عفة فلعله لا يظلم	-	٩- والظلم من يشم النفوس فان تجد
٦٠	عار عليك اذا فعلت عظيم	-	١٠- لاته عن خلق وتاتي مثله
٣٩	فأول راض سنة من يسيرها	-	١١- فلا تجزعن من سيرة أنت سرتها
١٠٧	درست وغير آيها العصر	-	١٢- - - - -

ب - الأمثال :

٩١	١- الذئب يا دوللغزال فيخته
١٠٤	٢- من لَحَجَّ فَحَجَّ

(١١٩١)

— (٤) —

فهرس الكتب والأماكن والمدن

(١١٩٣)

— (٥) —

فهرس الفرق والمذاهب والأديان

<u>رقم الصحيفة</u>	<u>الاسم</u>
١٦٧، ١٤٠، ٨٧، ٧٣، ٦٦، ٤١، ٥٦، ٢	١- أصحاب الحديث أو أهل الحديث -
٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٨، مرتين، ٢٢٦، ٢٣٥، ٢٤٥، ٢٤٦، مرتين	
٢٦٩، ٢٦٨، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٨٨، ٢٩٩	
٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٩، ٣٢٠، ٣٣١، ٣٣٣، مرتين، ٣٨٥	
٣٨٦، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٤، ٤٠٤، ٤٢٠، ٤٢٤، ٤٥٧، ٤٧٤، ٤٩٢	
٥١٤، ٥٢٢، ٥٤٢، ٥٥١، ٥٥٨، ٥٨٩، ٦٤٥، ٦٧٢، ٧٥٠، ٨٦٢	
٩٩٧، ٩٩٨، ١٠٣٧، ١٠٤٨، ١٠٥٨، ١٠٦٢، ١٠٦٨، ١٠٧١	
١٠٧٣، مرتين، ١٠٨٦، ١٠٨٨	
٦٦١، ٦٦٢، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٨٥، ٧٩٣، ٨٢٦، ٩٤٣	٢- أصحاب الظواهر -
١١١٩	
٢٢، ٢٥، ٢٦، ٢٨، ٢٨، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٨، ٣٨٣، ٤٠٩، ٤٠٩، ٤٢٢، ٤٣٨، ٤٣٨	٣- الأشعرية -
١١١٩، ١١٣٣، مرتين	
٧٢٧، ٨٢٥ (٧٩٣)، مرتين	٤- الأمامية -
٤٨٤، ٤٨٥، ٤٣٤، ٥٤٢	٥- أهل الأدب -
١٠٥٤	٦- أهل الاسلام -
٤٥٢، ٥٥٥، ٧٠٧، ٢٢، مرتين، ١٢٤، ١٣٣	٧- أهل السنة والجماعة = أهل الحق -
١٦٣، ٢٠٩، ٢٢٦، ٢٣٢، ٢٤٦، ٢٤٧، ٧٢٧	مرتين
٨٥٢، ٨٦٥، ١٠٥٦	
٨٢٣، ١٠٢٧، ١٠٥٤، ١١٣١، ١١٣٣، ١١٣٨	٨- أهل القبلة -
(٨٢٤)	٩- البراهمة
(٣٢٠) ١١٣٥	١٠- الثنوية
١٠٢٢	١١- الجعفرية
٧٢٧، ٨٢٥	١٢- الحنابل
(٧٢٨) ٨٢٥، مرتين، ٧٢٧	١٣- الخوارج
(٨٢٤) ٨٥١، ٨٦٤، ١١٣٥	١٤- الدهرية أو أهل الدهر

<u>رقم الصحيفة</u>	<u>الاسم</u>
١٠٢٢، ٨٢٥ (٧٢٨)	١٥- الروافض
(٨٢٤)	١٦- السَّمِيَّة
١٠٢١	١٧- الصوفية
١٣٤، ١٠٦، ٨٠، ٦٤، ٤٣ مرتين، ٤٠، ٣٥، ٢١، ١٩	١٨- الفقهاء
١٦٨، ١٦٧، ١٦٤، ١٤٧، ١٤٥، ١٤٤، ١٣٩، ١٣٥	
٤٣٨، ٤١٩، ٣٥٧، ٣٣٠، ٢٨١، ٢٧٠، ١٩٦، ١٨٦	
٤٩١، ٤٨٤، ٤٧٩، ٤٦٩، ٤٥٤، ٤٥٣، ٤٤٧، ٤٤٢	
٦١٥، ٦١٤، ٦٠٢، ٦٣ مرتين، ٥٥٧، ٥٤٢، ٥٠٧	
٨١٨، ٧٧٥، ٧٥٠، ٧٢٤، ٦٧٤، ٦٢٧، ٦٢٣، ٦١٦	
٩٩٥، ٩٩٣، ٩٧٦، ٩٤٦، ٩١٥، ٩٠١، ٨٢٦، ٨١٩	
١٠٨٣، ١٠٦٠، ١٠٤٨	
٣٢٤ (٣٦١)	١٩- الفلاسفة -
(٦٦٧)	٢٠- الكرامية -
١٣٥، ١٣٤، ٧٣، ٦٤، ٤٣، ٤٠، ٣٥، ٢٢، ٢١، ١٩	٢١- المتكلمون وأهل الكلام
٢٣٥، ١٨٦، ١٦٩، ١٦٨، ١٦٧، ١٦٤، ١٦٠، ١٤٤	
٥٥٧، ٥٤٢، ٥٠١، ٣٨٦، ٣٣٠، ٣٠٩، ٢٨١، ٢٤٤	
٨٦٢، ٨٢٦، ٨١٩، ٨١٨، ٧٧٥، ٧٥٠، ٦٢٣، ٦١٦	
١٠٤٨، ١٠٢٧	
٦٢٢، ٦١٧	٢٢- المجوس -
(٣٨٣)	٢٣- المرجئة -
٨٥١، ٨٢٥	٢٤- المشبه
٧٢٧، ٨٢٥ (٨٢٥)	٢٥- الطحدة

رقم الصحيفةالاسم

١٣٠، ١٢٤، ٧٨، ٧٦، ٦١، ٤٥، ٢٧، ٢٤، ٢ -	٢٦- المعتزلة أو أهل الاعتزال
٢٠٩، ١٩٦، ١٨٩، ١٦٣، ١٤٨، ١٤٧، ١٤٢، مرتين، ١٣١، مرتين	
٢٤٢، ٢٤١، ٢٣٩، مرتين، ٢٣٥، ٢٣٢، ٢٣١، ٢١٧، ٢١٢	
٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، مرتين، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٣، مرتين	
٢٦٤، ٢٦٩، ٣، مرات، ٢٧٢، مرتين، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٥، مرتين	
٢٩٠، ٢٩٩، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٤، ٣٢٠، ٣٢٤، ٣٣١، مرتين	
٣٣٣، ٣٣٥، ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٦٧، ٣٧٣، ٣٨٥، ٤٥٧، مرتين	
٤٦١، ٤٩١، ٤٩٢، ٥١٤، مرتين، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٥٧، ٥٨٩	
٦١٣، ٦١٦، ٦١٧، ٦٦١، ٦٦٨، ٧٧٥، ٧٩٢، ٨٢٧، ٨٨٣	
٩٣٦، ٩٤٨، ٩٩٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٤٨، ١٠٦٨، ١٠٦٩	
١٠٧٠، ١٠٧٣، ١٠٨٦، ١٠٩٥، ١١٣٣، ١١٣٤، مرتين	
١١٣٥	

(١٣٢) مرتين

٢٧- النجارية

(٨٢٥)

٢٨- النجدات - من الخوارج

١١٣٥، ٧٠٢

٢٩- النصرى

٣٠٠، ١٦٧، مرتين، ١٦٦، ١٦٢، ١٤٤، ١٣٦، (١٣٤)

٣٠- الواقفية

٣٨٧، ٣٩٦، ٦٧٣، ٦٧٦

١٥٥، ٧٠٩، ٧٠٨، ٧٠٦، ٧٠٢، ٦٢١، ٦١٧ (٣٣٣)

٣١- اليهود

١١٣٥

فهرس الأفلام

لم نأخذ بنظر الاعتبار وجود آل أو ابن أو أب في أول العلم .

رقم الصحيفة	(أ)	العلم
١٠٨٢، ٧٨٥، مرتين، ٧٠٥، ٦٩٨، ٦٩٦، ٦٩٣		١- ابراهيم - عليه السلام
٠١١٥٤، ١١٥٣، ١١٥٢		
٠ ١٠٣٥، ٥٥٩، ٥٥٨، مرتين، ٥٥٧ (٥٥٣)		٢- آدم - عليه السلام
٠ ١٠٧٤		
٠٢٥٠٠ (٧٧)		٣- أبو اسحاق الاسفرايني
٠٣٥٧، ٢٦٩ (٢٣٦)		٤- الأشعري (أبو الحسن)
(٧٢)		٥- ابن الأعرابي
٠١٧٧ (١٧٠)		٦- الأقرع بن حابس
(٧٦٢)		٧- أنس بن مالك
	(ب)	
(٦٣٨)		٨- البراء بن عازب
٠ ١١٠٥ (١١٠٠)		٩- بريرة
(٩٧٩) ٥٥ ٧٩		١٠- البزدوى = علي بن محمد البزدوى
(٢٨١)		١١- بشر بن غياث
(٤٢٣)		١٢- أبو بكر الشاشي
٧٤٦، ٧٤٢، ٧٤١، ٧١٢، ٦٨٥، ٦٥٧ مرتين (٦٥٥)		١٣- أبو بكر الصديق
مرتين ٧٤٧ ثلاث مرات، ٧٨١ أربع مرات، ٨٣٦، ٧٨٢،		
	٠ ١١٣٨	
٠٦٥٨ (٦٥٥)		١٤- بلال بن رباح
	(ث)	
(٦٤٥)		١٥- ثعلب
(٤٠٤)		١٦- أبو ثور

<u>رقم الصحيفة</u>	<u>العلم</u>
	(ج)
٧٥١، ٧٤٨، (٧٤٧)	١٧- جابر بن عبد الله
٦١٣	١٨- الجاحظ
١٠٨٦، ٥٢٠، (٢٩١)	١٩- الجبائي = أبو علي
٦٠٨	٢٠- جبريل
٣٥٤، ٣٥٣، ٣٠٧، ٢٢٢ مرتين (٢١١)	٢١- الجصاص
٦٧٥، ٥٢١، ٣٨٥، مرتين	
(٣٥٧)	٢٢- أبو جعفر الحساد السمرقندي
	(ح)
(٨٠٤)	٢٣- حاتم الطائي
(٢٦٨)	٢٤- الحاكم الشهيد
(٦٤٥)	الحسن البصري
(١١٣٢)	٢٥- أبو الحسن الرُّسْتَفِي
٧١٣	٢٦- الحسن بن علي بن أبي طالب
	٢٧- أبو الحسن الكرخي = الكرخي
(١١٣٥)	٢٨- أبو الحسين العنبري المعتزلي
٢٦٨ (٢٥١)	٢٩- الحلبي
(٦٥٦)	٣٠- حمل بن مالك الذبياني
٣٨٥، ٢٩٨، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٦، (١٤٥)	٣١- أبو حنيفة
١١٣٢، ١٠٧٦، ٩٣٩، ٧٦٩، ٧٥١، ٧١٠	
	(خ)
(٦٨٤)	٣٢- الخثعمية
٩٧٤، ٩٧٣ (٩٦٨)	٣٣- خزيمية
(١٠٤)	٣٤- الخليل

<u>رقم الصحيفة</u>	(د)	<u>العلم</u>
(٨٢٦)		٣٥- داود الأصفهاني
٠ ١١٤٣٠١١٣٥		٣٦- داود عليه السلام
٧٠١		٣٧- الدجال
	(ذ)	
(٥٥١)		٣٨- أبو ذر الغفاري
٠ ٦٥٧ (٦٥٥)		٣٩- ذو اليمين
	(ر)	
(٥٢٠)		٤٠- الرازي من المعتزلة
(٦٥٦)		٤١- أبو رافع
٠ ٣٨٣ (٢٤٤)		٤٢- ابن الراوندي
	(ز)	
(٣٧٠)		٤٣- الزجاج
(٢٩٨)		٤٤- الزجاجي = أبو سهيل الزجاجي
٦٢٢ (٦١٧)		٤٥- زرادشت
٠ ١٠١١٠٩٤١٠٩٣٩٠٨٧٧ (٣٠٤)		٤٦- زفر
(١٠٨)		٤٧- زكريا - عليه السلام -
(٨٨٠)		٤٨- زهير بن أبي سلس
٠ ٣٨٥٠٣٦٧٠٣٥٦٠٣٥٥٠٣١٩٠٢٥٧ (١٠٩)		٤٩- أبو زيد الدبوسي
٠ ٨٦١٠٦٢٤٠٥٧٩٠٥٧٥٠٥٢١٠٤٦٣٠٤٢٠		
٠ ١٠٠١٠٩٧٨٠٩٦٧٠٩٥٧٠٩٤٨٠٩٢١٠٩١٧		
٠ ١١٢٥٠١١١٣٠١١٠٩٠١١٠٨٠١٠٤٩٠١٠٢١		
٠ ١١٠٥ (١١٠١)		٥٠- زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم

<u>رقم الصحيفة</u>	<u>العلم</u>
(٣٧٠)	٥١ - ابن السراج النحوي
٧١١٠ (٣٨٣)	٥٢ - أبو سعيد البردعي
٧٣٣٠ (٦٥٦)	٥٣ - أبو سعيد الخدري
(٦٣٦)	٥٤ - سعيد بن المسيب
(٧٣٨)	٥٥ - أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف
١١٤٣، ١١٣٥ مرتين	٥٦ - سليمان - عليه السلام -
	٥٧ - أبو سهيل الزجاجي = الزجاجي

(ش)

٣٠٩، ٢٩٨، ١٦٧، ١٦٤، ١٤٧، ١٢١، ٨٤ (٨٤)	٥٨ - الشافعي
٤٣١، ٤٢٠، ٤٠٩، ٤٠٣، ٣٨٥، ٣٥٨، ٣١٠	
٤٥٨، ٤٥١، ٤٥٠، ٤٤٩، ٤٤٨، ٤٣٤، ٤٣٢	
٥٤٢، ٤٧٤، ٤٧٠، ٤٦٧، ٤٦٥، ٤٦٣، ٤٦٢	
٥٩٤، ٥٩٣، ٥٩٠ مرتين، ٥٨٩، ٥٨٣، ٥٦١	
٦٧٤، ٦٥٢، ٦٤٥، ٦٤٠، ٦٣٩، ٦٣٦، ٦٣٥	
٨٧٠، ٧٦٥، ٧٥٣، ٧٤٠، ٧١١، ٦٩٣، ٦٨١	
٩٤٤، ٩٣٤، ٩١٣، ٩٠٢، ٨٩٣، ٨٩٢ مرتين	
٩٩٩، ٩٩٠، ٩٨٠، ٩٦٩، ٩٦٦، ٩٥٦، ٩٤٨	
١١٠٩، ١٠٩٩، ١٠٨٦، ١٠٨٥، ١٠٨٢، ١٠٧٨	
١١٣٤، ١١١٩	
(٧١٣) مرتين	٥٩ - شريح
(٨٢٧)	٦٠ - الشطوي

<u>رقم الصحيفة</u>	<u>العلم</u>
(٦٩٤)	٦١- صالح - عليه السلام
(٢٨٢)	٦٢- ضراء بن عمرو
٧٣٨ (٨٥)	٦٣- عائشة أم المؤمنين
(٢٤٥)	٦٤- عباد الصميري
(١٧٦)	٦٥- عبادة بن الصامت
—	٦٦- ابن عباس = عبدالله بن عباس
(٣٨٥)	٦٧- عبدالقاهر البغدادي
(٧٦٥)	٦٨- أبو عبدالله الحسين بن علي المعتزلي
(٥٥٢)	٦٩- عبدالله بن سلول
٧٣٣، ٧٣١، ثلاث مرات، (٤٤٤) ٤٤٠، ٥٥٨، ٧١٤	٧٠- عبدالله بن عباس
١١٣٨، ١١٠٥، ٧٧٣، ٧٦٧، مرتين	
(٥١٧)	٧١- عبدالله بن المبارك
—	٧٢- أبو عبدالله = محمد بن شجاع البلخي
٧١٨، ٦٤٨، (٦٤٧)، ٥٩٧، ٥٩٦، ٤٤٢،	٧٣- عبدالله بن مسعود
١١٣٩، ٨٣٧، ٨٣٤، ٧٤٣، ٧٣٣، ٧٢١	
٧٤٨ (٤٨٦)	٧٤- أبو عبيد
٨٣٧ (٧٤٢) مرتين	٧٥- عبدة السلماني
٧٨٧ (٥٢٧)	٧٦- أبو عبدة - معمر بن المثنى
(٣٩١)	٧٧- عثمان بن عفان

<u>رقم الصحيفة</u>	<u>العلم</u>
٧٢٨، ٧١٣، ٦٥٧، ٥٥٠، ٥٣٨ مرتين، (٣٩٠)	٧٨- علي بن أبي طالب
٧٤٢ مرتين، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥١، ١٥١	
٧٦٧، ٧٧٢ مرتين، ٨٣٦، ٧٨٠	
٧٦٥ (٤٩٢)	٧٩- أبو علي الجبائي
٨٦٢ (٥٣٨)	٨٠- علي بن عيسى النحوي
٣٧١ (٣٦٦)	٨١- أبو علي القسوي الفارسي
(٥٧٩)	٨٢- علي بن محمد البزدوي = البزدوي
(٨٨)	٨٣- عمار بن ياسر
٧٠٧، ٧٠١، ٦٨٥، ٦٨٤، ٥٥٦، ٦٥٥، (٨٦)	٨٤- عمر بن الخطاب
٧٤٧، ٧٤٦، ٧٤٢، ٧٤١، ٧٢٨، ٧١٣، ٧١٢	
٤٤٧ مرتين، ٤٨٠، ٤٨٠، ٧٥١، ٧٦٦ مرتين، ٧٧٢	
٧٧٣، ٧٧٣، ٨٣٦، ٨٣٥، ٨٣٧، ٨٣٠، ١٠٨٣ ثلاث	
مرات، ١١٣٩،	
(٥٥١)	٨٥- عمر بن عبد العزيز
(١١٣٩)	٨٦- عمرو بن العاص
٦١٧، ٦٢١، ٦٢٢، ٧٠١ مرتين،	٨٧- عيسى - عليه السلام -
١١٠٣، ١١٠٠، ٦٣٦، ٦٢٥، ٤٠٣ (١٦٧)	٨٨- عيسى بن أبان
(٥٥١)	٨٩- عنجار
(ف)	
(٣٧٠)	٩٠- الغراء
٧٠٦	٩١- فرعون

- ١١٠٥/ع

<u>رقم الصحيفة</u>	<u>العلم</u>
(ق)	
٧٢٧٠٧٩٣٠٧٧٥ (٢٨١)	٩٢- القاشاني
٤٢٣٠٢٦٨ (٢٥١)	٩٣- القفال الشاشي
٢٦٨٠٢٦٠ (٢٥٠)	٩٤- القلانسي
(ك)	
٥٢١٠٤٩٠٠٤٠٢٠٣٨٥٠٣٠٨٠٣٠٧ (٢٩٧)	٩٥- الكرخي
٥٨٩٠٥٥١٠٦٥١٠٦٥٨٠٦٥٤٠٦٧٤٠٧١١٠٧١١٠٧٥١ مرتين	
١١٠٥٠١١٠٣٠١١٠٠٠٠١٠٩٢٠١٠٨٧	
٦٠٧ (٢٢٥)	٩٦- الكعبي
(ل)	
٦٩٦	٩٧- لوط - عليه السلام
(م)	
١٤٥٠١٢٦٠١٠٥٠١٠٢٠ (٣)	٩٨- الماثريدي = أبو منصور الماثريدي :
٣٨٦٠٣٠٠٠٢٦٨٠٢٢٤٠٢٢٢٠٢٠٨٠١٦٨	
١٠٣٧٠٩٩٤٠٩٤٨٠٨٦٣٠٧١٢٠٦٩٣	
١١٣٢٠١١٢٠٠١٠٨٧٠١٠٤٩	
(٥٧٧)	٩٩- ماعز
٩٤٤٠٧٩٤٠٥١٨٠٥١٧ (٣٨٥)	١٠٠- الامام مالك بن أنس
٨٨٠٠ (٨٥٨)	١٠١- المتسبي
٦٩٤٠٥١٧٠٢٩٨٠٢٦٩٠٢٦٦ (١١٥)	١٠٢- محمد بن الحسن الشيباني
٧٥١ مرتين ٧٦٩٠	
(٢٦٩)	١٠٣- محمد بن سماعه
(٣٨٣)	١٠٤- محمد بن شبيب

<u>رقم الصحيفة</u>	<u>العلم</u>
٤٠٣٠٣٨٤٠٣٠٨ (٢٩٨)	١٠٥ - محمد بن شجاع الثلجي = أبو عبد الله :
٦١٨ (٣٨٨)	١٠٦ - محمود سيكتكين :
١١٧٣ (٢٨١)	١٠٧ - الرئيسي
(٧١٤)	١٠٨ - مسروق
	١٠٩ - ابن سعود = عبد الله بن مسعود
٨٣٤٠٨٣٣٠٦٩٩٠ مرتين ٦٨٩ (٦٦٤)	١١٠ - معاذ بن جبل
٠١١٤٤٠١١٣٦٠١٠٢٤	
١١٣٩ (٨٣٧)	١١١ - أبو موسى الأشعري
١٠٦١٠١٠٥٧٠ مرتين ١٠٥٦٠٧٠٦٠٦٩٦	١١٢ - موسى - عليه السلام -
مرتين ،	
١١٠٥ (١١٠١)	١١٣ - ميمونة - زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم
	(ن)
(١٠٧)	١١٤ - النابغة الذبياني
١٠٢٧٠٧٢٧٠٧٩٣٠٦١٧٠٦١٦ (٣٩٧)	١١٥ - النظام
	(و)
(١٠٢٣)	١١٦ - وابصة بن معبد
	(هـ)
٦٩٦	١١٧ - هارون - عليه السلام -
٦١٨ (٣٨٨)	١١٨ - هارون الرشيد
٦٨٤	١١٩ - بني هاشم
٤٩١٠٤٩٠٠٢٦٦٠٢١٩٠٢١٦ (٢٠٩)	١٢٠ - أبو هاشم المعتزلي
٠١٠٨٦٠٧٧٠٠٧٦٥٠٣٢٠	

(١٢٠٦)

رقم الصحيفة

العلم

(٢٩)

١٢١ - الهذلي

٨٨١ (٨٨٠)

١٢٢ - هرم بن سنان

٧٦٢ (٦٥٣)

١٢٣ - أبو هريرة

(ى)

(١١٠٥)

١٢٤ - يزيد بن الأصم

٠٩٣٩٠٧٦٩٠٦٨١٠٢٩٨ (٢٦٦)

١٢٥ - أبو يوسف

(١٢٠٧)

- (٧) -

فهرس مراجع التحقيق والدراسة

مرتبا على حسب العلوم

وكل علم مرتب على حسب حروف الهجاء

أولا - التفاسير وعلوم القرآن -

- ١- أحكام القرآن - للإمام محمد بن إدريس الشافعي
- ٢- ارشاد العقل السليم الى مزايا القرآن الكريم
لقاضي القضاة الامام أبي السعود محمد بن محمد العمادى
المتوفى ٩٥١هـ.
دار المصحف / مكتبة ومطبعة عبد الرحمن محمد - شارع
الصناديقية بالأزهر بالقاهرة.
- ٣- التأويلات للماتريدي - مخطوطة مكتبة نور عثمانية في استانبول —
رقم ١٢١٠ .
- ٤- تفسير القرطبي - الجامع لأحكام القرآن .
لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي .
أفست دار احياء التراث العربي - بيروت .
- ٥- تفسير ابن كثير - اسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي المتوفى ٧٧٤ هـ
دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان . ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م
- ٦- تنوير المقياس من تفسير ابن عباس -
لأبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزابادي الشافعي
الطبعة الأولى بالمطبعة الأزهرية المصرية سنة ١٣١٦هـ
- ٧- الدر المنثور في التفسير المأثور - لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي
بكر السيوطي .
طبعة قديمة بها مشها تفسير ابن عباس .
- ٨- شرح التأويلات لمحمد أحمد السمرقندي - مخطوطة سليم أغا في
استانبول رقم ١٤٠ ومخطوطة مكتبة الحرم المكي الشريف
بمكة المكرمة رقم ٢٨٥٠ .

- ٩- قصص الأنبياء - للنجار .
- تأليف عبد الوهاب النجار - الطبعة الثانية ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م
مطبعة المنتصر.
- ١٠- مدارك التنزيل وحقائق التأويل - للامام عبد الله أحمد بن محمود
النسفي - المتوفى ٧٠١ - المكتبة الأموية - بيروت - دمشق
- ١١- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم
وضع محمد فؤاد عبد الباقي - دار الفكر بيروت .
- ١٢- معجم الألفاظ والاعلام القرآنية .
محمد إسماعيل إبراهيم - دار الفكر العربي - القاهرة .
- ١٣- مناهل العرفان في علوم القرآن .
محمد عبد العظيم الزرقاني - دار الفكر .

ثانيا - الحديث وعلومه :

- ١٤- أصول الحديث - للدكتور محمد عجاج الخطيب .
- ١٥- أعلام الموقعين عن رب العالمين - للامام ابن القيم الجوزية ،
المتوفى ٧٥١ .
تحقيق وضبط عبد الرحمن الوكيل .
- ١٦- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير -
للإمام أحمد بن علي العسقلاني المتوفى ٨٥٢ هـ .
شركة الطباعة الفنية المتحدة بالقاهرة .
- ١٧- التيسير شرح الجامع الصغير
للشيخ الامام عبد الرؤوف المناوي - رحمه الله تعالى .

- ١٨ - جامع الأصول في أحاديث الرسول
للامام أبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزيري
٥٤٤ - ٦٠٦ هـ
تحقيق عبدالقادر الرناووط . مطبعة الملاح - الطبعة
الأولى ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- ١٩ - الجامع الصحيح - سنن الترمذي .
لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سوره ٢٠٩ هـ - ٢٩٠ م -
تحقيق أحمد شاکر . دار احیاء التراث العربی بیروت - لبنان .
- ٢٠ - الدارقطني مع التعليق على المعنى .
للامام علي بن عمر الدارقطني ٣٠٦ هـ ٣٨٥ هـ نشر السنة .
ملتان - باكستان .
- ٢١ - سبل السلام - للامام اسماعيل الكحلاني ثم الصنعاني ١٠٥٩ هـ ١١٨٢ هـ
شرح بلوغ المرام - الطبعة الرابعة ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م
دار احیاء التراث العربی .
- ٢٢ - السراج المنير - للعزيمي
شرح الجامع الصغير - للشيخ علي بن أحمد بن محمد العزيمي
الشافعي المتوفى سنة ١٠٧٠ هـ - الطبعة الثانية :
١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م .
- ٢٣ - سنن الدارمي .
للامام الكبير أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام
الدارمي المتوفى سنة ٢٥٥ هـ
دار احیاء السنة النبوية .

- ٢٤- سنن أبي داود بأعلى بذل المجهود
دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
- ٢٥- السنن الكبرى - للحافظ أحمد بن الحسين البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ
الطبعة الأولى ١٣٤٢ هـ .
مطبعة مجلس دائرة المعارف بحيدر آباد الدين - الهند .
- ٢٦- سنن ابن ماجه . الحافظ محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه
٢٠٧ هـ - ٢٧٥ هـ .
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - عيسى البايبي الحلبي .
- ٢٧- شرح الزرقاني - على موطأ الامام مالك .
خاتمة المحققين محمد الزرقاني ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م
دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .
- ٢٨- صحيح البخاري .
أبو عبد الله البخاري المولود عام ١٩٤ هـ والمتوفى ٢٥٦ هـ
المكتبة الاسلامية محمد أوزدمير - استانبول - تركيا ١٩٧٩ م
- ٢٩- صحيح بن خزيمة .
للإمام أبي بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري
٢٢٣ - ٣٠١ .
تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي .
المكتب الاسلامي .
- ٣٠- صحيح مسلم .
للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري .
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .
نشر وتوزيع رئاسة أدارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة -
والارشاد بالرياض .
وصحيح مسلم أيضا بشرح النووي - الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

- ٣١- عدة القارئ - شرح صحيح البخارى .
 للعلامة بدر الدين أبى محمد بن محمود العيني المتوفى
 سنة ٨٥٥ هـ - دار احياء التراث العربى - بيروت - لبنان .
- ٣٢- الفتح الكبير فى ضم الزيادات الى الجامع الصغير
 السيوطى جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر المتوفى سنة
 ٩١١ هـ - مطبعة مصطفى الحلبي سنة ١٣٥١ هـ .
- ٣٣- كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة الناس .
 للشيخ إسماعيل العجلونى المتوفى ١١٦٢ هـ
 مؤسسة الرسالة ببيروت .
- ٣٤- الكفاية فى علم الدراية .
 للإمام أبى بكر بن أحمد بن على بن ثابت المعروف بالخطيب
 البغدادى المتوفى سنة ٤٦٣ هـ
 طبع تحت ادارة جمعية دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد
 سنة ١٣٥٧ هـ .
- ٣٥- مجمع الزوائد .
 للحافظ نور الدين على بن أبى بكر الهيثمى المتوفى سنة ٨٠٧ هـ
 مكتبة القدس - القاهرة سنة ١٣٥٣ هـ .
- ٣٦- المستدرک على الصحيحين -
 للإمام أبى عبد الله محمد النيسابورى المعروف بالحاكم .
 مكتبة ومطابع النصر الحديثة - الرياض .
- ٣٧- مسند الامام أحمد -
 دار صادر للطباعة والنشر -
 مسند الامام أحمد - تحقيق أحمد شاکر .

- ٣٨ - مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح
توثيق وتحقيق : د . عائشة عبد الرحمن بنت الشاهي
مطبعة دار الكتب ١٩٧٤ م
- ٣٩ - موارد الظمان الي زوائد بن حبان
للمحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي
تحقيق محمد عبد الرزاق حمزه .
دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان
- ٤٠ - الموضوعات .
للامام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ٥١٠ - ٥٩٧
تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان .
المكتبة السلفية بالمدينة المنورة - الطبعة الأولى ١٣٧٦ / ١٩٦٦
- ٤١ - النسائي المجتبى
تأليف الحافظ أبي عبد الرحمن بن شعيب النسائي المتوفى
سنة ٣٠٣ - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده
بمصر - الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .
- ٤٢ - نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار .
شرح منتقى الأخبار للامام محمد الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٥ هـ
دار الجيل - بيروت - لبنان ١٩٧٣ م .
- ثالثا - أصول الفقه :
- ٤٣ - الاحكام - في أصول الأحكام
للعلامة سيف الدين أبي الحسن علي بن سيف الدين أبي الحسن
علي بن أبي علي بن محمد الآمدي .
دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

- ٤٤- الأحكام - في أصول الأحكام
للمحافظ أبي علي محمد بن علي بن حزم الأندلسي الظاهري
تحقيق أحمد شاكر - مطبعة العاصمة بالقاهرة .
- ٤٥- ارشاد الفحول الى تحقيق الحق في علم الأصول
تأليف محمد بن علي بن محمد الشوكاني -
دار الفكر - بيروت .
- ٤٦- الاشباه والنظائر - على مذهب أبي حنيفة .
للشيخ زين الدين بن ابراهيم بن نجيم .
دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٤٠٠ / ١٩٨٠ م .
- ٤٧- الأشباه والنظائر .
للامام السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر المتوفى سنة ٩١١ هـ
دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- ٤٨- أصول السرخسي -
للامام أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي
المتوفى سنة ٤٩٠ هـ .
تحقيق أبي الوفا الأفغاني -
دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت ١٩٧٣ م - ١٣٩٣ هـ
- ٤٩- أصول الشاشي
لأبي علي الشاشي ٣٤٤ هـ
دار الكتاب العربي بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٥٠- أصول الفقه - للامام محمد أبي زهرة .
دار الفكر العربي .

- ٥١- الانصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز جهله .
للقاضي أبي بكر الباقلاني المتوفى ٤٠٣ هـ .
تحقيق محمد زاهد الكوثري
الطبعة الثانية - مؤسسة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع :
١٣٨٤ هـ / ١٩٦٣ م .
- ٥٢- البحر المحيـط
للإمام بدر الدين محمد بن بهاء الزركشي الشافعي المتوفى
سنة ٧٩٤ هـ - مخطوطة في دار الكتب المصرية الرقم العام
٧٢٢ الخاص ٢٠ .
- ٥٣- البرهان في أصول الفقه .
لامام الحرمين أبي المعالي عبد الملك الجويني ٤١٩ - ٤٧٨ هـ
تحقيق الدكتور عبد العظيم الذيب .
الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ .
- ٥٤- تاريخ التشريع .
لمجموعة مدرسين في كلية الشريعة
في الجامع الأزهر .
- ٥٥- التبصرة - في أصول الفقه
للشيخ أبي اسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي
الشيرازي المتوفى ٤٧٦ هـ
تحقيق الدكتور - محمد حسن هيتو
١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م - أفست دار الفكر بدمشق .
- ٥٦- تقويم الأدلة .
لأبي زيد الدبوسي - مخطوطة رقم ٢٥٥
دار الكتب المصرية .

- ٥٧- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول
لجمال الدين أبي محمد عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي
المتوفى ٧٧٢
تحقيق الدكتور محمد حسن هيتوا
الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م منشورات مؤسسة الرسالة
- ٥٨- تيسير التحرير
للعلامة محمد أمين المعروف بأمر بادشاه
على كتاب التحرير لابن الهمام ،
مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٣٥٠
- ٥٩- الرسالة - للامام محمد بن ادريس الشافعي
تحقيق أحمد شاکر.
الطبعة الأولى ١٣٥٨ / ١٩٤٠
- ٦٠- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه
للإمام موفق الدين عبد اللعين أحمد بن قدامة المقدسي
٥٤١ - ٦٢٠ - المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .
- ٦١- شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح - في أصول الفقه
لصدر الشريعة عبد الله بن مسعود
مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده بميدان الأزهر.
- ٦٢- شرح تنقيح الأصول في اختيار المحصول في الأصول .
للإمام الكبير شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي
المتوفى سنة ٦٢٤
تحقيق طه عبد الرؤوف .
دار الفكر - الطبعة الأولى ١٣٩٣ / ١٩٧٣ .

- ٦٢- شرح جمع الجوامع
للعلامة شمس الدين محمد بن أحمد الحلبي
مع حاشية العلامة البناني .
مع تقرير شيخ الاسلام عبد الرحمن الشربيني -
الطبعة الأولى - مطبعة البابي الحلبي وأولاده ١٣٥٦ / ١٩٣٧
- ٦٤- شرح ابن الحاجب
للقاضي غرض الطلة والدين
مع حاشية السعد التفتازاني وحاشية الهروي
الطبعة الأولى - بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولا ق مصر المحمية
سنة ١٢١٦ هـ .
- ٦٥- شرح الكوكب المنير - المسمى مختصر التحرير
للشيخ محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح الحنبلي
المعروف بابن النجار المتوفى سنة ٩٧٢ هـ .
تحقيق الدكتورين محمد الزحيلي ونزيه حماد ١٤٠٠ / ١٩٨٠
نشر المركز العلمي في كلية الشريعة - مكة المكرمة .
- ٦٦- شرح المنار
لابن ملك - مع حواشية - دار السعادات ١٣١٥
- ٦٧- شرح الورقات - في الأصول
للشيخ أحمد بن قاسم العبادي الشافعي
بها مش ارشاد الفحول .
دار الفكر .
- ٦٨- العدة - في أصول الققه .
للقاضي أبي يعلى ٣٨٥ - ٤٥٨ هـ
تحقيق الدكتور: أحمد بن علي سير المباركي .

- ٦٩- غاية الوصول - شرح لسبب الأصول
لشيخ الاسلام يحيى بن زكريا الانصاري الشافعي .
طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه بمصر .
- ٧٠- الغيث الهامع شرح جمع الجوامع
لعبد الرحيم العراقي .
مخطوطة مكتبة الأوقاف العراقية رقم ٣٤٠٧٢
- ٧١- فصول البدائع - في أصول الشرائع .
للعلامة محمد بن حمزه بن محمد العناري .
- ٧٢- فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت
للعلامة عبد العلي محمد بن نظام الدين الانصاري
الطبعة الأولى . المطبعة الاميرية ببولا ق مصر المحملة -
أسفل المستنصر .
- ٧٣- كشف الأسرار عن أصول فخر الاسلام الجزدوي
للإمام علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري المتوفى سنة ٧٣٠ .
طبع بالأوفست ١٣٩٤ / ١٩٧٤ .
دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان .
- ٧٤- اللمع في أصول الفقه
لأبي اسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي المتوفى ٤٧٦ .
الطبعة الثانية ١٣٧٧هـ / ١٩٥٧م .
شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده .
- ٧٥- المحصول - في علم الأصول .
للإمام الاصولي النظار المفسر فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين
الرازي ٥٤٤ - ٦٠٦ هـ .
دراسة وتحقيق الدكتور طه جابر فياض العلواني .
الطبعة الأولى ١٤٠١ / ١٩٨١م - من مطبوعات جامعة
الإمام محمد بن سعود الاسلامية .

- ٧٦- المختصر في أصول الفقه - علي مذهب الامام أحمد بن حنبل
تأليف علي بن محمد بن علي اليعلبي ثم الدمشقي الحنبلي - المعروف
بان اللحام .
تحقيق الدكتور محمد مظهر بقا . ١٤٠٠ / ١٩٨٠ م
نشر مركز البحث العلمي في كلية الشريعة في مكة المكرمة .
- ٧٧- المدخل الى مذهب الامام أحمد بن حنبل .
عبد القادر بن أحمد المعروف بابن يدران الدمشقي
دار احياء التراث العربي .
- ٧٨- مذكرة في أصول الفقه - علي روضة الناظر
للشيخ محمد الأمين بن المختار الشنقيطي -
المكتبة السلفية في المدينة المنورة .
- ٧٩- مرآة الأصول - شرح مرآة الوصول - طلاخسرو
مع حاشية الازميري . طبع بولاق .
- ٨٠- المستصفي - بأعلى فواتح الرحموت .
للإمام محمد بن محمد بن محمد الغزالي
الطبعة الأولى - بالمطبعة الأميرية ببولاق مصر المحمية
سنة ١٣٢٤ .
- ٨١- المسوده لآل تيسيه
تحقيق محسى الدين عبد الحميد
مطبعة المدني .
- ٨٢- المعتد في أصول الفقه
لأبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي
تحقيق محمد حميد الله -
دمشق ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م .

- ٨٣- المغنى فى أبواب التوحيد والعدل جزء ١٧ الشرعيات
لعبد الجبار الهمدانى .
تحقيق الدكتور طه حسين وأمين الخولى - المؤسسة المصرية
العامة للتأليف والنشر .
- ٨٤- مفتاح الوصول الى بناء الفروع على الأصول
لأبى عبدالله محمد أحمد المالكى التلسانى - ت ٧٧١ هـ
تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف .
دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- ٨٥- المنحول من تعليقات الاصول .
لحمة الاسلام الامام أبى حامد محمد بن محمد بن محمد
الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ .
تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو
الطبعة الثانية ١٤٠٠ / ١٩٨٠ م - دار الفكر بدمشق .
- ٨٦- منهاج العقول
للإمام محمد بن الحسن البدخشى على البيضاوى
بأعلى شرح الاسنوى .
مطبعة محمد على صبيح وأولاده بالأزهر .
- ٨٧- الموافقات فى أصول الشريعة .
لأبى اسحاق الشاطبى ابراهيم بن موسى المتوفى سنة ٧٠٩ هـ
ضبط الاستاذ محمد بن دراز
- ٨٨- الميزان فى الأصول
محمد محمد
محمد السمرقندى
مخطوطة ٤٨٥ دامادا ابراهيم باشا باستانبول .

٨٩ - نهاية السؤل

للامام جمال الدين عبدالرحيم الاسنوي المتوفى سنة ٧٧٢هـ

على البيضاوى .

مطبعة محمد على صبيح وأولاده بمصر .

بأسفل شرح البدخشى .

رابعاً - الفقه:

٩٠ - الاختيار لتعليل المختار

عبدالله بن محمود بن مودود الموصلى

تعليق الشيخ محمود أبو دقيه .

٩١ - الام للامام محمد بن ادريس الشافعى المتوفى سنة ٢٠٤

دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية

١٣٩٢ / ١٩٧٣ م

٩٢ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لعلاء الدين أبي بكر مسعود

الكاسانى المتوفى سنة ٥٨٧هـ

تقديم أحمد مختار عثمان .

الناشر زكريا على يوسف - مطبعة العاصمة بالقاهرة

٩٣ - تحفة الفقهاء - للمصنف .

محمد أحمد السمرقندى .

تحقيق الدكتور محمد زكى عبد البر

الطبعة الأولى ١٣٧٩هـ / ١٩٥٩م

مطبعة جامعة دمشق .

- ٩٤- حاشية ابن عابد بن علي الدر المختار
الطبعة الثانية سنة ١٣٨٦ - ١٩٦٦ م
شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- ٩٥- السير الكبير للامام محمد الشيباني
تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد
مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية ١٩٥٨
- ٩٦- شرح فتح القدير .
للشيخ كمال الدين محمد بن عبد الواحد ابن الهمام
دار احياء التراث العربي - بيروت - لبنان .
- ٩٧- مجمع الأنهر - شرح ملتقى الأبحر
تأليف الشيخ محمد بن سليمان المعروف بداماد أفندي
دار الطباعة العامرة ١٣١٩ هـ .
- ٩٨- المجموع - شرح المذهب
للإمام النووي - المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.
- ٩٩- المَطْلَبِي
للمحدث الفقيه أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم
المتوفى ٤٥٦ هـ .
تحقيق لجنة احياء التراث العربي
في دار الآفاق الجديدة - بيروت .
- ١٠٠- مذكرات عن المعاملات في فقه أبي حنيفة -
الطبعة الأولى بمطبعة الوعظ بمصر سنة ١٣٢٧ هـ ١٩٠٩
- ١٠١- مرشد الحيران الى معرفة أحوال الانسان
في المعاملات الشرعية على مذهب الامام الأعظم
تأليف (محمد قدرى باشا) .
الطبعة الأولى - المطبعة الأميرية ببولاق مصر المحمية سنة ١٣٠٨ هـ .

١٠٢- المغنى على مختصر أبي القاسم عمر بن حسين الخرقسي
أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المتوفى ٦٢٠
مكتبة الرياض الحد يثة بالرياض .

توزيع رئاسة ادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد
بالرياض .

١٠٣- مغنى المحتاج - الى معرفة معاني ألفاظ المنهاج
للشيخ محمد الشرييني الخطيب

دار احياء التراث العربي - بيروت - لبنان .

خامسا : التوحيد وعلم الكلام والفرق والمنطق :

١٠٤- باب ذكر المعتزلة

من كتاب المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل
لأحمد بن يحيى المرتضى

مطبعة دائرة المعارف النظامية - بحيدرآباد الدين سنة ١٣١٦

١٠٥- تلخيص المحصل .

للعلامة نصر الدين الطوسي بذيل محصل أفكار المتقدمين
والمتأخرين .

مكتبة الكليات الأزهرية .

١٠٦- التمهيد

للإمام القاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني

المكتبة الشرفية - بيروت ١٩٥٧م

١٠٧- التمهيد

لأبي المعين النسفي - مخطوطة دار الكتب المصرية ١٧٢ توحيد

- ١٠٨ - حاشية خيالى على النسفية
دار السعادات ١٣٢٢ هـ
- ١٠٩ - حاشية الدسوقي على أم البراهين
- ١٠٤ - الحواشى البهية على شرح النسفية لمولانا عصام الدين
- ١١٠ - شرح الأصول الخمسة لقاضي القضاء عبد الجبار بن أحمد الهمداني
تحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان - الطبعة الأولى
مطبعة الاستقلال الكبرى ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٥ م
- ١١١ - شرح الدواني على النسفية - مع الحاشية .
- ١١٢ - شرح السلم للملوى والاخضرى مع حاشية الهاجورى في المنطق
- ١١٣ - شرح السيد الشريف على المواقف
للعلامة عذ المطة والدين مع حاشيتي العلامة عبد الحكيم
السبالكونى وحسن الجلبى - دار الطباعة العامرة .
- ١١٤ - شرح العقيدة الطحاوية
توضيح زهر الشاويش
المكتب الاسلامى - الطبعة السادسة . . ١٤٠٠ هـ - بيروت
- ١١٥ - شرح النسفية - للمتغازانى
مع حاشية عبد الحكيم سبالكونى مع حاشية ملا أحمد
مطبعة كروستان العلمية بمصر المحمية ١٣٢٩ هـ
- ١١٦ - الفرق بين الفرق - للبغدادى .
- ١١٧ - الفقه الأكبر لأبى حنيفة مع شرحه للامام الهمام الملا على القارى
الحنفى . ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م
- دار الكتب العلمية / بيروت - لبنان .
- ١١٨ - مجموعة الحواشى البهية ج / ٢ قول أحمد والخيالى وعصام الدين
على شرح النسفية .
مطبعة كروستان العلمية بمصر المحمية سنة ١٣٢١ هـ

- ١١٩- حصل ^{أولاً} أفكر المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين
للامام فخر الدين محمد بن عمر الخطيب الرازي .
تقديم طه عبد الرزاق سعد .
مكتبة الكليات الأزهرية .
- ١٢٠- المعتزلة .
تأليف زهدي حسن جاد الله .
القاهرة ١٣٦٦هـ / ١٩٤٧م - مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية
- ١٢١- المغني في أبواب التوحيد والعدل جزء ١٤
املاء القاضي عبد الجبار الهمداني المتوفى سنة ٤١٥ هـ
تحقيق مصطفى السقا و ابراهيم مذكور - الدار المصرية للتأليف
والنشر ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥ .
- ١٢٢- الملل والنحل
للامام أبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني بهامش الفصل
في الملل والاهواء والنحل لابن حزم الظاهري .
دار المعرفة للطباعة والنشر / بيروت - لبنان
الطبعة الثانية ١٣٩٥ / ١٩٧٥م .
- ١٢٣- منهاج السنة النبوية - في نقض كلام الشيعة والقدرية -
لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم الحراني الشهرير
بابن تيميه - مكتبة الرياض الحديثة بالرياض .

سادسا : النحو والصرف والبلاغة :

- ١٢٤- الاشتقاق .
تأليف عبد الله أمين .
الطبعة الأولى ١٣٧٦ / ١٩٥٦ القاهرة - مطبعة لجنة التأليف
والترجمة والنشر .

- ١٢٥- الأشموني - علي الفية ابن مالك
مع حاشية الصبان
الطبعة الأولى / المطبعة الأزهرية المصرية سنة ١٣٠٥ هـ
- ١٢٦- اعراب القرآن
لأبي جعفر محمد بن اسماعيل النحاس المتوفى سنة ٣٣٨ هـ
تحقيق زهير غازي زاهد - مطبعة العاني - بغداد .
- ١٢٧- أعراب القرآن .
للزجاج . تحقيق إبراهيم الأبياري .
القاهرة - الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٩٦٣
- ١٢٨- أوضح المسالك .
لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله
ابن هشام الانصاري المتوفى سنة ٧٦١ هـ
تحقيق محي الدين عبد الحميد .
دار الفكر - الطبعة الأولى ١٣٩٤ / ١٩٧٤ م
- ١٢٩- التصريح على التوضيح .
للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى .
طبعة عيسى الحلبي بمصر .
- ١٣٠- تقرير الأنباري على حاشية شرح الدين التفتازاني لتلخيص الفتح
مطبعة السعادات بجواز محافظة مصر سنة ١٣٣١
- ١٣١- حاشية الأمير على معنى اللبيب .
دار احياء الكتب العربية .
مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

- ١٣٢- شذى العرف في فن الصرف
للشيخ أحمد الحملوى
الطبعة السادسة عشرة ١٣٨٤ - ١٩٦٥ - مصطفى البابى الحلبي .
- ١٣٣- شروح التخخيص
الطبعة الأولى بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية
سنة ١٣١٨ هـ .
- ١٣٤- شرح شافية ابن الحاجب
للشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الاسترابادى
تحقيق محمد الزفراق ومن معه .
دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٥ - ١٩٧٥
- ١٣٥- مجاز القرآن
لأبى عبدة معمر بن المثنى التيمى المتوفى سنة ٢١٠ هـ
تحقيق الدكتور محمد فؤاد سزكين .
مطبعة الخانجى - دار الفكر .
- ١٣٦- همع الهوامع شرح جمع الجوامع .
لجلال الدين السيوطى .
دار المعرفة - بيروت .
- سلاها - اللفظة :
- ١٣٧- تاج العروس من جواهر القاموس
للامام اللغوى مجد الدين مجد المرتضى الحسنى الواسطى
اليزيدى .
- ١٣٨- ترتيب القاموس .
للاستاذ الطاهر أحمد الزاوى - ١٣٩٩ - ١٩٧٩ - دار الكتب
العلمية بيروت - لبنان .

- ١٣٩- التعريفات - للشريف علي بن محمد الجرجاني
دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٣ / ١٩٨٣ م
- ١٤٠- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية
تأليف الحسن بن محمد بن الحسن الصنعاني المتوفى سنة ٦٥٠ هـ
تحقيق عبد العليم الطحاوي وعبد الحميد حسن .
مطبعة دار الكتب القاهرة ١٩٧٠ .
- ١٤١- جهرة العرب
لابن دريد - أبي بكر - حمد بن الحسن الأزدي البصري
المتوفى سنة ٣٢٦ - دار صادر - بيروت .
- ١٤٢- الحدود - في الأصول
للامام الحافظ أبي الوليد بن خلف الباجي الأندلسي المتوفى
سنة ٤٧٤ .
تحقيق الدكتور نزيه حماد : الطبعة الأولى ١٣٥٣ - ١٩٧٣ م
مؤسسة الفرعبي للطباعة والنشر .
- ١٤٣- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية
تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري .
تحقيق أحمد عبد الغفور عطار الطبعة الثانية ١٤٠٢ / ١٩٨٢ م
- ١٤٤- القاموس المحيط .
لمجد الدين الفيروزابادي
الطبعة الرابعة - مطبعة دار المأمون ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م
- ١٤٥- لسان العرب
للعلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي
المصري . دار صادر ، ودار بيروت للطباعة والنشر ١٩٥٦ / ١٣٧٥ هـ

- ١٤٦- المزهرفى علوم اللغة العربية وأنواعها
تأليف العلامة جلال الدين السيوطى
دار احياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبي وشركاؤه
- ١٤٧- المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعى
تأليف العالم العلامة أحمد بن محمد بن على المقبرى
الفيومى .
- ١٤٨- معجم متن اللغة
موسوعة لغوية حديثة - للشيخ محمد رضا .
دار الكتب الحياة - بيروت ١٣٧٩ - ١٩٦٠ م
- ١٤٩- معجم اللغة
لأبى الحسين أحمد بن فارس بن زكريا المتوفى ٣٩٥ هـ
تحقيق عبدالسلام محمد هارون .
الطبعة الثانية - ١٣٩٠ - ١٩٧٠ .

ثامنا : الأدب :

- ١٥٠- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب
تأليف ^{عبدالقادر} ابن عمر البغدادي - تحقيق عبدالسلام هارون
الهيئة المصرية للكتاب - الطبعة الثانية ١٩٧٩ م .
- ١٥١- ديوان زهير بن أبى سلمى
دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت
- ١٥٢- ديوان أبى الطيب المتنبى - بشرح العكبرى .
دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان ١٣٩٧-١٩٧٨
- ١٥٣- شرح أشعار الهذليين
صفة أبى سعيد الحسن بن الحسين السكرى
حققه عبدالستار أحمد فراج - مطبعة المدنى

- ١٥٤ - شعر الهذليين في العصر الجاهلي والاسلامي
تأليف الدكتور أحمد كمال زكي
دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة ١٣٨٩ / ١٩٦٩ م
- ١٥٥ - مجمع الأمثال .
لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن ابراهيم الميداني
تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم - مطبعة عيسى البابي الحلبي
وشركائه .
- تاسعا - كتب الرجال والتراجم والتاريخ :
- ١٥٦ - الأثر الجنية ، أو الشار الجنية في طبقات الحنفية .
تأليف الشيخ علي القاري .
مخطوطة مكتبة عارف حكمت في المدينة المنورة
٣٨٤٨ عام خاص ٢ / ٩٠٠ .
- ١٥٧ - الاستيعاب في أسماء الأصحاب .
تأليف يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي المتوفى
٤٦٣ بهامش الأصابة .
- ١٥٨ - أسد الغابة في معرفة الصحابة .
لعز الدين ابن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري المتوفى
سنة ٦٣٠ هـ .
تحقيق محمد ابراهيم البنا ومحمد أحمد عاشور .
كتاب الشعب .
- ١٥٩ - أسماء المصنفين والمصنفات الحنفية .
لمحي الدين عبد القادر القرشي .
مخطوطة : مكتبة حسن حسني باشا في السلليمانية في استانبول
رقم ٨٤٥ .

- ١٦٠ - الاصابة في تمييز الصحابة .
تأليف شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد
العسقلاني المعروف بابن حجر المتوفى سنة ٨٥٢ هـ
الطبعة الأولى سنة ١٣٢٨ .
- ١٦١ - أعلام الأَخيار في فقهاء مذهب النعمان المختار
لمولى محمود سليمان الكفوى .
مخطوطة : مكتبة مصطفى عاشرا أفندى في السليمانية /
استانبول رقم ٢٦٣ .
- ١٦٢ - الأعلام قاموس تراجم لاشهر الرجال والنساء من العرب والمستعمرين
والمستشرقين
تأليف خير الدين الزركلي - دار العلم للملايين .
- ١٦٣ - الأنساب
للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي
السمعاني : المتوفى سنة ٥٦٢ .
الطبعة الأولى - مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية -
بحيدرآباد ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م .
- ١٦٤ - البداية والنهاية
للحافظ ابن كثير الدمشقي : المتوفى سنة ٧٧٤
الطبعة الثانية ١٩٧٤ - مكتبة المعارف - بيروت .
- ١٦٥ - بغية الوعاة والنحاة
في طبقات اللغويين للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - الطبعة الثانية - دار الفكر
١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

- ١٦٦ - تاج التراجم - في طبقات الحنفية .
تأليف الشيخ قاسم بن قطلونيا الحنفي
مخطوطة مكتبة عارف حكمت في المدينة المنورة
أوراقها غير مرقمة رقم ٣٧٨٦ عام ٩٠/٤٠ خاص
تاريخ بغداد -
- ١٦٧ - تاريخ الأدب العربي
للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي المتوفى
٤٦٣ / دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان .
- ١٦٨ - تاريخ الاسلام
كارل بروكلمان ترجمة الدكتور السيد يعقوب سكر
دار المعارف ١٩٧٧ م
- ١٦٩ - تاريخ الاسلام
السياسي ، والديني ، والثقافي ، والاجتماعي .
الدكتور : حسن ابراهيم حسن
الطبعة السابعة ١٩٦٤ م
- ١٧٠ - تاريخ بغداد - للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي
المتوفى ٤٦٣ - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان .
- ١٧٠ - تاريخ التراث العربي
فؤاد سزكين - نقله الى العربية الدكتور : محمود فهمي حجاز
والدكتور : فهمي أبو الفضل .
- ١٧١ - تاريخ الشعوب الاسلامية
الجزء الأول : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ م .
لكارل بروكلمان .
ترجمة : الدكتور نبيه أمين فار ، ومنير البعلبكي - الطبعة الثانية
دار الملايين - بيروت - ١٩٥٣ م .

- ١٧٢- تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الاسفار
لابن بطوطة .
المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٣٣
- ١٧٣- تلخيص مجمع الآداب - في معجم الألقاب .
لابن الفوطي كمال الدين أبو الفضل عبد الرزاق بن تاج الدين
الشيحاني الحنبلي . المتوفى سنة ٦٤٢ : ٧٢٣ هـ
تحقيق الدكتور : مصطفى جواد .
- ١٧٤- تهذيب الأسماء واللغات
للامام النووي - إدارة الطباعة المنيرية
دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
- ١٧٥- تهذيب التهذيب .
لابن حجر .
طبعة حيدر آباد الدكن سنة ١٣٢٧ هـ
- ١٧٦- الجواهر المضية في طبقات الحنفية .
تأليف الشيخ محي الدين عبد القادر بن أبي الوفا القرشي
الطبعة الأولى . مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية
حيدرآباد .
ومخطوطة مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة رقم عام ٣٨٢٧
وخاص ٨١ / ٩٠٠ .
- ١٧٧- الروض الأنف . في شرح السيرة النبوية
لابن هشام المتوفى ٢١٨ هـ للامام المحدث عبد الرحمن
السهيلي ت ٥٨١ هـ -
تحقيق عبد الرحمن الوكيل .
دار الكتب الحديثة بمصر .

- ١٧٨- سيرة أعلام النبلاء للذهبي
صورة مخطوطة في المكتبة المركزية في جامعة أم القرى
ورقة ٤٨٤
- ١٧٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب
لابن العماد - بيروت - لبنان .
- ١٨٠- الشعر والشعراء أو طبقات الشعراء
تصنيف : عبد الرزاق بن مسلم بن قتيبة
المتوفى سنة ٢٧٦ هـ -
تحقيق الدكتور : مفيد صميّة - دار الباز للطباعة والنشر
- ١٨١- صبح الأعشى - في صناعة الانشا
تأليف أبي العباس أحمد بن علي القلقشندي ت ٨٢١ هـ ،
١٤١٨ م - مصورة على الأميريه / المؤسسة المصرية العامة
للتأليف والترجمة والطباعة والنشر .
- ١٨٢- الطبقات السنية في تراجم الحنفية .
لعبد القادر التيمي . مخطوطة دار الكتب المصرية
رقم ٥٥ هليم ج ٢ / ٣٨٧ / ٢ .
ومكتبة نور عثمانية في استانبول رقم ٣٣٩١ .
- ١٨٣- طبقات الشافعية الكبرى
لناج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي السبكي
تحقيق عبد القادر محمد الحلوة ، ومحمود محمد الطناحي
الطبعة الأولى - مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه .
- ١٨٤- طبقات فقهاء الحنفية
للعلامة ابن كمال باشا رحمه الله .
مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ١٥١٢ .

- ١٨٥- طبقات الفقهاء .
لأبي اسحاق الشيرازي الشافعي المتوفى سنة ٤٧٦ هـ
تحقيق الدكتور احسان عباس
دار الرائد العربي - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ١٤٠١ / ١٩٨١ م
- ١٨٦- طبقات المفسرين
للحافظ شمس الدين محمد بن علي الداودي ت ٩٤٥ هـ
تحقيق محمد علي عمر : بمركز تحقيق التراث بدار الكتب
المصرية .
- ١٨٧- الفتح المبين- في طبقات الأصوليين
تأليف : الاستاذ العلامة المحقق الشيخ عبد الله مصطفى
المراغسي .
الطبعة الثانية ١٣٩٤ هـ ١٩٧٤ م .
محمد أمين دمج وشركاؤه / بيروت - لبنان .
- ١٨٨- فتوح البلدان .
للإمام أبي الحسن البلاذري
الطبعة الأولى - مطبعة مصطفى محمد . ١٣٥٠ هـ .
- ١٨٩- فهرس مخطوطات مكتبة برلين - ألمانيا
لمؤلفه أهل ورد ١٨٩٢ - أعيد الطبع ١٩٨٠ م .
- ١٩٠- الفوائد البهية في تراجم الحنفية
للعلامة أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي
مع التعليقات السننية على الفوائد البهية .
دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .

- ١٩١- الكامل في التاريخ
لعمدة المؤرخين محمد بن محمد بن عبد الكريم المعروف
بأبن الأثير المتوفى سنة ٦٣٠
دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية . . ١٤٠٠هـ/
٠م١٩٨٠
- ١٩٢- كشف الظنون .
الحاجي خليفة .
مطبعة وكالة المعارف ١٩٤٣م - ١٣٦٢هـ
- ١٩٣- اللباب في تهذيب الأنساب .
تأليف عز الدين بن الأثير الجزري
مكتبة المثنى - بغداد .
- ١٩٤- المرقاة الوفية - في طبقات الحنفية .
تأليف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي الشيرازي
مخطوطة مكتبة عارف حكمت في المدينة المنورة رقم ٣٩٥ عام
١٤٠٢/٩٠٠ خاص .
- ١٩٥- معجم البلدان .
للإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي
الرومي - دار صادر للطباعة والنشر - ودار بيروت للطباعة
والنشر . بيروت ١٣٧٦ - ١٩٥٧م .
- ١٩٦- المعجم الجغرافي لدول العالم ، لأبي معاوية هزاع بن عبد الشمري
١٤٠١هـ - ١٩٨١
- ١٩٧- معجم المخطوطات العربية المطبوعة ١٩٧١ - ١٩٧٥
لصلاح الدين المنجد / الطبعة الأولى - دار الكتاب الجديد
١٩٧٨ - ١٣٩٨هـ .

- ١٩٨ - معجم المطبوعات العربية
يوسف سزكين .
- ١٩٩ - معجم المؤلفين - تراجم مصنفى الكتب العربية
تأليف عمر رضا كحالة .
مطبعة الترقى بدمشق ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م .
- ٢٠٠ - مفتاح السعادة ومصباح السيادة
أحمد مصطفى الشهير بكبرى زاده
تحقيق - كامل كامل بكري وعبد الوهاب النور
دار الكتب الحديثة شارع الجمهورية بعابدين ١٨٣/٢
- ٢٠١ - النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة
جمال الدين أبى المحاسن يوسف بن تعزى بردى الأتابكى
مطبعة دار الكتب المصرية ٣٥٣ هـ - ١٩٣٥ م
- ٢٠٢ - نزهة طبقات الأدياء
كمال الدين عبدالرحمن الأنبارى
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
دار النهضة مصر للطبع والنشر - الفجالة - القاهرة مطبعة المدني
- ٢٠٣ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان
لأبى العباس أحمد بن محمد بن خلكان المتوفى سنة ٦٨١
تحقيق الدكتور إحسان عباس - دار صادر بيروت ١٣٩٨ / ١٩٧٨ م
- ٢٠٤ - الوافى فى الوفيات
تأليف صلاح الدين خليل الصعيدى - ج ٢
الطبعة الثالثة
١٣٨١ هـ - ١٩٦٨ م .
- ٢٠٥ - هدية العارفين : أسماء المؤلفين وآثار المصنفين
لاسماعيل باشا البغدادي
وكالة المعارف الجليلة فى مطبعتها البهية - استانبول سنة ١٩٥١ م .

(١٢٣٨)

- (٨) -

فهرس مواضبع
الدراسة والتحقبق

أولا : مواضيع قسم الدراسة :

<u>الصحيفة</u>	<u>الموضوع</u>	
١	مقدمة الدراسة	—
٥	شكر وتقدير	—
	الفصل الأول :	—
٦	في حياة المؤلف وعصره وثقافته . . .	
٧	تمهيد	—
٨	اسمه ولقبه	—
٩	كنيته	—
١٠	أوصاف أخرى للمؤلف	—
١١	مولده ووفاته	—
١٣	التباس ورفعه في سمرقندى آخر	—
١٧	نسبته الى سمرقند	—
١٧	تأسيسها وتسميتها وفتحها	—
١٨	موقع سمرقند الجغرافى وحدودها	—
١٩	حكمتها اداريا وسياسيا ، مناظرها وطبيعتها	—
٢٠	مركزها الثقافى	—
٢٧-٢١	من اشتهر بنسبته الى سمرقند	—
٢٨	تواضعه وزهده	—
٣٠	عصره السياسى	—
٣٢	عصره الثقافى	—
٣٤	ثقافته وعلمه ، مكانته العلمية	—

<u>الصحيفة</u>	<u>الموضوع</u>
٣٥	سعة اطلاع -
٧٦	مشايخه - أولا : أبو اليسر البزدوي -
٣٨	ثانيا : فخر الاسلام البزدوي -
٣٩	ثالثا : أبو المعين -
٤١	طلابه - أولا : فاطمة العالمة -
٤٣	ثانيا : الكاساني -
٤٦	ثالثا : التوسخي -
٤٧	رابعا : المنطوري -
٤٧	خامسا : ابن استاذ أبو المعالي -
	آثاره العلمية -
٤٨	أولا : تحفة الفقهاء -
٥١	ثانيا - اللباب -
٥٢	ثالثا : ايضاح القواعد في المعاني -
٥٢	رابعا : شرح تقويم الأدلة -
٥٢	خامسا : الكتاب الذي اختصر منه هذا الكتاب -
٥٣	سادسا : كتاب مختلف الرواية -
٥٣	سابعا : شرح تفسير التأويلات -
٥٧	ثامنا : ميزان الأصول في نتائج العقول -
٥٨	الفصل الثاني - في الكلام على الكتاب المحقق -
٦٥-٥٩	تمهيد تاريخي لاجاهات الأصوليين -
٦٦	اسم الكتاب ، توثيق نسبه الى المؤلف -
٦٧	مكانة الكتاب لدى الأصوليين -
٧٠	نسخ الكتاب المخطوطة -

<u>الصحيفة</u>	<u>الموضوع</u>	
٧٣	ملاحظات خطية على النسخ	—
٧٤	مصادر الكتاب	—
٧٦	شرح الكتاب	—
٧٩	اسلوب المصنف في الكتاب	—
٨٠-٨٦	ملاحظات على أسلوب الكتاب	—
٨٧	مميزات الكتاب	—
٩٠	خطة الكتاب	—
٩٢	منهجه بحث المصنف في الكتاب	—
٩٤	مصطلحات المصنف في الكتاب	—
٩٦	آراء المصنف وترجيحاته في الكتاب	—
٩٨-١٠٠	منهجه في التحقيق	—

ثانيا : مواضيع قسم التحقيق :

<u>الصحيفة</u>	<u>الموضوع</u>
١	مقدمة الكتاب
٨	أنواع العلم المحدث
٩	اتجاهات الأصوليين في ابتداء تأليفهم (هـ)
٩	تعريف العلم (هـ)
١١	الفعل الضروري والاختياري
١٢	أقسام العلم الاستدلالي - عقلي ، وسمعي
١٢	أقسام العلم السمعي
	<u>فصل :</u>
١٧	في بيان الأحكام
١٧	تفسير الحكم لغة
١٩	تعريف الحكم في عرف الشرع
١٩-٣٤	حد الحكم عند اللغها ، والمتكلمين والأشعرية والمعتزلة وأهل الحديث
٢٠	بناء مسألة الحكم والمحكوم على مسألة التكوين والمكون
٢٢	مسألة التكوين والمكون وأقوال المذاهب فيها (هـ)
٢٤	هل الإرادة حادثة أم قديمة ؟ اختلفت المذاهب فيها (هـ)
٣١	هل العرض يقوم بالعرض ؟ (هـ)
	<u>الفصل الثاني :</u>
٣٥	في بيان أنواع الأحكام
٣٥	تعريف العرض لغة وشرعا
٣٦	خلاف الأصوليين في أنواع الحكم (هـ)

<u>الصحيفة</u>	<u>الموضوع</u>
٣٧	تفسير الواجب لغة وفي عرف الشرع
٣٨	تفسير المندوب لغة وفي عرف الشرع
٣٨	تفسير السنة لغة
٣٩	تفسير السنة في عرف الشرع
٤٠	تفسير النفل في اللغة وعرف الشرع
٤٠	تفسير التطوع في اللغة وعرف الشرع
٤٠	حد الفرض في عرف الفقهاء
٤١	حد الواجب في عرف الفقهاء
٤١	النسبة بين الفرض والواجب وخلاف العلماء فيها (هـ)
٤١	حد الفرض عند الفقهاء والمتكلمين
٤٥	حد الفرض عند بعض المعتزلة
٤٦	عدم جواز دخول (أو) الترددية في الحدود (هـ)
٤٩-٤٧	الحدود الصحيحة للفرض
٤٩	حد المندوب
٥٠	حد السنة ، وحد التطوع
٥١	حد النفل
	من أنواع الأحكام
٥٤-٥٢	كون الفعل عبادة وقربة وطاعة مع حاكم كل
٥٥	من أنواع الأحكام كون الفعل جائزا . . الخ
٥٥	الصحيح لغة وفي عرف الشرع
٥٥	خلاف العلماء في تحديد الصحة (هـ)
٥٦	الجائز والنافذ في اللغة وعرف الشرع
٥٨	بيان الفاسد والباطل في اللغة وعرف الشرع
٥٨	الفرق بين الباطل والفاسد وخلاف العلماء في ذلك (هـ)

- من أنواع الأحكام ؟
- ٦٠ كون الفعل حراما ومحراما مع تفسيره وتفسير النهي لفظة
- ٦١ تعريف المكروه لفظة
- ٦١ هل الارادة مرادفة للرضى أم لا . . ؟ فيه خلاف بين المذاهب (هـ)
- ٦٢ الحلال والمحلل لفظة
- ٦٣ تعريف المباح ، والأطلاق ، والأذن ، والمشروع لفظة
- ٦٤ تعريف الشريعة في عرف الشرع
- ٦٤ حد الحرام والمحرم والنهي عند الفقهاء والمتكلمين
- ٦٦ حد المكروه ، والحلال
- ٦٨ حد السباح والمشروع عرفا
- من أنواع الحكم : كون الفعل حسنا ومريضا وحقا وصوابا وعدلا ، وحكمة وأضدادها .
- ٦٩
- ٦٩ تعريف الحسن في اللغة وعرف الشرع
- ٧٠ بحث الحسن والقبح وارا' الفرق فيهما هل يعرفان بالعقل أم بالشرع (هـ)
- ٧١ تعريف القبيح والعدل والجور في اللفظة وعرف الشرع
- ٧٢ تعريف الظلم ، والسفه ، والحكمة
- ٧٣ حد الحسن والقبح . . الخ عند المتكلمين
- ٧٦ تعريف الحسن عند بعض المعتزلة
- ٧٦ هل المباح يوصف بالحسن ؟؟ (هـ)
- ٧٨ تعريف الحكمة عند عامة المعتزلة
- ٧٩ من أنواع الحكم كون الفعل عزيزة ورخصه
- ٧٩ تعريف العزيزة لفظة
- ٨٠ القدرة لها معنيان حقيقته ، وسلامة الآلات (هـ)

<u>الصحيفة</u>	<u>الموضوع</u>
٨٥	تفسير الرخصة لغة وفي عرف الفقهاء
٨١	أنواع الرخصة
٨٢	أنواع الرخصة حقيقة ومجازا عند الأصوليين الحنفية (هـ)
٨٧	تعريف الرخصة عند بعض أصحاب الحديث
٨٧	تخصيص العلة جواز ومتعا (هـ)
٨٩	تعريف الرخصة المجازية
٩١	من أحكام الأفعال - كون الفعل أداء - قضاء واعادة
٩١	تعريف الأداء والقضاء لغة
٩٢	تعريف الأداء والقضاء في عرف الشرع
٩٣	أنواع الأداء والقضاء
٩٤	الاعادة
٩٥	أقوال الطل في اعادة الجسم والروح (هـ)
٩٦	تعريف الاعادة في عرف الشرع
٩٦	خلاف العلماء في اعادة المفروضة (هـ)
٩٧	ما يؤدى خارج وقته هل يكون قضاء؟ اختلف العلماء في ذلك (هـ)
٩٩	من أنواع الأحكام كون الشيء مالا مملوكا منتقوماً
١٠٠	<u>الفصل الثاني</u> - في بيان ما تعرف به الأحكام
١٠١	تعريف الدليل لغة وفي عرف الشرع
١٠٣	تعريف الحجة لغة
١٠٤	تعريف الحجة في عرف الشرع
١٠٦	تعريف البرهان لغة وفي عرف الشرع
١٠٦	تعريف البينة لغة
١٠٧	تعريف البينة عرفاً
١٠٧	تعريف الآية لغة

<u>الصحيفة</u>	<u>الموضوع</u>
١٠٨	تعريف الآية عرفاً
١٠٩	تعريف العلامة
١١١	أنواع الأحكام
١١٣	<u>الكلام في بيان الكتاب</u>
١١٥	حكم التسمية في أول السورة (هـ)
١١٦	بيان كون الكتاب حجة
١١٧	بيان كيفية تعلق الأحكام بالكتاب
١١٨	أقسام الكلام - أمر، ونهى، وخبر واستخبار
١٢٠	<u>فصل في مسائل الأمر</u>
١٢٠	القسم الأول فيما يرجع الى نفس الأمر
١٢١	لفظ الأمر يقع على (إفعل) وعلى العُضْل، والشأن، والصفة، والحال
١٢٣	العلامات التي تميز بها الحقيقة عن المجاز (هـ)
	(١) مسألة
١٢٤	في بيان حد الأمر وحقيقته
١٢٥	خلاف الفرق في كلام الله تعالى أقدم أم حادث ؟ (هـ)
١٢٦	الفرق بين رأي أهل السنة والمعتزلة في قدم كلام الله تعالى (هـ)
١٢٦	الفرق بين العلو والاستعلاء (هـ)
١٢٦	حد الأمر عند الماتريدي
١٢٧	حدود أخرى للأمر
١٣٠	حد الأمر وحقيقته عند المعتزلة
١٣١	شروط لصيغة الأمر عند المعتزلة البصريين والبغداديين
١٣٢	تعريف الأمر عند النجارية

<u>الموضوع</u>	<u>الصحيفة</u>
(٢) مسألة	
في بيان أن صيغة أفعل هل موضوعة للام حقيقة	١٣٤
صيغة افعل ترد لعدة معان (هـ)	١٣٥
وضع صيغة افعل عند الواقفية ومشايخ سمرقند	١٣٦
(٣) مسألة	
خلاف في صيغة افعل تدل بصيغتها على الوجوب عند غير الواقفية	١٣٨
(٤) مسألة	
الخلاف فيما اذا اقترنت بصيغة الأمر قرينة الاباحة أو التهديد	
هل يكون اللفظ حقيقة أم مجازا ؟	١٣٩
(٥) مسألة	
صيغة افعل مجردة من القرينة احدى الدلائل على الوجوب	١٤٢
(٦) مسألة	
الخلاف في حكم الأمر المطلق الصادر من مفترض الطاعة	١٤٤-١٤٩
الأحاديث الدالة على وجوب الوتر عند أبي حنيفة (هـ)	١٤٥
أدلة الجمهور القائلين بدلالة الأمر على الوجوب	١٤٩
مناقشة رأى الجمهور من قبل المصنف	١٥٦
آراء المذاهب في تعلق السبب بالسبب (هـ)	١٦١
(٧) مسألة	
هل تكون الصيغة أمرا اذا اقترن بها قرينة غير الوجوب ؟	١٦٢
(٨) مسألة	
الأمر بعد الحظر	١٦٤
(٩) مسألة	
الأمر هل يقتضي الدوام والتكرار أم لا ؟	٨٦٦

<u>الموضوع</u>	<u>الصحيفة</u>
آراء المذاهب في ذلك	١٦٦-١٦٩
أدلة من قال بالتكرار بالدلائل السمعية وبالوضع اللغوي	
وبالأحكام اللغوية	١٦٩-١٧٣
أدلة مشايخ سمرقند الحنفية بالمعقول اللغوي ، واستعمال أهل	
اللسان ، وبنظائر صيغة الأمر	١٧٣-١٧٦
مناقشة أدلة القائلين بالتكرار	١٧٦-١٨٢
(١٠) مسألة	
الأمر المعلق بالشرط والمضاف الى الوقت والمقيد بالصفة	
هل يتكرر بتكررها ؟	١٨٢
(١١) مسألة	
حكم الأمر بأحد الأشياء غير عين	١٨٥
هل التكليف يعتمد العلم بالمكلف فيه أم العلم بسببه (هـ)	١٨٧
أدلة من قال الواجب واحد منها غير عين مع مناقشة رأى من يقول	
غير ذلك	١٨٩-١٩٥
فرض الكفاية	١٩٥
(١٢) مسألة	
اجزاء الأمور به	١٩٥
الخلاف في تفسير الأجزاء	١٩٦
(١٣) مسألة	
الأمر بالشئ هل يدل على وجوب ما لا يصلح الا به ؟	١٩٩
القدرة عند المعتزلة تكون قبل الفعل	٢٠١
خلاصة لبحث المقدور الذي لا يتم الواجب الا به (هـ)	٢٠٣-٢٢٦

(١٤) مسألة

اراء العلماء في الأمر بالشئ هل هو نهى عن غده والنهى

٢٢٦-٢٠٤

عن الشئ هل هو أمر بضده ؟

٢٠٥

خلاصة في الخلاف في هذه المسألة (هـ)

٢٢٠

نبذة عن أفعال العباد (هـ)

(١٥) مسألة

٢٢٦

هل الأمر خطاب في الأزل

٢٢٨

القسم الثاني - في الأمر

٢٢٨

الأمر من وجد منه الأمر

(١٦) مسألة

٢٢٩

الأمر الذى يجب طاعته في الحقيقة هو الله تعالى

(١٧) مسألة

٢٣١

هل يتصور وجود الأمر من الأمر لنفسه ؟

(١٨) مسألة

٢٣٢

هل النفع للأمر والمأمور شرط لحكمة الأمر ؟

٢٣٢

فعل الأصلاح على الله تعالى (هـ)

(١٩) مسألة

٢٣٣

يكون الأمر الناهى آمرا ناهيا ولو لم يفعل بالمأمور ويمتنع عن المنهى

٢٣٥

القسم الثالث فيما يرجع الى المأمور به

٢٣٦

بحث التكليف بما لا يطاق أو بالمحال (هـ)

(٢٠) مسألة

٢٣٨

هل يؤمر الكلف بما ليس كسبا له

<u>الصحيفة</u>	<u>الموضوع</u>
	(٢١) مسألة
٢٤٠	هل الفعل المعدوم مأمور به ؟
	(٢٢) مسألة
٢٤٢	هل القدرة على فعل المكلف حالة الفعل أم حالة التكليف ؟
	(٢٣) مسألة
٢٤٣	هل علم المأمور بالمأمور به شرط للتكليف ؟
	(٢٤) مسألة
٢٤٤-٢٤٨	تقدم الأمر على وقت فعل المأمور واجب
٢٤٨	(٢٥) مسألة في بيان صفة حسن المأمور به
	(٢٦) مسألة
٢٥٠	هل الحسن من مدلولات الأمر أم من موجباته
	(٢٧) مسألة
٢٥٢	في تقسيم حسن المأمور به
٢٥٢	الحسن لعينه وأقسامه
٢٥٣	الحسن لغيره
٢٥٤-٢٥٦	أنواع الحسن لغيره
	(٢٨) مسائل
	الأمر المطلق في العبادات هل يقتضى كون المأمور به حسنا
٢٥٧	لعينه أو لغيره ؟
٢٥٩	الفصل الرابع - في المأمور
٢٥٩-٢٦٢	هل المعدوم يصلح مأمورا ومخاطبا

<u>الصحيفة</u>	<u>الموضوع</u>
٣١٥	<u>فصل في المنهى</u>
٣١٦	ما يختلف فيه النهي عن الأمر
٣١٧	ما يتفق فيه النهي مع الأمر
٣١٩	<u>فصل في بيان أقسام النهي عند الدبوسي حسن لعينه وحسن لغيره</u>
٣٢١	أقسام النهي عند الحنفية
	(٢٩) مسألة
٣٢٨	حكم النهي
٣٣٠	النهي اذا أضيف الى الأفعال المشروعة
٣٤٥	النهي هل يقتضي فساد المنهى عنه ؟ (هـ)
٣٤٦	فصل في الخبر
	حد الخبر
٣٤٧	فصل الحل والحرمه اذا اضيفتا الى الاعيان
٣٥٢	<u>فصل - في العام</u>
٣٥٢	تفسير العام لغة مع حده
٣٥٣	هل للمعاني عموم كالألفاظ ؟
٣٥٤	هل شرط العموم الاستفراق أو الأجتاع
٣٥٤	تفسير العام عند من اشترط الاجتماع
٣٥٧	تفسير العام عند من اشترط الاستفراق
٣٥٩	الحد الصحيح للعام
٣٦١	أقسام العام عند من شرط الاجتماع
٣٦١	العام بصيغته ومعناه
	العام بمعناه دون صيغته
٣٦٢	اللفظ المتناول عددا ليس عاما

<u>الصحيفة</u>	<u>الموضوع</u>
٣٦٤	العام بغيره
٣٦٤	دخول الـ الاستفراقية على الجمع أو المفرد المنكر
	(٣٠) مسألة
٢٦٣	تمكن المأمور من إتيان الفعل المأمور به
	(٣١) مسألة
٢٦٤	توجه الخطاب الى النامي والخاطيء والسكران
٤٦٧	حكم المكره
	(٣٢) مسألة
٢٦٨	الكفار هل يخاطبون بأمر الله تعالى ونواهيه ؟
٢٦٨	١- مخاطبتهم بالايمان
٢٧٠	العقل هل موجب أم لا ؟
	الفرق بين رأي الحنفية والمعتزلة في أن العقل يعرف به الحسن
٢٧٠	والقبح (هـ) .
٢٧١	٢- مخاطبتهم بالفروع
٢٧٣	موجز عن مخاطبتهم بالفروع (هـ)
٢٨١	٣- هل أصل الأشياء الحل أو الحرمة ؟
	(٣٣) مسألة
٢٨٩	المأمور هل يعلم أنه مأمور على الحقيقة ؟
٢٨٩	خلاصة عن الخلاف في المسألة (هـ)
٢٩٦	<u>فصل في بيان القسم الذي يرجع الى المأمور فيه</u>
٢٩٧	الأمر المطلق عن الوقت
٣٠٣	الأمر بزمان معين

<u>الصحيفة</u>	<u>الموضوع</u>
٣٠٣	الوقت لا يتسع للفعل
٣٠٤	أنواع المقتدى بالأمام (هـ)
٣٠٥	الوقت يتسع للمأمور به
٣٠٧	الوقت يفضل عن المأمور به
	مسألة (٣٤)
٣١١	القضاء هل بالأمر الأول أم بأمر آخر ؟
٣٦٩	أل الجنسية وأمثلة ما دخلت عليه
٣٧٠	الخلافا فيما اذا تعارض حرف ال، الى العهد أو التجنيس
٣٧٣	النكرة في موضع الأثبات لا تعم
٣٧٤	النكرة في موضع النفي تعم
٣٧٦	من أدوات العموم (كل)
٣٧٧	كلمة (مَنْ) لعموم الموجودات
٣٧٨	(ما) تستعمل فيما لا يعقل
٣٧٨	استعمال (من) مكان (ما) وبالعكس
٣٧٩	(من) في الاستفهام، والشرط والجزاء
٣٨٠	(مَنْ) في الخبر موصولة
٣٨٠	(مَنْ) تتناول الذكور والاناث
٣٨٣	(حكم العام)
٣٨٣	رأى أصحاب التوقف
٣٨٤	رأى مَنْ قال بالخصوص
٣٨٥	رأى مَنْ قال بالعموم
٣٨٧-٣٩٨	أدلة كل مع مناقشتها
٣٨٨	أمثلة للمتواتر

(١) مسألة

العام اذا خص منه بعضه ؛

٣٩٩ هل يبقى حقيقة في الباقي وهل يبقى قطعياً في الباقي

٤٠٣ الخلاف في الباقي بعد التخصيص هل هو حجة أم لا ؟

(٢) مسألة

٤٠٩ في بيان أقل الجمع والخلاف فيه .

٤١١ الخلاف في إثبات الجزء الذي لا يتجزأ والخلاف في تركيب الجسم (هـ)

٤١٥ فصل - في الخاص

٤١٦ تفسير الخاص لغة وفي عرف الشرع

٤١٧ الواحد يكون من حيث الجنس ، والنوع ، والذات

٤١٨ الخصـــــــــــــــــوص

٤١٨ تفسيره لغة

٤١٨ تعريف المخصوص

٤١٨ تعريف المخصوص منه

٤١٩ الفرق بين التخصيص والاستثناء والنسخ لغة وشرعاً

٤٢٠ بيان حكم الخاص

٤٢١ بيان ما يجوز تخصصه وما لا يجوز

(١) مسألة

٤٢٣ تخصيص العام جائز الى أن ينتهي نهايته

(٢) مسألة

٤٢٥ تخصيص الخبر العام - وخلاصة عن تخصيص الخبر العام (هـ)

(٣) مسألة

٤٢٨ عموم المجاز

الصحيفةالموضوع

- (٤) مسألة
 ٤٢٩ تخصيص الفرد
- (٥) مسألة
 ٤٣٠ عموم دلالة اللفظ
 ٤٣١ فحوى الخطاب
- (٦) مسألة
 ٤٣٢ الخلاف في دليل الخطاب (مفهوم المخالفة) وجواز تخصيصه
- (٧) مسألة
 ٤٣٤ عموم المقتضى
- (٨) مسألة
 ٤٣٥ تخصيص القياس - أي تخصيص العلة
- قصل
- ٤٣٦ ما يجوز به التخصيص وما لا يجوز
- ٤٣٧ التخصيص بالمتصل
- ٤٣٧ مثال الصفة
- ٤٣٧ مثال الشرط
- ٤٣٧ مثال الغاية
- ٤٣٧ مثال الاستثناء
- (١) مسألة
 ٤٤٢ التخصيص بالاستثناء
- ٤٤٢ الاستثناء المتصل
- ٤٤٢ الاستثناء المنفصل وفيه عشرة آراء (هـ)
- (٢) مسألة
 ٠٤٤٥ الاستثناء المنقطع

الصحيفةالموضوع

- (٣) مسألة
 ٤٤٧ اذا كان المستثنى أكثر أفراد المستثنى منه
- (٤) مسألة
 ٤٤٨ الاستثناء بعد عدة جمل معطوفة
- (٥) مسألة
 ٤٥٠ هل الاستثناء معارضة أو بيان ؟
- فصل
- ٤٥١ فى بيان الدليل المنفصل عن العام
- (١) مسألة
 ٤٥٢ التخصيص بالعقل
- (٢) مسألة
 ٤٥٧ التخصيص بالقياس الشرعى
- (٣) مسألة
 ٤٦٠ التخصيص بالأدلة السمعية
- ٤٦٠ مثال : تخصيص الكتاب بالكتاب
- ٤٦٠ مثال : تخصيص الكتاب بالمتواتر
- ٤٦١ مثال : تخصيص الكتاب بفعل النبي صلى الله عليه وسلم
- ٤٦١ مثال : تخصيص الكتاب بالاجماع
- ٤٦١ مثال : تخصيص الكتاب والمتواتر بخبر الواحد
- (٤) مسألة
 ٤٦٣ العام هل يبنى على الخاص أم لا ؟
- (٥) مسألة
 ٤٦٩ اذا أعقب العام خاص فما حكم العام ؟

<u>الموضوع</u>	<u>الصحيفة</u>
(٦) مسألة	
العبرة لعسوم اللفظ لا لخصوص السبب	٤٧٤
خلاصة عن خطاب الرسول اذا جرى مجرى الجواب (هـ)	٤٧٥-٤٧٦
<u>فصل</u>	
في بيان المشترك والمؤول	٤٨٤
تعريف المشترك لغة	٤٨٤-٤٨٨
من صنف في الاشتقاق (هـ)	٤٨٥
تعريف المشترك عند أهل الأصول	٤٨٨
تعريف المشترك في الشرع	٤٨٩
حكم المشترك	٤٩٢
هل للمشارك عموم ؟	٤٩١
مسألة	
المشارك هل يعم في موضع النفي ؟	٤٩٦
المأول تعريفه لغة	٤٩٨
<u>فصل</u>	
في بيان الظاهر ، والنص ، والمفسر ، والمبين والبيان والمحكم .	
والخفي والمشكل والمجمل والمتشابه	٥٠٠
الظاهر لغة مع حده	٥٠٠
النص - تعريفه ، والفرق بينه وبين الظاهر	٥٠١
المفسر - تعريفه لغة ، وحدُّه عند المتكلمين وأهل الأصول	٥٠٢
البيان - تفسيره لغة	٥٠٣
تعريفه في عرف الشرع	٥٠٤
أنواع البيان	٥٠٤

<u>الموضوع</u>	<u>الصحيفة</u>
المحكم - تفسيره لغة ، وفي عرف أهل الأصول	٥٠٥
الخفي - تفسيره لغة	٥٠٦
المشكل - تفسيره لغة - مع حده	٥٠٧
المجمل - تفسيره لغة مع حده	٥٠٨
أنواع المجمل - ما يرجع الى الصفة وما يرجع الى الأصل والصفة	٥٠٩
التخصيص المتصل ، والمنفصل	٥١٠
المتشابه - تعريفه لغة ، وفي عرف أهل الأصول	٥١٢
حكم الظاهر	٥١٤
حكم المتشابه	٣١٦
(١) مسألة	
لا يعمل بالمتشابه	٣١٧
دليل من قال بالوقت	٥١٩
دليل من قال بالتأويل	٥١٩
(٢) مسألة	
تأخير بيان المجمل	٥٢٠
بيان العام والمطلق	٥٢١
<u>فصل</u> : في بيان الحقيقة والمجاز	٥٢٦
تفسير الحقيقة والمجاز لغة	٥٢٦
الفاصل بين الحقيقة والمجاز	٥٢٧
الخلافاً في حد الحقيقة والمجاز	٥٢١-٥٢٨
العلامات التي يميز بها بين الحقيقة والمجاز	٥٣١
كيفية طرق المجاز - أي العلاقة	٥٣٢

<u>الموضوع</u>	<u>الصحيفة</u>
المجاورة والملازمة بين الأحكام وطلبها وأسبابها في الشرعيات	٥٣٣
من علامات المجاز الزيادة والنقصان	٥٣٣
لا فرق بين الاستعارة والمجاز عند أكثر أهل الأصول	٥٣٤
الخلاف في المشابهة بين المستعار منه والمستعار له	٥٣٩-٥٣٥
أقسام الحقيقة : لغوية وعرفية وشرعية وكذا	
المجاز لغويا وعرفيا وشرعيا	٥٣٩
١- الحقيقة اللغوية . ٢- الحقيقة الشرعية	٥٤٠
٣- الحقيقة الشرعية	٥٤١
بيان أحكام الحقيقة والمجاز	٥٤٦
(١) مسألة	
المجاز هل هو موضوع كالحقيقة أم لا . . ؟	٥٤٧
(٢) مسألة	
الحقيقة والمجاز هل يكونا في أسماء الألقاب أم لا . . ؟	٥٤٩
(٣) مسألة	
المجاز والحقيقة هل يرادان بلفظ واحد في حالة واحدة ؟	٥٥٢
(٤) مسألة	
المجاز له عموم كما للحقيقة	٥٥٢
(٥) مسألة	
هل يجرى القياس في اللغة أم كلها توقيفية ؟	٥٥٢
(٦) مسألة	
اللغات كلها في الأصل - توقيفية أم اصطلاحية ؟	٥٥٧

<u>الموضوع</u>	<u>الصحيفة</u>
(٧) مسألة	
هل الاسم المستعار يكون اسما مشهورا	٥٦٠
لماذا يقع الطلاق باثبا بقوله : انت يامن عند الحنفية ورجعت	
عند الشافعية	٥٦٠
(٨) مسألة	
المجاز في الألفاظ الشرعية	٥٦٢
<u>فصل . .</u>	
في بيان الصريح والكناية	٥٦٥
الصريح والكتابة لغة	٥٦٧
الصريح والكتابة في عرف الشرع	٥٦٧
الفرق بين المجاز والكتابة	٥٦٩
أمثلة الحقيقة الصريحة والكتابة والمجاز الصريح والكناية	٥٦٩
<u>فصل . .</u>	
المطلق والمقيد	٥٧٠
إشارة النص	٥٧١
أمثلة لإشارة النص (هـ)	٥٧٣
دلالة النص	٥٧٤
الفرق بين القياس الجلي والخفي	٥٧٥
إقتضاء النص	٥٧٨
يزاد الكلام لتصحيح الكلام عقلا أو شرعا	٥٧٩-٥٨٠
الأضرار غير المقتضى عندنا خلافا للشافعي	٥٨١
أمثلة لهما (هـ)	٥٨١

الصحيفةالموضوع

- ٥٨٢ هل للمضمَر عموم ؟
 ٥٨٢ الفرق بين المقتَضَى والمضمَر (هـ)
 ٥٨٣ المرتد له حكم الميت
 ٥٨٣ مصير أموال المرتد (هـ)

فصل

في الوجوه التي اختلف فيها انها طحقة بالأحكام الثابتة باللفظ

- ٥٨٥ والعبارة أم لا . . ؟
 ٥٨٥ (١) مفهوم المخالفة
 ٥٨٥ مفهوم اللقب و آراء العلماء فيه (هـ)
 ٥٨٦ مفهوم الصفة و آراء العلماء فيه (هـ)
 مفهوم الشرط " " " (هـ)
 ٥٨٨ مفهوم المحدد يقدر معلوم
 ٥٨٨ مفهوم الزمان
 ٥٩١ شروط الأخذ بمفهوم المخالفة (هـ)
 ٥٩٢ أدلة نفاة مفهوم المخالفة

(٢) مسألة

- ٥٩٣ حمل المطلق على المقيد
 ٥٩٣ موجز لأقسام حمل المطلق على المقيد وآراء العلماء في ذلك (هـ)

(٣) مسألة

- ٦٠٢ القرآن في اللفظ هل يوجب القرآن في الحكم ؟

فصل

- ٦٠٨ في بيان السنة

الصحيفةالموضوع

- أمثلة للسنة السكوتية والتقريرية
- ٦٠٨ ومثال لاخبار ملك غير جبريل النبي صلى الله عليه وسلم (هـ)
- ٦٠٩ الوحي بواسطة المنام أو الألهام
- ٦١٠ تفسير الخبر لغة وعند أهل الأصول
- ٦١٣ صيغة الخبر
- ٦١٣ الخبر عند الجاحظ
- ٦١٤ الخبر عند النظام
- ٦١٤ أقسام الخبر
- ٦١٤ الخبر المتواتر - تعريفه لغة
- ٦١٥ حدّه عند الفقهاء
- ٦١٥ شروط الخبر المتواتر
- ٦١٦ حكم المتواتر
- ٦١٦ (١) مسألة - ما يوجب الخبر المتواتر
- ٦١٦ الخبر الاحاد يوجب العلم بقريضة
- ٦٢١ قصة قتل عيسى عليه السلام (هـ)
- ٦٢٣ الخبر المشهور - لغة وفي عرف الفقهاء والمستكلمين
- ٦٢٣ شرائطه
- ٦٢٤ حكم المشهور (٢) مسألة

فصل

- ٦٢٧ في خبر الواحد - حدّه لغة وفي عرف الفقهاء
- ٦٢٧ شروط خبر الواحد
- ٦٢٧ شروط راوى الآحاد
- ٦٢٨ راوية الصبي وتحمله

الصحيفةالموضوع

٦٢٩

رواية أهل البدع والأهواء

أمور تتعلق بالخبر

٦٣٠

ما يرجع إلى الخبر

٦٣٠

شروط قبسول الخبر

مسألة

٦٣٦

الاسناد هل هو شرط لقبول خبر الآحاد ؟

٦٣٦

الخلاف في قبول المرسل

٦٤٠

الفرق بين الجرح بفتح الجيم والجرح بضمها (هـ)

(١) مسألة

٦٤٤

نقل الحديث بالمعنى هل يجوز أم لا ؟

٦٤٨

قراءة القرآن بالمعنى

(٢) مسألة

٦٥١

تعارض خبر الواحد بالدليل القاطع

(٣) مسألة

٦٥١

الراوي اذا عمل بخلاف ما روى

(٤) مسألة

٦٥٤

العدد هل هو شرط لقبول خبر الواحد أم لا ؟

(٥) مسألة

٦٥٨

قول الصحابي أمرنا أن نفعل ^أالنبهانا عن كذا

٦٥٩

اذا قال أوجب علينا أو حرم

٦٥٩

اذا قال من السنة

فصل

٦٦١

في حكم خبر الواحد

(١) مسألة

٦٧٠ خبر الواحد هل يقبل في حق وجوب الحدود والمعقوبات أولا ؟

فصل

٦٧٣ في بيان السنة من حيث الفعل

٦٧٩ السنة التقريرية - من حيث الترك والسكوت

٦٣٩ المباشر للفعل ليس من دين الاسلام

٦٧٩ المباشر للفعل من المسلمين

(١) مسألة

الأجتihad في الأحكام الشرعية فيما لم يوح الى النبي

٦٨١ صلى الله عليه وسلم نصر بخلاف في ذلك

٦٨٧ الوحي نوعان ظاهر وخفي

(٢) مسألة

هل يجوز للعام المجتهد في عصر النبي صلى الله عليه وسلم

٦٨٩ أن يجتهد في عصره ؟

(٣) مسألة

٦٩١ شرع من قبلنا هل هو شرع لنا ؟

٦٩٣ تعبد النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة فيه مذاهب (هـ)

٦٩٥ تفسير الرسالة

(٤) مسألة ختم بها السنة

٧١٠ هل يقلد التابعي المجتهد الصحابي ؟

٧٢٢ الكلام في بيان الاجماع

٧٢٣ ملخص ما تسيبته في الاجماع

٧٢٤ الاجماع لغة - مع حده عند أهل الأصول وعرف الفقهاء

<u>الموضوع</u>	<u>الصحيفة</u>
<u>فصل</u>	
في بيان أهلية من ينعقد به الاجماع	٧٢٥
العقل والبلوغ والعدالة والاسلام	٧٢٦
<u>فصل</u>	
في بيان شرائط صحة الاجماع	٧٢٩
اجماع جميع أهل الاجتهاد	٧٢٩
(١) مسألة	
مخالفة التابعي المجتهد اجماع الصحابة	٧٢٨
(٢) مسألة	
انقراض العصر هل هو شرط لانعقاد الاجماع وكونه حجة؟	٧٤٠
المعنى في هذه المسألة	٧٤٣
(٣) مسألة	
الخلاف المتقرر بين أهل الاجتهاد في العصر الأول هل يمتنع	
انعقاده في العصر الثاني بعده ؟	٧٥٠
كنايات الطلاق هل يقع الطلاق بهن باثنا أم رهنهبا	٧٥٩ و ٧٥٣
<u>فصل</u>	
في بيان طريق وجود الأجماع	
الاجماع القولي ، والعقلي ، والسكوتي	٧٦٠
الخلاف في الاجماع السكوتي	٧٦٢
آراء في الاجماع السكوتي (هـ)	٦٦٦
<u>فصل</u>	
في بيان السبب الداعي الى الاجماع الحامل عليه	٧٧٥
<u>فصل</u>	
في السبب المعرف للاجماع	٧٨٧

٧٨٧

نقل الاجماع تواترا واحادا

فصل

٧٨٨

في بيان محل الاجماع - وهو أمور الدين

٧٨٨

الخلاف في الاجماع على أمور الدنيا

٧٩١

الاجماع حجة في الأمور الدينية

فصل

٧٩٢

في بيان حكم الاجماع

٧٩٢

الاجماع القولي حجة ويوجب العلم قطعا

٧٩٢

الاجماع الفعلي يدل على الاستحباب

٧٩٤

شبه منكري الاجماع

٧٩٧

أدلة الجمهور على حجية الاجماع من الكتاب

٨٠٢

أدلتهم من السنة

٨٠٥

أدلتهم من المعقول

٨١٣

رجال في الجاهلية كانوا على التوحيد (هـ)

فصل

٨١٥

واما بيان أن الاجماع الذي هو حجة نوع واحد أو أنواع

الكلام في ؛

٨١٦

بيان القياس وما يلحق به

٨١٧

فصل في القياس والمواضع التي يتكلم بها فيه

٨١٨

القياس لفظة

٨١٩

حد القياس وحقيقته عند الفقهاء والمتكلمين

فصل

٨٢٣

في بيان مشروعية القياس

الصحيفةالموضوع

٨٢٤	أقسام الفلاسفة (هـ)
٨٢٨	أدلة نفاة القياس من الكتاب
٨٢٩	أدلة نفاة القياس من السنة
٨٣٠	أدلة نفاة القياس العقلية
٨٣٢	أدلة القائلين بالقياس - من الكتاب
٨٣٣	أدلة القائلين بالقياس - من السنة
٨٣٥	أدلة القائلين بالقياس - بالاجماع
٨٣٨	أدلة القائلين بالقياس - من المعقول

فصل

٨٤٩	في بيان أنواع القياس ، عقلى وشرعى
٨٤٩	العلة المؤثرة ، والسير والتقسيم ، والطرود والعكس
٨٥٠	دليل التمانع (هـ)
٨٥٢	القياس الشرعى أنواع
٨٥٢	القياس الجلى أنواع
٨٥٣	القياس الخفى

فصل

٨٥٤	في بيان ركن القياس
٨٥٤	نسبة مائة الى (ما) (هـ)
٨٥٥	أسماء الركن - وهو الوصف المؤثر
٨٥٥	يسمى امارة وعلماء
٨٥٦	ويسمى سبب مسببا ودليلا وفقهاورئيسا ومعنى
	ويسمى نظرا واجتهادا واستدلالا وقياسا وحجة وبرهانا وعلية
٨٥٧	واعتلالا

الصحيفةالموضوع

٨٥٨

تفسير العلة لعة

الفصل الثاني

٨٦١

في بيان حدّ العلة وحقيقتها في عرف الفقهاء والمتكلمين

فصل

٨٦٧

في مائة الركن

هل يجوز التعليل بالاسم؟ وهل يصح القياس لعة؟ آراء العلماء (هـ) ٨٦٩

٨٧٠

التعليل بالحكم والخلاف فيه (هـ)

العلة اذا كانت ذات أوصاف هل الأوصاف كلها علة أو صفة

٨٧٥

الاجتماع؟

فصل

٨٧٩

في بيان الطرق التي يعرف بها ركن العلة

٨٧٩

الأدلة التي يعرف بها الحكم قسماً دليل قاطع ودليل راجح

٨٨٠

العلة المنصوص عليها

٨٨١

الألفاظ التي تقوم مقام العلة

٨٨١

كـي

٨٨٢

لأهل - أن - اللام

أنواع العلة علة سبب الوجوب والوجود وعلة حاملة على الشيء

٨٨٣

(العلة الفائية)

٨٨٣

(الباء) (إن)

٨٨٤

الفاظ تشير وتدل على العلة (الفاء)

العلة المستنبطة نوعان :

٨٨٥

متفق عليها - وهي صفة التأثير

موجز عن أقسام العلة المناسبة الى مؤثر وملائم وغريب ومرسل

٨٨٥

مع بيان أنواع تأثير العلة في الحكم (هـ)

الصحيفةالموضوع

- ٨٩٢ هل النباش سارق أم لا ؟
 ٨٩٦ من طرق العلل المختلف فيها (الدوران)
 ٨٩٨ معنى الطرد والعكس (هـ)
 ٨٩٩ الشرط اللغوي يجرى فيه الطرد والعكس لا الشرعي (هـ)
 ٩٠٠ يجوز للحكم أن تكون له علل عديدة
 ٩٠١ من طرق العلل المختلف فيها (السير والتقسيم)
 ٩٠٥ من طرق العلل المختلف فيها (الاطراد)
 ٩١٠ من طرق العلة الآحالة
 ٩١١ من طرق العلة الشبه

فصل

- ٩١٤ في الفرق بين العلة والسبب والدليل

فصل

- ٩١٧ في تقسيم العلة والسبب والدليل
 أقسام العلة علة اسما ومعنى وحكما ، وعلة اسما فقط
 ٩١٧ وعلة اسما ومعنى حكما ، وعلة اسما وحكما - لا معنى
 ٩١٨ أقسام السبب - السبب المحض وسبب اسما وصورة لا معنى
 ٩١٩ السبب الذي هو علة العلة ، والسبب الذي هو علة معنى
 الموانع أربعة ، مانع للعلة ، ومانع للحكم ، ومانع لتتام العلة

٩٢٢ ومانع لتتام الحكم

٩٢٣ أقسام للسبب عند المصنف

فصل

٩٢٥ في بيان شرط القياس والعلة

٩٢٦ الشرط - تفسيره لغة وفي عرف الشرع

<u>الصحيفة</u>	<u>الموضوع</u>
٩٢٧	العلامة
٩٣١	أقسام الشرط
٩٣٢	ما يسمى شرط حقيقة ومجازا
	<u>فصل</u>
٩٤٢	في بيان شرائط القياس والعلة
٩٤٢	شروط صحة القياس وجود الأصل والفرع والوصف المؤثر
٩٤٣	هل النصوص معلولة أم لا ؟
٩٤٣	موجز لأراء العلماء في تعليل النصوص (م)
٩٤٧	من شروط القياس ألغواذ العلة
٩٤٨	تخصيص العلة وخلاف العلماء في ذلك
٩٥٤	هل القول بالاستحسان من باب تخصيص العلة ؟
٩٥٥	هل حكم الأصل ثابت بالعلة أم بالنص ؟
٩٧٨ و ٩٥٦	هل يجوز التعليل بالعلة القاصرة ؟
٩٥٧	خلاصة للتعليل بالعلة القاصرة (هـ)
٩٦٥	من شروط القياس عدم مخالفة القياس للنص
٩٦٦	من شروط القياس أن يكون في الأمور الشرعية والعقلية
٩٦٦	هل يجرى القياس في الأسماء اللغوية ؟
٩٦٧	شروط لصحة القياس عند أبي زيد
٩٦٧	أن لا يكون الأصل مخصوصا بحكمه بنص آخر
٩٦٨	أن لا يكون حكم الأصل معدولا به عن القياس
٩٦٨	اما يبقى حكم النص بعد التعليل كما كان قبله
	<u>فصل</u>
٩٧٧	في بيان حكم القياس

<u>الموضوع</u>	<u>الصحيفة</u>
هل يثبت الحكم ابتداءً بالقياس ؟	٩٧٨
الاختلاف في الحكم ، وفي صفته وفي علة وفي صفة العلة	
وفي الشرط وفي صفته ، وفي الحكم هل هو مشروع بصفته ؟	٩٨٠-٩٨٢
مسألة	
القياس يجرى في النفي	٩٨٦
<u>فصل</u>	
في بيان القياس والاستدلال الفاسدين	٩٨٩
التعليل بالنفي	٩٨٩
التعليل الصحيح بالنفي	٩٨٩
استصحاب الحال :	
تفسيره وأنواعه	٩٩١
استصحاب الحال الواجب به العمل	٩٩١
استصحاب الحال الجائز به العمل هل يكون حجة أم لا ؟	٩٩٢
استصحاب الحال الذي لا يجوز به العمل	٩٩٦
الاستدلال على نفي الحكم	١٠٠٣
هل على النافي دليل ؟	١٠٠٣
مسألة	
وقوع الحكم بين شبيهين	١٠١١
الغايات منقسمة الى ما يدخل في المعنى والى ما لا يدخل	١٠١١
مسألة	
التقليد :	١٠١٥
التقليد في الأمور الشرعية	١٠١٧
التقليد في التوحيد	١٠١٧

الصحيفةالموضوع

مسألة

- ١٠١٩ الألهام - حده لغة
- ١٠٢٠ حده في العرف وعند أهل الأصول
- ١٠٢١ الألهام حجة عند بعض الصوفية
- ١٠٢٦ الألهام في حق الأنبياء
- ١٠٢٧ الألهام في حق غير الأنبياء
- ١٠٣٠ الألهام الباطل (الوسواس)
- باب التعارض :
- ١٠٣١ فصل في المعارضة
- ١٠٣١ تفسير التعارض لغة
- ١٠٣١ حقيقة التعارض عند الفقهاء
- ١٠٣٢ شرط التضاد والتناقض الاتحاد في المحل والزمان والجهة
- ١٠٣٢ بيان المخلص عن التعارض ودفعه
- ١٠٣٢ منها ما يرجع الى الركن
- ١٠٣٤ ومنها ما يرجع الى الشرط
- ١٠٣٤ اذا كان بين الدليلين المتعارضين زمانا يصلح للنسخ
- ١٠٣٤ اذا كان التعارض في هاهنا
- ١٠٣٤ اذا كانا عامين من وجه دون وجه
- ١٠٣٤ اذا كانا عامين لفظا
- ١٠٣٥ اذا كان أحدهما عاما والآخر خاصا
- ١٠٣٥ اذا كان النصان بطريق الخبر
- ١٠٤٢ التعارض بين الخبرين بطريق الآحاد
- ١٠٤٢ التعارض بين القياسين

<u>الموضوع</u>	<u>الصحيفة</u>
التعارض بين اجماعين لا يتصور	١٠٤٣
حكم المعارضة شرعا	١٠٤٣
<u>فصل</u>	
في النسخ والكلام فيه في مواضع	١٠٤٦
تفسيره لغة	١٠٤٧
حده عند الفقهاء والمتكلمين وهل هو ازالة للحكم وانتهاء له؟	١٠٤٨
الفرق بين النسخ والتخصيص	١٠٥٠
<u>فصل :</u>	
في بيان مشروعية النسخ	١٠٥٤
أبو مسلم الأصفهاني أنكر القياس	١٠٥٤
فرق اليهود في النسخ	١٠٥٥
أسماء الفرق (هـ)	١٠٥٥
الجمع بين الأخوات جائز في شريعة يعقوب عليه السلام	١٠٥٦
التزوج من الأخت والتزوج من جزء الانسان جائز في شريعة آدم	١٠٥٦
الفرق بين النسخ والبداء	١٠٦١
<u>فصل :</u>	
في بيان محل النسخ	١٠٦٢
لانسخ في الأمور الثابتة عقلا	١٠٦٢
لانسخ فيما قيد بالتأييد أو بالوقت	١٠٦٣
نسخ الأخبار	١٠٦٥
إذا أخبر عن حل أو حرمة جاز النسخ	١٠٦٥
نسخ الوعد والوعيد	١٠٦٦

الصحيفةالموضوعفصل

- ١٠٦٨ في بيان شروط النسخ
 ١٠٦٨ شروط صحة اطلاق النسخ
 ١٠٦٩ شروط صحة وجواز النسخ
 ١٠٧٠ هل يشترط العمل في الفعل أو التمكن قبل النسخ ؟
 ١٠٧٢ هل يشترط للمنسوخ ؟ بدل أخف أو مثله أو اثقل ؟
 ١٠٧٤ جملة من الأمور المنسوخة

فصل :

- ١٠٧٦ في بيان الناسخ والمنسوخ وبيان أقسامهما
 ١٠٧٧ تعريف المنسوخ
 ١٠٧٧ أقسام الناسخ
 الكتاب للكتاب ، والسنة المتواترة للمتواتره ، والكتاب للمتواتره ،
 والمتواتره للكتاب ، وخبر الآحاد للآحاد
 ١٠٧٧ الأجماع لا ينسخ
 القياس لا ينسخ
 ١٠٧٨ الخلاف في نسخ الكتاب بالسنة - وبالعكس
 ١٠٧٨ الأدلة على نسخ السنة بالكتاب
 ١٠٧٩ نسخ الكتاب بالسنة
 ١٠٨٠ أقسام المنسوخ
 ١٠٨٠ نسخ الحكم الأول
 ١٠٨٠ نسخ الدليل
 ١٠٨٠ نسخ الكتاب ثلاثة أنواع
 ١٠٨١ نسخ التلاوة والحكم ، نسخ التلاوة فقط ، نسخ الحكم فقط
 ١٠٨٤ نسخ الشرط

<u>الموضوع</u>	<u>الصحيفة</u>
الزيادة على الحكم الثابت بالنص هل تكون نسخا أم لا ؟ خلاف في ذلك	١٠٨٥
أنواع الزيادة على النص	١٠٨٥
<u>فصل في الترجيح</u>	١٠٩٣
الترجيح لفسة	١٠٩٣
الترجيح في عرف الشرع	١٠٩٤
محل الترجيح	١٠٩٤
يكون الترجيح في ظواهر النصوص، وأخبار الآحاد، والقياس؛	١٠٩٥
من أنواع الترجيح، ما يرجع إلى متن الحديث	١٠٩٧
من أنواع الترجيح، ما يرجع إلى الرواية	١٠٩٨
من أنواع الترجيح الرواية ممن عرف بالضبط	١٠٩٩
التراحيح المختلف فيها، منها كثرة الرواه	١٠٩٩
ومنها إختلاف المشايخ في الخبرين في النفي والاثبات	١١٠٠
أنواع النفي	١١٠٢
الترجيح بما لا يصلح مرجحا	١١٠٦
تعارض القياسين	١١٠٦
الذي لا يصلح للترجيح	١١٠٩
تعارض الترجيحين	١١١٠
<u>فصل</u>	
في بيان أهلية الأحكام وكيفية تعلقها بالأسباب وبيان اعتبار	
الأسباب	١١١٣
أهلية الوجوب	١١١٣
أهلية الأداة	١١١٤
هل أهلية الوجوب هي أهلية الأداة أم غيرها ؟	١١١٦

الصحيفةالموضوع

- ١١٢٥ أسباب المشروعات
- ١١٢٥ أعيان الأسباب
- ١١٢٥ سبب وجوب أصل الدين معرفة الله تعالى
- ١١٢٦ النعم تقتضي شكر المنعم
- ١١٢٦ سبب الصلاة
- ١١٢٧ سبب الصوم
- ١١٢٧ سبب الحج
- ١١٢٧ سبب الزكاة
- ١١٢٧ أسباب العقوبات والضمانات
- ١١٢٨ أسباب الكفارات
- فصل :
- ١١٢٩ في بيان توابع القياس
- ١١٢٩ أحوال المجتهد نفسه
- ١١٣٠ حد الاجتهاد في الشرعيات
- ١١٣٠ شروط الاجتهاد في الشرعيات
- ١١٣١ هل المجتهد مصيب أم يجوز عليه الخطأ خلاف في ذلك
- ١١٤٨ أحوال المجتهد مع غيره
- دعاه غيره الى ما يتضح له من الحق غالباً
- ١١٤٩ أنواع الانتقال من دليل الى آخر
- ١١٥٠ الانتقال غير المذموم
- ١١٥٣ الانتقال المذموم
- ١١٥٤ الاعتراضات الصحيحة
- ١١٥٤ الممانعة - منع الأصل

<u>الصحيفة</u>	<u>الموضوع</u>
١١٥٥	منع الفرع
١١٥٦	المنع بطريق التقسيم
١١٥٦	منع الحكم
١١٥٨	النقص
١١٥٨	فساد الوضع
١١٥٩	القول بموجب العلة
١١٥٩	المعارضة
١١٦٠	المعارضة الخاصة
١١٦١	الاعتراضات الفاسدة
١١٦٤	الفهارس

(وتمت الفهارس)